

البيان للآدمي

في حروف المعاني

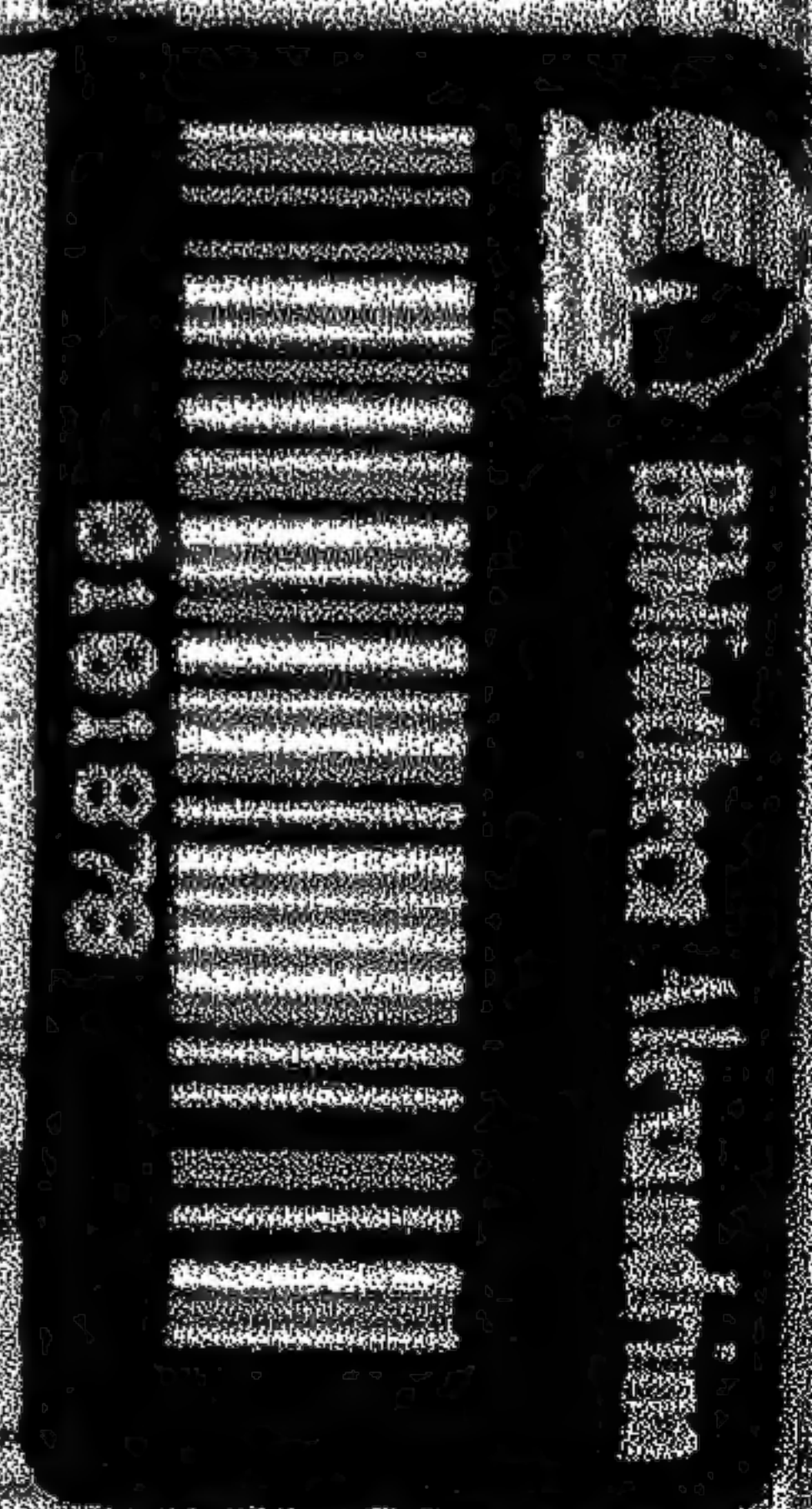
صنعة
أحمد بن زرقان المرادي

تأليف

الأستاذ
محمد سليم فاضل

الدكتور
فخر الدين قباوة

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان



الحَسَنُ الَّذِي
فِي خُرُوفِ الْمَعْنَى

الجسنى الداني في حروف المعاني

صنعة
الحسن بن قاسم المرادي

تحقيق

الأستاذ
محمد نديم فاضل

الدكتور
فخر الدين قباوه

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

جميع الحقوق محفوظة
لدار النشر والعلمية
بيروت - لبنان

الطبعة الأولى
١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م

يطلب من دار النشر والعلمية بيروت لبنان
هاتف: ١١/٩٤٢٤ - تللكس: Nasher 41245 Le
هاتف: ٣٦٦١٣٥ - ٣٦٤٣٩٨ - ٨١٥٥٧٣
هاتف وفاكس: ٠٠/١٢١٢٤٧٨١٣٧٣
00/12124781373

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تمهيد

أحمدك ، اللهم ، حمد من أخلص البيئة لوحبك الكريم ، وأصلي
وأستلم على نبيك ، البعوث قدوة للناس ، ورحمة للعالمين . وبعد :

١

إن معاني الأدوات علم نتأ ، في ركاب تفسر القرآن الكريم (١) ،
حين كان علماء العربية ، والمفسرون ، يصطلون المعاني المختلفة ، للأداة
الواحدة ، في النصوص القرآنية . ثم شبه هذا العلم ، وترعرع ، حتى
استقل بميدانه الخاص المتميز .

والمراد بالأدوات : الحروف ، وما شابهها من الأسماء والأفعال
والطروف (٢) . وقد اقتصرت أقوال المقدمين ، في معاني الأدوات ، بين دليّات
كتب التفسير ، وشروح اللواوين ، والمصنفات النحوية ، واللفوية ، والبلاعية . ثم
شعر النحاة بضرورة تصنيف كتب خاصة ، تضم هذه المعاني ، وتنسب أصولها ،
وأبوابها ، وشواهدا ، والمذاهب المختلفة فيها . فكان أن صدرت مؤلفات
كثيرة ، في هذا الموضوع ، أشهرها :

(١) كشف الظنون ١٧٢٩ . (٢) مفتاح السعادة ٢٠٧ .

العلامات (١)	لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الرحاحي
منازل الحروف (٢)	لأبي الحسن علي بن عيسى الرمثاني
الأرهم في علم الحروف (٣)	لأبي الحسن علي بن محمد الهروي
معاني الحروف (٤)	لمد الحلائل بن فيروز الغروي
رصف المعاني في حروف المعاني (٥)	لأحمد بن عبد النور المالقي
الحق الداني في حروف المعاني	لبدر الدين الحسن بن قاسم المرادي
معاني الأدواب والحروف (٦)	لأبي قيم الحوزية محمد بن أبي بكر الحنيلي
معاني اللبيب عن كتب الأعاريب	لأبي همام عبد الله بن يوسف الأنصاري

ويبدو أن أول كتاب جامع ، في هذا الموضوع ، كان على يد محمد بن جعفر التميمي القيرواني ، المعروف بالمرزبان . قال النقفطي (٧) : « وفي سنة إحدى وسين وثلاثة ، أمر بمعدن ، أبو عيم ، المدعو بالمرزبان ، المتولي على إرفقة ، عسلوحي بن الحسن الدهاحي ، العامل ، أن يأمر القزاز السحوي هذا ، بأن يؤلف كتاباً ، يجمع فيه سائر الحروف ، التي ذكر السحويون أن الكلام كله : اسم ، وصل ، وحرف حاء لمعي . وأن يقصد في تأليفه إلى شرح الحرف الذي حاء لمعي ، وأن يجرى ما أتته ، من ذلك ، على حروف المعجم . فسارع لما أمر به ، وجمع المعجم في الكتب النفيسة ، من هذا المعنى ، على أقصد سبيله ، وأقرب مأخذ ، وأوضح طريقه . فبلغ جملة الكتاب ألف ورقة . وترفع صوراً منه إلى معدن ، فأعجبه ، ورضيه ، وقال له : اذكر ما يحجب من الكلمات ، لمساكلة الصور ، في الأمر ، والنهي ، والصفة ،

- (١) طبع في دمشق عام ١٩٦٩ . (٢) طبع في بغداد عام ١٩٦٩ ولاحقاً عام ١٩٧٢ .
ولمعي بن معالي الحاشمي شرح عليه . دبل كشف الطون ٢ . ٦ . ٥ . (٣) طبع في دمشق عام ١٩٧١ . (٤) كشف الطون ١٧٢٩ وهدية العارفين ١ : ٥ ووجبة الوعاة ٢ : ٧٣ .
(٥) حققه الأستاذ أحمد خراط محلب ولا يفسر . (٦) كشف الطون ١٧٢٩ .
(٧) إسهام الرواة ٣ : ٨٦ - ٨٧ . أما كتاب « الحروف » لأبي عمرو الشيباني فهو كتاب لعوي . وذهب إلى الفارسي كتاب في « الحروف » . راجع ص ٤٤١ .

والجحد ، والاستعظام ، التي يدل على الراد بها إعرانها ، على ما تقدم بها وتلاها
من المول . فقال محمد بن حمير القمريار : ما علم أن أحداً سبى إلى تأليف
مثل هذا الكتاب ، ولا اهتدى أحد ، من أهل هذه الصفة ، إلى تقريب
الميد ، وسهيل المأخذ ، وجمع المرفق ، على مثل هذا المباح .

وكان أول ما طُبع من هذه المصنفات كتاب « مني اللب » .
وقد استطاع ، لسفه هذا في الشر ، ولما ألف حوله من شروح
وتعليقات واستدراكات ، ولما تمتع به صاحبه ابن هشام ، من مبرة علمية
مرموقة طاعة ، أن يملأ فراغا كبيراً ، من معاني الأدوات ، ويسدل
الدارسين ، والمحققين ، عن الكتب التي تقدمته ، أو حاط بهده ، في
هذا الموضوع . فلم يعمل واحد منهم ، على تحطى سلطان ابن هشام ،
عشرات من السنوات .

بيد أن قراءه يسيره في كتاب « الحى الداني » رسمت لسا خطاً
جديداً في تاريخ « مني اللب » . فقد ذكر ابن هشام أن كتابه فريد في
نوعه ، « إذ كان الوضع في هذا الفرص لم تسمح قريحة مثاله ، ولم
يسمح ناسج على منواله » (١) . فأوم الدارسين أن كتابه نسيج وحده ،
وفريد أصله وفعره . ونحن إذا عارضا الباب الأول منه ، بما حاط في
« الحى الداني » رأينا لقاء واصفاً في تقسيم معاني الأدوات ، والتواهد
والمداهب ، والتوجيهات النحوية والمصوئية ، والاستدراكات والتعقيبات .
وهذا اللقاء ليس قاصراً على المصمون ، وإنما هو ، في كثير من المواطن ،
ظاهر في العبارات والجمل والمردات . الأمر الذي يدعو إلى احتمال أن
أحد المؤلفين قد نقل من الآخر ، أو أنها نقلا من مصدر واحد .

ولما نعتذر علينا الوصول إلى كتاب يثبت الاحتمال الثاني رجساً إلى
الاحتمال الأول . وكانت دعوى ابن هشام ، التقدمه ، تحملنا على الميل

(١) الثاني ١ .

إلى أن الرادي قد اعتمد ، في د الحى ، ، على ما جمعه ابن هشام في كتابه . إلا أن مطب التاريخ لم يسمح بهذا ، وحلوا على الحزم بعكسه .

فإن هشام قد صنف كتابه د المي ، مرتين (١) : أولاها سنة ٧٤٩ ، والثانية سنة ٧٥٦ . وقد نك ابن هشام بالتأليف الأول ، وكتب له أخرى ، في طريقه إلى مصر ، فلم يكن للمني بين الناس إلا "التأليف الثاني" ولما كان الرادي قد توفي سنة ٧٤٩ فإن نقل ابن هشام عنه أولى بالجزم والتحقيق . وقد أكد هذه الحقيقة قول حلي طبعه (٢) :
د الحى الداني في حروف المعاني للشيخ بدر الدين حسن بن قاسم الرادي ...
وهو مأخذ المنى لاس هشام ،

والحدير بالذكر أن ابن هشام قد ذكر ، في د المي ، ، كماً كثيراً استقى منها ، وعدداً كبيراً من العلماء ، نقل عنهم أو أحد أقوالهم ، ولم يكن للرادي ، وكتابه د الحى الداني ، ، إشارة واحدة .

٢

أما الرادي (٣) فهو بدر الدين ، الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي . يرجع نسبه إلى قبيلة مراد ، وكان موطن رهطه ، في القرن السابع ، في أسبي ، على ساحل الأطلنطى بالمغرب . ثم رحلت جدته أم

- (١) المي ١ . (٢) كنف الطون ٦٠٧ .
(٣) شذرات الذهب ٦ : ١٦٠ والتبرر الكاسة ٢ : ٣٢ وغاية النهاية ١ : ٢٢٧
وبنية الوعاة ١ : ٥١٧ وحسن المحاضرة ١ : ٢٣٠ وطبقات القراء ١ : ٢٢٨
وكنف الطون : ٥٣ و ٤٠٦ و ٦٠٧ و ٦٤٨ و ١٠٣١ و ١٧٧٤
وروضات الخات ٢٢٥ وهدية العارفين ١ : ٢٨٦ .

أبيه ، زهراء ، المشهورة بأُمّ قاسم^(١) ، إلى مصر ، وعرفت فيها بالشيخة . وفي مصر وُلد الحسن ، ونُسب إلى جدّته ، فقيل : ابن أمّ قاسم .

وقد أحد العلوم الإسلامية ، وعلوم العربية ، عن كثير من رجال ذلك العصر . ومنهم :

١ - أبو حيّان الأندلسي^(٢) : وهو محمد بن يوسف ، أثير الدين ، الحوي اللغوي المصنّف المصنّف المؤرّج الأديب . ولد سنة ٦٥٤ في الأندلس ، ورحل إلى المشرق ، فكان له شهرة واسمة ، وتاج صخيم . وتوفي سنة ٧٤٥ .

٢ - السراج المنهري^(٣) : وهو عمر بن محمد بن علي ، سراج الدين ، المصري ، الشافعي ، العلامة الأوحد ، العقيد المقتي ، شيخ قرّاء زمانه . ولد بعد سنة ٦٨٠ بدمشق ، وأقرأ القراءات بالحرمين الشريفين . وتوفي سنة ٧٥٢ .

٣ - محمد الدين النيسابوري^(٤) : وهو إسماعيل بن محمد بن عبد الله الناكبي . رجع في القراءات والعريضة والأصول ، وكان شيع الإقراء بالعاصمية . ومات سنة ٦٤٨ .

٤ - شمس الدين ابن اللّثان^(٥) : وهو محمد بن أحمد بن عبد المؤمن اليمسقي . مفتّر ومن علماء العربية . ولد بدمشق ، وعاش سبعين سنة ، وتوفي بمصر سنة ٧٤٩ .

(١) هذا هو المشهور . وقيل : إن أم قاسم هبة ليست جدته ، وهي من بيت السلطان ، بنت الرازي فلبس إليها . التبريد الكلمة ٢ : ٣٢ .

(٢) بنية الرواة ١ : ٢٠٨ .

(٣) غاية النجاية في طبقات القراء ١ : ٥٩٢ .

(٤) طبقات القراء ١ : ١٦٨ . (٥) سراج الخان ٤ : ٣٣٣ .

٥ - أبو ركرياء النهري (١) : وهو يحيى بن أبي بكر بن عبد الله ،
التونسي الصوفي . ولد سنة ٦٤٣ ، وكانت بضاعته في الحسو
مزجة . وتوفي سنة ٧٢٤ .

وأخذ المرادي أيضاً عن أبي عبد الله الطنجي ، والشرف المنيلي
المالكي ، وغيرهما . ورع في النحو ، والتفسير ، والفقه ، والأصول ،
والقرائات ، والمروص . وكان إماماً في العربية ، ومشهوراً بصلاحه
وقه ، وله كرامات كثيرة .

وقد ترك آثاراً جليلة ، في علوم القرآن والعربية ، لما ينشر منها
في . ومنها :

- ١ - إعراب القرآن .
- ٢ - تفسير القرآن : وهو في عشر مجلدات ، أتى فيه بالعوائد الكثيرة (٢) .
- ٣ - الجي الداني في حروف المعاني : وهو كتابا الذي نشره الآن .
- ٤ - شرح الاستمادة والسمة : وكان منه نسخة بخط المؤلف عند
السيوطي (٣) . وقد ذكره المؤلف في هذا الكتاب .
- ٥ - شرح الألفية : والألفية منظومة في الحو لا ممالك ، شرحها عدد
غفير من العلماء ، منهم المرادي . وفي مكتبة الأوقاف بحلب نسخة
مخطوطة ، من شرحه ، تحت الرقم ٢٥٩٩ (٤) .
- ٦ - شرح التسهيل : والتسهيل كتاب محوي ، جامع مختصر ، لابن
مالك . طبع في القاهرة عام ١٩٦٨ . وقد شرحه المرادي شرحاً
مطولاً ، وذكره مراراً في هذا الكتاب .
- ٧ - شرح الجزولية : والجزولية مقدمة موجزة في النحو ، تسمى

(١) الدرر الكامنة ٥ : ٢٠٦ .

(٢) غاية النهاية ١ : ٢٢٧ . (٣) بية الوعاة ١ : ٥١٧ .

(٤) وانظر بروكلمان 22 : 2 . G .

بالقانون . وهي في الأصل حواش على حمل الرجائي ، علقها أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الخزولي ، التوفي سنة ٦٠٧ . ثم أقردها في كتاب ، فكانت عسره المال ، لا يفهم حقيقتها إلا كبار العلماء اللغاة .

٨ - شرح الحاجية النحوية : والحاجة مقدمة نحوية جليظة ، لجمال الدين ابن الحاجب عثمان بن عمر ، التوفي سنة ٦٤٦ . واسمها الكافية في النحو . وقد شرحها عدد كبير من العلماء ، ومنهم المرادي .

٩ - شرح الحاجية العروضية : والحاجة هذه نصيده لابن الحاجب في علم العروض ، اسمها المقصد الخليل في علم الخليل . وقد شرحها المرادي (١) .

١٠ - شرح الشاطبية : والشاطبية قصيدة في القراءات المبع ، نظمها القاسم بن بيرة الشاطبي ، التوفي سنة ٥٩٠ . وسماعا د حرر الأمازي ووجه التهاى . وعليها شروح كثيرة ، أحدها للمرادي ، واسمها د شرح باب وقف حمزه وهسام . ومنه نسخة خطية في دار الكتب الظاهرية (٢) تحت الرقم ٣١٨ (٢٩ القراءات) . قال الحررى (٣) : وذكر فيه احتمالات أكرها لا يصح .

١١ - شرح الفصول : والفصول كتاب يحوى يسمى د الفصول الخمسون ، (٤) . صنفه يحيى بن عبد المعطى التوفى سنة ٦٢٨ . وعليه عدة شروح ، أحدها للمرادي .

(١) انظر بروكلمان 2٠ 16 S .

(٢) فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية ، علوم القرآن ٤٦ . وانظر بروكلمان

(٣) غاية النهاية ١ : ٢٢٨ . S . 2 . 16

(٤) كندى الطنون ١٢٦٩ .

١٢ - شرح الفصل : والمفصل كتاب محوى مشهور . ألفه جبار الله
الرخشري المتوفى سنة ٥٣٨ هـ وقد اعتنى شرحه عدد كبير من
الصحابة . وكان للمرادي شرح عليه (١) .

١٣ - كلاً وبلى : وهو كراسة أفردها لأحدث عن الأدواتين : كلاً
وبلى . وذكره في هذا الكتاب .

١٤ - معنى لو : وهو ويقلب أفردها لأحدث عن معنى الأداء : لو .
وذكره في هذا الكتاب .

١٥ - مطومة في معاني الحروف : وهي مطومة سرية ، جمع فيها معاني
الحروف . ثم شرحها بعد في كتاب (٢) .

وذكر له (٣) كتاب د حجاب الاعراب ، منه نسخة خطية ، في
ليدن ، بحسب الرقم ٢١٥ ، وأخرى في باريس . وأبيات من الكامل
تتضمن أنواع الحمل المختلفة ، وعليها حواش لأحمد الشراح ، ومنها نسخة
خطية ، في برلين ، تحت الرقم ٦٨٧٧ . ومطومة في الدال المحممة
والدال المهملة . وأخرى في الظاء والصاد . وشرح الواصفة .

ولت المرادي في مصر بصيف ، ويندرس في جامع مصر العتيق .
ثم توفي يوم عيد الفطر سنة ٧٤٩ هـ (٤) ، ودفن بسرايوقوس .

٣

وكان المرادي ، كما رأينا ، قد صاغ مطومة سرية ، تضم معاني
الحروف ، وجمعها في كتاب . ثم رجع إلى هذه المطومة يشرح ما أجمته

(١) كشف الظنون ١٧٧٤ . (٢) الدرر الكامنة ١ . ٢٢ .

(٣) انظر بروكلمان 2 . 16 . S . 22 . 2 . (٤) .

(٤) قال ابن حجر المصلاي : « وقد رأيت بخطي » ولا ادري من ابن علكه :
وكانت وفاته سنة ٧٥٥ هـ . والله أعلم . . الدرر الكامنة ٢ . ٣٢ .

من معان وإشارات ، في كتاب آخر . وكأنه أحسن بأن الحروف لم تأخذ مداها في هدين الصنيعين ، فشرع في تصنيف كتاب ثالث سماه « الحنى الداني في حروف المعاني » ، وجعله مختصراً ، لأنه فصل أكثر مواده في كتب أخرى تقدمت عليه . وهو ، فيما يبدو ، من أواخر كتبه إلى صف ، لأنه قد ذكر في طيئاته عدداً من كتبه المقدمة ، تصريحاً أو تلميحاً .

وقد بقي هذا الكتاب مخطوطاً (١) ، إلى أن يشر الله لنا أمر العناية به ونشره . فرجسنا إلى بعض مخطوطاته للضبط والتحقيق :

١ - نسخة الأحمدية (الأصل) :

تحتفظ بها مكتبة الأوقاف الإسلامية ، في مدينة حلب ، تحت الرقم ٩٧٨ أحمدية . وتضم هذه النسخة ١١٤ ورقة من القطع المتوسط ، وفي كل صفحة ٢٣ سطراً . وحطها نسحي قديم واضح . ويسدو أن ناسحها ، كما جاء في إحدى الصفحات ، هو رصي الدين القاراي . وقد وقفها الشيخ أحمد أفندي طه زاده ، على المدرسة الأحمدية ، التي أنساها بمدينة حلب ، سنة ١١٢٥ .

وتمتاز هذه النسخة بالوضوح والدقسة ، في الضبط والإعجام ، وليس فيها إلا القليل من التصحيف والسقط . ولهذا اتخذناها أصلاً في التحقيق .

وقد جاء في هوامتها تعليقات كثيرة ، منها الاستدراك والتصويب ، ومنها الشرح والتفسير ، ومنها أبيات منظومة في معاني بعض الحروف . وقد أثبتنا بعض هذه التعليقات في مواضعها ، وأهملنا ما بقي لقلة جلواه .

(١) ورع يوسف سركيس أنه طبع في الأستانة مطبعة المسائب . ثم قال : كذا أخبرني الأديب جميل بك العظم ، وقال : إن نسخ هذا الكتاب هبت . معجم المطبوعات العربية ١٧٢٤ .

٢ - نسخة الأسكوريال (ب) :

تحتفظ بها مكتبة الأسكوريال ، في إسبانيا ، تحت الرقم ٧٨ نحو . وهي في ٩٠ ورقة ، بخط نسخي قديم ، أهمل ضبطه ، وأعفل إعجام كثير من حروفه المتشابهة اللسان . وحاء في آخرها : كمل كتاب الحني الداني في حروف المعاني ، من نسخة ، فيها أنها كتبت من نسخة مؤلفها ، حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي ، المرادي نسا ، المالكي مذهباً . عما الله عنه . وكان الفراع ، من هذه السبعة الماركة ، في يوم الثلاثاء ، التاسع والعشرين من ذي الحجة الحرام ، آخر سهرور سنة أربع وخمسين ومائة ، على يد فقير رحمة ربه ، عبد القادر بن علي بن أحمد ، الطونجي بلداً ، السامعي مذهباً . عر الله تعالى ذنوبه . وسر عليه ، في الدارين ، عونه . آمين .

وقد كادت هذه السبعة ، لتقدم تاريخها ، ونقلها عن نسخة مصدرها نسخة المؤلف ، تحملها على اعتمادها أصلاً في التحقيق . ولكن إهمال ضبط كلماتها المشككة ، وإعفال إعجام كثير من حروفها اللسان ، بالإضافة إلى كثرة الخروم والتصحييف والتحريف والتعريف ، جعلها تفقد أهميتها ، وتصبح مساعدة لا أصلاً يعتمد . ولذا استعنا بها أحياناً ، ولم تتبع اضطرابها ، ورمزنا إليها بالحرف (ب) .

٣ - نسخة القاهرة (ج) :

تحتفظ بها دار الكتب المصرية بالقاهرة ، تحت الرقم ١٢٦٣ . وهي بخط عبد الكريم بن سليمان السامعي ، فرع من كتابتها في الخامس والعشرين من ذي القعدة سنة ٨٤٨ .

وكان الأستاذ أحمد خراط قد نقل عنها نسخة بخطه ، وتكرم بإعطائنا نسخة هذه ، لاستعنا بها في تحقيق النص ، وتصويب عبارات الخلطة ، دون أن تنابع ما جاء فيها من تصحييف أو نقص أو اضطراب . وقد رمزنا إليها بالحرف (ج) .

٤ - نسخة دمشق (د) :

تمت حفظها المكتبة الظاهرية بدمشق تحت الرقم ٢٦١ نحو . وقع في ١٢٥ ورقة ، بخط حسن واضح . وقد تم نسخها في أواسط شهر صفر . سنة تسع عشرة وألف . ولم ترجع إلى هذه النسخة إلا في موطن اختلا . النسخ الأخرى ، والسك في صحة بعض الجمل والمبارات . ورمزنا إليه بالحرف (د) .

والكتاب نسخ خطية كثيرة : واحدة في مكتبة الإسكندرية تحت الرقم ٨ نحو . وثانية في عوطا تحت الرقم ٣١٧ . وثالثة ورابعة في مكتبة جامعة إستانبول ، تحت الرقمين : ١٢٩٠ و ٣٥٧٨ . وخامسة في برلين تحت الرقم ٣٨٧٣ ، إلا أنها مفقودة لم يثر عليها . وسادسة في الأسكوريال تحت الرقم ١٢١١ . وسابعة في مكتبة ولي الدين تحت الرقم ٢٩١٨ . وثامنة في مكتبة برلين بريل تحت الرقم ١٣٥ . ونسخ آخر في باتفه ورامبور وإبراهيم بلشا ... ولم نحتاج إلى هذه النسخ ، لأن ما لدينا كان كافياً للعمل التام .

٤

اتخذنا نسخة الأحمديّة أصلاً ، فأثبتنا النص منها وطويناها بما لدينا من غيرها ، وأغفلنا الإشارة إلى التصحيحات الواضحة ، والخروم التي وقعت في النسخ الأخرى ، وهي كثيرة جداً ، يتمنر حصرها ، وليس فيه غناء .

ثم ضبطنا النص ، وفسرنا غريبه ، وخرجنا شواهد ، وعرفنا بكثير من أعلامه ، ورددنا بعض الإحالات إلى مصادرها . ولم نفل في

تخريج الأشعار ، ولا سيما الشواهد التي طبعت دواوين أصحابها . وكثيراً ما استعنا بكتاب « معني اللبيب » في تخريج الشواهد ، وبالكثبات التي قللت عن « الجني الداني » أو نقل عنها ، أو شاركته في موضوعه ، لتحقيق النص ، وضبط عباراته وكلماته .

وإنا ، إذ تقدم هذا الجهد المتواضع ، نلتمن من الله أن يجعله خالصاً لوجه الكريم ، وثمره صدق في طيِّب أعمالنا ، تفسير السبيل ، وتسدد الخطى ، وتميزل الثواب . وحسبنا الله ونعم الوكيل .

حلب	الثلاثاء	١٣٩٣/١/١٨
		١٩٧٣/٢/٢٠
الحققات		

[illegible]

الْحَسَنُ الدَّانِي

فِي حُجْرُوفٍ اَمْلَعَانِي

الْحَسَنُ بْنُ قَانِسَةَ الْبَرْدَانِي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ^(١)

الحمد لله بجميع محامده ، على جميل عوائده ، وصلاته وسلاحه ، على
سيدنا محمد خاتم أنبيائه ، ومبلغ أنبائه ، وعلى آله الكرام ، وأصحابه
مصاييح الظلام . وبعد :

فإنه لما كانت مقاصد كلام العرب ، على اختلاف صنوفه ، مبنية
أكثرها على معاني حروفه ، صُرِفَتِ الهمزة^(٢) إلى تحصيلها ، ومعرفة
جملتها وتفصيلها . وهي مع قلتها ، وتيسر^(٣) الوقوف على جملتها ، قد كثر
دورها ، وبعد غورها ، فمزَّت على الأدهان معانيها ، وأبت الإذعان
إلا لمن يعانها .

وهذا كتاب ، أرجو أن يكون نافعا ، وللمعاني الحروف جاء ما .
جعلته لسؤال بعض الإخوان جوابا ، ولصدق رغبته ثوابا . ولما وقى
لفظه بمعناه ، ودنى من متناوله جناه ، سمَّيته بـ « الجنى اللاني في حروف
المعاني » . ويشتمل على مقدمة وخمسة أبواب .

(١) زاد في الأصل : رب يتر وأعن . وفي ب : اللهم صل على سيدنا محمد ،
وعلى آله ، وصحبه ، وسلم .

(٢) ج : صُرِفَتِ الهمزة . (٣) ب : وتيسير .

الحقيقة

وفيها خمسة فصول :

الفصل الأول

في حدّ الحرف

قال بعض النحويين : لا يحتاج في الحقيقة إلى حدّ الحرف ،
لأنه كليم^(١) محصورة . وليس كما قال . بل هو ممّا لا بدّ منه ،
ولا يستغنى عنه ، ليُرجع عند الإشكال إليه ، ويحكم عند الاختلاف بحرفيّة
ما صدق الحدّ^(٢) عليه .

وقد حدّ بحدود كثيرة . ومن أحسنها قول بعضهم : الحرف
كلمة تدلّ على معنى ، في غيرها ، فقط . فقوله « كلمة » جنس يشمل الاسم
والفعل والحرف . وعلم من تصدير الحدّ به أن ما ليس بكلمة فليس
بحرف : كهمزتي النقل والوصل ، وياه التصغير . فهذه من حروف
الهجاء ، لا من حروف المعاني . فإنها ليست بكلمات بل هي أبعاض كلمات .
وهذا أولى من تصدير الحدّ بـ « ما » ، لإيهامها .

واعترض بأن تصدير حدّ الحرف بالكلمة لا يصح ، من جهة

(١) في الأصل وج : كلمة . (٢) سقطت من الأصل .

أنه يخرج عنه ، من الحروف ، ما هو أكثر من كلمة واحدة ، نحو : إنَّما
وكأنَّما . والحواب أنه ليس في الحروف ما هو أكثر من كلمة واحدة .
وأمَّا نحو : إنَّما وكأنَّما ، مما هو كلمتان ، فهو حرفان ، لا حرف واحد ،
بجلاف نحو « كأن » ممَّا صيَّره التركيبُ كلمةً واحدةً ، فهو
حرف واحد .

وقوله « تدلُّ على معنى في غيرها » فصلٌ ، يخرج به الفعل ،
وأكثر الأسماء ، لأن الفعل لا يدل على معنى في غيره . وكذلك أكثر
الأسماء .

وقوله « فقط » فصل ثان ، يخرج به من الأسماء ، ما يدل على معنى
في غيره ، ومعنى في نفسه . فإن الأسماء قسمان : قسم يدل على معنى في
نفسه ، ولا يدل على معنى في غيره ، وهو الأسماء كثر . وقسم يدل على
معنيين : معنى في نفسه ، ومعنى في غيره : كأسماء الاستفهام ، والشرط .
فإن كل واحد منها يدل ، بسبب تضمنه معنى الحرف ، على معنى في غيره ،
مع دلالة على المعنى الذي وضع له . فإذا قلت : من يقيم أقم معه .
فقد دلت « من » على شخص عاقل بالوضع ، ودلت مع ذلك على
ارتباط جملة الجزاء بجملة الشرط ، لتضمنها معنى « إن » الشرطية . فلذلك
زيد في الحد « فقط » ، ليخرج به هذا القسم .

واعترض الفارسي^(١) قول من حدّ الحرف « بأنه ما دل على معنى في غيره » بالحروف الزائدة، نحو « ما » في^(٢) قولهم : إنك ما وخيراً ، لأنها لا تدل على معنى في غيرها . وأجيب بأن الحروف الزائدة تفيد فضل تأكيد وبيان ، للكثرة^(٣) ، بسبب تكبير اللفظ بها . وقوة اللفظ مؤذنة بقوة المعنى ، وهذا معنى^(٤) لا يتحصّل إلاّ مع كلام .

فإن قيل : ما معنى قولهم « الحرف يدل على معنى في غيره » ؟ فالجواب : معنى ذلك أن دلالة الحرف على معناه الإفرادي متوقفة على ذكر متعلّقه ، بخلاف الاسم والفعل . فإن دلالة كل منهما على معناه الإفرادي ، غير متوقفة على ذكر متعلّق ؛ ألا ترى أنك إذا قلت « الغلام » ففهم منه التعريف . ولو قلت « أل » مفردة^(٥) لم يفهم منه معنى . فإنّ ذا قرن بالاسم أفاد التعريف . وكذلك باء الجر فإنها لا تدل على الإلصاق ، حتى تضاف إلى الاسم الذي بعدها ، لا إنه يتحصّل منها مفردة . وكذلك القول في سائر الحروف .

(١) وهو أبو علي الحسن بن أحمد . توفي بينداد سنة ٣٧٧ . بنية الوعاة ١ : ٣٩٦ .

(٢) سقط « ما في » من الأصل وج . وانظر شرح الفصل ٨ : ٣ .

(٣) سقطت من الأصل وح . (٤) سقطت من الأصل .

(٥) ب : مفردة .

وقال السيرافي^(١) : المرادُ من قولنا في الاسم والفعل « إنه يدل على معنى في نفسه » أن تصوّر معناه في الذهن غير متوقف على خارج عنه ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : ما الإنسان ؟ فقليل لك : حيّ ناطق ، وإذا قلت : ما معنى « ضَرَبَ » ؟ فقليل لك : ضَرَبَ في زمان ماض أدركت المعنيين باللفظ المذكور في التفسير . وقولنا في الحرف « ي » ، على معنى في غيره » ، نعني به أن تصوّر معناه متوقف^(٢) على خارج عنه : ألا ترى أنك إذا قلت : ما معنى « من » ، فقليل لك : التبويض ، واخلّيت وهذا^(٣) ، لم تفهم معنى « من » إلاّ بعد تقدم معرفتك بالجزء والكل ، لأن التبويض أخذُ جزءٍ من كل .

وقد قيل غير ذلك ، بمالا حاجة هنا^(٤) إلى ذكره . والله الموفق .

الفصل الثاني

في تسميته مرفأ

اختلف النحويون في علّة^(٥) تسميته حرفاً .

فقليل . سُمّي بذلك ، لأنه طرف في الكلام ، وفضلة . والحرف ، في اللغة ، هو الطرف . ومنه قولهم : حرف الجبل ، أي : طَرَفُهُ ، وهو

(١) وهو أبو سعيد الحسن بن عداقة . توفي بفسداد سنة ٣٦٨ .

بنيّة الوعاذ ١ : ٥٠٧ .

(٢) في الأصل : واخلّيت هذا .

(٣) في الأصل : يتوقف .

(٤) منقط من الأصل .

(٥) ب : با .

أعلاه المحدد . فإن قيل : فإن الحرف قد يقع حشواً ، نحو : مررتُ بزيدٍ ،
فليست الباء في هذا بطرف ! فالجواب أن الحرف طarf في المعنى ، لأنه
لا يكون عمدة ، وإن كان متوسطاً .

وفيل : لأنه يأتي على وجه واحد . والحرف ، في اللغة ، هو الوجه
الواحد . ومنه قوله تعالى ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾^(١)
أي : على وجه واحد . وهو أن يعبد على السُرَّاء دون الفُتْرَاء ، أي :
يؤمن بالله ، ما دامت حاله حسنة . فإن غيَّرها الله وامتحنه كفر به .
وذلك لشكِّه وعدم طمأنينته . فإن قيل : فإن الحرف الواحد قد يرد لمعان
كثيرة ! فالجواب أن الأصل في الحرف أن يوضع لمعنى واحد ، وقد
يُتوسَّع فيه ، فيستعمل في غيره . قاله بعضهم . وأجاب غيره بأن الاسم
قد يدل ، في حالة واحدة ، على معنيين ، مثل أن يكون فاعلاً ومفعولاً ،
في وقت واحد . كقولك : رأيتُ ضاربَ زيدٍ . فـ «ضارب» زيد في
هذه الحالة فاعل ومفعول . والفعل أيضاً يدل على معنيين : الحدث
والزمان . والحرف إنما يدل ، في حالة واحدة ، على معنى واحد .

والظاهر أنه إنما سمي حرفاً ، لأنه طرف في الكلام ، كما تقدم .
وأما قوله تعالى : ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾ فهو راجع

(١) الحج : ١١ .

إلى هذا المعنى ، لأن الشاك كأنه على طرف من الاعتقاد ، وناحية منه .
وإلى ذلك ترجع معاني الحروف كلها . كقولهم لاناقة الضامرة الصابة :
حرف ، تشبيهاً لها بحرف السيف . وقيل : هي الضخمة ، تشبيهاً لها
بحرف الجبل . وكان الأصمعي يقول : الحرف : الناقة المهزولة .

الفصل الثالث

في جملة معاني وأقسام

ذكر بعض النحويين للحرف نحواً من خمسين معنى . وزاد غيره
معاني أخرى . وسأذكر جميع ذلك ، مبيناً في مواضعه ، إن شاء الله تعالى .
وهذه المعاني ، المشار إليها ، يرجع غالبها إلى خمسة أقسام : معنى في الاسم
خاصة ، كالتعريف . ومعنى في الفعل خاصة ، كالتنفيس . ومعنى في
الجملة ، كالنفي والتوكيد . وربط بين مفردين ، كالمطف في نحو : جاء
زيد وعمرو . وربط بين جملتين ، كالمطف في نحو : جاء زيد وذهب عمرو .
ولما قلت « يرجع غالبها » لأن منها ما هو خارج عن هذه
الأقسام ، كالكف ، والتهينة ، والإنكار ، والتذكار ، وغير ذلك ، مما
سيأتي ذكره .

وأما أقسام الحرف فتلاثة : مختص بالاسم ، ومختص بالفعل ،
ومشترك بين الاسم والفعل .

فأما المختص بالاسم فلا يخلو من أن يتنزل^(١) منه منزلة الجزء ، أو لا .
 فإن تنزل^(٢) منه منزلة الجزء لم يعمل ، كلام التعريف . وإن لم يتنزل^(٣)
 منزلة الجزء فحقه أن يعمل ، لأن ما لازم شيئاً ، ولم يكن كالجزء منه ،
 أثر فيه غالباً . وإذا عمل فأصله أن يعمل الجزء ، لأنه العمل المخصوص
 بالاسم . ولا يعمل الرفع ولا النصب ، إلا لشبهه بما يعملها . كـ «إن»
 وأخواتها ، فإنها نصبت الاسم ورفعت الخبر ، لشبهها بالفعل ، في أوجه
 مذكورة في موضعها . ولولا شبه الفعل لكان حقها أن تجر ، لأنه
 الأصل . وقد جرت وا بـ «لعل» في لغة عمّيقيل ، منبهة على الأصل .
 وأما المختص بالفعل فلا يخلو أيضاً من أن يتنزل منه منزلة الجزء
 [أو لا . فإن تنزل منه منزلة الجزء لم يعمل ، كحرف التنفيس ، وإن لم
 يتنزل منه منزلة الجزء] ^(٤) فحقه أن يعمل . وإذا عمل فأصله أن يعمل
 الجزم ، لأن الجزم في الفعل نظير الجر في الاسم . ولا يعمل النصب إلا
 لشبهه بما يعمل ، كـ «أن» المصدرية وأخواتها ، فإنها لما شابهت
 نواصب الاسم نصبت . ولولا ذلك لكان حقها أن تجزم . وقد حكى
 عن بعض العرب الجزم بـ «أن» و «لن» . وسيأتي الكلام عليه .

(١) في الأصل : أن يتزل .

(٢) في الأصل : نزل . (٣) في الأصل : لم ينزل .

(٤) سقط من الأصل و ب ، واستدركه الناسخ على حاشية الأصل .

وأما المشترك فحقه ألا يعمل ، لعدم اختصاصه بأحدهما ، وقد خالف هذا الأصل أحرفٌ ، منها « ما » الحجازية أعملها أهل الحجاز عمل « ليس » ، لشبهها بها ، وأعملها بنو تميم على الأصل .

الفصل الرابع

في بيان عمد

قد علم ، مما سبق ، أن الحرف قسيان : حامل ، وغير حامل . فالعامل هو ما أثر . فيما دخل عليه رفعاً ، أو نصباً ، أو جرّاً ، أو جزمًا . وغير العامل بخلافه ، ويسمى المهمل .

ثم إن العامل قسيان : قسم يعمل عملاً واحداً ، وقسم يعمل عملين .

فالأول إما ناصب فقط ، كنواصب الفعل ، و « إلا » في الاستثناء ، و « مع » عند من رآها عاملين . وإما جار فقط ، وهو حروف الجر . وإما حازم فقط ، وهو حروف الجزم .

وليس في الكلام حرف يعمل الرفع فقط ، خلافاً للفراء في قوله :
« لولا » ترفع لاسم تأتي يليها ، في نحو : لولا زيد لا كرمتك .
ومذهب البصريين أن الاسم ، بعدها ، مرفوع بالابتداء .

والثاني قسم واحد، ينصب ويرفع، وهو «إن» وأخواتها،
و«ما» الحجازية وأخواتها.

وزاد بعض المتأخرين قسماً آخر، يجر ويرفع. قال: وهو «لعل»
خاصة، على لغة بني عُمَيل. وليس كما ذكر، فإن «لعل» على هذه
اللغة جارة فقط. ولرفع الخبر^(١) بعدها وجه غير ذلك.

تنبيه

قد اتضح، بما ذكرنا، أن الحرف يعمل أنواع الإعراب^(٢)
الأربعة. ولكن عمله الجر والجزم بطريق الأصل، وعمله الرفع والنصب
لشبهه بما يعملها. والله أعلم.

الفصل الخامس

في عدة الحروف

ذكر بعض النحويين أن جملة حروف المعاني ثلاثة وسبعون^(٣)
حرفاً. وزاد غيره على ذلك حروفاً آخر، مختلفاً في حرقية أكثرها.
وذكر بعضهم نيفاً وتسعين حرفاً. وقد وقفت على كلمات آخر مختلف^(٤)

- | | |
|------------------------|-----------------------------|
| (١) في الأصل: المجرور. | (٢) في الأصل: يعمل الأنواع. |
| (٣) ب: ثلاثة وسبعون. | (٤) في الأصل وجه: مختلفاً. |

في حرفيتها ، ترتقي بها عدة الحروف على المائة . وهي منحصرة في خمسة
أقسام : أحادي ، وثنائي ، وثلاثي ، ورباعي ، وخماسي . [فإذ لك جعلتها
خمسة أبواب ^(١) .

* * *

(١) سقط من الأصل .

الباب الأول

في الاعدادي

وهو أربعة عشر حرفاً : الهمزة ، والباء ، والتاء ، والسين ،
والشين ، والفاء ، والكاف ، واللام ، والميم ، والنون ، والهاء ، والواو ،
والالف ، والياء . ويجمعها قولك « بكشف سألتمونيها » . ولم يذكر
بعضهم الشين ، فمدها ثلاثة عشر . وأنا أذكرها ، واحداً واحداً ، على
هذا الترتيب . إن شاء الله تعالى .

الهمزة

حرف مهمل ، يكون للاستفهام ، وللنداء . وما عدا هذين ، من
نساء الهمزة ، فليس من حروف المعاني .

فأما همزة الاستفهام فهي حرف مشترك : يدخل على الأسماء
والأفعال ، لطلب تصديق ، نحو : أزيد قائم ؟ أو نصوّر ، نحو : أزيد
عندت أم عمرو ؟ وتساوبها « هل » في طلب التصديق الموجب ، لا غير^(١) .

(١) سقطت من الأصل .

فالهمزة أعم ، وهي أصل أدوات الاستفهام . ولأصالتها استأثرت بأمور ،
 منها تمام التصدير بتقديمها^(١) على الفاء والواو وثم ، في نحو ﴿ أَفَلَا
 تَعْقِلُونَ ﴾^(٢) . ﴿ أَوَلَمْ يَسِيرُوا ﴾^(٣) ، ﴿ أَنْتُمْ إِذَا
 مَا وَقَعَ ﴾^(٤) . وكان الأصل في ذلك تقديم حرف المطف على الهمزة ،
 لأنها من الجملة المطفوفة . لكن راعوا أصالة الهمزة ، في استحقاق
 التصدير^(٥) . فقدموها بخلاف « هل » وسائر أدوات الاستفهام . هذا
 مذهب الجمهور .

وذهب الزمخشري إلى تقديم جملة ، بعد الهمزة ، لاثقة بالحل ، ليكون
 كل واحد من الهمزة وحرف المطف في موضعه . والتقدير :
 أتجهلون فلا تعقلون ؛ ونحو ذلك . وضعت بدم اطراده ،
 إذ لا يمكن في نحو ﴿ أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ ﴾^(٦) ،
 وبأن فيه حذف جملة مطفوف عليها ، من غير دليل . قيل : وقد رجع
 إلى مذهب الجماعة في سورة الأعراف .

ثم إن همزة الاستفهام قد نرد لمان آخر ، بحسب المقام ، والأصل
 في جميع ذلك معنى الاستفهام .

(١) في الأصل و ج : تقدمها . (٢) البقرة : ٤٤ .

(٣) ازوم : ٩ . و زاد في الأصل و ج : في الأرض .

(٤) يوس : ٥١ . (٥) ب و ج و د : التصدير .

(٦) سقط من الأصل . (٧) الرعد ٣٣ .

الأول : التسوية : نحو ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْتُمْ﴾^(١) . قال بعض النحويين : لما كان المستفهم يستوي عنده الوجود والعدم ، وكذا المساوي ، جرت التسوية بلفظ الاستفهام .
وتقع همزة التسوية بعد « سواء » ، و « ليت شعري » ، و « ما أبالي » ،
و « ما أدري »^(٢) .

الثاني : التتمير : وهو توفيف المخاطب على ما يعلم ثبوته أو نفيه .
نحو قوله تعالى ﴿أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي﴾^(٣) .

الثالث : التوبيخ : نحو ﴿أَأَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ
الدُّنْيَا﴾^(٤) . وقد اجتمع التقرير والتوبيخ في قوله تعالى ﴿أَلَمْ نُزَيِّدْكُمْ
فِي نَافِلَاتِكُمْ﴾^(٥) .

الرابع : التحقيق : نحو قول جرير :^(٦)

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا وَأَنْذَى الْعَالَمِينَ ، بَطُونٌ رَاحَ
الْخَامِسُ : التذكير : نحو ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى﴾^(٧) .

(١) البقرة : ٦ . (٢) في الأصل : ولا أدري .

(٣) المائدة : ١١٥٠ . (٤) الأحقاف : ٢٠ .

(٥) الشعراء : ١٨ .

(٦) ديوان جرير ٩٨ والنفي ١٧ وشرح شواهد ٤٣ والخصائص ١ : ٢٦٣ .

وشرح الفصل ٨ : ١٢٣ . (٧) الضحى : ٦ .

السادس : التهديد : نحو ﴿ أَلَمْ تُهْلِكِ الْوَلَدَيْنِ ﴾^(١) .
 السابع : التنبيه : نحو ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ
 مَاءً ﴾^(٢) .

الثامن : التعجب : نحو ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ تَوَلَّوْا قَوْمَهُمْ ،
 غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ﴾^(٣) .

التاسع : الاستبطاء : نحو : ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا ﴾^(٤) .
 العاشر : الإتيان : نحو ﴿ أَصْغَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ ﴾^(٥) .
 الحادي عشر : التهكم : نحو ﴿ قَالُوا يَا شُعَيْبُ أَصْلَاثُكَ ﴾^(٦) .
 الثاني عشر : معاقبة حرف القسم : كقولك : آله لقد كان كذا .
 فالهمزة في هذا عوض من حرف القسم . وينبغي أن تكون عوضاً
 من^(٨) الباء دون غيرها ، لأصالة الباء في القسم .

واختلف في الجواز للاسم المقسم به ، بعد الهمزة . فذهب

-
- | | |
|---|---------------------|
| (١) الرسائل : ١٣ . | (٢) الجمع : ٦٣ . |
| (٣) ج : نحو قوله . | (٤) المحادلة : ١٤ . |
| (٥) الحديد : ١٦ . وراى ب : ثن نسمع قوبه . | |
| (٦) النساء : ١٥٣ . | (٧) هود : ٨٧ . |
| (٨) ب : عن . | |

الأخفش^(١) إلى أن الجر بالهمزة، لكونها عوضاً عن الجار . واختاره
ابن عصفور^(٢) . وذهب غيره إلى أن الحر بالحرف المحذوف ، الذي
جاء بالهمزة عوضاً عنه . واختاره ابن مالك^(٣) .

وذكر بعض النحويين أن التقدير هو المعنى الملازم للهمزة ،
في غالب هذه المواضع المذكورة ، وأن غيره من المعاني ، كالتوبيخ
والتحقيق ، والتذكير ، ينجر مع التقرير .

مسألة

ذهب قوم إلى أن حذف همزة الاستفهام ، لأمن اللبس ، من
ضرورات الشعر ، ولو كانت قبل « أم » المتصلة . وهو ظاهر كلام
سيبويه . وذهب الأخفش إلى جواز حذفها في الاختيار ، وإن لم يكن
بعدها « أم » . وجعل من ذلك قوله تعالى ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ ﴾ ،
أَنْ عَبَدْتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴿^(٤) قال ابن مالك : وأقوى الاحتجاج ،

(١) هو الأخفش الأوسط ، أبو الحسن ، سعيد بن مسعدة . توفي سنة ٢١٠ .
بنيه الوعاء ١ : ٥٩٠ .

(٢) علي بن مؤمن ، أبو الحسن الإشيلي . توفي سنة ٦٦٩ . بنيه الوعاء ٢ : ٢١٠ .

(٣) محمد بن عبد الله ، جمال الدين ، صاحب الألفية . توفي سنة ٦٧٢ .
بنيه الوعاء ١ : ١٣٠ . (٤) الشعراء : ٢٢ .

على ما ذهب إليه ، قول رسول الله ﷺ لحبري^(١) : « وإن زنى .
وإن سرق : » ، فقال : وإن زنى وإن سرق . أراد : أو إن زنى
وإن سرق ؛ والمختار أن حذفها مختار إذا كان بعدها « أم » المتصلة ،
لكثرة نغماً ونثراً . فمن النظم قول الشاعر^(٢) :

نعمرك ، ما أدري ، وإن كنت داريّاً .

بسيط . رمين الجمر ، أم شماني ؟

وأسات أحرر ، لا حاجة إلى التطويل بإشادها . ومن الشعر
وراء ابن عيسى في سواد عليهما أنه رثيم أم به نثروهم^(٣)
: مره واحده .

وأما همزة النداء في حرف تختص^(٤) بالاسم ، كسائر أحرف^(٥)
النداء ، ولا تنادي بها إلا القريب مسافةً وحكماً ، كقول امرئ
القيس^(٦) :

أفأف ، مهلاً ، بعض هذا التبدل .

(١) رواه الشيخان وأبو داود ، في سننهم ، في باب الإيمان .
(٢) عمر بن أبي ربيعة . ٥٠٦هـ ٣٦٦ . ١٤ . وشرح المصنف ٨ : ١٥٥ .
(٣) ١٠٥ : ١٠٥ . مختص .

(٤) في الأصل :

(٥) ديوان امرئ القيس ١٢ و ١٣ .

وجعل بعضهم من ذلك قراءة الحرمين^(١) ﴿أَمِنْ هُوَ قَانَتْ﴾^(٢) ، بتخفيف الميم . وتحتل أن تكون همزة الاستفهام دخلت على « مَنْ » ، و« مَنْ » مبتدأ وخبره محذوف ، تقديره : أَمِنْ هُوَ قَانَتْ كغيره ؟ حذف ، لدلالة الكلام عليه . والله أعلم .

الباء

حرف مختص بالاسم ، ملازم لعمل الجر . وهي ضربان : زائدة ، وغير زائدة .

فأما غير الزائدة فقد ذكر النحويون لها ثلاثة عشر معنى :

الأول : الإلصاق : وهو أصل معانيها . ولم يذكر لها سيبويه غيره . قال : إنَّما^(٣) هي للإلصاق والاختلاط . ثم^(٤) قال : فما اتَّسع من هذا ، في الكلام ، فهذا أصله . قيل : وهو معنى لا يفارقها .

والإلصاق ضربان : حقيقي نحو : أمسكتُ الحبل بيدي . قال ابن جني : أي : ألصقتها به . ومجازي ، نحو : مررت بزيد . قال

(١) الحرمين : نافع وابن كثير . (٢) الزمر : ٩ .

(٣) في الأصل : فإنما . وفي ب و ج : وإنما . وانظر الكتاب ٢ : ٣٠٤ حيث

قال : وباء الجر إنما هي للتراك ... (٤) سقطت من الأصل .

الزنجشري : المعنى : التصق مروري بموضع يقرب منه . قلت : وذكر
ابن مالك أن الباء في نحو : صررت بزيد ، بمعنى « على » ، بدليل
﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ ﴾^(١) . وحكاة عن الأخفش .

النأي : التعدية : وباء التعدية هي القائمة مقام الهمزة ، في إيهال
معنى الفعل اللازم^(٢) إلى المفعول به . نحو ﴿ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِمِ ﴾^(٣) ،
﴿ لَذَهَبَ بِسَمْعَمِ ﴾^(٤) . وقد وردت مع التعدّي في قولهم :
صككت الحجر بالحجر ، ودفعت بعض الناس ببعض . فذلك قيل :
الصواب قول بعضهم : هي الداخلة على الفاعل ، فتصير مفعولاً .
ليشمل التعدّي واللازم . فإن قيل : هذه العبارة أيضاً^(٥) لا تشمل
المثاليين ، لأن الباء فيها هي الداخلة^(٦) على ما كان مفعولاً . إذ الأصل :
صكّ الحجر الحجر ، ودفع بعض الناس بعضاً قلت : ليس كذلك ،
بل هي شاملة لهما . والباء فيها داخلة على ما كان فاعلاً ، لا مفعولاً .
والأصل : صكّ الحجر الحجر ، ودفع بعض الناس بعض . بتقديم
المفعول ، لأن المعنى أن المتكلم صير البعض ، الذي دخلت عليه الباء ،
دافعاً للبعض المجرد منها .

(٢) سقطت من الأصل .

(٤) البقرة : ٢٠ .

(٦) ب : فيها داخلة .

(١) الصافات : ١٣٧ .

(٣) البقرة : ١٧ .

(٥) سقطت من الأصل .

ومذهب الجمهور أن باء التعدية [بمعنى همزة التعدية] ^(١) .
لا تقتضي مشاركة الفاعل للمفعول. [ومذهب المبرد والسهيلي ^(٢) إلى أن
باء التعدية ، تقتضي مصاحبة الفاعل للمفعول] ^(٣) في الفعل ، بخلاف
الهمزة . قال السهيلي : إذا قلت : فعلتُ به ، فلا بد من مشاركة ،
ولو باليد . وردَّ عليها بقوله تعالى ﴿ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾ : لأن الله ،
تعالى ، لا يوصف بالذهاب ^(٤) مع النور . وأجيب بأنه يجوز أن يكون ،
تعالى ، وصف نفسه بالذهاب ، على معنى يليق به ، كما وصف نفسه
بالحي ، في قوله ﴿ وَجَاء رَبُّكَ ﴾ ^(٥) . وهذا ظاهر البعد . ويؤيد أن
باء التعدية بمعنى همزة قراءة الياني ﴿ أَذْهَبَ اللَّهُ نُورَهُمْ ﴾ .

الثالث : الاستعانة : وباء الاستعانة هي الداخلة على آله الفعل .
نحو : كتبت بالقلم ، وضربت بالسيف . ومنه في أشهر الوجهين ﴿ بِسْمِ
اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ ^(٦) .

ولم يذكر في « التسهيل » ^(٧) باء الاستعانة ، وأدرجها في باء

(١) سقط من الأصل .

(٢) عبد الرحمن أبو القاسم ، صاحب الروض الألف . توفي سنة ٥٨١ . بغية

الوعاء ٢ : ٨١ .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) في الأصل و ب : نذهب .

(٥) المعجر : ٢٢ .

(٦) النمل : ٣٠ .

(٧) وهو تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك . وقد طبع في القاهرة عام ١٩٦٨ .

السببية ، وقال في شرحه : بآء السببية هي الداخلة على صالحٍ للاستغناء به عن فاعلٍ مُعدّها محازاً . نحو ﴿ فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ ﴾^(١) . فلو قصد إسناد الإخراج إلى الماء لحسن ، ولكنه مجاز . قال : ومثله : كتبتُ بالقلم ، وقطعتُ بالسكين . فإنه يُقال : كتبَ القلمُ . وقطعتُ السكينُ . والنحويون يعبرون عن هذه الباء بالاستعانة . وآثرتُ على ذلك التعبير بالسببية ، من أجل الأفعال المنسوبة إلى الله ، تعالى . فإن استعمال السببية فيها يجوز ، واستعمال الاستعانة لا يجوز^(٢) .

الرابع : التعليل : قال ابن مالك : هي التي تصلح غالباً في موضعها اللام . كقوله تعالى ﴿ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ ، بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ ﴾^(٣) ، ﴿ فَبِظُلْمٍ ، مِنَ الَّذِينَ هَادُوا ، حَرَّمْنَا ﴾^(٤) ، ﴿ فَكُلَّا أَخَذْنَا بِذَنْبِهِ ﴾^(٥) . واحترز بقوله « غالباً » من قول العرب : غضبتُ لفلان ، إذا غضبتُ من أجله وهو حي . وغضبتُ به ، إذا غضبتُ من أجله وهو ميت .

ولم يذكر إلا أكثر من بآء التعليل ، استغناء بآء السببية ، لأن

(٢) جود : فيها لا يجوز .

(٤) النساء : ١٦٠ .

(١) البقرة : ٢٢ .

(٣) البقرة : ٥٤ .

(٥) المنكوت : ٤٠ .

التعليل والسبب عندهم واحد . ولذلك مثلوا به السببية بهذه المثل التي
مثل بها ابن مالك للتعليل .

الخامس : المصاحبة : ولها علامتان : إحداهما أن يحسن^(١) في
موضعها « مع » . والأخرى أن يغني عنها وعن مصحوبها الحال ، كقوله
تعالى ﴿ قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ ﴾^(٢) أي . مع الحق ، أو مُحِقّاً .
و ﴿ بَانُوحٌ أَهْبِطْ بِسَلَامٍ ﴾^(٣) أي : مع سلام ، أو مسلماً عليك .
ولصلاحيه وقوع الحال موقعها ، سيماها كثير من النحويين بآء الحال .

السادس : الغافية : وعلامتها أن يحسن في موضعها « في » . نحو
﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ ﴾^(٤) ، ﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ
مُصْبِحِينَ ، وَبِاللَّيْلِ ﴾^(٥) . وهي كثيرة في الكلام .

السابع : البدل : وعلامتها أن يحسن في موضعها « بدل » .
كقول الحماسي^(٦) :

فَلَيْتَ لِي ، هِمُّ قَوْمًا ، إِذَا رَكَبُوا
شَنُّوا الْإِغَارَةَ ، فُرْسَانًا ، وَرُكَبَانًا

(١) ج : يحل . (٢) النساء : ١٧٠ .

(٣) هود : ٤٨ . وزاد في الأصل : منّا . (٤) آل عمران : ١٢٣ .

(٥) الصافات : ١٣٧ - ١٣٨ .

(٦) قريظ بن أنيف . شرح الحماسة للتبريزي ١ : ١٨ والفني ١٠٤ .

وفي الحديث « ما يَسُرُّني بها حُمْرُ النَّعَمِ » أي : بدَلها .

الثامن : المقابلة : قال ابن مالك : هي الباء الداخلة على الأَمان والأَعواض . نحو : اشتريت الفرس بألف ، وكافأت الإحسان بضعف . وقد تسمَّى باء العوض .

ولم يذكر أكثرهم هذين المعنيين ، أعني : البذل والمقابلة . وقال بعض النحويين : زاد بعض المتأخرين في معاني الباء أنها تجيء للبدل والعوض ، نحو : هذا بذاك ، أي : هذا بدلٌ من ذاك وعوض منه . قال : والصحيح أن معناها السبب ؛ ألا ترى أن التقدير : ^(١) هذا مُستحقٌّ بذاك ، أي بسببه .

التاسع : المجاوزة : وعبر بعضهم عن هذا بموافقة « عن » . وذلك كثير بعد السؤال . نحو ﴿ فاسأل به خبيراً ﴾ ^(٢) ، و ﴿ سأل سائلٌ بِعَذابٍ واقعٍ ﴾ ^(٣) . وقال علقمة ^(٤) :

فإن تَسألُوني ، بالنِّساء ، فَأُنِّـي
خَيْرٌ ، بأدواء النِّساء ، طَبِيبُ

(١) زاد في الأصل : أن .

(٢) الفرقان : ٥٦ .

(٣) الماعز : ١ .

(٤) ديوان علقمة الفحل ص ٣٥ .

وقليل بعد عبده ، نحو ﴿ وَتَوْمَ نَشَقُّ السَّمَاءَ بِالنِّعَامِ ﴾ ^(١) أي :
 عن النعام ، ﴿ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ ﴾ ^(٢) أي : وعن أيما نهم . كذا
 قال الأخفش . قلت : أما كونها بمعنى « عز » بعد السؤال فهو منقول
 عن الكوفيين ، وأوله الشر بن ^(٣) على أن الباء في ذلك سببية ، أي :
 فاسأل بسببه . وقال بعضهم : هو من باب التضمير ، أي : فاعن به ،
 أو فاهتم به .

العاشر : الاستعلاء : وعبر بعضهم عنه بموافقة « على » . وذكروا
 لذلك أمثلة منها قوله تعالى ﴿ وَمِنْ أَمَلِ الْكِتَابِ مَنْ أَنْ تَأْمَنَهُ بَقِنْتَ طَارِ ﴾ ^(٤)
 أي : على قنطار ، كما قال ﴿ هَلْ آمَنُكُمْ عَلَيْهِ ﴾ ^(٥) . ومنها
 ﴿ وَإِذَا مَرَّ بِهِمْ ﴾ ^(٦) أي : عليهم ، كما قال ﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ
 عَلَيْهِمْ ﴾ ^(٧) . ومنه قول الشاعر ^(٨) .

-
- (١) الفرقان : ٢٥ . (٢) التحريم : ٨ .
 (٣) عمر بن محمد ، أبو علي الإسفيني ، المعروف أيضاً بالتلويبي . توفى سنة ٦٤٥
 ضية الوعاء ٢ : ٢٢٥ . (٤) آل عمران : ٧٥ . وفي الأصول ووجود : ومنهم من
 (٥) يوسف : ٦٤ . (٦) الطغفون : ٣٠ .
 (٧) الصافات : ١٣٧ .
 (٨) راشد بن عبدالله . المني ١١١ وشرح سوانده ٣١٧ .

رَبُّ يَبُولُ الثُّعْلُبَانُ بِرَأْسِهِ
أَقْدَهَانِ مَنْ بَالَتْ ، عَلَيْهِ ، الثُّعَالِبُ

الحادي عشر : التبويض . وعبر بعضهم عن هذا بموافقة « من » ،
يعني التبويضية ، وفي هذا المعنى خلاف ، ومن ذكره الأصمعي ،
والفارسي في « التذكرة » . ونُقل عن الكوفيين ، وقال به القُتَيْبِيُّ^(١)
وابن مالك . واستدلوا على ذلك بقوله تعالى ﴿ يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ
اللَّهِ ﴾^(٢) أي : منها . وقول الشاعر^(٣) :

شَرِبْنِ عَاءَ الْبَحْرِ ، ثُمَّ تَرَفَّعْتَ
مَتَى لَجَجٍ ، خُضْرٍ ، لَهْنٌ نَثِيجٌ
وبقول الآخر^(٤) :

(١) وهو ابن قتيبة ، عبادة بن مسلم الدينوري ، النحوي اللنوي . توفي سنة ٢٦٧ .

(٢) الاسات : ٦ .

(٣) الست لأبي دؤيب الهذلي . ديوان الهدلين ١ : ٥١ و المني ١١١ وشرح

سوا هذه ٣١٨ والخزانة ٣ : ١٩٣ والأرهمية ٢٠٩ وأمالى ان السحري

٢ : ٢٧٠ والحصائص ٢ : ٨٥ وسر الصناعة ١٥٢ . ومعنى متى : من .

والنثيج : المرء السريع مع صوت .

(٤) عمر بن أبي ربيعة أو حميل شبة . ديوان عمر ٤٨٨ وديوان جميل ٤١-٤٢

والمني ١١١ وشرح شواهد ٣٢٠ . والزيف : العطشان . والحشرج :

نقره في الجبل .

فَلَشَّمْتُ فَاها ، آخِذًا بِقُرُونِهَا
 شُرْبَ النَّزِيفِ ، يَرْدِ ماءِ الْحَشْرِجِ
 وجعل قوم من ذلك الباء في قوله تعالى ﴿وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ﴾^(١) .
 وجعلها قوم زائدة . وجعلها قوم للإصاق على الأصل . وقال بعضهم :
 إنها باء الاستمالة ، فإنَّ « مَسَحَ » يتعدى إلى مفعول بنفسه ، وهو
 المزال عنه ، وإلى آخر بحرف الجر ، وهو المزيل . فيكون تقدير
 الآية : فامسحوا أيديكم برؤوسكم .

ولم ترد باء التبعيض عند منبئها^(٢) [إلا مع الفعل المتعدي . وقد
 أنكر قوم ، منهم ابن جني^(٣) ، ورود باء التبعيض]^(٤) ، وتأولوا
 ما استدل^(٥) به مثبتو ذلك ، على التضمين . قال ابن مالك : والأجود
 تضمين « شَرِبْنِ » معنى : رَوَيْنِ . وجعل الزمخشري الباء في الآية
 كالباء في : شربت الماء بالمسل . والمعنى : يشرب بها عباد الله الحمر .

واعرض بعضهم كلام ابن جني ، وقال : شهادة على النفي ، وهي

(١) المائدة : ٦ . (٢) في الأصل وجود : مثبتها .
 (٣) قال : « فأما ما يحكيه أصحاب الشافعي ، رحمه الله ، عنه ، من أن الباء
 للتبعيض ، شيء لا يعرفه أصحابنا ، ولا ورد به نسب » .
 سر الصناعة ١ : ١٣٩ .
 (٤) سقط من الأصل . (٥) في الأصل : استدلوا .

غير مقبولة . وأجيب بأن الشهادة على النفي ثلاثة أقسام : معلومة نحو :
 إن العرب لم تنصب الفاعل . وظنيّة عن استقراء صحيح نحو : ليس
 في كلام العرب اسم متمكن ، آخره واو لازمة ، قبلها ضمة . وشائبة
 غير منحصرة نحو : لم يطلق زيد امرأته ، من غير دليل ، فهذا هو
 المردود . وكلام ابن جني من الباطل ، لأنه شديد الاطلاع على لسان العرب .
 الثاني عشر : القسم : نحو : بالله لأفعلن . وهي أصل حروف
 القسم ، ولذلك فضلت سائر حروفه ثلاثة أمور ، أحدها أنها لا يجب
 حذف الفعل معها ، بل يجوز إظهاره . نحو : أقسم بالله . والثاني أنها
 تدخل على المضمر . نحو : بك لأفعلن . والثالث أنها تستعمل في
 الطلب وغيره ، بخلاف سائر حروفه . فإن الفعل معها لا يظهر ،
 ولا تجر المضمر ، ولا تستعمل في الطلب . وزاد بعضهم رابعاً ، وهو أن
 الباء تكون جارة في القسم وغيره ، بخلاف واو القسم وتاءه ، فإنهما
 لا تجران إلا في القسم . قلت : ويشاركها في هذا بعض حروف
 القسم كاللام .

الثالث عشر : أن تكون بمعنى « إلى » نحو قوله تعالى ﴿ وَوَقَدْ
 أَحْسَنَ بِي ﴾ ^(١) أي : إليّ . وأوّل على تضمين « أحسن » معنى :
 لطف .

(١) يوسف : ١٠٠ .

تيسره

رد كثير ، من المحققين ، سائر معاني الباء إلى معنى الإلصاق ، كما ذكر سيويه . وجعلوه معنى لا يفارقها ، وقد ينجر معه معانٍ أخرى . واستبعد بعضهم ذلك ، وقال^(١) : الصحيح التنويع . وما تقدم من نيابة الباء عن غيرها من حروف الجر هو جارٍ على مذهب الكوفيين ، ومن وافقهم ، في أن حروف الجر قد ينوب بعضها عن بعض . ومذهب البصريين إبقاء الحرف على موضعه الأول ، إما بتأويل يقبله اللفظ ، أو تضمين الفعل معنى فعل آخر ، يتعدى بذلك الحرف . وما لا يمكن فيه ذلك فهو من وضع أحد الحرفين موضع الآخر على سبيل الشذوذ .

وذكر صاحب^(٢) « رصف الباني » في معاني الباء ثلاثة معانٍ ، لا تحقيق في ذكرها . وهي^(٣) : السؤال نحو ﴿ سأل ﴾^(٤) سائلٌ بعذابٍ واقعٍ . والتعجب نحو : أحسنُ بريد . قال : « ولا يصح أن

(١) رصف الباني في شرح حروف المعاني ٦٧ .

(٢) وهو أحمد بن عبد النور المالقي ، المتوفى سنة ٧٠٢ . واسم كتابه « رصف الباني في شرح حروف المعاني » ، وما زال مخطوطاً ، يعمل السيد أحمد خراط على تحقيقه في مدينة حلب .

(٣) رصف الباني في شرح حروف المعاني ٦٨ .

(٤) المعارج : ١ . وسقط « سأل » من الأصل .

تكون هذه الباء زائدة ، لئلا يفسد معناها ، ويخرج الكلام عن ^(١) التعجب . والتشبيه نحو : لقيت به الأسد ، وواجهت به الهلال .

قلت : أما الباء التي بعد السؤال فهي بمعنى « عن » عند قوم ، والسببية عند آخرين ، [كما تقدم] ^(٢) . والسؤال مستفاد من الفعل ، لا منها .

وأما باء التعجب ففيها مذهبان : أشهرها أنها زائدة ، وهذا مذهب أكثر النحويين . ثم اختلف هؤلاء ، فذهب سيبويه ، وجمهور البصريين ، إلى أنها زائدة مع الفاعل ، مثلها في ﴿ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً ﴾ ^(٣) . وذهب الفراء والزجاج ^(٤) ، ومن قال بقولهما ، إلى أنها زائدة مع للمفعول ، وجعلوا فاعل « أحسن » ضمير المخاطب . وكذلك قال ابن كيسان ^(٥) ، لكنه جعل الفاعل ضمير الحُسن ، كأنه قال : أحسن يا حُسنُ بريد ، أي : دُم به . والمذهب الثاني أنها للتعدي ، وليست بزائدة ، والهمزة في « أحسن » للصيرورة ، وهو أمر للسبب ،

(١) زاد في الأصل : معنى .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) النساء : ١٦٦ .

(٤) وهو إبراهيم بن السري ، أبو إسحاق . توفي سنة ٣١١ . بنية الوعاة ١ : ٤١١ .

(٥) وهو محمد بن أحمد ، أبو الحسن . كان أميل إلى مذهب الصرة ، مع إحاطته

بالمذهبين . وتوفي سنة ٣٢٠ . بنية الوعاة ١ : ١٨ .

أو للشخص ، على ما تقدم من القولين . وأجاز^(١) الزنجشري في «مفصله» أن تكون التعدية . وليس هذا موضع بسط الكلام على هذه المسألة . وقد بسطته في غيره .

وأما الباء في : لقيت به الأسد ، وواجهت به الهلال ، فهي عند التحقيق بـاء السببية ، والمعنى : لقيت بسبب لقيته^(٢) الأسد ، وواجهت بسبب مواجهته الهلال . وهي كالباء في قولهم : لئن سألت فلاناً لتسألن به البحر . وهذا من باب التجريد . وهو أن يُتزع^(٣) من أمر ذي صفة آخر ، مثله فيها ، مبالغة في كمالها فيه^(٤) . وهو من أبواب^(٥) علم البديع .

وأما الباء الزائدة فتكون في ستة مواضع :

الأول : الفاعل . وزيادتها^(٦) ثلاثة أضرب : لازمة ، وجائزة في الاختيار ، وواردة في الاضطرار .

فاللازمة في فاعل « أفعل » في التعجب ، على مذهب سيبويه وجمهور البصريين . وهي لازمة أيضاً على مذهب من جعلها زائدة مع^(٧)

(١) المعصل ١٢٥ .

(٢) في الأصل : تترع .

(٣) ج : باب .

(٤) في الأصل : في .

(٥) في الأصل : لقيته .

(٦) في الأصل : مبالغة كأنها فيه .

(٧) زاد في الأصل : على .

المفعول. ولا يجوز حذفها على المذهبين إلا مع « أن » و « أن ».
كقول الشاعر^(١) :

وقال نبيُّ المسلمين : تقدّموا
وأحبّب إلينا أن نكون المقدّما

وفي كلام علي بن أبي طالب ، رضي الله عنه « أعزّز عليّ ، أبا اليقظان ،
أن أراك صريحا مُجدّلا » ، خلافاً لصاحب « النهاية » في قوله : إن
حذف الباء من : أن ، وأن ، في التعجب لا يجوز . قال ابن مالك :
ولو اضطر شاعر^(٢) إلى حذف الباء المصاحبة غير « أن » لزمه أن
يرفع ، وعلى قول الفراء يلزمه النصب .

والجائزة في الاختيار في فاعل « كفى » بمعنى : حسب . نحو
﴿ كفى بالله سيّدا ﴾^(٣) ، قال أبو جعفر بن الزبير^(٤) : فإن كان
بمعنى « وقى » لم تُزد في فاعله ، نحو ﴿ وكفى الله المؤمنينَ
القتال ﴾^(٥) . وأجاز ابن السّراج في « كى بالله » وجهاً آخر ، وهو

(١) عباس بن مرداس . السيرة ٢ : ٤٧٠ والمص ٢ : ٩٠ و ٩١ والدر اللوامع
٢ : ١١٩ و منهج السالك ٤ : ١٧٤ .

(٢) في الأصل : الشاعر . (٣) النساء : ١٦٦ .

(٤) وهو أحمد بن إبراهيم الثقفي الغرناطي . توفي سنة ٧٠٨ . شذرات

الذهب ٦ : ١٦ . (٥) الأحزاب : ٢٥ .

أن يكون فاعله ضمير المصدر المفهوم من «كفى» أي: كفى هو، أي: الاكتفاء.
ورُدَّ بأن الباء على هذا ليس لها في اللفظ ما تعلق به إلا الضمير ،
والمصدر لا يعمل مضمراً . قلت : وقد ذهب بعضهم إلى جواز إعماله
مضمراً ، وهو مذهب الكوفيين . وأجاز ابن جني والرماني^(١) أن
يعمل في المجرور . وحُكي عن الفارسي .

والواردة في الاضطراب في أبيات محفوظة ، منها قول الشاعر^(٢) :

أَلَمْ يَأْتِكَ ، وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي ،
بِمَا لَأَفْتُ لَبُونُ ، بَنِي زِيَادِ

وقول الآخر^(٣) :

أَلَا ، هَلْ أَتَاهَا ، وَالْحَوَادِثُ بَجَّةٌ ،
بِأَنَّ امْرَأَ الْقَيْسِ بْنِ تَمْلِكٍ بَيَّتَقَرَا

(١) وهو علي بن عيسى ، أبو الحسن . توفي بغداد سنة ٣٨٤ . تاريخ بغداد ١٢ : ١٦ .

(٢) قيس بن زهير . المعنى ١١٤ و الكتاب ٢ : ٥٩ و سر الصناعة ١ : ٨٨

والخصائص ١ : ٣٣٣ و شرح الفصل ٨ : ٢٤ و المقرب ١ : ٥٠
والإنصاف ٣٠ و أمالي ابن السجري ١ : ٨٤ . وتسمى : تبلغ . واللبن
الوقوفات اللبن .

(٣) البيت لامرئ القيس . ديوانه ٣٩٢ . ويقر : ترك الحجر ، أو أعيا
ولم يدر أين يسلك .

وقول الآخر^(١) :

مَهَا لِي ، اللَّيْلَةُ ، مَهَا لِيَّةُ
أودَى بِنَعْلِي ، وسربالِيَّةُ

وفي بعض هذه الأبيات احتمال .

الثاني : المفعول ، وزيادتها معه غير مقيسة ، مع كثرتها . نحو :
﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾^(٢) ، ﴿ وَهَزَيْتَنِي إِلَى الْكَرْبِ ﴾^(٣) ،
﴿ فَتَبَيَّنَ دُجَى السَّيْلِ ﴾^(٤) ، ﴿ وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ ﴾^(٥) . قال ابن مالك : وكثرت زيادتها في^(٦) مفعول
« عَرَفَ » وشبهه ، وقلت زيادتها في مفعول ذي مفعولين ، كقول
حسان^(٧) :

تَبَلَّتْ قُودَاكَ ، فِي الْمَنَامِ ، خَرِيدَةٌ
تَسْقِي الضَّجِيعَ ، بِيَادٍ ، بَسَامَ

(١) عمرو بن ملقط . المتن ١١٤ وشرح شواهد ٣٣٠ والخراطة ٣ : ٦٣١ .

(٢) القرية : ١٩٥ . (٣) مريم : ٢٥ .

(٤) الحج : ١٥ . (٥) الحج : ٢٥ .

(٦) في الأصل : مع .

(٧) ديوان حسان بن ثابت ٣٦٢ و المتن ١١٦ و شرح شواهد ٣٣٢ . وتبلت :

أسقمت . والحريفة : الفتاة البكر الخمر المستترة .

ومن شواهد زيادتها مع المفعول قول الشاعر^(١) :

نَحْنُ ، بَنِي ضَبَّةَ ، أَصْحَابُ الْفَلَجِ

نَضْرِبُ بِالسَّيْفِ ، وَنَرْجُو بِالْفَرَجِ

أي : نرجو الفرج . وأبيات أخر ، لا فائدة في التطويل بإشادها ، لشهرتها في كتب النحو . وفي بعضها احتمال .

والمختار أن ما أمكن تخريجه ، على غير الزيادة ، لا يحكم عليه

بالزيادة . وتخرج كثير من هذه الشواهد ممكن ، على التضمين ،

أو حذف المفعول . وقد خُرج عليها قوله تعالى ﴿ وَلَا تُلْقُوا

بأيديكم إلى التهلكة ﴾ فقل : « لَا تُلْقُوا » مُضْمَنٌ معنى :

لَا تُفَضُّوا . وقيل . حذف المفعول والباء للسببية ، أي : لَا تُلْقُوا

أنفسكم بسبب أيديكم ، كما تقول : لَا تُفْسِدْ حالك برأيتك . قاله المبرد .

واختلف في زيادتها في مفعول « كفى » في قوله^(٢) :

فَكَفَى بِنَا ، فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرُنَا

حُبُّ النَّبِيِّ ، مُحَمَّدٍ ، إِيَّانَا

(١) المني ١١٥ وشرح شواهد ٣٣٣ والخزانة ٤ : ١٥٩ . والعلج : الطفر .

(٢) كم بن مالك أو حسان أو عبدالله بن رواحة أو شير بن عبدالرحمن .

ديوان كم بن مالك ٢٨٩ و ٣١٢ - ٣١٢ والمني ١١٦ وشرح شواهد

٣٣٧ والخزانة ٢ : ٥٤٢ .

فَقِيلَ : هِيَ فِي الْبَيْتِ زَائِدَةٌ مَعَ الْمَفْعُولِ . وَرَدَّهٗ ابْنُ أَبِي الْعَافِيَةِ ^(١) ، وَقَالَ :
هِيَ دَاخِلَةٌ عَلَى فَاعِلٍ « كَفَى » ، وَ « حَبُّ النَّبِيِّ » بَدَلُ اشْتِمَالٍ مِنَ الْغَنَمِ بِرِ
عَلَى الْمَوْضِعِ . وَعَلَى هَذَا حَمَلُ بَعْضِهِمْ قَوْلَ أَبِي الطَّيِّبِ ^(٢) :

كَفَى بِحَسْبِي ، نُحُولًا ، أَنَّنِي رَجُلٌ

لَوْلَا مُخَاطَبَتِي إِيَّاكَ لَمْ تَرَني

الْمَالِثُ : الْمُبْتَدَأُ ، نَحْوُ مُحَسِّبِكَ زَيْدٌ . بِهَذَا مِثْلُ الزَّمْخَشَرِيِّ ^(٣)

وغيره . وَمِثْلُهُ ابْنُ مَالِكٍ يَقُولُهُ : مُحَسِّبُكَ حَدِيثٌ . وَقَالَ فِي مُحَسِّبِكَ
زَيْدٌ : الْأَجُودُ أَنْ يَكُونَ « زَيْدٌ » مُبْتَدَأً ، وَ « مُحَسِّبُكَ » خَبَرٌ مُقَدَّمٌ .
فَإِنْ « حَسْبًا » مِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَا تَعْرِفُهَا الْإِضَافَةُ . قَالَ ابْنُ يَعِيشَ :
وَلَا نَعْلَمُ ^(٤) مُبْتَدَأً دَخَلَ عَلَيْهِ حَرْفُ الْجَرِّ فِي الْإِيْحَابِ غَيْرَ هَذَا الْحَرْفِ .
فَلْتِ : جَعَلَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ الْبَاءَ فِي قَوْلِهِمْ : كَيْفَ بَكَ ، وَكَيْفَ بَا ،
زَائِدَةً مَعَ الْمُبْتَدَأِ . وَالْأَصْلُ : كَيْفَ أَنْتَ ، وَكَيْفَ نَحْنُ .

الرَّابِعُ : الْحَرُّ . وَزِيَادَتُهَا فِي الْحَرِّ ضَرْبَانِ : مَقِيسَةٌ ، وَغَيْرُ مَقِيسَةٍ .

فَالْمَقِيسَةُ فِي خَبَرٍ « أَيْسَ » وَ « مَا » أَخْبَرَهَا نَحْوُ « أَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ

(١) وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْإِسْبِيلِيُّ . نَوْبِي سَنَةِ ٥٨٣ . نَفْيَةُ الْوَعَاةِ ١ : ١٥٥ .

(٢) دِيْوَانُ الْمُتَنَبِّيِّ ٤ : ١٨٦ وَالْمَغْنِي ١١٦ وَرَصْفُ الْمَنَاقِبِ ٧٠ .

(٣) الْمُعْصَلُ ١٣٢ . (٤) شَرْحُ الْمُعْصَلِ ٨ : ٢٣ . وَفِيهِ : وَلَا يَعْلَمُ .

عَبْدَهُ^(١) ، ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾^(٢) . وفي زيادتها
بعد « ما » التسمية خلاف . منع الفارسي والزمخشري . والصحيح
الجوار ، لسماحه في أشعار بني تميم . وقد وردت زيادتها في خبر « لا »
أخت « ليس » ، كقول سواد بن قارب^(٣) :

وَكُنْ لِي شَفِيعًا ، يَوْمَ لَا دُوسَفَاعَةَ
يُغْنِنِي فَتِيلًا ، عَن سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ
وفي خبر فعل ناسخ مني ، كقول الشاعر^(٤) :

وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ
بِأَعْجَلِهِمْ ، إِذَا أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ
وظاهر كلام بعضهم^(٥) أن هذا يجوز القياس عليه .

وغير المقيسة في مواضع كثيرة . كزيادتها بعد « هل » في قوله^(٦) :

- (١) الرمر : ٣٦ . (٢) فصل : ٤٧ .
(٣) المعني ٤٦٨ وشرح ابن عقيل ١ : ١٢٨ وأوضح المسالك ١ : ٢٠٩ . وفي
الأصل : فكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا دُوسَفَاعَةَ .
(٤) السنن . المعني ٦١٩ وشرح شواهد ٨٩٩ وشرح ابن عقيل ١ : ١٢٨ .
(٥) في الأصل : كلامهم .
(٦) الفرردق . ديوانه ٨٦٣ و« معاني القرآن » ١ : ١٦٤ و ٤٢٣ وأوضح
المسالك . وصدروه :
يَقُولُ ، إِذَا أَقْلَوْتِي عَلَيْهَا ، وَأَفْرَدَتِ

* ألا ، هل أخو عيش ، لذيذ ، بدائم *

وندرت زبادتها في الخبر الموجب ، كقول الشاعر^(١) :

فلا تطمع ، أبيت اللعن ، فيها

ومنمكها بشيء يُستطاع

وفيه احتمال . وقال الأنخس : إن الباء زائدة في قوله تعالى ﴿ جزاء

سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا ﴾^(٢) . والأولى أن يكون الجار والمجرور خبراً ، والباء

متعلقة بالاستقرار .

الخامس : النفس والعين في باب التوكيد . يقال : جاء زيدٌ

بنفسه ، وبعينه . والأصل : جاء زيدٌ نفسه وعينه .

السادس : الحال المنفية ، لأنها شبيهة بالخبر . ذكر هذا ابن

مالك ، واستدل^(٣) بقول الشاعر^(٤) :

فما رَجَعْتُ ، بخائبة ، رِكابٌ

حَكَمُ نِ الْمَسِيْبِ مُنْتَهَاها

وقول الآخر^(٥) :

(١) عبيدة بن ربيعة شرح الحماسة للمرزوي ٢٠٩-٢١١ والغني ١١٧ والخراطة ٢: ٤١٣.

(٢) يونس : ٢٧ . (٣) راد في ب : عليه .

(٤) القحيف المقيلي . الغني ١١٧ وشرح شواهد ٣٣٩ والخراطة ٤ : ٢٤٩ .

(٥) الغني ١١٧ وشرح شواهد ٣٤٠ . والمرؤود : الذعور . والوكيل : العاجز .

كَائِنْ دُعِيَتْ إِلَى بَأْسَاءٍ ، دَاهِمَةٍ
فَمَا انْبَعَثَتْ بِمَرْثُودٍ ، وَلَا وَكَلٍ
واعترض بأنه لا حجة في البيتين ، لحواز كون ^(١) الباء فيها باء الحال ،
والمعنى : لما رحمت بحاجه خائبة ، وفما انبعثت بشخص مَرْثُودٍ .
يعني بذلك نفسه ، ويكون من باب التجريد .
فهذا عام الكلام على باء الجر . وقد كنت نظمت مما نبهها في

هذين البيتين :

بِالْبَاءِ الصِّقْ ، وَاسْتَمِعْ ، أَوْ عَدِّ ، أَوْ
أَقْسِمْ ، وَبَعْضُ ، أَوْ فَرِدْ ، أَوْ عَمَلٍ
وَأَتَتْ بِمَعْنَى ، وَفِي ، وَعَلَى ، وَعَنْ
وَبِهَا فَعَوَظُ ، إِنْ تَشَاءُ ، أَوْ أُبْدِلُ ^(٢)

التاء

حرف يكون عاملاً ، وغير عامل . وأقسامه ثلاثة : تاء القسم ،
وتاء التأنيت ، وتاء الخطاب . وما سوى هذه الأقسام فليس من حروف
المعاني ، كتاء المضارعة .

(١) = : أن تكون .

(٢) في الأصل : فابدل .

فأما تاء القسم : فهي من حروف الجر ، ولا تدخل إلا على اسم
الله نحو ﴿ تَاللّٰهِ تَفْتًاۙ تَذَكَّرُ يُوْسُفَ ۙ ﴾ ^(١) . وحكى الأخفش
دخولها على الرّب ؛ قالوا : ترّب الكعبة . وخصّ بعضهم دخولها
على الرّب ، بأن يضاف إلى الكعبة . وليس كذلك ، لأنه قد جاء
عنهم : ترّبي . وحكى بعضهم أنهم قالوا : تالرحمن ، وتحيا نك .
وذلك شاذ .

وهذه التاء في . او القسم ، لأن الواو تدخل على كل ظاهر ،
مقسم به . والواو فرع الباء ، لأن الباء فضلت ^(٢) بأربعة أوجه ، تقدم
ذكرها . وقولهم : إن التاء بدل من الواو ، والواو بدل من الباء ،
استضعفه بعضهم . قال : ولا يقوم دليل على صحته .

وأما تاء التانيث : فهي حرف يلحق الفعل ، دلالة على تانيث
فاعله ، لزوماً في مواضع ، وجوازا في مواضع ، على تفصيل مذكور في
كتب النحو . ولا تلحق إلا الماضي ، وتصل به متصرفاً ، وغير متصرف ،
ما لم يلزم تذكير فاعله ، كـ « أفعل » في التعجب ، و « خلا ، وعدا ،
وحاشا » في الاستثناء . وحكم هذه التاء السكون ، ولذلك لما عرض
تحريكها ، في نحو : رَمَتَا ^(٣) ، لأجل الضمير ، لم تُردّ الألف التي هي

(١) يوسف : ٨٥ . (٢) سقطت من الأصل . (٣) ب : رتا .

بدل اللام^(١)، إلا في لغة رديئة، يقول أهلها: رَمَاتَا.

قال بعض النحويين: وقد لحقت تاء التأنيث ثلاثة أحرف وهي:
«رُبَّتْ، وَثُمَّتْ، وَلَاتَ». قلت: ولها رابع، وهو^(٢) «لَعَلَّتْ».

وأما تاء التأنيث التي تلحق الاسم فلا تعدّ من حروف المعاني.
ومذهب البصريين فيها^(٣) أنها تاء في الأصل، والهاء في الوقف بدل
التاء، ومذهب الكوفيين عكس ذلك.

وأما تاء الخطاب: فهي التاء اللاحقة للضمير المرفوع المنفصل،
نحو: أَنْتَ وَأَنْتِ. فالتاء في ذلك حرف خطاب و«أَنْ» هو الضمير.
هذا مذهب الجمهور. وعلى هذا لو سَمَّيْتُ بِـ «أَنْتَ» حكيمته، لأنه
مركب من حرف واسم. وذهب الفراء إلى أن المجموع هو الضمير.
وذهب ابن كيسان إلى أن التاء هي الاسم، وهي التي في «فَعَلْتَ»،
لكنها كُتِبَتْ بِـ «أَنْ». والله أعلم^(٤).

(١) في الأصل: «العين». وفي حاشية الأصل: «لله: بدل اللام».

(٢) في الأصل وج: وهي. (٣) سقطت من الأصل.

(٤) في حاشية الأصل: نظم كاتبه العقير رضي الله عنهما في معاني التاء:

حان معاني التاء، فما حَقَّقُوا ثلاثة، لا عَرَّ، عنهم، فافهم
باء خطاب، أَلَحَقْتُ مضمراً وتاء تأنيث، وتاء القسم.

السين

حرف^(١) مهمل . يكون للتنفيس ، ويكون زائداً في الوقف ،
ليبان الحركة .

فأما سين التنفيس : فمختصه بالمضارع ، وتخلصه للاستقبال . نحو
﴿ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴾^(٢) .

فإن قلت : فكيف دخلت على الفعل المقرون بـ « الآن » ،
في قول الشاعر^(٣) :

فإنني لستُ خاذِلُكُمْ ، ولكنْ
سأُسْعَى ، الآنَ ، إذْ بَلَغْتَ أُنَاهَا

قلت^(٤) : لأنه أراد التقريب ولم يرد بـ « الآن » الزمن الحاضر حقيقة .
والسين عند البصريين حرف مستقل^(٥) . وذهب الكوفيون

(١) ج : هو حرف . (٢) البأ : ع .

(٣) حاشية الدمامي ١ : ٢٧٩ وحاشية السوقي ١ : ١٤٩ وحاشية الأمير
١ : ١٢٢ . والأنى : العاية والتهى .

(٤) قال الدمامي : « قال في الحنى الداني : وقد لا يحتاج إلى التأويل بالتقريب .
بل يقال : إنه مقدر بـ : من . كأنه قال : سأسعى من الآن ، !

(٥) ج : مستقبل .

إلى أنها مقتطعة من «سوف» كما قالوا: سو، وسي، وسف . واختاره ابن مالك . قال : لأنه أنهى عن التكلف ، ولأنهم أجمعوا على أن هذه الثلاثة فروع «سوف» ، فلتكن السبب كذلك . واستدل بعضهم ، على أصالة السين ، بتفاوت مدة التسوية ؛ فإن «سوف» أبلغ في ذلك . فلو كانت السين فرعاً لتساوت^(١) مدة التسوية . قال ابن مالك : وهذه دعوى مردودة ، لأن العرب عبرت عن المعنى الواحد الواقع في الوقت الواحد بـ : سيفعل ، وسوف يفعل . ومنه قول الشاعر^(٢) :

وما حالةٌ إلا سيُصْرَفُ حالُها
إلى حالةٍ ، أُخرى ، وسوف تَزُولُ

وأما سين الوقف . فهي في لغة بكر ، يزيدون سيناً بعد كاف المؤنثة ، في الوقف ، لبيان حركة الكاف . نحو : عليكيس . فإذا وصلوا حذفوها . فهي ، في ذلك ، نظير هاء السكت . وهذه^(٣) لغة قليلة ، تسمى : كسكسة بكر . والله أعلم .

(١) في الأصل : لتساوت .

(٢) المصم : ٢ : ٧٢ والدرر اللوامع ٢ : ٨٩ .

(٣) > : وهي .

السين

حرف مهمل ، يزداد وقفاً بعد كاف المخاطبة ، في لغة نعيم ، كزيادة
السين في لغة بكر . فيقولون : أكرمْتُكِشْ . وتسمى كشكشة
نعيم ^(١) . والله أعلم .

الفاء

حرف مهمل ، خلافاً لمن زعم أنها نحرّت إذا نابت عن « رُبَّ » ،
ولمن ذهب إلى أنها تنصب المضارع في الأجوبة . وسيأتي الكلام على
ذلك . وأصول أقسام ^(٢) الفاء ثلاثة : عاطفة ، وجوابية ، وزائدة .

أما العاطفة فهي من الحروف التي تُشرك ^(٣) في الإعراب
والحكم ، ومعناها التعقيب . فإِذَا قُلْتَ : قام زيد فعمر ، دَأْتُ على أن
قيام عمرو بعد زيد ، بلام مَهْلَةٍ . فتشارك « ثُمَّ » في إفادة الترتيب ،
وتفارقها في أنها تفيد الاتِّصَالَ ، و« ثُمَّ » تفيد الانفصال . هذا مذهب
البصريين ، وما أُوْهِمَ خلاف ذلك تأوّلوه .

وأورد السيرافي ، على قولهم : إن الفاء للتعقيب ، قولك : دخلتُ

(٢) سقطت من الأصل .

(١) في الأصل : نعيم .

(٣) ب و ج : تشرك .

البصرة فالكوفة . لأن أحد الدخولين لم يَلِ الآخر . وأجاب بأنه بعد دخوله البصرة لم يشتغل بشيء ، غير أسباب دخول الكوفة .

وقال بعضهم : تعقيب كل شيء بحسبه ، فإذا قلت : دخلت مصر فكفة ، أفادت التعقيب على الوجه الذي يمكن .

وذهب قوم ، منهم ابن مالك ، إلى أن الفاء قد تكون للمهلة بمعنى « ثم » . وجعل من ذلك قوله تعالى ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً ، فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾^(١) . وثوّلت هذه الآية على أن « فتصبح » معطوف على محذوف ، تقديره : أنبتنا به ، فطال النبات ، فتصبح . وقيل : بل هي للتعقيب ، وتعقيب كل شيء بحسبه .

وذهب الفراء إلى أن ما بعد الفاء قد يكون سابقاً ، إذا كان في الكلام ما يدل على ذلك . كقوله تعالى ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فِجَاءَهَا بِأَسْنَاءٍ ﴾^(٢) ، والبأس في الوجود واقع قبل الإهلاك . وأجيب بأن معنى الآية : وكم من قرية أردنا إهلاكها ، كقوله « إذا أكلت فسم الله » . وقيل الفاء في الآية عاطفة للمفصل على المجرى ، كقوله تعالى ﴿ إِنَّا أَنْشَأْنَاهُنَّ إِنْشَاءً ، فَجَعَلْنَاهُنَّ أَبْكَاراً ﴾^(٣) . وهذا مما

(١) الحج : ٦٣ .

(٢) الأعراف : ٤ .

(٣) الواقعة : ٣٥ - ٣٦ .

انفردت به الفاء .

وذهب بعضهم إلى أن الفاء قد تأتي ، لمطلق الجمع ، كالواو . وقال
به الجرمي^(١) في الأماكن والمطر خاصة . كقولهم : عفا مكان كذا
فكان كذا ، وإن كان عفاؤهما في وقت واحد . ونزل المطر بمكان كذا
فكان كذا ، وإن كان نزوله في وقت واحد . قال امرؤ القيس^(٢) :

* بِسِقْطِ اللَّوَى ، يَبِ الدَّخُولِ فَحَوَمِلِ *

وقال النابغة^(٣) :

عَمَّا ذُو حُسَى ، مِنْ فَرْتَنَى ، فَالْفَوَارِعُ

فَجَنَّبَا أَرْيَكَ ، فَالْإِلَاعُ ، الدَّوَاقِعُ

وقد اتضح ، بما ذكرته من هذه الأقوال ، أن ما نقله بعضهم ، من
الإجماع ، على أن الفاء للتعقيب ، غير صحيح .

وقال بعضهم : الترتيب بالفاء على ضربين . ترتيب في المعنى ،
وترتيب في الدُّكْر . والمراد بالترتيب في المعنى أن يكون المعطوف بها
لاحقاً متصلاً ، بلامُهلة . كقوله تعالى ﴿ الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ

(١) وهو أبو عمر ، صالح بن إسحاق . توفي سنة ٢٢٥ . مئة الوعاء ٢ . ٨ .

(٢) ديوان امرئ القيس ٨ والمغنى ١٧٤ والخزانة ٤ : ٣٩٧ وصره :

فها ، بَبَك ، مِنْ دِكْرَى حَبِيبٍ ، وَمَنْزِلِ

(٣) ديوان النابغة ٤٢ .

فَعَدَّكَ ﴿١﴾ . وأما الترتيب في الدُّكْرِ فنوعان : أحدهما عطف
 مفصل على مجمل ، هو هو في المعنى ، كقولك : توضأ ، فغسل وجهه
 ويديه ، ومسح برأسه ، وربط يديه . ومنه قوله تعالى ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَبَّهُ﴾ ،
 فقال : رَبِّ ﴿٢﴾ الآية . والثاني عطف ، لمجرد المشاركة في الحكم ،
 بحيث يحسن الواو ﴿٣﴾ . كقول امرئ القيس .

* بِسِقْطِ اللَّوَى ، بَيْنَ الدُّخُولِ فَحَوْمَلِ *

وسمى غيره هذا ترتيباً في اللفظ ؛ قال : ومراد الشاعر وقوع الفعل
 بـنـك المواضع ، وترتيب اللفظ واحداً بعد آخر ﴿٤﴾ بالقاء ترتيباً لفظياً .

تنبيه

لا يخلو المعطوف بالفاء من ان يكون مفرداً ، أو جملة ، والمفرد:
 صفة ، وغير صفة . فالأقسام ثلاثة . فإن عطفت مفرداً غير صفة لم تدل
 على السببية . [نحو : قام زيد فعمرو . وإن عطفت جملة ، أو صفة ، دلت
 على السببية] ﴿٥﴾ غالباً . نحو ﴿فَوَكَرَهُ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾ ﴿٦﴾ .

- | | |
|---------------------|------------------|
| (١) الانفطار . ٧ . | (٢) هود : ٤٥ . |
| (٣) ب و د : الواو . | (٤) ج : واحد . |
| (٥) سقط من الأصل . | (٦) القصص : ١٥ . |

ونحو ﴿لَا تَكُونُوا مِنْ شَجَرٍ مِنْ زَقُومٍ، فَالْتَوَى مِنْهَا الْبُطُونَ،
فَشَارِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَمِيمِ﴾^(١). قال الزنجشيري، في الكشف^(٢)
«فإن قلت: ما^(٣) حكم الفاء إذا جاءت عاطفة في الصفات؟ قلت:
إما أن تدل على ترتب معانيها في الوجود^(٤). كقوله^(٥):

يَالْهَفَ زَيَّابَةٌ، لِلْعَارِثِ الـ

صَّاحِبِ، فَالْغَانِمِ، فَالْآيِبِ

كأنه قال: الذي صَبَّحَ^(٦)، فَنَمَ، فَآبَ. وإما على ترتبها^(٧) في
التفاوت، من بعض الوجوه. كقولك: خذِ الْكَأْسَ الْفَضْلَى^(٨)،
وَأَعْمَلِ الْأَحْسَنَ الْأَجَلَ. وإما على ترتب موسوفاتها، في ذلك.
كقولك: رَحِمَ اللَّهُ الْمُحَلِّقِينَ فَالْمُقَصِّرِينَ.

فعل هذه القوائين الثلاثة ينساق أمر الفاء العاطفة في العبارات.

-
- | | |
|--|-------------------------------------|
| (١) الواقعة ٥٢٠. | (٢) الكشف ٣ : ٣٣٤. |
| (٣) في الأصل : ١٥. | (٤) سقط في الوجود، من الأصل. |
| (٥) سلة بن دهل. المعنى ١٧٦ وشرح شواهد ٤٦٥ والخزانة ٢ : ١٦٣ | |
| | وشرح الحماسة للرزوي ١٤٧ والسمط ٥٠٤. |
| (٦) في الأصل : أصبح. | (٧) د : ترتبها. |
| (٨) ج : فالأكمل . وفي الكشف : خذِ الْفَضْلَى فَالْكَأْسَ. | |

والفاء العاطفة أحكام أخر ، مذكورة في مواضعها ، لا حاجة هنا ^(١)
إلى ذكرها .

وأما الفاء الحوالية : فمعناها الربط ، وتلازمها السببية . قال بعضهم :
والترتيب أيضاً ، كما ذكر في العاطفة . ثم إن هذه الفاء تكون جواباً
لأمرين : أحدهما الشرط بـ « إن » وأخواتها . والثاني ما فيه معنى
الشرط نحو « أمّا » .

فأما جواب الشرط بـ « إن » وأخواتها فأصله أن يكون فعلاً
صالحاً لجعله شرطاً . فإذا جاء على الأصل لم يحتج إلى فاء ، وذلك إذا
كان ماضياً متصرفاً عارياً من « قد » وغيرها ، أو مضارعاً ^(٢) مجرداً ،
أو منفيّاً بـ « لا » أو « لم » .

ومع كونه في ذلك غير محتاج إلى الفاء لا يمتنع اقترانه بها ، على
تفصيل أنا إذا ذكره :

وهو أنه ^(٣) إن كان مضارعاً . جاز اقترانه بها ، ويجب رفعه
حيث ذكر كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ﴾ ^(٤) ، ﴿ وَمَنْ ﴾

(١) في الأصل : فلا حاجة . د : لا حاجة هناك .

(٢) سقط « أو مضارعاً » من الأصل . (٣) سقطت من الأصل .

(٤) المائدة : ٩٥ .

يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ ﴿١﴾ . والتحقيق أنه حيثُ ذُكِرَ خبر مبتدأ محذوف . فيكون الجواب جملة اسمية .

وإن كان ماضياً متصرفاً مجرداً ^(٢) ، فهو على ثلاثة أضرب :
ضرب لا يجوز اقترانه بالفاء ، وهو ما كان مستقبلاً ، ولم يقصد به وعدٌ أو وعيد . نحو : إن قام زيد قام عمرو .

وضرب يجب اقترانه بالفاء ، وهو ما كان ماضياً لفظاً ومعنى . نحو ﴿إِنْ ^(٣) كَانَ قَيْصُ بْنُ قَيْصٍ قَدْ مَنَّ عَلَى قَبِيلٍ فَصَدَقَتْ ^(٤) ﴾ ، و « قد » معه مقدرة .

وضرب يجوز اقترانه بالفاء ولا يجب ، وهو ما كان مستقبلاً ، وقُصِدَ به وعدٌ أو وعيد . كقوله تعالى ^(٥) ﴿ قَسَمَ لَلَّيْلِ بِالسَّيِّئَةِ قَكُوتٌ وَجُوهُهُمْ فِي النَّارِ ﴾ .

وإذا كان الجواب لا يصلح لأن يجعل شرطاً وجب اقترانه بالفاء ، ليعلم ارتباطه ^(٦) بأداة الشرط . وذلك إذا كان :

-
- | | |
|-----------------------------------|--------------------------|
| (١) الجن : ١٣ . | (٢) في الأصل : متحرراً . |
| (٣) يوسف : ٧٧ . وفي الأصل : وإن . | (٤) المل : ٩٠ . |
| (٥) في الأصل : اقترانه . | (٦) في الأصل وج : إن . |

جملة اسمية ، نحو : مَنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَ فَأَلَّهُ بِجَزَائِهِ ^(١) .

أو فعلية طلبية ، نحو ^(٢) ﴿قُلْ : إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾ .

أو فعلاً غير متصرف ، نحو ^(٣) ﴿إِنْ تَرَنِى أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَالاً ، وَوَلَدًا ، فَعَسَى رَبِّى﴾ .

أو مقروناً بحرف تنفيس ، نحو ^(٤) ﴿مَنْ يَرْتَدَّ ، مِنْكُمْ ، عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ﴾ .

أو بـ « قد » ، نحو ^(٥) ﴿قَالُوا : إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ ، مِنْ قَبْلُ﴾ .

أو منفيّاً بـ « ما » ^(٦) أو « لن » أو « إن » ، نحو : إِنْ قَامَ زَيْدٌ فَمَا يَقُومُ عَمْرُو ، أَوْ قُلْنَ يَقُومُ ، أَوْ قَالْنَ يَقُومُ ^(٧) .

أو قسمًا ، نحو : إِنْ تَكْرِمْنِى فَوَاللَّهِ لَا تُكْرِمَنَّكَ .

(١) و الأصل : فَإِنَّ اللَّهَ يَجْزِيهِ .

(٢) الكهف : ٣٩ - ٤٠

(٣) يوسف : ٧٧ .

(٤) في الأصل : وَهَلْ يَقُومُ فَإِنْ يَقُومُ .

(٥) آل عمران : ٣١ .

(٦) المائدة : ٥٤ .

(٧) في الأصل : بَلَا .

أو مقرونًا بـ «رُبُّ» أو بـ «رُبُّ» ، كقول امرئ القيس (١) :

فإن أنس مكرُوبًا فبَارُبِّ قَيْنَةٍ

مُنْعَمَةٍ ، أَعْمَلْتُهَا بِكَرِاتٍ

فهذه الأجوبة تلزمها الفاء ، لأنها لا يصلح جعلها شرطًا .

وجاء حذف الفاء لضرورة الشعر كقوله (٢) :

* مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا *

أي : فالله يشكرها .

وقال بعضهم : لا يجوز حذفها إلا في ضرورة ، أو ندور . ومثل
الندور بما في صحيح البخاري ، من قوله وَاللَّهُ ، لأبي بن كعب ،
رضي الله عنه « فإن جاء صاحبها ، وإلا استمتع بها » .

وعن الأخفش إجازة حذف الفاء ، في الاختيار . واختلف
النقل عن المبرد ، فنقل عنه كذهب الأخفش ، ونقل عنه منع حذفها
(١) ديوان امرئ القيس : ٨٦ . والرواية : « وإن » ، والكران . المود الذي
تضرب به القينة .

(٢) عبدالرحمن بن حسان . وعجزه :

والثيرة فالثيرة ، عِدَّةُ اللَّهِ يَثْلَانِ

المغني ٥٨ و ١٧٨ و شرح شواهد ٤٦٨ وأما ابن السجري ١ : ٧١ .

مطلقاً . وزعم أن الرواية في البيت :

* مَنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَ قَالَ "مَنْ" يَشْكُرُهُ *

واعلم أن « إذا » الفجائية قد تخلف الفاء في الجملة الاسمية ، بشروط يأتي ذكرها عند ذكر « إذا » ^(١) ، إن شاء الله تعالى .

وأما الفاء الواقعة جواباً لـ « أمّا » فالإتيان تأخير ^(٢) ذكرها ، لتذكر مع « أمّا » .

وأما الفاء الزائدة فهي ضربان :

أحدهما الفاء الداخلة على خبر المبتدأ ، إذا تضمن معنى الشرط . نحو : الذي يأتي قله درهم . فهذه الفاء شبيهة بفاء جواب الشرط ، لأنها دخلت لتفيد التنصيص على أن الخبر مستحقّ بالصلة ^(٣) المذكورة . ولو حذفنا لاحتمل كون الخبر مستحقّاً بغيرها .

فإن قلت : فكيف تجعلها زائدة ، وهي تفيد هذا المعنى ؟ قلت : إنما جعلتها زائدة ، لأن الخبر مستغن عن رابط يربطه بالمبتدأ . ولكن المبتدأ لما شابه اسم الشرط [دخلت الفاء في خبره ، تشبيهاً له بالجواب .

(١) ج : إن .

(٢) في الأصل : تأخر .

(٣) في الأصل : بالصفة .

وإفادتها هذا المعنى لا تمنع تسميتها زائدة . وبالجمله فهذه الفاء شبيهة
بماء جواب الشرط [(١)] .

ولتضمن المبتدأ معنى الشرط صور، مذكورة في، وضعها .
والثاني التي دخولها في الكلام كخروجها . وهذا القسم لا يقول به
سيبويه وقال به الأخفش، وزعم أنهم يقولون: أخوك (٢) فوجدوا واحتج
بقول الشاعر (٣) :

وقائلة : خولان فأنكح فتاتهم
وأكرومة الحيتين خلوا : كما هي
وبقول عدي بن زيد (٤) :

أرواح ، سودع ، أم بكور
أنت فانظر : لأي ذاك تصير ؟

ولا حجة فيها ، لاحتمال كون « خولان » خبر مبتدأ محذوف ، أي :

(١) سقط من الأصل . (٢) سقطت من الأصل .
(٣) الكتاب ١ : ٧٠ والمعي ١٧٩ وشرح شواهد ٤٦٨ وشرح الفصل
١ : ١٠٠ والأرهمية ١٥٢ والمعي ٢ : ٥٢٩ والحر ٣ : ٤٧٧ : ١ : ١
١ : ٢١٨ . وخولان : اسم علم . والأكرومة : الفتاة الكريمة . والخنو :
التي لم تتزوج .

(٤) ديوان عدي بن زيد ٨٤ والمعي ١٧٩ وشرح شواهد ٤٦٩ وأمالى ابن
الشجري ١ : ٩١ .

هو لاء خولان . وكون « أنت » فاعل فعل مقدر ، يفسره الظاهر ،
أي : فانظر أنت .

وقد أجاز الفراء وجماعة ، منهم الأعمى ، دخولها في خبر المبتدأ ،
إذا كان أمراً ، أو نهياً .

وأجار الزجاج في قوله تعالى ﴿ هَذَا فَلْيَذوقُوهُ ﴾^(١) أن يكون
« هذا » مبتدأ ، و « فليذوقوه » خبره .

وقال ابن برهان^(٢) : واعلم أن الفاء تكون^(٣) زائدة عند أصحابنا
جميعاً . نحو قول الشاعر^(٤) :

« وإذا هلكتُ فعند ذلك فاجز عي »

(١) ص : ٥٧ .

(٢) هو عبد الواحد بن علي ، أبو القاسم . توفي سنة ٤٥٦ . نية الوعاء ٢ : ١٢٠ .

(٣) سقطت من ح .

(٤) النمر بن قولب . ديوانه ٧٢ والمعي ١٧٩ وشرح سواهده ٤٧٢ وأنحرانة

١ : ١٥٢ و ٤٥٠ . والشاهد في المعاء الثابتة . و صدره :

لا تحز عي ، إن متقيساً أهلكته

مسائلان (١)

الأولى^(٢): اختلف في الفاء^(٣) الداخلة على «إذا» المعجانية ،^(٤)
نحو : خرجتُ فإذا الأسد . فذهب المازني^(٥) ، ومن وافقه ، إلى أنها
زائدة^(٦) لازمة . وإليه ذهب الفارسي . وذهب أبو بكر مبرمان^(٧)
إلى أنها فاء عاطفة ، واختاره ابن جني . وذهب الزجاج إلى أنها فاء الجزاء ،
دخلت^(٨) على حدّ دخولها في جواب الشرط .

الثانية^(٩) : اختلف في الفاء الداخلة على الفعل المقدم معموله ،
في الأمر والنهي ، نحو : زيداً فاضرب ، وعمراً فلا تُهين . فذهب
قوم ، منهم الفارسي ، إلى أنها زائدة . وذهب قوم إلى أنها عاطفة ، وقالوا:
الأصل في نحو « زيداً فاضرب » : تَنْبِئُهُ فاضرب زيداً . فالفاء عاطفة
على « تنبيه » ، ثم حذف الفعل المعطوف عليه ، فلزم تأخير الفاء ، لثلاث

(١) في الأصل : تنبيه . (٢) سقطت من الأصل .

(٣) زاد في ب : في .

(٤) وهو بكر بن محمد ، أبو عثمان . توفي سنة ٢٤٩ . نية الوعاة ١ : ٦٣ .

(٥) في الأصل : « ابن مبرمان » . وهو محمد بن علي . وتوفي سنة ٣٤٥ . نية

الوعاة ١ : ١٧٥ .

(٦) في الأصل : ودخلت . (٧) سقطت من الأصل .

تقع صدرًا . فذلك قدم المعمول عليها .

وقد ذكر للفاء أقسام آخر ، ترجع عند التحقيق إلى الأقسام الثلاثة المتقدمة .

أحدها الناصبة للفعل في جواب الأمر ، والنهي ، والدعاء ، والاستفهام ، والتخفيف ، والعرض ، والتمني ، والنبي ، والترجى .
فهذه تسعة أجوبة .

وليس للرحى عند البصريين جواب منصوب ، وتأولوا قراءة حفص ﴿ لَمَلَى أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ، أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطْلِعَ ﴾^(١) على أن « لمل » أشربت معنى « ليت »

ومذهب بعض الكوفيين أن الفاء ، في هذه الأجوبة ، هي الناصبة للفعل بنفسها . وذهب بعضهم إلى أن انتصابه بالمخالفة ، لأنه لما لم يصح عطفه على الأول ، لمخالفته له في المعنى ، نُصب .

ومذهب البصريين أن هذه الفاء فاء عاطفة ، والفعل منصوب بـ « أن » مضمرة بعد الفاء . والفاء في ذلك عاطفة مصدرًا مقدراً على مصدر متوهم . فإذا قلت : أكرمني فأحسن إليك ، فالتقدير :

(١) غافر : ٣٦ .

ليكن منك إكرامٌ فأحسانٌ مني .

وثانيها الجارّة ، وهي فاء « رُبَّ » ، كقول امرئ القيس^(١) :

فِيهِكَ ، حُبْلَى ، قَدْ طَرَقْتُ ، وَمُرْ ضَعِ
فَالْهَيْثُهَا ، عَنْ ذِي تَمَائِمَ ، مُغِيلِ

وقول الهذلي^(٢) :

فَحُورٍ قَدْ كَلَيْتُ بَيْنَ ، عَيْنِ
نَوَاعِمَ ، فِي المُرُوطِ ، وَفِي الرِّبَاطِ

وليست هذه الفاء جارة ، كما زعم هذا القائل . وإنما الجر
بـ « رُبَّ » المقدرة بعدها ، والفاء في ذلك إما عاطفة ، كالبيت الأول ،
ولما جواب شرط كالبيت الثاني ، لأن^(٣) قبله^(٤) :

(١) ديوان امرئ القيس ١٢ والكتاب ١ : ٢٩٤ والخرانة ٢ . ٣٣٤ وشرح
المعصل ٢ : ١١٨ والمغني ١٤٥ وشرح شواهد ٤٠٢ . والمغيل :

الذي يرصع وأمه جلى .

(٢) المتنخل . ديوان الهذليين ٢ : ١٩ . والعين . الواسعان الأعين . والمروط :

جمع مرط ، وهو كساء يستعمل به . والرباط : جمع ربطة ، وهي الملاة .

(٣) في الأصل : لأنه .

(٤) ينزعك : يوسوس لك . وأولوا النباط : الذين يستنبطون الأخبار ويستخرجونها .

وانظر شرح أشعار الهذليين ١٢٦٧ .

فإِذَا تُعْرِضُ عَنْ أَمِيمٍ ، عَنِّي
وَيَنْزَعُكَ الْوُشَاةُ ، أُولُو النِّبَاطِ

وفد حكى ابن عصفور ، وابن مالك ، إجماع النحويين على
أن^(١) الجر في ذلك بـ « رُبَّ » المحذوفة ، لا بالفاء .

وثالثها أن تكون للاستئناف . كقوله تعالى ﴿ أَنْتُمْ إِلَهُكُمْ
إِلَهُ وَاحِدٌ . فَبَلَّ أَنْتُمْ مَسْلُومُونَ ﴾^(٢) . قال بعضهم : وإذا أردت
الاستئناف بعدها ، من غير تشريك للجملتين ، كانت حرف ابتداء .
نحو . قام زيد ، فهل فمت . وقام زيد ، فعمرو قائم . وعليه قوله^(٣) :

* أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبَّ عَنِ الْقَوَاءِ ، فَيَنْطِقُ *

أي . فهو ينطق . وجعل من ذلك قوله تعالى ﴿ فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ ﴾^(٤)
وهذه الفاء ترجع ، عند التحقيق ، للفاء العاطفة للجمل ، لقصد
الربط بينها .

(١) سقط من الأصل . (١) الأبياء : ١٠٨ .

(٣) حميل بثينة . وعجره :

وهل تُخَيِّرُكَ ، اليوم ، بَيداءُ ، سَمَلَقُ ؟

ديوانه ١٤٤ والنبي ١٨١ والخزاة ٣ : ٦٠١ . والقواء : النالي . والسلمى :
غير البسية . (٤) الروم : ٢٨ .

ورابعها أن تكون بمعنى «حتى» ذكره بعضهم، قال: كقوله تعالى ﴿فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ﴾^(١).

وليس كما ذكر. بل هذه الفاء فاء العطف.

وخامسها أن تكون بمعنى «إلى». ذكره بعض الكوفيين.
ومثله بقوله^(٢): هو أحسن الناس ما بين قرنٍ فقَدَمٍ. أي:
إلى قدم. وأجاز بعضهم في قولهم «بين الدُّخُولِ فَحَوْمَلٍ» أن
تكون الفاء بمعنى «إلى».

وهذا ضعيف، والفاء في ذلك عاطفة.

وقد نظمت أقسام الفاء في هذه الأبيات:

معاني الفاء لا تعدُّو ثلاثاً

فمطفةٌ، ترتبُ باتِّصالِ

وبعضٌ قال: قد تأتي، كواوٍ

وبعضٌ قال: تأتي، لانفصالِ

وفي جُمَلٍ، وأوصافٍ، كثيراً

جَلَّتْ سَبِيَّةٌ، صَمْنُ المَقَالِ

(١) الأسماء . ١٣٩ .

(٢) انظر صدر بيت في المعنى ١٧٤ والمجموع ٢ : ١٣١ .

ورابطةُ الجوابِ ، تدُلُّ فيه
على سببيَّةٍ ، في كلِّ حالٍ
وزائدةٌ ، كما قد قال قومٌ
ويظهرُ ذلك في صورِ المثالِ

الكاف

حرفٌ ، يكونُ عاملاً ، وغير عاملٍ . فالعامل : كافُ الجرِّ . وغير
العامل : كافُ الخطابِ .

أما كافُ الجرِّ : فحرفٌ ملازمٌ لعملِ الجرِّ . والدليل على حرفيته
أنه على حرفٍ واحدٍ ، صدرًا ، والاسم لا يكون كذلك . وأنه يكون
زائداً ، والأسماء لا تُزاد . وأنه يقع مع ^(١) مجروره صلةً ، من غير فيج ،
نحو : جاء الذي كزيد . ولو كان اسماً لقبح ذلك ، لاستلزامه حذف
صدر الصلة من غير طول . ومذهب سيبويه أن كاف التشبيه لا تكون
اسماً ، إلا في ضرورة الشعر . كقوله ^(٢) :

(١) سقطت من الأصل .

(٢) العجاج . ديوانه ٢ : ٣٢٨ والمضي ١٩٦ وشرح شواهد ٥٠٣ والخزاة
٤ : ٢٦٢ . والمنهم : الذائب .

* يَضْحَكَنَّ ، قَن كَالْبَرَدِ ، الْمُتَنَهِّمُ *

أي : عن مثل البرد . فالكاف هنا اسم ، بمعنى : مثل ، لدخول حرف الجر عليه .

ومذهب الأخفش والفارسي ، وكثير من النحويين ، أنه يجوز أن تكون حرفاً واسماً ، في الاختيار^(١) . فإذا قلت : زيد كالأسد ، احتمل الأمرين . وشذَّ أبو جعفر بن مضاء^(٢) ، فقال : إن الكاف اسم أبداً ، لأنها بمعنى « مثل » .

وذكر بعض النحويين أن لكاف التشبيه ثلاثة أحوال :

فالأول : تتعين فيه الحرفية ، وذلك إذا وقع زائداً ، نحو قوله تعالى ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾^(٣) . قيل : وكذلك إذا وقعت أول كافين^(٤) ، كقول خطام المجاشعي^(٥) :

(١) اطرس الصناعة ١ : ٢٩٠ - ٢٩١ .

(٢) وهو أحمد بن عبد الرحمن . ولد قرطبة سنة ٥١٣ ومات في إشبيلية سنة

٥٩٢ . نبة الوعاء ١ : ٣٢٣ . (٣) التورى : ١١ .

(٤) في الأصل : وقعت الكافين .

(٥) سر الصناعة ١ : ٢٨٢ والخصائص ٢ : ٣٦٨ والكتاب ١ : ١٣ والمغني

١٩٧ وشرح شواهد ٥٠٤ والاقتضاب ٤٣٠ وشرح الفصل ٨ : ٤٢

ومحالس نعل ٣٩ والسي ٤ : ٩٥٢ والزهر ١ : ٢٢٣ وشرح شواهد

التافية ٥٩ والخزانة ١ : ٣٦٧ و ٢ : ٣٥٣ . والصاليات : الأتالي التي

صليت بالنار . ويؤثمين : يجملن أتالي .

* وصاليات ، كَمَا يُؤْتَفَيْنُ *

قلت : وفي هذا نظر ، من وجهين : أحدهما أن الكاف الأولى في ذلك زائدة ، كالكاف في ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ ، فلا حاجة لإفراجه بالذكر . والآخر أن الكافين في البيت يحتملان ثلاثة أوجه : أولها أن تكون الأولى حرفاً والثانية اسماً ، كما ذكر . وثانيها أن يكونا حرفين أكد أحدهما بالآخر ، كقول الشاعر ^(١) :

* وَلَا لِيَا بِهِمْ ، أَبَدًا ، دَوَاءُ *

وثالثها أن يكونا اسمين ، أكد أحدهما بالآخر . وقد أشار الزمخشري إلى ذلك ^(٢) ، قال ^(٣) : ولك أن تزعم أن كلمة التشبيه كُرِّرَتْ ، للتأكيد ، يعني : في قوله تعالى ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ ، كما كررها من قال :

(١) مسلم بن سعد . وصدره :

مَلَا ، وَاللَّهِ ، لَا يُلْمَى نَمَانِي

سر الصناعة ١ : ٢٨٣ والإنصاف ٥٧١ ومعاني القرآن ١ : ٦٨ والخصائص

٢ : ٢٨٢ والمعني ١٩٧ وشرح سواهده ٥٠٥ وشرح المفصل ١٧ : ٧

والقرب ١ : ٢٣٨ والمصنع ٧٨ : ٢ والخزانة ٢ : ٣٥٢ .

(٢) في الأصل : أشار إلى ذلك الزمخشري .

(٣) الكشف ٤ : ٢١٣ .

* وصالياتٍ ، كَكَمَا يُؤَثِّفَيْنُ *

وزاد بعضهم ، فيما ^(١) تتعين فيه الحرفية ، أن تقع مع مجرورها صلة ، كقول الشاعر ^(٢) :

ما يُرْتَجَى ، وما يُخَافُ ، جَمَا

فهو الَّذِي كَالْعَيْثِ ، وَاللَّيْثِ ، مَعَا

قال : نَتَعَيَّن ^(٣) الحرفية في ذلك ، لإجماعهم على استحسانه . ولو كانت الكاف في ذلك اسماً لزم أن يكون المبتدأ محذوفاً من الصلة ، أي : فهو الذي هو ^(٤) كالنَيْثِ . وحذف المبتدأ من صلة « الذي » في مثل ذلك قبيح .

قلت : وفي كلام الجزولي ^(٥) ، وابن مالك ، وغيرهما ، ما يدل على جواز الأمرين في ذلك ، مع ترجيح ^(٦) الحرفية . قال الجزولي : والأحسن الأجود ألا تكون كاف التشبيه في صلة الموصول إلا حرفاً . وقال ابن مالك : وإن وقعت صلة فالحرفية راجحة .

(١) في الأصل : مَمَّا . (٢) المتن ١٩٧ وشرح شواهد ٥٠٤ .

(٣) في الأصل : وَيَتَمَيَّنُ . (٤) سقطت من ج .

(٥) وهو عيسى بن عبد العزيز ، أبو موسى . توفي سنة ٦٠٧ . بنية الوعاء

٢ : ٢٣٦ - ٢٣٧ . (٦) في الأصل : تَرَجَّحَ .

والثاني : تبيين فيه الأسمية ، وذلك في خمسة مواضع :
أحدها أن يقع مجروراً بحرف جر . كقول الشاعر^(١) :
بِكَ لِلتَّقْوَةِ ، الشَّغْوَاءُ جُلَّتْ ، فلم أَكُنْ
لَا وَلَعٌ ، إِلَّا بِالْكَمِيِّ ، الْمُقَنَّعِ
وثانيها أن يضاف إليه . كقول الشاعر^(٢) :
تَيِّمَ الْقَلْبَ حُبٌ كَالْبَدْرِ ، لَا بَلْ
فَاقَ حُسْنَ مَنْ تَيِّمَ الْقَلْبَ حُبّاً
وثالثها أن يقع فاعلاً . كقول الأعشى^(٣) :
أَتَنْتَهَوْنَ ، وَلَنْ يَنْتَهَى ذَوِي شَطَطٍ
كَالطَّعْنِ ، يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ ، وَالْفُتْلُ
ورابعها أن تقع مبتدأ . كقوله^(٤) :

-
- (١) مبهج السالك ٣ : ٣٠١ وحاشية الصبان ٢ : ٢٢٥ وشرح ابن الناطم ١٤٤
والبي ٣ : ٢٩٥ والمجمع ٢ : ٣١ والدرر اللوامع ٢ : ٢٨ . والقوة :
المقات . والسفواء : الموجة المنقار .
(٢) المجمع ٢ : ٣١ والدرر اللوامع ٢ : ٢٨ والخزانة ٤ : ٢٦٣ . وفي ج :
فاق حسن .
(٣) ديوان الأعشى ٦٣ والخزانة ٤ : ٢٦٣ . والقتل : جمع قتيلة .
(٤) شرح ابن الناطم ١٤٤ والبي ٣ : ٢٩٢ . والعراء : جمع فرا ، وهو الحمار
الوحشي . والصرار : الجدجد ، وهو طير يصيح بالليل .

أبدًا ، كالفراء فوق دُراها
حينَ يَطْوِي ، المسامعَ ، الصَّرَارُ
وخامسها أن تقع اسم « كان » كقوله ^(١) :
لَوْ كَانَ فِي قَلْبِي كَقَدْرِ قِلَامَةٍ
حُبًّا ، لِفَيْرِكِ ، مَا أَثْنَيْتُكَ رَسَائِلِي
وزاد بعضهم سادسًا ، وهو أن تقع مفعولًا . كقول النابغة ^(٢) :
لَا يَبْرَمُونَ ، إِذَا مَا الْأُفُقُ جَلَّلَهُ
بَرْدُ الشِّتَاءِ ، مِنْ الْإِمْنَحَالِ ، كَالْأُدَمِ
واعلم أن منهم مَنْ تأوَّل هذا كله ، على حذف الموصوف ،
وإقامة الصفة التي هي الجار والمجرور مقامه .
والثالث : تجوز فيه الحرفية والاسمية . وهو ما عدا ما ذُكر .
واعلم أن الكاف ، التي هي حرف جر ، قسمان : زائدة ، وغير
زائدة . فغير الزائدة لها معنيان :

(١) جمل شنة . ديوانه ١٨٠ والخصائص ٢ : ٤١٦ . ويصوب إلى أبي كبير
الهذلي . اللسان (رسل) .

(٢) ديوان النابغة ١٢٧ والمجمع ٢ : ٣١ والدرر اللوامع ٢ : ٢٩ . ويرم :
يكون برماً . والرم : الذي لا يدخل في اليسر . والأدم : الحلد .

الأول : التشبيه : نحو زيد كالأسد . ولم يثبت أكثرهم لها غير هذا المعنى .

الثاني : التعليق ، : ذكره الأخفش وغيره ، وجعلوا منه قوله تعالى ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا ﴾ ^(١) . قال الأخفش : أي : لما فعلتُ هذا فاذكروني . قال ابن مالك : وورودها للتعليل كثير . كقوله تعالى ﴿ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ ﴾ ^(٢) ، وقوله تعالى ﴿ وَيَكَاذِبُ كَذِبًا ﴾ ^(٣) ، أي : أعجبُ لأنه لا يفلح الكافرون . وكذا فذره ابن برهان . وحكى سيويه : كما أنه لا يعلم فتجاوز الله عنه . والتقدير : لأنه لا يعلم فتجاوز الله عنه .

وزاد ابن مالك معنى ثالثاً ، وهو أن تكون بمعنى « على » . قال : كقول بعض العرب « كخَيْرٍ » ، في جواب : كيف أصبحت ؟ حكاه الهراء . قلت : ذكر بعض النحويين أن هذا مذهب الكوفيين والأخفش . قال : وحكى الأخفش [عن بعض العرب أنه قيل له : كيف أنت ؟ فقال : كخيرٍ . يريد : على خير . وعلى هذا خرج

(٢) البقرة : ١٩٨ .

(١) البقرة : ١٥١ .

(٣) القصص : ٨٢ .

الأخفش [١] قولهم : كن كما أنت .

وأقول : تأويل ذلك ورده إلى معنى التشبيه أولى من ادعاء معنى ، لم يثبت . وقد أُوِّلَ قوله « كن خير » على حذف مضاف ، أي : كصاحب خير . وأما قولهم : كن كما أنت ، ففيه أربعة أوجه :

الأول : أن الكاف للتشبيه و « ما » زائدة ، والأصل : كن كَأنتَ ، أي : كن مماثلاً الآن لنفسك قبل . ولا ينكر تشبيه الشيء بنفسه ، في حالين مختلفين . وعلى هذا فـ « أنت » في موضع جر بالكاف . وقد ورد دخول كاف التشبيه على « أنت » وأخواته .

الثاني : أن تكون « ما » كافة للكاف عن العمل ، و « أنت » مبتدأ ، وخبره محذوف . أي : كما أنت عليه ، أو كائن .

الثالث : أن تكون « ما » كافة أيضاً ، و (٢) مهيئة لدخول الكاف على الجملة الفعلية ، و « أنت » مرفوع بعمل مقدر ، أي : كما كنت . فلما حذف الفعل انفصل الضمير .

الرابع : أن تكون « ما » موصولة ، و « أنت » خبر مبتدأ محذوف ، أي : كالذي هو أنت .

(١) سقط من الأصل .

(٢) في الأصل : أو .

وذكر بعضهم للكاف معنى آخر ، وهو أن تكون بمعنى الباء .
قال : كقول العجاج ، وقد قيل له : كيف أصبحت ؟ فقال ^(١) « كخير » .
قال : يجوز في هذا المال أن تكون الكاف بمعنى الباء ، وأن تكون
بمعنى « على » .

قلت : وليست الكاف بمعنى الباء ، ولا بمعنى « على » ، إذ
لا دليل على ذلك . وقد تقدم ^(٢) تأويل هذا المثال .

مسألة

كاف الجر غير الزائدة كسائر حروف الجر ، في تعلقها بالفعل
أو ما في معناه ، لأن جميع حروف الجر لا بد لها من شيء يتعلق به ،
إلا الزوائد « لولا » ، و « لعل » في لغة من جربها ، على خلاف ^(٣)
في بعض ذلك . وذهب الفارسي إلى أن الكاف لا تتعلق بشيء ، وتبعه
ابن عصفور في بعض تصانيفه ، ونقل عن الأخفش ، وهو ضعيف .

وأما الكاف الزائدة فقد وردت في النثر والنظم .

فمن النثر قوله تعالى ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ ^(٤) فالكاف

(١) في الأصل : قال . (٢) ب : وتقدم .

(٣) سقط « على خلاف » من الأصل . (٤) السورى : ١١ .

هنا زائدة ، عند أكثر العلماء . والمعنى : ليسَ مثلهُ شيءٌ . قالوا : لأن جعلها غير زائدة يفضي إلى المحال ، إذ يصير معنى الكلام . ليس مثل مثله شيءٌ . وذلك يستلزم إثبات المثل ، تعالى الله عن ذلك . وزادتها في كلام العرب غير قليلة ؛ حكى الفراء أنه قيل لبعضهم . كيف تصنعون الأقط ؟ فقال . كَهَيْتَيْنِ . يريد : هَيْتَيْنَا . فزاد الكاف . وفي الحديث « يَكْفِي كَالْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ » أي : يكفي الوجه والكفتان . قيل : ومن زاداتها قوله تعالى ﴿ وَحُورٌ عِينٌ ﴾^(١) ، كأمال اللؤلؤ المكنون .

فإن قلت : ما فائدة زيادتها في الآية ؟ قلت : فائدتها تأكيد^(٢) نفي المثل ، من وجهين : أحدهما لفظي ، والآخر معنوي .

أما اللفظي فهو أن زيادة الحرف في الكلام تفيد ما يعيده التوكيد اللفظي ، من الاعتناء به . قال ابن جني : كل حرف زيد في كلام العرب فهو قائم مقام إعادة الجملة مرة أخرى . فعلى هذا يكون المعنى : ليس مثله شيءٌ ، ليس مثله شيءٌ .

(١) الواقعة : ٢٢ - ٢٣ . وفي الأصل : « حور » بإسقاط الواو قلها .

(٢) ب : تأكيد .

وأما المعنوي فإنه من باب قول العرب : مثلك لا يفعل
 [كذا] (١). فنفوا الفعل عن مثله ، وهم يريدون نفيه عن ذاته ، لأنهم
 قصدوا المبالغة في ذلك . فسلكوا به (٢) طريق الكناية ، لأنهم إذا نفوه
 عمن هو على أخص أوصافه فقد نفوه عنه . ذكر ذلك الزمخشري ؛
 قال (٣) : فإذا علم أنه من باب الكناية لم يقع فرق بين قوله : ليس كالله
 شيء ، و ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ إلا ما تعطيه الكناية من فائدتها .
 وقال ابن عطية (٤) : الكاف مؤكدة للتشبيه . فتفي التشبيه أوكد
 ما يكون . وذلك أنك تقول : زيد كعمرو ، وزيد مل عمرو . فإذا
 أردت المبالغة التامة قلت : زيد كمثل عمرو . ومنه هذا قول أوس بن
 حجر (٥) :

وَقَتَلَى ، كَمِثْلِ جُدُوعِ النَّخِيلِ
 تَغَشَّاهُمْ مُسْبِلٌ ، مُنْهَمِرٌ

-
- (١) تمة من المعنى ١٩٥ .
 (٢) الكشاف ٤ : ٢١٣ .
 (٣) وهو عبد الحق بن غالب الغرناطي . توفي سنة ٥٤٢ . نية الوعاء ٢ : ٧٣ .
 (٤) ديوان أوس بن حجر ٣٠ وتفسير الرازي ٧ : ٣٨٠ وتفسير الطبري ١٦ :
 ١٠٩ و ٢٥ : ٨ وجمع الدان ٢٥ : ٤٢ وروح المعاني ٢٥ : ١٨ . وفي
 الأصل وج : « سبل » . ب « مثل سبل همير » .

وقول: الآخر^(١) :

سَعْدُ بْنُ زَيْدٍ إِذَا أَبْصَرَتْ فَضْلَهُمْ
مَا إِنْ كَمِيلِهِمْ، فِي النَّاسِ، مِنْ أَحَدٍ
فَجَرَتْ الْآيَةَ عَلَى عَرَفِ كَلَامِ الْعَرَبِ . وَأَنْشَدَ غَيْرُهُ^(٢) :

لَيْسَ كَمِثْلِ الْفَتَى ، زُهَيْرٍ
خَلَقَ ، يُؤَوِّزِيهِ فِي الْفَضَائِلِ

قلت : وذهب قوم إلى أن الكاف في الآية ليست بزائدة . ولهم
في ذلك أقوال :

الأول : أن « متلاً » هي الزائدة ، لتفصل بين الكاف والضمير .
فإن إدخال الكاف على الضمير غير جائز ، إلا في الشعر . وهذا القول
فاسد ، لأن الأسماء لا تزداد .

الثاني : أن « متلاً » بمعنى الذات . أي : ليس كذاته شيء .

الثالث : أن « متلاً » بمعنى العسفة ، أي ليس كصفته شيء .

الرابع : أن تكون الكاف اسماً بمعنى « مثل » ، وهو من

(١) مجمع البيان ٢٥ : ٢٤ . تفسير الصديقي ٨٠٢٥ وروح المعاني تلاً لوسي ١٨ : ٢٥ .

(٢) روح المعاني تلاً لوسي ١٨ : ٢٥ .

التوكيد اللفظي . وقد أشار إليه الزمخشري ؛ قال ^(١) : ولك أن تزعم
أن كلمة التشبيه كُرِّرت للتأكيد ، كما كُرِّرها من قال ^(٢) :

وصالياتٍ ، كما يؤثقتين

ومن قال ^(٣) :

فأصبحتِ مثلَ كعصفٍ ، مأْكُولٍ

الخامس : قال بعض أهل المعقول : الحق أن قوله تعالى ﴿ لَيْسَ
كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ محمول على المعنى الحقيقي . ويلزم منه نفي المِثْل مطلقاً ،
بطريق برهاني ، وهو الاستدلال بنفي اللازم ، على نفي الملزوم . فإِذَا
مثل المل لازم للمثل ، لأنه إذا كان للشيء مثل يكون ذلك الشيء مثل
مثله . وأُورِدَ عليه أنه لو كان المراد نفي مثل المثل لزم المُحَال ، لأنه
يلزم نفيه - تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً - لأنه مثلٌ لمثله .
وأجيب بأنه إنما يلزم من ذلك نفي هذا الوصف ، أعني وصفِ مثلِ
المثل ، عن الله تعالى ، لا نفيه تعالى ، ولا محذور في نفي هذا الوصف

(١) الكتاف ٤ : ٢١٣ . (٢) انظر ص ٧٩ .

(٣) رؤية . ديوانه ١٨١ والمقي ١٩٦ والحزانة ٤ : ٢٧٠ . والرواية :
« فصيروا ، أو فاصحوا » .

عنه ، فإن نفي هذا الوصف إما أن ينفي الموصوف ، أو ينفي المثل .
ونفي الموصوف ممتنع لذاته ، فيكون بنفي المثل .

قلتُ : وقد ردّ هذا القرّافي^(١) في « شرح المحصول » بأن قال :
القاعدة في القضايا التصديقية أن الحكم فيها إنما يكون على ما صدق عليه
العنوان ، ونفي العنوان : ما عبّر عن المحكوم عليه به . فإذا حكمنا
بالنفي ، على جميع أمثال المثل ، فقد حكمنا بالنفي على ما صدق عليه أنه مثلُ
المثل ، لا على المُماثلة ، فيلزم القضاء بالنفي على ذات واجب الوجود ،
وذلك محال ، فما أفضى إليه يكون باطلاً . وذلك إنما نشأ عن كون
الكاف ليست بزائدة ، فتميّز^(٢) ما قاله العلماء ، أنّها زائدة . قلت :
وفي هذا بحث لا يليق بهذا الموضع .

وأما كاف الخطاب : فحرف يدل على أحوال المخاطب . ويتصل
بسته أشياء :

الأول : اسم الإشارة ، نحو : ذاك ، وذلك . واتصاله به دليل على
بعد المشار إليه . وقيل : ذاك للتوسط ، وذلك للبعد . ولا خلاف في

(١) وهو أحمد بن إدريس ، أبو العباس الصهاجي . توفي سنة ٦٨٤ . الديباح
المذهب ٦٢ - ٦٧ .
(٢) في الأصل : فيتميّز .

حرفية كاف الخطاب المتصلة باسم الإشارة . وفيها ثلاث لغات : الأولى أن تختلف باختلاف أحوال^(١) المخاطب ، في التذكير ، والتأنيث ، والإفراد ، والتثنية ، والجمع ، كالكاف التي هي ضمير المخاطب . وهذه اللغة المصيبة . والثانية أن تُفرد^(٢) مفتوحة ، في الأحوال كلها . فلم يقصد بها ، على هذه اللغة ، إلا التنبيه على مطلق الخطاب ، لا على أحوال المخاطب . والثالثة أن تُفرد^(٣) ، مفتوحة في التذكير ، ومكسورة^(٤) في التأنيث . فلها^(٥) على هذه اللغة حالان فقط .

الثاني : ضمير النصب المنفصل ، وهو « إيتاك » وأخواته . فـ « إيتا » في ذلك هو الضمير ، والكاف حرف خطاب . هذا مذهب سيبويه^(٦) ، واختاره ابن جني . وفيه مذهب تأني في باب الرباعي ، إن شاء الله تعالى .

الثالث : « أرايت » التي^(٧) بمعنى : أخبرني . كقوله تعالى

- (١) في الأصل : حال .
- (٢) نورد أي : لا يليها علامة الشية أو الجمع . وفي الأصل : رد .
- (٣) سقطت الواو قبل « مكسورة » من الأصل .
- (٤) في الأصل : ولها .
- (٥) سقطت من الأصل و د .
- (٦) سقطت من الأصل .

﴿أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَنَا عَلَى﴾^(١) قال الكاف في ذلك حرف خطاب ، لا موضع له من الإعراب . هذا مذهب سيويه ، وهو الصحيح .

وذهب الفراء إلى أن الكاف في ذلك اسم في موضع رفع بالفاعلية ، والتاء حرف خطاب . وهو ضعيف ، لوجوبين : أحدهما : أن التاء محكوم بها عيها ، مع غير هذا الفعل بإجماع . والكاف بخلاف ذلك . والثاني : أن التاء لا يستغنى عنها . بخلاف الكاف ، فإنه يجوز ألا تذكر . وما لا يستغنى عنه أولى بالاعلية .

وحسبني عن الكسائي أن الكاف في «أَرَأَيْتَكَ» في موضع نصب . وهو بعيد .

الرابع : بعض أسماء الأفعال : نحو : حَيَّيْكَ ، والنَّجَّاءُ ، ورُوِّدَكَ .

الخامس : بعض الأفعال . وهي : أَبْصَرُ ، وليس ، ونِعْمُ ، وبِشْ . ففعل . أَبْصَرْتُ زَيْدًا ، وَبِشْتُ زَيْدًا فِتْنًا ، وَنِعَمْتُكَ الرَّجُلُ زَيْدًا ، وَبِشْتُكَ الرَّجُلُ زَيْدًا . فالكاف ، في هذا كله ،

(١) أنظر : ٦٢٠ .

حرف خطاب، لا موضع لها من الاعراب . ولكن اتصالها بهذه
الألفاظ قليل جداً .

وأجاز الفارسي أن تكون الكاف حرف خطاب ، في قول
الشاعر^(١) :

* وَحَنَّتْ، وَمَا حَسِبْتُكَ أَنْ تَحِينَا *

وحمله على ذلك وجود « أن » بعدها . فإنه إن لم يكن الأمر كما قال
لزم الإخبار بـ « أن » والفعل عن اسم عين .

وخرجه بعضهم على أن الكاف مفعول أول ، و « أن تحين »
بدل منه ، سد^(٢) مسد المفعول الثاني ، لأن التعويل على البدل . وعلى
ذلك خرج الزمخشري ، وغيره ، قراءة حمزة ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ
كَفَرُوا أَنَّنَا نُمْلِي لَهُمْ ﴾^(٣) .

السادس : بعض الحروف . وذلك « بآى » و « كلاً » . يقال :

(١) صدره :

إِسَانُ الشَّوْءِ تُتَدِيهَا ، إِلَيْنَا

المعنى ١٩٨ وشرح شواهد ٥٠٦ . والاسان : الكلمة . وحب : هلك .

(٢) في الأصل : وسد .

(٣) آل عمران : ١٨٧ . وراد في الأصل : خيّر .

بَلَاكٌ ، وَكَلَاكٌ . وهو قليل .

وقد نظمت معاني الكاف ، في هذه الأبيات :

الكافُ قِسمَانِ ، وهو حَرْفٌ

كافٌ خِطَابِ ، وكافٌ جَرِّ

وذا فِشْبَةٍ بِهِ ، وَعَلِيلٌ

وَزِدَّةٌ ، إِنْ مِثَّتْ ، دُونَ حَجَرِ

وَمَنْ يَقُلْ : جَاءَنَا كِبَاءُ

أَوْ كَ « عَلَى » ، جَاءَنَا بُكْرٌ

السلام

حرف كثير المعاني والأقسام . وقد أفرد لها بعضهم تصنيفاً ، وذكر لها نحواً من أربعين معنى . وأقول : إن جميع أقسام اللام ، التي هي حرف من حروف المعاني ، ترجع عند التحقيق إلى قسمين : حاملة ، وغير حاملة . فالحاملة قسمان : جارة وجازمة . وزاد الكوفيون ثالثاً ، وهي الناصبة للفعل . وغير الحاملة خمسة أقسام : لام ابتداء ، ولام فارقة ، ولام الجواب ، ولام موطئة ، ولام التعريف ، عند من جعل حرف التعريف أحاديثاً . فهذه ثمانية أقسام .

القسم الاول: اللام الجارّة، ولها معان كثيرة . وقد جمعتُ لها ،
من كلام النحويين ، ثلاثين فصيلاً . فأذكرها كما ذكروها ، وأشير إلى
التحقيق في ذلك .

الأول : الاختصاص : نحو : الجنةُ للمؤمنينَ . ولم يذكر
الزمخشري^(١) في « مفصله » غيره . قيل : وهو أصل معانيها .

الثاني : الاستحقاق . نحو : النارُ للكافرينَ . قال بعضهم :
وهو معناها العام ، لأنه لا يشاركها .

الثالث : الملك . نحو : المالُ لزيد . وقد جمعه بعضهم أصل معانيها ،
والظاهر أن أصل معانيها الاختصاص ، [وأما الملك فهو نوع من أنواع
الاختصاص]^(٢) ، وهو أقوى أنواعه . وكذلك الاستحقاق ، لأن من
استحق شيئاً فقد حصل له به نوع اختصاص .

الرابع : التملك . نحو : وهبت لزيد ديناراً .

الخامس : شبه الملك . نحو : أدومُ لك ما تدومُ لي .

(١) الفصل ١٣٢ . وذكر الزمخشري أيضاً لام الاستئانة ، ولام التعجب ،
والرائدة ، واللام المؤكدة التي هي لام الحدود . اطر الفصل ١٩ و ١١٠
و ١٣٢ و ١٦٤ . (٢) سقط من الأصل .

السادس : شبه التمليك . نحو ﴿ وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا ﴾^(١).

السابع : التعليل . نحو : زُرْتُكَ لِشَرَفِكَ .

الثامن : التسبب . نحو : لزيدٍ عمٌ ، هو عمرو خالٌ . ذكر هذا المعنى ابن مالك ، وغيره ، وليس فيه تحقيق . وإنما اللام في هذا للاختصاص .

التاسع : التبيين . ولام التبيين هي اللام^(٢) الواقعة بعد أسماء الأفعال ، والمصادر التي تشبهها ، مبيّنة لصاحب معناها . نحو ﴿ هَيْتَ لَكَ ﴾^(٣) ، وسقياً لزيد . وتعلق بفعل مقدر ، تقديره : أعني . قال ابن مالك : وكذا المعلقة بحُبٍّ ، في تعجب أو تمضيل . نحو : ما أحبُّ زيداً لعمرو ، ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ ﴾^(٤) .

العاشر : القسم . ويلزمها فيه معنى التعجب . نحو قوله^(٥) :

(١) النحل : ٧٢ . (٢) سقطت من ب و ج و د .

(٣) يوسف : ٢٣ . (٤) القرء : ١٦٥ .

(٥) البيت لأبي دؤيب . وينسب إلى مالك بن جالد ، وأمّية بن أبي عائذ ، وعبدسماء الهذلي . شرح أشعار الهذليين ٢٢٦ و ٤٣٩ والكتاب ٢ : ١٤٤ والمنهاج ٢٣٦ وشرح شواهد ٥٧٣ والفصل ١٦٤ والخزانة ٤ : ٢٣١ - ٢٣٣ . وحذف الشاعر « لا » النافية قبل « يبقى » . والحيد : القدر في القرن . ونو الحيد : الوعل . والشمخر : الجيل العالي . والظيان والآس : صربان من النبات .

لَهُ يَبْقَى ، عَلَى الْأَيَّامِ ، ذُو حَيْدٍ
 بِمُشْتَمَخِرٍ ، بِهِ الظَّيَّانُ ، وَالْآسُ
 الحادي عشر : التعدي . قال ابن مالك : كقوله تعالى ﴿ فَهَبْ لِي
 مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ﴾^(١) .
 الثاني عشر : الصبورة . نحو قوله^(٢) :

* لِدُوا ، لِلْمَوْتِ ، وَابْتُوا ، لِلْخَرَابِ *
 وتُسمى أيضاً : لام العاقبة ، ولام المآل . وميأتي الكلام عليها .
 الثالث عشر : التعجب . كقولهم : يَا لِمَاءِ ! وَيَا لِلْعُشْبِ ! إِذَا
 تَعَجَّبُوا مِنْ كَثْرَةِ . ومن ذلك قول الشاعر^(٣) :
 شَبَابٌ ، وَشَيْبٌ ، وَاقْتَارٌ ، وَذِلَّةٌ
 فَلِلَّهِ هَذَا الدَّهْرُ ، كَيْفَ تَرَدَّدَا

(١) مردم : ٤ .

(٢) الإمام علي بن أبي طالب . وعجزه :

مَلِكُكُمْ يَتَصِيرُ إِلَى دَهَابِ

شرح التصريح ٢ : ١٢ وشرح الكافية ٢ : ٣٢٨ والممع ٢ : ٣٢
 وأوضح المالك ٢ : ١٣٤ والدرر الاوامع ٢ : ٣١ والخزانة ٤ : ١٦٣ ،
 وفيها أن الشاهد عجزيت وصلته :

لَهُ مَلِكٌ ، يُنَادِي ، كُلُّ يَوْمٍ

واقتر حمرة أشعار العرب ص ٢٦ .

(٣) الأعشى . ديوانه ١٣٥ والنتي ٢٣٦ وشرح شواهد ٥٧٥ .

الرابع عشر : التبليغ ^(١) . ولام التبليغ هي اللام الجارة اسم ^(٢)
سارع قول ، أو ما في معناه . نحو : قلت له ، وفسرت له ، وأذنت له .

الخامس عشر : أن تكون بمعنى « إلى » لانهاء الغاية . كقوله
تعالى ﴿ سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَّيْتٍ ﴾ ^(٣) أي : إلى بلد ، ﴿ بَأْنُ رَبِّكَ
أَوْحَىٰ لَهَا ﴾ ^(٤) أي : إليها . وهو كثير .

السادس عشر : أن تكون بمعنى « في » الظرفية . قالوا ^(٥) : كقوله
تعالى ﴿ يَا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي ﴾ ^(٦) ، أي : في حياتي ، يعني : الحياة
الدنيا . والظاهر أن المعنى : لأجل حياتي ، يعني : الحياة الآخرة .
ومن ذلك قوله تعالى ﴿ وَتَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ ، لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ ^(٧)
أي : في يوم القيامة .

السابع عشر : أن تكون بمعنى « عن » . وهي اللام الجارة اسم
من غاب حقيقة أو حكماً ، عن قول قائل ، متعلق به . نحو ﴿ وَقَالَ
الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا : لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ ﴾ ^(٨)

(٢) سقطت من الأصل .

(٤) الزلزلة : ٥ .

(٦) الفجر : ٢١ .

(٨) الأحقاف : ١١ .

(١) في الأصل : لام التبليغ .

(٣) الأعراف : ٥٧ .

(٥) سقطت من الأصل .

(٧) الأنبياء : ٤٧ .

أي : عن الذين آمنوا . وقول الشاعر^(١) :

كضرائر الحسناء ، قلن ، لوجبهـا

حسداً ، وبغياً : إنه لدميمٌ

وقيل : اللام في ذلك للتعليل ، أي : من أجل الذين آمنوا . وقد أطلق

بعضهم في ورود اللام بمعنى « عن » ، ولم يخصه بأن يكون بعد القول .

ومثله بقول العرب^(٢) : لقيته كفةً لكفةً ، أي عن كفة . لأنهم

قالوا : لقيته كفةً عن كفة . والمعنى واحد .

الامن عشر : أن تكون بمعنى « طى » . كقوله تعالى ﴿ وَيَخْرِشُونَ

لِلْأَذْقَانِ ﴾^(٣) أي : على الأذقان . قال الشاعر^(٤) :

(١) البيت لأبي الأسود الدؤلي . ديوانه ١٢٩ والمغني ٢٣٥ والمجمع ٣٢: ٢ والدرر

٣٢ : ٢ والخزانة ٣ : ٦١٧ . والرواية : « حسداً و ثغناً » .

(٢) نسب يونس بن حبيب هذا القول إلى روضة . اللسان والتاج (كفف) .

ومعناه : لقيته وجهاً لوجه ، أو فحاة . (٣) الاسراء : ١٠٩ .

(٤) جابر بن حي . وصلوه :

تناولته ، بالرمح ، ثم اثنى له

شرح اخيارات المفصل ٩٥٥ والمغني ٢٣٣ وشرح شواهد ٥٦٢ والأرهمية

٢٩٩ وأدب الكتاب ٤٠١ . ونسب السامد ، نصر آخر ، إلى عكر

ابن حدير ، وشريع بن أوفى ، والأشعث ، وعدالة بن مكعب ، وابن

مكيس ، والأشتر . واتى : اثنى .

• فَخَرٌ ، صَرِيحًا ، لِلْيَدَيْنِ ، وَلِلْفَمِ •

وجعل بعضهم منه قوله تعالى ﴿ وَتِلْكَ الْجَبَابِلُ ﴾^(١) أي : على الجبين.

التاسع عشر : أن تكون بمعنى « عند » كقولهم^(٢) : كتبته
لخمسٍ خَلَوْنَ ، أي : عند خمسٍ . وجعل ابن جنّي اللام ، في قراءة
من قرأ ﴿ بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ ﴾^(٣) بالتخفيف ، بمعنى
« عند » ، أي : عند مجيئه ليّام .

التميم عشرين : أن تكون بمعنى « بعد » . كقوله تعالى ﴿ أقيم
الصَّلَاةَ لَدُلُوكَ الشَّمْسِ ﴾^(٤) . قيل : وعليه الأثر النبوي^(٥) :
« صُومُوا لرؤيتي ، وأفطِرُوا لرؤيتي » أي : بعد رؤيتي . وجعل بعضهم منه :
كُتِبَ لخمسٍ خَلَوْنَ . وجعل ابن الشجري^(٦) منه قول الشاعر^(٧) :

(١) الصافات : ١٠٣ . (٢) في الأصل : كقوله .

(٣) ص : ٥ . (٤) الإسراء : ٧٨ .

(٥) رواه السبخان والترمذي عن أبي هريرة ، والسائي عن ابن عباس ، والطبراني
في الكبير عن البراء .

(٦) وهو أبو السمادات ، هبة الله بن علي . توفي سنة ٥٤٢ . بنية الوعاء ٢ : ٣٢٤ .

(٧) متمم بن نويرة . ديوان مالك ومتمم ١١٢ وشرح اختيارات الفصل ١١٧٧
والمني ٢٣٤ وشرح شواهد ٥٦٥ .

فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي ، وَمَالِكًا
لَطُولِ اجْتِمَاعٍ ، لَمْ نَبْتَ ، لَيْلَةً ، مَعَا

الحادي والعشرون : أن تكون بمعنى « مع » . وأنشدوا عليه :

فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا ... البيت

وتقدم ما قاله ابن الشجري .

الثاني والعشرون : أن تكون بمعنى « من » كقول جرير^(١) :

لَنَا الْفَضْلُ ، فِي الدُّنْيَا ، وَأَنْفُكَ رَاغِمٌ

وَنَحْنُ ، لَكُمْ ، يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، أَفْضَلُ

أي : ونحن منكم . ومثله بعضهم بقوله : سمعت له صُراخًا ، أي : منه .

الثالث والعشرون : التبويض . ذكره صاحب رصف المباني^(٢) ،

ومثله بقوله : الرَّأْسُ لِلْحِمَارِ ، وَالْكَفُّ لِلْجُبَّةِ . وقد ذكر غيره أن

اللام تكون^(٣) بمعنى « من » ، كما تقدم ، ولكنهم مثّلوه بما هو لا ابتداء

الغاية ، لا للتبويض .

(١) ديوان جرير ١٤٣ والمغني ٢٣٤ وشرح شواهد ٥٧٠ .

(٢) انظر رصف المباني في شرح حروف المعاني ١٠٢ .

(٣) سقط من الأصل .

الرابع والعشرون : لام المستغاث به . وهي مفتوحة . كقول
الشاعر^(١) :

* فِيا لِلنَّاسِ ، لِلوِاشِ ، الْمُطاعِ *

ولا تُكسر إلا مع ياء المتكلم . فإذا قلت : يالي ، احتمل أن يكون
مستغاثاً به ، ومستغاثاً من أجله . وقد أجاز ابن جني الوجهين ، في قول
أبي الطيّب^(٢) :

* فِيا شوقٍ ، ما أبقَى ، ويالي من النوى *

وقال ابن عصفور : الصحيح عندي^(٣) أن « يالي » ، حيث وقع ،
مستغاث من أجله ، لأنه لو جعل مستغاثاً به لكان التقدير : يا أدعولي .
وذلك غير جائز في غير « ظننت » وما حمل عليها^(٤) .

(١) قيس بن فريح . وصدروه :

تَكْتَفِنِي الوِشَاءُ ، فَأَرْعَجُونِي

الكتاب ١ : ٣١٩ - ٣٢٠ وشرح الفصل ١ : ١٣١ . وسب إلى حسان

ابن ثابت . الميمي ٤ : ٢٥٩ . وتكفوني : أحاطوا بي .

(٢) ديوان المتنبي ١ : ٥٩ والمغني ٢٢٨ و ٢٤٢ . وعجزه :

ويا دمع ، ما أجرى ، ويا قلب ، ما أصى

(٣) سقطت من الأصل .

(٤) في الأصل : وذلك حائر في ظننت وما حمل عليها . انظر المغني ٢٢٨ .

تيسره

اختلف في لام الاستغاثة . فقليل : هي زائدة ، فلا تتعلق بشيء .
وقيل : ليست بزائدة فتعلق . وعلى هذا ففيما يتعلق به قولان : أحدهما
أنه الفعل المحذوف ، وهو اختيار ابن عصفور . والثاني أنه حرف النداء ،
وإليه ذهب ابن جني . وذهب الكوفيون إلى أن هذه اللام بقية « آل » ،
والأصل في يالزيد : يا آل زيد . و « زيد » مخفوض بالإضافة .

الخامس والعشرون : لام المستغاث من أجله . وهي مكسورة
إلا مع المضمر . فإذا قلت : بالك ، احتمل أن يكون مستغاثا به ،
ومستغاثا من أجله . وهذه اللام هي ، في الحقيقة ، لام التعليل ، وهي
متعلقة بفعل محذوف . فإذا قلت : يالزيد لعمرى ، فالتقدير : أدعوك
لعمرى . قال ابن عصفور قولاً واحداً . وليس كذلك ، بل قيل : إنها
تتعلق بحال محذوف ، أي : مدعواً لعمرى .

السادس والعشرون : لام الملح نحو : يالك رجلاً صالحاً .
السابع والعشرون : لام التيمم . نحو : يالك رجلاً جاهلاً .
ذكر هذين القسمين بعض من صنّف في « اللامات » . وهما

(١) سقطت من الأصل .

راجعان إلى لام التعجب^(١) .

الثامن والعشرون : لام «كي» . نحو : جئتُك^(٢) لِتُكْرِمَنِي .
فهذه اللام جارية ، والفعل منصوب بـ «أن» المضرة . و «أن» مع
الفعل في تأويل مصدر ، مجرور باللام . هذا مذهب البصريين . وهذه
اللام أيضاً هي لام التعليل .

التاسع والعشرون : لام الجحود . وهي الواقعة بعد «كان» الناقصة
المنفية . نحو ﴿ مَا^(٣) كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ . وسيأتي الكلام
على هذه اللام ، مُحَرَّرًا ، إن شاء الله تعالى .

المتيم ثلاثين : اللام الزائدة . وهي ضربان . أحدهما مطرّد ،
والآخر غير مطرّد .

فالمطرّد أن تزداد مع المفعول به ، بشرطين :
الأول : أن يكون العامل متعدّياً إلى واحد^(٤) .

(١) انظر وصف المباني في شرح حروف المعاني ١٠٣ .

(٢) في الأصل : جئت .

(٣) آل عمران : ١٧٩ . وفي الأصل : وما .

(٤) سقط «إلى واحد» من الأصل .

الثاني : أن يكون قد ضَعُفَ ، بتأخيرهِ ، نحو ﴿ إِن كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴾^(١) ، أو بفرعيته ، نحو ﴿ فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾^(٢) .
فزيادتها في ذلك مقيسة ، لأنها مُقَوِّية للعامل .

قال ابن مالك : ولا يُفعل ذلك بالمتعدّي إلى اثنين ، لأنها إن زيدت في مفعوليه لزم منه تعدية فعل واحدٍ إلى مفعولين^(٣) ، بحرف واحد وإن زيدت في أحدهما فيلزم منها ترجيح من غير مرجح ، وإلزام غير المقصود .

واعترض قوله « ترجيح من غير مرجح » بأنه إذا تقدم أحدهما ، وتأخر الآخر ، لم يلزم من زيادتها في المتقدم ترجيح من غير مرجح ، لأنه يترجح بضعف طلب العامل لتقدمه . وقد أجاز ذلك الفارسي ، في قراءة من قرأ ﴿ وَلِكُلِّ وَجْهَةٍ هُوَ مُوَلِّيُّهَا ﴾^(٤) بالإضامة ، أي . ولكل ذي وجه . والمعنى : الله مُوَلِّ كل ذي وجه^(٥) وجهته .

(١) يوسف : ٤٣ .

(٢) هود : ١٠٨ .

(٣) سقط « إلى مفعولين » من الأصل .

(٤) البقرة : ١٤٨ .

(٥) في الأصل : وجه .

وغير المطرّد فيما عدا ما تقدم . كقول الشاعر^(١) :

وَمَلَكَتَ مَا بَيْنَ الْمِرَاقِ ، وَيَشْرِبُ
مُلْكًا ، أَجَارَ الْمُسْلِمِ ، وَمُعَاهِدِ
وجعل قوم من ذلك قوله تعالى ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾^(٢) أي : رَدَفَكُمْ ،
لأن « ردف » بمعنى : تَبِعَ . وأولّه بعضهم على التضمين . وفي
« البخاري » : ردف بمعنى قَرُبَ .

وقد زبدت اللام مقحمة ، بين المضاف والمضاف إليه ، في قوله^(٣) :

مَا بُؤْسٌ لِلْحَرْبِ ، الشَّيْ
وَصَنَعْتُ أَرَاهُطًا ، فَاسْتَرَاخُوا
فاللام في ذلك مقحمة لتوكيد التخصيص . ومن ذلك قولهم : لَا أَبَا
لَزِيْدٍ ، على مذهب سيبويه . فإن قلت : بأي شيء انجر ما بعد هذه

(١) ابن مائة . الألفي ٢ : ١١٥ والمئي ٢٣٧ وشرح شواهد ٥٨٠ وأوصح
المسانث ٢ : ١٣٢ وألمي ٣ : ٢٧٨ .

(٢) النمل : ٧٢ .

(٣) سعد بن مالك . الكتاب ٢ : ٢٠٧ والامام ١١٠ والمئي ٢٣٨ وشرح
شواهد ٥٨٢ وشرح الخماسة لتبرزي ٢ : ٧٣ - ٧٩ والقضب ٤ : ٢٥٣
والخزانة ١ : ٢٢٤ والمصائر ٣ : ١٠٦ وشرح الفصل ٥ : ٧٢ وألمي
ان البحر ١ : ٢٧٥ .

اللام ، أبها أم بالإضافة ؟ قلتُ : فيه قولان ، والمختار أنه باللام ، لمباشرتها ،
ولأن حرف الجر لا يُلحق عن العمل . وهو اختيار ابن جني .

فهذا تمام الكلام على اللام^(١) الجارة ، على سبيل الإيجاز . وقد
نظمت أقسامها في هذه الأبيات :

أتاك ، للام الجرّ ، ممّا جمعتُهُ^(٢)

ثلاثونَ قسماً ، في كلامٍ مُنظّمٍ

فأولّها التّخصيصُ ، وهوَ أعمّها

ويُتلوهُ الاستحقاقُ ، يا صاح ، فاعلم

ومُلكٌ ، وتَمليكٌ ، وشبّهُها ممّا

وعَلِّلَ بها ، والنسبُ ، وبيّن ، وأقسم

وعَدَ ، وزِدَ صَيُورةً ، وتَعَجَّباً

وجاءتْ لتَبليغِ المُخاطَبِ ، فافهم

ومِثْلُ إلى ، في ، عن ، على ، عند ، بعد ، مع

وَمِنْ ، ولتَبَيّضٍ ، وذا كُلُّهُ نُمِي^(٣)

(١) سقط من الأصل .

(٢) ب : فيا نظمته .

(٣) في الأصل : وتبيض .

ولامان ، قد جاء بباب استغاثة^(١)
ولام بها فامدح ، ولام بها اذم.

وقل : لام كي ، لام الجحود ، كلاهما
لجر ، وباتلام المزيادة تميم.

وعندي ، في التفسير عيبٌ تداخل
وعذري ، في ذاك ، اتباع المقسم.

تبيسه

التحقيق أن معنى اللام ، في الأصل ، هو الاختصاص . وهو
معنى لا يفارقها ، وقد يسجبه معانٍ أخر . وإذا تؤمّلت سائر المعاني
المذكورة وجدت راجعة إلى الاختصاص . وأنواع الاختصاص
متعددة : ألا ترى أن من معانيها المشهورة التعليل ، قال بعضهم : وهو
راجع إلى معنى الاختصاص ، لأنك إذا قلت : جئتُك للإكرام ، دلت
اللام على أن مجيئك مختص بالإكرام . إذ كان الإكرام سببه ، دون
غيره . فتأمل ذلك . والله أعلم .

(١) في الأصل : قد جاء باب استعانة .

القسم الثاني : الجازمة . وهي لام الأمر ، والأولى أن يقال : لام
الطلب ، ليشمل : الأمر نحو ﴿ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ ﴾^(١) ،
والدُّعاء نحو ﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾^(٢) ، قيل : والالتماس ،
كقولك^(٣) لمن يساويك . لتفعل ، من غير استعلاء . وذلك لأن
الطلب إذا ورد من الأعلى فهو أمر ، وإذا ورد من الأدنى فهو دعاء ،
وإذا ورد من المساوي فهو التماس .

وهذه اللام التي للطلب كصفة « افعل » ، في أنها قد ترد لمان
أحر ، غير الطلب ، كالتهديد نحو قوله تعالى ﴿ لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ ،
وَلِيَسْتَمْتَعُوا . فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾^(٤) والأصل في ذلك معنى الطلب .
واعلم أن فعل المفعول لا طريق للأمر فيه ، إلا باللام ، سواء
أكان^(٥) للمتكلم ، نحو : لا تُعْنِ بِحَاجَتِكَ ، أم للمخاطب ، نحو :
لِتُعْنِ بِحَاجَتِي ، أم للغائب ، نحو : لِيُعْنِ زَيْدٌ بِالْأَمْرِ .

وأما فعل الفاعل فإن كان لغائب نحو ﴿ لِيُنْفِقْ ذُو
سَعَةٍ ﴾^(٦) ، أو متكلم^(٧) مفرد ، نحو قوله في الحديث « قوموا ،

(١) الطلاق : ٧ . (٢) الرخف : ٧٧ .

(٣) في الأصل : نحو قولك . (٤) المسكوت : ٦٦ .

(٥) في الأصل : سواء كان . (٦) الطلاق : ٧ .

(٧) بوج : أو متكلم .

فَلَأُصَلِّ لَكُمْ ، أو مشارك ، نحو ﴿ وَلَنَحْمِلَ خَطَايَاكُمْ ﴾^(١) ،
فكذلك .

وإن^(٢) كان للمخاطب فلا أمر به طريقان : الأولى بصيغة
« افعل » ، وهذا هو الكثير ، نحو : اعلم . والثانية باللام ، وهو
قليل . قال بعضهم : وهي لغة رديئة . وقال الزجاجي^(٣) : لغة جيدة .
ومن ذلك قراءة عثمان ، وأبي ، وأنس ﴿ فَبِذَلِكَ فَلتَفْرَحُوا ﴾^(٤)
بتاء الخطاب . وفي الحديث « لِنَأْخُذُوا مَصَافِقَكُمْ » .

مسائل

الأولى : حركة هذه اللام الكسرة . ونقل ابن مالك أن^(٥)
فتحتها لغة ، وحكاها الفراء عن أبي سليم . ويجوز إسكانها بعد الواو والفاء ،
وهو أكثر من تحريكها . نحو ﴿ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي ، وَلْيُؤْمِنُوا
بِي ﴾^(٦) . ويجوز إسكانها بعد « ثم » ، وليس بضعيف ، ولا مخصوص

(١) المنكوت : ١٢٠ . (٢) في الأصل : فإن .

(٣) وهو أبو القاسم ، عبد الرحمن بن إسحاق . توفي سنة ٣٤٠ . نية الوعاء : ٧٧ .

(٤) يونس : ٥٨ . (٥) سقطت من الأصل .

(٦) البقرة : ١٨٦ .

بالضرورة، خلافاً لراعم ذلك . وبه قرأ الكوفيون ، وقالون ، والبزطي
﴿ ثُمَّ لَيَقْطَعَنَّ ﴾^(١) .

واختلف في وجه نكبين هذه اللام ، بعد هذه الأحرف ؛
فقال الأكثرون : إنه من باب الحمل على عين « فَعِلَ » ، إجراءً
للمنفصل مجرى المتصل . وقال ابن مالك : بل هو رجوع إلى الأصل ،
لأن اللام الطلب الأصل في السكون ، من وجهين : أحدهما مشترك ،
وهو كون السكون مقدماً على الحركة ، إذ هي زيادة ، والأصل
عدمها . والثاني خاص وهو أن يكون لفظها مشاكلاً لعملها كما فعل
بياء الجرّ ، لكن منع من سكونها الابتداء بها ، فكسرت . فإذا دخل
حرف المطف رُجع إلى السكون ليؤمّن دوام تقويت الأصل .
قال : وليس حملاً على عين « فَعِلَ » ، لأن : لئلا لا يكاد يوجد إلا في
ضرورة .

الثانية : في حذف لام الطلب وإبقاء عملها أفوال : مذهب الجمهور
أنه لا يجوز إلا في ضرورة ، كقوله :

(١) الحج : ١٥ .

* مُحَمَّدٌ، تَقْدِرُ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ *^(١)

ومذهب المبرد منع ذلك حتى في الشعر. وزعم أن هذا البيت لا يُعرف
قائله، مع احتمال أنه يكون خبراً، وحُذفت الياء، استغناء بالكسرة.
ومذهب الكسائي أنه يجوز حذفها، بعد الأمر بالقول، كقوله تعالى
﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾^(٢)، أي :
لِيُقِيمُوا.

واضطرب كلام ابن مالك، في هذه المسألة: فقال في «التسهيل»:
ويُلْتَزَمُ في النثر، في غير فعل الفاعل^(٣) المخاطب. وهذا مذهب
الجمهور. وذكر في «شرح الكافية» أن حذفها وإبقاء عملها على ثلاثة
أضرب: كبير، مطرد، وقليل جازر في الاختيار، وقليل مخصوص
بالاضطرار. قال: فالكبير المطرد بعد أمر بقول. كقوله تعالى ﴿ قُلْ ﴾

(١) صدر بيت ينسب إلى أبي طالب، وحسان، والأعشى. وعجزة:

إِذَا مَا حِثَّتْ ، مِنْ شَيْءٍ ، تَمَلَا

المعنى ٢٤٨ وشرح شواهد ٥٩٧ والمقتضب ٢ : ١٣٢ والكتاب ١ : ٤٠٨

وأما ابن السحري ١ : ٣٧٥ وسواهد الكتاب ٢٥٣ وشرح الفصل

٧ : ٣٥ وشرح الكاف ٢ : ٢٤٩ والحراة ٣ : ٦٢٩ . والتبليغ :

سوء العاقبة . (٢) إبراهيم : ٣١ .

(٣) سقطت من الأصل .

لِعِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ . وَالْقَلِيلَ الْجَائِزُ فِي
الْإِخْتِيَارِ الْحَذْفُ بَعْدَ قَوْلٍ غَيْرِ أَمْرٍ ^(١) ، كَقَوْلِ الرَّاجِزِ ^(٢) :

قُلْتُ لِبَوَّابٍ ، لَدَيْهِ دَارُهَا :

تَذَنُّ ، فَأَمَّنِي حَمُوءُهَا ، وَجَارُهَا
أَرَادَ : لَتَذَنُّ . وَلَيْسَ مَضْطَرًا ^(٣) لِتَمَكُّنِهِ مِنْ أَنْ يَقُولَ : وَأَذَنٌ ^(٤) .
وَالْقَلِيلُ الْمَخْصُوصُ بِالْإِضْطِرَارِ الْحَذْفُ دُونَ تَقْدِيمِ قَوْلٍ ، كَقَوْلِ
الشَّاعِرِ ^(٥) :

فَلَا تَسْتَطِيلُ ، مَنِّي ، بَقَائِي وَمُدَّتِي
وَلَكِنْ يَكُنْ لِلْخَيْرِ ، مِنْكَ ، نَصِيبٌ

الْقِسْمُ الثَّالثُ : النَّاصِبَةُ لِلْفِعْلِ . فَإِنَّمَا قَالَ بِهَا الْكَوْفِيُّونَ . وَأَمَّا
الْبَصَرِيُّونَ فَهِيَ عِنْدَهُمْ لَامٌ جَرٌّ ، وَالنَّاصِبُ « أَنْ » مُضْمَرَةٌ بَعْدَهَا . وَهُوَ

(١) فِي الْأَصْلِ : الْجَائِزُ فِي الْإِخْتِيَارِ بَعْدَ قَوْلٍ أَمْرٍ .

(٢) مَنصُورُ بْنُ مَرْتَدٍ . الْمُتَنِي ٢٤٩ وَشَرَحَ شَوَاهِدُهُ ٦٠٠ وَالْمِصْبِي ٤ : ٤٤٤ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : مَطْرَدًا .

(٤) كَذَا يَأْتِيهِمُ الْوَاوُ ، وَلَا حَاجَةَ إِلَيْهَا ، انْظُرِ الْمُتَنِي ٢٤٩ . أَوْ لَمَلُ الْعَوَابِ :

« لَتَمَكُّنُهُ مِنْ أَنْ يَقُولَ : تَذَنُّ إِمَّتِي ، أَوْ : إِيذَنُّ » . انْظُرِ الْمَجْمَعُ ٢ : ٥٦

وَالنَّوْزُ ٢ : ٧١ .

(٥) الْمُتَنِي ٥٤٨ وَشَرَحَ شَوَاهِدُهُ ٥٩٧ وَمَجَالِسُ تَعْلِيلِ ٥٦ .

الصحيح لثبوت الجرّ بها في الأسماء . وقد أمكن إبقاؤها ^(١) جارة ،
بتقدير « أن » ، لأنّ المصدر المنسبك من « أن » المقدّرة والفعل مجرور
بها . وأيضاً فظهور « أن » بعده اللام ، في بعض المواضع ، موضع
لما ادّعي ، من الإضمار .

وذُكر لهذه اللام ، الناحية للفعل ، ستة أقسام :

الأول : لام « كي » ، وهي لام التعليل . وسميت لام « كي »
لأنها تفيد ما تفيد « كي » مع التعليل . وفي هذه اللام مذاهب :
مذهب أكثر الكوفيين أنها ناصبة ، بنفسها .
وقال ثعلب ^(٢) : ناصبة ، لكن لقيامها مقام « أن » .
وقال البصريون : جارة ، والناصب مقدّر بعدها ، وهو « أن » .
وقال ابن كيسان ، والسيرافي : يجوز أن يكون « أن » ، ويجوز
أن يكون ^(٣) « كي » .

(١) ب : بقاؤها .

(٢) وهو أحمد بن يحيى ، أبو العباس ، إمام الكوفيين في النحو واللغة . توفي
سنة ٢٩١ . بنية الوعاء ١ : ٣٩٦ .

(٣) في الأصل : وأن يكون .

ومذهب الجمهور أن « كي » لا تضير .

ويجوز إظهار « أن » المضمة^(١) بعد هذه اللام ، فتقول : جئت
لتكرمني ، ولأن تكرمي . إلا إذا قرن الفعل بـ « لا » النافية ، أو الزائدة ، فإن
إظهار « أن » في ذلك واجب . نحو ﴿ لئلا يعلم أهل
الكتاب ﴾^(٢) .

فإن قلت : إذا^(٣) ظهر بعدها « أن » أو « كي » فإذا يقول
الكوفيون ؟ قلت : يقولون : إن كلاً منها مؤكّد للآم الناصبة .
هكذا نُقِلَ عنهم .

الثاني : لام الجحود . وهي اللام الواقعة بعد « كان » الناقصة
المنفية الماضية لفظاً ، أو معنى^(٤) . نحو : ما كان زيد ليذهب ، ولم
يكن زيد ليذهب . وسميت لام الجحود ، لاختصاصها بالنفي . قيل :
ولا يكون قبلها من حروف النفي إلا « ما » و « لا » ، دون غيرها . قلت :
الظاهر مساواة « إن » النافية لهما في ذلك .

(١) ب : ومحوز أن تكون مصممة . (٢) الحديد : ٢٩ .

(٣) في الأصل : فإذا .

(٤) في الأصل : المنفية لفظاً ومعنى .

وقد جعل بعضهم اللام في قوله تعالى ﴿ وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ
لِتَنْزُولٍ مِنْهُ الْجِبَالُ ﴾^(١) لام الجحود ، على قراءة غير الكسائي

وأجاز بعض النحويين وقوع لام الجحود بعد أحوات « كان »
مياساً عليها . وأجاز بعضهم ذلك في « ظننت » . وقال بعضهم : تقع في
كل فعل ، تقدمه فعل مني^(٢) . نحو : ما جئتُ لتكرهني . والصحيح
أنها لا تقع إلا بعد « كان » الناقصة ، كما تقدم .

فإن قلت : ما هذه اللام التي^(٣) في قوله^(٤) :

فَاَجْمَعْ لِيَتَغَلَّبَ جَمْعٌ قَوْمِي

مُقَاوِمَةٌ ، وَلَا فَرْدٌ لِفَرْدٍ

قلت : هي لام الجحود ، و « جمع » اسم « كان » المحذوفة . أي : فما
كان جمع ، كما قال أبو الدرداء في الركعتين بعد العصر : « ما أنا
لأدفعهما » . أي ما كنت لأدفعها .

(١) إبراهيم : ٤٦ .

(٢) ب و ح و د : في كل فعل معي تقدمه فعل .

(٣) في الأصل : ما هذه التي . ب : ما حكم هذه اللام . د : وهذه اللام .

(٤) النفي ٢٣٣ وشرح شواهد ٥٦٢ وحاشية الصباب ٣ : ٢٩٣ .

ب : ولا فرداً لفرد .

واعلم أن الخلاف في لام الجحود كالخلاف في لام «كي». ففيها المذاهب الثلاثة. ومذهب البصريين أنه لا يجوز إظهار «أن» بعدها، بل يجب إضمائها. واختلف النقل عن الكوفيين، فحكى ابن الأنباري عنهم منع ذكر «أن» بعدها. وحكى غيره عنهم^(١) جواز ذكرها توكيداً.

تيسره

مذهب البصريين أن لام الجحود تتعلق بمحذوف، هو خبر «كان» التي قبلها. والتقدير في قولك «ما كان زيد ليفعل»: ما كان زيد مُريداً للفعل. قلت: تقديرهم^(٢) «مريداً» يقتضي أن تكون اللام زائدة، مقوية للعامل، كاللام في نحو ﴿فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾^(٣). ومذهب الكوفيين أن الفعل الذي دخلت عليه اللام هو خبر «كان». ولا حذف عندهم.

قال بعض النحويين: وهذا الخلاف مبني على الخلاف السابق. فلما كان مذهب البصريين أن اللام جارة لمصدر منسبك، من «أن»

(١) سقطت من الأصل. وانظر المسألة ٨٢ من الإنصاف.

(٢) ب: تقديره. (٣) هود: ١٠٨.

المقدرة والفعل ، لزم عندهم أن يكون خبر « كان » محذوفاً . ولما كانت اللام عند الكوفيين ناصبة كان الخبر هو نفس الفعل ، واللام عندهم زائدة لتأكيد النفي . ولذلك أجازوا أن يتقدم معمول ^(١) منصوبها عليه .

ورد أبو البقاء ^(٢) مذهب الكوفيين ، [بأن نصب الفعل إن كان باللام فليست بزائدة . ورد غيره] ^(٣) بأن الخبر المحذوف قد سمع مصرحاً به ، في قول الشاعر ^(٤) :

* سَمَوْتَ ، وَلَمْ تَكُنْ أَهْلًا ، لِتَسْمُو *

ولكن التصريح به ^(٥) في فاية الندرة ^(٦) .

وذكر ابن مالك أن لام الجحود هي المؤكدة لني في خبر « كان » ماضية لفظاً أو معنى . فوافق الكوفيين على أن الفعل الذي

(١) سقط من الأصل .

(٢) وهو عبدالله بن الحسين المكري . قوى سنة ٦١٦ . نية الوعاء ٢ : ٣٨ .

(٣) سقط من الأصل . (٤) عجزه :

ولكن المضيح قد يُصاب

شرح التصريح ٢ : ٢٣٥ والمجمع ٢ : ٨ .

(٥) سقطت من الأصل . (٦) ب و ج و د : الندور .

بعدها هو ^(١) الخبر ، ولم يجعلها ناصبة بنفسها ، بل جعل « أن » مضمرة
بعدها وفاقاً للبصريين . فهو قول ثالث ، مركب من المذهبين . وظاهر
قوله « المؤكدة » يقتضي أنها زائدة ، فلا تتعلق بشي .

وشرح بذلك ولده في « شرح الألفية » ، وقال - أعني ولده -
في كلامه على هذا الموضع من « تسهيل الفوائد » . سميت مؤكدة
لصحة الكلام بدونها ، لا لأنها زائدة . إذ لو كانت زائدة لم يكن
لنصب الفعل بعدها وجه صحيح . وإنما هي لام الاختصاص ^(٢) ، دخلت
على الفعل ، لقصد : ما كان زيد مقدراً ، أو هاماً ، أو مستعيداً
لأن يفعل .

وقال صاحب « رصف المباني » ما ملخصه ^(٣) : إن هذه اللام
هي ^(٤) لام العلة المذكورة قبل ، وهي وما بعدها في موضع خبر
« كان » المفيته . والمعنى في قولاك « ما كان عبدالله ليذهب » : ما كان
عبدالله للذهاب .

(١) سقط من الأصل . (٢) ب وجود : اختصاص .

(٣) رصف المباني في شرح حروف المعاني ١٠٥ .

(٤) سقط من الأصل .

قلت : فهو على هذا من وقوع الجار والمجرور خبراً . قال بعضهم :
من جعل لام الجحود لام « كي » فهو ساهٍ .

الثالث : لام الصيرورة . وتسمى لام العاقبة ، ولام المآل . ذكرها
الكوفيون ، والأخفش ، وقوم من المتأخرين ، منهم ابن مالك . كقوله
تعالى ﴿ فَالتَّقْطَعُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا
وَحَزَنًا ﴾^(١) . وهذه اللام ، عند أكثر البصريين ، صنف من أصناف
لام « كي » . وهي عند الكوفيين ناصبة بنفسها ، كما تقدم في لام « كي » .

الرابع : اللام الزائدة . نحو قوله تعالى ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ
لَكُمْ ﴾^(٢) ، ﴿ وَأَمْرًا لِنُسْلِمَ ﴾^(٣) ، وقول الشاعر^(٤) :

أُرِيدُ لِأُنْسَى ذِكْرَهَا ، فَكأنَّما
تَمَثَّلُ ، لي ، لَيْلَى ، بِكُلِّ سَبِيلِ

فاللام في ذلك ، ونحوه ، زائدة عند قوم من النحويين .
وذهب المحققون إلى أنها لام « كي » . ولهم في توجيهه^(٥)

(٢) النساء : ٢٦ .

(١) القصص : ٨ .

(٣) الأنعام : ٧١ .

(٤) كثر غزه . ديوانه ١٠٨ والمغني ٢٣٧ وشرح سواهده ٦٥٠ . واطر

(٥) سقطت من الأصل .

الأعاني ٩ : ٣٣٥ .

ذلك قولان : أحدهما أن المفعول محذوف ، واللام للتعليل ، والمعنى : يريد الله ذلك ليُبيِّنَ^(١) . وأمرنا بما أمرنا به لنُسلم . وأريد السلوة لأنسى ذكرها . والثاني ما^(٢) حكى عن سيويه وأصحابه ، أن الفعل مقدر بالمصدر ، أي : إرادة الله ليُبيِّنَ ، وأمرنا لنُسلم . فينقصد من ذلك مبتدأ وخبر . قلت : قال^(٣) سيويه : وسألته - يعني الخليل - عن هذا ، يعني البيت المتقدم ، فقال : المعنى إرادتي لأنسى .

فإن قلت : ما حقيقة هذا القول ؟ قلت : هو كالقول الذي^(٤) قبله في أن اللام للتعليل ، ولكن مفعول الفعل ، على القول الأول ، حذف اختصاراً ، فهو منوي لدليل . وعلى هذا القول حذف اقتصاراً ، فهو غير منوي ، إذ لم يتعلق به قصد المتكلم ، فيصير الفعل على هذا كاللازم . ولذلك انقصد من ذلك مبتدأ وخبر . وهو تقدير معنوي لا إعرابي . وهذا معنى قول ابن عطية ، بعد ذكره القولين : وفول الخليل أخصر وأحسن .

الخامس : اللام التي بمعنى « أن » . ذهب إلى ذلك الفراء ، ونقله

(١) في الأصل : لتبين . (٢) في الأصل : أن ما .
(٣) في الأصل : وقال . وانظر الكتاب ١ : ٤٧٩ . (٤) في الأصل : هو كالتي .

ابن عطية عن الكوفيين . قال الفراء : العرب تجعل لام « كي » في موضع « أن » ، في : أمرت ، وأردت . قال تعالى ﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا ﴾^(١) ، ﴿ وَأَمْرًا لِنُسْلِمَ ﴾^(٢) . وقد سبق تأويل ذلك .

السادس : اللام التي بمعنى الفاء . ذكر ذلك قوم ، وجعلوا منه قوله تعالى ﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾^(٣) ، وقوله تعالى ﴿ رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ ﴾^(٤) أي : فكان لهم ، وفضلوا . وقول الشاعر^(٥) :

لَنَا هَضْبَةٌ ، لَا يَنْزِلُ الذَّلُّ وَسَطَهَا
وَيَأْوِي إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ ، لِيُعْصِمَا

أي : فيعصما .

ولا حجة لهم في شيء من ذلك ، لأن اللام في الآيتين لام الصيرورة ، وقد تقدم ذكرها ، وفي البيت لام « كي » . وأيّد بعضهم قول من جعلها في البيت بمعنى الفاء ، بأنه قد روي بالفاء . قلت : الرواية

(١) الصف : ٨ . (٢) الأسماء : ٧١ .

(٣) القصص : ٨ . (٤) يونس : ٨٨ .

(٥) طرفة . ديوانه ١٣٩ والكتاب ١ : ٤٢٣ والمقتضب ٢ : ٢٤ ورصف الماني

١٠٥ . وانظر الاسان (ذلك) .

بالفاء هي المشهورة ، ولكن الفاء ليست أصلاً ، في هذا الموضع ، فتُحملُ عليها اللام ، لأنَّ نصب الفعل بعد الفاء في الواجب إما يجوز لضرورة الشعر^(١) .

فهذه أقسام اللام العاملة .

القسم الرابع : لام الابتداء . وهي اللام المفتوحة ، في نحو : لزيد قائم . وفائدتها تأكيد مضمون الجملة . قال الزمخشري وغيره : ولا تدخل إلا على الاسم ، والفعل المضارع . ومثلاً دحولها على المضارع ، بقوله تعالى ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾^(٢) وهو صحيح ، لأنَّ اللام^(٣) الداخلة في خبر « إن » هي في الأصل لام الابتداء . وسيأتي بيان ذلك .

فإن قلت : فهل تدخل على المضارع ، إذا لم يكن بعد « إن » ؟ قلتُ : قد ذكر ذلك ابن مالك ، ومثله بقوله : لِيُحِبَّ اللهُ الْمُحْسِنِينَ^(٤) .

(١) في حاشية الأصل : « اللام الناصة :

وتصنف بلام ، في الحُجودِ ، وغيره .

يقولُ به الكوفيُّ ، لا غيرُ ، فافهم .

(٣) سقطت من الأصل .

(٢) النحل : ١٢٤ .

(٤) ب : المحسن .

وذكر ذلك أيضاً صاحب رصف المباني قال^(١) : هذه اللام تدخل للابتداء ، في المبتدأ ، نحو ﴿ لَا تُثْمُّ أَشَدُّ ﴾^(٢) ، وما حل محله ، وهو المضارع إذا صدر به ، نحو : لَيَقُومُ زَيْدٌ . وكذلك الفعل الذي لا ينصرف ، نحو ﴿ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾^(٣) . قال . وإنما ذلك لمشابهة الاسم . أما المضارع ففي الإبهام والتخصيص ، وأما الماضي المذكور فلم يدم تصرفه ، كعدم تصرف الاسم . هذا اختصار كلامه .

ولا تدخل هذه اللام على الماضي المتصرف . فإن وجد نحو : لَقَامَ زَيْدٌ . فهو جواب قسم ، ولللام فيه^(٤) لام الجواب ، وليست لام الابتداء . وأما المقرون بـ « قد » ، نحو : لقد قام زيد ، فالذي ذكره العربون أنها لام جواب القسم . وأجاز بعضهم أن تكون لام الابتداء . قلت : وقد نصوا على دخولها على الماضي المقرون بـ « قد » ، بعد « إن » وخالف في ذلك خطيب الماردي^(٥) ، فقال^(٦) : إن اللام في نحو « إن »

(١) رصف المباني في شرح حروف المعاني ١٠٨ .

(٢) الحشر : ١٣ . (٣) المائدة : ٦٢ .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) وهو أبو بكر خطيب بن يوسف . صاحب الترشيع . توفي بمدة سنة ٤٥٠ .

بنية الوعاء ١ : ٥٥٣ . (٦) في الأصل : وقال .

زيداً لقد قام « جواب قسم محنوف .

تيسر

مقتضى كلام الزمخشري أن لام الابتداء إذا دخلت على المضارع ،
ولم تقدم « إن » ، فالمبتدأ محنوف بعدها . قال ^(١) في الكشف : فإن
قلت : ما هذه اللام الداخلة على سوف - يعني ^(٢) : في قوله تعالى
﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾ ^(٣) - قلت : هي لام
المبتدأ المؤكدة لمضمون الجملة ^(٤) . والمبتدأ محنوف تقديره : ولأنك
سوف يُعطيك ، كما ذكرنا في « لأقسم » - يعني ﴿ لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ
الْقِيَامَةِ ﴾ ^(٥) على قراءة ابن كثير - وذلك أنه لا يخلو من أن تكون لام
قسم [^(٦) أو ابتداء . فلام القسم لا تدخل على المضارع ، إلا مع نون
التوكيد . فبقي أن تكون لام الابتداء . ولام الابتداء لا تدخل إلا على
الجملة من المبتدأ والخبر ، فلا بُدَّ من تقدير مبتدأ وخبر ، وأن يكون
أصله : ولأنك سوف يعطيك .

(١) في الأصل : قاله .

(٢) سقط من الأصل

(٣) الصحيح : هـ .

(٤) في الأصل : المؤكدة للجملة .

(٥) القيامة : ١ .

(٦) سقط من الأصل .

قلت^١: أما قوله « فلام القسم لا تدخل على المضارع ، إلا مع
نون التوكيد » ليس^(١) على إطلاقه . بل هو مشروط عند القائلين به ،
وهم البصريون ، بالآلة^٢ يفصل بين الفعل واللام بحرف تنفيس ، أو « فد »
أو بمعموله . فيمتنع حيث ذكر دخول النون . فقد اتضح أن عدم النون في
« ولسوف » ليس مانعاً من جعل اللام جواب القسم . وأما الكوفيون
فإنهم أجازوا تعاقب اللام والنون . وأما في ﴿ لَا تُقْسِمُ بِيَوْمِ
الْقِيَامَةِ ﴾ فقد أوتاه بعض البصريين على إرادة الحال . وفعل الحال إذا
أقسم عليه دخلت عليه^(٣) اللام وحدها .

فإن قلت : أليس قوله^(٣) في « المفصل » إن لام الابتداء تدخل
على المضارع ، مناقضاً لقوله : ولا م الابتداء لا تدخل إلا على الجملة من
الابتداء والخبر ؟ قلت : ليس مناقضاً له ، لأنه مثل في المفصل بقوله تعالى ﴿ وَإِنْ
رَبُّكَ لَيَسْخَرَكُمُ مِنْهُمْ ﴾^(٤) . وهذه اللام ، في الأصل ، داخلة على
الابتداء . ولكنها تأخرت عن محلها .

(١) كذا ، محذوف الفاء .

(٢) في الأصل : إذا أقسم دخل عليها .

(٣) في الأصل : في قوله . وانظر المفصل ١٥٤ .

(٤) النحل : ١٢٤ .

مسألة

لام الابتداء مستحقة لصدر الكلام . ولذلك علقت أفعال
القلوب ، ونَدَرَ زيادتها في الخبر ، كقول الراجز^(١) :

* أمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ ، شَهْرَبَةٌ *

وأوله بعضهم على إضمار مبتدأ محذوف ، تقديره : لَهْيٌ عجوز . وضعف
بأن حذف المبتدأ مناف للتوكيد الذي ، جيء باللام لأجله .

تبيينه

من أصناف لام الابتداء لام التوكيد ، الواقعة بعد « إن »
المكسورة ، خلافاً لمن قال : هي غيرها . والأول مذهب البصريين ،
قالوا : كان الأصل أن تقدم ، وإنما تأخرت لثلاث يجتمع حرفان
لمعنى واحد ، وهو التوكيد .

(١) رؤية ، أو عترة من عروس ، أو يريد بن صة . ديوان رؤية ١٧٠ والمغني
٢٥٤ وشرح سواهده ٦٠٤ وشرح ابن عقيل ١ : ١٤١ وشرح الأسموني
١ : ٤٨٨ وشرح المفصل ٣ : ١٣٠ والاسان (شهر) والخزانة ٤ : ٣٢٨ .
والشهرة : الهرمة

فإن قلت : فهل كان أصلها أن تكون قبل « إن » أو بعدها .
ولم أخترت هي وثُرِكت « إن » مقدمة ؟ قلتُ : الجواب عن الأول
أن أصلها كما ذكر ابن جني ، وغيره ، أن تكون قبل « إن » لوجهين :
أحدهما أنها لو قُدِّرَت بعد « إن » لزم الفصل بين « إن » ومعمولها ،
بحرف من أحوات الصدر . والثاني أنها جاءت مقدمة على « إن » لما
أبدلوا همزتها هاء ، في نحو قول^(١) الشاعر^(٢) :

ألا ، يا سنا بَرَقِ ، على قُلَلِ الحِمَى
لَهَيْتَكَ ، مِنْ بَرَقِ ، عَلَيَّ كَرِيمُ

ولئنما سهَّلَ الجمع بين حرفي التوكيد ، في ذلك ، تغيرَ لفظ أحدهما .
وفي هذا البيت أقوال آخر ، ليس هذا موضع ذكرها .

(١) في الأصل : لما أبدلوا همزتها في قول .

(٢) محمد بن مسلمة أو محمد بن زيد بن مسلمة . الأمالي ١ : ٢٢٠ وثار الأرهار
٧٩ ومحالس ثلب ١١٣ والزهرة ٢٢٧ والمحائص ١ : ٣١٥ و ٢ : ١٩٥
وأمالي الزجاجي ٢٥٠ وديوان المعاني ٢ : ١٩٢ والمغني ٢٥٤ وشرح شواهد
٦٠٢ والسمط ٥٦١ والمتع ٣٩٨ وشرح المفصل ٨ : ٦٣ و ١٠ : ٤٢
والوادر ٢٨ والمقرب ١ : ١٠٧ واللسان والتاج (لحن) و (قدي) .
والقلل : جمع قلة ، وهي قمة الجبل .

والجواب عن الثاني أنهم بدؤوا بـ «إن» تقويها ، لكونها عاملة . كذا قال الأخفش .

وفائدة هذه اللام تأكيد مضمون الجملة . وكذلك «إن» .
وإنما اجتماعاً^(١) ، لقصد المبالغة في التوكيد . وما قيل من أن اللام لتوكيد الخبر ، و«إن» لتوكيد الاسم ، فهو منقول عن الكسائي .
وفيه تجوز ، لأن التوكيد إنما هو للنسبة لا للاسم والخبر ، وعن ثعلب وقوم من الكوفيين أن قولك : إن زيدا منطلق ، جواب : ما زيد منطلق . وإن زيدا لمنطلق ، جواب : ما زيد بمنطلق .

وقال أهل علم^(٢) المعاني : إذا أقيمت الجملة إلى من هو خالي الذهن استغني عن مؤكدات الحكم . فيقال : زيد ذاهب . ويسمى هذا النوع من الخبر ابتدائياً . وإذا أقيمت إلى طالب لها ، متردد في الحكم ، حسن تقوية الحكم^(٣) بمؤكد . وذلك بإدخال «إن» ، نحو : إن زيدا ذاهب . أو اللام ، نحو : لزيد ذاهب . ويسمى هذا النوع طليئاً . وإذا أقيمت إلى منكر للحكم^(٤) وجب توكيدها ، بحسب الإنكار . فتقول : إني صادق ، لمن ينكر صدقك ، ولا يبالغ فيه .

(١) ب : اجتماعاً .

(٢) سقطت من الأصل .

(٣) في الأصل : الجملة .

(٤) سقطت من الأصل .

ولإني لصادقٌ ، لمن يبالغ في إنكاره . ويسمى هذا النوع إنكارياً .
وعليه قوله تعالى ﴿ واضربْ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ ، إِذْ جَاءَهَا
الْمُرْسَلُونَ ﴾^(١) إلى آخرها .

ويؤيد ذلك جواب أبي العباس ، للكندي^(٢) عن قوله : إني
أجد^(٣) في كلام العرب حشواً ؛ يقولون : عبد الله قائمٌ . ثم يقولون : إن
عبد الله قائمٌ . ثم يقولون : إن عبد الله لقائمٌ . والمعنى واحد ؛ فقال^(٤) :
بل المعاني مختلفة ؛ فعبد الله قائمٌ : إخبار عن قيامه . وإن عبد الله قائمٌ :
جواب عن سؤال سائل . وإن عبد الله لقائمٌ : جواب عن إنكار
منكر قيامه .

ولهذه اللام^(٥) بعد « إن » أربعة مواضع :

الأول : الخبر ، بشرطين : أحدهما أن يكون مثبتاً . والثاني ألا
يكون ماضياً ، متصرفاً ، عارياً من « قد » .

(١) لس : ١٣ .

(٢) وهو أبو يوسف ، يعقوب بن إسحاق . العيلسوف المشهور . توفي سنة ٢٦٠ .
طبقات الأطباء ١ : ٢٠٦ - ٢١٤ .

(٣) في الأصل : لا أجد . (٤) أي أبو العباس ثعلب .

(٥) سقطت من الأصل .

الثاني : الاسم ، إذا تأخر ، نحو : إن في الدار لزيداً .

الثالث : ممول الخبر ، إذا توسط بينه وبين الاسم ، نحو : إن زيدا لطعامك آكل . وشرطه أن يكون الخبر صالحاً للآتم ، ولو كان ماضياً متصرفاً ، نحو : إن زيدا طعامك^(١) أكل ، لم تدخل اللام على معموله ، لأن دخولها عليه فرع دخولها على عامله .

الرابع : الفصل بين الاسم والخبر ، نحو : ﴿إن هذا هو القصص الحق﴾^(٢) .

ويحكم على هذه اللام بالزيادة ، فيما سوى هذه المواضع . ولا تدخل على خبر « لكن » خلافاً للكوفيين . وأما قول الشاعر^(٣) :

* ولكنني ، من حبيها ، لعميد *

فتأول .

(١) في الأصل : لطعامك . (٢) آل عمران : ٦٢ .

(٣) صدره :

يكنو مؤثني ، في حب ليلى ، عتاد لي

معاني القرآن ١ : ٤٦٥ واللامات ١٧٧ والمعني ٢٥٧ وشرح شواهد ٦٠٥
وشرح ابن عقيل ١ : ١٤١ وشرح الأشموني ١ : ٢١١ والإيضاف ٢٠٩
وشرح الفصل ٨ : ٦٤ و ٧٩ وشرح الكافية ٢ : ٣٣٢ والخزانة ٤ : ٣٤٣
واللسان والتاج (لكن) .

فإن قلت : قد تقدم أن لام الابتداء لها صدر الكلام ، فلا يتقدم معمول ما بعدها عليها . وهذه اللام التي بعد « إن » يتقدم معمول ما بعدها عليها ، كقوله تعالى ﴿ إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ ﴾^(١) ، فهذا دليل على أن هذه غير تلك ! قلت : الجواب عن ذلك أن هذه اللام لما تأخرت عن موضعها جار تقديم المعمول عليها . نظير ذلك الفاء الواقعة جواب « أمّا » . وسيأتي بيان^(٢) ذلك ، إن شاء الله تعالى^(٣) .

القسم الخامس : اللام الفارقة . وهي الواقعة بعد « إن » المخففة ، في نحو ﴿ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً ﴾^(٤) ، فارقة بين « إن » المذكورة و« إن » النافية . فإذا قلت : إن زيد لقائم ، ف« إن » مخففة من البقية ، واللام بعدها فارقة^(٥) . هذا مذهب البصريين . وذهب الكوفيون

(١) الطارق : ٨ . (٢) في الأصل : جواب .

(٣) في حاشية الأصل : « لام الابتداء :

ولام ابتدائي صدر قول ، وتعدّ إن

ن ، مكسورة ، وهو الصحيح ، سلم .

(٤) القرة : ١٤٣ .

(٥) في حاشية الأصل : « اللام الفارقة :

ولام ، أتت من بعد « إن » ، مُحَقَّقاً

بفارقة تُسمّى ، هذا القول فاحكم .

إلى أن « إن » نافية ، واللام بمعنى « إلا » .

قال الزمخشري وغيره : هذه اللام لازمة في خبر « إن » ، إذا خُفِّت . قلتُ . إنَّما تلزم إذا أُلغيت « إن » ولم يكن في الكلام قرينة . فإنَّ أعملت ، نحو : إنَّ زيدا فائم ، أو دلَّ دليل على المراد ، لم تلزم لعدم الحاجة إليها . ومن ذلك قول الشاعر (١) :

أما ابنُ أبا الضَّئيمِ ، من آلِ مالكِ
وإنَّ مالكٌ كانتْ كرامَ المعادينِ

واختلف في هذه اللام الفارقة . فذهب قوم إلى أنها قسم برأسه ، غير لام الابتداء . منهم الفارسي . وذهب قوم إلى أنها هي لام الابتداء ، الداخلة على خبر « إن » ، لزمت للفرق . وهو مذهب سيبويه ، واختاره ابن مالك . واستدل الشلوبين ، على أنها لام أخرى ، بعمل (٢) الفعل قبلها فيما بعدها . وقد بسطت الكلام على هذه المسألة في غير هذا الموضع .

القسم السادس : لام الجواب . وهي ثلاثة أنواع : جواب القسم ، وجواب « لو » ، وجواب « لولا » .

(١) الطرماح . ديوانه ٥١٢ وشرح الأشموني ١ : ١٤٥ وشواهد التوسيع

٥١ والعيبي ٢ : ٢٧٦ .

(٢) في الأصل وسائر النسخ : يعمل .

فأما [اللام التي هي]^(١) جواب القسم فتدخل على الجملة الاسمية والفعلية^(٢) . نحو : والله لزيد قائم ، ﴿ وتالله لا أكيدن ﴾ أصنامكم^(٣) ، ﴿ وتالله لقد آثرك الله ﴾^(٤) .

والأكثر في الماضي المتصرف ، إذا وقع جواباً ، اقترانه بـ « قد » مع اللام . وقد يستغنى عن « قد » كقول امرئ القيس^(٥) :

حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ ، حَلْفَةً فَاجِرٍ
لَنَامُوا ، فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالِي

وذهب قوم إلى أنه لا بد ، في ذلك ، من « قد » ظاهرة أو مقدرة . وقال ابن عصفور : إن كان الفعل قريباً من زمان الحال أدخلت عليه اللام وهـ قد ، [لأن « قد » تقربه من الحال]^(٦) . وإن كان بعيداً منه أتيت باللام وحدها^(٧) . ومنه قوله « لناموا » .

(١) سقط من الأصل .

(٢) سقط « والفعلية » من الأصل . واستترك في حاشيته .

(٣) الأنبياء : ٥٧ . (٤) يوسف : ٩١ .

(٥) ديوان امرئ القيس ٣٣ والمغني ١٨٨ و ٧٠٨ وشرح شواهد ٤٩٤

والمقرب ١ : ٢٠٥ والخراطة ٤ : ٢٢١ . والصالي : المستدق .

(٦) سقط من الأصل . (٧) سقطت من الأصل .

ولا إشكال في أن لام القسم مغايرة للام الابتداء . وقول صاحب
رصف المباني « وإذا ^(١) تأملت هذه اللام فهي لام الابتداء ، ولام
التوطئة » غير صحيح .

وأما اللام التي هي جواب « لو » وجواب « لولا » فيأتي ذكرها
مع . لو ، ولولا ^(٢) .

القسم السابع : اللام الموطئة . وهي الداخلة على أداة الشرط ، في
نحو . والله لئن أكرهتني لأكرهنك . فإن كان القسم مذكوراً
لم تلزم . وإن كان محذوفاً لزممت غالباً ، نحو ﴿ لئن أخرجوا
لا يخرجون معهم ﴾ ^(٣) . وقد تحذف ، والقسم محذوف ، نحو
﴿ وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسن ﴾ ^(٤) ، ﴿ وإن لم
تغفر لنا ، وترحمنا ، لنكونن ﴾ ^(٥) . وفيل : هي منويته ^(٦)
في نحو ذلك .

(١) ب و ح . إذا . وانظر رصف المباني في شرح حروف المعاني ١١٢ .

(٢) في حاشية الأصل : د اللام الحوالية :

ولام جواب ، وعد لولا ، وبعد لو

كذلك في عقتي يمين مصيتم .

(٤) المائدة : ٧٦ .

(٣) الحشر : ١٢ .

(٦) في الأصل : معنويه .

(٥) الأعراب : ٢٣ .

وإنما سميت هذه اللام موطئة^(١) ، لأنها وطأتُ للجواب .
وتسمى أيضاً : المؤذنة . وقولهم : إنها موطئة للقسم ، فيه تجويز . وإنما
هي موطئة لجواب القسم .

وأكثر ما تكون مع « إن » الشرطية ، كما تقدم . وقد تدخل
على غيرها ، من أدوات الشرط . ومن ذلك قراءة غير حمزة ﴿ لَمْ
آتَيْتُكُمْ ، مِنْ كِتَابٍ ، وَحِكْمَةٍ ﴾^(٢) ، وقول الشاعر^(٣) :
كَمْ تَصَلَحْتَ لِقُضَيْنَ لَكَ صَالِحٌ

ولتُجْزَيْنَ ، إذا جُزيتَ ، بجملا

وذكر ابن جني في « سر الصناعة » أن « إذ »^(٤) قد شُبِّهت بـ « إن »
فأدخلت عليها اللام الموطئة ، في قول الشاعر^(٥) :

(١) في حاشية الأصل : « اللام الموطئة :

ولامٌ ، يُسَمُّوْهَا مَوْطِئَةً ، كما

يُقَالُ : لَمْ يَخْلُقْ رَمْلَكَ تَنْدَمٌ . »

(٢) آل عمران : ٨١ .

(٣) المغني ٢٦٠ وشرح شواهد ٦٠٧ والخزانة ٤ : ٥٣٩ .

(٤) في الأصل : إذا .

(٥) المغني ٢٦٠ وشرح شواهد ٦٠٧ والأمل ١ : ١٤٨ والبيان والتبيين

٣ : ٢٠٦ والخزانة ٤ : ٥٣٩ . والحزة : جزء الصوف .

غَضِبْتُ عَلَيَّ ، لَأَنْ شَرِبْتُ مُبْجِزَةً
فَلِذَا غَضِبْتُ لَا شَرِبْتُ نَحْرُوفِ

وقد يجاء بـ « لث » بعد ما يغني عن الجواب ، فيحكم بزيادة اللام . كقول
عمر بن أبي ربيعة (١) :

أَلِمْ بِرَيْبَ ، إِنَّ الْبَيْنَ قَدْ أَفْدَا
قَلَّ النَّوَاءُ ، لَثْنُ كَانَ الرَّحِيلُ غَدَا

القسم الثامن : لام التعريف ، عند من جعل حرف التعريف
أحادياً . وهم المتأخرون ، ونسبوه إلى سيويه . وذهب الخليل إلى أن
حرف التعريف ثنائي ، وهمزة همزة قطع . وصلت لكثرة الاستعمال .
وهو منذهب ابن كيسان . وكان الخليل يسميه « أل » . ولا يقول :
الألف واللام . واختار هذا القول ابن مالك . ونقل ابن مالك عن سيويه
أن حرف التعريف عنده ثنائي ، ولكن همزة همزة وصل ، معتد بها
في الوضع ، كما يعتد بهمزة « استمع » ونحوه ، فيقال : هو خماسي .
قلت : وهو صريح كلام سيويه ، لأنه عدّ حرف التعريف في الحروف

(١) ديوان عمر بن أبي ربيعة ٣٩١ والمي ٢٦١ وشرح شعراء ٦١٠

الثنائية^(١) .

وسياتى الكلام على حرف التعريف في باب الثنائي ، إن شاء الله تعالى . وإنما أشرت الكلام عليه ، لأن المختار عندي ، مذهب سيدي .
فهذه جملة أقسام اللام ، على سبيل الاختصار . والله الموفق .

المسيم

يكون حرف معنى في موضعين :

الأول : فوهم في القسم : مٌ الله ، بضم الميم . فالميم في ذلك حرف جرّ ، عند قوم من النحويين . وذهب قوم إلى أنها بدل من واو القسم . وردّ بأنها لو كانت بدلاً منها لفتحت ، كما تفتح الواو ، وبأن إبدال الميم من الواو لم يوجد ، إلا في كلمة واحدة . تختلف فيها ، وهي « فمٌ » . وذهب قوم إلى أن هذه الميم اسم ، وهي بقية « ايمن » . واختاره ابن مالك . وحكى في هذه الميم الفتح والكسر أيضاً ، فهي مثلثة . وذهب الزعزعي^(٢) إلى أن فوهم « مٌ الله » هي « مٌن » التي تستعمل في القسم ، حذف نونها .

(١) الكتاب ٢ : ٣٠٨ .

(٢) الأصل ١٦٤ وشرح المصدر ٩ : ٩٣ - ٩٤ .

الثاني : الميم التي هي بدل من لام التعريف ، في لغة طيبي . وقيل :
هي ^(١) لغة أهل اليمن . كقول الشاعر ^(٢) :

ذاك خليلي ، وذو يواصلي

يرثي ورثي ، بائسهم ، وامنسليمه

وروى النمر بن تولب ، قال : سمعت رسول الله ﷺ ، يقول ^(٣) :

« ليس من امير امصيام في امسفر » . قال ابن يعيش ^(٤) في

« شرح المفصل » : لم يرو النمر عن النبي ﷺ ، غير هذا الحديث .

قلت : في عدة هذه الميم من حروف المعاني نظر ، لأنها بدل
لا أصل . وأيضاً فإن هذا مبني على القول بأن حرف التعريف أحادي
والهمزة غير معتدة بها .

[وذكر أبو البقاء أن الميم في « أنتم » حرف معنى] ^(٥) .

(١) في الأصل : في .

(٢) عداة بن عمة . المع ٤٨ وشرح شواهد ١٥٩ وشرح شواهد الشافية

٤٥١ - ٤٥٥ . واليت ملق من بيتين . اطر اللسان والتاح (سلم) وشرح

شواهد الشافية ٤٥٢ . والسلة : واحدة السلم ، وهي الحجارة .

(٣) اطر المتع ٣٩٤ .

(٤) شرح المفصل ١٠ : ٣٤ . واطر شرح شواهد الشافية ٤٥٤ - ٤٥٥ .

(٥) سقط من الأصل . وفي حاشية الأصل : « معاني الميم :

والم حروا ، ها ، يميأ في حال صم ، وفيه حلف
ومن يتقل ... »

النون

له في الكلام مواضع كثيرة . وإنما أذكر هنا أقسام النون ، الذي يعدّ من حروف المعاني . وهي أربعة أقسام .

الأول : نون التوكيد . وهي قسبان : ثقيلة ، وخفيفة . وقد جمع قوله تعالى ﴿لَيْسَ جَنَّاتٌ وَلَيْسَ كُونٌ﴾^(١) . وهما أصلان ، عند البصريين ، لتخالف بمض أحكامهما ، ولأن التوكيد بالثقيلة^(٢) أمدة . قاله الخليل . ومذهب الكوفيين أن الخفيفة فرع الثقيلة . وكلاهما تختص بالفعل ، ونادر توكيد اسم الفاعل في قول الراجز^(٣) :

* أَقَاتِلُنَّ : أَحْضَرُوا الشُّهُودَا *

وقول الآخر^(٤) :

-
- (١) يوسف : ٣٢ . (٢) في الأصل : بالنون الثقيلة
(٣) يسب إلى رؤية . ديوانه ١٧٣ . وينسب إلى رجل من هديل . شرح أشعار الهدلين ٦٥١ والمضي ٣٧٤ وشرح شواهد ٧٥٨ وشرح الكافية ٤٠٤ : ٢
وشرح الأشموني ١ : ٢٤ والخزاة ٤ : ٥٧٤ والنجي ١ : ١١٨ - ١٢٠
و ٤ : ٣٣٤ وحاشية الصبان ٣ : ٢١٢ .
(٤) رؤبه . ديوانه ١٧٩ برواة : « أنحميلون » . وحمرة اللنة ٢ : ٢٩١
وشرح الأشموني ١ : ٢٣ وشرح الكافية ٤٠٥ : ٢ والخزاة ٤ : ٥٧٧
والنجي ١ : ١٢٢ - ١٢٤ .

* أَشَاهِرُنَّ ، بَعْدَنَا ، السَّيُّوفا *

والذي سوَّغ ذلك ما بين اسم الفاعل والمضارع ، من الشبه .

ويؤكد بها الأمر مطلقاً .

وأما المضارع فإن كان حالاً لم تدخل النون عليه ، وإن كان مستقبلاً أكد بها وجوباً ، إذا وقع جواب قسم ، بأربعة شروط : أن يكون مثبتاً ، وأن يكون غير مقرون بحرف تنفيس ، وأن يكون غير مقرون بـ « قد » ، ألا يكون مقدم المفعول . فإذا استوفى هذه الشروط ، وهو مستقبل ، وجب عند البصريين توكيده بالنون . وأجاز الكوفيون حذف النون ^(١) ، اكتفاءً باللام ، وورد في الشعر . وجواراً بعد « إمّا » نحو ﴿ فَأِمّا تَخَافَنَّ ﴾ ^(٢) .

ولم يرد ^(٣) في القرآن بعد « إمّا » إلا « وكذا » . وذهب المبرد والزجاج إلى أن توكيده بعد « إمّا » واجب ، في غير الضرورة . قلت : قد ^(٤) كثر حذف النون بعد « إمّا » في الشعر . وأما في النثر فعزير . وقد حُكي منه قراءة بعضهم ﴿ فَأِمّا تَرَيْنَ ﴾ ^(٥) بنون الرفع .

(١) ب : حذفها .

(٢) الأمل . ٥٨ .

(٣) ب و ح . ولم يحى .

(٤) سقطت من الأصل .

(٥) مريم : ٢٥ .

ذكرها ابن جني ، وهي شاذة .

وبجوز التوكيد أيضاً ، في المضارع المستقبل ، إذا وقع بعد
ما يُفهمُ الطلب ، كلام الأمر و « لا » في النهي ، وأدوات التحضيض
والعرض ، والتمني ، والاستفهام .

ويقل التوكيد بالنون ، في غير ذلك . واستيفاءه في كتب النحو .
وأما الماضي فقد جاء توكيده بالنون ، في قول الشاعر^(١) :

دَامَنْ سَعْدُكَ ، إِنْ رَحِمْتَ مُشِيْمًا
لَوْلَاكَ لَمْ يَكُ ، لِلْعَبَابَةِ ، جَانِحًا

وفي الحديث : « فإيماً أدر كنّ واحدٌ منكم الدّجال » . والذي سوغ
ذلك أن الفعل فيها مستقبل المعنى ، لأنه في البيت دعاء ، وفي الحديث شرط .
وتنفرد النون الثقيلة . بوقوعها بعد ألف الاثنين ، والألف الفاصلة
إثر نون الإناث . ولا تقع الخفيفة بعد الألف عند البصريين . وأجاز
ذلك يونس^(٢) ، والكوفيون .

(١) المني ٣٧٤ وشرح شواهد ٧٦٠ وخشبة الصبان ٣ : ٢١٣ والبي

٢ : ٣٤١ - ٣٤٢ والمجمع ٢ : ٧٨ والدرر اللوامع ٢ : ٩٩ .

(٢) وهو يونس بن حبيب البصري . توفي سنة ١٨٢ . بنية الوعاء ٢ : ٣٦٥ .

الثاني : التنوين . وهو نون ساكنة ، تلحق الآخر ، تثبت انظما ، وتسقط خطأ . ويُورد على هذا الحدّ نون التوكيد الخفيفة في مثل ﴿لَنَسْفَعًا﴾^(١) . فإن قيل : لا ترد ، لأنها لم تسقط خطأ ، بل رسمت ألفاً قلنا : هذه الألف ليست صورة النون ، بل صورة بدليها . ولو سلّم ذلك انتقض الحدّ بتنوين المنصوب في نحو ﴿اهبطوا مصرا﴾^(٢) . فذلك قال ابن الحاجب^(٣) : نون^(٤) ساكنة ، تتبع حركة الآخر ، لا لتوكيد^(٥) الفعل .

فإن قلت : لو قال « آخر الاسم » كما قال بعضهم لم يحتاج إلى الاحتراز عن نون التوكيد . قلت : لو قال ذلك لم يكن الحدّ جامعاً ، لخروج تنويني^(٦) الرثم والغالي . فإنها قد يلحقان الفعل ، والحرف ، كما سيأتي .

وأقسام التنوين عند ميبويه خمسة :

الأول : نون التمكين . وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف ،

-
- (١) الطي : ١٨ . (٢) البقرة : ٦١ .
(٣) وهو عثمان بن عمر ، صاحب الكافية والسافية . توفي سنة ٦٤٦ هـ .
(٤) شرح الكافية ٢ : ٤٠٢ .
(٥) في شرح الكافية : لا لتأكيد . (٦) ب : تنوين . ج : نون .

إشعاراً ببقائه على أصالته .

والثاني : تنوين التنكير . وهو اللاحق ببعض الأسماء المبنية ،
فرقاً بين معرفتها ونكرتها . ويطرّد فيما آخره « وَيَّه » ، نحو : سيبويه .
ولا يطرّد في أسماء الأفعال .

والثالث : تنوين المقابلة . وهو اللاحق لما جُمع ^(١) بألف وتاء
زائدتين ^(٢) ، نحو : مُسَلِّمَات ، لأنه يقابل النون في جمع المذكر ،
نحو : مُسَلِّمِينَ . وليس تنوين الصرف ، خلافاً للرّبي ^(٣) ، لبونه في
نحو : عَرَافَات ، بمد التسمية .

والرابع : تنوين العوض . وهو نوعان : عوض عن مضاف إليه :
إمّا جملة ، نحو : يومئذٍ ، وإمّا مفرد ، نحو : كلّ ، وبعض ، وأي .
وعوض من حرف ، نحو : جَوَارٍ ، وغَوَاشٍ . فالتنوين في ذلك عوض
من الياء المحذوفة بحركتها ، عند سيبويه . وقال المبرد والزجاجي : هو
عوض من حركة الياء ، فقط . وقال الأخفش : هو تنوين الصرف .
والخامس : تنوين الترتيم . وهو تنوين يلحق الروي المطلق ،

(١) في الأصل : وهو ما جمع . (٢) ب : مزيدتين .

(٣) وهو أبو الحسن ، علي بن عيسى ، توفي بمئد سنة ٤٢٠ . إناء الرواء

هو ضا عن مَدَّة الإِطلاق ، في لغة تميم وقيس^(١) . قال ابن مالك : وقولهم
« تنوين الرثم » هو على حذف معنّاف ، والتقدير : تنوين دى الرثم .
وإنّما هو عوض من الرثم ، لأن الرثم مدّ الصوت بِمَدَّةٍ ،
تجانس حرف الروي . وهذا التنوين يلحق الاسم ، والفعل ، والحرف .
فالاسم كقول المجاح^(٢) :

* يا صاح ، ما هاجَ الدُّمُوعَ ، الذُّرْفَنُ ؟ *

والفعل كقوله^(٣) :

* مِنْ طَلَلٍ ، كَلّا تَحْمِي ، أَنهَجَنُ *

والحرف كقول النابغة^(٤) :

أزِفَ التَّرْحُلُ ، غَيْرَ أَنَّ رِكابَنَا

لَمَّا تَزُلْ بِرِحالِنَا ، وَكَأَنَّ فِدِنُ

(١) في الأصل : في لغة قيس .

(٢) ديوان المجاح ٢ : ٢١٩ والكتاب ٢ : ٢٩٩ والعيبي ١ : ٢٦ والخزانة ٣ : ٤٠٦ .

(٣) المجاح أيضاً . ديوانه ٢ : ١٣ وسر الصناعة ١ : ١٧٢ والبحر ٣ : ١٥٦ .

والأتحمي : رد مسوب إلى موضع باليمن . وأنهج : أخلق وبلي .

(٤) في الأصل : كقول الشاعر . واليب في ديوان النابغة ٣٠ والمقني ١٨٦ و

٣٧٨ وشرح شواهد ٤٩٠ والخزانة ٣ : ٢٣٢ .

وزاد الأخفش قسماً ، وهو الغالي . وهو كتوين الترتيم ، في
عدم الاختصاص بالاسم . والفرق بينهما أن تنوين الترتيم هو اللاحق
للروي المطلق ، كما سبق والغالي هو اللاحق للروي المقيّد ، كقول
العجاج ^(١) :

* وقاتم الأعماق ، خاوي المختَرَقن * .

أراد المختَرَق . فزاد التنوين ، وكسر الحرف قبله ، لالتقاء الساكنين .
وسمى الأخفش الحركة التي قبله النّاذو ، كما سماه الغالي . والمشهور
عند من أثبتته أنه قسم من غير للترتيم .

وذهب بعضهم إلى أنه ضرب من الترتيم ^(٢) . واختاره ابن يعيش
الحلي ^(٣) . وقد أنكر الزجاج والسيراfi الغالي ، وقالوا : إن القافية

(١) كذا ، والبيت لرؤبة . وهو مطلع أرجوته النجود . ديوانه ١٠٤ والدي
٣٨٧ وشرح شوااعده ٧٨٢ والانتاب ٣١٦ : ٢ والخصائص ١ : ٢٦٤
وشرح المعصل ٢ : ١١٨ وانوائ ٢٣٣ - ٢٣٥ والمرهر ١ : ٢٦٣ .
واقمام : المبر إلى حمراء . والمختَرَق : الممر .

(٢) ب : من تنوين الرسم

(٣) وهو يعيس بن علي بن يعيس . أبو البقاء ، موفق الدين . توفي سنة ٦٤٣ .
بنية الوعاء ٢ : ٣٥١ . وانظر شرح المعصل ٩ : ٣٣ - ٣٤ .

المقيّدة لا يلحقها حرف الإطلاق ، فكذلك لا يلحقها التنوين ، لأنه
ينكسر بذلك . وقالوا : إن كان مُسْمَعاً فإِنَّمَا هُوَ :

* وقائم الأعماق ، خاوي المخترق إن *

برادة « إن » [إشاراً بأنه يت كامل . فضَعَفَ لفظه بهمزة « إن » ،
لأنحفازه ^(١) في الإنشاد ^(٢) ، فظن السامع أنه نون ، وكسرَ الروي .
قال ^(٣) ابن مالك : فهذا ، الذي ذهب إليه أبو سعيد ، تقدير صحيح
مختص من زيادة ساكن ^(٤) بعد تمام الوزن . وقال أبو الحجاج يوسف
ابن عرّوز ^(٥) : ظاهر قول سيوييه ، في الذي يسمونه تنوين الترثم ،
أنه ليس بتنوين ، وإنما هو نون تتبع الآخر ، عوضاً عن المدة . وذكر ^(٦)
في « التحفة » أن التنوين من خواص الاسم ، في جميع وجوهه ، وتسمية
ما يلحق الفعل للترثم تنويناً مجازاً ، وإنما هو نون تتبع الآخر ، عوضاً
عن المدة . ولذلك حكمه عكس حكم ^(٧) التنوين ، لأنه يثبت وقفاً ،

(١) لا راحمه .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) في الأصل . وقال .

(٤) ب : ساكن على ساكن .

(٥) وهو أديب نحوي . توفي عرسبة حوالي سنة ٦٢٥ . نية الوعاة ٢ : ٣٦٢ .

(٦) أي : ابن مالك . انظر المعنى ٣٧٨ - ٣٧٩ .

(٧) في الأصل : حكمه حكم عكس .

ويسقط وصلًا ، بخلاف التنوين .

وزاد بعضهم قسماً سابغاً ، وهو تنوين الاضطراب ، كقول الشاعر^(١) :

* سَلامُ اللهِ ، يا مَطَرُ ، عَلَيْهَا *

فـ « مطر » مبني للنداء ، ونوته الشاعر للضرورة . قال بعضهم : وهو راجع ، في التحقيق^(٢) ، إلى تنوين التمكين^(٣) . ولكن الضرورة سبب لإظهار التنوين الذي كان له قبل البناء .

وأما التنوين في « هؤلاء » في الإشارة فهو خارج عن أقسام التنوين . فلذلك ساء بعضهم التنوين الشاذ . وقال ابن مالك في « شرح التسهيل » : التحقيق أنه نون زيدت في آخر « هؤلاء » وليس بتنوين .
الثالث : نون الإناث في الفعل المسند إلى الظاهر ، على اللغة التي يقولون فيها : لغة أكلوني البراعيث . وهي لغة طيئ ، كقول الشاعر^(٤) :

(١) الأحوص . وعجزة :

وليسَ عليك ، يا مَطَرُ ، السَّلامُ

ديوانه ١٨٩ والكتاب ١ : ٣١٣ والنقى ٣٧٩ وشرح شواهد ٧٦٦

والخزاة ١ : ٢٩٤ .

(٢) في الأصل : الحقيقة .

(٣) في الأصل : التمكن .

(٤) الفرزدق . ديوانه ٥٠ والكتاب ١ : ٢٣٦ وشرح المصل ٧ : ٧٠ والمجمع

١ : ١٦٠ وأما ابن الشجري ١ : ١٣٣ والخزاة ٢ : ٣٨٦ و ٣ : ٢٩٢

و ٣٣٤ و ٤ : ٥٥٤ . والدياق : المسوب إلى دياب . وهي قرية بالتسام .

وحوران : موضع بالتام . والسليط : الرين .

ولكن دِياْفىْ أبُوهُ ، وأُمُّهُ

مَحْوَرَانْ ، يَعَصِرْنَ السَّلِيْطَ أَقَارِبُهُ
فالنون في « بَعَصِرْنَ » حرف يدل على التأنيث والجمع .

وأنكر قوم ، من النحويين ، هذه اللمعة ؛ وتأولوها ما ورد منها .
ولا يُقبل قولهم في ذلك . بل هي ثابتة بنقل الأئمة . وسيأتي لذلك
مزبد بيان .

الرابع : نون الوفاية . وهي نون مكسورة تليق قبل ياء المتكلم ،
إذا تُصِبت بعمل ، نحو : أكرمني ، أو باسم فعل ، نحو : عليكني ،
بمعنى : الزممني ، أو بـ « إن » وأخواتها ، نحو : ليتني . وتلزم مع الفعل
واسم الفعل ، إلا ما ندر من قوله (١) :

* إِذَا دَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ ، لَيْسِي *

وأما « إن » وأخواتها فلأنه أقسام : قسم لا تحذف منه إلا نادراً ، وهو
« لين » . وقسم لا تلحقه إلا نادراً وهو « لعل » . وقسم يجوز فيه الأمران ،
وهو : « إن » ، « وأن » ، « ولكن » ، « كأن » .

(١) السبلة لرؤية . ديوانه ١٧٥ والمتن ١٨٥ و ٣٨٠ وشرح شواهد ٤٨٨
والخزاة ٢ : ٢٥٠ و ٤٥٤ .

وتلحق نون الوقاية أيضاً ، قبل ياء المتكلم ، إن جُرّت بـ « من »
و « عن » . ولا تحذف إلا في ضرورة الشعر . نحو قوله ^(١) :

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ ، وَعَنِّي
لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ ، وَلَا فَيْسٌ مِنِّي
أوباً صافاً : قد ، ووط ، ولدن ، وبجل . وكلها بمعنى « حسب » .
وحذفها من « بجل » أكثر من إثباتها ، بعكس الثلاثة التي قبلها .

ولا تلحق نون الوقاية غير ما ذكرته إلا ما ندر ، مما لا يقاس
عليه . وحكم نون الوقاية مشهور ، فلا نطول هنا باستيفائه .

وإنما سميت هذه النون نون الوقاية ، لأنها لحقت ، لتفي الفعل
من الكسر . ثم حُمِلَ على الفعل ما ذكر . وقال ابن مالك : سميت
بذلك لأنها تقي اللبس في الأمر ، نحو : أكرمني . فلولاً النون
لالتبس أمر المذكر بأمر المؤنث ^(٢) . ثم حُمِلَ الماضي والمضارع على
الأمر ^(٣) .

(١) حاشية اللسوي ٢ : ٨ والخزانة ٢ : ٤٤٨ وشرح الفصل ٣ : ١٢٥

وشرح ابن عقيل ١ : ٦٣ والمص ١ : ٦٤ والنور ١ : ٤٣ وشرح

الأشموي ١ : ١١٠ . (٢) في الأصل : المؤنثة .

(٣) في حاشية الأصل شعر منظوم في معاني النون .

السرهاء

حرف مهمل ، وهو هاء السكت . وهي هاء ، تلحق وفما ، ابيان الحركة . وإثباتا تلحق بهدحركة بناء لا شبه حركة الإعراب . نحو : هُوَ ، وهِيَّة ، وما ليه ، وله . وتلحق أيضا بعد ألف النذبة ، ونحوها . كقولك : وازيداه . ولا تثبت وصلًا ، إلّا في ضرورة شعر . وإثباتا أثبت القراء وصلًا ، في بعض المواضع ، اتبعًا لرسم المصحف .

ولحاق هذه الهاء اس بواجب ، إلّا في موضعي نهدها ما في من الأفعال المعتلة على أصل واحد . نحو : عه . ولم يمه والثاني : « ما » الاستفهامية ، إذا جرت بإضافة اسم ، نحو : فراءه ولتفصيل الكلام على هذه المواضع موضع غير هذا .

وذكر بعضهم أن للهاء ، التي هي حرف معنى ، فسبًا آخر . وهو أن تكون بدلًا من همزة الاستفهام ، نحو : هزبدٌ هُنطلقٌ ؟ حسكاه قطرب . ومنه قول الشاعر (١) :

(١) نسب إلى جميل شيبه ، وعمر بن أبي ربيعة . وبس في ديوانها المطبوعين .
 الفصل ١٧٥ وشرح ١٠ : ٣ : وشرح الشافية ٣ : ٢٢٤ . وشرح شواهدا
 ٤٤٧ والمنتج ٣٩٩ - ٤٠٠ والشرح ٢ : ٤٨٦ والمنتج والقاموس والناح
 (ها) واللسان والناح (دا) .

وَأَتَى صَوَاحِبُهَا ، فَقُلْتَنَ : هَذَا الَّذِي
مَنْعَ الْمَوَدَّةَ غَيْرَنَا ، وَجَعَلَنَا ؟

وقال بعضهم : إنه أراد « هذا » ، فحذف ألف « ها »^(١) ، للضرورة .
فإن قلت : عَدُّ الهاء من حروف المعاني مشكل ، لأن هاء
السكت قد ذكرها النحويون مع الحروف الزوائد ، أعني حروف
« أمان وتسهيل » . فإنهم مثلوا الهاء بهاء السكت . وإنما يذكر من
حروف « أمان وتسهيل » ما ليس بحرف معنى . وأما الهاء التي هي بدل
من همزة فليست بأصل ! قلت : إنما كون هاء السكت حرف معنى
فواضع . وقد قال ابن الحاجب ، وغيره : إن ذكرها مع الحروف الزوائد
ليس بجيّد . وهو كما قال . والله أعلم .

الساو

حرف يكون عاملاً ، وغير عامل . فالعامل قسيان : جارٍ وناصب
فالجار : واو القسم ، وواو « رَبِّ » . والناصب : واو « مع » ، تنصب
المفعول معه ، عند قوم . والواو ، التي تنصب الفعل^(٢) المضارع بعدها ،

(١) في الأصل : هذا .

(٢) سقط من الأصل .

هي الناصبة له ، عند الكوفيين . فأقسام الواو العاملة أربعة . ولا يصح منها غير الأول . وسيأتي بيان ذلك .

فأما واو القسم فحرف يجر الظاهر ، دون المضمَر . وهو فرْعُ الباء ، لأن الباء فضلت بأربعة أوجه ، تقدم بيانها . وذهب كثير من النحويين إلى أن الواو بدل من الباء ؛ قالوا : لأنها تشابهها خرجاً ومعنى ، لأنها من الشفتين ، والباء للإلصاق والواو للجمع . واستدلوا على ذلك بأن المضمَر لا تدخل عليه الواو ، لأن الإضممار يرد الأشياء إلى أصولها . وأما واو « رُبَّ » فذهب^(١) المبرد ، والكوفيون ، إلى أنها حرف حرّ ، لنياتها عن « رُبَّ » ، وأن الجر بها لا بد « رُبَّ » المحذوفة . واستدل المبرد على ذلك بفتح القصائد بها ، كقوله^(٢) :

* وقائم الأعماق ، خاوي المُنْخَرَقْ *

والصحيح أن الحَرَبَ « رُبَّ » المحذوفة ، لا بالواو .

ولأن الواو أسوةُ الفاء و « بل » ، قال ابن مالك : ولم يختلفوا في أن الجر بعدهما بـ « رُبَّ » المحذوفة ، وقد تقدم ذكر ذلك في الفاء . والواو المذكورة عاطفة . ولا حجة له ، في افتتاح القصائد بها ،

(١) انظر المسألة ٥٥ من الإنصاف . (٢) مضي في ص ١٤٧ .

على أنها غير عاطفة ، لإمكان إسقاط الراوي شيئاً من أولها ، وإمكان عطفها على بعض ما في نفسه^(١) .

وأما واو « مع » فذهب عبدالقاهر^(٢) إلى أنها ناصبة للمفعول معه ، في نحو : استوى الماء والخشبة . وهو ضعيف ، لأن الواو لو كانت عاملة لاتصل بها الضمير ، في نحو : سرت وإيتاك . والصحيح أن المفعول معه منصوب بما قبل الواو ، من فعل ، أو شبهه ، بواسطة الواو .

وذهب الزجاج إلى أن ناصبه مصدر بعد الواو ، [من فعل ، أو شبهه]^(٣) . تقديره في « ما صنعت وأباك » : وتلبسُ أباك . وهو ضعيف ، لأن فيه إحالة لباب « المفعول معه » ، إذ المنصوب بـ « تلبس »^(٤) مفعول به .

وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب بالخلاف . وهو فاسد ، لأن الخلاف معنى ، والمأني المجردة لم يثبت النصب بها .

(١) هسه أي : نفس الساعر . وفي الأصل : هسها .

(٢) وهو عبدالقاهر بن عبدالرحمن الحرجاني . واضع أصول البلاغة . توفي سنة

٤٧١ . هواب الوفيات ١ : ٢٩٧ .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) في الأصل : ملابس .

وقال الأخفش : انتصابه انتصاب الظرف ، وذلك لأن الأصل :
سرت مع النبل . فلهما جىء بالواو في موضع « مع » انتصب الاسم
انتصاب « مع » . والواو هيئة لا تنصب هذا الاسم انتصاب الظرف .
ونظير ذلك إعراب ما مع « إلا » بإعراب « غير » ، إذا وقعت
« إلا » صفة .

ما إن قلت : فهل واو « مع » قسم برأسه ، أو هي الواو العاطفة ؟
قلت : بل هي غيرها . وقال قوم : إنها ، في الأصل ، هي العاطفة . ولذلك
لا تدخل عليها واو العطف ، ولو كانت غيرها لصح دخول واو العطف
عليها ^(١) . كما تدخل على واو القسم .

وأما الواو الي ينتصب ^(٢) المضارع بعدها فتكون في موضعين :

الأول في الأجوبة الثمانية ، التي تقدم ذكرها ، للفاء الناصبة .
كقول الشاعر ^(٣) :

(١) سقط من الأصل . (٢) ب : ينصب .
(٣) يسب إلى الأخطى ، وأبي الأسود ، والنوكل النسي ، والطرماع ، وحسان ،
وماس البرى . الكتاب ١ : ٤٢٤ والمقتضب ٢ : ٢٦ والمعي ٣٩٩ وشرح
شواهد ٧٧٩ وشرح ابن عقيل ٢ : ١٢٦ وحجاسة العتري ١٧٣ وأوصح
المسالك ٣ : ١٧٥ والمؤتلف والمخلف ١٧٩ ومعجم السراء ١٠ : والمثل
الساثر ٣ : ٢٦٢ و ٤ : ١٦٩ والحجاسة المصرية ٢ : ١٥ وشذور الذهب =

لا تنه عن حلى ، وتأتي مثله
 عارٌ عليك ، إذا فعلت ، عظيم
 والثاني : أن يضاف بها الفعل على المصدر ، كقول القائلة^(١) :

للبس عباءة . وتقر عيني
 أحب إلي ، من لبس الشفوف

وذهب بهن الكوفيين إلى أن الواو في ذلك هي الناصبة للفعل ،
 بنفسها ، وذهب معهم إلى أن الفعل منصوب بالتحالفة . والصحيح أن
 الواو في ذلك عاطفة . والفعل منصوب بـ « أن » مضمرة بعد الواو .
 إلا أن ، في الأول ، عاطفة مصدر مقدرا على مصدر منوهم ، وفي
 الثاني عاطفة مصدر مقدرا على مصدر صريح . وإجماع « أن » بعدها

٢٣٨ وسورة الأعراف ٢ : ٢٧٩ وأما ٢ : ٥٩١ والأعراف ١١ : ٣٧
 وسورة الأعراف ١ : ٥٩١ و ٢ : ٢٠٤ وعون الأخبار ٢ : ١٩ والسبي
 ٥ : ٣٩٣ والخزائن ٣ : ٦١٧ والمسان ٩ : ٣٢٧ ودويان أبي الأسود ١٣
 والردى النجاء ١٥٧ والأزهار ٢٤٣ وشرح المصدر ٧ : ٢٤ .

(١) .. سون من حدث .. ١ : ٢٢٦ واثبتت ٢ : ٢٧ والمنا ٢٩٥ و ٣٩٩
 وشرح شواهد ٦٥٣ وشرح ابن عقيل ١ : ٢٧٢ وأوضح المسالك ٣ : ١٨١
 وجاه الحيوان ٢ : ٢٠٨ وأمنى ابن الأعرابي ١ : ٢٥١ والخزائن ٣ : ٥٩٣ .
 وأرواية : ونس عاء . والشموف . جمع شمس ، وهو ثوب رقيق .

في الأول واجب . وفي الثاني جائز .

وأما الواو غير العامة فقد ذكر بعضهم لها أقساماً كثيرة . وهي راجعة إلى ثمانية أقسام :

الأول : العاطفة . وهذا أصل أقسامها وأكثرها . والواو أمّ باب حروف العطف . لكثرة مجالها فيه وهي مُشْرِكة في الإعراب والحكم .

ومذهب جمهور النحويين أنها للجمع المطلق . فإذا قلت : قام زيد وعمرو . احتمال ثلاثة أوجه : الأول أن يكونا قاماً معاً ، في وقت واحد . والثاني أن يكون المتقدم قام أولاً . والثالث أن يكون المتأخر قام أولاً . قال سيدييه ^(١) : وليس في هذا دليل على أنه بدأ بشيء قبل شيء ، ولا بشيء بعد ^(٢) شيء .

وذهب قوم إلى أنها للترتيب . وهو منقول عن فطرب ^(٣) ،

(١) الكتاب ٢١٨٠١ . وفيه : « ما مررتُ برجلٍ وحمارٍ ، أي ما مررتُ بها . وليس في هذا دليل على أنه بدأ شيء قبل شيء ، ولا شيء مع شيء . » وكان على المُرَّاب أن يستعين بمسألة سيوييه في ٢ : ٣٠٤ ، لأنها أقرب إلى ما يريد .

(٢) كذا في الكتاب مع .

(٣) وهو محمد بن السثير ، أبو علي . توفي سنة ٢٠٦ . وفيات الأعيان ٤ : ٣١٢ .

وثعلب، وأبي عمر الزاهد^(١) غلام ثعلب، والرَّبْعِي، وهشام^(٢)،
وأبي^(٣) جعفر الدينوري. ولكن قال هشام والدينوري: إن الواو هنا
معنيان: معنى اجتماع، فلا تبالي بأيتهما بدأت، نحو: اختصم زيد
وعمر، ورأيت زيدا وعمرًا، إذا اتحد زمان رؤيتهما. ومعنى اقتران،
بأن يختلف الزمان، فالمتقدم في الزمان يتقدم في اللفظ، ولا يجوز أن
يتقدم المتأخر. وعن العراء أنها للترتيب حيث يستحيل الجمع. وقد علم
بذلك أن ما ذكره السيرافي والفارسي^(٤) والسهيلي، من إجماع النحاة،
بصريتهم وكوفيّتهم، على أن الواو لا تُرتب، غير صحيح.

قال ابن الخباز^(٥): وذهب الشافعي، رضي الله عنه، إلى أنها

(١) وهو محمد بن عبد الواحد، المعروف بالطارر الماوردي. توفي سنة ٣٤٥.
ومات الأعيان ٤: ٣٢٩ - ٣٣٤.

(٢) وهو هشام بن معاوية، أبو عبدالله، المعروف بالفرير. صحب الكسائي،
وتوفي سنة ٢٠٩. إنباء الرواة ٣: ٣٦٤.

(٣) كذا في د. وفي الأصل و ب و ج «أبو» واطراهمع ٢: ١٢٩. والدينوري
هو أبو علي أحمد بن حمير. توفي بمصر سنة ٢٨٩. إرشاد الأريب ١: ٣٨٢
وإنباء الرواة ١: ٣٣ ونفية الوعاء ١: ٣٠١.

(٤) سقط من الأصل.

(٥) وهو شمس الدين أحمد بن الحسين، أبو عبدالله الصيرفي. توفي سنة ٦٣٩.
نكت الهميان ٩٦.

للترتيب . ويقال : نقله عن الفراء . وقال إمام الحرمين ^(١) في «البرهان» :
اشتهر ، من مذهب أصحاب الشافعي ، أنها للترتيب ، وعند بعض الحنفية
للعية ، وقد زلَّ الفريقان .

وقال ابن مالك في «النسبيل» ^(٢) : تنفرد الواو بكون متبوعها
في الحكم محتملاً للمعية برُجحان ، وللتأخر بكثرة . وللتقدم بقلة .
فيل ^(٣) : وهو مخالف ، في ذلك ، لكلام سيويه ونحوه ^(٤) .

وقال ابن كيسان : لما احتملت هذه الوجوه ، ولم يكن فيها
أكثر من جمع الأشياء ، كان أغلب أحوالها أن يكون الكلام على الجمع ،
في كل حال ، حتى يكون في الكلام ما يدل على التفرق .

تنبيهات

الأول : تنفرد الواو ، في المطف ، بأمر . منها باب المفاعلة
والافتعال ، نحو : تنخاصم زيد وعمرو ، واختصم زيد وعمرو . وهذا
أحد الأدلة على أنها لا ترتب .

(١) وهو ركن الدين أبو المعالي ، عبد الملك بن عبد الله الخويي . أورد المتأخرين من
أصحاب الشافعي ، توفي سنة ٤٧٨ . وبيان الأعيان ٣ : ١٦٧ .

(٢) نسبيل الفوائد وتكميل المقاصد ١٧٤ .

(٣) اطرالمع ٢ : ١٢٩ . (٤) سقط «ونحوه» من الأصل .

الثاني : إذا عطف بالواو على منيَّ فإن قصدت الميئة لم يوث
بـ « لا » بمد الواو ، نحو : ما قام زيد وعمرو ^(١) . وقد ترد زائدة ،
إن أمن اللبس ، نحو : ما يستوي زيد ولا عمرو . لأن الميئة هنا
مفهومة من « يستوي » ، وإن لم تقصد الميئة جـيـ : بـ « لا » ، نحو :
ما قام زيد ولا عمرو ، ليعلم بذلك أن الفعل منيَّ عنها حال الاجتماع
والافتراق ^(٢) . ومنه ﴿ وما أموالكم ولا أولادكم بالثَّبي
تُقرَّبكم ، عندنا ، زُلْفى ﴾ ^(٣) .

فإن قلت : إذا قيل : ^(٤) ما قام زيد ولا عمرو ، فهل ^(٥) هو من
عطف المفردات أو ^(٦) من عطف الجمل ؟ قلت : بل من عطف المفردات ،
خلافًا لبعضهم .

الثالث : قال السبيلي : الواو قسيان : أحدهما أن تجمع الاسمين
في عامل واحد ، وتنوب مناب صيغة التثنية . فيكون « قام زيد وعمرو »
بمنزلة : قام هذان . وإذا ثني الفعل قلت : ما قام زيد وعمرو . والثاني

(١) سقط من الأصل . وسقط أيضاً من د ، ومع « وقد ترد ... نحو ما قام

زيد ولا عمرو » . (٢) في الأصل : والافتراق .

(٣) سبأ : ٣٧ . (٤) سقط « إذا قيل » من الأصل .

(٥) في الأصل : هل . (٦) في الأصل : أم .

أن تُضمير^(١) بعد الواو ، فترفع المعطوف بذلك المضمر ، أو تنصب ،
فإذا نفيت ، على هذا ، قلت : ما قام زيد ولا عمرو . فالواو عاطفة جملة
على جملة .

وينركتب على هذين الأصلين مسائل . منها : قامت هند وزيد ،
إذا أضمرت . وقام^(٢) هند وزيد ، إذا جعلتها جامعة ، لتغليب المذكر على
المؤنث . وتقول : طلعت الشمس والقمر ، وطلع الشمس والقمر ، على
هذا . ولا تقول في « جُمِيع » إلا : جُمِيعُ الشمس والقمر . ومنها :
زيد قام عمرو وأوه ، إن جعلتها جامعة جاز ، أو أضمرت بعدها لم يجز .
وكذلك في الصلة والصفة .

الرابع . قال بعض العلماء : الصواب أن يُقال : الواو لمطلق الجمع ،
لا للجمع المطلق . لأن الجمع المطلق هو الجمع الموصوف بالإطلاق ، لأننا
نفرق بالضرورة بين الماهية بلا قيد ، والماهية المقيّدة ، ولو بقيد « لا » .
والجمع الموصوف بالإطلاق ليس له معنى هنا ، بل المطلوب هو مطلق
الجمع ، بمعنى أيّ جمع كان ، سواء كان مرتباً أو غير مرتب . ونظير ذلك
قولهم : مُطْلَقُ الماء ، والماء المُطْلَق .

(١) في الأصل : يضمّر .

(٢) في الأصل : وما قام .

الثاني من أقسام الواو : واو (١) الاستئناف ، ويقال : واو الابتداء .
وهي الواو التي يكون بعدها جملة غير متعلقة بما قبلها ، في المعنى ،
ولا مشاركة له في الإعراب . ويكون بعدها الجملة ان : الاسمية والفعلية .
فن أمثلة الاسمية قوله تعالى ﴿ ثُمَّ قَصَى أَجَلًا ، وَأَجَلَ مُسَمًّى
عِنْدَهُ ﴾ (٢) . ومن أمثلة الفعلية ﴿ لِنُبَيِّنَ لَكُمْ ، وَنُقَرِّبُ فِي
الْأَرْحَامِ مَا تَشَاءُ ﴾ (٣) ، ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ، وَيَقُولُ
الْإِنْسَانُ ﴾ (٤) . وهو كثير .

ودكر بعضهم أن هذه الواو قسم آخر ، غير الواو العاطفة . والظاهر
أنها الواو التي تعطف الجمل ، التي لا محل لها (٥) من الإعراب ، لمجرد
الربط (٦) ، وإنما سُمِّيت واو الاستئناف ، لثلاث يتوهم أن ما بعدها
من المفردات ، معطوف على ما قبلها .

وذكر بعض النحويين أن واو « رَبِّ » في نحو (٧) :

-
- | | |
|---|-------------------------|
| (١) سقطت من الأصل . | (٢) الأنعام : ٢ . |
| (٣) الحج : ٥ . | (٤) مريم : ٦٥ - ٦٦ . |
| (٥) سقطت من الأصل . | (٦) في الأصل : المعنى . |
| (٧) يب من مشطور الرجز لحران العود . ديوانه ٥٢ وديوان المجاح ٢ : ٣٤٦ | |
| والكتاب ١ : ١٣٣ و ٣٦٥ وقرائد القلائد ١٢٨ ومحالس نعلب ٢٦٢ | |
| وأوسع المسالك ١ : ٢٦١ والمبي ٢ : ٣٢١ والخراة ٤ : ١٩٧ . | |

* وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسٌ *

ينبغي أن تُحمل على أنها واو الابتداء . وقد تقدم ذكرها .

امثال : واو الحال : وقد رها النحويون بـ « إذ » ، من جهة أن الحال ، في المعنى ، ظرف للعامل فيها . وتدخل على الجملة الاسمية ، نحو : جاء زيد ويده على رأسه ، وعلى الفعلية ، إذا تصدرت بماض . والأكثر اقترانه بـ « قد » ، نحو : جاء زيد وقد طلعت الشمس . وتدخل على المضارع المنفى ، ولا تدخل على المبتدأ . وأما نحو قوله ^(١) :

* نَجَوْتُ ، وَأَرْهَنُهُمْ مَالِيكَ *

فالمصحيح أنه على إضمار مبتدأ بعد الواو .

واعلم أن إعران الجملة الحالية بهذه الواو ثلاثة أقسام : واجب ، وممتنع ، وجائز . وقد أوضحته في غير هذا الموضع ، فإن ذكره هنا يطول به الكتاب .

الرابع : الواو الزائدة : ذهب الكوفيون والأخفش ، وتبعهم ابن

(١) عجزت لصدائهم نهم . وصدره :
هَلَّا خَشِيتُ أَطَائِرَهُمْ

شرح ابن عقيل ١ : ٥٧٧ وشرح الأسعوي ٣ : ٩٠ والاسان والتاج
(رهن) وإصلاح المطلق ٢٣١ . وانظر شرح اختيارات المفضل ١٢٨٥ .

مالك، [إلى أن الواو قد تكون زائدة] ^(١). وأنشد الكوفيون، على ذلك، قول الشاعر ^(٢) :

حَتَّى إِذَا فَمِلْتُ بَطُونَكُمْ
وَرَأَيْتُمْ أَوْلَادَكُمْ شَبَّوْا
وَقَلَبْتُمْ ظَهْرَ الْمَجْنُونِ، لَنَا
إِنِّ اللَّثِيمَ، الْفَاجِرَ، الْخَبَّ
أَرَادَ : فَلَبِثُمْ، وَزَادَ الْوَاوَ. وَأَنْشَدَ أَبُو الْحَسَنِ ^(٣) :
فَإِذَا وَذَلِكَ، يَا كُبَيْشَةُ، لَمْ يَكُنْ
إِلَّا كَلِمَةً بَارِقٍ، بِمُخَيَالِ
قَالَ ابْنُ مَالِكٍ : وَمِثْلُهُ قَوْلُ أَبِي كَبِيرٍ ^(٤) :

- (١) سقط من الأصل .
(٢) الأسود بن بصر . ديوانه ١٩ ومعجم ما استعجم ٣٧٩ وشرح القصائد
السم ٥٥ والإيضاح ٤٥٨ ومخالف ثعلب ٥٩ والمالي الكسر ٥٣٣ والأزمية
٢٢٥ وشرح الفصاح ٨ : ٩٤ وأمالي ابن السكيت ١ : ٣٥٧-٣٥٨
والعرائر ٢٩٨ واللسان والنتاج (١٢٠) والخزانة ٤ : ١٤٤ . ومثلت
طونك : كترتم .
(٣) في الأصل : أبو الحسين . واليب لا ينقبل . ديوانه ٢٥٩ والصحاح واللسان
والنتاج (لم) والخزانة ٤ : ٢٢٠ .
(٤) ديوان المذليين ٢ : ١٠٠ والخزانة ٤ : ٢٢٠ .

فإذا وذلك ليس إلا ذكره

وإذا مَضَى شَيْءٌ كَانَ لَمْ يُفْعَلِ

قلت : وذكروا زيادة الواو في آيات ، منها قوله تعالى ﴿ وَحَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾^(١) . وقوله ﴿ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّاهُ لِلْجَبِينِ وَنَادَيْنَاهُ ﴾^(٢) ، قيل : واو « وتلاه » زائدة ، وهو الجواب . وقيل : الزائدة واو « وناديناه » . ومذهب جمهور البصريين أن الواو لا تراد ، وتأولوا هذه الآيات ونحوها ، على حذف الجواب .

الخامس : الواو التي بمعنى « أو » : ذهب قوم من النحويين إلى أن الواو قد ترد بمعنى « أو » ، كقول الشاعر^(٣) :
وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا ، وَنَعْلَمُ أَنَّهُ

كَمَا النَّاسِ ، مُحْرُومٌ عَلَيْهِ ، وَجَارِمٌ
وأجاز بعضهم أن تكون الواو في قولهم « الكلمة اسم وفعل وحرف » بمعنى « أو » ، لأنه قد يقال : اسم أو فعل أو حرف . قلت :
العكس أقرب ، لأن استعمال الواو في ذلك هو الأكثر . قال ابن مالك :

(١) اثرمر : ٧١ وسقط « أبوابها » من الأصل .

(٢) الصاقل : ١٠٣ .

(٣) عمرو بن رافة . المع ٦٨ و ١٩٣ و ٣٤٦ و شرح شواهد ٥٠٠ و شرح القصائد السع ٢٦٤ و شرح ابن عقيل ٢ : ٣٠ والسمط ٧٤٩ .

استعمال الواو فيما هو تقسيم أجود من استعمال «أو» .

السادس : واو التانية : ذهب قوم^(١) إلى إثبات هذه الواو ، منهم ابن خالويه^(٢) ، والحريري^(٣) ، وجماعة من صفة النحويين . قالوا : من خصائص كلام العرب إلحاق الواو في النامن من العدد ، فيقولون : واحد اثنان ثلاثة أربعة خمسة ستة سبعة وثمانية ، إسماعيلاً بأن السبعة صندم عدد كامل . واستدلوا بقوله تعالى [﴿التَّائِبُونَ ، الْعَابِدُونَ ، الْحَامِدُونَ ، السَّائِحُونَ ، الرَّاكِعُونَ ، السَّاجِدُونَ ، الْأَمْرُونَ بِالْمَعْرُوفِ ، وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾^(٤) ، ويقولون تعالى [^(٥)﴿وَنَامِ مِنْهُمْ كَلِمَتُهمْ﴾^(٦) ، ويقولون تعالى ﴿تَتَبَّاتِ وَأَبْكَاراً﴾^(٧) ، ويقولون تعالى ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾^(٨) . قالوا : ألحقت الواو ، لأن أبواب الجنة ثمانية . ولما ذكر جهنم قال «فُتِحَتْ»

(١) ب : بعضهم .

(٢) الحسين بن أحمد ، أبو عداة النحوي . درس بغداد ، وسكن حلب ، واختص بسيف الدولة . وتوفي سنة ٣٧٠ . نية الوعاء ١ : ٥٢٩ .

(٣) القاسم بن علي ، أبو محمد ، صاحب المقامات المشهورة . توفي سنة ٥١٦ .

نية الوعاء ٢ : ٢٥٩ . (٤) التوبة : ١٢ .

(٥) سقط من الأصل . (٦) الكهف : ١١٢ .

(٧) التحريم : ٥ . (٨) الزمر : ٧٣ .

بلاواو ، لأن أوايها سبعة .

ودهب المحققون إلى أن الواو في ذلك إما عاطفة ، وإما واو الحال . ولم يثبتوا واو التماية . [وأنكر الفارسي واو التماية] ^(١) ، لما ذكرها ابن خالويه في باب المناصرة .

والذكر ما قيل في هذه الآيات . أما قوله تعالى « والنّاهُونَ » فالواو فيه عاطفة . وحكمة ^(٢) ذكرها في هذه الصفة ، دون ما قبلها من الصفات ، ما بين الأمر والنهي من التضاد . فجاء بالواو رابطة بينهما لتباينهما ، وتنافيها . وقال بعضهم : هي زائدة . وليس بشيء .

وأما قوله تعالى « وثامنهم كلبهم » فقيل : هي واو المطف ^(٣) ، أي : يقولون سبعة ، وثامنهم كلبهم . فيها سمتان . وقال الزمخشري ^(٤) : هي الواو ، الداخلة على الجملة الواقعة صفةً للنكرة ، كما ندخل على الجملة الواقعة حالاً عن المعرفة . قال : « وفائدتها تأكيد لصورة الصفة بالموصوف . والدلالة على أن اتصافه بها أمر ثابت مستقر ، وهي التي آذنب بأن الذين قالوا سبعة وثامنهم كلبهم قالوه »

(١) سقط من الأصل .

(٢) في الأصل : وحكم .

(٣) ب : واو عطف .

(٤) الكشاف ٢ : ٤٧٩ .

عن ثبات علم ، وطمأنينة نفس ، ولم يرجعوا بالظن كغيرهم . وهو
معرضٌ من جهة أن دخول الواو على الصفة لم يقل به أحد ، من
النحويين .

وأما قوله تعالى « وأبكاراً » فليس من هذا الباب ، لان الواو
فيه طائفة ، ولا بد من ذكرها ، لأنها بين وصفين لا يجتمعان في
محل واحد .

وأما قوله تعالى « وفُتحت » فقال أبو علي وغيره : هي واو
الحال ، والمعنى : حتى إذا جاؤوها ، وقد فتحت . أي : حاووها ، وهي
مفتحةٌ ، لا توقفون . وهذا قول المبرد أيضاً . وقيل : إن أبواب جهنم
لا تفتح ، إلا عند دخول أهلها ، وأما أبواب الجنة فيتقدم فتحها ،
بدليل قوله تعالى ﴿ جَنَّاتٍ عَدْنٍ ، مُفْتَحَةٌ لَهُمْ الْأَبْوَابُ ﴾ (١) .
وجواب « إذا » ، على هذا القول ، محذوف ، تقديره (٢) بعد خالدين ،
أي : نالوا المنى ، ونحو ذلك . حُذِفَ للتعظيم . وقيل بعد أبوابها ، أي
دخلوها (٣) . وقيل : الجواب « قال لهم » والواو مقحمة . وتقدم قول
من جعل « فُتحت » هو الجواب ، والواو مقحمة . والله أعلم .

(١) ص : ٥٠ .

(٢) سقطت من الأصل .

(٣) في الأصل : دخولها .

السابع : الواو التي هي علامة الجمع في لغة « أكلوني البراغيث » .
وهي لغة ثالثة ، خلافاً لمن أنكرها وأصحاب هذه اللغة يلحقون الفعل
المسند إلى ظاهر ، مشى أو مجموع ، علامة كضميره . فيقولون : قاما
الزيدان ، وهما والزيدون . وقُمن الهندت . فالألف والواو والنون
[في ث حروف ، لا ضمائر . لا إسناد الفعل إلى الاسم الظاهر . فهذه
الأحرف]^(١) عتدم كتاء التأنيث في نحو^(٢) . قامت هند .
ومن شواهد هذه اللغة ، في الواو ، قول الشاعر^(٣) :

بَنِي الْأُرْسِ دَدَ كَانُوا بَنِيَّ ، فَعَزَّيْ
عَلَيْهِمْ ، لِإِخْلَالِ الْمَسَايَا ، كِتَابُهَا

أنشده ابن مالك . قال : وقد تكلم بهذه اللغة النبي ﷺ ، قال
« يتعافبون فيكم ملائكة بالليل ، وملائكة بالنهار » . وقال السهيلي :
ألفت ، في كتب الحديث المروية الصحاح ، ما يدل على كثرة هذه
اللغة وجودتها^(٤) . وذكر آثاراً منها : يتعافبون فيكم ملائكة . ثم قال :
لكنني أقول في حديث مالك^(٥) : إن الواو فيه علامة إضمار ، لأنه

(١) مقط من الأصل .
(٢) سقطت من الأصل .
(٣) عزبي : علي .
(٤) في الأصل وصحتها .
(٥) وهو الإمام مالك بن أنس ، صاحب الموطأ . وقد روى هذا الحديث . انظر
شرح الأشموني ٢ : ١٥٣ والموطأ ١١٨ .

حديث مختصر . رواه البزار مطوياً بجرّداً ، فقال فيه : إنَّ لثُمَّلَانِكة
يتعاقبون فيكم . .

قلت . ونسب بعض النحويين هذه اللغة إلى طيّء ، وقال بعضهم :
هي لغةُ أزدِ سَنُوءَةٍ . ومن أنكر هذه اللغة تأوّل ما ورد من ذلك .
فبعضهم يجعل ذلك خبراً مقدّماً ومبتدأً مؤخراً ، وبعضهم يجعل
ما اتصل بالفعل ضمائر ، والأسماء الطاهرة أبدال منها . وهذان تأويلان
صحيحان ، لما ^(١) سُمِعَ من ذلك : من غير أصحاب هذه اللغة . وأما من يحمل
جميع ما ورد من ذلك على التأويل فغير صحيح ، لأن المأخوذ عنهم هذا
الشان متفقون على أن ذلك لغة قوم محصورين من العرب .

وحمل بعضهم على هذه اللغة قوله تعالى ﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا
كثيرٌ منهم ﴾ ^(٢) ، ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى ﴾ ^(٣) . قلت : ولا ينبغي
ذلك لأن هذه اللغة ضعيفة ، فلا ^(٤) يُحْمَلُ القرآن إلا على اللغات
المصيبة . والتأويلان المذكوران ، قيل : يجربان في الآيتين . وقيل في
« وَأَسْرُوا النَّجْوَى » أحوال أخر ^(٥) .

(١) في سائر النسخ : فما . (٢) المائدة : ٧١ .
(٣) الأنساء : ٣ . (٤) في الأصل : ولا .
(٥) في حاشية ب نقل عن كتاب إعراب السبع بهاء الدين الحلبي .

الثامن : واو الإنكار . نحو قولك « أَعْمَرُوهَ » لمن قال : جاء عمرو . وحرف الإنكار تابع لحركة الآخر ، ألفاً بعد الفتحة ، وباءً بعد الكسرة ، وواواً بعد الصمّة . ويردف بهاء السكت .

التاسع : واو التذكّار . نحو قولك « يقولو » تعني : يقول زيد . وحرف التذكّار أيضاً تابع لحركة الآخر ، وإنما يكون ذلك في الوقف على الكلمة ، لتذكّر ما بعدها . فإن كان آخر الموقوف عليه ساكناً كُسِرَ وأُلْحِقَ الياء ، ولا تلحق هاء السكت حرف التذكّار ، لأن الوصل منوي . وقد عدّوا حرف الإنكار وحرف التذكّار من حروف المعاني .

العاشر : أن يكون بدلا من همزة الاستفهام ، إذا كان بعدها همزة . كقراءة قبيل ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ : وَأَمْنَيْتُمْ ﴾^(١) ، ﴿ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ ﴾ . وَأَمْنَيْتُمْ^(٢) . قالوا في ذلك بدل من همزة الاستفهام . ذكر ذلك صاحب « رصف المباني » . ولا ينبغي ذكره مثل هذا ، إذ لو فتّح هذا الباب لعدّت الواو من حروف الاستفهام . والإبدال في ذلك عارض ، لاجتماع الهمزتين . والله أعلم .

(١) الأعراف : ١٣٣ .

(٢) الملك : ١٥ - ١٦ .

فهذه جملة أقسام الواو، وهي أربعة عشر قسماً . وبقيت للواو أقسامٌ أخرى، ذكرها النحويون، ليست من حروف المعاني .

منها الواو التي هي صير الجمع، نحو : الزَّيْدُونَ قاموا . فهذه الواو اسم، خلافاً للمارني . فإنه قال : هي حرف ، والفاعل مستكنٌ في الفعل .

ومنها الواو التي هي علامة الرفع ، نحو : جاء الزَّيْدُونَ .

ومنها واو الإشباع ، وهي الزائدة للضرورة ، في نحو قول الشاعر^(١) :

وَأَنْتِ حَيْثُ مَا يَشِي الْمَوَى بَصَرِي

مِنْ حَيْثُ مَا سَلَكَوا أَدْنُو ، فَأَنْظُرُ

أَي : فَأَنْظُر . فأشبع الضمة لإقامة الوزن .

ومنها واو الإطلاق . وهي ، في الحقيقة ، واو الإشباع ، لكنها قياسية ، كالواو في قوله^(٢) :

(١) المغني ٤٠٧ وشرح سواحه ٧٨٥ وسر الصناعة ١ : ٣٠ وشرح القصائد

السبع ٣٣٢ واللسان (آ) والخرانة ١ : ٥٨ . وانظر المتع ١٥٦ .

(٢) عجز بيت لجرير . صدره :

مَتَى كَانَ الْحَيَامُ بَدِي طُلُوحٍ

ديوانه ٥١٢ والمغني ٤٠٨ وشرح شواحه ٧٨٥ والخرانة ٣ : ٦٧١ .

* سَقِيتِ النَّيْتَ ، أَيُّتُهَا الْخِيَامُ *

ومنها واو الإبدال. وهي أقسام : بدل من همزة ، نحو [يَوْمٌ] .
وبدل من ألف ، نحو : خَوْصَمَ زَيْدٌ ، لأن أصله « خاصم » . وبدل من
ياء ، نحو [^(١)مُوقِنٌ] . فإنه من اليقين .

ومنها الواو الأصلية ، كالواو في « وَعَدَ » .

ولما ذكرت هذه الأقسام ، مع أنها ليست من حروف المعاني ،
لأن بعض من صنف ، في حروف المعاني ، ذكر منها أقساماً ، فأوم
كلامه أنها حروف معاني .

وقد كنت نظمت للواو خمسة عشر معنى ، في هذه الأبيات .
والإيها يرجع جميع أقسامها ^(٢) :

الواو أقسامها ثلثي . مُلْخَصَةٌ

أصلٌ ، وعطفٌ ، والاستئنافُ ، والقسمُ
والحالُ ، والنَّصبُ ، والإعرابُ ، مُضْمَرَةٌ

علامةُ الجمعِ ، والإسْبَاعُ مُتَّظِمٌ
وزائدٌ ، ومعنى أو ، ورُبَّ ، ومع

وواو الإبدالِ فيها العَدُّ يُخْتَمُّ

(١) سقط من الأصل .

(٢) راد في الأصل هنا : وهي هذه .

الألف

حرف مهمل ، له عشرة أقسام :

الأول : أن تكون للإنكار نحو : أعمره^١ لمن قال : رأيتُ
عمرًا.

الثاني : أن تكون للتذكّر نحو : رأيت الرجل^٢ ، تريد «الرجل» ،
ووقفت لتذكر ما بعده .

وقد تقدم ذكر هذين المعنيين في الواو .

الثالث : أن تكون علامة التثنية في اللغة التي تقدم ذكرها .
كقول الشاعر^(١) :

تَوَلَّى قِتَالَ المَارِقِينَ ، بِنَفْسِهِ

وقد أسلماه^٣ مُبْعَدٌ ، وَحَمِيمٌ

الرابع : أن تكون كافتة . وهي الألف في «يَنا» . كقول

(١) عبيد الله بن قيس الرقيات . ديوانه ١٩٦ ، والمتن ٤٠٧ وشرح شواهد ٧٨٤
وأما ابن الشجري ١ : ١٣١ . والبعد : العيد الغريب .

الشاعر^(١) :

فَبَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَنَا

مُحَلِّقَ شَكْوَةٍ ، وَزِنَادَ رَاعِي

وقيل : إن الجملة بعدها في موضع جر^(٢) بالإضافة ، والألف إشباع .
وقد أضيفت إلى المفرد ، في قول الشاعر^(٣) :

بَيْنَا تَعَانُقِهِ الْكُفَاةَ ، وَرَوَّغَهُ

يَوْمًا ، أُتِيحَ لَهُ جَرِيٌّ ، سَلَفَعُ

في رواية من جر . وقيل : « بينا » أصلها « ينما » ، فحذفت الميم . وقيل :
ألف « بينا » للتأنيث . وكلاهما قول ضعيف .

الخامس : أن تكون فصلاً بين نون التوكيد ونون الإثبات ، في

محمود : آخر بئاناً باندوة .

(١) رجل من قيس بن عيلان . ونسبه الأندلسيون في شرح الملوك إلى ، بسبب .

والماء أنما إلى سماء النوى . الكتاب ، ٩ : ٨٧ والحداد ، ٧٨ وسرجان

٥ : ٩٩ و ٦ : ١١ والحداد ، ٧٩ . وشعره : ١ ، ٧٨٨ وذكره الحداد ،

الحداد ، ١٧ وذكر الحداد ، ٩ : ١٧٧ والحداد ، ١١ : ١١١ وذكر الحداد ،

١٧٢ والحداد والحداد (١٧٢) . والحداد : ١٧٢ .

والحداد : ١٧٢ .

(٢) الراجح : أنه في موضع الجر . وهو أن الحداد ، ٩ : ١٧٧ والحداد ، ٧٨

والماء أنما إلى سماء النوى . الكتاب ، ٩ : ٨٧ والحداد ، ٧٨ وسرجان

٥ : ٩٩ و ٦ : ١١ والحداد ، ٧٩ . وشعره : ١ ، ٧٨٨ وذكره الحداد ،

السادس : أن تكون تشبیه ، نحو : وازیداه .

السابع : أن تكون للاستغاثه ، كقول الشاعر^(١) :

يا یزیدا ، لآمل نیل عز
وغنی ، بعد فاقه ، وهوان

الثامن : أن تكون لتعجب ، كقول الشاعر^(٢) :

یا عجباً ، لهذه الفلیقه
هل تذهبن القوباء الریقه ؟

التاسع : أن تكون بدلاً من نون التوكید الخفيفة ، نحو
﴿ لنسفا ﴾^(٣) .

العاشر : أن تكون بدلاً من تنوين المنصوب ، نحو : رأیت زیدا .
وما سوى هذه الأقسام فليس بحرف معنى ، كألف التانیث ،
وألف الإطلاق ، وألف الإلحاق ، وألف التانیة ، وألف التكسير ،

(١) المقي ٤١١ و ٥٠٠ شرح شواهد ٧٦٦

(٢) المني ١١٠ وشرح شواهد ٧٩١ . والعلفه : الداهیه أو الدببة الدحیا

المكره . والفاء : نوع من الرأ . والماء : الرقة : الری .

(٣) المقي : ١٠٠

والألف الفاصلة بين الهمزتين ، في نحو ^(١) :

* آ أنتِ ، أم أمٌ سالم ؟ *

والف الإشباع ، في قوله ^(٢) :

* أقولُ ، إذ خَرْتُ ، على الكلِّ كالِ *

والألف الزائدة في الوقف ، لبيان الحركة . وذلك ألف « أنا »
على مذهب البصريين . والألف الزائدة في آخر المبهمات ، إذا صُغِرَتْ ،
عوضاً عن ضمِّ أوّلها . نحو : ذِيّاً ، والذِيّاً . والألف التي تلحق
« مَنْ » في الإسنابات ، حال النصب ، نحو « مَنْنا » لمن قال : رأيت
رجلاً . فهذه الأقسام العشرة لا ينبغي أن يعدّ منها شيء في
حروف المعاني .

وفي بعض الأقسام المتقدمة قبل ^(٣) هذه نظر .

(١) قسيم بيت لدي الرمة . عمّامه :

أيا طَبِيّةَ الوَعساءِ بينَ حَلاجلٍ وبينَ البقاءِ آ أنتِ ، أم أمٌ سالم ؟
ديوانه ٦٢٢ والكتاب ٢ : ١٦٨ . والوعساء : الرملة . وجلاجل
والنقا : موضعان .

(٢) المحتسب ١ : ١٦٦ ورصف الببائي ٧ واللسان والتاج (كلكل)
واللسان (آ) ، والإنصاف ٢٥ و ٧٤٩ . والكلكل : الصنبر .

(٣) في الأصل : على .

تيسره

إنما أخّرت الألف إلى هذا الموضع ، لأن ، موضعها في ترتيب الحروف ، على الأسلوب المألوف ، بين الواو والياء . وذلك قولهم في : أ ، ب ، ت ، ث ... و ، لا ، ي . قال ابن جني^(١) : لا يقال « لام ألف » ، وإنما يقال « لا » بلام مفتوحة ، وألف لينة تليها . والمراد هنا الألف اللينة لأن اللام قد تقدمت . فلما قصدوا^(٢) النطق بالألف ، وهي ساكنة لا يمكن الابتداء بها ، وصلوا إلى النطق بها ، بإدخال اللام عليها .

فإن قيل : ولم خصّت اللام بهذا دون غيرها ؟ فالجواب أن العرب لما وصلوا بألف الوصل إلى اللام الساكنة في « الرجل » وصلوا إلى الألف الساكنة باللام ، مقاصّةً .

فإن قلت : قد ذكرت الألف أول الحروف اقلت : المراد بالألف المذكورة أول الحروف الهمزة . نصّ على ذلك الأئمة . وذلك متعين لثلاث يلزم تكرار حرف ، وإهمال حرف . لأنه إذا جعلت الألف المبدوء بها^(٣) عبارة عن الحرف الهاوي لزم تكرارها ، لأنها مذكورة

(١) انظر سر الصناعة ١ : ٤٨ - ٥٠ .

(٢) في الأصل : قصد . (٣) في الأصل : فيها .

بعد اللام ، كما تقدم ، ولزم إهمال ذكر الهمزة .
قال أبو عبيد^(١) : الألف عند العرب ألفان : ألف مهموزة ، وهي
الهمزة . وإما جعلت صورتها ألفاً ، لأنها لا تقوم بنفسها . ألا تراها
تنقلب في الرفع واداً ، وفي الفتح ألفاً ، وفي الكسر ياءً . والألف الأخرى
هي التي تكون مع اللام في الحروف المعجمة^(٢) . وهي ساكنة . لا ألف
في الكلام غير هاتين .

وقد بسطت الكلام على هذا في وريقات مفردة . وهذا موضع
اختصار .

السياء

حرف مہمل ، له ثلاثة أقسام :

الأول : أن تكون للإِنْكسار ، نحو^(٣) : أزيدُ نينه . ألحقت
الياء بعد كسر التنوين^(٤) .

(١) وهو القاسم بن سلام . صاحب الغريب المصنف . توفي سنة ٢٢٤ . تذكره
الحفاظ ٢ : ٥ .

(٢) سقط من الأصل . (٣) سقط من الأصل و ب وج .

(٤) في الأصل : الدين .

الثاني : أن تكون للتذكّار ، نحو : قدّى : إذا أردت [أن
تقول]^(١) : قد قام ، فوقفت على « قد » لتذكّر ما بعده . وقد تقام
ذلك في الواو والألف .

الثالث : أن تكون حرفاً يدل على التأنيت والخطاب . وهو الياء
في « تفعلين » على مذهب الأخفش والمازني . والصحيح أنها اسم مضمّر .
والخلاف في ذلك شهير .

وما سوى ذلك ، من أقسام الياء ، فلا يعد من حروف المعاني ،
كياء التصغير ، وياء النسب ، وباء المضارعة ، وباء الإطلاق ، وياء الإشباع ،
وغير ذلك من الياءات^(٢) .

* * *

فهذا تمام الكلام على الحروف الأحادية . ويتعلّق بها مسألة ،
أنتم بها الباب . وهي أن الأصل^(٣) ، في هذه الحروف الأحادية ، أن
تبنى على السكون ، لأن الأصل في المبنى أن يسكن . ولكن عارضاً
هذا الأصل أمران : أحدهما أن ما وُضع على حرف واحد فحقّه أن
يقوى بالحركة لضعفه . والثاني أنها عرضة ، لأن يتدأ بها ، فاحتاجت

(١) سقط من الأصل .

(٢) في حاشية الأصل يتان من الشعر في معاني الياء .

(٣) ب : الأصل الأول .

إلى الحركة، إذ لا يبدأ بساكن. فصار أصلها، بهذا الاعتبار، أن
تبنى على حركة.

ثم الأصل، في حركتها، أن تكون فتحة، لأنها أخف من
الضمة والكسرة. فهي أخت السكون، الذي هو الأصل، في
الخفة. وكل هذه الحروف، غير ما لزم السكون، جاء على هذا الأصل،
أعني مبنياً على الفتح، إلا ثلاثة أحرف، وهي: باء الجر، ولامه،
ولام الأمر.

أما الباء فإنها نيت على الكسر، لأنها ماملة للجر دائماً. فاختاروا
لها الكسرة، ليجانس لفظها عملها. وحكى اللحياني^(١) الفتح فيها^(٢)
شاذاً، قالوا به، ولا يقاس^(٣) عليه. وذكر ابن جني، عن بعضهم، أن
حركاتها الفتح مع الظاهر، نحو^(٤): صررتُ بَزَيْدٍ.

وأما اللام فإنها تفتح مع المضمر، غير ياء المتكلم، على الأصل^(٥).
وتكسر مع الظاهر، فرقاً بينها وبين لام الابتداء، إلا في المستغاث به،

(١) وهو علي بن المارك. أحد عن البصريين والكوفيين. وله كتاب النواذر.
بنية الوعاء ٢ : ١٨٥.

(٢) ب : فيها الفتح.

(٣) في الأصل : شاد ولا يقاس.

(٤) ب و د : قالوا.

(٥) في الأصل : على الكسر.

والتعجب منه^(١) في النداء ، فإنها تفتح فيها ، مراجعة للأصل ، لأنها واقعان موقع الضمير . إذ كل منادى حال محل المضمرة . وما ذكرته في لام الجر هو اللغة الفصحى . و لغة خزاعة كسر اللام مع المضمرة ، كما تكسر مع الظاهر . وحكى أبو عمرو^(٢) ، ويونس ، وأبو عبيدة ، وأبو الحسن ، أن من العرب من يفتحها مع الظاهر على الإطلاق . و لغة عكل و بلمنبر فتحها ، مع الفعل . قال أبو زيد^(٣) : سمعت من العرب من يقول ﴿ وما كان الله ليُعَذِّبَهُمْ ﴾^(٤) بفتح اللام . وقرأ سعيد

(١) التعجب منه باللام يكون على أحوال أربع : التعجب مع القسم ، نحو : لله لا يؤخر الأهل . والتعجب على جهة الاستغاثة للمحرور ، نحو . يا للماء ، أي : يا قوم اعلموا للماء . والتعجب الخالص ، نحو : لله درك . والتعجب على جهة بداء المحرور والاستغاثة به ، نحو : يا للعجب . وحركة اللام في الثلاث الأولى الكسر ، وفي الرابعة هي الفتح . انظر الكتاب ١ : ٣١٩ - ٣٢١ و المقتضب ٤ : ٢٥٤ - ٢٥٧ واللامات ٧٢ - ٧٧ والكامل ١٠١٦ وحاشية الصان ٢ : ٢١٦ - ٢١٧ وحاشية النسوي ١ : ٢١٩ وحاشية التيسع يس ٢ : ١١ وشرح اختيارات المعصل ٣٦٤ - ٣٦٥ .

(٢) وهو أبو عمرو بن العلاء .

(٣) وهو أبو ريد الأنصاري ، سعيد بن أوس ، صاحب كتاب البواهر . قوي سنة ٢١٥ . إناء الرواة ٢ : ٣٠ - ٣٥ .

(٤) الأفعال : ٣٣ .

ابن جبير ، فيها حكى عنه المبرد ✎ وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال ✎ ^(١) بفتح اللام الأولى ^(٢) ، ونصب الثانية .

وأما لام الأمر فإنها كسرت حملاً على لام الجر ، لأن عملها تقيص عملها . ومن كلامهم حمل النقيض على النقيض ، كما يحمل النظير على النظير . وتقدم أنها قد تسكن بعد الواو والفاء وثم ، وعلّة ذلك ^(٣) ، فليراجع .

وهذا فصل ، أطال فيه النحويون ، وما ذكرته فهو ^(٤) خلاصة كلامهم . والله أعلم بالصواب .

(١) إبراهيم : ٤٦ . (٢) منقط من الأصل .

(٣) ب : وعليه ذلك . ج : وعلى ذلك .

(٤) في الأصل : هو .

البَيْتُ السَّانِي

فِي السَّنَائِي

وهو ضربان : متفق عليه ، ومختلف فيه . وجميع ذلك ثلاثة وثلاثون حرفاً : إذ ، وأل ، وأم ، وإن ، وأن ، وأو ، وآ ، وأي ، وإي ، ويل ، وذا ، وعن ، وفي ، وقد ، وكم ، وكي ، ولم ، ولن ، ولو ، ولا ، ومذ ، ومع ، ومن ، ومن ، وما ، وهل ، وما ، وهو ، وهي ، وهم ، إذا وقت فصلاً ، ووا ، ووي ، ويا . وأنا أذكرها ، على هذا الترتيب ، إن شاء الله تعالى .

أز

لفظ مشترك ؛ يكون اسماً ، وحرفاً . وجملة أقسامه ستة :

الأول : أن يكون ظرفاً لما مضى ، من الزمان . نحو : قُتُّ إذ

قام زيد . ولا خلاف في اسمية هذا القسم . والدليل على اسمية « إذ »
هذه من أوجه : أحدها الإخبار بها ، مع مباشرة الفعل ، نحو : بحيثك
إذ جاء زيد . وثانيها إبدالها من الاسم ، نحو : رأيتك أمس إذ جئت .
وثالثها تنوينها ، في «^(١) غير ترثم ، نحو : يومئذ . ورابعها الإضافة إليها ،
بلا تأويل ، نحو ﴿ بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴾^(٢) .

وهي مبنية ، لافتقارها إلى ما بعدها من الجمل ، أو لما عُوِضَ
منها ، وهو التنوين في : يومئذ ، وحيثذ ، ونحوهما . وإنما كُسرت
الذال ، في ذلك ، لالتقاء الساكنين . وذهب الأخفش إلى أنها كسرة
إعراب ، [قل : لأن « إذ » إنما بنيت ، لإضافتها إلى الجملة . فلما حذفت
الجملة عاد إليها الإعراب ، فجرت]^(٣) بالإضافة .

ورُدَّ بأوجه : أحدها أن سبب بنائها ليس هو الإضافة إلى الجملة .
وإنما هو افتقارها إلى الجملة . والافتقار ، عند حذف الجملة ، أبلغ . قالبناء
حيثذ أولى^(٤) . وثانيها أن بعض العرب يفتح الذال تخفيفاً ، فيقول :

(١) في الأصل : من .
(٢) آل عمران : ٨ .
(٣) سقط من الأصل .
(٤) في الأصل : قالبناء أولى .

حيثذا . وثالثها أن الكسر يوجد ، دون إضافة^(١) ، كقول الشاعر^(٢) :

نَهَيْتُكَ ، عَنْ طَلَابِكَ أُمَّ عَمْرٍو

بِغَافَةٍ ، وَأَنْتَ ، إِذٍ ، صَحِيحُ

قلتُ : أجب الأَخفش ، عن هذا ، بأنه أراد : حيثذا ، فحذف « حيناً » وأبقى الجر . وفيه بعد .

واعلم أن « إذ » تضاف إلى الجمتين : الاسمية . والفعلية . ولا تضاف إلى جملة شرطية . إلا في ضرورة . ويقبح أن يليها اسم . بعده فعل ماض . نحو : كان ذلك إذ زيد قام . لما فيه من الفصل بين المتناسبين . ولئلك حسن : إذ زيد يقوم .

تيسر

« إذ » المذكورة لازمة للطرفية . إلا أن يضاف إليها زمان . نحو : يومئذ . وحيثذا . ولا تتصرف ، بغير ذلك ، فلا تكون فاعلة . ولا مبتدأ . وأجاز الأَخفش والزجاج ، وتبعهما كثير من المعربين ، أن

(١) في الأصل : إنسانه .

(٢) البيت لأبي ذؤيب . ديوان الهذليين ١ : ٦٨ والنق ٩١ وشرح شواهد ٢٦٠ والحرابة ٣ : ١٤٧ . وقوله غافية أي : مهيتك وأنت معاف .

تقع مفعولاً به. وذكروا ذلك في آيات كثيرة، كقوله تعالى ﴿وَإِذْ كُرُوا إِذْ أَتَمُّ قَلِيلٌ﴾^(١) فـ «إذ» في هذه الآية ونحوها مفعول به. ومن لم ير ذلك جعل المفعول محذوفاً، و«إذ» ظرفٌ عاملٌ ذلك المحذوف. والتقدير: واذكروا نعمة الله عليكم إذ، أو: واذكروا حالكم إذ، ونحو ذلك.

الثاني: أن يكون ظرفاً لما يستقبل من الزمان، بمعنى «إذا». ذهب إلى ذلك قوم، من المتأخرين، منهم ابن مالك. واستدلوا بقول الله تعالى ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذْ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾^(٢) وبآيات أخر.

وذهب أكثر المحققين إلى أن «إذ» لا تقع موقع «إذا»، ولا «إذا» موقع «إذ». وهو الذي صححه المغاربة، وأجابوا عن هذه الآية ونحوها، بأن الأمور المستقبلية لما كانت في إخبار الله، تعالى، متيقنةً مقطوعاً بها عُبِّرَ عنها بلفظ الماضي. وبهذا أجاب الزنجشيري، وابن عطية، وغيرها.

الثالث: أن تكون للتعليل، نحو قوله تعالى ﴿وَلَن يَنْفَعَكُمُ

(١) الأفعال: ٢٦.

(٢) عامر: ٦٩ - ٧٠. وسقط «سوف يملون» من الأصل.

اليَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ^(١) ﴿١﴾ وَإِذْ لَمْ يَنْتَدُوا بِهِ فَيَقُولُونَ ﴿٢﴾^(٢).
ومنه قول الفرزدق^(٣) :

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ
إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ ، وَإِذَا مَا مِثْلَهُمْ بَشَرٌ

واختلف^(٤) في « إذ » هذه ، فذهب بعض المتأخرين إلى أنها
تجردت عن الظرفية ، وتمحضت للتعليل . ونسب إلى سيبويه . وصرح
ابن مالك ، في بعض نسخ « التسهيل » ، بحرفيتها . وذهب قوم ، منهم
الشاويين ، إلى أنها لا تخرج عن الظرفية . قال بعضهم : وهو الصحيح .

الرابع : أن تكون للمفاجأة . ولا تكون للمفاجأة إلا « بعد »ينا
و « يينا » . قال سيبويه^(٥) : يينا أنا كذا إذ جاء زيد ، فهذا لما توافقه
وتهجم عليه .

واختلف في « إذ » هذه . فقيل : هي باقية على ظرفيتها الزمانية .

(١) البرجف . ٣٩ . (٢) الأنعام : ١١ .

(٣) ديوانه . ٢٢٣ . والمي ٨٧ و شرح شواهد ٢٣٧ والمرأة

١٣٠٠٢ و ٤ : ١٣٣ . (٤) ب : واختلفوا .

(٥) الكتاب ٢ : ٣١١ .

وقيل: هي ظرف مكان، كما قال بعضهم ذلك في «إذا» الفجائية. وقال ابن مالك: المختار عندي الحكم بحرفيتها. وذهب بعضهم إلى أنها زائدة.

فإن قلت: إذا جعلت ظرفاً فالعامل فيها؟ قلت: قال ابن جني: الناصب لها هو الفعل الذي بعدها، وليست مضافه إليه. والناصب لـ «ينا» و «ينما» فعل يقدر مما بعد «إذ». وقال الشلوبين: العامل في «ينا»^(١) ما يفهم من سياق الكلام، و «إذ» بدل من «ينا»^(٢)، أي: حين أنا كذلك، إذ جاء زيد، وافقت مجيء زيد.

والفصيح ألا يؤتى بـ «إذ» بعد «ينا» و «ينما». والإتيان بها بعدهما عربي، خلافاً لمن أنكره.

الخامس: أن تكون شرطية، فيجزم بها. ولا تكون كذلك إلا مقرونة بـ «ما»، لأنها إذا تجردت لزمها الإضافة إلى ما يليها. والإضافة من خصائص الأسماء. فكانت منافية للجزم. فلما قصد جعلها جارمة رُكبت مع «ما»، لتكفيها عن الإضافة، وتُهيئها لما لم يكن لها من معنى وعمل. ولكونها تركبت مع «ما» عدّها بعضهم في الحروف الرباعية.

(١) ب : يما.

واختلف النحويون فيها . فذهب سيويه إلى أنها حرف شرط
كـ « إن » الشرطية . وذهب المبرد ، وابن السراج ، وأبو علي ، ومن
واقفهم ، إلى أنها باقية على اسميتها ، وأن مدلولها من الزمان صار مستقبلاً ،
بعد أن كان ماضياً . قال ابن مالك : والصحيح ما ذهب إليه سيويه ،
لأنها قبل التركيب حُكم باسميتها ، لدالاتها على وقت ماض ، دون
شيء آخر يُدعى أنها دالة عليه ، ولساواتها الأسماء ، في قبول بعض
علامات الاسمية ، كالتنوين ، والإضافة إليها ، والوقوع موقع مفعول
فيه ، ومفعول به . وأما بعد التركيب فمدلولها . المجتزأة .
وهو من معاني الحروف . ومن ادعى أن لها مدلولاً آخر ، زائداً على
ذلك ، فلا حجة له . وهي مع ذلك غير قابلة لشيء ، من العلامات ، التي
كانت قابلة لها قبل التركيب . فوجب انتفاء اسميتها ، وثبوت حرفيتها .

نتيجه

نخص بعضهم الجزم بـ « إذا » بالشعر^(١) ، وجعلها كـ « إذا » .
والصحيح أن الجزم بها جائز في الاختيار .

الخاص : أن تكون زائدة . ذهب إلى ذلك أبو عبيدة ، وابن

(١) في الأصل : في الشعر .

قتيبة ، وجعلنا من ذلك قوله تعالى ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ ﴾^(١) ،
ومواضع أخر في^(٢) القرآن . ومذهبها في ذلك ضعيف . وكانا يضعفان
في علم النحو .

وزاد بعضهم لـ « إذ » قسماً سابقاً . وهو أن تكون بمعنى « قد » .
وجعل « إذ » في قوله تعالى ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ ﴾ بمعنى « قد » . وليس
هذا القول بشيء^(٣) . والله أعلم .

أل

لفظ مشترك ؛ يكون حرفاً ، واسماً . فالاسم « أل » الموصولة ،
على الصحيح . وما سوى ذلك ، من أقسامها ، فهو حرف . وجملة أقسامها
أحد عشر قسماً :

الأول : أن تكون حرف تعريف ، ومذهب سيبويه أنه حرف
ثنائي ، وهمزة همزة وصل^(٤) ، معتد بها في الوضع ، كالأعداد بهمزة

(١) البقرة : ٣٠ . (٢) في الأصل : من .

(٣) في الأصل : وهذا القول ليس بشيء .

(٤) في الأصل : أنه ثنائي وهمزته وصل . انظر ١٣٨ .

الوصل في « استمع » ونحوه ، بحيث لا يعدّ رباعياً . وهذا هو أقرب المذاهب إلى الصواب ، وقوفاً مع ظاهر اللفظ . وتقدم ذكر بقية المذاهب . واختار ابن مالك مذهب الخليل ، وهو أن حرف التعريف ثنائي ، وهمزة همزة قطع أصلية ، ولكنها وصلت ، لكثرة الاستعمال . ونصّره في « شرح التسهيل » بأوجه ، لا يسلم أكثرها من الاعتراض . وقد ينتُ ذلك في غير هذا الكتاب .

ثم اعلم أن من جعل حرف التعريف ثنائياً ، وهمزة أصلية ، عبّر عنه بـ « أل » . ولا يحسن أن يقول : الألف واللام ، كما لا يقال في « قد » : القاف والداال . وكذلك ذكر عن الخليل . قال ابن جني : كان يقول « أل » ، ولا يقول : الألف واللام . ومن جعل حرف التعريف اللام وحدها عبّر باللام ، كما فعل المتأخرون . ومن جعل حرف التعريف ثنائياً ، وهمزة همزة وصل زائدة ، فله أن يقول « أل » ، وأن يقول : الألف واللام . وقد وقع في كتاب سيويه التعبير بالأمرين . ولكن الأول أقيس .

ولـ « أل » ، التي هي حرف تعريف ، ثلاثة أقسام : عهدية ، وجنسية ، ولتعريف الحقيقة .

فالعهدية : هي التي عهد مصحوبها ، بتقديم ذكره ^(١) . نحو :
جاءني رجلٌ فأكرمتُ الرجل ، أو بحضوره حسناً ، كقولك لمن
سدّ دسها : القرطاس ، أو علماً ، كقوله تعالى ﴿ إِذْ هُمَا فِي النَّارِ ﴾ ^(٢) .

والجنسية بخلافها . وهي قسمان : أحدهما حقيقي ، وهي التي ترد
لشمول أفراد الجنس . نحو ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾ ^(٣) . والآخر
بجازي ، وهي التي ^(٤) ترد لشمول خصائص الجنس ، على سبيل المبالغة .
نحو : أنت الرجلُ علماً ، أي : الكاملُ في هذه الصفة . ويقال لها :
التي للكمال .

وأما التي لتعريف الحقيقة ، ويقال لها : لتعريف الماهية ، فنحو ^(٥)
قوله تعالى ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾ ^(٦) .

واختلف في هذا القسم . فقيل : هو راجع إلى العهدية . وقيل :
راجع ^(٧) إلى الجنسية . وقيل : قسم برأسه .

(١) ب و ج : التي عهد مصحوبها بتقديم ذكره .

(٢) التوبة : ٤١ .

(٣) المص : ٢ .

(٤) سقطت من الأصل .

(٥) في الأصل : محو .

(٦) الأبياء : ٣٠ .

(٧) سقطت من الأصل .

فإن قلت : ما حقيقة الفرق بين هذا القسم والقسمين السابقين؟
قلت : حقيقة الفرق أن المهدية يراد بمصحوبها فرد معين . والجنسية
يراد بمصحوبها كل الأفراد حقيقة ، أو مجازاً . والتي لتعريف الحقيقة
يراد بمصحوبها نفس الحقيقة ، لا ما تصدق عليه من الأفراد .

فإن قلت : فما الفرق بين المرف بـ « أل » التي هي ^(١) لتعريف
الحقيقة ، في قولك : اشتر الماء ، وبين اسم الجنس النكرة ، في قولك :
اشتر ماء ؟ قلت : الفرق بينهما أن المرف بـ « أل » المذكورة موضوع
للحقيقة ، بقيد حضورها في الذهن . واسم الجنس النكرة موضوع لمطلق
الحقيقة ، لا باعتبار قيد . ولا إشكال في أن الحقيقة ، باعتبار حضورها في
الذهن ، أخص من مطلق الحقيقة . لأن حضورها في الذهن نوع تشخص
لها . وهذا هو الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس أيضاً .

الثاني : أن تكون للحضور . وهي الواقعة بعد اسم الإشارة ،
نحو ﴿ لَا أَقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ ﴾ ^(٢) ، وبعد « أي » في النداء ، نحو :
يا أيها الرجل ، وفي نحو : الساعة ، والوقت ، إذا أريد به الحاضر .
وهذا القسم راجع إلى الذي قبله . فقال ^(٣) بعضهم : يرجع إلى الجنسية .

(١) سقطت من ر و ج و د .

(٢) اللد : ١ .

(٣) في الأصل : قال .

قال أبو موسى ^(١) : ويعرض في الجنسية الحضور . وقيل : بل هي راجعة إلى العهدة .

الثالث : أن تكون للغلبة . نحو « البيت » للكعبة ، و « المدينة » ليطيبة . وهذه هي ، في الأصل ، التي للعهد . ولكن مصحوبها لما غلب على بعض ماله معناه صار علماً بالغلبة ، وصارت « أل » لازمة له ، وسُلبت التعريف . ولا تُحذف منه إلا في نداء ، أو إضافة ، أو نادر من الكلام .

الرابع : أن تكون للمع الصفة . نحو : الحارث ، والعبّاس . وحقيقة هذه ^(٢) أنها حرف زائد ، للتنبيه على أن أصل « الحارث » ونحوه ، من الأعلام ، الوصفية . وقول أبي موسى « ويعرض في العهدة الغلبة » ولمع الصفة « فيه نظر » ^(٣) ، لأن « أل » في : الحارث ، والعبّاس ، ونحوهما ، لم تكن عهدة فعرض لها اللمع .

فإن قلت : بل هي التي ^(٤) للعهد ، دخلت على هذه الأوصاف ،

(١) وهو الخزولي ، عيسى بن عبد العزيز . انظر المجموع ١ : ٨٠ .
(٢) في الأصل : هذا . (٣) سقط « فيه نظر » من الأصل .
(٤) سقطت من الأصل .

قبل العلمية ، ثم أُقرّت بعد العلمية ، لتفيد هذا المعنى ، كما فعل في التي للعلبة ! قلتُ : هذا فاسد ، لأن التي للمع الصفة إنما زيدت ، بعد العلمية ، ولذلك يجوز حذفها . ولو كانت قبل العلمية ، ثم أُقرّت بعد العلمية ، للزمت ، لأن ما قرنت الألف واللام نقله أو ارتجاله لزمته .

وظاهر كلام ابن مالك أن الألف واللام المذكورة للمع الأصل ، لا للمع الوصف . ولذلك مثل بالفضل والنعمان ، وليس بوصفَيْن ، في الأصل .

الخامس : أن تكون زائدة لازمة . وذلك في ألفاظ محفوفة . منها : الذي ، والتي ، وفروعها من الموصولات . ومنها : اللآت اسم الصم . ومنها : الآن . وإنما حكم على الألف واللام في هذه الألفاظ بالزيادة ، لأن تعريفها بغير الألف واللام ؛ أما الموصولات فبالعهد الذي في صلاتها ، على المختار . وأما « اللآت » فبالعلمية . وأما « الآن » فقليل : تعريفه بلام مقدرة ضمن معناها ، ولذلك بُني . وقيل تعريفه بحضور مسماه ، كتعريف اسم الإشارة .

السادس : أن تكون زائدة غير لازمة . وهي ضربان : زائدة في نادر من الكلام ، وزائدة للضرورة .

فالزائدة ، في نادر الكلام ، كزيادتها فيما حكاه الكوفيون ، من
قول العرب : الخمسة العشر ^(١) الدرهم ^(٢) .

والزائدة للضرورة إما في معرفة ، كقوله ^(٣) :

* بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرُو مِنْ أُسْرِهَا *

وإما في نكرة ، كقوله ^(٤) :

رَأَيْتُكَ ، لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا

صَدَدْتَ وَطَبْتَ النَّفْسَ ، يَاقَيْسُ عَنْ عَمْرٍو

وذلك في الشعر كثير .

السابع : أن تكون عوضاً من الضمير . هذا القسم قال به

(١) ب : الخمسة عشر . وكلاهما رواه الكوفيون . انظر المسألة ٤٣ من
الإنصاف .

(٢) في الاصل وجود : الدرهم .

(٣) البيت لأبي النجم . الفصل ٨ وشرحه ١ : ٤٤ والمقني ٥٢ وشرح

شواهد ١٧ و ١٦٣ والمقتضب ٤ : ٤٩ وشرح شواهد التافية ٥٠٦

والجمع ١ : ٨٠ والدرر ١ : ٥٣ .

(٤) راشد بن شهاب . الفضليات ٣١٠ وشرح ابن عقيل ١ : ١٦٤ والجمع

١ : ٨٠ والدرر ١ : ٥٣ والعيني ١ : ٥٠٢ - ٥٠٣ و ٣ : ٢٢٥ .

الكوفيون ، وتبعهم ابن مالك . ومن أمثله قوله تعالى ﴿ جَنَّاتٍ عَدْنٍ مَفْتُحَةٍ لَهُمُ الْأَبْوَابُ ﴾^(١) ، وقوله تعالى ﴿ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾^(٢) أي : أبوابها ، وهي مأواه . ومذهب أكثر البصريين أن الضمير في ذلك محذوف والتقدير : مَفْتُحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ مِنْهَا ، أَوْ لَهَا ، وهي المأوى له . وكذلك يقولون في نحو^(٣) : صررت برجل حسن الوجه ، أي : منه ، أَوْ لَهُ .

الثامن : أن تكون عوضاً من الهمزة . وذلك الألف واللام في اسم الله تعالى ، على قول من جعل أصله إلهاً ، وقال بأن الهمزة ، التي هي فاء الكلمة ، حذفت اعتباراً لا للنقل . وهو قول الخليل ، فيما رواه عنه سيبويه . قال الزمخشري : ولذلك قيل في النداء : يا الله ، بقطع الهمزة ، كما يقال : يا إله . قلت : علل^(٤) الجوهرى في « الصحاح » قطع الهمزة ، بأن الوقف نوي على حرف النداء ، تفخيماً للاسم . ونظر سيبويه^(٥) هذا الاسم الشريف^(٦) بالناس . قال : مثله « الناس » أصله

(١) ص : ٥٠ .

(٢) التلغات : ٤١ .

(٣) سقطت من الأصل .

(٤) انظر الصحاح (إله) .

(٥) الكتاب ١ : ٣٠٩ .

(٦) سقطت في الأصل .

« أناس ». وظاهر هذا أن الألف واللام في « الناس » عوض^(١) من
 الهمزة، [كما قال بعضهم. وقال المهلوي^(٢) : ليست الألف واللام في
 « الناس » لتعويض من الهمزة]^(٣)، وإن كان سيبويه قد شبه به ،
 فإن تشبيهه إنما وقع على حذف الهمزة من « أناس »، في حال دخول
 الألف واللام، لا على أنها بدل من المحذوف، كما كانا في اسم الله تعالى
 بدلاً. ويقوي ذلك ما أنشده المبرد عن أبي عثمان، من قول الشاعر^(٤):

إِنَّ الْمَنَايَا يَطْلُبْنَ

عَلَى الْأَنْبَاسِ ، الْأَمِينِ

فلو كان عوضاً لم تجتمع الهمزة مع العوض منه .

التاسع : أن تكون التعظيم والتفخيم. ذهب إلى ذلك بعض الكوفيين ،
 فجعل الألف واللام في اسم^(٥) الله تعالى جاءتا للتفخيم والتعظيم. واعترض

(١) في الأصل : لتعويض .

(٢) وهو أحد شراح مقصورة ابن دريد .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) ذي جدن الحميري . الخصائص ٣ : ١٥١ وأمالى ابن السجري ١٢٤ : ١

واللسان (أنس) والمعمرون ٤٣ والخزاة ١ : ٣٥١ - ٣٥٨ .

(٥) سقطت من الأصل .

بأننا لم نجد اسماً فُخِّمَ وعُظِمَ ، بدخول الألف واللام . وللمتصر أن يقول : وجدنا لهذا الاسم خصائص ، فما يُنكَرُ أن يكون هذا منها ؟

قلتُ : نقل المهدوي ، عن سيبويه ، أن الألف واللام في هذا الاسم الشريف للتعظيم كما تقدم عن بعض الكوفيين . وفي الألف واللام ، في هذا الاسم الشريف ، أقوال ذكرتها في «إعراب البسملة» .

العاشر : أن تكون بقية « الذي » . قال بذلك بعض النحويين ، في مواضع ، منها قول الشاعر ^(١) :

مِنَ الْقَوْمِ ، الرَّسُولُ اللَّهِ مِنْهُمْ
لَهُمْ ، دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدَةَ

أي : الذين رسولُ الله منهم . فحذف الاسم ، اكتفاءً بالألف واللام .

وذهب بعضهم إلى أنها ، في هذا البيت ، زائدة . والصحيح أنها « أل » الموصولة . وذهب بعض النحويين إلى أن « أل » في

(١) المغني ٤٩ وشرح شواهد ١٦١ وشرح ابن عقيل ١ : ٨٤ والإنصاف ٥٢١ وشرح الأشموني ١٩٤ : ١ والممع ٨٥ : ١ والدرر ٦١ : ١ واليعني ٤٧٧ : ١ . واطر الخزانة ١٥ : ١ .

قول الشاعر^(١) :

* مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التَّرَضَى حُكُومَتُهُ *

بقية الذي .

الحادي عشر : الموصولة . وهي الداخلة على الصفات . نحو :
الضارب، والمضروب . وفيها^(٢) ثلاثة أقوال : الأول أنها حرف تعريف ،
لا موصولة . وهو مذهب الأخفش . والثاني أنها حرف موصول ،
لا اسم موصول . وهو مذهب المازني . والثالث أنها اسم موصول . وهو
مذهب الجمهور . ولكل قول أدلة ، يطول ذكرها . والصحيح مذهب
الجمهور ، لعود^(٣) الضمير إليها^(٤) ، في نحو : الضارب بها زيدٌ هند .

وشذَّ وصلها بالمضارع ، في قول الشاعر :

* مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التَّرَضَى حُكُومَتُهُ *

وقد وردت ، من ذلك ، آيات . وذهب ابن مالك إلى جواز ذلك في

(١) صدر بيت للفرزدق . عجزه :

ولا الأصيل ، ولا يبي الرأي ، والجدل

شرح الأشموني ١ : ١٦٩ و ١٩٣ والعيني ١ : ٤٤٥ وشرح ابن عقيل

١ : ١٤١ والإصناف ٥٢١ والمجمع ١ : ٨٥ والدرر ١ : ٦١ وشرح

التصريح ١ : ١٤٢ والخزانة ١ : ١٤ .

(٢) في الأصل : فيه . (٣) في الأصل : في عود .

(٤) بوجه : عليها .

الاختيار، وفاقاً لبعض الكوفيين. وشذ وصلها بالجملة الاسمية، في قوله :

* مِنْ الْقَوْمِ ، الرَّسُولُ اللَّهِ مِنْهُمْ *

[وقد تقدم] ^(١)، وبالظرف في قول الراجز ^(٢) :

مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَةِ

فَهُوَ حَرٌّ ، بِعِيشَةٍ ، ذَاتِ سَعَةٍ

أي : على الذي معه .

تنبيه

وقد اتضح ، بما ذكرته ، أن الألف واللام [في كلام العرب] ^(٣)

أربعة عشر قسمًا ، على التفصيل ، بالتفق عليه والمختلف فيه . وهي :
المهيدة ، والجنسية ، والتي للكمال وهي نوع من الجنسية ، والتي
للحقيقة ، والتي للحضور ، والتي للغلبة ، والتي للمع الصفة ، والزائدة
اللازمة ، والزائدة للضرورة ، والتي هي ^(٤) عوض من الضمير ، والتي

(١) سقط من الأصل .

(٢) شرح ابن عقيل ١ : ١٤٤ والمتني ٤٩ وشرح شواهد ١٦١ والسيني

١ : ٤٧٥ والخزانة ١ : ١٤ والمجمع ١ : ٨٥ والدرر ١ : ٦١ .

(٣) سقط من الأصل . (٤) في الأصل : وهي التي .

هي عوض من الهمزة ، والتي للتفخيم ، وبقية الذي ، والموصولة وكلها ،
عند التحقيق ، راجعة إلى ثلاثة أقسام : معرفة وزائدة وموصولة . وقد
نظمها في هذه الأبيات :

أقسامُ « أل » أربعٌ ، وعشرٌ
للمعدِّ ، والجنسِ ، والكمالِ
ثمَّ لِماهيَّةٍ ، ولتَمَحٍ
أو غالبٍ ، أو حُضُورِ حالِ
وزَيدَ نَثَرًا ، وزَيدَ نَظْمًا
وفَخَّمَتْ ، في اسمِ ذِي الجَلالِ
ونابَ عن مُضمَرٍ ، وهمزٍ
وكنَ ، بذِي الوصلِ ، دا احتفالِ
وقيلَ : بَعْضُ « الَّذِي » أَنَا
فاحفظْهُ ، وابحثْ عنِ المِثالِ

أم

حرف مهمل ، له أربعة أقسام :

الأول : « أم » المتصلة ، وهي المعادلة لهمزة التسوية ، نحو

﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾^(١) ، أو لهمزة الاستفهام ، التي يطلب بها و بـ « أم » ما يطلب بـ « أي » . نحو : أقام زيد أم قعد ؟ وقد تحذف الهمزة ، للعلم بها . وتقدم ذكر ذلك . و« أم » هذه عاطمة .

وذهب ابن كيسان إلى أن أصلها « أو » والميم بدل من الواو . وذكر النحاس في « أم » هذه خلافاً ، وأن أبا عبيدة ذهب إلى أنها بمعنى الهمزة . فإذا قال : أقام زيد أم عمرو ؟ فالمعنى : أمرو قام ؟ فيصير على مذهبه استفهامين . وقال محمد بن مسعود الغزني^(٢) في « البديع » : إن « أم » ليست بحرف عطف . وكونها حرف عطف هو مذهب الجمهور .

الثاني : « أم » المنقطعة . وهي التي لا يكون قبلها إحدى الهمزتين . واختلف في معناها ، فقال البصريون : إنها تقدر بـ « بل » والهمزة مطلقاً . وقال قوم : إنها تقدر بـ « بل » مطلقاً . وذكر ابن مالك أن الأكثر أن تدل على الإضراب مع الاستفهام ، وقد تدل على الإضراب
(١) البقرة : ٦ .

(٢) وهو ابن الدكي . وكتابه البديع مخالف أقوال السحويين في أمور كثيرة . توفي سنة ٤٢١ . بنية الوعاة ١ : ٢٤٥ والمغني ٦٠٢ وكشف الظنون ٢٣٦ .

فقط . ولكونها قد تخلو من الاستفهام ، دخلت على أدوات الاستفهام ،
 ما عدا الهمزة . نحو ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ﴾ ^(١) ،
 ﴿ أَمْ مَاذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ ^(٢) . وهو فصيح كثير . ووم من
 زعم أنه قليل جداً ، لأنه من الجمع بين أداتي معنى واحد . وقدّر بعضهم
 « أم » هذه بالهمزة وحدها ، في قوله تعالى ﴿ أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ
 أَوْلِيَاءَ ﴾ ^(٣) .

فإن قلت : فـ « أم » المنقطعة هل هي عاطفة أو ^(٤) ليست
 بعاطفة ؟ قلت : المغاربة يقولون : إنها ليست عاطفة ، لا في مفرد ، ولا في
 جملة . وذكر ابن مالك أنها قد تعطف المفرد ، كقول العرب : إنيها
 لا بل أم شاء . قال : فـ « أم » هنا مجرد الإضراب ، عاطفة ما بعدها
 على ما قبلها ، كما يكون بعد « بل » ، فإنيها بمعناها . ومذهب الفارسي ،
 وابن جني ، في ذلك أنها ^(٥) بمنزلة « بل » والهمزة ، وأن التقدير : بل
 أهي شاء . وبه جزم ابن مالك ، في بعض كتبه .

الثالث : « أم » الزائدة . ذهب أبو زيد إلى أن « أم » تكون

(١) الرعد : ١٦

(٢) النمل : ٨٤

(٣) الرعد : ١٧

(٤) : في الأصل : أم .

(٥) في الأصل : إلى أنها .

زائدة، وجعل من ذلك قوله تعالى ﴿ أَمْ يَقُولُونَ اقْتِرَاهُ ﴾^(١).
 وذكر الحريري في «درّة القواص» أن بعض أهل اليمن يزيد «أم»
 في الكلام، فيقولون^(٢): أم نحن نضربُ الهامَ، أي: نحن نضرب.
 الرابع: «أم» التي هي حرف تعريف، في لغة طيّ، وقيل
 لغة حمير. وجاء في الحديث «ليس من أميرٍ أمصيامٌ في أمسفر»^(٣).
 وذكروا أن الميم في هذا بدل من اللام. وتقدم ذكر هذه اللغة،
 في حرف الميم. والله أعلم.

ابن المكسورة الهمزة

حرف له سبعة أقسام:

الأول: «إن» الشرطية، وهو حرف^(٤) يجزم فعلين. وشذ
 إهمالها، في قراءة طلحة ﴿فَأَمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾^(٥) ذكرها
 ابن جني في «المحتسب»^(٦). وفي الحديث «أن تعبدَ اللهَ كأنَّكَ

(١) السجدة: ٣. (٢) سقطت من الأصل.

(٣) المعنى ٤٨ وحاشية السوقي ١: ٥١ وحاشية الأمير ١: ٤٧.

والممتع ٣٩٤ وشرح المعصّل ١٠: ٣٤. واظفر ماضى في ص ١٤٠.

(٤) ج: حرف جزم. (٥) مريم: ٢٦.

(٦) سقط «في المحتسب» من الأصل.

تَرَاهُ، فَإِنَّكَ إِلَّا تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ»^(١). ذكره ابن مالك .
و «إن» الشرطية هي أم أدوات الشرط .

الثاني : «إن» المخففة من الثقيلة . وفيها بعد التخفيف لثان :
الإهمال ، والإعمال . والإهمال أشهر . وقد قرئ بالوجهين قوله
تعالى ﴿وإن كُلاًّ لِّمَّا لِيُؤْفِقِينَهُمْ﴾^(٢) . وهذه القراءة ، ونقل
سيبويه ، حجة على من أنكر الإعمال . فإذا أعملت فحكمها حكم
الثقيلة . وإذا ألغيت جاز أن يليها الأسماء والأفعال . ولا يليها ، من
الأفعال ، إلا النواسخ ، نحو ﴿وإن كانت لكبيرة﴾^(٣) . ونذر
قول الشاعر^(٤) :

شَلَّتْ يَمِينُكَ ، إن قَتَلْتَ مُسْلِمًا

وَجَبَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

وأجاز الانخفص القياس على هذا البيت ، وتبعه ابن مالك . وتقدم أن

(١) سنن الترمذي ٧ : ٢٧٣ . (٢) هود : ١١١ .

(٣) البقرة : ٤٣ .

(٤) كذا وهو لشاعرة ، عاتكة بنت زيد ، أو صفية روجة الزبير بن العوام .

المنذ ٢١ وشرح شواهد ٧١ والانصاف ٦٤١ وشرح ابن عقيل ١ :

٣٢٧ وشرح الأشموني ١ : ٥١٠ والميني ٢ : ٢٧٨ وشرح الفصل ٨ :

٧١ والخزانة ٤ : ٣٤٨ .

اللام الفارقة تلزم بعد « إن » هذه ، إن خيف التباسها بالنافية . وذهب الكوفيون إلى أن « إن » هذه نافية ، لا مخففة ، واللام بعدها بمعنى « إلا » ، وأجازوا دخولها على سائر الأفعال .

الثالث : « إن » النافية ، وهي ضربان : عاملة ، وغير عاملة .

فالعاملة ترفع الاسم وتنصب الخبر . وفي هذا خلاف ، منه أكثر البصريين ، وأجازوه الكسائي وأكثر الكوفيين وابن السراج والفارسي ، وأبو الفتح . واختلف النقل عن سيويه والمبرد .

والصحيح جواز إعمالها ، لثبوتها نظماً ونثراً . فن الشتر قولهم : إن ذلك نافعك ولا ضارك ، وإن أحد خير آمن أحد ، إلا بالعافية . وقال أعرابي : إن قائماً . يريد : إن أنا قائماً . وعلى ذلك خرج ابن جني قراءة سعيد بن جبيرة **﴿ إن الذين تدعون ، من دون الله ، عبادة أمثالكم ﴾** ^(١) . ومن النظم قول الشاعر ^(٢) :

إن هو مستولياً على أحد
إلا على أضعف المجانين

(١) الأعراف : ١٩٤ .

(٢) شرح ابن عقيل ١ : ٢٧٢ وشرح الأشموني ١ : ٤٢٥ وشعر الذهب

٢٧٨ والأزهية ٣٣ والمقرب ١ : ١٠٥ والمني ٢ : ٦٦٣ والمجمع ١ : ١٢٥

والنور ١ : ٩٦ والخزانة ٢ : ١٤٤ .

أنشده الكسائي . وقول الآخر^(١) :

إنِ المرءَ مَيِّتًا ، بَاتِقِضَاءِ حَيَاتِهِ
ولكنَّ بَأَنٍ يُبَغِّى عَلَيْهِ ، فَيُخَذَلَا

وقد تبين ، بهذا ، بطلان قول من خص ذلك بالضرورة ، وقال :
لم يأت منه إلا « إن » هو مستولياً . وحكى بعض النحويين أن
إعمالها لغة أهل المالية .

وغير العاملة كثير وجودها ، في الكلام ، كقوله تعالى ﴿ إنِ

الكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ ﴾^(٢) .

الرابع : « إن » الزائدة ، وهي ضربان : كافئة ، وغير كافئة .
فالكافئة بعد « ما » الحجازية نحو : ما إن زيد قائم . فـ « إن »
في ذلك زائدة كافئة لـ « ما » عن العمل . وذهب الكوفيون إلى أنها
نافية . وهو فاسد .

وغير الكافئة في أربعة مواضع : أولها بعد « ما » الموصولة
الاسمية ، [كقول الشاعر^(٣) :

(١) شرح ابن عقيل ١ : ٢٧٣ وشرح الأشموني ١ : ٤٢٧ والميني ٢ : ١٤٥
والهمع ١ : ١٢٥ والدرر ١ : ٩٧ والخزانة ٢ : ١٤٤ .

(٢) الملك : ٢٠ . (٣) جابر بن رآلان ، أو إلياس بن الأرت . المني ٢٢
وشرح شواهد ٨٥ والهمع ١ : ١٢٥ والدرر ١ : ٩٧ والخزانة ٣ : ٥٦٧ .

يُرَجِّي المرء ما إن لا يراه
وتعرض ، دون أدناه ، الخطوب
وثانيها بعد « ما » المصدرية [١] ، كقول الشاعر [٢] :

ورج الفتى ، للخير ، ما إن رأته
على السِّن ، خيراً لا يزال يزيد
وثالثها بعد « ألا » الاستفاحية ، كقول الشاعر [٣] :

* ألا ، إن سرى ليلى ، فبت كثيبا *

ورابعها قبل [٤] مَدَّة الإنكار . قال سيبويه : سمعنا رجلاً من أهل
البادية ، قيل له : أخرج إن أخصبت البادية ؟ فقال : آنا إنيته منكراً
أن يكون رأيه على خلاف الخروج .

الخامس : « إن » التي هي بقية « إمتا » . ذكر ذلك سيبويه [٥] ،

(١) سقط من الأصل .

(٢) الملوط القريني . المغني ٢٢ وشرح شواهد ٨٥ و ٧١٦ والكتاب ٣٠٦ : ٢ .
والجمع ١ : ١٢٥ والدرر ١ : ٩٧ .

(٣) صدر بيت ، عجزه :

أحادر أن تنأى النوى ، يفتشوا

المغني ٢٢ وشرح شواهد ٨٦ الجمع ١ : ١٢٥ والدرر ١ : ٩٧ .
وعضوب : اسم امرأة .

(٤) في الأصل : مد .

(٥) الكتاب ١ : ١٣٥ .

وجعل منه قول الشاعر^(١) :

سَقَتْهُ الرُّوَادُ، مِنْ صَيْفٍ
وإنَّ مِنْ خَرِيفٍ قَلْبٌ يَعْدَمَا

قال : أراد: إمتا من خريف . وقد خولف ، في هذا البيت ، فجعلها المبرد وغيره شرطية . وهو أظهر ، لعدم التكرار . وأبين منه قول الآخر^(٢) :

* فَإِنْ جَزَعًا ، وَإِنْ إِجْمَالًا صَبْرٌ *

أراد : فأما جَزَعًا وإمتا إجمالَ صبر . وفيه احتمال . وقال ابن مالك : « إمتا » مركبة من « إن » و « ما » ، وقد يكتفى بـ « إن » .
الساس : « إن » التي بمعنى « إذ » . ذهب إلى ذلك قوم ، في قوله تعالى ﴿ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا ، إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾^(٣) .

(١) النمر بن قلوب . الكتاب ١ : ١٣٥ و ٤٧١ والمغني ٦١ وشرح شواهد ١٨٠ والخزانة ٤ : ٤٣٤ .

(٢) عجريت للريد بن الصمة . وصبره .
لَقَدْ كَذَبْتُكَ نَفْسُكَ ، فَكَذِبَتْهَا

الكتاب ١ : ١٣٤ و ٤٧١ و ٦٧ : ٢ والكامل ٢٤٨ والمقتضب ٣ : ٢٨ وشرح المعصل ٨ : ١٠١ والمغني ٤ : ١٤٨ والخزانة ٤ : ٤٤٢ .
(٣) البقرة : ٢٧٨ .

قال : معناه : إذ كنتم ، وقوله تعالى ﴿ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ ،
إِنْ شَاءَ اللَّهُ ﴾^(١) ، وقول النبي ﷺ « وإنا ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، بكم
لأَحِقُّونَ »^(٢) ، ونحو هذه الأمثلة ، مما الفعل فيه محقق الوقوع .

ومذهب المحققين أن « إِنْ » ، في هذه المواضع كلها ، شرطية .
وأجابوا عن دخولها في هذه المواطن . ولم يثبت في اللغة أن « إِنْ »
بمعنى « إذ » . وأما قوله تعالى ﴿ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ فقليل : إِنْ
فيه شرط محض ، لأنها أنزلت في تقيف ، وكان أول دخولهم في الإسلام .
وإن قدرنا الآية فيمن تقرر إيمانه فهو شرط مجازي على جهة المبالغة ، كما
تقول : إِنْ كُنْتَ وَلَدِي فَأُطِيعْنِي .

وأما قوله تعالى ﴿ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ﴾ ففيه أقوال : أحدها أن ذلك
تعليم لعباده ، ليقولوا في عِدائهم مثل ذلك ، متأدين بأدب الله .
وقيل : هو استثناء من الملك المُخْبِر للنبي ﷺ ، في منامه . فذكر
الله^(٣) مقالته ، كما وقعت . حكاه ابن عطية ، عن بعض التأولين . وذكره
الزمخشري . وقيل : المعنى : لَتَدْخُلُنَّ جميعاً ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، ولم يمت

(٢) اللوطا ٢٩ .

(١) الفتح : ٢٧ .

(٣) ليست في الأصل .

أحد . وقيل : إنما استثنى من حيث أن كل واحد ، من الناس ، متى ردّ هذا الوعد إلى نفسه أمكن أن يتم فيه الوعد ، وألاّ يتم . إذ قد يموت الإنسان ، أو يعرض ، أو يغيب . وقيل : الاستثناء معلق بقوله « آمين » . قال ابن عطية : لا فرق بين الاستثناء من أجل الأمن ، أو من أجل الدخول ، لأن الله تعالى^(١) قد أخبر بهما ، ووقعت الثقة بالأمرين . وقيل : هو حكاية ، من الله ، قول رسوله لأصحابه . ذكره السجاوندي^(٢) . وقيل : لتدخلن بمشيئة الله ، على مادة أهل السنة لا على الشرط . وقيل غير ذلك ، مما لا تحقيق فيه .

وأما الحديث فقيل : الاستثناء فيه للتبرك . وقيل : هو راجع إلى الشقوق هم ، على الإيمان . وقيل غير هذا .

السابع : « إن » التي بمعنى « قد » . [حكي عن الكسائي]^(٣) ، في قوله تعالى ﴿ فَذَكَّرْ ، إِنَّ نَفَعَتِ الذِّكْرَى ﴾^(٤) ، [أنه

(١) سقطت من الأصل .

(٢) وهو أبو طاهر ، سراج الدين ، محمد بن محمد بن عبدالرشيد . من علماء القرن السابع . هدية المارفين ٢ : ١٠٦ ومعجم المطبوعات العربية ١٠٠٧-١٠٠٨ .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) في الأصل : كقوله .

(٥) الأمل : ٩ .

جعل « إن » بمعنى « قد »^(١)، أي : قد تفتت الذكرى^(٢) . وقال بعضهم ، في قوله تعالى ﴿ إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا ﴾^(٣) : إنها بمعنى « قد »^(٤) . وليس بصحيح . و « إن » في الآية الأولى شرطية ، وفي الثانية مخففة من الثقيلة .

وقد نظمت أقسام « إن » في هذين البيتين :

وأقسام « إن » بالكسر شرط ، زيادة
ونفي ، وتخفيف ، فتأزم لامها

وقد قيل : معنى « إذ » و « إمتا » ، وقد حكى الـ
كسائي معنى « قد » ، وهذا تأمها

أنه المقنونة الهمزة

لفظ مشترك ، يكون اسماً وحرفاً . فيكون اسماً في موضعين :
أحدهما في قولهم^(٥) : أن فعلت ، بمعنى « أنا » . فهي^(٦) هنا ضمير

(١) سقط من الأصل . (٢) سقطت من الأصل وجود .

(٣) الاسراء : ١٠٨ . (٤) ب وجود : لقد .

(٥) في الأصل : قوله . (٦) في الأصل : فهو .

للمتكلم، وهي إحدى لغات «أنا». والثاني في «أنت» وأخواته.
فإن مذهب الجمهور أن الاسم هو «أن»، والتاء حرف خطاب. وقد
تقدم ذكر ذلك^(١).

وأما «أن» الحرفية فذكر لها بعض النحويين عشرة أقسام:

الأول: المصدرية. وهي من الحروف الموصولات، وتوصل
بالفعل المتصرف، ماضياً، ومضارعاً، وأمرأ. نحو: أعجبني أن فعلت
ويعجبني أن تفعل، وأمرته أن افعل. ونص سيبويه^(٢)، وغيره،
على وصلها بالأمر. واستدلوا، على أنها مع الأمر مصدرية، بدخول
حرف الجر عليها.

قليل: ويضعف وصلها بالأمر لوجهين: أحدهما أنها إذا قدرت
مع الفعل بالمصدر فأت معنى الأمر. والثاني أنه لا يوجد في^(٣) كلامهم
«يعجبني أن قم»، ولا «أحببت أن قم». ولو كانت توصل بالأمر
لجاز ذلك، كما جاز في الماضي والمضارع. وجميع ما استدلوا به على أنها
توصل بالأمر يتحمل أن تكون التفسيرية. وأما ما حكى سيبويه

(١) انظر ص ٥٨.

(٢) الكتاب ١: ٤٧٩ - ٤٨٠.

(٣) ب و ج: من.

من قولهم : كتبت إليه بأن قم ، فالباء زائدة، مثلها في (١) :

• لا يَقْرَأَنَّ بالسُّورِ •

تنبيه

« أن » المصدرية هي إحدى نواصب الفعل المضارع . بل هي أمّ الباب . وتعمل ظاهرة ومضمره ، على تفصيل مذكور في باب إعراب الفعل . وذهب ابن طاهر (٢) إلى أن الناصبة للمضارع قسم ، غير الداخلة على الماضي والأمر . وليس بصحيح .

الثاني : المخففة من النقلة . وهي ثلاثية وضعاً ، بخلاف التي قبلها . و « أن » المخففة تنصب الاسم وترفع الخبر ، كأصلها . إلا أن اسمها منوي ، لا يبرز إلا في ضرورة ، كقول الشاعر (٣) :

(١) قسم يت قامة :

هنّ الحرائر ، لا ربات أحمره سؤدّ التحاجر ، لا يقرآن بالسُّورِ
وينسب إلى الراعي النميري ، ديوانه ٨٧ ، وإلى القتال الكلبي ، ديوانه ٥٣ . واطر المني ٢٧ والخزاة ٣ : ٦٦٧ . والأحمره : جمع حمار . وحسن الحير لأنها رداً للمال وشراءه .

(٢) وهو محمد بن أحمد الأنصاري ، أبو بكر ، ويعرف بالحدث . مات في عترة الثمانين وخمسمائة . بنية الوعاء ١ : ٢٨ .

(٣) المغني ٢٩ وشرح شواهد ١٠٥ والفصل ١٣٨ وشرحه ٨ : ٧١ والإنصاف ٢٠٥ والمقرب ١ : ١١١ وشرح ابن عقيل ١ : ٣٢٨ وشرح الأشموني ١ : ٥١١ والخزاة ٢ : ٤٦٥ والمجمع ١ : ١٤٣ والبر ١ : ٢٠ .

فلو أنك ، في يوم الرِّخاء ، سألتني
طلاقك لم أبخل ، وأنتِ صديقُ

وأجاز بعضهم بروزه في غير الضرورة . وتقل عن البصريين . ولا يلزم
كون اسمها المنوي ضمير شأن ، خلافاً لقوم . وقد قدر سيبويه في قوله
تعالى ﴿ أن يا إبراهيم ، قد صدقت الرؤيا ﴾^(١) ، أنك يا إبراهيم
قد صدقت الرؤيا^(٢) .

وخبر « أن » المخففة إما جملة اسمية ، نحو ﴿ وآخِرُ دَعْوَاهُمْ
أن الحمد لله رب العالمين ﴾^(٣) ، وإما جملة فعلية مفصولة بـ « قد » ،
نحو ﴿ وتعلم أن قد صدقتنا ﴾^(٤) ، أو حرف تنفيس ، نحو
﴿ علم أن سيكون ﴾^(٥) ، أو حرف نفي ، نحو ﴿ علم أن
لن نخصوه ﴾^(٦) ، أو « لو » ، نحو ﴿ تبيننت الجن أن
لو كانوا ﴾^(٧) ، ما لم يكن الفعل غير متصرف أو دماء ، فلا يحتاج إلى

(١) الصافات : ١٠٤ - ١٠٥ .

(٢) سقطت من الأصل . وفي الكتاب ١ : ٤٨٠ : « كانه قال : ناديناك أنك
قد صدقت الرؤيا ، يا إبراهيم » .

(٣) يونس : ١٠ . (٤) المائدة : ١١٣ .

(٥) الزمئل : ٢٠ . (٦) الزمئل : ٢٠ .

(٧) سبأ : ١٤ .

فاصل ، نحو ﴿ وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾^(١) ، ونحو ﴿ وَالْخَامِسَةُ أَنَّ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا ﴾^(٢) . ونذر عدم الفصل ، مع غيرها ، كقول الشاعر^(٣) :

عَلِمُوا أَنَّ يُؤْمَلُونَ ، فجادُوا
قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا ، بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

وفي جوازه ، في الاختيار ، خلاف .

تيسره

مذهب الكوفيين في « أن » المخففة أنها لا تعمل ، لافي ظاهر^(٤)
ولا مضر . وقد أبجاز سيديويه أن تلغى لفظاً ، وتقديراً ، فلا يكون
لها عمل .

واعلم أن « أن » المخففة من الحروف المصدرية . فإذا قيل
« أن : المصدرية » فاللفظ صالح لـ « أن » الناصبة للفعل ، ولـ « أن »

(١) النجم : ٣٩ . (٢) النور : ٩ .

(٣) شرح ابن عقيل ١ : ٣٣١ والمجمع ١ : ١٤٣ والبرر ١ : ١٢٠ وشرح

الأشموقي ١ : ٥٢٠ ومنهج السالك ١ : ٢٦٧ والعيني ٢ : ٢٩٤-٢٩٧ .

(٤) ب و ج : أنها لا تعمل في ظاهر .

المخففة . والفرق، بينهما أن العامل إن كان فعلِ علمٍ فهي مخففة ، وإن كان فعل ظنٍّ جاز الأمران ، نحو ﴿ وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونُ فِتْنَةً ﴾^(١) . فمن جعلها الأولى نصب . ومن جعلها الثانية رفع . وإن كان غير ذلك فهي الناصبة للفعل ، نحو ﴿ وَالتَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي ﴾^(٢) ، ونحو ﴿ وَأَنْ تَعْمُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾^(٣) . وإذا وليها مضارع مرفوع ، وليس قبلها علمٌ أو ظنٌّ ، كقول الشاعر^(٤) :

أَنْ تَقْرَأَ إِنْ عَلَى أَسْمَاءَ ، وَيَحْسَكُمَا

مَنْبِي السَّلَامَ ، وَالْأَلَا تُشْعِرَا أَحَدَا

وقراءة بعضهم ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ ﴾^(٥) ، فذهب البصريين أنها « أن » المصدرية ، أهملت حملاً على « ما » أختها . ومذهب الكوفيين أنها المخففة .

الثالث : « أن » المفسرة ، وهي التي يحسن في موضعها « أي » ،

(١) المائدة : ٧١ .

(٢) الشعراء : ٨٢ .

(٣) البقرة : ١٨٤ .

(٤) للنبي ٢٨ وشرح شواهد ١٠٠ والفصل ١٤٧ وشرحه ٧ : ١٥

والإصناف ٥٦٣ والخزانة ٣ : ٥٥٩ .

(٥) البقرة : ٢٣٣ .

وعلاقتها أن تقع بعد جملة ، فيها معنى القول ، دون حروفه . نحو
﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ ﴾^(١) . ولا تقع بعد صريح
القول ، خلافاً لبعضهم .

وإذا ولي « أن » الصالحة للتفسير مضارعٌ معه « لا » ، نحو :
أشرتُ إليه أن لا تفعل . جاز رفعه ، وجزمه ، ونصبه . فرفعه على
جعل « أن » مفسرة ، و « لا » نافية . وجزمه على جعل « لا » ناهية .
ونصبه على جعل « أن » مصدرية ، و « لا » نافية . وإن كان المضارع
مشتبهاً جاز رفعه ونصبه ، بالاعتبارين .

تنبيه

مذهب البصريين أن المفسرة قسم ثالث . وثقل عن الكوفيين
أنها عند المصدرية .

الرابع : « أن » الزائدة . وتضرد زيادتها بعد « لما » ، نحو
﴿ فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ ﴾^(٢) ، وبين القسم و « لو » ، كقول الشاعر^(٣) :

(١) المؤمنون : ٢٧ . (٢) يوسف : ٩٦ .

(٣) المي ٣١ وشرح شواهد ١١١ والإصاف ٢٠٠ والقرب ١ : ١٠٣ .

والهمع ٢ : ٤١ والبرر ٢ : ٤٥ والخزاة ٤ : ١٤١ .

أما، والله ، أن لو كنت حُرّاً
وما بالحُرِّ أنت ، ولا العتيق
ووقع لأن عصفور أن « أن » هذه حرف ، يربط جملة القسم . وشذ
زيادتها بعد كاف التشبيه ، في قول الشاعر (١) :

* كأن ظبية ، تعطو إلى وارق السَّلم *

في رواية من جرّ .

ولا تعمل « أن » الزائدة شيئاً ، وفائدة زيادتها التوكيد . وذهب
الأخفش إلى أنها قد تنصب الفعل ، وهي زائدة . واستدل بالسماع
والقياس . أما السماع فقوله تعالى ﴿ وما لنا ألاّ نُقاتلَ في سَبِيلِ
اللهِ ﴾ (٢) ، ﴿ وما لكم ألاّ تُنْفِقُوا ﴾ (٣) ، و « أن » في الآيتين

(١) عجزيت لعلباء بن أرقم . وصدره :

فبوماً ثوافينا ، بوجهٍ مقسّمٍ

الأحميمات ١٧٨ والكتاب ١ : ٢٨١ و ٤٨١ والمغني ٣٢ وشرح شواهد
١١١ والأمال ٢ : ٢١٠ والكامل ٧٥ والفصل ١٣٩ وشرحه ٨ : ٨٣
وأمال ابن الشجري ٢ : ٣ والمجم ١ : ١٤٣ والدرر ١ : ١٢٠ والمنصف
٣ : ١٢٨ والإنصاف ٢٠٢ والمقرب ١ : ١١١ وشنور الذهب ٢٨٤
والخزاة ٤ : ٣٦٤ و ٤٨٩ . والقسم : التام الجال . والسلم : ضرب
من الشجر .

(٣) الحديد : ١٠ .

(٢) البقرة : ٢٤٦ .

زائدة، كقوله ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾^(١). وأما القياس فهو أن الزائد قد عمل، في نحو: ما جاءني من أحد، وليس زيد بقائم. ولا حاجة له في ذلك. أما السماع فيحتمل أن تكون «أن» فيه مصدرية، دخلت بعد «ما لنا» لتضمنه معنى: ما منَعْنَا. وأما القياس فلأن حرف الجر الزائد مثل غير الزائد، في الاختصاص بما عمل فيه، بخلاف «أن» فإنها قد وليها الاسم، في قوله «كأن ظبية» على رواية الجر.

تبييه

«أن» الزائدة تنائية وضعاً، وليس أصلها مثقلة فخففت، خلافاً لبعضهم. ولذلك لو سمي بها أعربت كـ «يد»، وصغرت «أني» لا أنين.

الخامس: أن تكون شرطية، تفيد المجازاة. ذهب إلى ذلك الكوفيون، في نحو: أمّا أنت مُنطلقاً انطلقت. وجعلوا منه قوله تعالى ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ﴾^(٢). قالوا: ولذلك دخلت الفاء. وجعلوا منه قول الشاعر^(٣):

(١) المائة : ٨٤ . (٢) البقرة : ٢٨٢ .
 (٣) الفرزدق . ديوانه ٨٥٥ والمتني ٢٢ وشرح شواهد ٨٦ والكتاب =

أَتَجَزَعُ أَنْ أَذُنًا قُتِيَّةً حُزَّتَا

جَهَارًا، وَلَمْ تَجَزَعْ، لِقَتْلِ ابْنِ خَارِمٍ؟

ومنع ذلك البصريون، وتأولوا هذه الشواهد، على أنها المصدرية.

السادس: أن تكون نافية بمعنى «لا». حكاه ابن مالك، عن بعض

النحويين. وحكاه ابن السِّيد^(١)، عن أبي الحسن الهروي^(٢) عن

بعضهم^(٣)، في قوله تعالى ﴿قُلْ: إِنْ أَلْهَدَىٰ هُدَىٰ اللَّهِ أَنْ يُؤْتَىٰ

أَحَدٌ﴾^(٤) أي: لا يؤتى أحد. قلت: ونقله بعضهم، في الآية، عن

الفراء. والصحيح أنها لا تفيد النفي، و«أن» في الآية مصدرية. وفي

إعرابها أوجه، ذكرتها في غير هذا الموضع.

السابع: أن تكون بمعنى «لثلاث». جعل بعضهم من ذلك قوله

= ١: ٤٧٩ والخزاة ٣: ٦٥٥ - ٦٥٩ وقتيبة هو قتيبة بن مسلم الفاض

المشهور. وابن خارم هو عبدالله بن خارم أمير خراسان من قبل ابن الزبير.

(١) وهو أبو محمد عبدالله بن محمد البطليوسي، ريل بلنسية. توفي سنة ٥٢١.

بنية الوعاء ٢: ٥٥.

(٢) وهو علي بن محمد، صاحب الأزهية. توفي حوالي سنة ٤١٥. بنية الوعاء

٢: ٢٠٥ وهدية المارفين ١: ٦٦٦.

(٣) وهو الزجاج. اطر الأزهية ٧٠.

(٤) آل عمران: ٧٣.

تعالى ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ أَنْ تَضِلُّوا﴾^(١)، أي : لئلا تضلُّوا .
 ونحوه كثير . ومذهب البصريين أن ذلك^(٢) على حذف مضاف ، أي :
 كراهة أن تضلُّوا . وذهب قوم إلى أنه على حذف «لا» . ورده المبرد .
 الثامن : أن تكون بمعنى « إذ » مع الماضي . ذهب^(٣) إلى ذلك
 بعض النحويين ، وجعلوا منه قوله تعالى ﴿بَلْ عَجِبُوا أَنْ
 جَاءَهُمْ﴾^(٤) . قيل : ومع المضارع أيضاً ، كقوله تعالى ﴿أَنْ تَوَلَّوْا
 بِاللَّهِ رَبِّكُمْ﴾^(٥) ، أي : إذ آمنتم . وجعل بعضهم « أن » في قوله^(٦) :
 * أَمْجَزَعُ أَنْ أَذُنًا قُتِيَّةً حُزْمًا *

بمعنى « إذ » . وهذا ليس بشيء ، و« أن » في الآيتين مصدرية . وأما
 في البيت فهي عند الخليل مصدرية ، وعند المبرد مخففة .

التاسع : أن تكون بمعنى « إن » المخففة من الثقيلة . تقول :
 أن كان زيد لعلماً ، بمعنى : إن^(٧) كان زيد لعلماً . ولو دخل عليها
 فعل ناسخ لم تعلقه اللام بعدها ، بل تفتح . ذهب إلى ذلك أبو علي ،

- | | |
|-----------------------|------------------|
| (١) النساء : ١٧٦ . | (٢) ب : هـ : |
| (٣) في الأصل : وذهب . | (٤) ق : ٢ . |
| (٥) المتحفة : ١ . | (٦) انظر ص ٢٢٤ . |
| (٧) في الأصل : إنه . | |

وابن أبي العافية ، في قوله ، في الحديث « قد عَلِمْنَا أَنْ كُنْتَ
لْمُؤْمِنَا » . فمِنْهُمَا أَنْ « أَنْ » لا تكون في ذلك إِلَّا « فتوحة » ، ولا تلزم
اللام . وذهب الأخفش الأصغر^(١) ، وابن الأخصر^(٢) ، إلى أنه لا يجوز
فيها إِلَّا الكسر ، وتلزم اللام . وعليه أكثر نحاة بغداد .

العاشر : أن تكون جازمة . ذهب إلى ذلك بعض الكوفيين ،
وأبو عبيدة ، والليحياني . وحكى الليحياني أنها لغة بني صُبَّاح ، من بني
ضَبَّة . وقال الرُّؤاسي^(٣) : فصحاء العرب ينصبون بـ « أَنْ » وأخواتها
الفعل ، ودونهم قوم يرفعون بها ، ودونهم قوم يجزمون بها . وقد
أُشْدُوا^(٤) على ذلك أحياناً ، منها قول الشاعر^(٥) :

(١) وهو علي بن سليمان ، أبو الحسن . توفي سنة ٣١٥ . إناه الرواة ٢ : ٢٧٦ - ٢٧٨ .

(٢) وهو أبو الحسن ، علي بن عبد الرحمن الإشبيلي . توفي سنة ٥١٤ . بنية
الوطة ٢ : ١٧٤ .

(٣) وهو أبو جعفر ، محمد بن الحسن ، أستاذ الكسائي والفراء ، وأول من وضع
كتاباً في النحو من الكوفيين . بنية الوطة ١ : ٨٢ - ٨٤ .

(٤) في الأصل : وأنشدوا .

(٥) البيت لامرئ القيس . ديوانه ٣٨٩ والمغني ٢٨ وشرح شواهد ٩٠ وديوان
المفضليات ١٤٥ . والرواية : إلى أن يأتي . ونحطب : جواب الطلب « تالوا » .

إذا ما غَدَوْنَا قَالَ وَلِدَانُ قَوْمِنَا:
تعالوا، إلى أنْ يأتينا الصَّيْدُ، نَحْطِيبُ
وقول الآخر^(١):

أَحَازِرُ أَنْ تَعْلَمَ بِهَا، فَتَرُدَّهَا
فَتَنْزِكُهَا قِتْلًا، عَلَيَّ، كَمَا هِيَ
وقد كنت نظمت لها ثمانية معان، في هذين البيتين:
وأقسامُ «أنْ» مَفْتُوحَةٌ مَصْدَرِيَّةٌ
وزائدةٌ، أو مِثْلُ «أَيَّ»، وَمُخَفَّفَةٌ
ومعنى لثلاث، ثمَّ «لا، ثمَّ» إِذْ، حَكَّوْا
وجازمةٌ أَيْضًا، فَخَذَّهَا بِمَعْرِفَةٍ

أو

حرف عطف . ومذهب الجمهور أنها تُشْرِكُ في الإعراب،
لا في المعنى، لأنك إذا قلت: قام زيدٌ أو عمرو، فالفعل واقع من
أحدهما. وقال ابن مالك: إنها تُشْرِكُ في الإعراب والمعنى، لأن ما بعدها

(١) جميل بثينة . ديوانه ٢٢٨ والغني ٢٨ وشرح شواهد ٩٨ .

مشارك لما قبلها في المعنى الذي جيءَ بها لأجله ؛ ألا ترى أن كل واحد منها مشكوك في قيامه . قلت : وكلاهما صحيح ، باعتبارين . ولـ « أو » ثمانية معان .

الأول : الشك . نحو : قام زيدٌ أو عمرو .

الثاني : الإبهام . نحو ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى ﴾^(١) . والفرق بينهما أن الشك من جهة التكليم ، والإبهام على^(٢) السامع .

الثالث : التخيير . نحو : خُذْ ديناراً أو ثوباً .

الرابع : الإباحة . نحو : جالس الحسن أو ابن سيرين . والفرق بينهما جواز الجمع في الإباحة ، ومنع الجمع في التخيير .

الخامس : التقسيم . نحو : الكلمة اسم أو فعل أو حرف . وأبدل ابن مالك^(٣) في « التسهيل » التقسيم بالتفريق المجرد ، يعني من المعاني السابقة . ومثله بقوله تعالى ﴿ وَقَالُوا: كُونُوا هُوداً أَوْ نَصَارَى ﴾^(٤) . قال : والتعبير عن هذا بالتفريق أولى من التعبير عنه بالتقسيم ، لأن استعمال الواو فيما هو تقسيم أجود من استعمال « أو » . قلت : وعبر

(١) سبأ : ٢٤ . (٢) في الأصل : من جهة .

(٣) التسهيل : ١٧٦٠ . (٤) البقرة : ١٣٥ .

بعضهم عن هذا المعنى بالتفصيل .

السادس : الإضراب . كقوله تعالى ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِثْقَلِ
أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾^(١) . قال الفراء : « أو » هنا بمعنى « بل » .
قال ابن عصفور : والإضراب ذكره سيبويه في التني^(٢) ، والنهي ، إذا
أعدت العامل . كقولك : لست بشراً أو لست عمراً ، ولا تضرب
زيداً أو لا تضرب عمراً . قال : وزعم بعض النحويين أنها تكون
للإضراب ، على الإطلاق . واستدلوا بقوله تعالى ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى
مِثْقَلِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ ، وبقوله ﴿ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ
قَسْوَةً ﴾^(٣) . قال^(٤) : وما ذهبوا إليه فاسد . وقال ابن مالك : أجاز
الكوفيون موافقتها « بل » في الإضراب ، ووافقهم أبو علي وابن
برهان . قلت : وابن جني ، قال في قراءة أبي السّمّال ﴿ أَوْ كَلِمَاتٍ
عَاهَدُوا عَهْدًا ﴾^(٥) : « أو » هنا بمعنى « بل » .

السابع : معنى الواو . كقول الشاعر^(٦) :

(١) الصافات: ١٤٧ . (٢) في الأصل و ب و جود : الأمر . (٣) البقرة: ٧٤ .

(٤) سقطت من الأصل . (٥) البقرة : ١٠٠ .

(٦) صديريت لجري . عجزه :

كما أتى ربّه موسى ، على قدر

ديوانه ٤١٦ والمتني ٦٥ وشرح شواهده ١٩٦ .

* جاءَ الخِلافةَ ، أو كانتْ له قَدَرًا *

أراد : وكانت . فأوقع « أو » مكان الواو ، لأمن اللبس . وإلى أن
« أو » تأتي بمعنى الواو ، ذهب الأخفش والجري ، واستدلوا بقوله
تعالى ﴿ أوْ يَزِيدُونَ ﴾ . وهو مذهب جماعة من الكوفيين .

الثامن : معنى « ولا » . ذكر بعض النحويين أن « أو » تأتي
بمعنى « ولا » . وأنشد^(١) :

لا وَجْدُ تَكَلَّى كما وَجَدْتُ ، ولا
وَجْدُ عَجُولٍ ، أَمَلْتُهَا رُبْعُ
أو وَجْدُ شَيْخٍ ، أَمَلْتُ نَاقَتَهُ
يَوْمَ تَوَافَى الْحَجِيجُ ، فاندَفَعُوا

أراد : ولا وجدُ شيخٍ .

وذكر ابن مالك أن « أو » توافق « ولا » بعد النهي ، كقوله
تعالى ﴿ ولا تُطِيعُ مِنْهُمْ آيْمًا أَوْ كَفُّورًا ﴾^(٢) ، وبعد النفي ،

(١) لماك بن عمرو القضاعي . الكامل ٤٢٩ . والمعجول : الناقة فقدت ابنها .

والربع : المعيل يولد في الربع .

(٢) الانسان : ٢٤ .

كقوله تعالى ﴿أَوْ بَيُّوتِ آبَائِكُمْ﴾^(١) الآية . والتحقيق أن
«أو» في قوله تعالى «أَوْ كَفُورًا» هي التي كانت للإباحة . فإن
النهي إذا دخل في الإباحة استوعب ما كان مباحاً باتفاق . وإذا دخل في
التخيير ففيه خلاف ؛ ذهب السيرافي إلى أنه يستوعب الجميع ، كالنهي
عن المباح ، وذهب ابن كيسان إلى جواز أن يكون النهي عن كل
واحد ، وأن يكون عن الجميع .

نتيجه

ذهب قوم إلى أن «أو» موضوعة لقدر مشترك بين المعاني الخمسة
المتقدمة . وهو^(٢) أنها موضوعة لأحد الشئتين ، أو الأشياء ، وأنما
فهمت هذه المعاني من القرائن .

وزاد بعض الكوفيين لـ «أو» قسماً آخر ، وهو «أو» الناصبة
للفعل المضارع ، في نحو قول الشاعر^(٣) :

قُلْتُ لَهُ : لَا تَبِكْ عَيْنُكَ ، إِنَّمَا

نُحَاوِلُ مُنْسَكًا ، أَوْ نَمُوتَ ، فَتُعْذَرَا

(١) البور : ٦١ . (٢) في الأصل : ومي .

(٣) البيت لامرئ القيس . ديوانه ١٦ والكتاب ١ : ٤٢٧ والفصل ١١١

وشرحه ٧ : ٢٢ والخراطة ٣ : ٦٠٩ .

مذهب الكسائي أن «أو» هذه ناصبة للفعل ، بنفسها . ومذهب قوم
من الكوفيين ، منهم الفراء ، إلى أنه انتصب بالخلاف . ومذهب
البصريين أن «أو» هذه هي العاطفة ، والفعل بعدها منصوب بـ «أن»
مضمرة . وهو الصحيح .

وقد نظمت معاني «أو» في هذين البيتين :

بـ «أو» خَيْرٌ ، أَيْبَعُ ، قَسَمٌ ، وَأَبْهَمُ
وفي شَكْتٍ ، وإِضْرَابٍ ، تَكُونُ

وَمِثْلُ «وَلَا» ، وَوَاوٍ ، أَوْ لِنَصْبٍ
بِإِضْمَارٍ ، لِحَرْفٍ ، لَا يَبِينُ

آ

حرف من حروف النداء ، حكاة الألف ، والكوفيون . وزعم
ابن عصفور أنه للقريب ، كالهزمة . وذكر غيره أنه للبعيد . وهو
الصحيح ، لأن سيبويه ذكر رواية ، عن العرب ، أن الهزمة للقريب ،
وما سواها للبعيد . والله أعلم .

أَيُّ بفتح الهمزة

حرف له قسمان :

الأول : أن يكون حرف نداء ، كقولك : أَيُّ زيدٌ . وفي الحديث « أَيُّ رَبِّ » . وهي لنداء البعيد . وقيل : للقريب ، كالهمزة . وقيل : للمتوسط . وقد تُمدُّ ، فيقال : آيٌ . حكاهما الكسائي ، وقال : بعضهم يجوز مدها ، إذا بعدت المسافة . فيكون المدة فيها دليلاً على البعد .

الثاني : أن تكون حرف تفسير ، كقول الشاعر^(١) :

وترمينني بالطَّرفِ ، أَيُّ : أنتَ مُذْنِبٌ

وتقلِّبِنِي ، لكنَّ إِيَّاكَ لا أَقْلِي

وهي أعمُّ من « أن » المفسِّرة ، لأن « أَيُّ » تدخل على الجملة والمفرد ، وتقع بعد القول وغيره . وذهب قوم إلى أن « أَيُّ » التفسيرية اسم فعل ، معناه « عُوا » أو « افهموا » .

(١) المتن ٨٠ وشرح شواهد ٢٣٤ والفصل ١٤٧ وشرحه ٨ : ١٤٠ والجمع

٢ : ٧١ والخزانة ٤ : ٤٩٠ . وقوله لكنَّ ، أراد : لكنَّ أنا . فحذف

الهمزة وأدغم . وأقلى : أبغض .

وزاد بعضهم لـ «أي» قسماً ثالثاً ، وهو أن تكون حرف عطف .
 وذلك إذا وقع بين مشتركين في الإعراب ، نحو : هذا الفضنفرُ ،
 أي : الأسدُ . وكونها حرف عطف هو مذهب الكوفيين . وتبعهم
 ابن السكّاتى الخوارزمي^(١) ، من أهل المشرق ، وأبو جعفر بن صابر ،
 من أهل المغرب . والصحيح أنها التفسيرية ، وما بعدها عطف يان .
 واعلم أن «أي» قد تكون مخوفة^(٢) من «أي» الاستفهامية .
 كقول الشاعر^(٣) :

تَنْظَرْتُ تَنْصَرًا وَالتَّيْمَا كَيْبَ ، أَيْنَهُمَا
 عَلَيَّ ، مِنْ النَّيْتِ ، اسْتَهَلْتُ مَوَاطِرُهُ

أي بكسر الهمزة

حرف بمعنى «نعم» . يكون لتصديق مُخْبِرٍ ، أو إعلامٍ

-
- (١) وهو يوسف بن أبي بكر ، أبو يعقوب السكّاتى . صاحب مفتاح العلوم .
 توفي سنة ٦٢٦ . بنية الوعاء ٢ : ٣٦٤ والمجم ٢ : ٧١ .
 (٢) مخفة مخفف الياء الثانية .
 (٣) اليردنى . ديوانه ٣٤٧ والمغني ٨١ وشرح شواهده ٢٣٦ . ونصر
 هو نصر بن سيار . والسماكان : نجران مشهوران . وهما الأعزل والرايح .

مُسْتَخْبِرٍ ، أو وعدِ طالبٍ . لكنّها مختصة بالقسم ، و «نعم» تكون في القسم وغيره . كقوله تعالى ﴿ قُلْ : إِيَّيَّيْ وَرَبِّي ﴾^(١) . وإذا وليها واو القسم تعيين إثبات يائها . وإذا حذف الخافض ، فقول : إِيَّيَّيْ الله ، جاز فيها ثلاثة أوجه : الأول^(٢) حذف الياء ، والثاني فتحها ، والثالث : إثباتها ساكنة ، ويُغتفر الجمع بين الساكنين .

بل

حرف إضراب . وله حالان :

الأول : أن يقع بعده جملة .

والثاني : أن يقع بعده مفرد .

فإن وقع بعده جملة كان إضراباً عما قبلها ، إما على جهة الإبطال ، نحو ﴿ أَمْ يَقُولُونَ : بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُمُ بِالْحَقِّ ﴾^(٣) ، وإما على جهة النرك للاتصال ، من غير إبطال ، نحو ﴿ وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ . بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ ﴾^(٤) . فظهر بهذا^(٥) أن قول ابن مالك في «شرح الكافية» : « فإن كان

(١) يونس : ٥٣ .

(٢) ب : الوجه الأول .

(٣) المؤمنون : ٧٠ .

(٤) المؤمنون : ٦٢ - ٦٣ .

(٥) ب : وظهر من هذا .

الواقع بعدها جملة فهي للتنبيه على انتهاء غرض ، واستئناف غيره ،
ولا يكون في القرآن إلا على هذا الوجه « ليس على إطلاقه .

فإن قلت : هل هي قبل الجملة عاطفة أو لا ؟ قلت : ظاهر كلام ابن
مالك أنها عاطفة . وصرح به ولده في « شرح الألفية » ، وصاحب « رصف
المباني » . وغيرهم يقول : إنها ، قبل الجملة ، حرف ابتداء ، وليست
بعاطفة ^(١) .

وإذا وقع بعد « بل » مفرد فهي حرف ^(٢) عطف ، ومعناها
الإضراب . ولكن حالها فيه مختلف :

فإن كانت بعد نفي نحو : ما قام زيد بل عمرو ، أو نهي نحو : لا تضرب
زيداً بل عمراً ، فهي لتقرير حكم الأول ، وجعل ضده لما بعدها .
ففي المثال الأول قررت نفي القيام لزيد ، وأثبتته لعمرو . وفي المثال الثاني
قررت النهي عن ضرب زيد ، وأثبتت الأمر بضرب عمرو .

ووافق المبرد على هذا الحكم ، وأجاز مع ذلك أن تكون
ناقلة حكم النفي والنهي ، لما بعدها . ووافقه على ذلك أبو الحسن
عبد الوارث . قال ابن مالك : وما جوزه مخالف لاستعمال العرب .

وإن كانت بعد إيجاب نحو : قام زيد بل عمرو ، أو أمر نحو :

(١) في الأصل : عاطفة .

(٢) سقطت من الأصل .

اضربُ زيداً بل عمراً، فهي لإزالة الحكم عما قبلها، حتى كأنه مسكوت عنه، وجعله لما بعدها.

هذا تلخيص الكلام على « بل ». وذهب الكوفيون إلى أن « بل » لا تكون نسقاً بعد الإيجاب، وإنما تكون نسقاً بعد النفي، وما جرى مجراه.

تنبيه

ذكر بعضهم لـ « بل » قسماً آخر، وهو أن تكون حرف جر خافض^(١) للنكرة، بمنزلة « رُبَّ ». كقول الراجز^(٢):

• بِلْ بَلَدٍ مِلْءِ الْفِجَاجِ قَتْمَةٌ •

وليس ذلك بصحيح. وإنما الجار، في البيت ونحوه^(٣)، « رُبَّ » المحذوفة. وحكى ابن مالك، وابن عصفور، الاتفاق على ذلك، قبل فظهر وهم من جعل « بل » جارة. قال بعضهم: و « بل » في ذلك حرف ابتداء.

(١) كذا

(٢) في الأصل: الشاعر. والبيت لرؤبة. ديوانه ١٥٠ والمغني ١٢٠ وشرح

شواهد ٣٤٧. والفجاج: جمع فج، وهو الطريق. والقتم: النبار.

(٣) في الأصل: في نحو هذا.

لفظ له أربعة أقسام :

الأول: أن يكون اسم إشارة . فتقول « ذا » للقريب ، و « ذاك » للمتوسط ، و « ذلك » للبعيد . ومن لم يرَ المتوسط جعل « ذاك » للبعيد أيضاً . وتدخل « ها » التنبيه على المجرد كثيراً ، وعلى المقرون بالكاف وحدها قليلاً . ولا تدخل على المقرون باللام .

واختلف النحاة في « ذا » الذي هو اسم إشارة . فقال قوم ، منهم السيرافي : هو ثنائي الوضع ، وألفه أصل ، غير منقلبة عن شيء كـ « ما » . وقال الكوفيون : ألفه زائدة . ووافقهم السبيلي . وقال البصريون : هو ثلاثي الوضع ، وألفه منقلبة عن أصل . ثم اختلفوا ؛ ف قيل : عن ياء ، والمحنوف ياء ، فالعين واللام ياءان . وقيل : عن واو ، والمحنوف ياء ، فهو من باب : طَوَيْتُ . واختلفوا في المحنوف ؛ ف قيل : اللام ، وهو الأظهر ، لأنها طرف . وقيل : العين .

واختلفوا في وزنه ؛ ف قيل : « فَعَل » بالتحريك ، وهو الأظهر . وقيل : « فَعَلَ » بالإسكان .

واستدل البصريون ، على أنه ثلاثي الوضع ، برد المحنوف منه ،

في التصغير ، حيث قالوا « ذَيَّتا » والأصل ذَيَّيَّتا . ولبسط الكلام على اسم الإشارة موضع غير هذا .

الثاني : أن يكون موصولا بمعنى « الذي » وفروعه . ولا يكون كذلك إلا بشرطين : أحدهما أن يكون بعد « ما » أو « من » الاستفهاميتين . وقيل : لا تكون موصولة بعد « من » . والآخر أن يكون غير ملغى . وسيأتي بيان معنى ^(١) الإلغاء . ومن ورود « ذا » موصولة قول لبيد ^(٢) :

ألا تسألانِ المرءَ : ماذا يُحاولُ
أُنحِبُّ فيُقضى ، أم ضلالٌ وباطلٌ ؟

أي : ما الذي يحاول ؟ فـ « ما » مبتدأ ، و « ذا » مع صلته خبره ، و « نحب » بدل من « ما » .

الثالث : أن يكون ملغى . ومعنى الإلغاء هنا أن تُركَّب « ذا » مع « ما » ، فيصير المجموع اسما واحدا . وله حيثنَّ معنيان :

(١) سقطت من الأصل .

(٢) ديوانه ٢٥٤ والمتن ٣٣٢ وشرح شواهد ٧١١ والكتاب ١ : ٤٠٥ والخزانة ٢ : ٥٥٦ والعيه ١ : ٧ .

أحدهما ، وهو الأشهر ، أن يكون اسم استفهام ^(١) . والدليل على أنها مركبا قولهم : عما ذا تسأل ؟ بإثبات الألف ، لتوسطها . ويتمين ذلك ، في قول جرير ^(٢) :

يا خُزْرَ تَغْلِبَ ، ماذا بالُ نِسْوَتِكُمْ
لا يَسْتَفِقْنَ ، إلى الدَّيرَيْنِ ، نَحْنَانَا

وقول الآخر :

وأبلغُ أبا سَعْدٍ ، إذا ما لَقِيْتَهُ
نَذِيرًا ، وماذا يَنْفَعُنِي نَذِيرُ ؟

ولا يجوز أن تكون « ذا » موصولة ، في البيتين ، لأن العرب لا تقول :
ما الذي بالئك . ولا يؤكدُ الفعل الواقع صلة ، بالنون . وترجع
دعوى التركيب ، في ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا
حَسَنًا ﴾ ^(٣) .

(١) في الأصل : أن يكون استفهاما .

(٢) ديوانه ١٦٧ والمقي ٣٣٢ وشرح شواهد ٧١١ . والخزr : جمع خزر ، وهو الضيق المينين .

(٣) البقرة : ٢٤٥ . والحديد : ١١ .

وثانيهما أن يكون المجموع اسماً واحداً موصولاً ، أو نكرة موصوفة . وعليه يت الكتاب^(١) :

دَعِيَ مَاذَا عَلِمْتَ ، سَأَتَقِيهِ

ولكن ، بِالْمُغَيَّبِ ، نَبِّئْنِي

ومنع الفارسي كونها في البيت موصولة . قال : لأننا لم نجد في الموصولات ما هو مركب ، ووجدنا في الأجناس ما هو مركب .

تيسره

قد اتضح ، بما^(٢) تقدم أن « ماذا »^(٣) تحتل أربعة أوجه : أحدها أن تكون « ما » استفهامية و « ذا » اسم إشارة . وثانيها أن تكون « ما » استفهامية و « ذا » اسم موصول . وثالثها أن يكون المجموع اسماً واحداً للاستفهام . ورابعها أن يكون المجموع اسماً واحداً خبرياً . ويعرب في كل موضع على ما يليق به .

الرابع : أن يكون « ذا » بمعنى : صاحب وإنما يكون كذلك

(١) ينسب البيت إلى المتنبي العبدى . المي ١ : ١٩٢ وأما اليربدي ١١٦

والكتاب ١ : ٤٠٥ ودعوان المتنبي ٢١٣ - ٢١٥ والخزاعة ٢ : ٥٥٤ -

٥٥٦ وشرح اختيارات الفضل ١٢٦٧ - ١٢٦٨ والمغني ٣٣٣ وشرح

شواهد ١٩١ والمجمع ١ : ٨٤ والبرز ١ : ٦٠ .

(٢) ب و ح : مما . (٣) في الأصل : ذا .

حالة النصب، نحو: رأيتُ ذا مال. وبمعنى طيبي، يعرب «ذو» الطائية
إعراب التي بمعنى صاحب. فيقول: جاء ذو قلم، ورأيت ذا قلم،
ومررت بذو قلم.

واعلم أن أقسام «ذا» المذكورة كلها أسماء باتفاق، إلا المثنى،
فإن صاحب «رصف المباني» ذهب إلى أنه حرف. قال: وإنما حكمنا
بأن^(١) «ذا» حرف، لأنها قد توجد «ما» الاستفهامية وحدها دونها،
ومعناها الاستفهام، وتوجد معها أيضاً، وهي معها بذلك المعنى. فحكمنا
أنها وصلة لها. ولأجل هذا الخلاف ذكرت «ذا» ههنا.

من

لفظ مشترك؛ تكون اسماً وحرفاً، فتكون^(٢) اسماً، إذا دخل
عليها حرف الجر. ولا تجز بغير «من». وهي حيث ذكر اسم بمعنى:
جانب. قال الشاعر^(٣):

(١) ب: على أن. (٢) ب: فيكون.

(٣) القطامي. ديوانه ٢٨ وأدب الكاتب ٣٩٢ وشرحه ٣٤٩ والقرب
١: ١٩٥ وشرح الحماسة للمرزوقي ١٣٧ وشرح الفصل ٨: ٤١
والبحر ١: ١٨٧.

قلتُ لِرَّ كُتِبَ ، لما أنَ علا بِهِمُ
مِنَ عَن يَمِينِ الحُبَيْتِ ، نَظَرَةُ قَبْلُ
ونَدر جَرُّها بـ « على » ، في قول الشاعر^(١) :

* على عَن يَمِينِي ، مَرَّتِ الطَّيْرُ ، سُنَّحًا *

وذهب الفراء ، ومن وافقه من الكوفيين ، إلى أن « عن » إذا
دخل عليها « من » باقية على حرفيتها . وزعموا أن « من » تدخل على
حروف الجر كلها ، سوى « مذ » واللام والباء و « في » .

فإن قلت : ما معنى « من » الداخلة على « عن » ؟ قلت : هي
لابتداء الغاية . قال بعضهم : إذا قلت « قعد زيد عن يمين عمرو » ، مناه^(٢) :
ناحية يمين عمرو ، واحتمل أن يكون قعوده ملاصقاً لأول ناحية يمينه ،
والأول لا يكون . وإذا قلت « من عن يمينه » كان ابتداء القعود نشأ
ملاصقاً لأول الناحية . وقال ابن مالك : إذا دخلت « من » على « عن »
فهي زائدة .

(١) صديت ، عجزه :

وكيف سُنَّوحُ ، واليَمِينُ قطعٌ ؟

المتي ١٦١ وشرح شواهد ٤٤٠ . والسَنَحُ : جمع سانع ، وهو الطير يمر
من مياسك إلى مياسرك ، ويتقابل به العرب . (٢) كذا .

وزاد ابن عصفور أن «عن» تكون^(١) اسماً ، في نحو قول
الشاعر^(٢) :

دَعْ عَنْكَ نَهْبًا ، صَبَّحَ فِي حَجَرَاتِهِ
ولكن حديثاً ، ما حديثُ الرواحلِ ؟

لأن جعلها حرفاً ، في ذلك ، يؤدي إلى تعدّي فعل المضمر المتصل
إلى ضميره المتصل . وذلك لا يجوز إلا في أفعال القلوب ، وما حمل
عليها . [قال الشيخ أبو حيان]^(٣) : وفيه نظر ، لأن مثل هذا التركيب
قد وجد في «إلى» ، كقوله تعالى ﴿وَاضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ﴾^(٤) ،
﴿وَهْزِي إِلَيْكَ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ﴾^(٥) ، ولا نعلم أحداً قال باسمية
«إلى» . [قلتُ : قال ابن عصفور في «شرح أبيات الإيضاح» :
حكى أبو بكر الأنباري أن «إلى» تستعمل اسماً ، يقال : انصرفت

(١) في الأصل : أن تكون عن . وانظر المقرب ١ : ١٩٥ .

(٢) البيت لامرئ القيس . ديوانه ٩٤ والمقرب ١ : ١٩٥ والمغني ١٦١ وشرح
شواهد ٤٤٠ . والهب : الإبل المنهوبة . والحجرات : الحوائط .
والرواحل : جمع راحلة وهي الناقة .

(٣) سقط من الأصل . (٤) القصص : ٣٢ .

(٥) مريم : ٢٥ .

من إليك ، كما يقال : غدوتُ من عليك [(١)] .

وتكون « عن » حرفاً ، فيما عدا ذلك . ولها قسمان :

الأول : أن تكون حرف جرّ . وذكرناه معاني :

الأول : المجاوزة . وهو أشهر معانيها ، ولم يثبت لها البصريون

غير هذا المعنى . فمن ذلك قوله : رميتُ عن القوس ؛ لأنه يقذف عنها بالسهم ويبعده . ولكونها للمجاوزة عُدِّيَ بها : صَدَّ ، وأعرضَ ، ونحوهما ، ورَغِبَ ، ومالَ ، إذا قُصدَ بهما تركُ المتعلِّق . نحو : رَغِبْتُ عن اللهو ، ومِلْتُ عنه .

الثاني : البدل ، نحو ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ

عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾ (٢) ، وقولهم : حَجَّ فلانٌ عن أبيه ، وقضى عنه ديناً ، وقول الآخر (٣) :

كَيْفَ تَرَانِي ، قَالِبًا مَجْنُونِي ؟

قَدْ قَتَلَ اللَّهُ زِيَادًا ، قَتَنِي

(١) سقط من الأصل .

(٢) البقرة : ٤٨ و ١٢٣ .

(٣) الفرزدق . ديوانه ٨٨١ والمتن ٧٦٤ وشرح شواهد ٩٦٤ . وقيل ضمن قتل معنى صرف . وزيد هو زياد بن أبيه .

الثالث : الاستعلاء . كقول الشاعر^(١) :

لاه ابنُ عَمَّتِكَ ، لا أفضَلْتَ في حَسَبِ
عَنِّي ، ولا أَنْتَ دَيَّانِي ، فَتَخْزُونِي

أي : علي . قال ابن مالك : ومنه « بَخِلَ عنه » والأصل « عليه » .
قال : لأن الذي يُسأل فيبخل يُحمل السائل ثقل الخيبة ، مضافاً إلى
ثقل الحاجة . ففي « بَخِلَ » معنى « ثَقُلَ » ، فكان جديراً بأن^(٢)
يشاركه في التعدية بـ « على » .

الرابع : الاستعانة . مثله ابن مالك بقوله : رَمَيْتُ عن القوس .
فـ « عن » هنا بمعنى الباء ، في إفادة معنى الاستعانة ، لأنهم يقولون :
رَمَيْتُ بالقوسِ . وحكى الفراء ، عن العرب : رَمَيْتُ عن القوسِ ،

(١) البيت لبي الإصبع . المتني ١٥٨ وشرح شواهد ٤٣٠ والألفية ٩٧
و ٢٩٠ والأماي ١ : ٩٣ وشرح اختيارات الفصل ٧٥٠ وأماي ابن
الشجري ١ : ٣٦٣ والمقرب ١ : ١٩٧ ومجالس العلماء ٧١ والإلصاف
٣٩٤ وأدب الكاتبة ٤٠٤ والخسائص ٢ : ٢٨٨ والمخصص ١٤ : ٦٦
وشرح الفصل ٨ : ٥٣ والممع ٢ : ٢٩ والدرر ٢ : ٢٤ وشرح ابن عقيل
٢ : ٢٠ والخزانة ٣ : ٢٢٢ واللسان (فضل) . وقوله « لاه » يريد : لله .
والديان : السائل الغالب . وتخزونني : تهزوني وتذلني .
(٢) في الأصل : في أن .

وبالقوس ، وعلى القوس .

قلت وفي هذا رد على من قال: إنه لا يُقال « رَمِيتُ بالقوسِ » ،
إلاّ إذا كان هو المرمي . وقد ذكر ذلك الحريري في « درة
النواص » .

الخامس : التعليل : كقوله تعالى ﴿ وما كان استغفار إبراهيم
لأبيه إلاّ عن موعدة ﴾^(١) ، وقوله تعالى ﴿ وما نحنُ بتاركي
آلهتنا عن قولك ﴾^(٢) .

السادس : أن تكون بمعنى « بعد » ، كقوله تعالى ﴿ لتَرَكِبْنِ
مَطْبَقًا عَنْ طَبَقٍ ﴾^(٣) . قيل^(٤) : ومنه ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصْبِحُنَّ
نَادِمِينَ ﴾^(٥) وقولهم : أطمسته عن جوع ، أي : بعد جوع .
السابع : أن تكون بمعنى « في » ، كقول الشاعر^(٦) :

وَأَسْ سَرَاةَ الْقَوْمِ ، حَيْثُ لَقِيَتْهُمْ
وَلَا تَكُ ، عَنْ حَمْلِ الرَّبَاعَةِ ، وَإِنِّي

(١) التوبة : ١١٤ . (٢) هود : ٥٣ .

(٣) الانشقاق : ١٩ . (٤) ب : وقيل .

(٥) المؤمنون : ٤٠ .

(٦) الأعشى الكبير . ديوانه ٣٢٩ والمقي ١٥٩ وشرح شواهد ٤٣٤ .
والرباعة : نجوم الية .

أي : في حل الرِّبَاعَةِ . هذا قول الكوفيين . وقال بعض النحويين :
تعديّة « ونى » بـ « في » و « عن » ثابتة . والفرق بينهما أنك [إذا
قلت : ونى عن ذكر الله ، فالمعنى المجاوزة ، وأنه لم يذكره] ^(١) .
وإذا قلت : ونى في ذكر الله ، فقد التبسَ بالذكر ، ولحقه فيه
فتور وأناة .

الثامن : أن تُزاد عوضاً ، كقول الشاعر ^(٢) :

أَتَجَزَعُ أَنْ نَفْسٌ أَتَاهَا حَمَامُهَا

فَهَلَا الَّتِي عَنْ بَيْنِ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ

قال ابن جني ^(٣) : أراد « فهلا » عن التي بين جنبيك تدفع ، فحذف
« عن » وزادها بعد « التي » عوضاً . ونص سيويده على أن « عن »
لا تُزاد .

واعلم أن هذه المعاني السابقة إنما أثبتتها الكوفيون ، ومن وافقهم ،

(١) سقط من الأصل .

(٢) زيد بن ررين . المقي ١٦٠ وشرح شواهد ٤٣٦ والتمام ٢٤٦ والمؤتلف
والمختلف ٢٩١ وذيل الأمالي ١٠٥ وذيل اللآلي ٤٩ وشرح الحاشية للتبريزي
١ : ٣٧٨ . والرواية :

فهل أنت ، فمما بين جنبيك ، تدفع ؟

(٣) التمام ٢٤٦ .

كالتُّبَيِّ ، وابن مالك . قال بعض النحويين : وهذا الذي ذهب إليه الكوفيون باطل . إذ لو كانت لها معاني هذه الحروف لجاز أن تقع حيث تقع هذه الحروف . فوجب أن يتأول جميع ما ذكره ، مما خالف معنى المجاوزة .

وذكر صاحب « رصف المباني » في معاني « عن » أن تكون بمعنى الباء . قال : نحو قولك : قتُّ عن أصحابي ، أي : بأصحابي . قال امرؤ القيس^(١) :

نَصُدُّ ، وَتُبْدِي عَنْ أَسِيلٍ ، وَتَتَّقِي

بِناظرةٍ ، مِنْ وَحْشٍ وَجَرَّةٍ ، مُطْفِلٍ

أي : بأسيل . انتهى^(٢) . والذي ذكره غيره أنها تكون بمعنى باء الاستعانة . وقد تقدم .

وأما القسم الثاني من قسمي « عن » الحرفية فهو أن تكون بمعنى « أن » . وهي لغة لبني تميم ، يقولون : أعجبني عن تقُّومٍ ، أي : أن تقُّوم . وعلى ذلك أنشدوا بيت ذي الرمة^(٣) :

(١) ديوانه ١٦ . ووجرة : اسم موضع . والمطفل : ذات الطفل .

(٢) سقطت من الأصل .

(٣) ديوانه ٥٦٧ والمغني ١٦٠ وشرح شواهد ٤٣٧ والخزانة ٢ : ٣٤١ والمتع

٤١٣ . وخرقاء : اسم امرأة . والمسجوم : المصبوب .

أَعَنْ تَوَسَّمتَ ، مِنْ خرقاءَ ، مَترلةً
 ماء الصبابةِ ، مِنْ عَيْنَيْكَ ، مَسْجُومٌ ؟
 قلت : وكذلك يعملون في « أن » المشددة . قال الزمخشري ^(١) : « وتبدل
 قيس وتميم همزتها عينا فتقول ^(٢) : أشهدُ عَنْ مُحَمَّدًا رسولُ الله » .
 وهي عننة تميم .

في

حرف جر ، وله تسعة معان :

الأول : الظرفية . وهي الأصل فيه ، ولا يُثبت البصريون غيره .
 وتكون للظرفية حقيقة ، نحو ﴿ واذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ
 مَعْلُودَاتٍ ﴾ ^(٣) . وبجازاً ، نحو ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ ﴾ ^(٤) .
 الثاني : المصاحبة ، نحو ﴿ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ ﴾ ^(٥) أي : مع أئمة .
 الثالث : التعليل ، نحو ﴿ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ ﴾ ^(٦) ،
 ﴿ قَالَتْ : فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَنِي فِيهِ ﴾ ^(٧) .

(٢) في الأصل : فيقولون .

(٤) البقرة : ١٧٩ .

(٥) الأعراف : ٣٨ . (٦) الأنفال : ٦٨ . (٧) يوسف : ٣٢ .

(١) الفصل ١٣٩ .

(٣) البقرة : ٢٠٢ .

الرابع : المُقَايَسَة ، نحو ﴿ فَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ
إِلَّا مَتَاعٌ ﴾^(١) ، ﴿ فَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ
إِلَّا قَلِيلٌ ﴾^(٢) . وهي الداخلة على تالٍ ، يُقَصِّدُ^(٣) تعظيمه وتحقير
مَتَلُوته .

الخامس : أن تكون بمعنى « على » ، نحو ﴿ وَلَا تُصَلِّبْنَكُمْ ،
فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾^(٤) أي : على جذوع النخل .

السادس : أن تكون بمعنى الباء ، كقول الشاعر^(٥) :
وَيَرْكَبُ ، يَوْمَ الرُّوْعِ ، مِنَّا ، فَوَارِسُ
بَصِيرُونَ ، فِي طَعْنِ الْأُبَاهِرِ ، وَالْكُلَّيْ
[أي بطعن]^(٦) . وذكر بعضهم أن « في » ، في قوله تعالى ﴿ يَذَرُوكُمْ
فِيهِ ﴾^(٧) ، بمعنى باء الاستعانة ، أي : يُكْتَرِكُمْ .

-
- (١) آل عمران : ١٨٥ . (٢) التوبة : ٣٨ .
(٣) ب . بقصد . (٤) طه : ٧١ .
(٥) ريد الحيل . ديوانه ٢٧ والمفني ١٨٣ وشرح شواهد ٤٨٤ والكتاب
١ : ٥٦ والخصائص ٢ : ٣١٣ والخزانة ١ : ٦٢ . والأباهر : جمع أبهر ،
وهو عرق في المتن . (٦) سقط من الأصل .
(٧) الشورى : ١١ .

السابع : أن تكون بمعنى « إلى » ، كقوله تعالى ﴿ فرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ ﴾^(١) ، أي : إلى أفواههم .

الثامن : أن تكون بمعنى « من » ، كقول امرئ القيس^(٢) :

وَهَلْ يَصِمَنَّ مَنْ كَانَ أَحَدَتْ عَهْدِهِ
ثَلَاثِينَ شَهْرًا ، فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ ؟

أي : من ثلاثة أحوال .

التاسع : أن تكون زائدة . قال بعضهم بذلك ، في قوله تعالى ﴿ ارْكَبُوا فِيهَا ﴾^(٣) ، أي : اركبوها . وأجاز ابن مالك أن تزد عوضًا ، كما تقدم في « عن » ، فتقول : عرفتُ فيمن رغبْتَ ، أي : من رغبْتَ فيه . فحذفها^(٤) بعد « مَنْ » وزادها قبل « مَنْ » عوضًا .

تيسره

مذهب سيبويه ، والمحققين من أهل البصرة ، أن « في » لا تكون

(١) إبراهيم : ٩ .

(٢) ديوانه ٢٧ والمقي ١٨٤ وشرح شواهد ٣٤٠ والخصائص ٢ : ٣١٣ والخزانة ١ : ٦٢ . (٣) هود : ٤١ . (٤) في النسخ : فحذفها .

إلا للظرفية حقيقة أو مجازاً . وما أوم بخلاف ذلك رُدُّ بالتأويل إليه .
والله سبحانه أعلم .

قَد

لفظ مشترك ؛ يكون اسماً وحرفاً . فأما « قد » الاسمية فلها
معنيان :

الأول : أن تكون بمعنى « حَسَبَ » . تقول : قَدَّني ، بمعنى :
حَسَبِي . والياء المتصلة بها مجرورة الموضع بالإضافة . ويجوز فيها
إثبات نون الوقاية ، وحذفها . والياء ، في الحالين ، في موضع جر . هذا
مذهب سيبويه ، وأكثر البصريين .

الثاني : أن تكون اسم فعل بمعنى « كفى » . ويلزمه هانوت
الوقاية ، مع باء المتكلم ، كما تلزم مع ^(١) سائر أسماء الأفعال . والياء المتصلة
بها في موضع نصب . وهذا القسم نقله الكوفيون عن العرب .
وقول الشاعر ^(٢) :

* قَدَّني من تضر الخُبَّينِ ، قَدَّي *

(١) سقطت من الأصل .

(٢) حميد الأرقط . المعنى ١٨٥ وشرح شواهد ٤٨٧ والنوار ٢٠٥ =

يحتمل قوله « قدني » وجهين : أحدهما أن يكون بمعنى « حسب » ،
 والياء في موضع جر . والثاني أن يكون اسم فعل ، والياء في موضع
 نصب . وقوله آخر البيت « قدي » يحتمل ثلاثة أوجه : أحدها أن
 يكون بمعنى « حسي » ، ولم يأت بنون الوقاية على أحد الوجهين .
 وثانيها أن يكون اسم فعل ، وحذف النون ضرورة . وثالثها أن يكون
 اسم فعل ، والياء للإطلاق ، وليست ضميراً .

وأما « قد » الحرفية فحرف مختص بالفعل ، وتدخل على الماضي ،
 بشرط أن يكون متصرفاً ، وعلى المضارع ، بشرط تجرده من جازم
 وناصب وحرف تنفيس . واختلفت عبارات النحويين في معنى « قد » .
 فقيل : هي ^(١) حرف توقع . وقيل : حرف تقريب .

قال الزمخشري ^(٢) في « المفصل » : « ومن أصناف الحرف حرف

= والكامل ١٢٥ و ١٠٥٣ وأما ابن الشجري ١ : ١٤ والكتاب ١ : ٣٨٧
 وشرح التصريح ١ : ١١٢ وشرح المفصل ٣ : ١٢٤ والإنصاف ١٣١
 والمهمع ١ : ٦٤ والميني ١ : ٣٧٥ والخزانة ٢ : ٤٤٩ و ٣ : ٣٤ واللسان
 (خب) و (لحد) و (قدد) . والخبيان : عبدالله بن الرير ، وابنه حبيب .
 (١) سقطت من الأصل .

(٢) الفصل ١٤٨ وشرحه : ٨ : ١٤٧ .

التقريب وهو « قد » . وهو يقرب^(١) الماضي من الحال ، إذا قلت :
قد فعل . ومنه قول المؤذن : قد قامت الصلاة . ولا بد فيه من
معنى التوقع . قال سيبويه : وأما « قد » فجواب : هل فعل . وقال
أيضاً : فجواب^(٢) : لما يفعل .

وقيل : حرف تقرب مع الماضي ، وتقليل مع المستقبل . قال ابن
الجباز : ومن عبارات المطارحين في « قد » أنهم يقولون : حرف
يَصْحَبُ الأفعال ويقرب الماضي من الحال . قال : وزدته أنا « ويؤثر
التقليل في فعل الاستقبال » .

وقال بعضهم : إن دخلت على المضارع ، لفظاً ومعنى ، فهي
للتوقع ، وإن دخلت على الماضي لفظاً ومعنى ، أو معنى ، فهي للتحقيق ،
نحو : قد قام زيد ، و ﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ ﴾^(٣) .
قال الشيخ أبو حيان : والذي تلقناه من أفواه الشيوخ ،
بالأندلس^(٤) ، أنها حرف تحقيق ، إذا دخلت على الماضي ، وحرف
توقع ، إذا دخلت على المستقبل .

(١) في الفصل وشرحه : وهو قد يقرب .

(٢) الكتاب ٢ : ٣٠٧ . (٣) النور : ٦٤ .

(٤) سقطت من الأصل .

وقال بعضهم : « قد » حرف إخبار . تكون مع الماضي للتحقيق ، ومع المضارع للتوقع تارة ، وهو الكثير فيها ، وقد تكون مع التحقيق ، وهو قليل . وقد تكون قليلاً ، وهو أيضاً قليل . والإخبار ، في جميع ذلك ، لا يخالفها . فهو الخاص بها الذي تسمى به .

قلت : وبجملته ما ذكره النحويون لـ « قد » خمسة معان :

الأول : التوقع . و « قد » ترد للدلالة على التوقع مع الماضي ، والمضارع . وذلك مع المضارع واضح ، نحو : قد يخرج زيد . فـ « قد » هنا تدل على أن الخروج متوقع ، أي : متظر . وأما مع الماضي فتدل على أنه كان متوقعاً متظراً . ولذلك يستعمل في الأشياء المترتبة . وقال الخليل^(١) : إن قول القائل « قد فعل » كلامٌ لقوم يتظرون الخبر . ومنه قول المؤذن : قد قامت الصلاة ، لأن الجماعة متظرون .

الثاني : التقريب . ولا ترد للدلالة عليه إلا مع الماضي . ولذلك تلزم غالباً مع الماضي ، إذا وقع حالاً ، نحو : وقد فصل لكم^(٢) . وإن ورد دون « قد » قليل : هي معه مقدرة . وهو مذهب المبرد ، والفراء ، وقوم من النحويين . وقيل : لا حاجة إلى تقديرها . وهو الأظهر .

(١) الكتاب ٢ : ٣٠٧ .

(٢) الأنعام : ١١٩ .

وكلام الزمخشري يدل على أن التقريب لا ينفك عن معنى التوقع .
وكذلك قال ابن مالك في « التسهيل »^(١) : فتدخل على فعل ماض
متوقع ، لا يشبه الحرف ، لتقريبه من الحال . وقال ابن الجباز : إذا
دخل « قد » على الماضي أثر فيه معنيين : تقريبه من زمن الحال ، وجعله
خبراً متظراً . فإذا قلت : قد ركب الأمير ، فهو كلام لقوم ينتظرون
حديثك . هذا تفسير الخليل .

الثالث : التقليل . وترد للدلالة عليه ، مع المضارع . نحو : إن
البخيل قد يجود . وقال ابن إيار^(٢) : يفيد ، مع المستقبل ، التقليل في
وقوعه ، أو^(٣) في تعاقبه . فالأول كقولك : قد يفعل زيد كذا ، أي :
ليس ذلك منه بالكثير . والثاني كقوله تعالى ﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ
عَلَيْهِ ﴾^(٤) ، والمعنى ، والله عز اسمه أعلم : أقل معلوماً ته ما أنتم عليه .
قلت : والظاهر أن « قد » في هذه الآية للتحقيق ، كما ذكره غيره .

ونازع بعضهم في إفادة « قد » لمعنى التقليل ، فقال : « قد » تدل على

(١) التسهيل ٢٤٢ .

(٢) وهو الحسين بن بئر ، جمال الدين ، أبو محمد . توفي سنة ٦٨١ . نبذة

الوعاء ١ : ٥٣٢ .

(٣) في الأصل : أي .

(٤) النور : ٦٤ .

توقع الفعل ، ممن أسند إليه . وتقليل المعنى لم يُستفد من « قد » . بل
لو قيل : البخيل يجود ، فهم منه التقليل ، لأن الحكم ، على من شأنه
البخل ، بالجود إن لم يحمل على صدور ذلك قليلاً كان الكلام كذباً ،
لأن آخره يدفع أوله .

الرابع : التكثير . وهو معنى غريب . وقد ذكره جماعة ، من
النحويين ، وأنشدوا عليه قول الشاعر^(١) :

قَدْ أَشْهَدُ الْفَارَةَ ، الشَّعْوَاءَ ، تَحْمِلُنِي
جَرْدَاءُ ، مَعْرُوقَةُ اللَّحْيَيْنِ ، سُرْحُوبُ

ونحو ذلك من الآيات الواردة في الافتخار .

قلت : وجعل الزمخشري منه قوله تعالى ﴿ قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ
وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ ﴾^(٢) . ورام بعضهم استنباط هذا المعنى من كلام
سيبويه . فإنه قال^(٣) : وأما « قد » فجواب لقوله لما يعمل . ثم قال :

(١) البيت من قصيدة تنسب إلى امرئ القيس ، وإبراهيم بن بشير ، وعمران
ابن إبراهيم . ديوان امرئ القيس ٢٢٥ و ٤٣٧ وديوان سلامة بن جندل
٢٩٢ - ٢٩٣ والمغني ١٩٠ وشرح شواهد ٤٩٦ والمعاني الكبير ١٢٠ .
والجرداء : الفرس القصيرة الشعر . والمعروقة : القليلة اللحم . والسرحوب :
الطويلة المشرفة .
(٢) البقرة : ١٤٤ .

(٣) الكتاب ٢ : ٣٠٧ .

ونكون [« قد »]^(١) بمنزلة « رَبُّهَا » . قال الهذلي^(٢) :

قَدْ أَتْرَكْتُ الْقِرْنَ مُصْفَرًّا أَنَامِلُهُ

كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مُجَّتْ ، بِفِرْصَادٍ

كَأَنَّهُ قَالَ : رَبُّهَا . هذا نص . فتشبيهه بـ « رَبُّهَا » يدل على أنها للتكثير .

وعكس ذلك بعضهم ، فقال : بل تدل على التقليل ، لأن « رَبُّهَا »

للتقليل . وميأتي تحقيق معنى « رَبُّ » في بابها .

الخامس : التحقيق . وترد ، للدلالة عليه ، مع الفعلين : الماضي

والمضارع . فع الماضي نحو ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾^(٣) . ومع

المضارع نحو ﴿ قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ ﴾^(٤) .

والحاصل أنها تعيد ، مع الماضي ، أحد ثلاثة معان : التوقع ،

والتقريب ، والتحقيق . ومع المضارع أحد أربعة معان : التوقع ، والتقليل ،

والتحقيق ، والتكثير .

(١) زيادة من الكتاب .

(٢) شمس الهذلي . وينسب البيت إلى عبيد بن الأبرص . الكتاب ٢ : ٣٠٧

والغني ١٨٩ وشرح شواهد ٤٩٤ والأزهية ٢٢١ والمخص ١٤ : ٥٥

والقتب ١ : ٤٣ وشرح المعصل ٨ : ١٤٧ والخزانة ٤ : ٥٠٢ .

والفرصاد : التوت .

(٣) المؤمنون : ١ . (٤) الأنعام : ٣٣ .

تثبيته

« قد » الدالة على التقليل تصرف المضارع إلى الماضي . ذكر ذلك ابن مالك . والظاهر أن الدالة على التأكيد كذلك . وأما التي للتحقيق فإنها قد تصرفه إلى الماضي ، ولا يلزم فيها ذلك . هذا معنى كلام ابن مالك .

واعلم أن « قد » مع الفعل كجزء منه ، فلا يفصل بينهما ، بغير القسم ، كقول الشاعر^(١) :

أَخَالِدُ ، قَدْ ، وَاللَّهِ ، أَوْطَأْتُ عَشْوَةً

وما العاشقُ المَظْلُومُ ، فِينَا ، بِسَارِقٍ

وقد يحذف الفعل بعدها ، إذا دل عليه دليل كقول النابغة^(٢) :

أُزِفَ التَّرْحَلُ ، غَيْرَ أَنْ رَكَابَنَا

لَمَّا تَزَلُ بِرِحَالِنَا ، وَكَأَنَّ قَدْ

أَي : وَكَأَنَّ قَدْ زَالَتْ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) وهو أخو يزيد بن عبدالله الجلي . وقد لفق بعضهم بين صدر هذا البيت

وعجز بيت للفرزدق . المني ١٨٦ وشرح شواهد ٤٨٨ - ٤٨٩ وديوان

الفرزدق ٥٦١ . وقد أوطأت عشوة أي : ركبت أمراً غير يمين .

(٢) ديوانه ٣٠ وشرح ابن عقيل ١ : ١٨ والمني ١٨٦ وشرح شواهد ٤٩٠

والخزانة ٣ : ٢٣٢ . وتزل : تستقل .

كم

اسم لعدد مبهم الجنس ، والمقدار . وليست مركبة ، خلافاً للكسائي والفراء . فإنها عندهما مركبة من كاف التشبيه و « ما » الاستفهامية محذوفة الألف ، وسكنت . يميها لكثرة الاستعمال . و « كم » لها قسمان : استفهامية ، وخبرية . أما الاستفهامية فلا خلاف في اسميتها وأما الخبرية فذهب بعض النحويين إلى أنها حرف . ولذلك ذكرتها في هذا الموضع . والصحيح أنها اسم . ودليل اسميتها واضح . و « كم » أحكام كثيرة مدكورة في بابها . فلا حاجة هنا لذكرها . والله سبحانه أعلم .

كي

لها ثلاثة أقسام :

الأول: أن تكون حرف جر ، بمعنى لام التعليل . ولا تجزئ إلا أحد ثلاثة أشياء . أولها « ما » الاستفهامية ، كقولهم ، في السؤال عن علّة الشيء : كَيْمَه ؟ بمعنى : لِمَه . والهاء للسكت . وثانيها « أن »

المصدرية : ظاهرة ، أو مقدرة . فالظاهرة كقول الشاعر^(١) :

قَالَتْ : أَكُلُّ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَانِحًا

لِسَانَكَ ، كَيْبَمَا أَنْ تَغُرَّ ، وَتَخْدَمَا

والمقدرة نحو : جئتُ كي تكرمني . على أحد الوجهين . وثالثها « ما »

المصدرية ، كقول الشاعر^(٢) :

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ ، فَإِنَّمَا

يُرْجَى الْفَقَى ، كَيْمَا يَضُرَّ ، وَيَنْفَعُ

وذهب الكوفيون^(٣) إلى أن « كي » لا تكون جارة . قالوا :

ولا حجة في قولهم « كيمة » ، لأن « مة » ليست مخفوضة ، وإنما

هي منصوبة على المصدر . أي : كي تفعل ماذا ؟ ورُدَّ بأنه دعوى

لا دليل عليها ، وبأنه يلزم منه تقديم الفعل على « ما » الاستفهامية ،

(١) جميل بثينة . ديوانه ١٢٥ والمقي ١٩٩ وشرح شواهد ٥٠٨ وشنور

الذهب ٢٨٩ وشرح المفصل ٩ : ١٤ وأوصح المسالك ٢ : ١٢١ والمجمع

٥ : ٢ والدرر ٥ : ٢ .

(٢) عبدالأعلى بن عداة . ونسب البيت إلى النابغة الذبياني ، والنابغة الجعدي ،

وقيس بن الخطيم . المقي ١٩٩ وشرح شواهد ٥٠٧ والحزانة ٣ : ٥٩١

وديوان قيس بن الخطيم ١٧٠ وديوان النابغة الجعدي ٢٤٦ .

(٣) ب : البصريون .

وحذف ألفها بعد غير حرف الجر، وحذف معمول الحرف الناصب للفعل. ونصّوا على أن حذف معمول^(١) نواصب الفعل لا يجوز، لا اقتصاراً ولا اختصاراً. ووقع في «صحيح البخاري»، في قوله تعالى ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ، إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾^(٢): «فيذهب كيا، فيعود وظهره طبقاً واحداً». أراد: كيا^(٣) يسجد^(٤).

وذهب بعض النحويين إلى أن «ما» في قوله «كيا يضر» وينفع «كافة» لـ «كي» عن العمل.

الثاني: أن تكون حرفاً مصدرياً، بمعنى «أن». ويلزم اقترانها باللام لفظاً أو تقديرًا. فإذا قلت: جئتُ لكي تُكرمَنِي، فـ «كي» هنا ناصبة للفعل بنفسها، لأن دخول اللام عليها يبيّن أن تكون مصدرية ناصبة بنفسها. [وإذا قلت: جئتُ كي تُكرمَنِي، احتملت أن تكون مصدرية ناصبة بنفسها]^(٥)، وأن «أن» بعدها مقدرة، وهي ناصبة.

(١) ب: معمول هذه.

(٢) القيامة: ٢٢.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) قال ابن حجر في شرح البخاري: «كان ابن هشام وقت له نسخة سقطت منها هذه اللفظة. لكنها ثابتة في جميع النسخ التي وقعت عليها». المنصف

٢: ١٦ وحاشية الدسوقي ١: ١٩٥.

(٥) سقط من الأصل.

تبيينه

تقل بعضهم في « كي » ثلاثة مذاهب :
أحدها أنها حرف جر دائماً . قال : وهو مذهب الأخفش .
وثانيها أنها ناصبة للفعل دائماً ، وهو مذهب الكوفيين .
وثالثها أن تكون حرف جر تارة ، وناصبة للفعل تارة . وهو
الصحيح .

وعلى هذا قلنا ثلاثة أحوال : حال يتعين فيها أن تكون جارة ،
وذلك إذا دخلت على « ما » الاستفهامية ، أو المصدرية ، أو « أن »
المصدرية ، كما تقدم . إلا أن دخولها على « أن » نادر . ويتعين أن
تكون جارة أيضاً ، في نحو قول الشاعر^(١) :

كادُوا بنصرِ تميم ، كي يلحقهم

فيه ، فقد بلغوا الأمر الذي كادوا

ولا يجوز أن تكون « كي » ناصبة ، في هذا البيت ، لفصل
اللام بينها وبين الفعل ، ولا زائدة لأن « كي » لم يثبت زيادتها في غير
هذا الموضع . فيتعين أن تكون جارة ، واللام تأكيد لها ، و « أن »

(١) نسبة السيوطي إلى الطرماح . الجمع ٢ : ٥ والنور ٢ : ٥ .

مضمرة بعد اللام . وحال يتعين فيها أن تكون ناصبة للفعل . وذلك إذا دخلت عليها اللام ، كما سبق . وحال يجوز فيها الأمران ، وهو ما عدا ذلك . وإذا دخلت عليها اللام ، وولياها « أن » ، كقول الشاعر^(١) .

أَرَدْتُ لِكَيْمَ أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي

فَتَرُكْهَا شَتَاً ، يَيْدَاءَ ، بَلْقَعٍ

ففيها احتمال . قال ابن مالك : وترجع مرادفة اللام على مرادفة « أن » .

الثالث : أن تكون بمعنى « كيف » . وهذه اسم ، يرتفع الفعل بعدها ، كما يرتفع بعد « كيف » ، لأنها محذوفة منها . كقول الشاعر^(٢) :

كَيْ تَجْنَحُونَ إِلَى سِلْمٍ ، وَمَا تُثَرَّتْ

قَتْلَاكُمْ ، وَلَظَى الْهَيْجَاءُ تَضْطَرِمُ ؟

أراد : كيف تجنحون . فحذف الفاء . والله سبحانه أعلم .

(١) المني ١٩٩ وشرح شواهد ٥٠٨ والإيضاح ٥٨٠ وشرح الفصل ٧ : ١٩ وحاشية العيان ٣ : ٢٨٠ واليبى ٤ : ٤٠٥ والحزاة ٣ : ٥٨٥ - ٥٨٧ . والشن : القرية الممزقة . والبلقع : القفر .

(٢) المني ١٩٨ وشرح شواهد ٥٠٧ وحاشية العيان ٣ : ٢٧٩ واليبى ٤ : ٣٧٨ . والظى : النار .

لم

حرف نفي ، له ثلاثة أقسام :

الأول : أن يكون جازماً ، نحو ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾^(١) .
وهذا القسم هو المشهور .

الثاني : أن يكون ملغى ، لا عمل له ، فيرتفع الفعل المضارع بعده .
كقول الشاعر^(٢) :

لولا فَوَارِسُ ، مِنْ ذُهِلٍ ، وَأَسْرَثُهُمْ
يَوْمَ الصَّلَافِ ، لَمْ يُوقُونَ بِالْجَارِ

وشرح ابن مالك ، في أول « شرح التسهيل » ، بأن الرفع بعد « لم » لغة قوم من العرب . وذكر بعض النحويين أن ذلك ضرورة .

الثالث : أن يكون ناصباً للفعل . حكى اللحياني عن بعض العرب أنه يُنْصَبُ بـ « لم » . وقال ابن مالك في « شرح الكافية » . زعم بعض الناس أن النصب بـ « لم » لغة ، اغتراراً بقراءة بعض السَّاف

(١) الإخلاص : ٣ .

(٢) المغني ٣٠٧ وشرح شواهد ٦٧٤ والمغني ٤ : ٤٤٦ والجمع ٢ : ٥٦ والدرر ٢ : ٧٣ والخزانة ٣ : ٦٣٦ . والصليفاء : اسم موضع .

﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾^(١) بفتح الحاء ، وبقول الراجز^(٢) :

في أيِّ يَوْمِي ، من المَوْتِ أَفْرَ ؟
أَيُّومَ لَمْ يُقَدَّرَ أَمْ يَوْمَ قُدِّرَ ؟

وهو ، عند العلماء ، محمول على أن الفعل^(٣) مؤكّد بالنون الخفيفة ، ففتح لها ما قبلها ، ثم حذفت ، ونويت .

تنبيهات

الأول : « لم » من خواص الفعل المضارع . وظاهر مذهب سيديويه أنها تدخل على مضارع اللفظ ، فتصرف معناه إلى الماضي . وهو مذهب المبرد ، وأكثر المتأخرين . وذهب قوم ، منهم الجزولي ، إلى أنها تدخل على ماضي اللفظ ، فتصرف لفظه إلى المبهم ، دون معناه . ونسب إلى سيديويه . ووجهه أن المحافظة على المعنى أولى من المحافظة

(١) الاشراف : ١ .

(٢) الحارث بن مدر . النفي ٣٠٧ وشرح شواهد ٦٧٤ والواد ١٣ وشرح

المصائد السبع ٣٤ والكامل ٣٤ وسر الصناعة ١ : ٨٥ والمتع ٣٢٢

والخصائص ٣ : ٩٤ والحراثة ٤ : ٥٨٩ . ونسب إلى علي بن أبي طالب .

وقعة صفيح ٤٥٠ وحماسة البحري ٣٧ والمبي ٤ : ٤٤٧ - ٤٤٨ .

(٣) في الأصل : على أنه .

على اللفظ. والأول هو الصحيح، لأن له نظيراً، وهو المضارع الواقع بعد «لو». والقول الثاني لا نظير له.

الثاني: تساوي «لم» فيما ذكر، من جزم الفعل المضارع، وصرف معناه إلى الماضي، «لما». ويفرقان في أمور:

أولها أن النفي بـ «لم» لا يلزم اتصاله بالحال، بل قد يكون منقطعاً، نحو ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَّذْكُوراً﴾^(١)، وقد يكون متصلاً، نحو ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيّاً﴾^(٢)، بخلاف «لما»، فإنه يجب اتصال نفيها بالحال.

وثانيها أن الفعل بعد «لما» يجوز حذفه اختياريّاً. وهو أحسن ما يُخرج عليه قراءة ﴿وَإِنْ كُنَّا لَمَّا﴾^(٣). ولا يجوز حذفه بعد «لم» إلا في الضرورة، كقول الشاعر^(٤):

(١) الإنسان: ١. (٢) مريم: ٤.

(٣) هود: ١١١.

(٤) إبراهيم بن هرمة. ديوانه ١٩١ والمقي ٣١٠ وشرح شواهد ٦٨٢ والحزاة ٣: ٦٢٨.

احفظْ وَدَيْمَتَكَ الَّتِي اسْتُودِعْتَهَا
يومَ الْأَعَازِبِ ، إِنَّ وَصَلْتَ ، وَإِنْ لَمْ
وثالثها أَنْ « لم » تصاحب أدوات الشرط ، نحو : إِنْ لَمْ ^(١) ،
ولو لم . بخلاف « لما » .
ورابعها أَنْ « لم » قد فصل بينها وبين مجزومها اضطراراً ، كقوله ،
الشاعر ^(٢) :

• كَأَنْ لَمْ ، سِوَى أَهْلِ مِنَ الْوَحْشِ ، تُؤْهَلِ •
ذكر ابن مالك في « شرح الكافية » أَنَّ « لم » انفردت بذلك . وفيه
نظر ، لأن غيره قد سَوَّى بينهما ، في جواز الفصل ، لضرورة الشعر .
وقد ذكر هو ذلك ، في باب الاشتغال من « شرح التسهيل »
وخامسها « أَنْ » « لم » قد تأنى ، كما سبق ، بخلاف « لما » فإنها
لم يَأْتِ ^(٣) فيها ذلك والله أعلم .

(١) في الأصل : وَإِنْ لَمْ .

(٢) عحر بيت لدي الرمة . وصدره :

فَأَصَحَّتْ مَتَابِهَا فِغَاراً رُسُومُهَا

ديوانه ٥٠٦ والمغني ٣٠٨ وشرح شواهد ٦٧٨ .

(٣) في الأصل : فَإِنِهَا تَأْتِ .

لن

حرف نني ، ينصب الفعل المضارع ، ويخلصه للاستقبال .
ولا يلزم أن يكون نفيها مؤبّداً ، خلافاً للزنجشري . ذكر ذلك في
« أعمدجه » . وقال في غيره : « لن » لتأكيد ما تعطيه « لا » من نفي
المستقبل . قال ابن عصفور : وما ذهب إليه دعوى لا دليل عليها ، بل
قد يكون النفي بـ « لا » أكد من النفي بـ « لن » ، لأن المنفي بـ « لا »
قد يكون جواباً للقسم ، والمنفي بـ « لن » لا يكون جواباً له ، ونفي
الفعل إذا أقسم عليه أكد . قلت : وقد وقعت « لن » جواب القسم ،
في قول أبي طالب^(١) :

والله ، لن يَصِلُوا إِلَيْكَ ؛ بِجَمْعِهِمْ
حَتَّى أَوْسَدَ فِي الشَّرَابِ ، دَفِينَا

وذكره ابن مالك .

واختلف النحويون في « لن »^(٢) . فذهب سيبويه ، والجمهور ،

(١) المنفي ٣١٥ و ٦١٨ و شرح شواهد ٦٨٦ وتاريخ أبي العداء ١ : ١٢٠
والسيرة النبوية لابن كثير ١ : ٤٦٤ .

(٢) سقط « في لن » من الأصل .

إلى أنها بسيطة. وذهب الخليل، والكسائي، إلى أنها مركبة، وأصلها « لا أنْ »، حذفت همزة « أنْ » تخفيفاً، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين. ورُدَّ القول بالتركيب، بأوجه:

الأول: أن البساطة أصل، والتركيب فرع، فلا يُدعى إلا بدليل قاطع.

والثاني: أنها لو كان أصلها « لا أنْ » لم يجز تقديم معمول معمولها عليها، وهو جائز في نحو: زيداً لن أضرب. بهذا رد سيويه^(١) على الخليل. وأجيب عنه بأن الشيء قد يحدث له، مع التركيب، حكم لم يكن قبل ذلك.

والثالث: أنه يلزم منه أن تكون « أنْ » وما بعدها في تقدير مفرد. فلا يكون قولك: لن يقوم زيد، كلاماً. فإن قيل: يكون في موضع رفع بالابتداء، والخبر محذوف لازم الحذف، كما نقل عن المبرد، فالجواب أن هذا القول ضعيف، لوجهين: أحدهما أن هذا المحذوف لم يظهر قط، ولا دليل عليه. ذكره أبو علي. والثاني أن « لا » تكون، في ذلك، قد دخلت على الجملة الاسمية، ولم تكرر. قلت: هذا لا يلزم المبرد، لأن تكرارها عنده لا يلزم. ولكنه يلزم الخليل.

(١) الكتاب ١: ٤٠٧.

وذهب القراء إلى أن « لن » هي « لا » ، أبدلت ألفها نوناً .
وهو ضعيف ، لأنه دعوى ، لا دليل عليها . ولأن « لا » لم توجد ناصبةً
في موضع .

تنبيه

ذكر بعض النحويين أن من العرب من يجزم بـ « لن » ، تشبيهاً
لها بـ « لم » . قال الشاعر^(١) :

* فَلَـنَ يَحْلِلَ لِلْعَيْنَيْنِ ، بِمَدَّكَ ، مَنَظَرُ *

قيل : وأظهر من هذا أن يكون حذف الألف ، واجتزأ بالفتحة التي قبلها
لأنها تدل عليها . والله سبحانه أعلم .

لو

حرف ، له أربعة أقسام :

الأول : « لو » الامتناعية . وعبارة أكثرهم : « لو » حرف امتناع

(١) عجزيت لكثير عزة . وصدره :

أيادي سبباً ، ياعتر ، ما كنت بمذكر

ديوانه ٣٢٨ و المقي ٣١٥ و شرح شواهد ٦٨٧ وحاشية الصبان ٣ : ٢٧٨

وشواهد الكشف ١٣٨ . وقوله أيادي سبباً أي : مبدد النفس والخواطر .

والرواية : فلم يحل .

لامتناع . أي : تدل على امتناع الثاني لامتناع الأول . وهذه عبارة
ظاهرها أنها غير صحيحة ، لأنها تقتضي كون جواب « لو » ممتنعاً غير
ثابت ، دائماً . وذلك غير لازم ، لأنّ جوابها قد يكون ثابتاً ، في بعض
المواضع ، كقولك لطائر : لو كان هذا إنساناً لكان حيواناً . فإنسانيته
محكوم بامتناعها ، وحيوانيته ثابتة . وكذلك في قولهم : لو ترك العبدُ
سؤالَ ربه لأعطاه . فترك السؤال محكوم بعدم حصوله ، والعطاء
محكوم بحصوله ، على كل حال ، والمعنى أن عطائه حاصل ، مع ترك
السؤال . فكيف مع السؤال ؟

وكذا قول عمر في صهيب ، رضي الله عنهما « لو لم يخفِ الله لم
يُعصِه » . فعدم المعصية محكوم بثبوته ، لأنه إذا كان ثابتاً ، على تقدير
عدم الخوف ، فالحكم بثبوته ، على تقدير ثبوت الخوف ، أولى .

وكذلك قوله تعالى ﴿ وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ ، مِنْ شَجَرَةٍ ،
أَقْلَامٌ ، وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ ، مَا نَفِدَتْ
كَلِمَاتُ اللَّهِ ﴾ ^(١) . فعدم النفاذ ثابت ، على تقدير كون ^(٢) ما في

(١) لقمان : ٢٧ .

(٢) ج : على تقدير عدم كون .

الأرض من الشجر أقلاماً مدادها البحرُ ، وسبعة أمثاله . فثبوت عدم
النفاذ ، على تقدير عدم ذلك ، أولى .

فهذه الأمثلة ، ونحوها ، تدل على فساد قولهم : « لو » حرف
امتناع لامتناع . والتحقيق ، في ذلك ، أن « لو » حرف يدل على تعليق
فعل بفعل ، فيما مضى . فيلزم ، من تقدير حصول شرطها ، حصول
جوابها . ويلزم كون شرطها محكوماً^(١) بامتناعه . إذ لو قدر حصوله
لكان الجواب كذلك ، فتصير حرف وجوب لوجوب ، وتخرج عن
كونها للتعليق ، في الماضي . وأما جوابها فلا يلزم كونه ممتنعاً ، على كل
تقدير ، لأنه قد يكون ثابتاً مع امتناع الشرط ، كما تقدم . ولكن
الأكثر أن يكون ممتنعاً .

فقد اتضح بذلك أن « لو » تدل على أمرين : أحدهما امتناع
شرطها ، والآخر كونه مستلزماً لجوابها . ولا تدل على امتناع الجواب ،
في نفس الأمر ، ولا ثبوته . فإذا قلت : لو قام زيد لقام عمرو ، فقيام
زيد محكوم بانتفائه فيما مضى ، وبكونه مستلزماً لثبوته لقيام عمرو .
وهل لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد ، أو ليس له ، لا تعرض

(١) في الأصل : محكوم .

في الكلام لذلك . ولكن الأكثر كون الأول والثاني غير واقعين .

وقد عبر ابن مالك ، [رحمه الله]^(١) ، عن معنى « لو » بثلاث عبارات ، حسنة ، وافية بالمراد . الأولى : قوله في « التسهيل » : لو حرف شرط يقتضي نقي ما يلزم لثبوته ثبوت^(٢) غيره . والثانية : قوله في بعض نسخ « التسهيل » : لو حرف شرط يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه . والثالثة : قوله في « شرح الكافية » : لو حرف يدل على امتناع تالي ، يلزم لثبوته ثبوت^(٣) تاليه .

وقال ابنه ، رحمهما^(٣) الله : ولا شك أن ما قال - يعني أباه - في تفسير « لو » أحسن وأدل على معنى « لو » . غير أن ما قالوه ، عندي ، تفسير صحيح ، واف بشرح معنى « لو » . وهو الذي قصد سيبويه ، من قوله^(٤) : « لو » لما كان سيقع لوقوع غيره . يعني أنها تقتضي فعلاً ماضياً ، كان يُتوقع ثبوته ، لثبوت غيره ، والمتوقع غير واقع . فكأنه قال : « لو » حرف يقتضي فعلاً ، امتنع لا امتناع ما كان يثبت لثبوته .

(١) سقط من الأصل .

(٢) في الأصل : ثبوته ثبوت . ب : لثبوته ثبوت . واطر التسهيل ٢٤٠ .

(٣) ب و ج : رحمه .

(٤) الكتاب ٢ : ٣٠٧ . وفيه : وأما لو فليها كان ...

وهو نحو مما قاله غيره . فلنرجع إلى بيان صحته فنقول : قولهم :
« لو : حرف يدل على امتناع الثاني ، لامتناع الأول » يستقيم على وجهين :
الأول أن يكون المراد أن جواب « لو » ممتنع ، لامتناع الشرط ، غير
ثابت لثبوت غيره ، بناءً منهم على مفهوم الشرط ، في حكم اللغة ، لا في
حكم العقل . والثاني أن يكون المراد أن جواب « لو » ممتنع ، لامتناع
شرطه ، وقد يكون ثابتاً لثبوت غيره ، لأنها إذا كانت تقتضي تقي
تاليها ، [واستلزامه لتاليه]^(١) ، فقد دلت على امتناع الثاني ، لامتناع
الأول ، لأنه متى انتفى شيء انتفى مساويه في اللزوم ، مع احتمال أن
يكون ثابتاً ، لثبوت أمر آخر . فإذا قلت : لو كانت الشمس طالعةً
كان الضوء موجوداً ، فلا بد من انتفاء القدر المساوي منه للشرط .
فصيح إذاً أن يقال : « لو » حرف ، يدل على امتناع الثاني لامتناع
الأول . انتهى كلامه مختصراً . وهذا الوجه الثاني هو الذي قرره في
« شرح الألفية » . وهو كلام حسن .

وقال الشاويين : « لو » ليست موضوعاً للدلالة على الامتناع ،
بل موضوعها ما نصّ عليه سيويه ، من أنها تقتضي لزوم جوابها

(١) سقط من الأصل .

لشرطها فقط . قلتُ : وفيها ، مع ذلك ، دلالة على^(١) امتناع شرطها .
وذلك مفهوم من عبارة سيبويه ، رحمه الله . فإنه نص على أنها للتعليق
في الماضي [بقوله « لما كان » . ومن ضرورة كونها للتعليق ، في الماضي ،
أن]^(٢) يكون شرطها منفي^٣ الوقوع ، لأنه لو كان ثابتاً لكان
الجواب كذلك . فتكون حيثُذ حرف إيجاب لإيجاب . وليس
ذلك معناها .

وقال بعض النحويين : « لو » لها أربعة أحوال :

الأول : أن تكون حرف امتناع لا امتناع . وذلك إذا دخلت
على مُوجبَيْن ، نحو : لو قام زيد لقام عمرو .

والثاني : أن تكون حرف وجوب لوجوب . وذلك إذا دخلت
على منفيَّين ، نحو : لو لم يقم زيد لم يقم عمرو .

والثالث : أن تكون حرف وجوب لامتناع . وذلك إذا دخلت
على موجب ، وبعده منفي^٤ ، نحو : لو قام زيد لم يقم عمرو .

والرابع : أن تكون حرف امتناع لوجوب . وذلك إذا دخلت على

(١) سقطت من الأصل .

(٢) سقط من الأصل .

منفيّ ، بعده مُوجِبٌ ، نحو : لو لم يقم زيد قام عمرو .

وهذا ^(١) لا تحقيق فيه . بل هي ، في ذلك كله ، حرف امتناع لا متناع . ففي المثال الأول ، دلت على امتناع قيام عمرو ، لامتناع قيام زيد . وفي ^(٢) الثاني ، دلت على امتناع عدم قيام عمرو ، لامتناع عدم قيام زيد . ويلزم ، من امتناع عدم قيامها ، وجود قيامها . وفي الثالث ، دلت على امتناع قيام عمرو ، لامتناع قيام زيد . وفي الرابع ، دلت على امتناع قيام عمرو ، لامتناع عدم قيام زيد . فتأمل ذلك .

وقد بسطت الكلام على معنى « لو » في غير هذا الكتاب . وأفردت له أوراقاً . وفيما ذكرته هنا كفاية . ويتعلق بـ « لو » الامتناعية مسائل ، لا بد هنا من الإشارة إليها :

الأولى : أنها مثل « إن » الشرطية ، في الاختصاص بالفعل . فلا يليها إلاّ فعل ، أو معمول فعل مضمّر ، يفسره ظاهر بعده ، كقول عمر : « لو غيرك قالتها ، يا أبا عبيدة » . وقال ابن عصفور : لا يليها

(١) في الأصل : وهذا كله .

(٢) في الأصل و د : وفي المثال .

فعل مضمر، إلا في الضرورة، كقول الشاعر^(١) :

• أَخْلَاءُ ، لَوْ غَيْرُ الْحِمَامِ أَصَابَكُمْ •

أو نادر كلام^(٢) ، كقول حاتم : « لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمْتَنِي » .
قلت : والظاهر أن ذلك لا يختص بالضرورة ، والنادر . بل يكرر
في فصيح الكلام ، كقوله تعالى ﴿ قُلْ : لَوْ أَنْتُمْ تَعْلَمُونَ
خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي ﴾^(٣) . حذف الفعل ، فاتفصل الضمير .

وانفردت « لو » بمباشرة « أن » ، كقوله تعالى ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ
صَبَرُوا ﴾^(٤) . وهو كثير . واختلف في موضع « أن » بعد « لو » .
فذهب سيبويه إلى أنها في موضع رفع بالابتداء . وشبه شذوذ ذلك
بانتصاب « غُدُوَّة » بعد « لَدُنْ » . وذهب الكوفيون ، والمبرد ،
والزجاج ، وكثير من النحويين ، إلى أنها فاعل بفعل مقدر ، تقديره :

(١) صدر ميت للنظم، الضي . وعجزه :

عَتَّتْ ، وَلَكِنْ مَا عَلَى الدَّهْرِ مَعَتَّتْ

أوضح المسالك ٣ : ٣٠٤ وحشية للسان ٤ : ٣٩ والصبي ٤ : ٤٦٥ ٤٦٦
وشرح التصريح ٢ : ٢٥٩ وشرح الحاشية للروقي ٨٩٣ والتبيري
٢ : ٣٥٤ والأحلاء : جمع خليل . وحذفت أداة النداء قبله . والحمام : الموت .

(٢) سقطت من الأصل . وانظر حاشية الصبان ٤ : ٣٩ - ٤٠ .

(٣) الأسراء : ١٠٠ . (٤) الحجرات : ٥ .

ولو ثَبَتَ أَنَّهُمْ . وهو أقيس ، إلقاء للاختصاص . وقول ابن مالك ، في
« شرح الكافية » : وزعم الزمخشري أن بين « لو » و « أن » : « ثبت »
مقدراً ، قد يوم أفراداً بذلك .

فإن قلت : إذا جعلت مبتدأ ، على مذهب سيويه ، فما الخبر ؟
قلت : قال ابن هشام الخضر اوي^(١) : مذهب سيويه ، والبصريين ،
أن الخبر محذوف . وقال غيره : مذهب سيويه أنها لا تحتاج إلى خبر ،
لا تنظام الخبر عنه والخبر بعد « أن » . وذكر ابن مالك أن « لو »
قد يليها مبتدأ وخبر . كقول الشاعر^(٢) :

لو بغير الماءِ حَلَقِي مَشْرِقُ

كنتُ كالغصنِ ، بالماءِ اعتصاري

قيل : وهو مذهب الكوفيين . ومنع ذلك غيرهم ، وتأولوا ما ورد منه .
فتأول ابن خروف^(٣) البيت ، على إضمار « كَانِ » الشائبة . [وتأوله

(١) وهو محمد بن يحيى ، أبو عبادة الأنصاري ، ويعرف بابن البردعي . توفي
سنة ٥٧٥ . بنية الوعاة ١ : ٢٦٧ .

(٢) عدي بن زيد . ديوانه ٩٣ والكتاب ١ : ٤٦٢ والمغني ٢٩٧ وشرح شواهد
٦٥٨ والخزائن ٣ : ٥٩٤ و ٤ : ٤٦٠ . والاعتصار : شرب الماء
قليلاً قليلاً لتزول النصة .

(٣) وهو علي بن محمد بن علي ، نظام الدين ، أبو الحسن . توفي سنة ٦٠٩ .
بنية الوعاة ٢ : ٢٠٣ .

الفارسي على أن « حلقي » فاعل فعل مقدر ، يفسره « شَرِق » [^(١)] ،
و « شرق » خبر مبتدأ محذوف ، أي : هو شرق . وفيه تكلف .

الثانية : ذكر ^(٢) الرغشري أن خبر « أن » الواقعة بعد « لو »
يلزم كونه فعلاً . ونقل بعضهم ذلك عن السيرافي . قال الشيخ
أبو حيان : وهو وهم ، وخطأ فاحش ؛ قال الله تعالى ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي
الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ ﴾ ^(٣) . وقال الشاعر ^(٤) :

* وَلَوْ أَنَّهَا عُصْفُورَةٌ لَحَسِبْتُهَا *

وقال ابن مالك : وقد حمل الرغشري ادعاءه إضمار « ثبت » بين « لو »
و « أن » على التزام كون الخبر فعلاً ، ومنعه أن يكون اسماً ، ولو كان
بمعنى فعل ، نحو : لو أن زيدا حاضر . وما منعه شائع ، ذائع في كلام

(١) سقط من الأصل . (٢) في الأصل : قال .

(٣) لقمان : ٢٧ .

(٤) صدر بيت لجري . وعجزه :

مُسَوِّمَةٌ ، تَدْعُو عُبَيْدًا ، وَأَزْنَمًا

ديوانه ٣٢٣ . يصف خوف المخاطب وهو هارب . وعبيد وأزمن : قبيلتان
من يربوع . وينسب البيت إلى البعث والموام بن شوف . المعنى ٢٩٩
وشرح شواهد ٦٦٢ والمقد الفريد ٥ : ١٩٥ وحامسة الحنزي ٤١٢
والعيني ٤ : ٤٦٧ .

العرب، كقوله تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ، مِنْ شَجَرَةٍ،
أَقْلَامٌ﴾، وكقول الراجز^(١) :

لو أَنَّ حَيًّا مُدْرِكُ الْفَلَاحِ
أَذْرَكُهُ مُلَاعِبُ الرِّمَاحِ

قلتُ : الذي ينبغي أن يحمل عليه كلام الزمخشري أنه منع كون
خبرها اسماً مشتقاً، والتزم الفعل، حيثنذر، لإمكان صوغه، قضاءً لحق
طلبها للفعل. وأما إذا كان الاسم جامداً فيجوز، لتعذر صوغ الفعل
منه، كما فصل ابن الحاجب؛ ألا ترى قوله في «المفصل» : ولو قلتُ :
لو أن زيدا حاضر^(٢) لا كرمته، لم يجوز. ولم يتعرض لغير المشتق.
وإذا حمل على هذا لم يرد عليه قوله تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ،
مِنْ شَجَرَةٍ، أَقْلَامٌ﴾، ولا نحو «ولو أنها عصفورة». وإنما يرد
عليه : «لو أن حياً مُدْرِكُ الْفَلَاحِ». والمعجب عنه أن يقول :
إنّ هذا البيت، ونحوه، من النادر، فلا يرد عليه.

(١) لبيد بن ربيعة. ديوانه ٣٣٣ والمقي ٢٩٩ وشرح شواهد ٦٦٣. وملاعب

الرماح هو عامر بن مالك، عم لبيد، ويلقب بملاعب الأمانة.

(٢) الفصل ١٥١ وشرحه ٩ : ٩ - ١١. وفيها : حاضري.

الثالثة : « لو » الامتناعية تصرف المضارع إلى الماضي^(١) ، كقول الشاعر^(٢) :

أَوْ يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتُ ، حَدِيثَهَا
خَرُّوا ، لِعَزَّةَ ، رُكْعًا ، وَسُجُودًا

فهي في ذلك عكس « إن » الشرطية ، لأنها تصرف الماضي إلى المستقبل .
واختلف في عدّ « لو » من حروف الشرط . فقال الزمخشري ، وابن مالك : « لو » حرف شرط . وأبى قوم تسميتها حرف شرط ، لأن حقيقة الشرط إنما تكون في المستقبل ، و « لو » إنما هي للتعليل^(٣) في الماضي ، فليست من أدوات الشرط .

الرابعة : لا يكون جواب « لو » إلاّ فعلاً ماضياً ، منبتاً ، أو منفيّاً بـ « ما » ، أو مضارعاً مجزوماً بـ « لم » . والأكثر في الماضي المثبت اقترانه باللام . وقد يحذف كقوله تعالى ﴿ لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجَاجًا ﴾^(٤) . وقال دخولها على المنّيّ بـ « ما » كقول الشاعر^(٥) :

(١) كثير عره . ديوانه ٤٤٢ والخصائص ١ : ٢٧ وشرح ابن عقيل ٢ : ٣٠٦
وزين الأسواك ١ : ٥٢ والمي ٤ : ٤٦٠ .
(٢) في الأصل : للتعليل . (٣) الواقعة ٧٠ .
(٤) مجنون ليلى . ديوانه ٢٣٨ والأعالي ٢ : ٧٦ وشرح الحماسة للبرروقي ١٢٨٩ =

كَذَبْتُ، وَيَتِ اللهُ، لَوْ كُنْتُ صَادِقًا
لَمَّا سَبَقْتَنِي، بالبُكَاءِ، الحَمَامُ

وإن ورد ما ظاهره خلاف ذلك جعل الجواب محذوفاً، كقوله تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ﴾^(١). فالجواب محذوف، واللام جواب قسم محذوف، أغنى عن جواب «لو»، خلافاً للزجاج. فإنه جعل «لمثوبة» جواب «لو»، قال^(٢): كأنه قيل^(٣): لا تُبَيِّوا.

القسم الثاني: «لو» الشرطية التي بمعنى «إن». فهذه مثل «إن» الشرطية، يليها المستقبل، وتصرف الماضي إلى الاستقبال. كقوله تعالى ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا، وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾^(٤)، وكقوله تعالى ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْقِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾^(٥)، وقول الشاعر^(٦):

- == والعيني ٤: ٤٧٣. وينسب إلى نصيب. ديوان نصيب ١٢٤.
(١) البقرة: ١٠٣. (٢) سقطت من الأصل و ب.
(٣) ب: قال. (٤) يوسف: ١٧.
(٥) سقط من الأصل. (٦) النساء: ٨.
(٧) الأختل. ديوانه ٨٤ والمغني ٢٩٢ وشرح شواهد ٦٤٦ والمقرب ١: ٩٠.

قَوْمٌ ، إِذَا حَارَبُوا شَدُّوا مَآزِرَهُمْ
دُونَ النِّسَاءِ ، وَلَوْ بَاتَتْ بِأُطْهَارِ
وقول الآخر^(١) :

لَا يُلْفِكَ التَّارِجُوكَ إِلَّا مُظْهِرًا
خُلُقِ الْكِرَامِ ، وَلَوْ تَكُونُ عَدِيمًا

وكون « لو » بمعنى « إن » ذكره كثير من النحويين . وقال
ابن الحاج^(٢) ، في نقده على ابن عصفور : هذا خطأ ؛ والقاطع بذلك
أنك لا تقول^(٣) : لو يقوم زيد فعمرو منطلق ، كما تقول : إلا يقوم .
زيد فعمرو منطلق . وتأول^(٤) قوله « ولو »^(٥) بآتت بأطهار . وقال
بدر الدين بن مالك في « شرح الألفية » : وعندي أن « لو » لا تكون^(٦)
لغير الشرط في الماضي ، وما تمسكوا به ، من نحو قوله تعالى^(٧) ﴿ وَلَوْ لَيْخَشْ

(١) المغني ٢٨٩ وشرح شواهد ٦٤٦ وحاشية الصبان ٤ : ٣٨ وشرح التصريح
٢ : ٢٥٦ والعي ٤ : ٤٦٩ .

(٢) وهو أبو العباس ، أحمد بن محمد الإشبيلي . توفي سنة ٦٤٧ . بنية الوعاة
١ : ٣٥٩ - ٣٦٠ . (٣) في الأصل : بذلك لا يقول .
(٤) في الأصل : وتأولوا . (٥) سقطت من الأصل .
(٦) في الأصل : وعندي أن لو تكون
(٧) سقطت من الأصل .

الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْقِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ ﴿١﴾ ،
وقول الشاعر (٢) :

وَلَوْ أَنَّ لِيَّ الْأَخِيلَةَ سَلَّمْتُ
عَلَيَّ ، ودُونِي جَنْدَلٌ ، وَصَفَائِحُ
لَسَلَّمْتُ تَسْلِيمَ الْبَشَاشَةِ ، أَوْزَقًا
إِلَيْهَا صَدَى ، مِنْ جَانِبِ الْقَبْرِ ، صَائِحُ
لا حجة فيه ، لصحة جملة على الماضي . انتهى .

وإذا دخلت « لو » على المستقبل فهل تجزم أولاً ؟ زعم قوم أن
الجزم بها لغة مطردة . وذهب قوم ، منهم ابن الشجري ، إلى أنه يجوز
الجزم بها في الشعر . واستدلوا ، بقول الشاعر (٣) :

-
- (١) النساء : ٨ . .
(٢) توبة بن الحمير . المفني ٢٨٩ وشرح شواهد ٦٤٤ وشرح الحماسة للمرزوي
١٣١١ والتدري ٣ : ٢٦٧ والحيوان ٢ : ٢٩٩ والأمال ١ : ١٩٧
والأعاني ١٠ : ٧٧ وحاشية الصان ٤ : ٣٨ وشرح ابن عقيل ٢ : ٣٠٣
والعيني ٤ : ٥٣ والجمع ٢ : ٦٤ والخزانة ٣ : ٣١ - ٣٤ . والحندل :
الحجارة . وزقا : صاح . والصدى : ما يبقى في القعر من الميث . ويزعم
المرث أنه يصير طائراً .
(٣) علقمة الفحل . ديوانه ١٣٤ والمفني ٣٠٠ وشرح شواهد ٦٦٤ =

لَوْ يَشَاءُ طَارَ ، بِهِ ، ذُو مَبِيعَةٍ
لَا حَقُّ الْآطَالِ ، نَهْدٌ ، ذُو خُصَلٍ

وبقول الآخر^(١) :

تَامَتْ فُؤَادَكَ ، لَوْ يَحْزُنُكَ مَا صَنَعْتُ

إِحْدَى نِسَاءِ بَنِي ذُهْلٍ بِنِ شَيْبَانَا

وتأول ابن مالك ، في « شرح الكافية » هذين البيتين ، وقال :
لا حجة فيها .

القسم الثالث : « لو » المصدرية . وعلامتها أن يصلح في موضعها
« أن » ، كقوله تعالى ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ ﴾^(٢) . ولا تحتاج

= والمجم ٢ : ٦٤ والخزانة ٤ : ٥٢١ . وينسب إلى امرأة من بني الحارث .
شرح الحماسة للرزوي ١١٠٧ وللتبريزي ٣ : ١٢١ وأما ابن الشجري
١ : ١٨٧ والحماسة البصرية ١ : ٢٤٣ وحاشية الصبان ٤ : ١٤ و ٤٢ .
والبيعة : النشاط . يريد فرساً شيطاً . والآطال : جمع إطل ، وهو الخاصر .
والخصل : لفائف الشعر .

(١) لقيط بن زرارة . المعنى ٣٠٠ وشرح شواهد ٦٦٥ والجمهرة والأساس
واللسان والتاج (تيم) والمقد ٦ : ٨٤ وحاشية الصبان ٤ : ١٤ و ٤٣ .
وتام : استعبد وحير . ويروى : لم تقض الذي وعدت .

(٢) البقرة : ٩٦ . وزاد في ب : ألف سنة .

إلى جواب . ولم يذكر الجمهور أن « لو » تكون مصدرية . وذكر ذلك
الفراء ، وأبو علي ، والتبريزي^(١) ، وأبو البقاء ، وتبعهم ابن مالك . ومن
أنكرها تأول الآية ونحوها ، على حذف مفسول يود ، وجواب « لو » .
أي : يود أحدهم طول العمر ، لو يمر ألف سنة لسُرَّ بذلك .

ولا تقع « لو » المصدرية غالباً ، إلا بعد مُفْهِمِ تَمَنٍّ ، نحو :
يَوَدُّ . وقلَّ وقوعها بعد غير ذلك ، كقول قُتَيْبَةَ بنت النضر^(٢) :
ما كانَ ضَرَكُ لَوْ مَنَنْتَ ، ورُبُّها
مَنْ الْفَتَى ، وهو الْمَغِيْظُ ، الْمُحْنَقُ

القسم الرابع : « لو » التي للتمني نحو : لو تأتينا فتُحَدِّثْنَا ،
كما تقول : ليتك تأتينا فتُحَدِّثْنَا . ومن ذلك ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً
فَنَكُونُ ﴾^(٣) . و « لو » هذه كـ « ليت » ، في نصب الفعل بعدها
مقروناً بالفاء .

(١) وهو يحيى بن علي ، أبو زكرياء ، الخطيب التبريزي . شارح الحامسة . توفي
سنة ٥٠٢ . بنية الوعاة ٢ : ٣٣٨ .

(٢) المغني ٢٩٤ وشرح شواهد ٦٤٨ وشرح الحامسة للرزوقي ٩٦٦ والتبريزي
٣ : ١٨ وحاشية الصبان ٤ : ٣٤ واليعني ٤ : ٤٧١ .

(٣) الشعراء : ١٠٢ .

واختلف فيها على ثلاثة أقوال : الأول أنها قسم برأسه ،
فلا تجاب كجواب^(١) الامتناعية . نص عليه ابن الضائع^(٢) ، وابن هشام
الخضراوي . الثاني أنها الامتناعية ، أشرِبت معنى التمني . قال بعضهم :
وهو الصحيح ، لأنها قد جاء جوابها باللام ، بعد جوابها بالفاء ، في قول
الشاعر^(٣) :

فلو نبش المقابر ، عن كليب
فتُخبرَ بالذائب أي زير
يوم الشعثمين لقرعينا
وكيف لقاء من تحت القبور ؟

الثالث أنها المصدرية أغنت عن التمني ، لكونها لا تقع غالباً إلا بعد
مفهم تمنٍّ . وهو قول ابن مالك . ونص على أن «لو» ، في قوله تعالى

(١) في الأصل : جواب .

(٢) في الأصل : الصباع . ج : الصائع . وابن الضائع هو أبو الحسن علي بن محمد
ابن علي . مات سنة ٦٨٠ . نية الوعاة ٢ : ٢٠٤ .

(٣) مهمل . المقني ٢٩٦ وشرح شواهد ٦٥٤ والكامل ٥٥٥ وحاشية الصان

٤ : ٣٢ والعي ٤ : ٤٦٣ والأحتميات ١٧٤ والأمال ٢ : ١٢٩ والسمط

١١١ والاسان والتاج (دب) . وكليب هو أخو مهمل . والنائب : اسم

موضع . والشعثان : رجلان .

﴿ فُلُوْا اَنْ لَّنَا كَرَّةٌ ﴾ مصدرية . واعتذر عن الجمع بينها وبين « اَنْ »
المصدرية ، بوجهين : أحدهما اَنْ التقدير : لو ثبت اَنْ . والثاني : اَنْ
ذلك من باب التوكيد .

وذكر بعضهم لـ « لو » قسماً آخر . وهو اَنْ تكون للتقليل .
كقولك : أعطِ المساكين ولو واحداً . وصلّ ولو الفريضة . قال :
ومنه قوله تعالى ﴿ وَلَوْ عَلَى اَنْفُسِكُمْ ﴾ ^(١) . وهذا ، عند التحقيق ،
ليس بخارج عما تقدم . والله أعلم .

و

حرف ، يكون تاملاً وغير عامل ، وأصول أقسامه ثلاثة :
لا النافية ، ولا الناهية ، ولا الزائدة .

فأما « لا » النافية فلها ثلاثة أقسام ^(٢) :

الأول : العاملة عمل « اِنْ » . وهي « لا » النافية للجنس .
ولا تعمل إلا في نكرة . فإن كان مفرداً بني معها على الفتح ، تشبيهاً بـ
« خمسة عشر » ، نحو ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ ^(٣) . وذهب الزجاج ،

(٢) في الأصل : ثلاثة أقسام .

(١) النساء : ١٣٥ .

(٣) البقرة : ٢ .

والسيرا في ، إلى أن فتحت فتحه إعراب ، وأن تنوينه حذف تحقيفا . وهو ضعيف . وإن كان مضافا ، أو شبيها به ، تُصَب ، ولم يُبَيَّن ، لثلاث يلزم تركيب أكثر من شيئين . نحو : لا طالبَ علمٍ محرومٌ ، ولا خيرا من زيد حاضرٌ .

وذكر الشلوبين أنه لا خلاف في أن الخبر مرفوع بـ « لا » ، عند عدم تركيبها مع اسمها . وأما إذا بُني الاسم معها فذهب سيبويه أن الخبر مرفوع ، بما كان مرفوعا به قبل التركيب ، و « لا » واسمها في موضع رفع بالابتداء . وذهب الأخفش ، وكثير من النحويين ، إلى أنها رفعت الخبر ، مع التركيب ، كما ترفعه مع عدم التركيب . ويتعلق باسم « لا » هذه وخبرها أحكام ، مذكورة في موضعها ، من كتب النحو .

فإن قلت : قد تقدم أن الأصل ، في الحروف ، التي تدخل على الاسم تارة ، وعلى الفعل تارة^(١) أخرى ، أنها لا تعمل ، و « لا » النافية من هذا القبيل ، فكان حقا ألا تعمل ! قلت : الجواب أن « لا » هذه^(٢) لما قصد بها التنصيص على العموم اختصت بالاسم ، لأن قصد

(١) سقطت من الأصل .

(٢) في الأصل : أن لا . ب : أن هذه . د : أن هذا .

الاستغراق ، على سبيل التنصيص ، يستلزم وجود « من » لفظاً ، أو معنى . ولا يليق ذلك إلا بالأسماء النكرات . فوجب لـ « لا » عند ذلك القصد عملٌ فيما يليها .

فإن قلت : فلم عملت عمل « إن » ؟ قلت : لمشابهتها لها ، في التوكيد . فإن « لا » لتوكيد النفي و « إن » لتوكيد الإثبات . وقيل : إنما لم تعمل الجر ، لئلا يعتقد أنه بـ « من » المنويّة ، فإنها في حكم الموجودة ، لظهورها في بعض الأحيان . كقول الشاعر (١) :

فقام ، يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا ، بِسَيْفِهِ

وقال : ألا ، لا من سبيلٍ إلى هُندٍ

الثاني : العاملة عمل « ليس » . ولا تعمل أيضاً إلا في النكرة ، كقول الشاعر (٢) :

تَمَزَّ ، فَلَا شَيْءَ ، عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا

ولا وَزَرَ ، مِمَّا قَضَى اللَّهُ ، وَاقِيَا

(١) أوضح المسالك ١ : ٢٨١ وحاشية الصبان ٢ : ٣ وشرح التصريح ١ : ٢٣٩ والمص ١ : ١٤٦ والدرر ١ : ١٢٥ والميني ٢ : ٣٣٢ .

(٢) المغني ٢٦٤ وشرح شواهد ٦١٢ وشرح ابن عقيل ١ : ١٢٨ وأوضح المسالك ١ : ٢٠٤ وحاشية الصبان ١ : ٢٥٣ والمص ١ : ١٢٥ والدرر ١ : ٩٧ والميني ٢ : ١٠٢ وشرح التصريح ١ : ١٩٩ . والوزر : الملجأ .

وقول الآخر^(١) :

تَصَرَّتْكَ ، إِذْ لَا صَاحِبَ غَيْرَ خَازِلٍ
فُبُوتَتْ حَصْنًا ، بِالْكُفَاةِ ، حَصِينًا
ومنع المبرد ، والأخفش ، إعمال « لا » عمل « ليس » . وحكى ابن
ولاد^(٢) ، عن الزجاج ، أنها أُجريت مجرى « ليس » ، في رفع الاسم
خاصة ، ولا تعمل في الخبر شيئًا . والسمع المتقدم يردُّ عليهم .

تبيينه

أجاز ابن جني إعمال « لا » عمل « ليس » في المعرفة . ووافقه ابن
مالك . وذكره ابن الشجري ، في قول النابغة الجعدي^(٣) :

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ ، لَا أَنَا بِأَغْيَا
سِوَاهَا ، وَلَا فِي حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا

(١) المغني ٢٦٤ وشرح شواهد ٦١٢ والعي ٢ : ١٤٠ . وبوئ : أزلت
وأسكنت .

(٢) وهو أبو العباس ، أحمد بن محمد ، النحوي المصري . توفي سنة ٣٣٢ .
إنباء الرواة ١ : ٩٩ .

(٣) ديوانه ١٧١ والمعي ٢٦٥ وشرح شواهد ٦١٣ وشرح ابن عقيل ١ : ١٢٩
وأملئ ابن الشجري ١ : ٢٨٢ والممع ١ : ١٢٥ والدرر ١ : ٩٨ والعي
١٤١ : ٢ والخزانة ٢ : ١٣ .

والبيت محتمل للتأويل . قال ابن مالك : وقد قاس عليه المتنبي ، في قوله^(١) :

إذا الجودُ لم يُرزَقْ خلاصاً من الأذى
فلا الحمدُ مكسُوباً ، ولا المالُ باقياً

الثالث : النافية غير العاملة . ولها ثلاثة أنواع : عاطفة ، وجوابية ،
وغيرها .

فالعاطفة : تُشرك في الإعراب ، دون المعنى ، وتعطف بعد
الإيجاب ، نحو : يقوم زيد لا عمرو . وبعد الأمر ، نحو : اضرب زيدا
لا عمراً . وبعد النداء ، نحو : يا زيد لا عمرو . نص عليه سيبويه .
وزعم ابن سعدان^(٢) أن العطف بـ « لا » على منادى ليس من كلام
العرب ، ولا يعطف بها بعد تقي ، ولا نهي .

والمعطوف بـ « لا » إما مفرد ، وإما جملة لها عمل من الإعراب ،
نحو : زيد يقوم لا يقعد . قال بعض النحويين : ولا يعطف بها فعل
ماض على ماض ، لثلاث يتبس الخبر بالطلب ؛ لا تقول : قام زيد

(١) ديوانه ٤ : ٢٨٣ والفتي ٢٦٥ وأما ابن السجري ١ : ٢٨٢ .

(٢) في الأصل وج : ابن سعد . وابن سعدان هو محمد بن سعدان ، النحوي
الضريح الكوفي . مات سنة ٢٣٩ . بنية الوعاة ١ : ١١١ .

لا قعد^(١) . وقال غيره : ما جاء من نقي « لا » للماضي قليل ، يحفظ ، ولا يقاس عليه . وأجاز بعض النحويين : قام زيد لا قعد ، إذا قرنت به قرينة تدل على أنه إخبار لادعاء . ومنع قوم العطف بـ « لا » على معمول فعل ماض ، نحو : قام زيد لا عمرو . والصحيح جوازه ؛ قال امرؤ القيس^(٢) :

كَأَنَّ دِثَارًا حَلَّقَتْ ، بَلَبُونَهُ
عُقَابٌ تَنُوفِي ، لَا عُقَابُ الْقَوَاعِلِ

وإذا وقع بعد « لا » جملة ليس لها محل كمن الإعراب لم^(٣) تكن عاطفة . ولذلك يجب^(٤) تكرارها ، في نحو : زيد قائم لا عمرو قائم ولا بشر ، لأن الجملة مستأنفة . ولذلك يجوز^(٥) الابتداء بها .

(١) في الأصل : لا قعد عمرو .

(٢) ديوانه ٩٤ والمغني ٢٤٢ وشرح شواهد ٦١٦ والخزانة ٤ : ٤٧١ .

ونثر : اسم راعي إبل امرئ القيس . واللبون : البوق دوات الألبان .

وتنوفى : اسم جيل . والقواعل : أسماء جبال .

(٣) ب و د : ليس لها موضع . ج : لا موضع لها .

(٤) ب : ما لم . (٥) د : يجوز .

(٦) د : لا يجوز .

والجوابية : تقيضة « نَعَمْ » . كقولك « لا » في جواب : هل قام زيد ؟ وهي نأبة مناب الجملة . وزعم ابن طلحة^(١) أن الكلمة الواحدة ، وجوداً وتقديراً ، تكون كلاماً ، إذا بابت مناب الكلام . نحو « نَعَمْ » و « لا » في الجواب . وهو فاسد . وإنما الكلام هو الجملة المقدرة بعد « نعم » و « لا » .

وأما التافية ، غيرُ العاطفةِ والجوابيةِ ، فإنها تدخل على الأسماء ، والأفعال . فإذا دخلت على الفعل فالغالب أن يكون مضارعاً . ونصُّ الزمخشري ، ومعظم المتأخرين ، على أنها تخلصه للاستقبال . وهو ظاهر مذهب سيبويه^(٢) . وذهب الأخفش ، والمبرد ، وتبعها ابن مالك ، إلى أن ذلك غير لازم ، بل قد يكون المنفي بها للحال .

قال ابن مالك : وهو لازم لسيبويه ، وغيره من القدماء ، لإجماعهم على صحة « قام القوم لا يكون زیداً » بمعنى : « لا زيداً » . ومعلوم أن المستثنى منى الاستثناء ، والإنشاء لا بد من مقارنة معناه للفظه ، والاستقبال يباينه . وأجمعوا على إيقاعها في موضع ينافي الاستقبال . نحو : أنظنُّ

(١) وهو أبو بكر بن طلحة الأشبيلي . توفي سنة ٦١٨ . بنية الوعاة

١ : ١٢١ . (٢) الكتاب ٢ : ٣٠٦ و ١ : ٤٦٠ .

ذلك كأننا أم لا تظننه؟ وما لك لا تقبل؟ وأراك لا تبالي، وما شأنك لا توافق؟ وغرّ الزمخشري وغيره من المتأخرين قول سيبويه^(١) « إذا قال : هو يفعل ، أي : هو في حال فعل ، فإنّ فقيه : ما يفعل . وإذا قال : هو يفعل ، ولم يكن الفعل واقعاً ، فإنّ فقيه^(٢) : لا يفعل^(٣) . وإنما نبّه على الأولى ، في رأيه^(٤) ، والأكثر في الاستعمال .

وقد تدخل « لا » النافية على الماضي قليلاً . والأكثر حيثئذ أن تكون مكرّرة ، كقوله تعالى ﴿ فلا صدّق ، ولا صلّى ﴾^(٥) . وقد جاءت غير مكرّرة ، في قوله تعالى ﴿ فلا اتّحَمَ العقبة ﴾^(٦) . وفي قول الشاعر^(٧) :

* وأي شيء ، مُنكرٍ ، لافعلّة *

(١) الكتاب ١ : ٤٦٠ وشرح الفصل ٨ : ١٠٨ .

(٢) في الكتاب وشرح الفصل : فقيه .

(٣) في الأصل : ما يفعل . (٤) في الأصل ود : رواية .

(٥) القيامة : ٣١ . (٦) البلد : ١١ .

(٧) شهاب بن العيف . المغني ٢٦٨ وشرح شواهد ٦٢٤ والفصل ١٤٢

وشرحه ٨ : ١٠٨ واللسان والتاج (زناً) و (شدخ) والخزاة ٤ : ٢٢٨ -

٢٣١ . وينسب إلى عامر بن العيف ، وعبد المسيح بن عسلة .

وفي قوله^(١) :

* وأيُّ عَبْدٍ ، لك ، لا ألتا *

قال الزنجشري : فإن قلت : قل^(٢) ما تقع «لا» الداخلة على الماضي إلا مكررة - ونحو قوله :

* وأيُّ أمرٍ ، سيئٍ ، لافعله *

لا يكاد يقع - فما بالها لم تكرر ، في الكلام الأوضح . يعني قوله تعالى ﴿ فلا اقتحم العقبة ﴾ ؟ قلت : هي مكررة في المعنى ، لأن معنى « فلا اقتحم العقبة » : فلا فك رقبة ، ولا أطمع مسكيناً ؛ ألا ترى أنه فُسِّرَ اقتحام العقبة بذلك . وقال الزجاج : قوله ﴿ ثم ﴾

(١) أمية بن أبي الصلت . المتي ٢٦٩ وشرح شواهد ٦٢٥ والأعالي ٤ : ١٢٨ والأزهية ١٦٨ والإنصاف ٧٦ وطبقات فحول الثمراء ٢٢٤ والفائق ٢ : ٣١٠ وتفسير الطبري ٢٧ : ٦٦ - ٦٧ ومروج الذهب ١ : ٤٢ وحياة الحيوان ٢ : ٣٥١ وألفاء ١ : ٥١٥ و ٢ : ٣٠٩ - ٣١٠ والإصابة ١ : ١٣٤ وأسد الغابة ٥ : ٥١٦ والبداية والنهاية ٢ : ٢٢٥ وأمالى ابن الشجري ١ : ١٤٤ و ٢ : ١٠٣ واللسان (لا) و (جم) و (لم) واليعني ٤ : ٢١٦ - ٢١٧ وأسرار المريية ٢٣٢ والخزانة ١ : ٣٥٨ - ٣٥٩ . وينسب إلى أبي حرائر الهذلي . وألم : أصاب معصية .

(٢) سقطت من الأصل .

كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا ﴿١﴾ يدلّ على معنى : فلا اقتحم العقبة ،
ولا آمن .

قلتُ : وذهب قوم إلى أن قوله تعالى « فلا اقتحم »^(٢) تحضيض ،
بمعنى : فالأ . ذكره ابن عطية . وقيل : هو دعاء ، والمعنى أنه ممن
يستحق أن يدعى عليه بأنه لا يفعل خيراً .

وإذا دخلت على الأسماء فيلها المبتدأ ، نحو : لا زيد في الدار ولا
عمرو ، والخبرُ المقدم ، نحو ﴿ لا فيها غَوْلٌ ﴾ ، ولا هُمُ عنها
يُنزَفُونَ ﴿٣﴾ . ويجب تكرارها في ذلك . وكذلك يجب تكرارها
إذا وليها خبرٌ ، نحو : زيد لا قائمٌ ولا قاعدٌ ، أو نمتُ ، نحو ﴿ زَيْتُونَةٌ
لَا شَرْقِيَّةٍ ، وَلَا غَرْبِيَّةٍ ﴾^(٤) ، أو حالٌ ، نحو : جاء زيد لا باكياً
ولا ضاحكاً . وربما أفردت في الشعر ، كقول الشاعر^(٥) :

قَهَرْتُ الْعِدَا ، لَا مُسْتَعِينًا بِعُصْبَةٍ
وَلَكِنْ بِأَنْوَاعِ الْخَدَائِعِ ، وَالْمَكْرِ

(١) المد : ١٧ . (٢) راد في ب : العقبة .

(٣) الصافات : ٤٧ . (٤) النور : ٣٥ .

(٥) حاشية الصبان ٢ : ١٨ وشرح الأشموني ٢ : ٤٢

وأما « لا » التامة فحرف ، يجزم الفعل المضارع ، ويخلصه للاستقبال ، نحو ﴿ لا تَخَافِ ، ولا تَحْزَنْ ﴾^(١) . وتردُ للدعاء ، نحو ﴿ لا تُؤَاخِذْنَا ، إِنْ تَسِينَا ، أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾^(٢) . ولذلك قال بعضهم : « لا » الطلبية ، يشمل النهي وغيره ، كما تقدم في لام الأمر .

وزعم بعض النحويين أن أصل « لا »^(٣) الطلبية لام الأمر ، زيدَ عليها ألف ، فانفتحت . وزعم السبيلي أنها « لا » النافية ، والجزم بعدها بلام الأمر مضمرة قبلها . وحذفت كراهة اجتماع لامين في اللفظ . وهما زعمان^(٤) ضعيفان .

وأما « لا » الرائدة فلها ثلاثة أقسام :

الأول : أن تكون زائدة ، من جهة اللفظ ، فقط . كقولهم : جئت بلا زادٍ ، وغضبت من لا شيء . فـ « لا » في ذلك زائدة ، من جهة اللفظ ، لوصل عمل ما قبلها إلى ما بعدها . وليست زائدة ، من جهة المعنى ، لأنها تفيد النفي . ولكنهم أطلقوا عليها الزيادة لما

(١) القصص : ٧ .

(٢) البقرة : ٢٨٦ .

(٣) سقطت من الأصل .

(٤) سقطت من الأصل .

ذكرنا^(١).

وروي عن بعض العرب : جئت بلا شيء ، بالفتح على تركيب الاسم مع « لا » ، وجعلها عاملة . وهو نادر ، لما فيه من تعلية ، حرف الجر عن العمل .

وحكى بعضهم ، عن الكوفيين ، أن « لا » في قولهم : جئت بلا زاد^(٢) ، اسم بمعنى « غير » ، لدخول حرف الجر عليها ، كما جعلت « عن » و « على » اسمين ، إذا دخل حرف الجر عليهما . وردّ بأن « عن » و « على » لم تثبت لهما الزيادة ، فلذلك حكم باسمينها ، بخلاف « لا » فإنها قد ثبتت^(٣) لها الزيادة .

الثاني : أن تكون زائدة ، لتوكيد النفي . نحو : ما يستوي زيد ولا عمرو . وقد تقدم^(٤) ذكر ذلك في الكلام على الواو . ومنه قوله تعالى ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ، وَلَا الضَّالِّينَ ﴾^(٥) ، ف « لا » زائدة ، لتوكيد النفي . قالوا : وتبين دخولها في الآية ، لثلاث يتوهم عطف « الضالين » على « الذين » .

(١) ب وجود : لا ذكر . (٢) في الأصل : بلا شيء .

(٣) في الأصل : ثبت . (٤) ب وجود : وتقدم .

(٥) العائنة : ٧ .

الثالث : أن تكون زائدة ، دخولها كخروجها . وهذا مما لا يقاس عليه . ومنه قول الشاعر^(١) :

تَذَكَّرْتُ لَيْلَى ، فَاعْتَرَتْ نِيَّ صَبَابَةٌ
وَكَادَ ضَمِيرُ الْقَلْبِ لَا يَتَقَطَّعُ
وَأَنشَدُوا ، عَلَى ذَلِكَ ، آيَاتًا أُخْرَى . وَأَكْثَرُهَا مُحْتَمِلٌ لِلتَّأْوِيلِ . مِنْهَا قَوْلُ
الشاعر^(٢) :

أَبَى جُودُهُ لَا الْبُخْلَ ، وَاسْتَعْجَلَتْ بِهِ
« نَعَمْ » مِنْ فِتْنَى ، لَا يَمْنَعُ الْجُودَ قَاتِلُهُ
وقول الآخر^(٣) :

وَيَلْحَيْنَنِي ، فِي اللَّهْوِ ، إِلَّا أُحِبَّهُ
وَاللَّهُوَ دَاعٍ ، دَائِبٌ ، غَيْرُ غَافِلٍ
وقول الراجز^(٤) :

-
- (١) الصبابة : حرارة الشوق .
(٢) المني ٢٧٥ وشرح شواهد ٦٣٤ والخصائص ٢ : ٣٥ واللسان والتاج (لا) .
(٣) الأحوص ، ديوانه ١٧٩ والمني ٢١٤ وشرح شواهد ٦٣٤ والكمال ١ : ٤٨ - ٤٩ والأضداد لابن الأنباري ٢١٤ .
(٤) الشطران لأبي النجم . الخصائص ٢ : ٢٨٣ ومجالس ثعلب ١٦٥ وجمهرة اللغة ٣ : ٣٣٤ و٣٧٠ والأزهية ١٦٤ والصحاح واللسان والتاج (قنندر) .

ولا أُلومُ البِيضَ ، ألاّ تَسْخَرَا
 إذا رَأَيْتَ الشَّمْطَ ، المُنَوَّرَا
 وتأول الزجاج قوله « لا البخل » ، فقال : « لا » مفعولة ،
 و « البخل » بدل منها . وروى عن ^(١) يونس ، عن أبي عمرو ^(٢) ، أن
 الرواية فيه « لا البخل » ، بحذف اللام ، لأن « لا » ^(٣) قد تتضمن ^(٤)
 جوداً ، إذا قلها من أمر بمنع الحقوق والبخل عن الواجبات . وتأول
 قوله « ألاّ أحبه » على تقدير : إرادة ألاّ أحبه . قلت : وهو جار
 في البيت الثالث .

ومن زيادة « لا » قوله تعالى ﴿ لئلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ ﴾ ^(٥) ،
 أي : يعلم . نصّ على ذلك الأئمة . وجعل كثير منهم « لا » زائدة ، في
 قوله تعالى ﴿ مَأْمَنَكَ أَلَّا تَسْجُدَ ﴾ ^(٦) ، وفي قوله تعالى ﴿ وَحَرَامٌ ﴾
 على قرية ، أَهْلَكْنَاهَا ، أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ^(٧) . وتأول ذلك
 بعض المعربين ، وهو أولى من دعوى الزيادة . والله أعلم .

(١) سقطت من الأصل . وانظر اللسان والتاج (لا) .

(٢) في الأصل : أبي عمر . (٣) سقطت من الأصل .

(٤) ب : نصمن . (٥) المجادلة : ٢٩ .

(٦) الأعراف : ١٢ . (٧) الأنبياء : ٩٥ .

مذ

لفظ مشترك ؛ يكون حرفاً ، واسماً . هذا مذهب الجمهور .
وذهب بعض النحويين إلى أنه اسم ، في كل موضع ، وإذا انجر ما بعده
فهو ظرف ، منصوب بالفعل قبله . وردّ بأنه لو كان ظرفاً لجاز أن
يستغني الفعل ، الواقع بعده ، عن العمل فيه ، بأعماله في ضمير يعود عليه .
فكنت تقول : مذكم سرت فيه ؟ كما تقول : يوم الجمعة سرت فيه .
وإن توسعت في الضمير قلت : سرته . وامتناع العرب من التكلم
بذلك دليل على أنه حرف جر . وقد استدلت على حرفيته ، بإيصاله
الفعل إلى « كم » و « متى » . نحو : مذكم سرت ؟ كما تقول : بمن
سررت ؟ وهذا الخلاف جار في « منذ » أيضاً .

ومذهب الجمهور أن « مذ » محذوفة النون ، وأصلها « منذ » .
واستدلوا على ذلك ، بأوجه : الأول أن « مذ » إذا صغرت يقال
فيها ^(١) « مُنَيْذ » بردّ النون . والثاني أن دال « مذ » يجوز فيها
الضم والكسر ، عند ملاقة ساكن ، نحو : مذّ اليوم . والضم أعرف .
وليس ذلك إلا لأن أصلها « منذ » . والثالث أن بني غني يضمون

(١) سقطت من الأصل .

ذال « مذ » ، قبل متحرك باعتبار النون المحذوفة ، لفظاً لا نية .

ودهب ابن ملكون^(١) إلى أن « مذ » ليست محذوفة من « منذ » . قال : لأن الحذف والتصريف لا يكون في الحروف . وردته الشلوين بتخفيف « إن » وأخواتها . وقال صاحب « رصف المباني » : الصحيح أنه إذا كان اسماً فهو مقتطع من « منذ » ، وأما إذا^(٢) كان حرفاً فهو لفظ قائم بنفسه .

وقد أخرجت الكلام على معنى « مذ » ، وسائر أحكامها ، لتذكر مع « منذ » في باب الثلاثي . إن شاء الله تعالى .

مع

لها حالان :

الأول : أن تكون ساكنة العين . وهي لغة ربيعة وغم . ينونها على السكون قبل متحرك ، ويكسرون قبل ساكن . ولم يحفظ سيبويه أن السكون فيها لغة ، فجعله من ضرورات الشعر . قال^(٣) : وقد جعلها

(١) وهو إبراهيم بن محمد الإشبيلي . توفي سنة ٥٨٤ . نية الوعاة ١ : ٤٣١ .

(٢) في الأصل : وإذا . (٣) الكتاب ٢ : ٤٥ .

الشاعر كـ « هل » ، حين اضطر ، فقال^(١) :

وريشي منكم ، وهواي مَعَكُمْ
وإن كانت زيارتكم لماما

واختلف في « مع » الساكنة العين ، فقيل هي حرف جر . وزعم
أبو جعفر النحاس^(٢) أن الإجماع منعقد على حرفيتها ، إذا كانت ساكنة .
والصحيح أنها اسم ، وكلام سيدييه مشعر باسميتها .

والثاني : أن تكون مفتوحة العين . وهذه اسم لمكان الاصطحاب ،
أو وقته ، على حسب ما يليق بالمضاف إليه . وقد سُمع جرّها بـ « من » .
حكى سيدييه : ذهب من معي^(٣) . وقرئ : هذا ذكر من
معي^(٤) ، أي من قبلي .

و « مع » ظرف لازم للظرفية . لا يخرج عنها ، إلا إلى الجر
بـ « من » كما تقدم . وتقع خبراً و صلة وصفة^(٥) وحالاً . وإذا أُفردت

(١) جرير . ديوانه ٢٢٥ والكتاب ٢ : ٤٥ وأوضح المسالك ٢ : ٢٠٩ وشرح
المعجل ٢ : ١٢٨ وأما ابن الشجري ١ : ٢٤٥ واللسان والتاج (مع) .
وينسب إلى الراعي .

(٢) وهو أحمد بن محمد ، النحوي المصري . توفي سنة ٣٨٢ . بنية الوعاء ١ : ٣٦٢ .

(٣) الكتاب ٢ : ٤٥ . وفيه « من معه » . والصواب ما أثبتنا .

(٤) الأنبياء : ٢٤ .

(٥) في الأصل و د : وصفة و صلة .

عن الإضافة نوتت نحو : قام زيد وعمرو معا . والأكثر حيثئذ أن تكون حالاً . وقد جاءت خبراً في قول الشاعر^(١) :

* أَفِيقُوا ، بَنِي حَرْبٍ ، وَأَهْوَاؤُنَا مَعَا *

وقال بعضهم ، في نحو « وَأَهْوَاؤُنَا مَعَا » : إنه حال والخبر محذوف ، تقديره : كائنةً معا . وليس بصحيح .

واختلف في حركة « مع » إذا نوتت . فذهب الخليل ، وسيبويه^(٢) ، إلى أنها فتحةٌ إعراب ، والكلمة ثنائية ، حالة الإفراد ، كما كانت حالة الإضافة . وذهب يونس ، والأخفش ، إلى أن الفتحة فيها كفتحة تاء « فتى » ، لأنها حين أفردت ردت إليها لامها المحذوفة ، فصارت اسماً مقصوراً . قال ابن مالك : وهو الصحيح ، لقولهم : الزيدان معا ، والزيدون معا . فيقولون « معا » في موضع رفع ، كما توقع الأسماء المقصورة ، نحو : فتى ، وم عدى . ولو كان باقياً على

(١) صدر بيت الجدل بن عمرو . والرواية : بني حزن . وعجزه :

وَأَرْمَحُنَا مَوْسُولَةً ، لَمْ تَقْصَبْ

للانبي ٣٧١ وشرح شواهد ٧٤٦ وشرح الحاشية للرزوقي ٣١٢ وللتبريزي

١ : ٢٩٨ وعيون الأخبار ٣ : ٨٩ . وبو حرن من تميم .

(٢) في الأصل : سيبويه والخليل .

النقص لقليل : الزيدان مع ، كما يقال : هم يد واحد على من سوام .
 واعترض بأن « معاً » ظرف ، في موضع الخبر ، فلا يلزم ما قاله .
 وقال ابن مالك : إن « معاً » إذا أفردت تساوي « جميعاً » معنى .
 ورد عليه بأن بينهما فرقاً ؛ قال نعلب : إذا قلت : قام زيد وعمرو جميعاً ،
 احتل أن يكون القيام في وقتين . وأن يكون في وقت واحد . وإذا
 قلت : قام زيد وعمرو معاً ، فلا يكون إلا في وقت واحد . والله
 سبحانه أعلم .

من

حرف جر ، يكون زائداً ، وغير زائد .

فقير الزائد له أربعة عشر معنى :

الأول : ابتداء الفاية ، في المكان اتفاقاً ، نحو ﴿ من المسجدِ
 الحرامِ إلى المسجدِ الأقصى ﴾^(١) . وكذا فيما^(٢) نُزِّل منزلة المكان ،
 نحو : من فلانٍ إلى فلان . وفي الزمان عند الكوفيين ، كقوله تعالى
 ﴿ من أول يومٍ ﴾^(٣) . وصححه ابن مالك ، لكثرة شواهد .

(١) الاسراء : ١ .

(٣) التوبة : ١٠٩ .

(٢) في الأصل : وكذا ما .

وتأويلُ البصريين ما ورد من ذلك تعسفٌ . ونقل ابن يعيش^(١) عن
المبرد ، وابن درستويه^(٢) ، موافقة الكوفيين .

[وتأويلُ البصريون «من أوَّل يومٍ» على تقدير: من تأسبس أول يومٍ .
فإن قلت: فما يصنعون بنحو قوله ﴿الله الأَمْرُ من قبلُ، ومن بعدُ﴾^(٣)؟
قلتُ: ذكر ابن أبي الربيع^(٤) في «شرح الإيضاح» أن محلَّ الخلاف
إنما هو في الموضع الذي يصلح فيه دخول «منذ» . وهذا لا يصح^(٥)
فيه دخول «منذ» ، فلا يقع خلاف في صحة وقوع «من» هنا^(٦) .

الثاني: التبعيض ، نحو ﴿مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللهُ﴾^(٧) .
وعلاقتها جواز الاستثناء عنها بـ «بعض» . ومجيئها للتبعيض كبير .

الثالث: بيان الجنس ، نحو ﴿فاجتَنِبُوا الرِّجْسَ، مِنْ

(١) شرح المفضل ٨ : ١٠ - ١١ .

(٢) وهو عبد الله بن حمير . توفي سنة ٣٤٧ . نية الوعاء ٢ : ٣٦٠ .

(٣) الروم : ٤ .

(٤) وهو عبد الله بن أحمد الأموي . توفي سنة ٦٨٨ . كشف المظنون

٢١٢ - ٢١٣ .

(٥) كذا . (٦) سقط من الأصل .

(٧) البقرة : ٢٥٣ .

الأوثان ﴿١﴾، ﴿وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا، مِنْ سُندُسٍ﴾ ﴿٢﴾. قالوا: وعلامتها أن يحسن جعلُ «الذي» مكانها، لأن المعنى: فاجتنبوا الرجس، الذي هو وثن. ومحيطها لبيان الجنس مشهور، في كتب العربيين. وقال به قوم، من المتقدمين والتأخرين، وأنكره أكثر المغاربة، وقالوا: هي في قوله تعالى «من الأوثان» لا ابتداءً للفاية وانتهائها، لأن الرجس ليس هو ذاتها فـ «من» في الآية كـ «من»، في نحو: أخذته من الثابت. وأما قوله «من سندس» ففي موضع الصفة، فهي للتبويض.

الرابع: التعليل، نحو ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابَهُمْ فِي آذَانِهِمْ، مِنْ الصَّوَاعِقِ﴾ ﴿٣﴾. ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ ﴿٤﴾، ﴿لَمَّا يَهَيِّطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ ﴿٥﴾.

الخامس: البديل، نحو ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ ﴿٦﴾ أي: بدل الآخرة، و﴿لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً﴾ ﴿٧﴾،

(٢) الكهف: ٣١.

(١) الحج: ٣٠.

(٤) المائدة: ٣٢.

(٣) القم: ١٩.

(٦) التوبة: ٣٨.

(٥) البقرة: ٧٤.

(٧) الرخف: ٦٠.

أي : بد لكم . وقال الراجز^(١) :

جاريةٌ ، لم تأكلِ المُرَقَّقا

ولم تذُقْ ، من البُقُولِ ، الفُسْتُقا

أي : بدل البقول . هكذا رُوي « البقول » بالباء الموحدة .^(٢) ،
الجوهرى^(٣) : وأظنه « النُقُول » بالنون .

الساس : المجاوزة . فتكون بمعنى « عن » ، كقوله تعالى

﴿ أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ ﴾^(٤) ، أي : عن جوعٍ . وقوله تعالى

﴿ قَوْلٍ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ ﴾^(٥) ، أي : عن ذكر الله .

وقول العرب : حَدَّثَنِي مَنْ فُلَانٍ ، أي : عن فُلَانٍ . ومثله ابن مالك

بنحو : عُدْتُ مِنْهُ ، وَأُتِيتُ مِنْهُ ، وَبَرِئْتُ مِنْهُ ، وَشَبِعْتُ مِنْهُ ، وَرَوَيْتُ مِنْهُ .

قال : ولهذا المعنى صاحبت « أفعل » التفضيل ؛ فإن القائل : زيد

أفضل من عمرو ، كأنه قال : جاوزَ زيدَ عمراً في الفضل أو الانحطاط .

قلت : اختلف في معنى « من » المصاحبة لـ « أفعل » التفضيل .

(١) أبو نخيلة . المعنى ٣٥٥ وشرح شواهد ٧٣٥ و ٣٢٤ وترج ابن عقيل

٢ : ٢٤٠ والسيني ٣ : ٢٧٦ والمصاحح واللسان والتاج (بقل) .

(٢) المصاحح (بقل) . (٣) قریش : ٤ .

(٤) الزمر : ٢٢ .

فقال المبرد، وجماعة : هي لا ابتداء الغاية ، ولا تعيد معنى التبويض .
وصححه ابن عصفور . وذهب سيبويه إلى أنها لا ابتداء الغاية ، ولا تحلو
من التبويض . وقد بسطت الكلام على هذه المسألة ، في غير هذا
الكتاب .

السابع : الانتهاء . مثله ابن مالك بقوله : قربت^(١) منه . فإنه مساوٍ
لفولك : تقربت إليه^(٢) . وقد أشار سيبويه إلى أن « من معاني » من
الانتهاء . فقال : وتقول^(٣) : رأيت من ذلك الموضع . تجعله غاية رؤيتك ،
كما جعلته غاية حين أردت الابتداء . [وتقول : رأيت الهلال من
داري من خلل السحاب . ف « من » الأولى لا ابتداء الغاية ، والثانية
لانتهاء الغاية]^(٤) . قال ابن السراج : وهذا يخاطب معنى « من » معنى
« إلى » ، والجيد أن تكون^(٥) « من » الثانية لا ابتداء الغاية في الظهور ،
أو بدلاً من الأولى . قال . وحقيقة هذه المسألة أنك إذا قلت : رأيت

(١) في الأصل : قربت . (٢) انظر النصف ٢ : ٨٩ .

(٣) ب : تقول . ج : فتقول . وانظر الكتاب ٢ : ٣٠٨ .

(٤) زيادة يقتضيها سياق النص . وانظر شرح الفصل ٨ : ١٣ - ١٤ .

(٥) في الأصل : أن يكون معنى .

الهلال من داري من خَلَلِ^(١) السحابِ ، ف « من » للهلال ، والهلال غاية لرؤيتك . فذلك جعل سيبويه « من » غاية في قولك : رأيت من ذلك الموضع . انتهى .

وكون « من » لانتهاى الغاية هو قول الكوفيين . وردّ المغاربة هذا المعنى ، وتأولوا ما استدلت به مشتبوه .

الثامن : أن تكون للغاية ، نحو : أخذت من الصندوق . ذكره بعض المتأخرين ، وحمل عليه كلام سيبويه المتقدم . قال : معناه أنه محل^(٢) لا ابتداء الغاية وانتهائها معاً . فعلى هذا تكون « من » في أكثر المواضع لا ابتداء الغاية فقط ، وفي بعضها لا ابتدائها^(٣) وانتهائها معاً .

التاسع : الاستعلاء ، نحو ﴿ وَتَصَرَّاهُ مِنَ الْقَوْمِ ﴾^(٤) أي : على القوم . كذا قال الأخفش . والأحسن أن يضمن الفعل معنى فعل آخر ، أي : منعاه بالنصر من القوم .

العاشر : الفصل ، نحو ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ ﴾^(٥) ،

(١) في الأصل : من حلال .

(٢) ب . محتمل . ح : حمل . وانظر المقي ٣٥٧ .

(٣) ب : لا ابتداء الغاية . (٤) الأنبياء : ٧٧ .

(٥) البقرة : ٢٢٠ .

و ﴿حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾^(١). وتعرف بدخولها على ثاني المتضادين . وقد تدخل على ثاني المتباينين من غير تضاد ، نحو : لا يعرف زيداً من عمرو .

الحادي عشر : موافقة الباء ، نحو ﴿يَنْظُرُونَ مِنْ طَرَفٍ خَفِيٍّ﴾^(٢) . قال الأخفش : قال يونس . أي : بطرف خفي . كما تقول العرب : ضربته من السيف ، أي : بالسيف . وهذا قول كوفي . ويحتمل أن تكون لابتداء الغاية .

الثاني عشر : أن تكون بمعنى « في » . ذكر ذلك بعضهم ، في قوله تعالى ﴿مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾^(٣) ، أي : في الأرض . ولا حجة في ذلك ، لاحتمال الآية غير هذا . وكونها بمعنى « في » . نقول عن الكوفيين . ومن حججهم قول الشاعر :
عَسَى سَائِلٌ ، ذُو حَاجَةٍ ، إِنْ مَنَّمْتَهُ

مِنْ الْيَوْمِ ، سُؤْلًا ، أَنْ يُيسَّرَ فِي غَدٍ
ويحتمل أن تكون « من » فيه للتبويض ، على حذف ، ضاف ، أي : من مسؤولات اليوم .

(٢) الشورى : ٤٥ .

(١) آل عمران : ١٧٩ .

(٣) فاطر : ٤٠ .

الثالث عشر : أن تكون لمواقفة « رب » . قاله السيرافي ، وأنشد عليه ^(١) :

وإِنَّمَا نَضْرِبُ الْكَبْشَ ، ضَرْبَةً

عَلَى رَأْسِهِ ، تُلْقِي اللِّسَانَ مِنْ الْقَمَرِ

الرابع عشر : أن تكون للقسم . ولا تدخل إلا على الرب ، فيقال : مَنْ رَبِّي لأفعان . بكسر الميم وضها . وسيأتي بيان ذلك .

ولم يثبت أكثر النحويين لـ « من » جميع هذه المعاني . وتأولوا ^(٢) كثيراً من ذلك على التضمين ، أو غيره . وقد ذهب المبرد ، وابن السراج ، والأخفش الأصغر ، وطائفة من الخذاق ، والسهيلي ، إلى أنها لا تكون إلا لابتداء الغاية ، وأن سائر المعاني التي ذكروها راجع ^(٣) [إلى هذا المعنى ؛ ألا ترى أن التبييض من أشهر معانيها ، وهو راجع ^(٤) إلى ابتداء الغاية . فإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : أَكَلْتُ مِنَ الرِّغِفِ ، إِنَّمَا أَوْقَعْتَ الْأَكْلَ عَلَى أَوَّلِ أَجْزَائِهِ ^(٥) ، فانفصل . فآل معنى الكلام

(١) لأبي حية الميري . المغني ٣٤٤ و ٣٥٧ وشرح شواهد ٧٢١ و ٧٣٨ والكتاب ١ : ٤٧٧ والأرهمية ٩٠ وأمالى ابن السحري ٢ : ٢٤٤ والخزانة ٤ : ٢٨٢ . والكبش : الرئيس .

(٢) ب و ج : بل تأولوا . (٣) في الأصل : راجعة .

(٤) سقط من الأصل . (٥) ح : جزء .

إلى ابتداء الغاية . وإلى هذا ذهب الزمخشري ؛ قال في « مفصله » فـ
« من » لا ابتداء^(١) ! الغاية ، كقولك : سرت من البصرة . وكونها
مبعضة في نحو : أخذت من الدراهم ، ومبيتة في نحو : فاجتنبوا
الرجس من الأول والثاني^(٢) ، ومزيدة في نحو : ما جاءني من أحد ،
راجع إلى هذا . انتهى^(٣) .

وأما الزائدة فلها حالان :

الأولى : أن يكون دخولها في الكلام كخروجها . وتسمى
الزائدة لتوكيد الاستغراق . وهي الداخلة على الأسماء ، الموضوعة
للعوم ، وهي كل نكرة تختصه بالنفي . نحو : ما قام من أحد . فهي
مزيدة هنا ، لمجرد التوكيد ، لأن « ما قام من أحد » و « ما قام أحد »
سيان في إفهام العموم . دون احتمال .

والثانية : أن تكون زائدة لتفيد التنصيص على العموم . وتسمى
الزائدة ، لاستغراق الجنس ، وهي الداخلة على نكرة لا تختص بالنفي ،
نحو : ما في الدار من رجل . فهذه تفيد التنصيص على العموم^(٤) ،

(١) الفصل ١٣١ . وفيه : منها ابتداء .

(٢) الحج : ٣٠ .

(٣) ب : إلى هذا انتهى .

(٤) سقط من الأصل .

لأن « من في الدار رجل » محتمل لنفي الجنس ، على سبيل العموم ، ولنفي واحد من هذا الجنس ، دون ما فوق الواحد . ولذلك يجوز أن يقال : ما قام رجل بل رجلان . فلما ريدت « من » صار نصّاً في العموم ، ولم يبق فيه احتمال . وقيل : إنها في نحو ما جاءني من رجل ، [زائدة ، على حدّ زيادتها في : ما جاءني من أحد ، لأنك إذا قلت : ما جاءني من رجل]^(١) ، فإنما أدخلت « من » على النكرة ، عند إرادة الاستغراق ، فصار « رجل » لما أردت به الاستغراق مثل « أحد » .

واعلم أن « من » لا تراد عند سيويه ، وجمهور البصريين ، إلا بشرطين :

الأول : أن يكون ما قبلها غير موجب . ونعني بنفي الموجب النفي ، نحو ﴿ مَا لَكُمْ مِنْ آلَةٍ غَيْرُهُ ﴾^(٢) ، والنهي نحو : لا يقيم من أحد ، والاستفهام ، نحو ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ﴾^(٣) . ولا يحفظ ذلك في جميع أدوات الاستفهام ، إنما يحفظ في « هل » . وأجاز بعضهم زيادتها في الشرط ، نحو : إن قام من رجل فأكرمه .

(٢) الأعراف : ٥٩ .

(١) سقط من الأصل .

(٣) فاطر : ٣ .

والثاني : أن يكون مجرورها نكرة ، كما مُتِلَّ .

وذهب الكوفيون إلى أنها تزداد ، بشرط واحد ، وهو تنكير مجرورها . قلت : تقل بعضهم هذا المذهب عن الكوفيين ، وليس هو مذهب جميعهم ، لأن الكسائي وهشاماً^(١) يريان زيادتها ، بلا شرط . وهو مذهب أبي الحسن الأخفش . وإليه ذهب ابن مالك ؛ قال لثبوت السماع بذلك ، نظماً وثرأ . فمن الشر قوله تعالى ﴿ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَأِ الْمُرْسَلِينَ ﴾^(٢) ، وقوله ﴿ يُحَدِّثُونَ فِيهَا مِنْ أُسَاوِرَ ﴾^(٣) ، وقوله ﴿ وَيُكْفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾^(٤) ، وقوله ﴿ يَنْفِرُ^(٥) لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾ . ومن النظم قول عمر بن أبي ربيعة^(٦) :

وَيَنْمِي ، لَهَا ، حُبُّهَا عِنْدَنَا
فَمَا قَالَ مِنْ كَاشِعٍ لَمْ يَنْفِرْ

(١) في الأصل و ب و ج : وهشام .

(٢) الأنعام : ٣٤ . (٣) الكاف : ٣١ .

(٤) البقرة : ٢٧١ .

(٥) الأحقاف : ٣١ . وفي الأصل : وينفر .

(٦) ديوانه ١٦٧ والمضي ٣٦٠ وشرح شواهد ٧٣٨ . والرواية : لمن قال من كاشع . وينفر من الضير .

وذكر غير ذلك من الشواهد ، التي ظاهرها الزيادة . وتأول المانعون
هذه الآيات ، ونحوها ، بما هو مشهور .

وقال ابن يعيش^(١) « اشترط سيبويه ، زيادتها ، ثلاث شرائط^(٢) :
أحدها أن تكون مع النكرة . والثاني أن تكون عامة . والثالث أن
تكون في غير الواجب » . وفي اشتراط كون النكرة عامة نظراً ،
لأنها قد تزداد مع النكرة ، التي ليست من ألفاظ العموم ، كما تقدم .
والظاهر أن مراده أن تكون النكرة مراداً^(٣) بها العموم . فإن « من » لا تزداد
مع نكرة ، يراد بها نفي واحد^(٤) من الجنس . [قال ابن أبي الريع : ومن
الناس من قال : إنها تزداد بهذه الشروط الثلاثة ، في غير باب التمييز .
وأما في التمييز فتزداد ، بغير هذه الشروط ، نحو : لله درك من رجل .
وادعى القائل بهذا أنه مذهب سيبويه]^(٥) .

ولزيادة « من » مواضع : الأول : المبتدأ ، نحو ﴿ ما لكم من

(١) شرح المصطلح ٨ : ١٢ - ١٣ .

(٢) في شرح المصطلح : ثلاثة شرائط . (٣) ب : يراد .

(٤) في الأصل : لا تزداد مع نفي نكرة يراد بها واحد .

(٥) سقط من الأصل . وانظر الكتاب ٢ : ٣٠٧ .

لَا لَهُ غَيْرُهُ»^(١). الثاني : الفاعل ، نحو ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٍ ﴾^(٢) الثالث : المفعول به ، نحو ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ ، إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ ﴾^(٣). الرابع : الحال ، نحو قراءة زيد بن ثابت ، وأبي الدرداء، وأبي جعفر ﴿ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ ﴾^(٤) بضم النون ، وفتح التاء . وحسن ذلك انسحابُ النفي عليه ، من جهة المعنى . ذكر هذا ابن مالك .

وأجاز في « شرح التسهيل » أن تراد « من » عوضاً . فتقول : عرفتُ ممَّنْ عَجِبْتُ ، أي : عرفتُ مَنْ عَجِبْتُ مِنْهُ . فحذف ما بعد « من » ، وزيد الحرف قبلها عوضاً . وهذا لم يرد به سماع . وإنما أجازوه ، قياساً على ما ورد في « عن » و « على » والباء . وقد تأول بعضهم ، ما ورد ، من ذلك ، على غير الزيادة .

وقد كنت نظمت لـ « من » اثني عشر معنى ، في هذين البيتين :

أَتَتْنَا « مِنْ » لِتَبْيِينٍ ، وَبَعْضٍ
وَتَعْلِيلٍ ، وَبَدْءٍ ، وَانْتِهَاءٍ

(٢) الأنبياء : ٢٠ .

(٤) الفرقان : ١٨ .

(١) هود : ٦١ .

(٣) إبراهيم : ٤ .

ولابدالٍ ، وزائدةٌ ، وفصلٍ

ومعنى «عن»، و«في»، و«على»، وباءٍ

مُنْ بضم الميم

لفظ مختلف فيه . فقليل : هو حرف جر ، مختص بالقسم ،
ولا يدخل إلا على الربِّ . فيقال : مُنْ رَبِّي لأفعلنَ . وشذ قولهم :
مُنْ الله . وقيل : هو اسم ، وهو بقية «أيمن» ، لكثرة تصرفهم فيها .
واحتج على ذلك بأن «مُنْ» بضم الميم لم تثبت حرفيتها ، في غير هذا
الموضع . وردَّ بدخولها على الربِّ ، و«أيمن» لا تدخل عليه . وبأنها
لو كانت اسماً لأعربت ، لأن المُرَبَّ لا يُزيله عن إعرابه حذفُ
شيء منه .

وذكر صاحب «رصف المباني» أن «مُنْ» يجوز في نونها
الإدغام ، والإظهار مع راء «ربِّ» . وعُتِل جواز الإظهار بأن نونها لما
سكنت^(١) ، تحقيقاً ، جاز إظهارها دلالة على أصل التحريك . وصحَّح
القول باسميتها .

(١) في الأصل : أسكنت .

وذكر ابن مالك في باب « حروف الجر » من « التسهيل » أن
« مَنَّ » هـ محرف . قال^(١) : ويختص مكسورة الميم ، ومضمومتها ،
في القسم بالرَّبِّ . وذكر في^(٢) باب « القسم » أن « من » مثلث
الحرفين مضافاً إلى الله ، مختصرٌ من « أيمن » . قيل : فيكون مذهباً
ثالثاً . وهو أنها حرف إذا ضمنت ميمها أو كسرت ، واسم إذا كانت
مثلثة الحرفين . والنحويون ذكروا الخلاف في المضمومة الميم ، كما سبق .
والله أعلم .

ما

لفظ مشترك ؛ يكون حرفاً واسماً .

فأما « ما » الحرفية فلها ثلاثة أقسام : نافية ، ومصدرية ، وزائدة .

فالنافية قسمان : عاملة ، وغير عاملة .

فالعاملة : هي « ما » الحجازية . وهي ترفع الاسم ، وتنصب الخبر ،

عند أهل الحجاز . قيل : وأهل تهامة . قال صاحب « وصف المباني » :

أهل الحجاز ونجد . وإنما عملت^(٣) عندم ، مع أنها حرف لا يختص ،

(٢) التسهيل : ١٥١ .

(١) التسهيل ١٤٤ .

(٣) في الأصل : عملت .

والأصل في كل حرف لا يختص أنه لا يعمل ، لأنها شابهت « ليس »
في النفي ، وفي كونها لنفي الحال غالباً ، وفي دخولها على جملة اسمية .
ولعملها عندم شروط :

الأول : تأخر الخبر . فلو تقدم بطل عملها . هذا مذهب الجمهور .
وأجاز بعضهم نصب الخبر ، المتقدم ^(١) على الاسم . وقال الجرمي : إنه
لغة . وحكى ما مُسيئاً من أعتب .

ونسبه ابن مالك إلى سيبويه . وفي نسبته إليه نظر ، لأن سيبويه
إنما حكاه عن غيره . قال : « وإذا ^(٢) قلت : ما منطلق عبد الله ، وما سيء
من أعتب ، رفعت . ولا يجوز أن يكون مقدماً مثله مؤخراً ، كما
أنه ^(٣) لا يجوز أن تقول : إن أخوك عبد الله ، على حد قولك : إن
عبد الله أخوك ، لأنها ليست بفعل » . فهذا نص على منع النصب . ولم
يكفه حتى شبهه بشيء لا خلاف فيه . ثم قال ^(٤) : « وزعموا أن بعضهم
قال ، وهو الفرزدق ^(٥) :

(١) ب : المتقدم .

(٢) الكتاب ١ : ٢٨ - ٢٩ . وفيه : وإذا .

(٣) سقطت من الأصل . (٤) الكتاب ١ : ٢٩ .

(٥) ديوانه ١ : ٢٢٣ والنقي ٤٠٢ وشرح خواصه ٧٨٢ والخزانة ٢ : ١٣٠ .

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ
إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ، وَإِذْ مَا ثَلَمَهُمْ بِشَرٍّ

وهذا لا يكاد يُعرف . فهذا لم يسمعه^(١) من العرب . إنما قال
« وزعموا » ، ثم قال « وهذا لا يكاد يُعرف » . فنفي المقاربة ، والمقصود
نفي العرفان ، كقوله تعالى ﴿ لَمْ يَكِدْ يَرَاهَا ﴾^(٢) . وقد تُؤوّل
هذا البيت ، على أوجه ، ذكرتها في غير هذا الكتاب .

واختلف النقل عن الفراء . فنقل عنه أنه أجاز : ما قائماً زيد ،
بالنصب . ونقل ابن عصفور عنه أنه لا يجوز النصب .

وذهب بعض النحويين إلى تفصيل ، فقال : إن كان خبر « ما »
ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً ، جاز توسيطه^(٣) ، مع بقاء العمل . ويحكم
على محليهما بالنصب . وإن كان غير ذلك لم يجوز . وصححه ابن عصفور .

الثاني : بقاء النفي . فلوانقص النفي بـ « إلا » بطل العمل . كقوله
تعالى ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾^(٤) .

(١) في الأصل : وهذا لم يسمعه أحد .

(٢) النور : ٤٠ . (٣) في الأصل : توسيطه .

(٤) آل عمران : ١٤٤ .

وروي عن يونس ، من غير طريق سيوييه ، إعمال « ما » في
الخبر الموجب بـ « إلا » . واستشهد على ذلك بعض النحويين ، بقول
مُفَلِّس^(١) :

وما حقّ الذي يَعتُو ، نهاراً
ويَسْرِقُ ليلَهُ ، إلا نكالا
وبقول الآخر^(٢) :

وما الدهرُ إلا منَجَنُونَا بأهله
وما صاحبُ الحاجاتِ إلا مُعَدُّبا

ووافق ابن مالك يونس ، على إجازة ذلك قال : ما اخترته من حمل
« إلا منجنونا » و « إلا نكالا » على ظاهرهما ، من النصب بـ « ما » ،
هو مذهب الشلوبيين . ذكر ذلك في « تنكيته على الفصل » .
وقد أوّل قوله « إلا نكالا » على تقدير : إلا ينكل نكالا .

(١) الجمع ١ : ١٢٣ والدرر ١ : ٩٤ . ويشو : يفسد .

(٢) المني ٧٦ وشرح شواهد ٢١٩ وأوصح المسالك ١ : ١٩٦ وشرح الأشموني
١ : ٣٩٨ والمقرب ١ : ١٠٣ وشرح التصريح ١ : ١٩٧ وشرح الفصل
٨ : ٧٥ والجمع ١ : ١٢٣ والدرر ١ : ٩٤ والمني ٢ : ٩٢ والخزانة ٢ : ١٢٩ .

فيكون مثل : ما زيدٌ إلا سيراً . وقيل : أراد : إلا نكالان : نكال
 لمُثْوَةٍ ، ونكال لسرقته . فحذف النون للضرورة . وأوّل
 « إلا منجنوناً » على أن التقدير : وما الدهر إلا يدور دوران منجنونٍ ،
 وهو الدولاب ، ثم حذف الفعل والمضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه .
 وقيل : منجنون : اسم وضع موضع المصدر ، الموضوع موضع الفعل ،
 الذي هو الخبر . تقديره : وما الدهر [إلا يُجَنُّ جنوناً] . ثم حذف
 « يجنُّ » وأوقع « منجنوناً » موقع المصدر . وقيل : منجنون : اسم في
 موضع الحال ، والخبر مجزوف . تقديره : وما الدهر [^(١) موجوداً
 إلا على هذه الصفة ، [أي : مثل المنجنون] ^(٢) . وقال ابن بابشاذ ^(٣) :
 إن « منجنوناً » منصوب على إسقاط الخافض ، أصله : وما الدهر
 إلا كمنجنونٍ . وهو فاسد ، لأن هذا المجرور في موضع رفع ، فلو
 حذف منه حرف الجر لرفع . وأوّل قوله « إلا معذباً » على أن
 التقدير ^(٤) : « إلا يُعَذَّبُ مُعَذَّباً . و « معذب » هنا ^(٥) مصدر بمعنى

(٢) سقط من الأصل

(١) سقط من الأصل

(٣) وهو طاهر بن أحمد ، أبو الحسن النحوي المصري . توفي سنة ٤٦٩ . بنية

(٤) ب : على تقدير .

الوعة ٢ : ١٧ .

(٥) في الأصل : بنا .

التعذيب ، مثل « مُمزَّق » في قوله تعالى ﴿ وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ ﴾^(١) .

الثالث : فَقَدْ « إن » . فلو وجدت « إن » بعد « ما » بطل عملها ، نحو : ما إن زيد قائم . قال فروة بن مسيك ، وهو حجازي^(٢) :
وما إن طَبْنَا جُبْنَ ، ولكن
مَنَايَا ، ودَوْلَةُ آخِرِينَا

وذكر ابن مالك أن [ما] يطل عملها إذا زيدت بعدها « إن » ، بلا خلاف . وليس كذلك . فقد حكى غيره أن الكوفيين أجازوا النصب . وأنشد يعقوب^(٣) :

(١) سبأ : ١٩ .

(٢) وينسب إلى ذي الإصبع وغيره : الحماسة البصرية ٢ : ٤١٦ وسيرة ابن هشام ٢ : ٣٤٤ واللسان والتاج (طب) والسمط ٣٩ والهمع ١ : ١٢٣ والمثني ٢١ وشرح شواهد ٨١ - ٨٤ والكتاب ١ : ٤٧٥ و ٢ : ٣٠٥ والأزهية ٤٠ والكامل ٢٩٥ والخصائص ٣ : ١٠٨ والنصف ٣ : ١٢٨ ومنازل الحروف ٦٨ وشرح الفعيل ٥ : ١٢٠ و ٨ : ١١٣ والمقتضب ١ : ٥١ و ٢ : ٣٦٣ والوحشيات ٢٧ - ٢٨ والخزاة ٢ : ١٢١ و ٤ : ٤٨٧ . والطب : المادق والدأب . والنولة : النلة والانتصار .

(٣) وهو ابن السكيت ، يعقوب بن إسحاق ، أبو يوسف . توفي سنة ٢٤٤ . =

بَنِي عُدَانَةَ ، مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبًا
وَلَا صَرِيفًا ، وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْخَزَفُ

بنصب « ذهب » و « صريف » .

الرابع : ألاّ يتقدم غير ظرف ، أو جار ومجرور ، من معمول
خبرها . فإن^(١) تقدم غيرها بطل العمل ، نحو ما طعماك زيد آكل .
وأجاز ابن كيسان نصب « آكل » ونحوه ، مع تقديم المفعول .
وزاد بعضهم شرطين آخرين : أحدهما ألاّ تؤكّد بمثلها . فإن
أكّدت ، نحو : ماما زيد قائم ، وجب الرفع . قال ابن أصبغ : عند عامة
النحويين ، وأجازه^(٢) جماعة من الكوفيين . قلت : وصريح ابن مالك
بمثلها ، في هذه الصورة . ولم يحك في ذلك خلافا . وأنشد ، على العمل ،
قول الراجز^(٣) :

لَا يُنْسِيكَ الْإِنْسَى نَاسِيًا ، فَمَا
مَا مِنْ حِمَامٍ أَحَدٌ مُتَّصِيًا

= وفيات الاعيان ٦ : ٣٩٥ . والبيت في النفسى ٢٢ وشرح شواهد ٨٤
وأوضح المسالك ١ : ١٩٥ وشرح الأشموني ١ : ٣٩٧ والمجمع ١ : ١٢٣ والدرر
١ : ٩٤ والخزانة ٢ : ١٢٤ . والصريف : الفضة .

(١) ب وجود : قل

(٢) في الأصل : وأجار .

(٣) المجمع ١ : ١٢٤ والدرر ١ : ٩٥ .

فكرر « ما » النافية تأكيداً ، وأبقى عملها . وثانيهما : ألاّ يبدل
من الخبر بديلٌ مصحوبٌ بـ « إلاّ » ، نحو : ما زيد شيء إلاّ شيء
لا يُعبأ به . وفي « الكتاب » للصفتار^(١) جواز نصب الخبر ، ورفع ما بعد
« إلاّ » على البديل من الموضع . وهو وهم .

وغير الحجازيين ، ومن ذكر معهم ، لا يعملون « ما » .
وحكى سيبويه أن إهمالها لغة بني تميم .

وأما غير العاملة فهي الداخلة على الفعل . نحو : ما قام زيد ،
وما يقوم عمرو . فهذه لا خلاف بينهم ، في أنها لا عمل لها . وإذا
دخلت على الفعل الماضي بقي على مضيته ، وإذا دخلت على المضارع
ختصته للحال ، عند الأكثر . قال ابن مالك : وليس كذلك ، بل قد
يكون مستقبلاً ، على قلّة . كقوله تعالى ﴿ قُلْ : مَا يَكُونُ لِي
أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي ﴾^(٢) . واعترض بأنهم إنما جملوها
مختصة للحال ، إذا لم يوجد قرينة غيرها ، تدلّ على غير ذلك^(٣) .

(١) وهو قاسم بن علي البطليوسي . شرح كتاب سيبويه شرحاً حسناً ، قيل : هو

أحسن شروحه . ومات بعد ٦٣٠ . بنية الوعاة ٢ : ٢٥٦ .

(٢) يونس : ١٥ . (٣) في الأصل : على ذلك .

مسألة

ندر تركيب « ما » النافية مع النكرة ، تشبيهاً لها بـ « لا » .
كقول الشاعر^(١) :

وما بأس ، لو رَدَّتْ عَلَيْنَا نَجِيَّةٌ
فَلَيْلٌ ، عَلَى مَنْ يَعْرِفُ الْحَقَّ ، عَابِئُهَا

وأما المصدرية قسمان : وقتية ، وغير وقتية .

فالوقتية : هي التي تُقدَّر بمصدر ، نائب عن ظرف الزمان . كقوله
تعالى ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾^(٢) ما دامت السماوات والأرض ﴿ . وتسمى
ظرفية أيضاً . ولا يشار إليها ، في ذلك ، شيء من الأحرف المصدرية ،
خلافًا للزنجشري ، في زعمه أن « أن » تُشار إليها في هذا المعنى . وسجل
على ذلك قوله تعالى ﴿ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ ﴾^(٣) ، و﴿ إِلَّا أَنْ
يَصْدُقُوا ﴾^(٤) ، أي : وقت إيتائه ، وحين تصدقهم . وقال ،

(١) النفي ٣٣٥ وشرح شواهد ٧١٥ والمص ١ : ١٢٤ والدرر ١ : ٩٦ .
والعاب : العيب .

(٢) هود : ١٠٨ . وسقط « خالدين فيها » من الأصل .

(٣) البقرة : ٢٥١ . (٤) النساء : ٩١ .

في قوله تعالى ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ﴾^(١) :
ولك أن تقدّر مضافاً محذوفاً ، أي : وقت أن يقول . ومعنى التعليل ،
في هذه الآيات ، ظاهر . فلا يعدل^(٢) عنه .

وغير الوقتية : هي التي تقدّر مع صلتها ، بمصدر ، ولا يحسن
تقدير الوقت قبلها ، نحو : يعجبني ما صنعت ، أي : صنعك . ومن ذلك
قوله تعالى ﴿وَصَافَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾^(٣) ، وقول
الشاعر^(٤) :

يَسْرُ الْمَرْءُ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي
وَكَانَ ذَاهِبُهُنَّ ، لَهُ ، دَهَا بَا

وزعم السهيلي أن شرط كون « ما » مصدرية صلاحية وقوع
« ما » الموصولة موقعها ، وأن الفعل بعدها لا يكون خاصاً . فلا يجوز :
أريد ما تخرج ، أي : خروجك . وهو مردود ، بالآية والبيت السابقين .
واعلم أن « ما » المصدرية توصل بالفعل الماضي والمضارع ،

(٢) ب : فلا يعدل .

(٤) الفصل ١٤٧ وشرحه ٨ :

(١) عامر : ٢٨ .

(٣) التوبة : ٢٥ .

١٤٢ - ١٤٣ .

ولا توصل بالأمر . وفي وصلها بالجملة الاسمية خلاف . ومذهب
سيبويه والجمهور أن « ما » المصدرية حرف ، فلا يعود عليها ضمير ،
من صلتها . ومذهب الأخفش ، وإن السراج ، وجماعة من الكوفيين ،
إلى أنها اسم ، فتفتقر إلى ضمير . فإذا قلت : يعجبني ما صنعت ، فتقديره
عند سيبويه : يعجبني صنمك . وعند الأخفش : الصنع الذي صنمته .
ورُدَّ عليه ، بقول الشاعر^(١) :

* بما لستُ بأهلَ الحياةِ ، والقدرِ *

إذ لا يسوغ تقديره هنا .

وأما الائدة فلها أربعة أقسام :

الأول : أن تكون زائدة ، لمجرد التوكيد . وهي التي دخولها
في الكلام كخروجها . نحو ﴿ فَبَارِئَةٌ ^(٢) ﴾ ، و﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ^(٣) ﴾ ،

(١) عَجْرِيْب ، صدره :

أليسَ أميرِي ، في الأُمُورِ ، بأشأ

المنهني ٣٣٩ وشرح شواهد ٧١٧ والميني ١ : ٤٢٢ - ٤٢٣ .

(٢) آل عمران : ١٥٩ . وزاد في ب : من الله .

(٣) المؤمنون : ٤٠ .

و ﴿مِمَّا حَطَّيَاهُمْ﴾^(١)، ﴿وَأَمَّا تَخَافَنَّ﴾^(٢)، ﴿وَإِذَا مَا أُنْزِلَتْ
سُورَةٌ﴾^(٣). وزيادتها بعد «إن» الشرطية «وإذا» كثيرة.

الثاني : أن تكون كافة . وهي تقع بعد «إن» وأخواتها . نحو
﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌُ وَاحِدٌ﴾^(٤) . وبعد «رُبَّ» ، وكاف التشبيه
في الأكثر . وذكر ابن مالك أنها قد^(٥) تكفُّ الباء ، ونحدث فيها
معنى التقليل . وقد جاءت «ما» الكافة أيضاً ، بعد «قُلْ» «إِذَا
أُرِيدَ بِهِ النفي . نحو : قلما يقول ذلك أحد .

الثالث : أن تكون عوضاً . وهي ضربان : عوض من فعل ،
وعوض من الإضافة . فالأول كقولهم : أمّا أنتَ مُنْطَلِقًا انطلقتُ .
والأصل : لِأَنَّ كُنْتَ مُنْطَلِقًا انطلقتُ . فحذفت لام التعليل ،
وحذفت «كان» ، فاتفصل الضمير المتصل بها لحذف عامله ، وجيء بـ «ما»
عوضاً من «كان» . والثاني كقولهم : حيثما ، وإدما . فـ «ما» فيها
عوض من الإضافة ، لأنها قصد الجزم بهما ، قطعاً عن الإضافة ، وجيء

(١) نوح : ٢٥ . وقرئت : مِمَّا حَطَّيْنَاهُمْ .

(٢) الأنفال : ٥٨ . (٣) التوبة : ١٢٤ .

(٤) النساء : ١٧١ . (٥) سقطت من الأصل .

بـ « ما » عوضاً منها . وجعل بعضهم « ما » في قول امرئ القيس^(١) :

* ولا سيباً يوماً ، بدارة جُلجلِ *

عوضاً من الإضافة ، ونصب « يوماً » على التمييز .

الرابع : أن تكون منبّهة على وصف لائق . قال ابن السّيد :

وهي ثلاثة أقسام : قسم للتعظيم والتهويل ، كقول الشاعر^(٢) :

عزّمتُ ، على إقامة ذي صباح
لأمرٍ ما ، يُسودُّ من يسودُّ

وقسم يراد به التحقير ، كقولك لمن سمعته يفخر بما أعطاه : وهل أعطيت
إلا عطيةً ما ؟ وقسم لا يراد به تعظيم ، ولا تحقير ، ولكن يراد به
التنويح ، كقولك : ضربته ضرباً ما . أي : نوعاً من الضرب .

(١) عجزيت ، صدره :

ألا ، ربّ يومٍ ، لكّ منهنّ ، صالح

ديوان امرئ القيس ١٠ والمثنى ٣٤٧ .

(٢) أس بن مبركة . الكتاب ١ : ١١٦ والمصل ٤١ وشرحه ٣ : ١٢ وأمالى

ابن الشجري ١ : ١٨٦ والمجم ١ : ١٩٧ والدرر ١ : ١٦٩ والخزانة ١ :

٤٧٦ و ٢ : ٥٤٥ . وقوله عزمت على إقامة ذي صباح ، أي : عزمت

على الغارة صباحاً .

قلت : وذهب قوم إلى أن « ما » في ذلك كله اسم ، وهي صفة
بنفسها . قال ابن مالك : والمشهور أنها حرف زائد ، منبهة على وصف
لائق بالمحل . وهو أولى ، لأن زيادة « ما » ، عوضاً من محذوف ، ثابت
في كلامهم . وليس في كلامهم نكرة موصوف بها ، جامدة كجمود
« ما » ، إلا وهي مردفة بمكمل . كقولهم : مررت برجل
أي رجل .

وزيد ، في أقسام الزائدة ، قسمين ^(١) آخرين :

أحدهما : أن تكون مهيئة . وهي الكافة لـ « إن » وأخواتها ،
ولـ « رب » إذا وليها الفعل . نحو ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ
الْمُتَّقِينَ ﴾ ^(٢) ، و ﴿ رَبَّنَا يَوْدُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ ^(٣) . فـ « ما »
في ذلك مهيئة ، لأنها هيأت هذه الألفاظ ، لدخولها على الفعل . ولم
تكن قبل ذلك صالحة ، للدخول عليه ، لأنها من خواص الأسماء .
والتحقيق أن المهيئة نوع من أنواع الكافة . فكل مهيئة كافة ،
ولا ينعكس .

(٢) طاهر : ٢٨ .

(١) كذا .

(٣) الحجر : ٢ .

والآخر: أن تكون مسلطة . ذكر هذا القسم أبو محمد بن السيد . قال : وهي ضد الكافة . وهي التي تلحق « حيث » و « إذ » . فيجب لها بها العمل .

قلت : قد تقدم أن « ما » في « حيثما » و « إذما » عوض من الإضافة . ولما كان لحاقها بـ « حيث » و « إذ » شرطاً في الجزم بها سمتها مسلطة . وقد كثر ابن السيد أقسام « ما » . فذكر لها اثنين وثلاثين قسماً ، بأقسام الاسمية . وذكر ، في تلك الأقسام ، ما لا تحقيق في ذكره . فلذلك أضربت عنه .

وأما « ما » ^(١) الاسمية فلها سبعة أقسام :

موصولة : وهي التي يصلح في موضعها « الذي » ، نحو ﴿ وَوَلَّهُ يُسْجِدُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ ، وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾ ^(٢) .

شرطية : نحو ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا ﴾ ^(٣) .

استفهامية : نحو ﴿ وَمَا تِلْكَ يَمِينُكَ يَا مُوسَى ﴾ ^(٤) .

(١) منقط من الأصل . (٢) النحل : ٩ .

(٣) البقرة : ١٠٦ . (٤) طه : ١٧٠ .

ونكرة موصوفة : نحو : مررتُ بما مُعجِبٍ لك ، أي : بشيء

معجب .

ونكرة غير موصوفة : وهي في ثلاثة مواضع :

الأول : باب التعجب ، نحو : ما أحسنَ زيداً ! فـ « ما » في ذلك

نكرة غير موصوفة ، والجملة بعدها خبر^(١) . هذا مذهب سيويه ،

وجهور البصريين ، ورؤي عن الأخفش . [وقيل : هي موصولة ، والجملة

صلتها ، والخبر محذوف . وهو ثاني أقوال الأخفش]^(٢) . وقيل : هي

نكرة موصوفة بالجملة ، والخبر محذوف . وهو ثالث أقواله . وقيل :

استفهامية . وهو قول الكوفيين . قال بعضهم : هو^(٣) قول الفراء ،

وابن درستويه .

الثاني : باب^(٤) « نَعَمْ » و « بَشَى » ، على خلاف فيه . وتلخيص

القول في « ما » بعد « نَعَمْ » و « بَشَى » أنها إن جاء بعدها اسم نحو :

نعمًا زيدٌ ، وبشًا تزويجٌ ولا مهرٌ ، ففيها ثلاثة مذاهب : أولها أن

« ما » نكرة غير موصوفة في موضع نصب على التمييز ، والفاعل مضمَر ،

(١) ب : خبرها . (٢) سقط من الأصل .

(٣) في الأصل : وهو . ب : هذا . وسقطت من د .

(٤) في الأصل : في باب .

والرفوع بعد « ما » هو المخصوص . قيل : وهو مذهب البصريين .
قلت : ليس هو مذهب جميعهم . وثانيها أن « ما » معرفة تامة ، وهي
الفاعل . وهو ظاهر قول سيويه ، ونُقل عن المبرد ، وابن السَّراج ،
والفارسي ، وهو أحد قولي الفراء ، واختاره ابن مالك . وثالثها أن « ما »
رُكبت^(١) مع الفعل ، فلا موضع لها من الإعراب ، والرفوع بعدها
هو الفاعل . وقال به قوم منهم الفراء .

وإذا جاء بعدها فعل فعشرة مذاهب :

أولها : أن « ما » نكرة منصوبة على التمييز ، والفعل صفة
للمخصوص محذوف .

وثانيها : أن « ما »^(٢) نكرة منصوبة على التمييز ، والفعل صفتها ،
والمخصوص محذوف .

وثالثها : أن « ما » اسم تام معرفة^(٣) ، وهي فاعل « نعم » ،
والمخصوص محذوف ، والفعل صفة له .

ورابعها : أنها موصولة ، والفعل صلتها ، والمخصوص محذوف .

(٢) ج : أنها .

(١) ب : مركبة .

(٣) سقطت من ب .

وخامسها : أنها موصولة ، وهي المخصوص ، و « ما » أخرى
تميز محذوف ، والأصل : نعم ما ما صنعت .

وسادسها : أن « ما » تميز ، والمخصوص « ما » أخرى موصولة
محذوفة ، والفعل صلة لها^(١) .

وسابعها : أن « ما » مصدرية ، ولا حذف في الكلام . وتأويلها :
بشئ صنعك ، وإن كان لا يحسن في الكلام : بشئ صنعك ، كما
تقول : أظن أن تقوم ، ولا تقول : أظن قيامك .

وثامنها : أن « ما » فاعل ، وهي موصولة ، يُكْتَفَى بِهَا وَبِصَلَتِهَا
عن المخصوص .

وتاسعها : أن « ما » كافة لـ « نعم » ، كما كتبت « قل » فصارت
تدخل على الجملة^(٢) الفعالية .

وعاشرها : أن « ما » نكرة موصوفة صرفوعة بـ « نعم » .
والمشهور من هذه المذاهب الثلاثة الأول . وليس هذا موضع بسط
الكلام على هذه المذاهب . وقد ذكرتها^(٣) في غير هذا الكتاب .

(٢) ب : الحمل .

(١) سقطت من الأصل .

(٣) ب : ذكرته .

الثالث قولهم : إني مما أن أفعل ، أي : إني من أمرٍ فعلي^(١).

قال الشاعر^(٢) :

ألا ، غنّيا بالزاهريّة ، إني

على النّائي ، ممّا أن أئمّ بها ذكرًا

أي : من أمرٍ إلماي . وحيث جاء « ممّا » وبعدها « أن أفعل » فهذا تأويلها ، عند قوم . فإن لم يكن بعدها « أن » فهي بمنزلة « ربّما » . وقال السيرافي ، في قول العرب « إني ممّا أن أفعل كذا » : اسمًا تامًّا في موضع الأمر . وتقدير الكلام : إني من الأمر صني كذا وكذا . فالياء اسم « إن » ، و « صني » مبتدأ ، و « من الأمر » خبر « صني » ، والجملة في موضع خبر « إن » .

والسادس : من أقسام « ما » الاسمية أن تكون صفة ، نحو^(٣) :

• لأمرٍ ما، يُسودُّ من يسودُّ •

عند قوم . وقد تقدّم ذكرها في أقسام الزائدة^(٤) .

(١) في الأصل : فعل .

(٢) المقتضب ٤ : ١٧٥ . والزاهريّة : اسم علم .

(٣) عجزيت لأنس بن مدرّكة . انظره في ص ٣٣٤ .

(٤) ب : في موضع .

والسابع : أن تكون معرفة قائمة . وذلك في باب « نعم » و « بئس » ،
على ظاهر قول سيبويه . وفي قولهم : إني ممّا أن أفعل ، على ما ذكره
السيرافي .

ولما ذكرت أقسام الأسمية ، في هذا الكتاب ، وإن لم يكن
موضوعاً لذلك ، لشدة الحاجة إلى معرفة هذه الأقسام . والله ، سبحانه
وتعالى ، أعلم .

هل

حرف استفهام . تدخل على الأسماء والأفعال ، لطلب التصديق
الموَحَّب ، لا غير ، نحو : هل قام زيد ؟ وهل زيد قائم ؟ فتساوي الهمزة
في ذلك .

وتنفرد الهمزة ، بأنها ترد لطلب التصوّر ، نحو : أزيد في الدار
أم عمرو ؟ ولذلك انفردت بمعادلة « أم » المتصلة ، لأنها يُطلب بها
تعيين أحد الأمرين ، و « هل » لا يطلب بها ذلك . وانفردت الهمزة
أيضاً بأنها تدخل على المتنيّ ، نحو ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾^(١) ،

(١) الرمر : ٣٦ .

﴿ أَلَمْ تَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾^(١) . ولا تدخل « هل » على منفي .
وتتأرق الهمزة « هل » في أمور أخر :

الأول : أن الهمزة ترد للإنكار ، والتوبيخ ، والتعجب ، بخلاف
« هل » .

والثاني : أن « هل » قد يراد بالاستفهام بها النفي ، نحو قولك :
هل يقدر على هذا غيري ، أي : ما يقدر . ويعين ذلك دخول « لا » ،
نحو ﴿ وَهَلْ تُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ ﴾^(٢) .

والثالث : أن الهمزة تتقدم على فاء العطف وواو وثم ، بخلاف
« هل » . وقد تقدم ذكر هذا في الباب^(٣) الأول .

والرابع : أن الهمزة لا تعاد بعد « أم » ، و « هل » يجوز أن
تعاد وألا تعاد . وقد اجتمع الأمران في قوله تعالى ﴿ قُلْ : هَلْ
يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ ، أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ،
أَمْ جَمَعُوا ﴾^(٤) .

(٢) سبأ : ١٧ .

(١) الأشرار : ١ .

(٣) في الأصل : ذكر هذا الباب في .

(٤) الرعد : ١٦ .

والخامس : أن الهمزة تدخل على « إن » ، كقوله تعالى ﴿قَالُوا: إِنَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ﴾^(١) ، بخلاف « هل » .

والسادس : أن الهمزة قد يليها اسم ، بعده فعل ، في الاختيار .
نحو : أزيد قام ؟ وأزيداً ضربت ؟ وإن كان الأولى أن يليها الفعل
بخلاف « هل » فإنه لا يتقدم الاسم بعدها على الفعل ، إلا في الشعر .
ولذلك وجب النصب ، في نحو : هل زيداً ضربته ؟ في باب الاشتغال ،
وترجع بعد الهمزة ولم يجب^(٢) .

والسابع : زعم بعضهم أن الفرق بين الهمزة و « هل » أن الهمزة
لا يستفهم بها ، إلا وقد هجس في النفس إثبات ما يستفهم بها عنه ، بخلاف
« هل » فإنه لا يترجع عنده لا النفي ولا الإثبات .

تبيـه

الأصل في « هل » أن تكون للاستفهام ، كما ذكر . وقد ترد
لمعانٍ أخر :

(١) يوسف : ٩٠ .

(٢) في الأصل : و يترجع بعد الهمزة .

الأول : النفي ، وقد تقدم .

الثاني : أن تكون بمعنى « قد » . ذكر هذا قوم من النحويين ، منهم ابن مالك . وقال به الكسائي ، والفراء ، وبعض المفسرين ، في قوله تعالى ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ ﴾^(١) . واستدل بعضهم ، على ذلك ، بقول الشاعر^(٢) :

سائلٌ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ ، بِشَدِّ تَنَا :
أَهْلُ رَأُونَا ، بِسَفْعِ الْقُفِّ ، ذِي الْأَكْمِ .

فالمنى : أقد رأونا . ويدل على ذلك دخول الهمزة عليها . وأنكر بعضهم مرادفة « هل » لـ « قد » ، وقال : يحتمل أن يكون « أهل رأونا » من الجمع بين أداتين بمعنى واحد ، على سبيل التوكيد ، كقوله^(٣) :

(١) الإنسان : ١ .

(٢) زيد الخيل . ديوانه ١٠٠ والنفي ٣٨٩ وشرح شواهد ٧٧٢ والمقتضب

١ : ٤٤ و ٣ : ٢٩١ و أمالي ابن الشجري ١ : ١٠٨ و ٢ : ٣٣٤ وأسرار

المرية ٣٨٥ والخصائص ٢ : ٤٦٣ والفصل ١٤٩ وشرحه ٨ : ١٥٢ والجمع

٢ : ٧٧ والدرر ٢ : ٩٥ والخزانة ٤ : ٥٠٦ . ويربوع : اسم قبيلة .

والشدة : الحلة . والقف : جل ليس بال .

(٣) عجز بيت لمسلم بن معد . انظره في ص ٨٠ .

* وَلَا لِلْمَايِمِ أَبَدًا دَوَاءٌ *

بل الجمع بين الهمزة و « هل » أسهل ، لاختلاف لفظها ، ولأن أحدهما ثنائي . وقال بعضهم : إن أصل « هل » أن تكون بمعنى « قد » ، ولكنه لما كثر استعمالها في الاستفهام استُغني بها عن الهمزة . وفي كلام سيبويه ما يوم^(١) ذلك ، وهو بعيد .

الثالث : أن تكون بمعنى « إن » . زعم بعضهم أن « هل » في قوله تعالى ﴿ هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِّذِي حَبْرِ ﴾^(٢) بمعنى « إن » . ولذلك يُتلقى^(٣) بها القسم ، كما يتلقى بـ « إن » . وهو قول ضعيف .

الرابع : أن تكون للتقرير والإثبات . ذكره بعضهم ، في قوله تعالى ﴿ هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِّذِي حَبْرِ ﴾ ، وفي قوله تعالى ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ ﴾ . وذكر بعض النحويين أن « هل » لم تستعمل للتقرير^(٥) ، وأن ذلك مما انفردت به الهمزة .

(١) في الأصل : يومهم . واطر الكتاب ١ : ٥١ و ٩٢ .

(٢) الفجر : ٥ . والحجر : المقل .

(٣) في الأصل و ب و ح : يلقى . (٤) سقطت من الأصل .

(٥) في الأصل : في التقرير .

الخامس : أن تكون للأمر ، كقوله تعالى ﴿ فَبَلِّغْ أَنْتُمْ مِّنْهُنَّ ﴾^(١) . فهذا صورة صورة^(٢) الاستفهام ، ومعناه الأمر ، أي : اتَّهُّوا . والله أعلم .

هـ

لفظ مشترك ؛ يكون اسماً وحرفاً^(٣) .

فإذا كان اسماً فله قسمان :

أحدهما : أن يكون اسم فعل بمعنى : خُذْ . وفيه لغات أخر .

والثاني : أن يكون ضميراً للغائبة ، وهو واضح .

وإذا كان حرفاً فهو حرف تنبيه . ويطرّد في أربعة مواضع :

الأول : مع اسم الإشارة ، نحو : هذا . ويكثر في المجرد من الكاف ، ويقل في المقرون بالكاف ، كقول طرفة^(٤) :

(١) المائدة : ٩١ .

(٢) سقطت من الأصل .

(٣) ب : ويكون حرفاً .

(٤) ديوانه ٤٩ . وفي الأصل : لا يبرهوني . والغباء : الأرض . والطراف : القبة من آدم .

رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لَا يُنْكِرُونَنِي
وَلَا أَهْلَ هَذَاكَ الطَّرِافِ، الْمَدَدِ
وَيَمْتَنِعُ فِي الْمَقْرُونِ بِالْكَافِ وَاللَّامِ، فَلَا يُقَالُ: هَذَا لَكَ، لَكثرة الزوائد.
الثاني: مع «أَيَّ» في النداء، نحو: بِأَيِّهَا الرَّجُلُ. وحرف التنبيه
لازم في هذا الموضع، لأنه كالصلة لـ «أَيَّ»، بسبب ما فاتها من
الإضافة، ولذلك يقول المعرون فيه: «ها» صلة وتنبيه.

الثالث: مع ضمير الرفع المنفصل، إذا كان مبتدأ^(١) مخبراً عنه
باسم الإشارة. نحو: هَا أَنَا ذَا، وَهَا أَنْتُمْ أَوْلَاءُ. وظاهر كلام ابن مالك
أن «ها» الداخلة على الضمير هي التي كانت مع اسم الإشارة، وفصل
بينهما بالضمير. قال^(٢): وفصلها من المجرد بـ «أنا» وأحواله كثيرٌ،
وبغيرها قليلٌ، وقد تُعاد بعد الفصل تأكيداً. يعني في نحو: هَا أَنْتُمْ
هَؤُلَاءُ.

وكلام سيبويه يقتضي أن «ها» قد^(٣) تدخل على الضمير، كما
تدخل على اسم الإشارة، وليست مقدمة من تأخير. قال^(٤): وقد

(١) سقطت من الأصل.

(٢) التسهيل ٤٠.

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) الكتاب ١: ٣٧٩.

تكون «ها» في «ها أنت ذا» غير مُقدِّمة ، ولكنها تكون
 [للتنبية] ^(١)، بمنزتها في «هذا» . يدل على ذلك قوله تعالى ﴿ها أنتُمْ
 هؤُلاءِ﴾ ^(٢) . فلو كانت «ها» ^(٣) المقدِّمة مصاحبة «أولاء» ^(٤) لم
 تُعدَّ ^(٥) . ويؤيد ما قاله سيويو ^(٦) أن «ها» قد دخلت على الضمير ،
 وليس خبره اسم إشارة . كقول الشاعر ^(٧) :

* أبا حَكَمٍ ، ها أنتَ عَسْمٌ مُجَالِدٍ *

قال بعضهم : وهو شاذ .

تنبيه

يقال : هاأناذا، وهاأنا هذا ، وأنا هذا . وأكثرها الأول ، ثم الثاني ،
 ثم الثالث . وقال الفراء : لا يكادون يقولون : أنا هذا . وقد حكى
 أبو الخطاب ^(٨) ، ويونس : أنا هذا ، وهذا أنا .

(١) زيادة من الكتاب . (٢) آل عمران : ٦٦

(٣) في الأصل : الهاء . (٤) ح : الهاء .

(٥) في الكتاب : فلو كانت «ها» ههنا هي الي تكون أولاً ، إذا قلت «هؤُلاءِ» ،
 لم تعد «ها» ههنا ، بعد «أنتم» .

(٦) في الأصل : هذا الكلام .

(٧) صدر بيت لبعض بني أسد ، محزه

وسيدُّ أهل الأبطح المشاهر

معاني القرآن ٣ ٢٩٦ والتهذيب والنسك والتاج (نحر) وتفسير القرطبي ٢٠ . ٢١٩ .

(٨) وهو الأحفش الأكر ، عبد الحميد بن عبد الحميد . أخذ عنه سيويو =

الرابع : مع اسم الله في القسم ، نحو : ها الله . وفيه أربعة أوجه :
قطع الهمزة ، ووصلها ، كلاهما مع إثبات ألف « ها »^(١) ، وحذفها .
وهل الجرب « ها » ، أو بحرف القسم المحذوف ، خلاف^٢ ، كما تقدم
في الهمزة .

وقد جاء استعمال « ها » في غير هذه المواضع الأربعة^(٣) ، ولكنه
قليل . كقول النابغة^(٤) :

ها إنَّ ذِي عَذْرَةٍ ، إِلَّا تَكُنْ نَفَعَتْ
فَإِنْ صَاحِبَهَا مُشَارِكُ النُّكْدِ
وزعم بعضهم أن الأصل « إن »^(٥) هذي ، فقدم التنبيه ، وفصل
بـ « إن » ، كما قال زهير^(٥) :

= والكسائي وأبو عبيدة . وهو في طلبة عيسى بن عمر ويونس بن حبيب .

إليه الرواه ٢ : ١٥٧ - ١٥٨ .

(١) في الأصل : ألفها . ب : الألف هاء .

(٢) سقطت من الأصل .

(٣) ديوانه ٢٦ . والعنبره : العذرة .

(٤) سقطت من الأصل .

(٥) ديوانه ٨٤ والكتاب ٢ : ١٤٥ و ١٥٠ والخزانة ٢ : ٤٧٥ و ٤ : ٢٠٨

و ٤٧٨ . وتعلم : اعلم . واقبر بنوعك : قدر بطول ، أي : لا تكلف

بمسك ما لا تطيق . وتسلك : تدخل .

تَعَلَّمَنَّ هَا ، لَعَمْرُ اللَّهِ ، ذَا قَسَمًا
فَاقْسِدِرْ بِذَرِّ عَكَ ، وَانْظُرْ : أَيْنَ تَنْسَلِكُ

فصل بين التنبيه واسم الإشارة بالقسم .

وذكر صاحب « رصف المباني » أن « ها » قد تستعمل مفردة ،
فيقال « ها » بمعنى : تَنْبِيْهٌ . والله أعلم .

هو وهي وهم

إذا وقعت فصلاً ، فيها خلاف بين النحويين . وليس الخلاف
خاصاً بهذه الألفاظ الثلاثة ، بل هو جارٍ في الضمير المرفوع المنفصل ،
إذا وقع فصلاً بين المبتدأ والخبر ، أو ما أصله مبتدأ وخبر . نحو ﴿ إِنَّ
كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ ﴾^(١) ، ﴿ وَكَنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ ﴾^(٢) ، ﴿ وَكُنَّا
نَحْنُ الْوَارِثِينَ ﴾^(٣) ، وما أشبه ذلك .

فذهب قوم إلى أن هذه مضمرات ، باقية على اسميتها . قيل : وهو
مذهب البصريين .

(٢) المائدة : ١١٧ .

(١) الأنعام : ٣٢ .

(٣) القصص : ٥٨ .

وذهب قوم إلى أنها حروف ، لأنها جاءت لمعنى في غيرها ، وهو
الفصل بين ما هو خبر وما هو تابع . قيل : وهو مذهب أكثر
النحويين . وصححه ابن عصفور .

واختلف القائلون بأنها أسماء : هل لها محل من الإعراب ، أو ليس
لها محل . فذهب البصريون إلى أنها لا محل لها من الإعراب^(١) . وذهب
الكسائي ، والفراء ، إلى أن لها محلاً . فقال الكسائي : محلها محل ما بعدها .
وقال الفراء : محلها محل ما قبلها . وثمرة الخلاف في نحو ﴿ كُنْتَ أَنْتَ
الرَّقِيبَ ﴾ . فعلى مذهب الكسائي يكون محل الضمير نصباً ، وعلى
مذهب الفراء يكون محله رفعاً . والصحيح مذهب البصريين ، وبيان
ذلك في غير هذا الموضع . وقد بسطت الكلام على ذلك في « شرح
التسهيل » . والله أعلم .

وا

حرف نداء ، مختص^(٢) بآب الندبة ، فلا ينادى به إلا المندوب .
نحو : وازيداه . والندبة هي : نداء المتفجع عليه ، والمتوجع منه .

(٢) ب : مختص .

(١) في الأصل : لا محل لها .

وذهب بعض النحويين إلى أن « وا » يجوز أن ينادى بها غير المندوب،
 فيقال: وازيدُ أقبل . ومذهب سيبويه ، وجهور النحويين ، ما سبق .
 واختلف في « وا » فقليل : هي أصل برأسه . وهو الصحيح . وقيل : هي
 فرع « يا » ، وواوها بدلٌ عن الياء . وهو قول ضعيف ، لا دليل عليه .
 ولـ « وا » قسمٌ آخر ، وهو أن تكون اسم فعل ، بمعنى التعجب
 والاستحسان . كقول الشاعر (١) :

وا ، بأبي أنتِ ، وفُوكِ الأُشْنَبُ
 كَأَنَّمَا ذُرٌّ ، عَلَيْهِ ، الزُّرْنَبُ
 والله أعلم .

وي

المعروف أنها اسم فعل ، بمعنى : أعجبُ . قال الشاعر (٢) :

(١) أحد بني تميم . المقي ٤٠٨ وشرح شواهد ٧٨٦ والميني ٤ : ٣١٠
 وحاشية الصبان ٣ : ١٩٨ وأوضح للمالك ٣ : ١١٧ . والأشنب : الحادة
 الأسنان . والزرنب : نبت طيب الرائحة .

(٢) ريد بن عمرو بن نفيل . أوابنه سعيد ، وأبنيه بن الحجاج . الكتاب ١ : ٢٩٠
 وشرح القصائد السبع ٣٦٠ وشرح القصائد العشر ٣١٠ والبيان والتبيين ٣٠٠

وَيَ، كَأَنَّ مَنْ يَكُنْ لَهُ تَشَبُّ يُحْدِ
سَبَبٌ، وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضَرْ
فهو اسم للفعل المضارع . وتلحقها كاف الخطاب . قال عترة^(١) :

وَأَقْدَ شَفَى نَفْسِي ، وَأَبْرَأُ سُقْمَهَا
قِيلُ الْفَوَارِسِ : وَيَكْ ، عَنَتَر ، أَقْدِمَ .

وقال الكسائي : إِنَّ « وَيَكْ » محذوفة من « وَيَلَكْ » . فالكاف ، على
قوله ، ضمير مجرور . وأما قوله تعالى ﴿ وَيَكُنَّ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ
لِمَنْ يَشَاءُ ﴾^(٢) ، فقال أبو الحسن الأخفش^(٣) : هو « وَيَكْ » بمعنى :
أعجبُ ، والكاف حرف خطاب . أي : أعجبُ لأنَّ الله . وعند الخليل
وسيبويه^(٤) أَنَّ « وَيَ » وحدها ، والكاف للتشبيه . واختلاف القراء
في الوقف مشهور .

= ١ : ٢٣٥ والحصائير ٣ : ٤١ و ١٦٩ و عيون الأخبار ١ : ٢٤٢ والخلاء
١٦٧ وحاشية الصبان ٣ : ١٩٩ والبحر ٧ : ١٣٥ والخزاة ٣ : ٩٥ - ٩٦ .
والنشب : المال .

(١) ديوانه ٢١٩ والفني ٤٠٩ والخزاة ٣ : ٩٥ و ١٠١ .

(٢) القصص : ٨ . (٣) سقطت من الأصل .

(٤) الكتاب ١ : ٢٩٠ .

وذكر صاحب « رصف المباني » أن « وي » حرف تنبيه، معناها التنبيه على الزجر، كما أن « ها » معناها التنبيه على الحض. وهي تقال، للرجوع عن المكروه، والمحذور. وذلك إذا وجد رجل يسبّ أحداً، أو يوقمه في مكروه، أو يتلفه، أو يأخذ ماله، أو يمرض له بشيء من ذلك، فيقال لذلك الرجل: وَيْ. ومعناه: تنبيهه وازدجيره عن فعلك. ويجوز أن توصل به كاف الخطاب. هذا كلامه^(١). ثم ذكر اختلاف العلماء في قوله تعالى « وَيَسْكُنُ اللَّهُ »، وقال: الصحيح أن تكون « وَيْ » حرف تنبيه. والله سبحانه أعلم.

يسا

حرف تنبيه. وهي قهمان :

الأول : أن تكون لتنبيه المنادى، نحو : يا زيد. فهي، في هذا، حرف نداء. وهي أمّ باب النداء، فلذلك دخلت في جميع أبوابه، وانقردت باب الاستغاثة، وشاركت « وا »^(٢) في باب الندبة. وهي لنداء البعيد مسافةً أو حكماً. وقد ينادى بها القريب، تأكيداً. ومذهب سيبويه أن ما عدا الهمزة، من حروف النداء، فهو للبعيد. إلا أنه يجوز نداء

(١) في الأصل : كلام.

(٢) سقطت من الأصل.

القريب بما للبعيد ، على سبيل التوكيد . وقيل : « يا » مشتركة ؛ ينادى بها القريب ، والبعيد ، لكثرة استعمالها . ولكثرة استعمالها تقول ^(١) : إنها هي المحذوفة في النداء ، في نحو ﴿ يَوْسُفُ أَغْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾ ^(٢) ، و ﴿ رَبَّنَا آمَنَّا ﴾ ^(٣) . ومواضع حذفها مذكورة في كتب النحو ، فلا تطول بها .

قائدة

ذهب بعض النحويين إلى أن « يا » وأخواتها ، التي يُنادى بها ، أسماء أفعال ، تتحمل ضميراً مستكنّاً فيها . ونُقل عن الكوفيين .
الثاني : أن تكون لمجرد التنبيه ، لا للنداء . ويليهما أحد خمسة أشياء : الأمر ، نحو ﴿ أَلَا ، يَا اسْجُدُوا ﴾ ^(٤) في قراءة الكسائي ونحوه الشاعر ^(٥) :

(١) في الأصل : يقال .

(٢) يوسف : ٣٩ .

(٣) آل عمران : ٥٣ .

(٤) النمل : ٢٥ .

(٥) صدر بيت للشهاخ ، وعجزه :

وقبلَ تمنّايا ، باكراتٍ ، وآجالٍ

ديوانه ٤٥٦ والفتي ٤١٣ وشرح شواهد ٧٩٦ والكتاب ٢ : ٣٠٧ وشرح
المفصل ٨ : ١١٥ . وسنجال : اسم موصح . وفي الأصل : ألا تسقياني .

* ألا، يا اسقياني، قَبْلَ غَارَةِ سُنْجَالٍ *

والدعاء، كقول الشاعر^(١) :

يَا لَعْنَةُ اللَّهِ ، وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ

وَالصَّالِحِينَ، عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارٍ

و « ليت » نحو ﴿ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ ﴾^(٢) . و « رَبِّ » نحو^(٣) :

* يَا رَبُّ سَارِبَاتٍ مَا تَوْسِدَا *

و « حَبْنَا » كقول الشاعر^(٤) :

^(١) الفتي ٤١٤ وشرح شواهد ٧٩٦ والكتاب ١ : ٣٢٠ والكامل ٤٧ - ٤٨
و ١٠١٦ والمعل ٢٢ وشرحه ٨ - ١٢٠ والإنصاف ١١٨ وشرح الحماسة
للرروي ١٥٩٣ واللائمات ١٢ وأمالى ابن السحري ١ : ٣٢٥ و ٢ : ١٥٤
والعبي ٤ : ٢٦١ والممع ١ : ١٧٤ و ٢ : ٧٠ والبر ١ : ١٥٠ و ٢ : ٨٦
والخرانة ٤ : ٤٧٩ .

^(٢) النساء : ٧٣ .

^(٣) شرح الأشموني ١ : ١٨ وحاشية الصبان ١ : ٣٧ والخرانة ٤ : ٤٨٠ .

^(٤) جرير . ديوانه ١٦٥ .

يَا حَبِّذَا جَبَلُ الرِّيَّانِ ، مِنْ جَبَلٍ
وَحَبِّذَا سَاكِنُ الرِّيَّانِ ، مَنْ كَانَا

فهـ « يا » في هذه المواضع حرف تنبيه ، لا حرف نداء . هذا مذهب قوم من النحويين . قال بعضهم : وهو الصحيح .

وذهب آخرون إلى أنها ، في ذلك ، حرف نداء ، والمنادى محذوف . والتقدير : ألا باهؤلاء اسجدوا ، وألا يا هذان اسقياني . وكذلك تقدر^(١) في سائرهما . وضعتُ بوجهين : أحدهما : أن « يا » نابت مناب الفعل المحذوف ، فلو حُذِفَ المنادى لزم حذف الجملة ، بأسرها . وذلك إخلال . والثاني : أن المنادى مُعْتَمِدُ الْمُقْصِدِ^(٢) ، فإذا حُذِفَ تناقض المراد .

وذهب ابن مالك في « التسهيل »^(٣) إلى تفصيل في ذلك . وهو

(١) في الأصل : التقدير .

(٢) ب و ج : القصد .

(٣) التسهيل ١٧٩ .

أَنَّ « يَا » إِنْ وَلِيهَا ^(١) أَمْرٌ أَوْ دَعَاءٌ فِيهِ حَرْفُ نَدَاءٍ ، وَالْمَنَادَى مَحذُوفٌ .
وَإِنْ وَلِيهَا « لَيْتَ » أَوْ « رَبُّ » أَوْ « حَبَّذَا » فِيهِ لِمَجْرَدِ التَّنْبِيهِ . وَقَدْ
يَبْينُ ذَلِكَ فِي « شَرْحِ التَّسْهِيلِ » . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) فِي الْأَصْلِ : وَهُوَ إِنْ وَلِيَهَا .

الباب الثالث

في الصوري

وهو ضربان : متفق عليه ، ومختلف فيه . وجملة ذلك ستة ^(١) وثلاثون : أجل ، وإذن ، وإذا ، وألا ، وإلى ، وأما ، وإن ، وأن ، وأنا وأنت ، وأنتِ ، وآي ، وأنا ، وبجل ، ولى ، وبله ، وثم ، وبجل ، وجير ، وخلا ، ورب ، وسوف ، وعدا ، وعسى ، وعلى ، وكما ، ولات ^(٢) ، وليت ، وليس ، ومنذ ، ومتى ، ونعم ، ونحن ، وهما ، وهن ، وهيا . وأنا أذكرها على هذا الترتيب ، إن شاء الله تعالى .

أجل

حرف جواب مثل « نعم » . تكون لتصديق الخبر ، ولتحقيق

(١) في الأصل : أربعة . ب : ست . (٢) سقطت من الأصل .

الطلب . تقول لمن قال « قام زيدٌ » : أجل . وابن قال « اضرب زيداً » :
أجل . قال الشاعر ^(١) :

ولو كنت تُعطي حين تُسألُ سامحتُ
لكَ النفسُ ، واحلولاك كُلُّ خليلِ
أجلُ ، لا ، ولكن أنت أشأمُ من مشي
وأسألُ من صماء ، ذاتِ صليلٍ ^(٢)
وقال آخر ^(٣) :

وقلن : على الفردوسِ أولُ مشربِ
أجلُ جبر ، إن كانتُ أبيضتُ دماثرهُ
قال صاحب « رصف المباني » : ولا تكون جواباً للنفي ، ولا للنهي .
وقال غيره : « أجل » تصديق الخبر ^(٤) ، ماضياً كان أو غيره ، موجباً

(١) المصنف ١ : ٨٢ والامتع ١٩٧ واللسان والصحاح (حلا) و (صمم) .

(٢) السماء : الأرض . وصليها : صوت دخول الماء فيها .

(٣) مفرس بن رسي . النفي ١٢٨ وشرح شواهد ٣٦١ - ٣٦٢ وشرح المفصل

٨ : ١٢٢ والممع ٢ : ٤٤ و ٧٢ والدرر ٢ : ٥٢ و ٨٨ والصحاح واللسان

والتاج (جبر) والحراة ٤ : ٢٣٥ . واسطرديوان طفيل الغنوي ٨٤ وديوان

كعب بن زهير ١٩٧ . والفردوس : اسم ماء لبني تميم . والدماثر : جمع دعثور
وهو الخوص المتثل .

(٤) في الأصل : تصديق للخبر .

أو غيره ، ولا تجيء جواباً للاستفهام . قال بعضهم : وتختص بالخبر .
وعن الأنخفش أنها تكون في الخبر والاستفهام ، إلا أنها في الخبر
أحسن من « نعم » . و « نعم » في الاستفهام أحسن منها . فإذا قال :
أنت سوف تذهب . قلت : أجل . وكان أحسن من « نعم » . وإذا
قال (١) : أنتذهب ؟ قلت : نعم . وكان أحسن من « أجل » .

الذن

حرف ينصب الفعل المضارع ، بثلاثة شروط :

الأول : أن يكون الفعل مستقبلاً . فإن كان حالاً رُفِعَ ، كقولك
لمن يحدثك : إذا أظنك صادقاً .

الثاني : أن تكون مصدرة . فإن تأخرت ألغيت حتماً ، نحو :
أكرمك إذا . وإن توسطت ، وافترق ما قبلها لما بعدها (٢) . مثل أن
توسط بين المبتدأ وخبره ، وبين الشرط وجزائه ، وبين القسم وجوابه .
وجب إلناؤها ، أيضاً ، كالتأخرة .

قال ابن مالك : ومثدّ النصب بـ « إذن » بين ذي خبر وخبره ،

(١) في الأصل : قلت .

(٢) في الأصل : قلوا .

(٣) ب : ما بعدها لما قبلها .

في قول الراجز^(١) :

لا تَتَرُكْنِي ، فِيهِمْ شَطِيرَا

إِنِّي إِذَنْ أَهْلِكَ ، أَوْ أُطِيرَا

وأجاز ذلك بعض الكوفيين . وتأوله البصريون على حذف الخبر ،
والتقدير : إِنِّي لَا أَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ . ثم استأنف بـ « إِذَنْ » ، فنصب .
وإن تقدمها حرف عطف ففيها وجهان : الإلغاء ، والإعمال . والإلغاء
أجود ، وبه قرأ السبعة ﴿ وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ ﴾^(٢) . وفي بعض الشواذ :
﴿ وَإِذَنْ لَا يَلْبَثُوا ﴾ على الإعمال .

الثالث : ألا يفصل ، بينها وبين الفعل ، بغير القسم^(٣) . فإن
فُصل بينها بغيره أُنيت ، نحو : إِذَا زَيْدٌ يَكْرِمُكَ . وإن فصل بالقسم
لم يُعتبر ، نحو : إِذَنْ ، وَاللَّهِ ، أَكْرَمُكَ .

وأجاز ابن عصفور الفصل بالظرف ، نحو : إِذَنْ غَدًا أَكْرَمُكَ .
وأجاز ابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء ، نحو : إِذَنْ ، يَا زَيْدُ ، أَحْسِنَ

(١) النفي ١٦ وشرح شواهد ٧٠ والإيضاح ١٧٧ وأوضح المسالك ٣ : ١٧٠

وشرح المفصل ٧ : ١٧ وحاشية الصبان ٣ : ٢٨٨ والمجمع ٢ : ٦ والدرر

٢ : ٦ والمني ٤ : ٣٨٣ والخزانة ٣ : ٥٧٤ . والشعر : البعيد .

(٢) الإسراء : ٧٦ . (٣) ب و ج : ألا يفصل بينها وبين القسم .

إليك ، وإذن - ينفِرُ اللهُ لك - يُدخلك الجنة . ولم يسمع شيء من ذلك ، فالصحيح ^(١) منه .

وأجاز الكسائي ، وهشام ، الفصل بمعمول الفعل . وفي الفعل ، حيثُذ ، وجهان . والاختيار عند الكسائي النصب ، وعند هشام الرفع . وبعض العرب يلغي «إذن» مع استيفاء الشروط ، وهي لُغِيَّةٌ ^(٢) نادرة ، حكاه عيسى ، وسيبويه ^(٣) . ولا يُقبل قول من أنكرها . ويتعلق بـ «إذن» مسائل .

الأول : مذهب الجمهور أنها حرف ، كما تقدم . ومذهب بعض الكوفيين إلى أنها اسم ، وأصلها «إذا» . والأصل أن تقول : إذا جئتني أكرمك . فحُذِفَ ما يضاف إليه ، وعُوِضَ منه التنوين .

ثم اختلف القائلون بحرفيتها . فقال الأكثرون : إنها بسيطة . ومذهب الخليل ، في أحد أقواله ، إلى أنها مركبة من «إذ» و «أن» . واختلف القائلون بأنها بسيطة . فذهب الأكثرون إلى أنها ناصبة بنفسها . ومذهب الخليل ، فيما روى عنه أبو عبيدة ، إلى أنها ليست ناصبة

(٢) ب : لنة .

(١) ب : والصحيح .

(٣) الكتاب ١ : ٤١٢ .

بنفسها، و « أن » بعدها مقدرة. وإليه ذهب الزجاج، والفارسي.
والصحيح أنها ناصبة بنفسها.

الثانية: قال سيبويه في إذن: « معناها الجواب والجزاء »^(١).
فحمله قوم، منهم الشلوبين، على ظاهره وقال: إنها للجواب والجزاء،
في كل موضع. وتكلف تخريج ما خفي فيه ذلك. وحمله الفارسي على
أنها^(٢) قد ترد لهما، وهو الأكثر، وقد تكون للجواب وحده، نحو
أن يقول القائل أحببك: فتقول: إذا أطنك صادقاً. فلا يتصور رهنالجزاء.

وقال بعض المتأخرين: « إذن »، وإن دلت على أن ما بعدها
متسبب عما قبلها، على وجهين: أحدهما: أن تدل على إنشاء الارتباط
والشرط، بحيث لا يفهم الارتباط من غيرها، في ثاني حال، فإذا قال:
أزورك، فقلت: إذن أزورك، فإنما أردت أن تجعل فعله شرطاً
للفعل^(٣). وإنشاء السببية، في ثاني حال، من ضرورته أنها تكون في
الجواب، وبالفعليّة، وفي زمان مستقبل. والوجه الثاني: أن تكون

(١) في الكتاب ٢: ٣١٢: وأما إذن فجواب وجزاء.

(٢) في الأصل: أنه.

(٣) يريد: لفعلك: وفي الأصل و ج: لفعله. ب: الفعل.

مؤكدة جواب ، ارتبط بمتقدم ، أو منبهة على سبب ، حصل في الحال . نحو : إن أتيتني إذا آتاك ، والله إذا أفل ، وإذا أظنك صادقاً . قوله لمن حدثك . فلو^(١) حذفت « إذا » فهم الربط . وإذا كان بهذا المعنى ففي دحوها على الجملة الصريحة ، نحو : إن يقيم زيد إذا عمرو قائم ، نظر . قال : والظاهر الجواز .

الثالثة : إذا وقع بعد « إذا » الماضي ، مصحوباً^(٢) باللام ، كقوله تعالى ﴿ إذا لا أذقنك ﴾^(٣) ، فالظاهر أن اللام جواب قسم مقدر ، قبل « إذا » . وقال الفراء : « لو » مقدرة قبل « إذا » ، والتقدير : لو كنت لأذقنك . وقدّر ، في كل موضع ، ما يليق به .

الرابعة : اختلف النحويون في الوقف على « إذن » . فذهب الجمهور إلى أنها بوقف عليها بالألف ، لشبهها بالمنون المنصوب . وذهب بعضهم إلى أنها بوقف عليها بالنون ، لأنها بمنزلة « أن » و « لن »^(٤) ، ونقل عن المازني والمبرد .

(١) في الأصل : فان .

(٢) في الأصل : مقروناً .

(٣) الإسراء : ٧٥ .

(٤) سقطت من الأصل .

الخامسة : اختلف النحويون أيضاً ، في رسمها ، على ثلاثة مذاهب :
أحدها : أنها تكتب بالألف . قيل : وهو الأكثر ، وكذلك رُسمت في
المصحف . وتُسبب هذا القول إلى المازني ، وفيه نظر ، لأنه إذا كان
يرى الوقف عليها^(١) بالنون ، كما نُقل عنه ، فلا ينبغي أن يكتبها بالألف .
والثاني : أنها تكتب بالنون . قيل : وإليه ذهب المبرد والأكثر .
وعن المبرد : أشبه أن^(٢) أ كوي يد من يكتب « إذن » بالألف ،
لأنها مثل « أن » و « لن » ، ولا يدخل التنوين في الحروف . والثالث :
التفصيل ، فإن أُنيت كُتبت بالألف ، لضعفها ، وإن عملت^(٣)
كُتبت بالنون . وقال صاحب « رصف المباني » : والذي عندي فيها
الاختيار أن يُنظر ، فإن وُصلت في الكلام كُتبت بالنون ، عملت
أو لم تعمل ، كما يُفعل بأمثالها من الحروف . وإذا وقف عليها كُتبت
بالألف ، لأنها إذ ذاك مشبهةٌ بالأسماء المنقوصة ، مثل : دَمًا ، ويدًا .
والله أعلم .

(١) سقطت من الأصل .

(٢) سقطت من الأصل و ج .

(٣) ب : عملت .

وإذا

لفظ مشترك ؛ يكون اسماً وحرفاً .

فإذا كانت اسماً فلها أقسام :

الأول : أن تكون ظرفاً لما يُستقبل من الزمان ، متضمنةً ^(١)

معنى الشرط . ولذلك تُجاب بما تُجاب به أدوات الشرط ، نحو : إذا
جاء زيد فقم إليه . وكثر مجيء الماضي بعدها ، مراداً به الاستقبال .

ومع تضمنها معنى الشرط لم يجزم بها ، إلا في الشعر ، كقول
الشاعر ^(٢) :

وإذا نصيبك خصاصةً فارجُ الغنى

وإلى الذي يُعطي الرغائبَ فارغبِ

وإنما لم يجزم بها ، لمخالفتها « إن » الشرطية . وذلك لأن « إذا » لما
تُيقن ^(٣) وجوده أو رجح ، بخلاف « إن » فإنها للمشكوك فيه ،
وقد تدخل على المُتيقن وجوده إذا أُبهم زمانه ، كقوله تعالى ﴿ أفأمن

(١) في الأصل وج : مضمنة .

(٢) النمر بن قلوب . ديوانه ٧٢ . والرغائب : جمع رغبة ، وهي المطامع
الكثير .

(٣) في الأصل : يمين . وانظر التسهيل ٩٣ .

مَتَّ فَبِهِمُ الْخَالِئُونَ ﴿١﴾ . وقد تدخل على المستحيل ، كقوله تعالى
﴿ قُلْ : إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ ﴾ ﴿٢﴾ . وأجاز
الكوفيون الجزم بـ « إذا » مطلقاً .

ومذهب سيبويه أن « إذا » لا يليها إلا فعل ظاهر ، أو مقدر .
فالظاهر نحو ﴿ إذا جاء نصرُ الله والفتح ﴾ ﴿٣﴾ . والمقدر نحو
﴿ إذا السماء انشقت ﴾ ﴿٤﴾ . ولا يُجيز غير ذلك . هذا هو المشهور ،
في النقل عن سيبويه . ونقل السهيلي أن سيبويه يجيز ألا ابتداء بعد « إذا »
الشرطية ، وأدوات الشرط ، إذا كان الخبر فعلاً . وأجاز الأنخس
وقوع المبتدأ بعد « إذا » . قال ابن مالك : ويقولوه أقول ، لأن طلب « إذا »
للفعل ليس كطلب « إن » . ومن ذلك قول الشاعر ﴿٥﴾ :

إذا باهلي تحتَه حنظلِيَّةُ
لَهْ وَلَدٌ ، مِنْهَا ، فذاك المذَرَّعُ

-
- | | |
|---|-----------------------------------|
| (١) الأنبياء : ٣٤ . | (٢) الزخرف : ٨١ . |
| (٣) النصر : ١ . | (٤) الانشقاق : ١ . |
| (٥) الفرزدق . ديوانه ٤١٥ والمقي ٩٧ وشرح شواهد ٢٧٠ والكامل ٤٦٨ . | والمذرع : الذي أمه أشرف من أبيه . |

وأولَ بعضهم البيت على أن التقدير : استقرت تحته حنظليّةٌ .
فحنظليّة : فاعل ، وباهليّ : مرفوع بفعل يفسره العامل في « تحته » .

ومذهب الجمهور أن « إذا » مضافة للجملة التي ^(١) بعدها ، والعاملُ فيها الجوابُ . وذهب بعض النحويين إلى أنها ليست مضافة إلى الجملة ، بل هي معمولة للفعل الذي بعدها ، لا لفعل الجواب .

قال الشيخ أبو حيان : ومذهب الجمهور فاسد ، من وجوه :
أحدها : أن « إذا » الفجائية قد تقع جواباً لـ « إذا » الشرطية ، وما بعد « إذا » لا يعمل فيما قبلها . والثاني : اقتران جوابها بالفاء ، وما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها . والثالث : أن جوابها جاء منفكاً بـ « ما » ، نحو ﴿ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ ﴾ ^(٢) ، وما بعد « ما » النافية لا يعمل فيما قبلها . والرابع : اختلاف وقتي الشرط والجواب ، في بعض المواضع ، نحو : إذا جئتني غداً أجيئك بعد غدٍ .

قلت : والجواب عن هذه الوجوه أن الجمهور إنما يقولون :
إن العامل فيها جوابها ، إذا كان صالحاً للعمل . فإن منع من عمله فيها مانعٌ كـ « إذا » الفجائية ، و « إن » ، ونحوهما ، فالعامل فيها حينئذ

(١) سقطت من ب و ج و د .
(٢) الجائية : ٢٥ .

مقدّر ، يدل عليه الجواب . هذا حاصل كلامهم . وصرّح أبو البقاء^(١) ، في « إعرابه » بأن الفاء الداخلة في جواب « إذا » لا تمنع من عمل ما بعدها في « إذا » . وذكر الحوفي^(٢) ، والزمخشري ، أن العامل في ﴿ إذا جاء نصرُ الله ﴾ : فسبّح . وهذا يدل على أن الفاء ، عندهما ، لا تمنع كما قال أبو البقاء . وفيه نظر . وقد بسطت الكلام ، على ذلك ، في غير هذا الكتاب .

الثاني : أن تكون ظرفاً لما يُستقبل من الزمان ، مجردة من معنى الشرط . نحو قوله تعالى ﴿ واللَّيْلُ إِذَا يَغْشَى ﴾^(٣) ، ﴿ والنَّجْمُ إِذَا هَوَى ﴾^(٤) . والماضي بعدها في معنى المستقبل ، كما كان بعد المتضمنة^(٥) معنى الشرط . وقال الفراء : لا يكون بعدها الماضي إلا إذا كان فيها معنى الشرط والإبهام . ومنه قوله تعالى ﴿ وقالوا لاخوانهم ، إذا

(١) عبد الله بن الحسين ، المكبري ، محب الدين . توفي سنة ٦١٦ . بنية الوعاء ٣٨ : ٢ . واسم كتابه « التبيان في إعراب القرآن » . ويطبع تحت عنوان : إملأ ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن . وانظر منه ٢ : ٢٩٨ .

(٢) علي بن إبراهيم . توفي سنة ٤٣٠ . بنية الوعاء ٢ : ١٤٠ .

(٣) الليل : ١ . (٤) النجم : ١ .

(٥) في الأصل وج : المضمنة .

ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ ﴿١﴾ ، كَأَنَّهُ قَالَ : كُلَّمَا ضَرَبُوا ، أَي : لَا تَكُونُوا كَهَؤُلَاءِ ، إِذَا ضَرَبَ إِخْوَانُهُمْ ^(٢) فِي الْأَرْضِ .

الثالث : أَن تَكُونَ ظَرْفًا لِمَاضِي مِنَ الزَّمَانِ ، وَاقِعَةً مَوْقِعَ «إِذَا» ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ : لَا أَجِدُ ﴿٣﴾﴾ ، وَقَوْلِهِ ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً ، أَوْ لَهْوًا ، انْفَضُّوا إِلَيْهَا ﴿٤﴾﴾ . فـ «إِذَا» ، فِي هَذَا وَنَحْوِهِ ، بِمَعْنَى «إِذْ» . هَذَا مَذْهَبُ ^(٥) بَعْضِ النَحْوِيِّينَ ، وَبِهِ قَالَ ابْنُ مَالِكٍ . قَالَ فِي «التَّسْهِيلِ» : وَرَبَّمَا وَقَعَتْ مَوْقِعَ «إِذَا» ، وَ «إِذَا» مَوْقِعَهَا ^(٦) . وَالَّذِي صَحَّحَهُ الْمَغَارِبَةُ أَنَّ «إِذَا» لَا تَقَعُ مَوْقِعَ «إِذَا» ، وَلَا «إِذَا» مَوْقِعَهَا . وَتَأَوَّلُوا مَا أَوْفَى ذَلِكَ .

الرابع : أَن تَخْرُجَ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ ، فَتَكُونَ اسْمًا ، بِمَجْرُورَةٍ بِـ «حَتَّى» كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا ﴿٧﴾﴾ . وَهُوَ فِي الْقُرْآنِ كَثِيرٌ . فـ «إِذَا» ، فِي ذَلِكَ ، فِيهَا وَجْهَانِ : أَحَدُهُمَا أَنَّ تَكُونَ بِمَجْرُورَةٍ بِـ «حَتَّى» ،

(١) آل عمران : ١٥٦ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : إِخْوَانُكُمْ .

(٣) التَّوْبَةُ : ٩٢ .

(٤) الْجُمُعَةُ : ١١ .

(٥) ب : هَذَا هُوَ مَنْعَبٌ .

(٦) التَّسْهِيلُ ٩٣ .

(٧) الزُّمَرُ : ٧١ .

واختاره ابن مالك . والثاني : أن تكون « حتى » ابتدائية ، و « إذا »
 في موضع نصب على ما استقر لها . وبه جزم أبو البقاء . وجوز الزمخشري
 الوجهين . قلت : وأشار الفارسي في « التذكرة » إلى جواز الوجهين .
 وتقدير الغاية على الأول : ﴿ وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ ﴾^(١) ،
 إلى وقت مجيئهم لها . وعلى هذا ، فلا جواب لها . وعلى الثاني ، تكون
 الغاية ما ينسب لك من الجواب مرتباً على الشرط . والتقدير المعنوي :
 إلى ^(٢) تفتش أبوابها وقت مجيئهم ، فينقطع السُّوقُ . ويؤيد
 أنها بعد « حتى » شرطية ، في موضع نصب ، اتفاق النحويين على
 طلب جوابها ، في قوله تعالى ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ ﴾^(٣) ،
 فقبل : الواو زائدة . وقيل : الجواب محذوف .

وذهب ابن جني إلى أن « إذا » قد تخرج عن الظرفية ، وتكون
 مبتدأة^(٤) ، كقوله تعالى ﴿ إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ﴾^(٥) . فـ « إذا »
 مبتدأ ، و ﴿ إِذَا رُجَّتْ ﴾^(٦) خبره ، في قراءة من نصب ﴿ خَافِضَةً

(١) الزمر : ٧١ . (٢) في الأصل : أنت .

(٣) الرمر : ٧٣ . وزاد في ب : أبوابها .

(٤) في الأصل : مبتدأ . (٥) الواقعة : ١ . (٦) الواقعة : ٤ .

رافعة ﴿^(١)﴾ . قال ابن مالك : وهو صحيح . وزاد أنها تكون مفعولاً به ، كقوله عايه السلام ، لعائشة رضي الله عنها « إني لأعلمُ إذا كنتِ عني راصيةً ، وإذا كنتِ عليَّ غَضْبىً » . والظاهر أنها لا تكون مبتدأة ^(٢) ، ولا مفعولاً ، وأنها لا تخرج عن الظرفية ، وما استدُلُّ به محتمل للتأويل .

وأما « إذا » الحرفية فقسم واحد ، وهي الفجائية . والفرق بينها وبين « إذا » الشرطية ^(٣) من خمسة أوجه : الأول : أن « إذا » الشرطية لا يليها إلا جملة فعلية ، و « إذا » الفجائية لا يليها إلا جملة اسمية . والثاني : أن « إذا » الشرطية تحتاج إلى جواب ، و « إذا » الفجائية لا جواب لها . والثالث : أن « إذا » الشرطية للاستقبال ، و « إذا » الفجائية للحال . قال سيبويه : وتكون للشيء توافقه في حال أنت فيها ^(٤) . يعنى الفجائية . وقال الفراء : وقد يتراخى ، كقوله تعالى ﴿ تُمْ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرْ تَنْتَشِرُونَ ﴾ ^(٥) . والرابع : أن الجملة ، بعد « إذا » الشرطية ، في موضع خفض بالإضافة ، والجملة بعد « إذا » الفجائية

(١) الواقعة : ٣ . (٢) ب و د : متدأ . (٣) في الأصل : الظرفية .

(٤) الكتاب ٢ : ٣١١ . (٥) الروم : ٢٠ .

لا موضع لها. والخامس: أن «إذا» الشرطية تقع صدر الكلام ،
و«إذا» الفجائية لا تقع صدرًا. وقد جمعت هذه الفروق، في هذه
الآيات:

الفرق بين «إذا» لشرطٍ، والثاني
لفجاءةٍ من أوجهٍ ، لا تُجهلُ

مطلبُ التي للشرطِ فعلاً بعدها
وجوابها، وأنت لما يُستقبلُ

وتُضافُ للجملِ التي من بعدها
وتكونُ في صدرِ المقالةِ ، أوّلُ

واختلف النحويون في «إذا» الفجائية ، على ثلاثة أقوال :

الأول : أنها ظرف زمان . وهو مذهب الزجاج ، والريثي ،
واختاره ابن طاهر ، وابن خروف ، ونُسب إلى المبرد . قيل : وهو
ظاهر كلام سيبويه .

والثاني : أنها ظرف مكان . وهو مذهب المبرد ، والفارسي ،
وابن جني ، ونُسب إلى سيبويه . واستدل القائلون ، بأنها ظرف مكان ،

وقوعها خبراً عن الجُثَّة ، في نحو : خرجتُ فاذا زيدُ . وأجاب
الأولون ، بأنه^(١) على حذف مضاف ، أي : حضورُ زيدٍ .

والثالث : أنها حرف . وهو مذهب الكوفيين ، وحُكي عز
الأخفش . واختاره^(٢) الشلوبين ، في أحد قوليهِ . وإليه ذهب ابن مالك ،
واستدلَّ على صحته بثمانية أوجه ، ذكرتها والاعتراضُ على بعضها ،
في غير هذا الكتاب .

وتقع « إذا » الفجائية في مواضع .

منها نحو قولهم : خرجتُ فاذا الأسدُ . وفي هذه الفاء ، الداخلة
عليها ، أقوال تقدمت في بابها .

ومنها جواب الشرط ، بأربعة شروط^(٣) : أولها أن يكون
الجواب جملة اسمية . وثانيها أن تكون غير طلبية ، احترازاً^(٤) من نحو : إن
عصى زيدٌ فويلٌ له . فهذا تلزمه الفاء . وثالثها : ألا تدخل عليها
أداة^(٥) نفي . ورابعها ألا يدخل عليها « إن » . مثال ذلك ﴿ وإن

(١) د : بأنها . (٢) في الأصل : وأحازه .

(٣) ج : أوجه . (٤) في الأصل : احتراز .

(٥) ب و ج : ألا تدخل على أداة . وانظر حاشية الصبان ٤ : ٢٣ .

تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴿١﴾ .
فـ « إذا » ، في ذلك ، نأية مناب الفاء . في ربط الجواب بالشرط . وليست
الفاء مقدرة قبلها ، خلافاً لزاعمه . إذ لو كانت مقدرة لم يمتنع التصريح بها .
ومنها بعد « بينا » و « فيما » ، كقول الحرقة (٢) :

فَبَيْنَا تَسُوسُ النَّاسَ ، وَالْأُمَرَاءُ أُمَرَا

إِذَا نَحْنُ ، فِيهِمْ ، سُوقَةٌ ، نَتَنَصَّفُ

وقول الآخر (٣) :

بَيْنَمَا الْمَرْءُ فِي فُنُونِ الْأُمَانِي

فَإِذَا رَأَى الْمَشُوبَ مُوَافِي

وقال الأصمعي : « إذ » و « إذا » في جواب « بينا » و « فيما » لم يأت
عن فصيح . والصحيح أنه عربي ، ولكن تركها أفصح .

(١) الروم : ٣٦ .

(٢) وهي حرقة بنت العن . ونسب إلى أحبا هند . المقي ٣٤٥ وشرح
شواهد ٧٢٣ وشرح الحماسة للرزوي ١٢٠٣ ولتبريزي ١٧٨ : ٣ وأما
ابن الشجري ٢ : ١٧٥ والجمع ٢١١ : ١ والدرر ١ : ١٧٨ والخرانة
١٧٨ : ٣ . وتنصف : نخدم .

(٣) في الأصل وب : إذا رائد . واقتران إذا بالفاء مد بينا صحيح . انظر شرح
الحماسة للرزوي ١٧٨٣ - ١٧٨٤ ولتبريزي ٤ : ٢٩٣ - ٢٩٤ والخرانة
١٧٨ : ٣ .

وقد جاءت « إذا » الفجائية في مواضع أخر . فقد جاءت جواب
« إذا » الشرطية ، كقوله تعالى ﴿ فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَنْ يَشَاءُ ، مِنْ
عِبَادِهِ ، إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾^(١) . وقد جاءت بعد « لما » ، كقوله
تعالى ﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمْ بِآيَاتِنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَضْحَكُونَ ﴾^(٢) .
وهو دليل على حرفية « لما » . إذ لو كانت ظرفاً لكان جوابها عاملاً
فيها ، و « إذا » الفجائية لا يعمل ما بعدها فيها قبلها .

فإن قلت : ما العامل في « إذا » الفجائية ، على القول باسميتها ؟
قلت : خبر المبتدأ الواقع بعدها ، نحو : خرجت فإذا زيد قائم .
و « قائم » ناصب لـ « إذا » . والتقدير : ففي المكان الذي خرجت فيه ،
أو في الزمان الذي خرجت فيه ، زيد قائم . وإن لم يذكر بعدها خبر ،
نحو : خرجت فإذا زيد ، أو تُصِيب على الحال ، نحو : خرجت فإذا
زيد قائماً ، كانت « إذا » خبر المبتدأ . فإن كان جثة ، وقلنا إنها ظرف
زمان ، كان الكلام على حذف مضاف ، أي : ففي الزمان حضور زيد .
فإن قلت : ما تقرر ، من أن العامل فيها خبر ما بعدها ،

(١) الروم : ٤٨ .

(٢) الزخرف : ٤٧ .

يُشكل بوقوع « إن » المكسورة بعدها ، في قوله ^(١) :

* إذا إنه عبدُ القفا ، واللاهزم *

على رواية من كسرهما . ووجه الإشكال أن « إن » لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ! قلت : هذا من أحسن أدلة القائلين بحرفيتها . وقد أجاب عنه بعض القائلين ، باسمينها ، بأن في الكلام حذف . فإذا قلت : خرجت فإذا إن زيدا ، منطلق ، فالتقدير : فإذا انطلق زيدا ، إنه منطلق . فتكون « إذا » خبراً مبتدأً محذوف . والعامل فيها الكون المقدر . والجملة المبدوءة بـ « إن » دليل على المحذوف .

تنبيه

ذكر الزمخشري في « الكشف » أن التحقيق في « إذا » الفجائية

(١) عجز يب ، صبره :

وكنْتُ أرى زيدا ، كما قيل ، سيّداً

الكتاب ١ : ٤٧٢ وأوضح المسالك ١ : ٢٤٣ وشرح ابن عقيل ١ : ٣٠٥ والجمع ١ : ١٣٨ والمفصل ٦٨ و ١٣٦ والدرر ١ : ١١٥ وشرح الأشموني ١ : ٤٨٠ والخصائص ٢ : ٣٩٩ وشذور الذهب ٢٠٧ وشرح التصريح ١ : ٢١٨ والميني ٢ : ٢٢٤ والخزانة ٣ : ٦٥٥ و ٤ : ٣٠٣ . واللاهزم : جمع لهزمة ، وهي طرف الحلقوم . وقوله عبد القفا واللاهزم كناية عن الخسة .

أنها بمعنى الوقت ، وأنها طالبة ناصباً لها ، وجملةٌ تُضاف إليها ،
خُصِّتْ في بعض المواضع بأن يكون ناصبها فعلاً مخصوصاً ، وهو
فعل المفاجأة ، والجملة ابتدائية لا غير . وذكر أن التقدير في قوله تعالى
﴿ فَإِذَا جَاءَهُمْ وَعَصِيَّتُهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ ، مِنْ سِحْرِهِمْ ، أَنَّهَا
تَسْعَى ﴾ ^(١) : ففاجأ ^(٢) موسى وقت تخيل سعي جبالهم وعصيتهم .
وهذا تمثيل ، والمعنى : على مفاحاته جبالهم وعصيتهم مخيلةٌ إليه السعي .
وقال في قوله تعالى ﴿ ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْتَشِرُونَ ﴾ ^(٣) : ثم
فاجأكم وقت كونكم بشراً منتشرين ^(٤) . وقال في قوله تعالى ﴿ فَلَمَّا
جَاءَهُمْ بَيِّنَاتِنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَضْحَكُونَ ﴾ ^(٥) : فإن قلت :
كيف جاز أن تجاب « لما » بـ « إذا » المفاجأة ^(٦) ؟ قلت : لأن فعل
المفاجأة معاً مقدر ، وهو عامل النصب في محلها . كأنه قيل : فلما
جاءهم بآياتنا فاجؤوا وقت ضحكهم .

قال الشيخ أبو حيان : ولا نعلم نحوياً ، ذهب إلى ما ذهب إليه

- (١) طه : ٦٦ . (٢) في الأصل : مفاجأ .
(٣) الروم : ٢٠ . (٤) ب : تنتشرون . ح : منشرون .
(٥) الزخرف : ٤٧ . وانظر الكشف ٣ : ٤٩٠ - ٤٩١ .
(٦) ب : الفجائية .

هذا الرجل ، من أن « إذا » الفجائية^(١) تكون منصوبة بفعل مقدر ،
تقديره : فاجأ . بل هي منصوبة بالخبر ، أو خبرٌ على ما تقدم تقديره ،
وليست مضافة إلى الجملة ، كما سبق . ثم إن المفاجأة التي ادّعاها لا يدلّ
المعنى على أنها تكون من الكلام^(٢) ، السابق . بل المعنى يدلّ على أن
المفاجأة تكون من الكلام الذي فيه « إذا » . تقول : خرجت فإذا
الأسد . فالمعنى : ففاجأني الأسد . وليس المعنى : ففاجأت الأسد .

قلت : وقد قدر^(٣) أبو البقاء العامل في « إذا » الفجائية فعلاً ،
في مواضع . منها قوله تعالى ﴿ فَإِذَا جَاءَ الضُّعْفُ ﴾ . قال : التقدير :
فألقوا فإذا . و « إذا » في هذا ظرف مكان ، والعامل فيه ألقوا . ورد
بأن الفاء تمنع من عمل ما قبلها فيما بعدها .

واعلم أنه قد بقي ، من أقسام « إذا » ، قسم آخر ، وهو إذا
الزائدة . وهذا قال به أبو عبيدة بعد « يئنا » و « يئنا » . وهو ضعيف .
والله أعلم .

(١) ب : المفاجأة .

(٢) في الأصل : من المعنى .

(٣) ب و ج : وقدر .

أو

حرف ، يرد لثلاثة معان :

الأول : استفتاح الكلام وتبنيه المخاطب^(١) . وهي تدخل على الجملة الاسمية ؛ نحو ﴿ أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ﴾^(٢) . والفعلية نحو ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾^(٣) . وعلامتها صحة الكلام بدونها^(٤) . وقيل : معناها^(٥) : حَقًّا . وجوز هذا القائل أن تفتح « أن » بعدها ، كما تفتح بعد « حَقًّا » . وهذا في غاية البعد .

واختلاف في « ألا » الاستفاحية : هل هي مركبة أو بسيطة ؟
ف قيل : مركبة من همزة الاستفهام و « لا » النافية . وإليه ذهب الزمخشري . وقيل : هي^(٦) بسيطة . وإليه ذهب ابن مالك . ورد الشيخ أبو حيان دعوى التركيب ، بأن الأصل عدمه ، وبأنها قد وقعت

(١) في الأصل : استفتاح للكلام تنبيه المخاطب .

(٢) يونس . ٦٢ .

(٣) هود : ٨ .

(٤) ب و ح و د : دونها .

(٥) في الأصل : علامتها .

(٦) سقطت من الأصل .

قبل «إن» و«رُبَّ» و«ليت» والنداء، ولا يصلح النفي قبل شيء من ذلك.

الثاني: العرض. وهذه مختصة بالأفعال، نحو: ألا تنزل عندنا فتحدث^(١). وإن وليها اسم فملى إضمار فعل، كقول الشاعر^(٢):
ألا رجلاً، جزاهُ اللهُ خيراً

يدُلُّ على مُحَصِّلَةٍ، تبيّتُ
التقدير^(٣): ألا تُروني رجلاً. هذا قول الخليل. وقال يونس: إنه أراد: ألا رجل، فنون مضطراً^(٤).

وقد تُذكر «ألا» هذه مع أحرف التحضيض، لكونها للطلب. ولكن التحضيض أشدُّ تأكيداً من العرض. [والفرق بينهما أنك في العرض تعرض عليه الشيء، لينظر فيه. وفي التحضيض تقول: ألا ولي

(١) ب: فتحدث.

(٢) عمرو بن قعس. الكتاب ١: ٣٥٩ والنوادر ٥٦ والمغني ٧٣ وشرح شواهد ٢١٤ و ٦٤١ والأزهية ١٧٣ وشرح الفصل ٢: ١٠١ و ٧: ٥ و ٩: ٨٠ والمبي ٢: ٣٦٦ و ٣: ٣٥٢ والمجمع ١: ٥٨ وشرح الأشموني ٢: ١٦ والحزاة ١: ٤٥٩ و ٢: ١١٢ و ١١٦ و ٤: ٧٧. والمحصلة: المرأة تحصل زاب المدن.

(٣) في الأصل: والتقدير. (٤) الكتاب ١: ٣٥٩.

لك أن تفعل ، فلا يفوتنك [١]. قيل: ولذلك يحسن قول العبد لسيدته:
ألا تُعطيني . ويقبح : لولا تُعطيني .

قال ابن الخبّار: من الناس من جعله يشي: العرض - استفهاماً ، ومنهم
من جعله قدماً برأسه . وما ذكره ابن الحاجب ، من دخول « ألا » التي
للعرض على الاسم ، وتركيبه معها ، نحو : ألا نُزُولَ عندنا ، غيرُ
ثابت . بل هي مختصة بالفعل ، كما تقدم .

و « ألا » هذه مركبة . قال ابن مالك : « ألا » التي للعرض
مركبة من « لا » النافية والهمزة ، بخلاف التي للاستفتاح فإنها غير
مركبة . قال الشيخ أبو حيان : الذي أذهب إليه أنها بسيطة . قلت :
وهو ظاهر كلام صاحب « رصف المباني » .

الثالث : الجواب . كقول القائل : ألم تقم . فتقول : ألا .
فتكون حرف جواب بمعنى : بلى . ذكره صاحب « رصف المباني » ،
وقال : إنه قليل شاذ .

واعلم أن « ألا » قد تكون كلمتين : إحداهما همزة الاستفهام ،
والأخرى « لا » النافية . فلا تُعدُّ حيثُذ حرفاً واحداً ، بل حرفين .

(١) سقط من الأصل .

وذلك في ثلاثة مواضع : الأول : أن يُقصد بها مجرد الاستفهام عن
النفى ، نحو : ألا رجل في الدار . ومنه قول الشاعر ^(١) :

* ألا اصطباراً لسأمتي ، أم لها جلدٌ *

الثاني : أن يُقصد بها التوبيخ ، كقول حسان ^(٢) :

* ألا طمان ، ألا فرسان عادية *

الثالث : أن يُقصد بها التمني ، كقول الشاعر ^(٣) :

ألا عُمر ، ولّي ، مُستطاعٌ رُجوعُهُ

فیرأبَ ما أثأتُ يدُ الغفلات

فهـ «ألا» في المواضع الثلاثة مركبة ، بنير إشكال ، «ولا» نافية على

(١) صدر بيت لقيس بن الملوح ، عجزه :

إذا ألبى النبي لاقاه أمثالي

ديوانه ٢٢٨ والمغني ٨ و ٧٢ وشرح شواهد ٤٢ وشرح ابن عقيل ١ :
٣٦٣ والبيهي ٢ : ٣٥٨ .

(٢) صدر بيت لحسان بن ثابت ، عجزه :

إلاه تبحشؤكم ، حول التناير

وينسب إلى حداد بن زهير : ديوان حسان ١٢٣ والمغني ٧٢ وشرح
شواهد ٢١٠ والكتاب ١ : ٣٥٨ والخراة ١ : ٣٥٨ والبيهي ٢ : ٣٦٢ .

(٣) المغني ٧٢ وشرح شواهد ٢١٣ و ٨٠٠ وشرح ابن عقيل ١ : ٣٦٤
والبيهي ٢ : ٣٦٧ . وأثأت : أفست .

حكمها الذي لها ، قبل دخول الهمزة . ولذلك بُني الاسم معها . وذلك واضح . والله أعلم .

إلى

حرف جر ، يرد لمان ثمانية :

الأول : انتهاء الغاية في الزمان ، والمكان ، وغيرهما . وهو أصل معانيها . وفي دخول ما بعدها في حكم ما قبلها أقوال . ثالثها^(١) : إن كان من جنس الأول دخل ، وإلا فلا . وهذا الخلاف عند عدم القرينة . والصحيح أنه لا يدخل^(٢) ، وهو قول أكثر المحققين ، لأن الأكثر مع القرينة ألا يدخل ، فيحمل عند عدمها على الأكثر ، وأيضاً فإن الشيء لا ينتهي ما بقي منه شيء ، إلا أن^(٣) يتجوز فيجعل القريب الانتهاء انتهاء . ولا يحمل على المجاز ما أمكنت الحقيقة . فهو إذاً غير داخل .

الثاني : أن تكون بمعنى «مع» ، كقوله تعالى ﴿^(٤) مَنْ أَتْصَارِي

(١) أولها : دخوله في الحكم . ثانياً : عدم دخوله فيه . وقد أعفلها المؤلف لشهرتها .

(٢) في الأصل : أنها لا تدخل . (٣) ج : إلا إذا تموز

(٤) آل عمران : ٥٢ ، والصف : ١٤ . وراد في الأصل : قال .

إلى الله ﷻ . قال الفراء : قال المفسرون : أي : مع الله ، وهو وجه حسن . قال : وإنما يجعل « إلى » كـ « مع » ، إذا ضمت شيئاً إلى شيء ، كقول العرب : الذودُ إلى الذودِ إبلٌ . قال : فإن لم يكن ضمٌ لم تكن « إلى » كـ « مع » . فلا يقال في « مع فلانٍ مالٌ كثيرٌ » : إلى فلانٍ مالٌ كثيرٌ . انتهى .

وكون « إلى » بمعنى « مع » حكاه ابن عصفور ، عن الكوفيين . وحكاه ابن هشام عنهم ، وعن كثير من البصريين . وتأول بعضهم ما ورد ، من ذلك ، على تضمين العامل ، وإبقاء « إلى » على أصلها ، والمعنى في قوله تعالى ^(١) ﴿ مَنْ أَتَصَارِيَ إِلَى اللَّهِ ﴾ : مَنْ يُضَيِّفُ نَصْرَتَهُ إِلَى نَصْرَةِ اللَّهِ . و « إلى » ^(٢) في هذا أبلغ من « مع » ، لأنك لو قلت : مَنْ يَنْصُرُنِي مَعَ فَلَانٍ ، لم يدلّ على أن فلاناً وحده ينصرك ، ولا بدّ ، بخلاف « إلى » ، فإنّ نصرته ما دخلت عليه حقيقةً وافعةً ، مجزوم بها . إذ المعنى على التضمين ^(٣) : مَنْ يُضَيِّفُ ^(٤) نصرته إلى نصرته فلان .

الثالث : التبيين . قال ابن مالك : هي المتعلقة ، في تعجب أو تفضيل ،

(١) ليست في الأصل .

(٢) ب : فإلى .

(٣) زاد في الأصل هنا : بها .

(٤) في الأصل : يضيف .

يُحِبُّ أَوْ يُغْضِ ، مَيِّتَةً لِفَاعِلِيَّةٍ مَصْحُوبِهَا . كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ رَبِّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ ﴾^(١) .

الرابع : موافقة اللام . مثله ابن مالك بقوله ﴿ وَالْأَمْرُ إِلَيْكَ ﴾^(٢) ، لأن^(٣) اللام في هذا هي^(٤) الأصل ، وبقوله تعالى ﴿ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾^(٥) . وقال بعضهم « إلى » في قوله تعالى ﴿ وَالْأَمْرُ إِلَيْكَ ﴾ لانتهاء الغاية ، على أصلها ، والمعنى : والأمر متته إليك .

الخامس : موافقة « في » . ذكره القُتَيْبِيُّ ، وابن مالك . كقول النابغة^(٦) :

فَلَا تَنْزُكْنِي ، بِالْوَعِيدِ ، كَأَنْنِي
إِلَى النَّاسِ ، مَطْلِي بِدِ الْقَارِ ، أُجْرَبُ
أي : في الناس . قال ابن مالك : ويمكن أن يكون من هذا قوله تعالى

-
- | | |
|--|---------------------|
| (١) يوسف : ٣٣ . | (٢) النمل : ٣٣ . |
| (٣) ب : قال لأن . | (٤) في الأصل : هو . |
| (٥) يونس : ٢٥ . | (٦) ليست في الأصل . |
| (٧) ديوانه ٧٨ والمتنبي ٧٩ وشرح شواهد ٢٢٣ والأزهية ٢٨٣ والخزانة ٤ : ١٣٧ . | |

﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾^(١).

ورد ابن عصفور كون «إلى» بمعنى «في»، بأنها لو كانت بمعنى «في» لساغ أن يُقال^(٢) : زيد إلى الكوفة، أي : في الكوفة . فلما لم تقله العرب وجب أن يتأول ما أوم ذلك . وتأول البيت على أن قوله «مطلي» ضمّن معنى «مُبغض»^(٣) . وأوله غيره على تقدير : كأنتي مضافاً إلى الناس . فـ «إلى» تعلق بمحذوف ، دلّ عليه الكلام .

واستدل بعضهم ، على ذلك بقوله تعالى ﴿فَقُلْ : هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى﴾^(٤) . وتؤول على أن المعنى : أدهوك إلى أن تزكّى .

الساس : موافقة «من» ، كقول ابن أحر^(٥) :

تَقُولُ ، وَقَدْ عَالَيْتُ بِالْكُورِ ، فَوْقَهَا
أَيْسَقَى ، فَلَا يَرَوَى إِلَى ، ابْنُ أَحْمَرَ ؟

- (١) الأسماء : ١٢ . (٢) في الأصل : تقول .
(٣) في الأصل : أن قوله مطلياً ضمن مبغض . (٤) النازعات : ١٨ .
(٥) عمرو بن أحر . ديوانه ٨٤ والمغني ٧٩ وشرح شواهد ٢٢٥ . يصفناقه .
والكور : الرجل بأداته . واستعار السقي للركوب .

أي : منّي . هذا قول الكوفيين والقُتبي ، وتبعهم ابن مالك . وخُرجَ على التضمين ، أي : فلا يأتي إلى الرواء .

السابع : موافقة « عند » ، كقول أبي كبير الهذلي^(١) :

أَمْ لَا سَبِيلَ إِلَى الشَّبَابِ ، وَدِرْكَرُهُ
أَشْهَى إِلَيَّ مِنَ الرَّحِيقِ ، السُّلْسَلِ
أي : عندي .

وواعلم أن أكثر البصريين لم يثبتوا لها غير معنى انتهاء الغاية .
وجميع هذه الشواهد عندهم متأول^(٢) .

الثامن : أن تكون زائدة . وهذا لا يقول به الجمهور ، وإنما قال به الفراء ، واستدل^(٣) بقراءة من قرأ ﴿ فَاجْعَلْ^(٤) أَقْبِدَةً ، مِنَ النَّاسِ ، تَهْوَى إِلَيْهِمْ ﴾ بفتح الواو .

وخُرجت هذه القراءة على تضمين « تهوى » معنى : تميل . وقال

(١) ديوان الهذليين ٢ : ٨٩ والمقتي ٧٩ وشرح شواهد ٢٢٦ . والرحيق :

الجرة . والسلسل : السلسلة الدخول في الخلق .

(٢) في الأصل : متأولة . (٣) في الأصل : وإنما استدل .

(٤) إبراهيم : ٣٧ . وفي النسخ : واجعل .

ابن مالك : وأولى من الحكم بزيادتها أن يكون الأصل « تهوي »
بكسر الواو ، فجُعِلَ موضع الكسرة فتحةً ، كما يقال في « رَضِي » :
رَضَى ، وفي « ناصية » : ناصاة . وهي لغة طائية . واعتُرض بأن طينًا
لا يملون ذلك في كل موطن ، بل في مواضع مخصوصة ، مذكورة في
التصريف . والله أعلم .

أما

حرف ، له ثلاثة أقسام :

الأول : أن يكون حرف استفتاح ، مثل « ألا » . وكثر قبل
القسم ، نحو : أما والله لقد كان كذا وكذا . كما كثر « ألا » قبل
النداء ، نحو : ألا يا زيد . وقد تُبدل همزة « أما » هاءً ، أو عينًا ،
فيقال : هما والله ، وعما والله . وقد تحذف ألفها ، في الأحوال الثلاثة ،
فيقال : أم والله ، وم والله ، وعم والله .

الثاني أن تكون بمعنى « حقًا » . روى سيويه في « أما إنك »
ذاهبٌ ، ^(١) الكسر على أنها حرف استفتاح كـ « ألا » ، والفتح على

(١) في الكتاب ١ : ٤٦٢ : « وتقول : أما إنّه ذاهبٌ ، وأما أنّه منطلقٌ » .
ويريد بالكسر والفتح حركة همزة إن .

جعل «أما» بمعنى «حقاً»، ففتتح بعدها، كما تفتح بعد «حقاً»، لأنها مؤولة بمصدر مبتدأ، و «حقاً» مصدر واقع ظرفاً مخبراً به. ومنه (١):

* أَحَقَّا أَنْ جِئَرْنَا اسْتَقَلُّوا *

تقديره، عند سيويه: أفي حق. فـ «أما» كذلك. وشرح بعضهم كلام سيويه، بأنها إذا فتحت فالهمزة للاستفهام، و «ما» بمنزلة «شيء»: ذلك الشيء حق. فكانت قلت: أحقاً أنك ذاهب. وانتصابه على الظرف.

قلت: وعلى هذا فـ «أما» كلمتان: حرف وهو الهمزة، واسم وهو «ما». وعلى الأول فهو (٢) كلمة واحدة. إلا أن في عدها من الحروف نظراً، لأن التقدير السابق يأباه. وفي كلام ابن خروف

(١) صدر بيت للفعل السكري. عجزه:

فَيَسُّنَا، وَيَسُّنُهُمْ، قَرِيْبِ

الغني ٥٦ وشرح شواهد ١٧٠ والأصمعيات ٢٣١ وطبقات فحول التمر

١٠٨ والسمط ١٢٥ والحجاسة البصرة ١ : ٥٣ واليني ٢ : ٢٣٥ واللسان

٩٢ : ١٧٥ وشرح التصريح ١ : ٢٢١ واستقل: رحل. والفريق: المتفرقة.

(٢) في الأصل: هو.

تصريح بحرفيتها . فإنه جعل « أما أنك ذاهبٌ » بفتح الهمزة من تركيب حرف مع اسم ، نحو « يا زيدُ » على مذهب أبي علي .

الثالث : أن تكون للعرض ، كأحد معاني « ألا » المتقدمة المذكور . ذكر هذا القسم صاحب « رصف المباني » . ومثله بقوله :
أما تقومُ ، وأما تقعدُ^(١) . والمعنى أنك تعرض عليه فعل القيام والقعود ، لنرى هل يفعلها ، أو لا . قال : فلا يكون^(٢) بعدها إلا الفعل ، كـ « ألا » المذكورة ، فإن أتى بعدها الاسم فعلى تقدير الفعل . فتقول :
أما زيداً ، أما عمرأ ، والمعنى : أما تبصيرُ زيداً . أو نحو ذلك ، من تقدير الفعل الذي تدلّ عليه قرينة الكلام . ونصّ على أن « أما » التي للعرض بسيطة ، كـ « أما » التي للاستفتاح .

قلت : وكون « أما » حرف عرض لم أره في كلام غيره . والظاهر أن « أما » ، في هذه المثل التي مثل بها ، مركبةٌ من الهمزة و « ما » النافية . فهي كلمتان . وقد ذكر هو وغيره أن « أما » قد تكون همزة استفهام ، داخلةً على حرف النفي . فيكون المعنى ، على التقدير ، كما في نحو « ألم » .

(١) في الأصل : وأما تقعد . (٢) ب : ولا يكون . وانظر رصف المباني ٤٦ .

وقد ذكر^(١) ابن السّيد ، في « إصلاح الخلل » ، أن « ما » قد تكون محذوفة من « أما » . وأنشد قول الشاعر^(٢) :

ما تَرَى الدَّهْرَ قَدْ أَبَادَ مَعْدًا
وَأَبَادَ السَّرَاةَ ، مِنْ قَحْطَانِ
أراد « أما » فحذف الهزّة . والله أعلم .

وإنَّ

حرف ، له قسمان :

الأول : أن يكون حرف تو كيد ، ينصب الاسم ويرفع الخبر .
نحو : إنَّ زيدا ذاهبٌ . خلافاً للكوفيين ، في قولهم : إنها لم تعمل
في الخبر شيئاً ، بل هو باقٍ على رفعه قبل دخولها .

وأجاز بعض الكوفيين نصب الاسم والخبر معاً ، بـ « إنَّ »

(١) في الأصل : وقدّر .

(٢) المتني ٥٧ وشرح شواهد ١٧٣ والممع ٢ : ٧٠ والدرر ٢ : ٨٧ . ومعد :
أبو عرب السهال . والسراة : خيار الناس وسانتهم . وقحطان : أبو عرب
الجنوب . والرواية المشهورة : « من عدنان » . وما أئتناه أعلى .

وأخواتها . وأجازه الفراء في « ليت » خاصة . وتقل ابن أصبغ عنه أنه
أجاز في « لعل » أيضاً . قال ابن عصفور : وممن ذهب إلى جواز ذلك ،
في « إن » وأخواتها ، ابن سلام ^(١) في « طبقات الشعراء » . وزعم أنها
لغة ررية وفوميه . وقال ابن السيد : نصب خبر « إن » وأخواتها لغة
قوم من العرب . وإلى ذلك ذهب ابن الطراوة . والجمهور على أن ذلك
لا يجوز . ومن شواهد نصب خبر « إن » قول عمر بن أبي ربيعة ^(٢) :

إذا اسودَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ ، ولتكنْ
خُطَاكَ خِفَافًا ، إنْ حُرَّاسَنَا أُسْدًا

وأولئك المانعون على أنه حال ، والخبر محذوف ، أي : تلقاهم أسداً .
أو خبر « كان » محذوف ، أي : كانوا أسداً .

ومن أحكام « إن » أنها قد تُخَفَّفُ ، كما تقدم في باب الثاني ،
خلافًا للكوفيين . ف « إن » المخففة عندهم نافية ، وهي حرف ثنائي

(١) ب . القاسم بن عبيد بن سلام . وفي المجموع ١ : ١٣٤ : أبو عبيد القاسم بن
سلام . وانظر طبقات فحول الشعراء ٦٥ .

(٢) المتن ٣٦ وشرح شواهد ١٢٢ وشرح الأشموني ١ : ٦٩ : والمجموع ١ :
١٣٤ والدرر ١ : ١١١ - ١١٢ وحاشية الصان ١ : ٢٦٩ .

الوضع ، واللام بعدها بمعنى « إلا » . و « إن » المشددة لا تنقُف
عندهم . ويُبطلُ قولهم أن من العرب من يُعملها ، بعد التخفيف ،
عملها وهي مُشددة . فيقول : إن عمراً لمنطلق . حكاه سيبويه .

ومن أحكامها أنها قد تصل بها « ما » الزائدة ، فيبطل عملها ،
ويليها الجملتان : الاسمية والفعلية ، فتكون « ما » كافتة لها عن العمل ،
ومهيئة لدخولها على الأفعال . والجمهور على أن إعمالها ، عند اتصال
« ما » ، غير مسموع . ثم اختلفوا في جوازه قياساً . وذهب قوم إلى منعه ،
وهو مذهب سيبويه ، فإنه لا يجوز ^(١) أن يعمل عنده ، من هذه
الأحرف ، أعني « إن » وأخوانها ، إذا لحقتها « ما » ، إلا « ليت »
وحدها . وذكر ابن مالك أن الإعمال قد سُمع في « إنما » وهو قليل .
وذكر أن الكسائي ، والأخفش ، روباها عن العرب .

مسألة

اشتهر في كلام المتأخرين ، من أهل النحو ، أن « إنما » للحصر .
قال الشيخ أبو حيان : والذي تقرر ، في علم النحو ، أن « ما » الداخلة

(١) في الأصل : وهو لا يجوز .

على « إن » وأخواتها كافة لها عن العمل، فإن فهم حصر فن سياق الكلام، لا منها. ولو أفادت الحصر لأفادته أخواتها المكفوفة بـ « ما ».

وقال ابن عطية : « إنما » لفظ لا تفارقه المبالغة والتأكيد، حيث وقع. ويصلح، مع ذلك، للحصر. فإذا دخل في قصة، ومساعد معناها على الانحصار، صح ذلك وترتب. كقوله تعالى^(١) ﴿ إِنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ ﴾^(٢)، وغير ذلك من الأمثلة. وإذا كانت القصة لا تنأى للانحصار بقيت^(٣) « إنما » للمبالغة فقط، كقوله عليه السلام « إنما الربا في النسيئة »^(٤).

واحتج من ذهب إلى أنها تفيد الحصر بوجهين :

أحدهما لفظي، وهو أن العرب أجرت عليها حكم النفي و« إلا »، ففصلت الضمير بعدها، كقول الفرزدق^(٥) :

(١) ليست في الأصل .

(٢) الأنبياء : ١٠٨ .

(٣) في الأصل : وبقيت . ب : لا يتأتى فيها الانحصار بقيت .

(٤) سنن ابن ماجه ٧٥٩ .

(٥) ديوانه ٧١٢ والمغني ٣٤٢ وشرح شواهد ٧١٨ .

أنا الذُّأْدُ ، الحامي الدِّمارَ ، وإنَّما
يُدافعُ عَنْ أَحسابِهِمْ أَمَا ، أوِ مثلي
لَمَّا كان غرضه أن يحصر المُدافعَ لا المُدافعَ عنه فصل (١) الضمير .
ولو قال « وإنَّما أَدافعُ عَنْ أَحسابِهِمْ » لأفهم غير المراد . فدلَّ (٢) ذلك
على أن العرب ضمنت « إنَّما » معنى « ما » و « إلا » .

والثاني معنوي ، وهو وجه يُسند إلى علي بن عيسى الرِّبَعي (٣) ،
وهو من أكابر نحاة بغداد ، أنه لما كانت كلمة « إن » لتأكيد إثبات
المسند للمسند إليه ، ثم اتصلت بها « ما » الزائدة المؤكدة ، ناسب أن
تُضمَّن معنى الحصر لأن الحصر ليس إلا تأكيداً على تأكيد (٤) . فإن قولك :
زيد جاء لا عمرو ، لمن يردّد المجيء الواقع بينهما ، يفيد إثباته لزيد
في الابتداء صريحاً ، وفي الآخر ضمناً .

واستدل الإمام فخر الدين ، على أنها للحصر ، بأن « إن » للإثبات ،
و « ما » للنفي ، ف « إن » لإثبات المذكور ، و « ما » لنفي ما عداه . وردَّ
بأنه قول من لا وقوف له على علم النحو ، وهو ظاهر الفساد ، لوجوه

(١) في الأصل : حصر . (٢) في الأصل : فأمهم .

(٣) شيرازي الأصل ، بنداوي المتزل . صاحب الفارسي ، وقوي سنة ٤٢٠ .

إبناه الرواة ٢ : ٢٩٧ . (٤) في الأصل : إلا تأكيد .

منها : أن فيه إخراج « ما » النافية عما تستحقه ، من وقوعها صدراً .
ومنها أن فيه الجمع بين حرف نفي وحرف إثبات ، بلا فاصل . ومنها
أنه لو كانت نافية^(١) لجاز أن تعمل ، فيقال : إنما زيد قائماً . ذكر
بعضهم هذه الأوجه . ولا يحتاج ، في بيان فساد^(٢) هذا القول ، إلى
ذلك . فإنه لا يخفى فساد .

قلت : ذكر القرافي في « شرح المحصول » أن أبا علي الفارسي
نقل في مسائله « الشيرازيات » أن « ما » في^(٣) « إنما » للنفي .
والله أعلم .

القسم الثاني : أن تكون حرف جواب ، بمعنى « نعم » . ذكر
ذلك سيبويه ، والأخفش . وحمل المبرد ، على ذلك ، قراءة من قرأ **إِنْ**
هذان لسا حران^(٤) . وأنكر أبو عبيدة أن تكون « إن » بمعنى
« نعم » . ومن شواهد قول الرازي^(٥) ، حين قال المثل : لعن الله

(١) في الأصل : أنها لو كانت فيه .

(٢) في الأصل : إفساد .

(٣) زاد في الأصل هنا : قوله .

(٤) طه : ٦٣ .

(٥) وهو ابن الزبير . رده بذلك على قول فضالة بن شريك . انظر المتن ٣٧

وحاشية البسوق ١ : ٣٨ .

نافة حَمَلْتَنِي إِلَيْكَ ، فقال : إنَّ وراكبها ، أي : نعم ولعنَّ راکبها .

ويبطل كون « إنَّ » في هذا الكلام هي المؤكدة ، من وجهين :
أحدهما عطف جملة الدعاء على جملة الخبر . والثاني أنَّه لم يوجد حذف اسم « إنَّ » وخبرها في غير هذا الكلام .

قلت : وقد صحَّح بعض النحويين جواز عطف الطلب على الخبر ، وقال : هو مذهب سيبويه .

وأما قول الشاعر^(١) :

ويَقْلُنَّ : شَيْبٌ قَدْ عَلَا

ك ، وقد كَبِرْتَ ، قُلْتُ : إِنَّهُ

فيحتمل أن تكون « إنَّ » فيه بمعنى « نعم » ، كما قال الأنخس . ويحتمل أن تكون المؤكدة والهاء اسمها ، والخبر محذوف ، كما قال أبو عبيدة . وإذا جُمِلت بمعنى « نعم » فالهاء للسكت .

(٦) عبيد الله بن قيس الرقيات . ديوانه ٦٦ والمتي ٣٧ وشرح شواهده ١٢٦
والكتاب ١ : ٤٧٥ و ٢ : ٢٧٩ والمصل ١٣٩ و ١٤٥ و شرحه ٨ : ٦
والأثرية ٢٦٧ والخزانة ٤ : ٤٨٥ .

فائدة

ذكر بعض النحويين لـ « إن » في الكلام عشرة أنحاء :

الأول : أن تكون حرف توكيد .

والثاني : أن تكون حرف جواب ، بمعنى « نعم » .

وقد تقدم الكلام على هذين .

والثالث : أن تكون أمراً للواحد المذكّر ، من الأئين . نحو :

إن ، يا زيد .

والرابع : أن تكون فعلاً ماضياً ، مبنياً لما لم^(١) يُسم فاعله ،

من الأئين ، على لغة رد ، بالكسر . نحو : إن في الدار .

والخامس : أن تكون أمراً لجماعة الإناث ، من الأين ، وهو

التعب . نحو : إن ، يا نساء ، أي^(٢) : اتعبن .

والسادس : أن تكون فعلاً ماضياً ، خبراً عن جماعة الإناث ،

من الأين أيضاً . نحو : النساء إن ، أي : تعبين .

(١) سقطت من الأصل .

(٢) ب : بمعنى .

والسابع : أن تكون أمراً ، من «وأي» بمعنى : وعد ، للمؤنثة^(١) .
كقول بعض المتأخرين^(٢) :

إِنَّ هِنْدُ ، الْجَمِيلَةَ ، الْحَسَنَاءَ
وَأَيَّ مَنْ أَضْرَتِ ، لِحِلِّ ، وفاء

فـ «إن» فعل أمر مؤكّد بنون التوكيد الشديدة . وكان أصله قبل
لحاق النون «إي» ياء المخاطبة ، لأنه أمر للمؤنث . فلما لحقته النون
حذفت الياء ، لالتقاء الساكنين . و «هند» في البيت منادى ، تقديره :
يا هند . والجميلة الحسناء : نعت^(٣) لـ «هند» على المحل ، كقوله^(٤) :
«يا عُمَرُ ، الجَوَادا» وأجاز بعضهم أن تكون «الجميلة» مفعولاً لفعل
الأمر الذي هو «إن» . وقوله «وأي» مصدر منصوب بـ «إن» .

(١) سقطت من الأصل . (٢) المعنى ١٣ و ٣٨ . ب و ج : لوعده وقوله .

(٣) ب : صفة .

(٤) قسم بيت الجري ، بمدح همر بن عبد العزيز . وقامه :

فما كتبُ بنُ مامة ، وابنُ سَعْدَى بأجودَ منك ، يا هُمَرُ ، الجَوَادا

ديوانه ١٣٥ والمعنى ١٤ وشرح شواهد ٥٦ . وكتب هذا هو الإيادي

المضروب بكرمه المثل . وابن سَعْدَى هو أوس بن حُرثة العائِي ، أحد

مشاهير الأجياد .

والثامن . أن تكون أمراً لجماعة الإناث ، من : **آَنَ يَشِينُ** ، أي :
قَرِيبَ . فتقول : **إِنَّ** يا نساء ، أي اقربين .

والتاسع : أن تكون ماضياً ، خبراً عن الإناث ، من « **آَنَ** »
أيضاً . نحو : النساء **إِنَّ** ، أي : قَرِيبَنَ .

والعاشر : أن تكون مركبة من « **إِن** » النافية و « **أنا** » .
كقول العرب : **إِنَّ** قائمٌ . يريدون : **إِنَّ** أنا قائمٌ . فنقلوا حركة الهمزة
إلى نون « **إِنَّ** » ، وحذفوا الهمزة ، وأدغموا . ونظيره قوله **لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ**
رَبِّي ^(١) . وسمِع من بعضهم : **إِنَّ** قائماً ، بالنصب ، على إعمال « **إِنَّ** » عمل
« **ما** » الحجازية . والله أعلم .

أنَّ المفتوحة الهمزة

لها قسمان :

الأول : أن تكون حرف توكيد ، تنصب الاسم ، وترفع الخبر ،
مثل « **إِنَّ** » المكسورة التي تقدم ذكرها . و « **أَنَّ** » المفتوحة من
الأحرف المصدريات . ونص النحويون على أنها تفيد التوكيد

(١) الكهف : ٣٨ .

كـ « إن » المكسورة . واستشكله بعضهم . قال : لأنك لو صرحت بالمصدر المنسبك منها لم يُفدِ تو كيداً . وليس هذا الإشكال بشي .

واختلف في المفتوحة الممزة ، فقل : هي فرعُ المكسورة . وهو مذهب سيويه ، والمبرد في « المقتضب » ، وابن السراج في « الأصول » . ولذلك ^(١) قال هؤلاء في « إن » وأخواتها : الأحرف الخمسة . ولم يعدوا « أن » المفتوحة ، لأنها فرع . وهو مذهب الفراء . وقيل : إن المفتوحة أصلٌ للمكسورة . وقيل : هما أصلان .

والأول هو الصحيح ، ويدل على صحته أوجه :

الأول : أن الكلام مع المكسورة جملةٌ غير مؤولة بمفرد ، بخلاف المفتوحة . والأصل أن يكون المنطوق به جملة من كل وجه ، أو مفرداً من كل وجه .

الثاني ^(٢) : أن المكسورة مستغنية بمموليها عن زيادة ، بخلاف المفتوحة .

الثالث : أن المفتوحة تصير مكسورة ، بحذف ما تعلق به .

(١) في الأصل : وكذلك .

(٢) بوجه : والثاني

كقولك في ^(١) «عرفتُ أنَّكَ بَرٌّ» : إِنَّكَ بَرٌّ . ولا نصير
المكسورة مفتوحة ، إلا زيادة . والرجوع إليه بِحَذْفِ ^(٢) أصل .

الرابع : أن المكسورة ^(٣) تفيد معنى واحداً ، وهو التوكيد .
والمفتوحة ^(٤) تفيد ، وتعلق ما بعدها بما قبلها . فكانت فرعاً .

الخامس : أن المكسورة أشبه بالفعل ، لأنها عاملةٌ غيرُ معبولة ،
كما هو أصل الفعل .

السادس : أن المكسورة كلمة مستقلة ، والمفتوحة كبعض اسم .
إذا قرّر هذا فاعلم أن «أن» لها ثلاثة أحوال : تارة يجب
كسرها ، وتارة يجب فتحها ، وتارة يجوز الوجهان .

فيجب كسرها في كل موضع ، يتمتع فيه تأويلها مع اسمها وخبرها
عصدر . وذلك في ثمانية مواضع :

الأول : ابتداء الكلام حقيقةً ، نحو ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ ^(٥) ،

(١) سقطت من الأصل و ب . (٢) سقطت من ب و د .

(٣) في الأصل : المفتوحة . (٤) سقطت من الأصل

(٥) الكوثر : ١ .

أَوْحَكَمَا ، نَحْوُ ﴿ أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾^(١) .

الثاني : صلة الموصول ، نَحْوُ ﴿ وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ ﴾^(٢) . فـ « إِنَّ » وما دخلت عليه صلة « ما » . فإن لم تكن صلة بل جزء صلة فتحت ، نَحْوُ : جاء الذي في مني أنه فاضلٌ . وإذا وردت مفتوحة بعد الموصول جمعت الصلة محذوفةً ، و« أن » معمولَةٌ لذلك المحذوف ، كقولهم : لا أَكَلَّمُهُ^(٣) ما أن في السماء نجماً ، أي : ما ثبت أن .

الثالث : جواب القسم . نَحْوُ ﴿ وَالْعَصْرِ ، إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾^(٤) فإن كان في جملتها التلام ، كآلية : فلا خلاف في وجوب كسرهما . وإن لم يكن ففيه خلاف ، سيأتي .

الرابع : إذا حُكيت بالقول ، نَحْوُ ﴿ قَالَ اللَّهُ : إِنِّي مَعَكُمْ ﴾^(٥) .

(٢) القصص : ٧٦ .

(١) يونس : ٦٢ .

(٣) في الأصل وب : آكله . د : لا الكلمة . (٤) العصر : ١ .

(٥) المائدة : ١٢ .

فلو وقعت بعد القول، غير محكية، فُتحت، نحو: أَتَقُولُ إِنَّكَ
فَاضِلٌ. لأن القول، في هذا، عامل عمل الظن.

الخامس: أن تقع موقع الحال، مصاحبة لواو الحال، نحو ﴿وَإِنْ
فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ﴾^(١)، أو غير مصاحبة، نحو
﴿إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾^(٢).

السادس: أن تكون قبل لام ملاحظة، نحو ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ
لَرَسُولُهُ﴾^(٣). فهذه لولا اللام لفتحت.

السابع: أن تكون واقعة موقع خبر اسم عين، نحو: زيدٌ إِنَّهُ
قَاتِمٌ. ومنه قوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا، وَالَّذِينَ هَادُوا،
وَالصَّابِئِينَ، وَالنَّصَارَى، وَالْمَجُوسَ، وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا، إِنَّ
اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ﴾^(٤). وكذا الواقعة موقع المفعول الثاني
في باب «ظن»، لأنه خبر في الأصل. كقول الشاعر^(٥):

(١) الأنفال: ٥. (٢) المرقان: ٢٠.

(٣) المنافقون: ١. (٤) الحج: ١٧.

(٥) وصاح اليمن. شرح الحماسة للمرزوقي ٦٤٧ وللتبريزي ٢: ١٩٥ والعيني
٢: ٢١٦. والرواية: أنشأ، بفتح الهمزة. والآلة: الرفق. والسرع: السرعة.

مِنَّا الْإِنَاءُ ، وَبَعْضُ الْقَوْمِ يَحْسِبُنَا

إِنَّا بَطَاءٌ ، وَفِي إِبْطَانِنَا سَرَعٌ

فإن قلت : فهل يجوز فتح « إن » إذا وقعت خبر اسم عين ،
وتُجمل من باب الإخبار بالمعنى عن العين ، مبالغةً ، فيقال : زيد أنته
قائم ، كما يقال : زيد قيام ؟

قلت : الحرف المصدرى أضعف من صريح المصدر ، فلا يلزم
أن يجوز فيه ما جاز في المصدر الصريح . وقد نص ابن مالك ، على أن
الحرف المصدرى لا يؤكّده فعلٌ ، ولا يقع نعتاً ، ولا حالاً .

الثامن : أن تقع بعد « حيث » نحو : من حيث إنّه فاضلٌ .
قال بعض النحويين : وقد أولع عوامّ الفقهاء بفتح « أن » بعدها .
قلت : يلزم من أجاز إضافة « حيث » إلى المرد ، وهو الكسائي ،
أن يجوز فتح « أن » بعدها .

ويجب فتح « أن » في كل موضع ، يلزم فيه تأويلها ، مع اسمها
وخبّرها ، بمصدر . وذلك في ثمانية مواضع :

الأول : أن تقع في موضع ^(١) فاعل ، نحو ﴿ أَوْ لَمْ يَكْتَفِبِمُ

(١) ب : موقع .

أَنَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ ﴿١﴾ .

الثاني : أن تقع في موضع نائبه ، نحو ﴿ قُلْ : أَوْحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ ﴾ (٢) .

الثالث : أن تقع في موضع مبتدأ ، نحو : في ظنِّي أنك فاضلٌ .
ويجب تقديم خبرها ، لأن المفتوحة لا تقع في ابتداء الكلام ، خلافاً لبعضهم ، ما لم تكن بعد « أمّا » فيجوز [التقديم والتأخير] (٣) ، نحو
أمّا أنك فاضلٌ ففي ظنِّي .

الرابع : أن تقع اسم « كان » ، نحو : كان في ظنِّي أنك فاضلٌ .
الخامس : أن تقع اسم « إن » مفصولة بالخبر ، نحو : إنّ عندي
أنك فاضلٌ . وكذا باقي أخواتها . وقد اتصل بـ « ليت » سادة مسد
اسمها وخبرها ، عند سيبويه . وقال الأخفش : بل مسدّ الاسم فقط ،
والخبر محذوف . كقول الشاعر :

فِيَالَيْتَ أَنَّ الظَّاعِنِينَ تَلَفَّتُوا

فِيُعْلَمَ مَا بِي ، مِنْ جَوْبِي ، وَغَرَامِ

وأجاز الأخفش ذلك في « لعل » ، قياساً على « ليت » . وعنه أنه

(١) المنكوت : ٤٧ .

(٢) الحن : ١ .

(٣) سقط من الأصل .

أجازه في « لكن » أيضاً .

وأجاز الفراء ، وهشام ، دخول « إن » المكسورة على « أن »
المفتوحة ، نحو : إن أنك قائمٌ يُعجبني . والصحيح المنع ، وهو
مذهب سيبويه .

السادس^(١) : أن تكون خبر اسم معنى ، نحو : أمرُك أنك
ذاهبٌ .

السابع^(٢) : أن تقع في موضع منصوب ، غير خبر ، نحو قوله
تعالى ﴿ وَلَا تَخَافُونَ أَنتُكُمُ أَشْرَكَتُمْ بِاللَّهِ ﴾^(٣) . وإنما احترزتُ
عن الخبر ، والمراد به ثاني مفعولي « ظن » فإنه خبر في الأصل ، لأنها
يجب كسرها فيه ، بعد اسم عينٍ ، كما تقدم .

الثامن^(٤) : أن تقع في موضع مجرور ، بحرف ، نحو ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ
اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ ﴾^(٥) . وإما^(٦) أن تقع في موضع مجرور بإضافة ،
نحو ﴿ إِنَّهُ لِحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾^(٧) .

(١) ب و ج : « الخامس » . وهو تكرار خطأ .

(٢) ب و ج : السادس . (٣) الأنعام : ٨١ .

(٤) ب و ج : السابع . (٥) لقمان : ٣٠ .

(٦) ج : الثامن . (٧) الذاريات : ٢٣ .

وهذه المواضع الثمانية ترجع إلى ثلاثة أشياء : أولها : أن تقع في موضع مصدر مرفوع . وثانيها : أن تقع في موضع مصدر منصوب . وثالثها : أن تقع في موضع مصدر مجرور .

وزاد بعضهم ، في مواضع وجوب فتحها : أن تقع بعد « لولا » و« لو » و« ما » التوقيتية . نحو ﴿ فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ ﴾^(١) ، ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا ﴾^(٢) ، وحكى^(٣) ابن السكيت : لا أُكَلِّمُكَ ما أن في السماء نجماً . وهذه المواضع الثلاثة راجعة إلى ما تقدم ، لأنها بعد « لولا » في موضع رفع بالابتداء ، والخبر محذوف ، على الصحيح . وبعد « لو » في موضع رفع على الفاعلية ، بفعل مقدر ، أي : ولو ثبتت أن . وهو مذهب الكوفيين ، والمرد ، والزجاج ، والزمخشري . أو على الابتداء ، والخبر محذوف ، وهو مذهب سيدييه . وقيل : لا حذف ، لأنها مسدّت مسدّ الجزئين^(٤) . وبعد « ما » التوقيتية في موضع رفع بفعل مقدر ، تقديره : ما ثبتت أن في السماء نجماً .

ويموز الفتح والكسر في كل موضع ، يجوز فيه تأويلها بمصدر

(١) الصافات : ١٤٣ .

(٢) الحجرات : ٥ .

(٣) زاد في ب هنا : عن .

(٤) ب و ج : الخبرين .

وعدم تأويلها به ^(١) . وذلك في ثمانية مواضع :

الأول : في نحو : أولُ قولي اني أحمدُ الله . فالكسر على تقدير :
أولُ قولي هذا الكلامُ المفتوح بـ « إني » . والفتح على تقدير : أولُ
قولي حمدُ ^(٢) الله . وفي هذه المسألة أقوال ، لا يحتمل هذا الموضع
ذكرها .

الثاني : بعد « إذا » الفجائية ، كقول الشاعر ^(٣) :

وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا ، كَمَا قِيلَ ، سَيِّدًا

إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا ، وَاللَّهَازِمِ

يروى بالكسر ، على عدم التأويل ، والتقدير : إذا هو عبدٌ . وبالفتح ،
على تقدير : فإذا عبوديته . فعبوديته مبتدأ ، « وإذا » الفجائية خبره ،
عند من جعلها ظرفاً . وأما من جعلها حرفاً فالخبر عنده محذوف ، تقديره :
حاصلة .

الثالث : بعد فاء الجواب ، كقوله تعالى ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ

(١) في الأصل : يجوز تأويلها فيه بمصدر وعدم تأويلها به .

(٢) في الأصل : أحمد . (٣) مضي في ص ٣٧٨ -

نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ : أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا ، بِجَهَالَةٍ ، ثُمَّ تَابَ
 مِنْ بَعْدِهِ ، وَأَصْلَحَ ، فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ^(١) . قرئ بالوجهين .
 فالكسر على جعل ما بعدها جملة تامة ، أي : فهو غفور ^(٢) . والفتح على
 تقديرها بمصدر مبتدأ والخبر ^(٣) محذوف ، أو خبر والمبتدأ ^(٤)
 محذوف ، والتقدير : فغفرانه حاصل ، أو : فجزاؤه الغفران .

الرابع : بعد «أما» ، نحو : أما انتك ذاهبٌ . رواه السيوطي بالكسر
 والفتح فالكسر على جعل «أما» حرف استفتاح . والفتح على جعلها بمعنى
 «حقاً» . وقد تقدم بيان ذلك .

الخامس : بعد القسم ، إذا لم توجد اللام ، بشرط تقدم فعل
 القسم ، نحو : أحلف بالله إن زيدا قائمٌ . فالكسر على جعلها جواباً
 للقسم . والفتح على تقدير «على» ، وتكون متعلقة بفعل القسم . وقد
 روى الوجهين قول الشاعر ^(٥) :

-
- (١) الأمام : ٥٤ .
 (٢) ب : عفور رحيم .
 (٣) في الأصل : بمصدر مقدر وحبره . ح : بمصدر مبتدأ وحبره .
 (٤) في الأصل و ب : خيراً لمبتدأ .
 (٥) الكتاب ١ : ٤٦٢ .
 (٦) رؤفة . ديوانه ١٨٨ وشرح الأشموني ١ : ٤٨١ وحاشية الصان ١ : ٢٧٦
 واليني ٢ : ٢٣٢ .

أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكَ ، الْعَلِيِّ
إِنِّي أَوْ ذِيَالِكَ الصَّبِيِّ

وأجاز الكوفيون فتح «أن» إذا وقعت جواب القسم ، دون
لام ، [نحو : والله أن زيدا قائم] ^(١) . والصحيح وجوب الكسر ،
وهو مذهب البصريين . وقال ابن خروف : لم يسمع فتحها بعد اليمين ،
ولا وجه له . قلت : وهو كما قال . وقد أوضحت ذلك ، في غير
هذا الكتاب .

السادس : بعد «حتى» ، نحو : عرفتُ أموركَ حتى انك
فاضلٌ . إن جعلت «حتى» جارةً أو عاطفةً فتحت «أن» ^(٢) . وإن
جعلت «حتى» ابتدائية كسرت ، كقولهم : مرضَ حتى إنه لا
يرجى ، بالكسر .

السابع : بعد «لاجرم» . المشهورُ بعدها فتح «أن» ، كقوله
تعالى ﴿ لَا جَرَمَ أَنْ لَهُمُ النَّارُ ﴾ ^(٣) . ومذهب سيبويه ^(٤) أن «لا»

(١) سقط من الأصل .

(٢) سقطت من الأصل .

(٣) المحل : ٦٢ .

(٤) > : سيبويه والبصريين .

نافية، وهي ردُّ لما قبلها، مما يدل عليه سياق الكلام . و« جَرَّمَ » فعل ماضٍ بمعنى : حقَّ . و« أنَّ » مع صلتها في موضع رفع بالفاعلية . وقال بعضهم : جَرَّمَ بمعنى كَسَبَ ، وفاعلها ضمير مستتر ، و« أنَّ » مع صلتها في موضع نصب بالمفعولية . والتقدير : كَسَبَ لَهُمْ كُفْرُهُمْ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ . قال الشاعر^(١) :

نَصَبْنَا رَأْسَهُ ، فِي رَأْسِ جِذْعٍ

بِمَا جَرَّمَتْ يَدَاهُ ، وَمَا اعْتَدَيْنَا

أَي : بِمَا كَسَبَتْ .

وقال الكوفيون : « لا » نافية ، و« جَرَّمَ » اسم « لا » ، وهي بمعنى : لا بدَّ ، ولا محالة ، و« أنَّ » على تقدير « مِنْ » ، أي : لا جرم من أنَّ لَهُمُ النَّارَ . ف« جرم » عند الكوفيين اسم . قال الزمخشري : من الجَرْمِ ، وهو القطع ، كما يقال إِنَّ بُدَّاً مِنَ التَّبْدِيدِ ، وهو التفريق^(٢) . فكما أن معنى « لا بدَّ أَنَّكَ تفعل كذا » بمعنى : لا بدَّ من فعله ، فكذلك « لا جرم أنَّ لَهُمُ النَّارَ » أي : لا قَطْعَ لذلك . بمعنى أنهم أبداً يستحقون

(١) شرح القصائد السبع ٥٢ . (٢) في الأصل : وهو من التفريق .

النار ، ولا اتقطاع لاستحقاقهم . وروى عن العرب : لا جُرْمَ أَنَّهُ يَفْعَلُ ،
بضم الجيم وسكون الراء ، بزنة : بُدٌّ . و « فَعَلْتُ » و « فَعَلْتُ » أخوان ،
كُرُشْدٌ ورَشْدٌ .

وأما وجه الكسر بعد « لا جرم » فهو ما حكاه الفراء . قال : العرب
تقول : لا جَرَمَ لَأَتِيَنَّكَ ، ولا جَرَمَ لَقَدْ أَحْسَنْتَ . فتراها بمنزلة
اليمين . قال ابن مالك : ولا جرائها بحرى اليمين حكى عن العرب كسر
« إِنْ » بعدها . قلت : والظاهر أن « إِنْ » إذا كسرت بعدها فهي
جواب قسم ، مقدر بعد « لا جرم » . وهو ظاهر قول ابن مالك في
« التسهيل » : وربما أغْنَتْ « لا جرم » عن لفظ القسم ، مراداً^(١) . ويؤيد
ذلك أن بعض العرب صرح بالقسم بعدها ، فقال : لا جَرَمَ ، والله
لا فارقتك .

الثامن : بعد « أمّا » ، إذا جاء بعدها ظرف ، أو مجرور ، نحو :
أمّا في الدار فان زيدا قائمٌ . فيجوز الكسر على تقدير : فزيد قائم ، ويتعلق
المجرور بما في « أمّا » من معنى الفعل . ويجوز الفتح على تقدير : قيامه^(٢) ،

(١) التسهيل ١٥٤ . (٢) في الأصل وج : قيامك .

والمجرور في موضع الخبر .

وزاد بعضهم موضعاً آخر ، وهو أن تقع بعد « مذ » و « منذ » .
قلتُ : أمّا الفتح بعدها فتفق عليه . وأمّا الكسر فلم يذكره سيبويه .
وصرح بعضهم بامتناعه ، وصرح الأحفش بجواره .
واعلم أن بسط الكلام على هذه المواضع يستدعى تطويلاً .
فلذلك اختصرت الكلام عليها .

مسألة

إذا كُفِّت « أن » المفتوحة بـ « ما »^(١) بطل عملها . وأما
بعضهم إعمالها قياساً ، ولم يُسمع . وذهب الزنجشيري إلى أن « إن » المكسورة
و « أن » المفتوحة ، كليهما ، إذا كُفِّتا^(٢) بـ « ما » يفيدان الحصر ، كقوله تعالى :
﴿ قُلْ : إِنَّمَا يُوْحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾^(٣) . وردّه
الشيخ أبو حيان ، في « تفسيره »^(٤) بأن « ما » مع « إن » كهي مع

(١) في الأصول وب : بأن . (٢) ب : كلاهما إذا كُفِّتا .

(٣) فصلت : ٦ . (٤) واسمه البحر المحيط .

« كَأَنَّ » و « لَعَلَّ » . فكما لا تفيد الحصر، في التشبيه ، والترجي ،
فكذا لا تفيد مع « إِنَّ » المكسورة . وأما جملة ^(١) « أَنَّها » المفتوحة
للحصر فشيء انفرد به ، ولا يُعلم الخلاف إلا في المكسورة . ثم إِنَّ
الحصر يقتضي أنه لم يُوحَ إليه إلا التوحيد ، وهو باطل . انتهى .

وانتصر بعض الناس للزمخشري بأن قال ^(٢) : إِنَّ المفتوحة هي
فرع المكسورة ، بدليل أَنَّ سيبويه عدّها خمسة ، واستغنى بـ « إِنَّ »
المكسورة عن المفتوحة . فلا فرق بينهما في الحصر ، وعدمه . وقوله :
ثم ^(٣) إِنَّ الحصر النع ، جوابه أَنَّ الحصر ، عند القائلين به ، باعتبار
المقام . وهو هنا خطاب للمشركين ، والمُوحى إليه في حقهم أولاً ،
هو التوحيد . والله أعلم .

القسم الثاني : أن تكون بمعنى « لَعَلَّ » ، كقول العرب : ائْتِ
السُّوقَ أَنَّكَ تَشْرِي لَنَا شَيْئًا . حكاه الخليل ^(٤) ، ومنه قراءة من
فتح الهمزة ، في قوله تعالى ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ »

(١) في الأصل : جمل .

(٢) في الأصل : وقال .

(٣) سقطت من الأصل .

(٤) الكتاب ١ : ٤٦٢ - ٤٦٣ .

لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ ، أَي : لَهَا . وَ « أَنْ » هَذِهِ إِحْدَى لُغَاتِ « لَعَلَّ » .
وَسَيَأْتِي ذِكْرُهَا ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

أَنَا وَأَنْتَ وَأَنْتِ

هَذِهِ الْأَفَاضُ الثَّلَاثَةُ ضَيَّائِرُ مَنْفَصَلَةٍ .

وإِنَّمَا ذَكَرْتَهَا لِأَنَّ قَوْمًا ، مِنَ النُّحَوِيِّينَ ، ذَهَبُوا إِلَى حَرْفِيَّتِهَا ،
إِذَا وَقَعَتْ فِصْلًا بَيْنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ، أَوْ مَا أَصْلُهَا مَبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ . وَكَذَلِكَ
الْخِلَافُ فِي جَمِيعِ ^(٢) الضَّيَّائِرِ الْمَنْفَصَلَةِ ، الْمَرْفُوعَةِ الْمَوْضِعِ ، إِذَا وَقَعَتْ
فِصْلًا . وَتَقْدِمُ [ذَكَرَ ذَلِكَ] ^(٣) فِي بَابِ الثَّنَائِيِّ . فَلَا حَاجَةَ لِإِعَادَتِهِ . وَاللَّهُ
أَعْلَمُ .

أَيُّ بِالْمَدِّ

حَرْفُ نَدَاءٍ ، حَكَاهُ الْكُوفِيُّونَ ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ سَيَبَوِيهِ . قَالَ ابْنُ
مَالِكٍ : رَوَاهَا الْكُوفِيُّونَ عَنِ الْعَرَبِ الَّذِينَ يَثْقُونَ بِعَرِيَّتِهِمْ ، وَرَوَايَةُ الْعَدْلِ
مَقْبُولَةٌ . وَهِيَ لِنَدَاءِ الْبَعِيدِ ، كَسَائِرِ حُرُوفِ النَّدَاءِ ، إِلَّا الْهَمْزَةَ . وَتَقْدِمُ ^(٤)

(٢) سَقَطَتْ مِنَ الْأَصْلِ .

(٤) ب : وَقَدْ تَقْدِمُ .

(١) الْأَنْعَامُ : ١٠٩

(٣) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

الكلام على « أي » بالقصر . والله أعلم .
إيا

حرف من حروف النداء المتفق عليها . وهي للبعيد . قال الشاعر^(١) :

أبا ظبية الوعاء ، بين جلاجل

وبين النقي ، آ أنت أم أم سالم ؟

قال صاحب « رصف المباني » : ولا يجوز حذفها وإبقاء المنادى . وإذا
وجدنا منادى ، دون حرف نداء ، حكمنا بالحذف لـ « يا » لأنها
أمّ الباب^(٢) . والله أعلم .

بجَل

لفظ مشترك ؛ يكون اسماً ، وحرفاً^(٣) .

فأما « بجَل الحرفية » فحرف جواب ، بمعنى « نعم » . وتكون في الخبر
والطلب . ذكرها^(٤) صاحب « رصف المباني » .
وأما « بجَل الاسمية » فلها قسمان :

أحدهما : أن تكون اسم فعل ، بمعنى : أكتفي . فتلحقها نون

(١) البيت لذي الرمة . ديوانه ٦٢٢ والكتاب ٢ : ١٦٨ والخصائص ٢ : ٤٥٨

والمصنف ٢ : ٤٨٢ والأمازي ٢ : ٦١ والمعصل ١٦٧ وشرحه ١ : ٩٤

والأرهية ٢١ وشرح شواهد السامية ٣٤٧ والخزانة ٤ : ٢١٥ والوعاء :

الرملة اللينة . وحلاحل : اسم موضع . والنقي : التل من الرمل .

(٢) رصف المباني ٦٣ . (٣) ب : ويكون حرفاً . (٤) رصف المباني ٧١ .

الوقاية ، مع ياء المشكم ، فيقال : بِجَلَّتَنِي .
 والثاني : أن تكون اسماً بمعنى : حَسَب . فتكون الياء المتصلة بها
 مجرورة الموضع ، ولا تلحقها نون الوقاية . وذكروا أنها قد تلحقها نون الوقاية
 قليلاً ، والأكثر ألا تلحق كقول طرفة ^(١) :
 * أَلَا ، بِجَلِّي مِنَ الشَّرَابِ ، أَلَا بِجَلْ * .

بِ

حرف ثلاثي الوضع ، والألف من أصل الكلمة ، وليس أصلها
 « بل » التي للمطف ، فدخلت الألف للإيجاب ، أولاً ضراباً والرد ^(٢) ،
 أو للتأنيث ^(٣) ، كالتاء في « رُبَّتْ » و « ثُمَّتْ » ، خلافاً لزامي ذلك .
 وهي حرف جواب .

وهي مختصة بالنفي ، فلا تقع إلا بعد نفي في اللفظ ، أو في المعنى .

(١) عجز يب ، صدره :

أَلَا إِنِّي أَشْرَبْتُ أَسْوَدَ ، حَالِكَا

ديوانه ٧٥ والنفي ١١٩ وشرح شواهد ٣٤٥ .

(٢) في الأصول و : والرد . (٣) ج : والتأنيث .

وتكون ردّاً له ، سواء^(١) أقرنت به أداة استفهام أو لا .
وقد وقعت جواباً للاستفهام ، في نحو : هل يستطيع زيدٌ مقاومتي ؟
فيقول : بلى . إذا كان منكرًا لمقاومته . ومنه قول الجحاف بن حكيم^(٢) :
بَلَى ، سَوْفَ نَبْكِيهِمْ ، بِكُلِّ مُهَنْدٍ
وَنَبْكِي عُمَيْرًا ، بِالرِّمَاحِ ، الْخَوَاطِرِ
جواباً ، لقول الأخطل له^(٣) :

أَلَا ، فَسَلِ الْجَحَافَ : هَلْ هُوَ نَائِرٌ
بِقَتْلَى ، أَصِيبَتْ ، مِنْ تُمَيْرِ بْنِ طَامِرٍ ؟
ولا تقول لمن قال « قام زيد » : بلى . لأنه موضع « نعم » ،

(١) ب و د : وسواء .

(٢) الأعرابي ١١ : ٥٨ والموشح ١٣٨ والكامل ٤٤١ والنفوات البادرة ٥٨
والكامل لابن الأثير ٢ : ٤٤١ وأنساب الأشراف ٥ : ٣٢٨ - ٣٣١
والنقائض ٢٢٨ - ٢٣٠ وشعر الأخطل ٣٥ والخرانة ٤ : ١٤٣ - ١٤٤ .
وعُمَيْر هو عمير بن الحمام .

(٣) شعر الأخطل ٥٢٨ . والرواية :

أَلَا ، سَائِلِ الْجَحَافَ : هَلْ هُوَ نَائِرٌ ؟ بِقَتْلَى ، أَصِيبَتْ ، مِنْ سُلَيْمٍ ، وَطَامِرٍ ؟
وسليم وطامر : قبيلتان من قيس عيلان . وغير : بطن من
بني عامر .

لاموضع « بلى » ، لأن « بلى » إيجاب لنفي مجرد ، كقولك « بلى » ، لمن قال :
 ما قام زيد . أو مقرون باستفهام حقيقة ، نحو : أليس زيد قائم ؟ فتقول :
 بلى . أو للتقرير ، كقوله تعالى ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ؟ ﴾ قالوا : بلى .^(١)
 أجرت العرب التقرير مجرى النفي . ولذلك قال ابن عباس : لو قالوا :
 « نعم » لكفروا . لأن « نعم » لتصديق الخبر في الإيجاب والنفي .
 فإذا قال : ليس لك عندي وديعة ، قلت « نعم » ، كان تصديقا له .
 وإن قلت « بلى » ، كان إيجابا لما نفي .

قال ابن مالك : وقد توافقها « نعم » بعد المقرون ^(٢) . يعني بعد
 النفي المقرون بالاستفهام ، كقول جعفر ^(٣) :

أليس الليلُ يجمعُ أم عمرو

وإيانا ، فذاك بنا تداني

(١) الأعراف : ١٧٢ . (٢) التسهيل ٢٤٥

(٣) جعفر بن مالك . النسي ٣٨٣ وشرح شواهد ٤٠٨ ومعجم البلدان

(حجر) والمقرب ١ : ٢٩٤ والأمال ١ : ٢٧٨ وأمال السهيلي ٤٧ .

ونسأ إلى الملوط . الشعر والشعراء ٤٤٢ .

نَعَمْ ، وَتَرَى الْهَيْلَ ، كَمَا أَرَاهُ

وَيَعْلُوها النَّهَارُ ، كَمَا عَلَانِي

وقول الأنصار^(١) للنبي ﷺ « أَلَسْتُمْ تَرَوْنَ ذَلِكَ ؟ » قالوا :
نعم . ويؤول قول الأنصار على أن ذلك لأمن اللبس ، وقول جعفر
على أن « نعم » جواب المقدر في نفسه ، من اعتقاده^(٢) أن الليل يجمعه
وأم عمرو ، أو يكون جواباً لما بعده ، فقُدِّم عليه . قال الشيخ أبو
حيان : والأولى ، عندي ، أن يكون جواباً لقوله « فذاك بنا
تَدَانِي » .

وقال بعضهم : يجوز أن يُؤتى بـ « نعم » ، بعد التقرير^(٣) ، تصديقاً
له ، لأن معناه الإيجاب . وإنما يمتنع ، إذا جُعِلت جواباً . قال :
ولا يكون الشاعر ، في قوله « نعم » ، بعد قوله « أليس » ، مخالفاً لابن
عباس ، رضي الله عنهما ، فيما قاله من ذلك ، لأنه لم يتوارد معه على معنى^(٤)
واحد . فإن الذي منعه إنَّما منعه ، على أن « نعم » جواب ، وإذا كانت

(١) رواه أبو عبيد في كتابه « شرح غريب الحديث » . وانظر المتن ٣٨٣

وأما السبيل ٤٦ .

(٢) سقطت من الأصل . (٣) في الأصل : النفي .

(٤) في الأصل : محل .

جواباً «إثماً» تكون تصديقاً لما بعد ألف الاستفهام . والذي أجزأه
إثماً أجزأه ، على أن تكون غير جواب . «إثماً نعم» فيه على وجه التصديق ،
لمعنى الاستفهام الذي هو تقرير . واعتُرض هذا القائل ، بأن ما ذهب
إليه لا دليل عليه . والله أعلم .

بـ

تكون اسم فعل بمعنى «دع» ، فتتصب المفعول ، وهي مبنية ،
نحو : بله زيداً .

وتكون مصدراً بمعنى «ترك» ، للنائب عن «ترك» ، فتستعمل
مضافةً ، نحو : بله زيد . وهو مصدر مضاف إلى المفعول ، وقال أبو
علي : مضاف إلى الفاعل . وروى أبو زيد فيه القلب ، إذا كان مصدراً ،
تقول : بهل زيد . وحكى أبو الحسن [المهيم فتح الماء واللام ،
فتقول : بهل زيد .

وأجاز قطرب ، وأبو الحسن [(١) ، أن تكون بمعنى «كيف» ،

(١) كذا .

(٢) سقط من الأصل .

فتقول : بَلَّهَ زَيْدٌ ؟ بالرفع . ويُروى قوله ^(١) :

تَذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا

بَلَّهَ الْأَكْفَ ، كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ

ينصب « الأكف » على أن « به » اسم فعل ، ويجره على أنها مصدر ، ويرفعه على أنها بمعنى « كيف » .

وقيل : هي اسم فعل ، بمعنى : بَقِيَ

وأنكر أبو علي الرفع بعدها . وذُكر ، عن قطرب ، أنه رواه .

وعدها الكوفيون والبغداديون ^(٢) من أدوات الاستثناء ،

وأجازوا ^(٣) النصب بعدها ، على الاستثناء ، نحو : أكرمت العبيدَ به

الأحرارَ . رأوا ما بعدها خارجاً عما قبلها في الوصف ، فجعلوه استثناء .

إذ المعنى أن إكرامك الأحرار يزيد على إكرامك العبيد .

(١) كم بن مالك . ديوانه ٢٤٥ والنبي ١٢٣ وشرح شواهد ٣٥٣ وأوضح

المسالك ٢ : ٣٦ وشرح الأشموني ٢ : ٣٧٣ وحاشية الصان ٢ : ١٢١

والهمع ١ : ٢٣٦ والدرر ١ : ٢٠٠ . والصاحي : البارز عن مكانه .

(٢) في الأصل و ج : وعد الكوفيون والبغداديون به .

(٣) في الأصل و ح : فأجازوا .

وذهب جمهور البصريين إلى أنها لا يستثنى بها، وأنه لا يجوز
فيها بعدها إلا الخفض - وليس بصحيح - بل النصب مسموع
من كلام العرب.

وذهب بعض الكوفيين إلى أن « بله » بمعنى « غير » . فعنى
« بله الأكف » : غير الأكف .

وذهب الأخفش إلى أن « بله » حرف جر . ولهذا ذكرتها .
في هذا الكتاب .

و « بله » ليست مشتقة . [وذهب العبدى ^(١) إلى أنها مشتقة ^(٢)]
من البله .

ثم

حرف عطف ، يُشركُ في الحكم ، ويفيد الترتيب بجملة . فإذا
قلت : قام زيد ثم عمرو ، آذنت بأن الثاني بعد الأول بجملة . هذا ^(٣) مذهب
الجمهور ، وما أوم خلاف ذلك تأويله .

(١) أحمد بن بكر ، أوطال . مات سنة ٤٠٦ . بقية الوعاء ١ : ٢٩٨ .

(٢) سقط من الأصل . (٣) في الأصل : وهذا .

وذهب الفراء ، فيما حكاه عنه ^(١) السيرافي ، والأخفش ،
 وقطرب ، فيما حكاه أبو محمد عبد المنعم بن الفرّس ^(٢) في مسائله «الخلافيات»
 عنه ، إلى أن «ثم» بمنزلة الواو، لا تُرتب . ومنه عندهم ^(٣) «خَلَقَكُمْ
 مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا» ، ومعلوم أن هذا الجمل
 كان قبل خلقنا .

وزعم بعضهم أنها تقع موقع الفاء ، كقول الشاعر ^(٤) :
 كَهَزَ الرَّذِينِيَّ ، تَحْتَ الْعَجَاجِ
 جَرَى فِي الْأَنْيَابِ ، ثُمَّ اضْطَرَبَ
 أي : فاضطرب . وإليه ذهب ابن مالك ؛ قال : وقد تقع «ثم»

(١) سقطت من الأصل .

(٢) توي سنة ٥٩٦ . بنية الوعاة ٢ : ١١٦ وهدية العارفين ١ : ٦٢٩ . واسم
 كتابه : مسائل الخلاف . كشف الظنون ١٦٦٩ .

(٣) الرمر : ٦ . وأتحم المؤلف هنا «هو الذي» .

(٤) البت لأبي دؤاد الإيادي . ديوانه ٢٩٢ والمغني ١٢٦ وشرح شواهد ٣٥٨
 وأوصح المالك ٣ : ٤٣ وديوان حميد بن ثور ٤٣ والهمع ٢ : ١٣١ والدرر
 ٢ : ١٧٤ والخيل ٥٤ و ١٧١ والمغني الكبر ٥٨ . والرذيني : الرمح
 المنسوب إلى ردية . والأنياب : جمع أنبوة ، وهي ما بين العقدين من الرمح .

في عطف المتقدم^(١) بالزمان ، اكتفاءً بترتيب^(٢) اللفظ^(٣) . وهذا منقول عن الفراء ، كقولك : بلغني ما صنعت اليوم ، ثم ما صنعت أمس أعجب . ومن ذلك قول الشاعر^(٤) :

إِنَّ مَنْ سَادَ ، ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ

ثُمَّ قَدْ سَادَ ، قَبْلَ ذَلِكَ ، جَدُّهُ

وقال ابن عصفور^(٥) : ما ذكره الفراء ، من أن المقصود بـ « ثم » ترتيب الإخبار ، لا ترتيب^(٦) الشيء في نفسه ، وكأنه قال « اسمع مني هذا الذي هو : بلغني ما صنعت اليوم ، ثم اسمع مني هذا الخبر الآخر الذي هو : ما صنعت أمس أعجب » ، ليس بشيء ، لأن « ثم » تقتضي تأخر الثاني عن الأول بمهلة ، ولا مهلة بين الإخبارين . وأما قول الشاعر :

إِنَّ مَنْ سَادَ

البيت

(١) في التسهيل : المقدم . (٢) في الأصل : بترتيب .

(٣) التسهيل ١٧٥ .

(٤) أبو نواس . ديوانه ٤٩٣ والدي ١٢٥ والجمع ٢ : ١٣١ والدرر ٢ : ١٧٣ - ١٧٤ والخزانة ٤ : ٤١١ - ٤١٣ .

(٥) قاله في شرح الجمل . انظر الخزانة ٤ : ٤١١ .

(٦) في الأصل : ترتب الأخبار لارتب .

فينبغي أن يحمل على ظاهره ، ويكون الحد قد أتاه السؤدد من قبل الأب ، وأتى الأب من قبل الابن . وذلك مما يمدح به ، وإن كان الأكثر في كلامهم المدح بتوارث السؤدد . ويكون البيت ، إذ ذاك ، مل قول ابن الرومي^(١) :

قالوا أبو الصقر من شيبان ، قلت لهم .
كلاً ، لعمرى ، ولكن منه شيبان
فكم أب قد علا ، بان ، ذرى حسب
كما علت ، برسول الله ، عدنان

قلت^(٢) : ما ذكره ابن عصفور ، في تأويل البيت ، لا يساعد عليه قوله « قبل ذلك » .

وقال بعضهم : قد ترد « ثم »^(٣) لترتيب الذكر . وهو معنى قول غيره : ترتيب الإخبار .

وقد حمل بعضهم قوله تعالى ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَا مِنْهَا رَوْحًا ﴾ على

(١) المغني ١٢٦ و الجمع ٢ ١٣١ والدرر ٢ : ١٧٤ والحزاة ٤ : ٤١١ .

(٢) نقل النجاشي هذا القول في الحزاة ٤ : ٤١١ .

(٣) سقطت من الأصل .

أن «ثم» ، في الآية ، لترتيب الأخبار . وقيل : أخرج ذرية آدم ، من ظهره كالدَّرِّ ، ثم خلق بعد^(١) ذلك حواء . فعلى هذا تكون «ثم» على أصلها ، من الترتيب في الزمان .

وقال الزمخشري^(٢) : فإن قلت : ما وجه قوله «ثمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا» ، وما تعطيه «ثمَّ»^(٣) من معنى التراخي ؟ قلت : هما آيتان ، من جملة الآيات ، التي عددها ، دالاً على وحدانيته وقدرته ، تشييبُ هذا الخلق الفائتِ الحصر^(٤) ، من نفس آدم ، وخلق حواء من قصيره . إلا أن إحداها جعلها الله عادة مستمرة ، والأخرى لم تجربها العادة ، ولم تُخلق أنثى ، غير حواء ، من قصيرى رجل ، فكانت أدخل في كونها آية ، وأجلب لمعجب السامع . فمطلقها بـ «ثمَّ» على الآية الأولى للدلالة على مبايئتها ، فضلاً ومزية . وتراخيا عنها فيما يرجع إلى زيادة^(٥) كونها آية . فهو من التراخي في الحال والمنزلة ، لا من التراخي في الوجود .

- (١) في الأصل : من بعد
(٢) الكشف ٣ : ٣٨٨ .
(٣) سقطت من مطبوعة الكشف . (٤) الكشف : للحصر .
(٥) سقطت من الأصل .

تيسره

ذكر^(١) صاحب « رصف المباني » أن لـ « ثم » في الكلام

موصعين :

الأول : أن تكون حرف عطف ، يعطف^(٢) مفرداً على مفرد ،
وجملة على جملة .

والثاني : أن تكون حرف ابتداء ؛ [إما أن تكون حرف

ابتداء^(٣) ، على الاصطلاح ، أي : يكون بعدها المبتدأ والخبر . وإما
ابتداء كلام . فالأول نحو أن تقول : أقول^(٤) لك اضرب زيداً ، ثم أنت
تترك الضرب . ومنه قوله تعالى ﴿ قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ مِنْهَا وَمِنْ
كُلِّ كَرْبٍ . ثُمَّ أَنْتُمْ تُشْرِكُونَ ﴾^(٥) . وابتداء الكلام^(٦)
كقولك : هذا زيد قد^(٧) خرج ، ثم إنك تجلس . قال الله عز وجل^(٨)

(١) رصف المباني ٨١ - ٨٢ .

(٢) في الأصل : أن تكون حرفاً عطف .

(٣) - قط من الأصل (٤) سقطت من الأصل .

(٥) الأنعام : ٦٤ . (٦) في رصف المباني : وإما ابتداء كلام .

(٧) سقطت من الأصل . (٨) المؤمنون : ١٤ - ١٦ .

﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ ، ثم قال بعد ذلك ^(١) ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ بِمَعَادٍ لِّمِيتَتِكُمْ لَمَّيْتُمْ﴾ ، ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ﴾ . وقد يرجع هذا إلى عطف الجمل ، إذا كان الجملتان في كلام ^(٢) واحد . وذلك بحسب إرادة المتكلم . والأظهر ، في الجمل ^(٣) ، الانفصال في المراد ، إلا حيث يدل الدليل على أن مقصود الكلام واحد . انتهى .

ولا يصح كونها حرف ابتداء . وإنما هي حرف عطف ، تعطف جملة على جملة ، كما تعطف مفرداً على مفرد . والله أعلم .

فائدة

في « ثُمَّ » أربع لغات : « ثُمَّ » وهي الأصل . و « ثُمَّ » بإبدال التاء فاء ^(٤) . و « ثُمَّتْ » بتاء التأنيث الساكنة . و « ثُمَّتْ » بتاء التأنيث المتحركة . والله أعلم .

جمل

حرف من حروف الجواب ، بمعنى « نَعَمْ » . ذكره . . .

(١) سقط « بعد ذلك » من نصف الثاني .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) في نصف الثاني : في اتصال الجمل .

(٤) في الأصل : ومم تبدل التاء فيها

« رصف المباني » ، وقال : إن « جلل » ليس لها في كلام العرب إلا معنى الجواب خاصة . يقول القائل : هل قام زيد ؟ فتقول في الجواب : جلل . ومعناها « نعم » . حكى ذلك الزجاج في كتاب « الشجرة » . فلي هذا لا تعمل شيئاً ، إنما هي نائبة مناب الجملة الواقعة جواباً . وهي تُعدّ في كلامهم قليلة الاستعمال^(١) .

جَبَر

بكسر الراء وفتحها ، والكسر أشهر

فيها خلاف : منهم من قال : إنها حرف جواب بمعنى « نعم » . ومنهم من قال : إنها اسم بمعنى « حقاً » .

قال ابن مالك : « جَبَر » حرف بمعنى « نعم » ، لا اسم بمعنى « حقاً » ، لأن كل موضع وقعت فيه « جبر » يصلح أن تقع^(٢) فيه « نعم » . وليس كل موضع وقعت فيه « نعم » يصلح أن تقع^(٢) فيه « حقاً » . فاللاحاقها بـ « نعم » أولى . وأيضاً فإن لها شيئاً بـ « نعم » لفظاً ، واستعمالاً . ولذلك بُنيت . ولو وافقت « حقاً » في الاسمية

(١) رصف المباني ٨٢ . (٢) ب و ج : توقع .

لأعربت ، ولجاز أن يصحبها اللام ، كما أن «حقاً» كذلك . ولو لم تكن
بمعنى « نعم » لم يُعطف^(١) عليها في قول بعض الطائيين^(٢) :

أَبَى كَرَمًا ، لَا آلِفًا جَيْرٍ أَوْ نَمَمٍ

بأحسن إيفاء ، وأنجز موعِدٍ

ولم تؤكد « نعم »^(٣) بها ، في قول طفيل الغنوي^(٤) :

وَقُلْنَا : عَلَى الْبَرْدِيِّ أَوَّلُ مَشْرَبٍ

أَجَلٌ ، جَيْرٌ ، إِنَّ كَانَتْ رِوَاءٌ أَسَافِلُهُ

ولا قبول بها ، في قول الراجز^(٥) :

إِذَا تَقُولُ « لَا » ابْنَةُ الْمُجَيْرِ

تَصْدُقُ « لَا » ، إِذَا تَقُولُ : جَيْرٌ

(١) في الأصل : ولو لم تكن بمعنى نعم لما جاز أن يعطف .

(٢) ب ود : في قول الشاعر . والبيت في المجمع ٢ : ٤٤ والنور ٢ : ٥٢ .

(٣) سقطت من الأصل .

(٤) ديوان طفيل الغنوي ٨٤ وشرح شواهد المتن ٣٦١ والبي ٤ : ٩٨

والخزاة ٤ : ٢٣٦ والمجمع ٢ : ٤٤ والنور ٢ : ٥٢ - ٥٣ . والبردي :

اسم ماء . والرواء : المروية . والأسافل : حيث يستقر الماء . وفي الأصل :

« إن كانت أبيض دعة » . وانظر بيت مضر بن ربيع في ص ٣٦٠ .

(٥) المتن ١٢٨ وشرح شواهد المتن ٣٦٢ والمجمع ٢ : ٤٤ والنور ٢ : ٥٣ .

فهذا تقابل ظاهر. ومثله في التقرير قول الكميت :

يَرْجُونَ عَفْوِي، وَلَا يَخْشَوْنَ بَادِرَتِي

لَا جَيْرَ، لَا جَيْرَ، وَالْغَرِيبَانُ لَمْ تَشِبْ

أي : لا يثبت مرجوهم ، نعم تلحقهم بادرتي ، أي : سرعة غضبي .
واحتج من أثبت اسمية « جير » بتوينه ، في قول الشاعر^(١) :

وقائلة : أُسَيْتُ ، قُلْتُ : جَيْرِ

أُسَيْتُ ، إِنِّي مِنْ ذَاكَ ، إِنَّهُ

ولا حجة فيه ، لأنه فعل مضطر . ويحتمل أن يكون قائله أراد
توكيد « جير » بـ « إن » التي بمعنى « نعم » ، فعذف همزتها ، وخفف .
ويحتمل أن يكون شبه آخر النصف بآخر البيت ، فنون تنوين التثنية .
وهو لا يختص بالأسماء ، بل يلحق الفعل^(٢) والحرف .

قلت : أشار الشلوبين إلى هذا الاحتمال الثاني . وهو أقرب من الذي

قبله . والله أعلم .

(١) ينسب إلى ذي الرمة . المغني ١٢٨ وشرح شواهد ٣٦٢ والجمع ٢ : ٤٤
والدرر ٢ : ٥٢ والصاحبي ١٤٩ والخزاعة ٤ : ٢٣٨ . والأسي : الحزين .
ومعنى إن : نعم . والهاء للسكت .

(٢) في الأصل : الاسم .

فجر

لفظ مشترك ؛ يكون حرفاً من حروف الجر ، وفعلًا متعديًا .
وهي ، في الحالين ، من أدوات الاستثناء . فإذا كانت حرفاً جرّت الاسم
المستثنى بها ، نحو : قام القوم خلا زيد . وإذا كانت فعلًا نصبت
الاسم المستثنى ، نحو : قام القوم خلا زيداً . وكلا الوجهين ، أعني الجر
والنصب ، ثابت بالنقل الصحيح عن العرب . وإذا استثنى بها ضمير المتكلم ،
وقُصد الجر ، لم يؤت بنون الوقاية . وإذا قُصد النصب أُتي بها . فيقال ،
على الأول : خلّاي . وعلى الثاني : خلّاني .

وتعين فعليتها بعد « ما » المصدرية ، نحو : قام القوم ما خلا زيداً .
فـ « خلا » هنا فعل ، لأن « ما » المصدرية لا توصل بحرف الجر ، وإنما
توصل بالفعل . وذهب الجرمي والكسائي ، والفارسي في كتاب « الشعراء »^(١)
له ، والرّبي ، إلى ^(٢) إجازة الجرّ بها ، بعد « ما » ، فتكون « ما » زائدة ،

(١) كذا ، ويسمى كتاب الشعر ، والإيضاح ، وإيضاح الشعر ، والإيضاح
الشعري ، وإعراب الشعر . انظر الخزانة ١ : ٢٢٩ و ٢٣٠ و ٤٥١
و ٢ : ٣٤٦ و ٣ : ١٤٥ و ٦٢٠ .

(٢) في الأصل : في .

لا مصدرية، و«خلا» حرف جر. وكذلك اختلفوا في «عدا» نحو:
ما عدا زيد. وقد روى الجرمي، عن بعض العرب في كتاب «الفرح»،
الجر بـ«خلا» و«عدا»، بعد «ما».

وقال بعضهم: الجرمي^(١) يخفض^(٢) بها، ويجعل «ما» زائدة،
يدخلها^(٣) كخروجها. فإن كان ذلك قياساً منه فهو فاسد، لأن «ما»
لا تكون زائدة أول الكلام. لأنها ضد الاعتناء الذي قدّمت له. وإن
كان يحكي ذلك، عن العرب، فهو من الشنوذ بحيث لا يُقاس
عليه.

واعلم أن «خلا» إذا جرت فقيها خلاف. فقيل: هي في موضع
نصب، عن تمام الكلام. وقيل: تتعلق بالفعل، أو معنى الفعل، كسائر
حروف الجر غير الزوائد، وما في حكم الزوائد.

وإذا نصبت فاختلف في جملتها: هل لها محل أم لا؟ أجاز السيرافي
أن تكون في موضع نصب على الحال، كأنك قلت: خالين زيدا. وأجاز
أيضاً ألا يكون لها موضع من الإعراب، وإن كانت مفتقرة، من

.....
(١) في الأصل وب: يختص (٢) في الأصل: ودخلها.

حيث [المعنى ، إلى ما قبلها ، من حيث]^(١) كان معناها معنى « إلا » .
قال ابن عصفور : وهو الصحيح .

وإذا دخلت عليها « ما » المصدرية فـ « ما » والفعل في موضع
نصب ، بلا خلاف . ولكن اختلفوا في وجه انتصابه ، فقيل : إنه مصدر موزون
موضع الحال ، كما يجوز ذلك في المصدر الصريح . وهذا قول السيرافي .
وذهب ابن خروف إلى أن انتصابه على الاستثناء ، كاتصاب « غير » في
قولك : قام القوم غير زيد . وقيل : منصوب على الظرف ، و « ما »
مصدرية ظرفية . أي : وقت خلوتهم . ودخله معنى الاستثناء .

والكلام على « عدا » في جميع ما ذكر كالكلام على « خلا » .
وسبأني^(٢) في موضعها ، إن شاء الله تعالى .

رَبِّ

حرف جر ، عند البصريين . ودليل حرفيتها مساواتها بالحروف ،
في الدلالة على معنى غير مفهوم بجنسها بلفظها ، بخلاف أسماء الاستفهام
والشرط ، فإنها تدل على معنى في مسمى مفهوم بجنسها بلفظها .

(١) سقط من الأصل .

(٢) في الأصل وج : وستأتي .

وذهب الكوفيون، والأخفش في أحد قوليهِ، إلى أنها اسم
يحكم على موضعه بالإعراب. ووافقهم ابن الطراوة . واستدلوا ، على
اسميتها، بالإخبار عنها في قول الشاعر^(١) :

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنْ قَتَلَكَ لَمْ يَكُنْ
عَارًا عَلَيْكَ ، وَرُبُّ قَتْلِ عَارُ

ورُدَّ بأن الرواية الشهيرة «وبعضُ قتلِ عارٍ» . وإن صحَّتْ
هذه الرواية فد «عار» خبر مبتدأ محذوف ، أي : هو عارٌ . أو خبرٌ عن
مجرور «رب» ، إذ هو في موضع رفع بالاستداء ، ودخل عليه حرف
جر هو^(٢) كالزائد . ومما يدلُّ على حرفيتها أنها مبنية . ولو كانت
اسماً لكان حقها الإعراب .

واختلف النحويون ، في معنى «رُبُّ» ، على أقوال : الأول :
أنها للتقليل . وهو مذهب أكثر النحويين . ونسبه صاحب «البيط» ،

(١) ثبات قطنة . المعنى ١٣٤ وشرح شواهد ٨٩ والأزهية ٢٦٩ والمقتضب ٣ :
٦٦ والأعاني ١٤ : ٢٧٩ والبيان والتبيين ١ : ٢٩٣ والجمع ١ : ٩٧ و٢٥ : ٢ والدرر
١ : ٧٣ والخزانة ٣ : ٦٥٦ و ٤ : ١٨٤ .

(٢) ب و د : فهو .

إلى سيويه . الثاني : أنها للتكثير . نقله صاحب «الإفصاح» عن صاحب «العين» ، وابنِ دوستويه ، وجماعة . ولم يذكر صاحب العين أنها تبيح للتقليل . الثالث : أنها تكون للتقليل والتكثير . فهي من الأضداد . وإلى هذا ذهب الفارسي في كتاب «الحروف» . الرابع : أنها أكثر ما تكون للتقليل . الخامس : أنها أكثر ما تكون للتكثير ، والتقليل بها نادر . وهو اختيار ابن مالك . السادس : أنها حرف إنبات ، لموضع لتقليل ولا تكثير . بل ذلك ^(١) مستفاد من السياق . السابع : أنها للتكثير في موضع المباهاة والافتخار .

والراجع ، من هذه الأقوال ، ما ذهب إليه الجمهور : أنها ^(٢) حرف تقليل . والدليل على ذلك أنها قد جاءت في مواضع ، لا تحتل إلا التقليل ، وفي مواضع ظاهرها التكثير ، وهي محتملة لإرادة التقليل ، بضرب من التأويل . فتبين أن تكون حرف تقليل ، لأن ذلك هو المطرد فيها . فيما جاءت فيه للتقليل قول الشاعر ^(٣) :

(١) في الأصل : هو (٢) في الأصل : وأنها .
 (٣) عمرو الحبي . المتي ١٤٤ وشرح شواهد ٣٩٨ والكتاب ١ : ٣٢١
 و ٢ : ٢٥٨ والكمال ٩٠٦ والمصل ١٦٨ وشرحه ٤ : ٤٨ و ٩ : ١٢٣
 و ١٢٦ والمصائر ٢ : ٣٣٣ والمتن ١ : ١٩٩ وأهـ المساند ٢ : ١٤٥ -

ألا، رَبُّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ
وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ

وَذِي شَامَةٍ سَوْدَاءَ، فِي حُرِّ وَجْهِهِ
مُجَلَّلَةٌ، لَا تَقْضِي لِرَّيْطَانِ

وَيَكْمُلُ فِي تِسْعٍ، وَخَمْسٍ، شَبَابُهُ
وَيَهْرَمُ فِي سَبْعٍ، مَعًا، وَتَمَانِي

يعني بالمولود الذي ليس له أب : عيسى بن مريم عليه السلام ، وبذي ولد لم يلد له
أبوان : آدم عليه السلام ، وبذي الشامة : القمر . وهذه الثلاثة ليس لها
نظير . وقول زهير^(١) :

وَأَبْيَضَ ، قَيْتَاضٍ ، يَدَاهُ كَعَمَامَةٍ
عَلَى مُعْتَفِيهِ ، مَا تُغِيبُ فَوَاضِلُهُ

= والجمع ١ : ٥٤ و ٢ : ٢٦ والدرر ١ : ٣١ و ٢ : ١٨ والبي ٣ : ٣٥٤
وشرح التصريح ٢ : ١٨ وشرح شواهد الشامية ٢٢ و ١٦٣ والخزانة
١ : ٣٩٧ .

(١) ديوان زهير بن أبي سلمى ٥١ . والأبيض : الرجل النقي من الميوب .
والقياس : الكثير المطاء . والقامة : السحابة . والمتعون : طالو المعروف .
وتغيب : تنقطع .

وهذا خُصوص ، لاوجه فيه للتكثير ، لأنه إنما أراد بالأبيض : حصن
ابن حذيفة بن بدر الفزاري . ولم يُرد جماعة كثيرة ، هذه صفتهم ؛ ألا
تراه يقول بعده^(١) :

حُذيفةٌ يُنميه ، وبَدْرٌ ، كِلَاهُما

إلى باذِخٍ ، يَعلُو على مَنْ يُطاولُهُ

وقول بعض شعراء غُستان ، يصف وقعة كانت بينهم وبين مذحج ، في
موضع يعرف بالبلقاء :

ويومٍ على البلقاءِ ، لم يكُ مثلهُ

على الأرضِ ، يومٌ ، في بَعيدٍ ، ولاداني

ونظير ذلك في أشعار المتقدمين والمتأخرين كثير . وليس بنادر ، كما
زعم ابن مالك .

ومما تأتي « رب » فيه للتقليل ، إتيانا مطردا ، الأشعارُ التي في
الألغاز ، والأشعارُ التي يصف بها الشعراء أشياء مخصوصة بأعيانها ، فإنهم
كثيرا ما يستعملون في أوائلها « رب » مصرعا بها ، والواو التي تنوب

(١) ديوان زهير بن أبي سلمى ٥٦ . وينمي : يرفع . والباذخ : الحرف العالي .

مناب « رب » .

ومما جاءت فيه للتقليل قولهم : رَبُّهُ رَجُلًا ، إذا مدحوه . وهذا
تقليل محض ، لا يُتوهم فيه ، لأن الرجل لا يُمدح بكثرة النظر ،
ولأنما يمدح بقلّة النظر ، أو عدمه بالجملة . وإنما يريدون بقولهم : رَبُّهُ
رَجُلًا ، أنه قليل غريب في الرجال . كأنهم قالوا : ما أقلُّه في الرجال ،
أي : ما أقلُّ نظيره !

وأما ما جاءت فيه « رب » ^(١) ، وظاهره التكثير ، فهو كثير
جداً ، وغالبه في مواضع المباهاة والافتخار . كقول امرئ القيس ^(٢) :

ألا ، رَبُّ يَوْمٍ ، لك ، مِنْهُنَّ ، صالح

ولاسيما يوماً ، بدارة جُلجل

ولسنا نشك في أن القائلين بأن « رب » للتقليل قد وقعوا ^(٣) على هذه
المواضع ، التي التكثير فيها ظاهر ، لأنها كثيرة جداً . فواجب على
المنصف أن يتهم رأيهم ، ولا يسرع إلى تخطئهم ، ويعلم أن لهم في ذلك

(١) في الأصل : رب فيه .

(٢) ديوان امرئ القيس ١٠ والمتي ١٤٩ وشرح شواهد ٥٥٨ .

(٣) في الأصل : قد بقوا .

غرضاً ، ينبغي أن يبحث عنه . وقد ذكروا لذلك ثلاثة أوجه :
الاول : أن « رب » في ذلك لتقليل النظير ، فالمفتخر يزعم
أن الشيء الذي يكثر وجوده منه ^(١) يقل من غيره . وذلك أبلغ
في الافتخار .

الثاني : أن القائل قديقول : رب عالم لقبت ، وهو قد ^(٢) أقي
كثيراً من العلماء ، ولكنه يقال من أقيه ^(٣) تواسعاً .

الثالث : أن الرجل يقول لصاحبه : لا تُعادي فربما سدت .
وهذا موضع ينبغي أن تكرر فيه الندامة . ولكن المراد أن الندامة
لو كانت قليلة لوجب أن يُتجنب ^(٤) ما يؤذي إليها ، فكيف وهي كثيرة .
فصار لفظ التقليل هنا أبلغ من التصريح بلفظ التكثير . وعلى هذا تأول
النحويون قوله تعالى : ﴿ رَبُّهَا يَوْمَئِذٍ كَعَسَى أَنْ تَكُونُوا
مُسْلِمِينَ ﴾ ^(٥) . وعليه تأول قوم قول امرئ القيس .

« أَلَا ، رَبُّ يَوْمٍ أَتَتْهُ مَكْرُؤَاتٌ عَنَّا »

(٢) سقطت .

(٤) ب .

(١) سقطت من الأصل .

(٣) في الأصل : امرئ .

(٥) الحبر : ٢ .

قال بعضهم : « رب » حرف يكون لتقليل الشيء ، في نفسه ،
[ويكون لتقليل النظر . فالتى لتقليل الشيء ، في نفسه] ^(١) ، كقول
الشاعر ^(٢) :

* أَلَا رَبُّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ *

والتي لتقليل النظر ، وهي الكثرة الاستعمال ، كقول الشاعر ^(٣) :

فَإِنْ أُمْسٍ مَكْرُوبًا فَيَا رَبُّ قَيْنَةٍ ،

مُنْعَمَةٍ ، أَعْمَلْتُهَا ، بِكَرَانٍ

والمعنى أن كثيراً ، من هذه القينات ، كان لي ، وقلّ مثلها لغيري .
فإن إطلاق النحويين على « رب » أنها تقليل إنما يعنون النظر ، الذي هو
الغالب فيها .

وقال ابن مالك : الصحيح أن معنى « رب » التكثير . ولذا يصلح
« كم » في كل موضع وقعت فيه ، غير نادر . ونسبه هو ، وابن خروف
قبله ، لسيبويه . واستدلاً بقوله ^(٤) في باب « كم » : ومعناها معنى « رب » .
وبقوله في الباب ^(٥) : وَأَعْلَى آءٍ « كم » في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه

(١) سقط من الأصل . (٢) انظره في ص ٣٤١ .

(٣) الب لا مرى ، القس . وقد معنى في ص ٦٩ .

(٤) الكتاب ١ : ٢٩١ (٥) الكتاب ١ : ٢٩٣ .

« رب » ، لأن المعنى واحد . إلا أن « كم » اسم ، و « رب » غير اسم .
قال ابن مالك : هذا ^(١) نصه ، ولا معارض له في كتابه .

قلت : أما استدلاله بصلاحية « كم » في كل موضع وقعت فيه ،
غير نادر ، فقد أجاب الشلوبين عن ذلك بما معناه : إن « لجرور » رب ،
في تلك المواضع ، نسبتين مختلفتين : نسبة كثرة إلى المفتخر ، ونسبة
قلة إلى غيره . فتارة يأتي بلفظ « كم » على نسبة الكثرة ، وتارة يأتي بلفظ
« رب » على نسبة القلة . وأما قوله « ولا معارض له في كتابه » فغير
مسلّم ، لأن سيبويه إذا تكلم في الشواذ في « كتابه » فمن عادة ، في
كثير منها ، أن يقول : ورب شيء هكذا . يريد أنه قليل نادر . كقوله
في باب « ما » ، وقد أنشد بيت الفرزدق ^(٢) :

• إِذْ هُمْ فُرِيشٌ ، وَإِذَا مَا مِثْلَهُمْ بَشَرٌ •

: وهذا ^(٣) لا يكاد يُعرف ، كما أن « لات حين مناص » كذلك ^(٤) .
ورب شيء هكذا .

قال الشلوبين : فكيف يُتوهم أنه أراد بقوله « إن معنى كم

(١) في الأصل : وهذا .

(٢) انظره في ص ٣٢٤ .

(٣) الكتاب ١ : ٢٩ .

(٤) في الكتاب : لا يكاد يعرف .

كعنى رب" أنها مثلها فى الكثرة، وهو يستعملها فى كلامه بضد ذلك ؟ قال : وكلّ من شرح « كتاب سيبويه » لم يقل أحد منهم : إن سيبويه أراد بهذا الكلام أن « رب » للتكثير . وقد فسر أبو على هذا الموضع ، فقال : إنما قال « إن » معنى كم كعنى رب » لأنها تشارك « رب » فى أنها تقع صدرًا ، وأنها لا تدخلان إلا على نكرة ، وأن الاسم المنكور^(١) الواقع بعدها يدل على أكثر من واحد ، وإن كان الاسم الواقع بعد « كم » يدل على كثير ، والاسم الواقع بعد « رب » يدل على قليل . وكذا قال ابن درستويه ، والرماني ، وغيرهما ، فى شرح هذا الموضع من كلام سيبويه .

واعلم أن « رب » فى لغات وله أحكام : وخصائص يتفرد بها عن سائر حروف الجر . ولا بد من ذكر ذلك ، على وجه الإيجاز . وفيه مسائل^(٢) .

الأولى : فى لغات « رب » ، وهي^(٣) سبع عشرة لغة . وهي : « رب » بضم الراء ، وفتحها ، كلاهما مع تخفيف الباء ، وتشديدها ،

(١) فى الأصل : المكرر .

(٢) فى الأصل : فى مسائل .

(٣) سقطت من الأصل .

مفتوحة . فهذه أربع . و « ربت » بالأوجه الأربعة ، مع تاء التانيث
 [الساكنة . و « ربت » بالأوجه الأربعة ، مع تاء التانيث]^(١) المتحركة .
 و « رب » بضم الراء ، وفتحها ، مع إسكان الباء . و « رب » بضم الراء والباء
 معا ، مشددة ، ومخففة . و « رُبَّتَا » .

الثانية : مجرور « رُبُّ » « قسيان : ظاهر ، ومضمر . فالظاهر
 لا يكون [إلا نكرة ، لأن التقليل والتكثير لا يكون]^(٢) في المعرفة .
 وأجاز بعض النحويين أن تجر المعرفة بـ « أل » ، وأنشد قول
 الشاعر^(٣) :

رُبُّمَا الْجَامِلِ ، الْمُؤَبَّلِ ، فِيهِمِ
 وَالْعَنَاجِيحِ ، بَيْتُهُنَّ الْمِهَارُ

(١) سقط من الأصل . (٢) سقط من الأصل .

(٣) البيت لأبي دؤاد الإيادي . ديوانه ٣١٦ والمغني ١٤٦ وشرح شواهد ٤٠٥
 وشرح ابن عقيل ٢ : ٢٨ وأملئ ابن الشجري ٢ : ٢٤٣ وشرح الفصل
 ٨ : ٢٩ والممع ٢ : ٢٦ والنور ٢ : ٢٠ والخزانة ٤ : ١٨٨ . والجميل :
 الجماعة من الإبل مع رطلها . والمؤبل : الذي هو للقنية . والعناجيج : جمع
 عنجوج ، وهو الفرس الطويلة العنق . وهي من جيات الخيل . والمهار :
 جمع مهر .

بجر « الجامل » وصفتيه . فإن صحت الرواية حمل على زيادة « أل » .

وقد يعطف على مجرورها مضاف إلى ضميره ^(١) ، نحو : رَبُّ
رجلٍ وأخيه . وإنما اغتُفِرَ ذلك في المعطوف لأنها لم تبشره . قيل :
وشرط ذلك أن يكون المعطف بالواو .

وحكى الأصمعي : ربُّ أبيه وربُّ أخيه ، على نية الانفصال ^(٢) .
وهو نادر .

والمضمر يلزم أن يكون مُبهماً مفسّراً بنكرة ، متأخرة ،
منصوبة على التمييز . نحو : رَبُّهُ رَجُلًا أَكْرَمْتُ . وهذا المضمر
يلزم الإفراد ، والتذكير ، استثناءً بتثنية تمييزه ، وجمعه ، وتأنيته . نحو :
رَبُّهُ رَجُلَيْنِ ، ورَبُّهُ رَجُلًا ، ورَبُّهُ امْرَأَةً . وحكى الكوفيون
تثنيته وجمعه وتأنيته ، فيطابق التمييز . نحو : رَبُّبْهَارَ جَلَيْنِ ، ورَبُّبْهُمْ رَجُلًا ،
ورَبُّبْهَا امْرَأَةً . حكوا ذلك ، نقلاً عن العرب . وقال ابن عصفور : إنهم
أجازوا ذلك قياساً . وليس كما قال .

(١) في الأصل : مضافاً إلى مجروره .

(٢) قال الأصمعي لأعرابية : اللان أب أو أخ ؟ فقالت : رب أبيه ورب أخيه .

تريد رب أب له ورب أخ ، تقديرًا للانفصال . انظر المجموع ٢ : ٢٦ .

واختلف في هذا الضمير المجرور بـ «رُبَّ» . فذهب كثير ، منهم الفارسي ، إلى أنه معرفة ، ولكنه جرى مجرى النكرة ، في دخول «رُبَّ» عليه ، لما أشبهها في أنه غير معين . وذهب قوم إلى أنه نكرة . وبه قال الزمخشري ، وابن عصفور .

الثالثة : ذهب المبرد ، وابن السراج ، والفارسي ، وأكثر المتأخرين ، إلى وجوب وصف مجرورها الظاهر ، إما بمفرد ، نحو : رُبَّ رجلٍ صالحٍ ، وإما بجملة ، نحو : رُبَّ رجلٍ لقيته . فـ «لقيته» جملة في موضع خفض ، على الصفة . قال بعضهم : لأنَّ المراد التقليل . وكون النكرة موصوفة أبلغ في التقليل . ولأنه لما كثر حذف عاملها ، أُلزِمها الصفة ، لتكون الصفة كالمعوض من حذف العامل . وذُكر في «البيسط» ^(١) أن وجوب وصفها رأي البصريين .

وذهب الأخفش ، والفراء ، والزمجاني ، وابن طاهر ، وابن خروف ، إلى أنه لا يلزم وصف مجرورها . وهو ظاهر مذهب سيويه ،

(١) البسيط: كتاب في شرح الكافية . ألفه ركن الدين حسن بن محمد الأسترابادي الحسني . وله ثلاثة شروح على الكافية . أكبرها يسمى البسيط . وتوفي سنة ٧١٥ . بنية الوعاة ١ : ٥٢١ .

واختاره ابن عصفور ، ونقله ابن هشام عن المبرد . واستدل من لم يلتزمه بالسماع ، مع ضعف ما عُلِّلَ^(١) به الملتزمون . قال ابن مالك : وهو ثابت ، بالنقل الصحيح ، في الكلام الفصيح . وأنشد أبياتا ، منها قول أم معاوية^(٢) :

يَا رَبُّ قَاتِلِي ، هَذَا : يَا لَهْفَ أُمِّ مُعَاوِيَةَ

ولقائل أن يقول: الموصوف، في هذا البيت، محذوف، تقديره: يا رب امرأة قاتلة . وكذا في جميع الأبيات التي استشهد بها ، لأن جميعها صفات .

الرابعة : من خصائص « رُب » ، عند أكثر النحويين ، أن الفعل الذي^(٣) تتعلق به يجب أن يكون ماضيا . تقول : رب رجلا كريما لقيت . ولا يجوز « سألتني » . وإنما لم يضي فعلها ، لأنها جواب فعل ماض . وقيل : لأنها للتقليل ، فأولوها الماضي ، لأنه قد تحققت قلته .

(١) ب : ما عله .

(٢) وهي هند بنت عتبة . المقني ١٤٦ وشرح شواهد ٤١٠ والممع

٢ : ٢٨ والدرر ٢ : ٢٢ وسيرة ابن هشام ٢ : ٣٩ .

(٣) في الأصل : الي .

وذهب ابن السراج إلى أنه يجوز أن يكون حالاً . ومنع أن
يكون مستقبلاً . وذهب بعض النحويين إلى أنه يجوز أن يكون
ماضياً ، وحالاً ، ومستقبلاً ، والمضي أكثر . وهو اختيار ابن مالك .
فن وقوعه مستقبلاً قول جحدر^(١) :

فإن أهلك فرُبُّ فتى سيبكي
عليّ ، مهذبٍ ، رخص البنانِ

ومن وقوعه حالاً قول الشاعر^(٢) :

ألا ربُّ من تفتشهُ ، لك ناصعٍ
ومؤتمنٍ ، بالغيبِ ، غير أمينٍ

وثوول بيت جحدر، على أنه من حكاية المستقبل، بالنظر إلى المضي .
كأنه قال: فرُبُّ فتى بكى عليّ فيما مضى، وإن كنت لم أهلك، فكيف يكون
بكاؤه إذا هلك؟ كقولك: لم تركت زيدا وقد كان سيعطيك. وقيل: هو على

(١) جحدر بن مالك . المني ١٤٦ وشرح شواهد ٤٠٧ والأماي ١ : ٢٨٢
وابن عساكر ٣ : ٦٣ ومعجم البلدان (حجر) والبحر ٥ : ٤٤٤ .
والرخص : اللين .

(٢) الكتاب ١ : ٢٧١ والمجمع ٢ : ٢٨ والبرر ٢ : ٢١ .

إضمار القول ، أي : أقول فيه سييكي. هذا إذا جعل «سييكي» جواب «رب» . وأما إن جعل صفةً مجرورها ، والجواب محذوف ، أي : لم أقض حقه ، فلا إشكال .

الخامسة : مذهب الجمهور أن «رب» تتعلق بالفعل ، كسائر حروف الجر غير الزوائد . ومذهب الرمازي ، وابن طاهر ، إلى أنها لا تتعلق بشيء . قال بعضهم : وتجري «رب» ، مع إفادتها التقليل ، مجرى اللام المقوية للتعدية ، في دخولها على المفعول به .

السادسة : من خصائص «رب» أنها يلزم تصديرها . فلا تتعلق إلاّ بتأخر عنها ، كقولك : ربّ رجلٍ عالمٍ لقيتُ . فوضع المجرور بها نصب ، كما يكون موضع المجرور ، في قولك : بزيدٍ مررتُ . وإنما وجب^(١) تصديرها ، لأنّ التقليل كالنفي ، فلا يقدم عليه ما في حيزه .

السابعة : من خصائصها أيضاً أن عاملها يكثر حذفه ، لأنها جواب لمن قال لك : ما لقيت رجلاً عالمًا . أو قدرّت أنه يقول^(٢) .

(١) في الأصل : نصب .

(٢) ب : يقوله .

فتقول في جوابه : ربّ رجل عالم ، أي : قد لقيت . قال ابن يعيش^(١) :
ولا يكاد البصريون يظهرون الفعل العامل ، حتى إن بعضهم قال : لا يجوز
إظهاره ، إلا في ضرورة شعر^(٢) .

الثامنة : من خصائص « ربّ » أنها قد تحذف ، ويبقى عملها .
ولا يكون ذلك في غيرها ، إلا نادراً . قال ابن مالك^(٣) : يُجرّد « ربّ »
مخوفة^(٤) بعد الفاء كثيراً ، وبعد الواو أكثر ، وبعد « بل » أقل^(٥) ،
ومع التجرّد أقلّ .

قلت : تقدم^(٦) ذكر الجرّ بها بعد الواو ، والفاء ، و « بل » ،
والخلاف في ذلك . ومثال الجرّ بها ، مع التجرّد من هذه الأحرف ،
قول الراجز^(٧) :

(١) شرح المفصل ٨ : ٢٨ - ٢٩ .

(٢) في شرح المفصل : ضرورة الشعر . (٣) التسهيل ١٤٨ .

(٤) سقطت من الأصل . (٥) في التسهيل : قليلاً .

(٦) سقطت من الأصل .

(٧) كذا ، وهو ليس من الرجز . بل صدر بيت جميل بثينة ، عجزه :

كيدت أقضي الحياء ، من جليلة

ديوانه ١٨٨ والمتي ١٢٩ و ١٤٥ و شرح شواهد ٣٦٥ و ٤٠٣ والأمال

١ : ٢٤٣ والأعاني ٨ : ٩٤ و ١٩ : ١١٢ واليبى ٣ : ٣٣٩ والسبط ٥٥٧

والخرانة ٤ : ١٩٩ .

* رِسم دارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِهِ *

أراد: ربّ رسم دارٍ^(١). فحذف « ربّ »، وأبقى عملها . وقول ابن مالك « إن الجرّ بها محنوفة »، بعد الفاء، كثيرٌ فيه نظرٌ، لأنّه لم يرد إلاّ في بيتين، كما قال بعضهم . ولعله أراد بالنسبة إلى « بل » .
التاسعة : قد تُزاد « ما » بعد « ربّ » كافّةً ، وغير كافّة .
فمثالها ، كافّةً ، قول الشاعر^(٢) :

رُبّما الجاملُ ، المؤبّلُ ، فيهِم

والعناجيجُ . بيضُنُ المِهارُ

والبيت لأبي دؤاد الإيادي . والجامل : القطيع من الإبل مع رعاتها^(٣)
والمؤبّل : المُعدّ للقنينة . يقال : إبلٌ مؤبّلةٌ ، إذا كانت للقنينة
والعناجيجُ : جيادُ الخيل . والمِهار : جمع سُهر . ومثالها ، غير كافّة ،
قولُ الشاعر^(٤) :

(١) سقطت من الأصل . (٢) انظره في ص ٤٤٨ .

(٣) سقط « مع رعاتها » من الأصل .

(٤) عدي بن الرعلاء . المنى ١٤٦ وشرح شواهد ٤٠٤ والأزهية ٨٠ و ٩٤

والأصمعيّات ١٧٠ وحماسة ابن الشجري ١٩٤ ومعجم الشعراء ٨٦ وأمالى

ابن الشجري ٢ : ٢٤٤ والبيّن ٣ : ٣٤٣ والجمع ٢ : ٣٨ والدرر ٢ : ٤١

والخزانة ٤ : ١٨٧ . والرواية : دون بصرى . وبصرى : اسم موضع .

رُبَّمَا ضَرْبَةٍ ، بِسَيْفٍ ، صَقِيلٍ
بَيْنَ بُصْرَى ، وَطَمَنَةٍ ، نَجْلَةٍ
وزيادتها كثرة أكثر.

واعلم أن مذهب^(١) المبرد ، ومن وافقه ، أن « رب » إذا
كُفِّت بـ « ما » جاز أن يليها الجملتان : الاسمية ، والفعلية . فالاسمية
كالبيت السابق . والفعلية كقوله تعالى ﴿ رَبَّنَا يَوَدُّ الَّذِينَ
كَفَرُوا ﴾^(٢) . وإلى هذا ذهب الزنجشيري . وذهب سيبويه ، فيما نقل
بعضهم عنه ، إلى أن « رب » إذا كُفِّت بـ « ما » لا يليها إلا الجملة
الفعلية . قيل : وهو مذهب الجمهور . وتأولوا البيت المتقدم على أن
« ما » نكرة موصوفة ، والاسم المرفوع بعدها خبر مبتدأ محذوف ،
والجملة صفة « ما » . على هذا تأوله الفارسي ، وابن عصفور . قال ابن
مالك : والمصحيح أن « ما » في البيت زائدة كاقة ، هيأت « رب »
للدخول على الجملة الاسمية ، كما هيأتها للدخول على الفعلية .

العائدة : إذا وقع الفعل المضارع بعد « رُبَّمَا » صرفت معناه
إلى الماضي^(٣) ، نحو : رُبَّمَا يَقُومُ زَيْدٌ ، أي : رُبَّمَا قَامَ زَيْدٌ . وإنما صرفت

(٢) الحبر : ٢ .

(١) في الأصل : من مذهب .

(٣) في الأصل : الماضي .

معنى المضارع إلى الماضي ، لأنها قبل اقترانها بـ «ما» مستعملة في الماضي ،
فاستصحب لها ذلك بعد الاقتران . و «ما» للتوكيد ، وليست بناقلة
من معنى إلى معنى . قال أبو علي : لما كانت «رب» لما مضى وجب
أن تكون «ربما» أيضاً كذلك .

قال بعضهم : وقد أولعت العامة ، بإدخالها على المستقبل ، نحو :
ربما يقوم زيد . وأما قوله تعالى ﴿ رَبَّاهُمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَلَوْ كَانُوا
مُسْلِمِينَ ﴾ فظاهره الاستقبال ، وتأوله^(١) على تقدير «ربما ود» ،
جعل فيه المستقبل بمعنى الماضي ، لصدق الموعود به ، ولقصد التقريب
لوقوعه . فجعل ، وإن كان غير واقع ، كأنه واقع مجازاً .

وقال بعضهم : قد جاء الفعل بعدها مفتوحاً^(٢) بحرف التنفيس ،
نحو^(٣) :

* فَإِنْ أَهْلِكَ فَرُبُّهُ فَتَى سَيْبِكِي *

فعل هذا ، يجيء الاستقبال بعدها قليلاً . وتحمل الآية على ذلك ، لأن

(١) في الأصل : وتأوله .

(٢) ب : مفتحة . وسقطت من الأصل وج .

(٣) انظره في ص ٤٥٢ .

في التخريج المذكور تكلفاً، إذ مآله إلى أنه عُبرََ بالمستقبل عن ماضٍ، وذلك الماضي مجاز عن المستقبل . والله أعلم .

سوف

حرف تنفيس، يختصُ بالفعل المضارع، ويخلصه للاستقبال، كالسين . وفيه لغات، حكاه الكوفيون، وهي : سَفَ ، وسَوَ ، ومَسَى . وأنشدوا^(١) :

فَإِنْ أَهْلِكَ فَسَوَ تَجِدُونُ فَقْدِي
وإنْ أَسْلَمَ يَطِيبُ لَكُمْ ، المعاشُ

وقال بعضهم : هذا البيت شاذ، وحذف الفاء منه للضرورة . قلت : نقل الكسائي، عن أهل الحجاز « سَوَ أفعل »، بحذف الفاء في غير ضرورة^(٢) . فدلّ على أنها لغة . وقد^(٣) تقدم الخلافُ في أن السين،

(١) حاشية اللغامي ١ : ٢٨٢ والمجم ٢ : ٧٢ والدرر ٢ : ٨٩ وحاشية السوقي ١ : ١٥١ . وفي الأصل وج : « تجدون بعدى » . وكذلك كانت في ب إلا أنها صوّتت كما أثبتنا .

(٢) في الأصل : الضرورة (٣) سقطت من الأصل .

في نحو «ستفعل» ، أصل برأسه ، أو فرع مقتطع من «سوف» .
وهل «سوف» أبلغ في التنفيس من السين ، أو هاسيان ؟
في ذلك خلاف . ومذهب البصريين أن «سوف» أبلغ . واختار ابن
مالك استواءهما في ذلك . وتقدمت الإشارة إلى هذا ^(١) .

مسألة

ذكر بعض النحويين لـ «سوف» موضعاً ، لا تدخل فيه
السين ، وهو أن لام الابتداء والتوكيد تدخل على «سوف» ، نحو
﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ ^(٢) ، ولا يكون ذلك
في السين . قال ^(٣) : لثلاث يجتمع حرفان ، على حرف واحد ، مفتوحان
زائدان ، على الكلمة . ولشدة اتصال بعضها ببعض ، واتصالها بالكلمة ،
ربما أدى ذلك ، في بعض الكلمات ، إلى اجتماع أربع متحركات
وأكثر ^(٤) ، نحو : لَسَيَجِدُ ^(٥) ، وَلَسَيَتَعْلَمُ ^(٦) ، فتقل الكلمة .

(١) في الأصل : ذلك . (٢) الضحى : ٥ .

(٣) نقل الدمامي هذا القول في حاشيته على المقي ١ : ٢٨٢ .

(٤) سقطت من الأصل ومن حاشية الدمامي .

(٥) في الأصل وسائر النسخ : لسيجدوا . وسقطت من حاشية الدمامي .

(٦) في حاشية الدمامي : لسيكلم .

ولذلك سكن آخر الفعل ، مع الفاعل ، أو ما في حكمه . نحو : ضربتهُ .
وكثيراً ما يهربون من هذا الثقل . فطرحوا اللام على السين ،
لذلك .

قلت^(١) : وقد سُمع وقوع السين في موضع ، لم تُسمع فيه
« سوف » ، وهو خبر « عسى » . فإنه قد ورد فيه وقوع السين موقع
« أن » ، لأنها نظيرتها في الاستقبال ، في قول الشاعر^(٢) :

عسى طيئى من طيئى ، بعد هذه
ستطفي غلات الكلى ، والجوانح

وهذا شاذ ، لا يقاس عليه ، والله أعلم .

(١) نقله الدماميني في حاشيته على الفتي ١ : ٢٨٢ .

(٢) قسام نرواحه . الفتي ١٦٤ وشرح شواهد ١٤٥ والفصل ١٤٩ وشرحه
١١٨ : ٧ و ١٤٨ : ٨ والمؤلف والمختار ١٢٧ والمجم ١ : ١٣٠ وشرح
الحماسة للمرزوقي ٩٦٠ ولاتبري ٣ : ١٢ والنور ١ : ١٠٧ وحاشية
الدماميني ١ : ٢٨٢ والخزانة ٤ : ٨٧ . والقلة : شدة العطش . استمارها
لما في نفسه من الألم والقيظ .

عُدا

لفظ مشترك ، يكون حرفاً ، وفعلًا^(١) . وهو ، في الحالين ، من أدوات الاستثناء . فإذا كان حرفاً جرّاً المستثنى ، وإذا كان فعلًا نصبه . فتقول : قام القوم عدا زيداً ، بالنصب والجر ، على ما ذكر في « خلا » . وتعين فعليته بعد « ما » المصدرية ، كما تقدم . والتزم سيبويه فعلية « عدا » ، ولم يذكر أنها تكون حرفاً ، لأن حرفيته قليلة . وقد حكى حرفيته غير^(٢) سيبويه ، من الأئمة ، فوجب قبولها . والكلام على ما يتعلق به إذا كان حرفاً ، وعلى محل جملة إذا كان فعلًا ، كما تقدم في « خلا » . فلا معنى لإعادته ، والله أعلم .

عَبَسَ

ذهب بعض النحويين إلى أنه حرف . وتقله بعضهم عن ابن السراج . وحكاه أبو عمر الزاهد ، عن ثعلب . وذهب الجمهور إلى أنه فعل ، وهو الصحيح . والدليل على فعليته اتصال ضمائر الرفع البارزة

(١) ب و ج : واسماً

(٢) في الأصل : عن .

به ، نحو : عَسَيْتُ ، وَعَسَيْتُمْ ، ولحاقُ تاء التانيث له ، نحو : عَسَتْ
هند أن تقوم .

وهو فعل لا يتصرف ، برد للرجاء والإشفاق . وقد اجتمعا في
قوله تعالى ﴿ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا ، وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ .
وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا ، وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ ﴾ (١) . وعملها ، في
الأصل ، عمل « كان » . إلا أن خبرها التزم كونه فعلاً مضارعاً ،
والأكثر اقترانه بـ « أن » . وقد تحذف ، كقول الشاعر (٢) :

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أُمْسَيْتُ فِيهِ
يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ ، قَرِيبٌ

وجهور البصريين على أن حذف « أن » من خبر « عسى » ضرورة .

(١) البقرة : ٢١٦ .

(٢) هدية ن حُرم . المني ١٦٤ وشرح شواهد ٢٧٧ و ٤٤٣ والألماني ٧١ : ١
والآلاني ١٦٩ : ٢١ وحامسة ابن النجري ٢٢٨ ومعجم الشعراء ٤٨٣
والمقد الفريد ٣ : ١٨٢ وحامسة البحري ٢٢٤ وحامسة البصرية ١ : ٤٤
والكتاب ١ : ٤٧٨ وشرح ابن عقيل ١ : ٢٩١ والمصل ١٢٢ وشرحه
٧ : ١١٧ وأوضح المسالك ١ : ٢٢٤ وشرح الأثموني ١ : ٤٣٧ واليني
٢ : ١٤٨ والحزاة ٤ : ٨١ ورغبة الأمل ٢ : ٢٤٣ والمقتضب ٣ : ٧٠
والجمع ١ : ١٣٠ والدرر ١ : ١٠٦ .

وظاهر كلام سيبويه أنه لا يختص بالشعر .

وقد ندر وقوع خبرها مفرداً ، في قول الزّباء ^(١) «عَسَى
الغُورُ أَبْثُوساً» ، وقول الشاعر ^(٢) :

أَكثَرْتَ فِي الْعَذْلِ ، مُلِحّاً ، دَائِماً
لَا تُكْثِرَنَّ ، إِنِّي عَسَيْتُ صَانِئاً

واعلم أن « عسى » لها أحوال :

الأول : أن يكون خبرها فعلاً مضارعاً مجزئاً من « أن » . وهو
قليل ، كما سبق . ولا إشكال في أن الفعل خبرها ، وهي عاملة عمل
« كان » .

الثاني : أن يكون خبرها فعلاً مضارعاً مقروناً بـ « أن » . وهذا هو
الكثير . واختلف ، في إعرابه ، على ثلاثة مذاهب :

(١) مثل يضرب للرجل ، يقال له : لعل الشر جاء من قبلك . الكتاب ١ : ٤٧٨
والمقتضب ٣ : ٧٠ وجمع الأمثال ٢ : ١٧ . والنوير : تصنيف الفار .
والأبثوس : جمع بثوس . وهو التمر . تريد : لعل التمر يأتكم من الفار .

(٢) رؤبة . ديوانه ١٨٥ والمغني ١٦٤ وشرح شواهد ٤٤٤ وشرح ابن عقيل
١ : ٢٨٨ والخزانة ٤ : ٧٧ والهمع ١ : ١٣٠ والدرر ١ : ١٠٧ .

أحدها : أن « عسى » عاملة عمل « كان » أيضاً ، و « أن » ،
والفعل ^(١) في موضع خبرها . قال ابن عصفور : وهو الصحيح ، لأن
العرب لمّا نطقوا به ، على الأصل ، نطقوا به اسم فاعل ، كما تقدم في
المثّل ، والبيت .

وثانيها : أن « عسى » ، في ذلك ، ليست عاملة عمل « كان » .
بل المرفوع بها فاعل ، و « أن » والفعل في موضع نصب على المفعولية ،
والفعل ^(٢) مضمّن معنى : قارب . فاذا قلت : عسى زيد ^(٣) أن
يقوم ، فالتقدير : قارب زيد القيام . أو يكون « أن » والفعل منصوباً ،
على إسقاط الخافض . وهذا مذهب سيويه ، والمبرد . ووجهه أن
« أن » والفعل مقدّر ^(٤) بالمصدر ، والمصدر لا يكون خبراً عن الجثة .
وأجيب عنه بأن المصدر قد يخبر به ، على سبيل المبالغة .

وثالثها : أن « أن » والفعل بدل اشتمال من فاعل « عسى » .
وهو مذهب الكوفيين . قال صاحب « البسيط » : وأظن قولهم مبنياً
على أن هذه الأفعال ليست ناقصة . فيكون المعنى عندهم : قارب
قيام زيد . ثم قدمت الاسم ، وأخرت المصدر ، فقلت : قارب

(١) في الأصل : وأن - الفعل .

(٢) أي : عسى .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) ب وجود : قدر .

زيد قيامه . ثم جعلته بـ « أن » والفعل . ويحتج ، على هذا ، بقولهم :
عسى أن يقوم زيد ، وأن هذا هو الأصل ، وهي تامة ، ثم إن تقدم
الاسم فهو على البدل ، حملاً لها على طريقة واحدة .

ورُدَّ ما ذهب إليه الكوفيون ، بوجهين : أحدهما أنه إبدال
قبل تمام الكلام . والآخر أنه لازم ، والبدل لا يكون لازماً .

واختار ابن مالك في « شرح التسهيل » أن « عسى » في ذلك ^(١)
ناقصة ، والمرفوع اسمها ، و « أن » والفعل بدل اشتغال سد مسد جزائي
الإسناد . ونظيره « قراءة حمزة » ولا تحسبن الذين كفروا أنما
نُمِّلِي لَهُمْ ^(٢) بالخطاب ، على أن يكون « أنما » بدلاً من « الذين » ،
وسد مسد المفعولين .

الثالث : أن يُسند إلى « أن » والفعل ، فلا يحتاج حيثنذ إلى
خبر . ومقتضى كلام بعض النحويين أنها تكون ، إذ ذاك ، تامة كما
تكون « كان » تامة . وقال ابن مالك : الوجه عندي أن تجعل « عسى »
ناقصة أبداً . فإذا أُسندت إلى « أن » والفعل وُجِّهَتْ بما وُجِّهَ به
وقوع « حَسِبَ » عليها ، في نحو « أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ »

(١) سقط « في ذلك » من الأصل . (٢) آل عمران : ١٧٨ .

يُشْرَكُوا^(١). فكما لم تخرج «حَسِبَ» بهذا عن أصلها، لا تخرج
«عسى» عن أصلها، بمثل «وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا^(٢)». بل يقال
في الموضوعين: سَدَّتْ «أَنْ» والفعل مسدّد الجزئين.

الرابع: أن يتصل بـ «عسى» الضمير الموضوع^(٣) للنصب،
نحو: عَسَانِي، وَعَسَاكَ، وَعَسَاهُ. ومنه قول الشاعر^(٤):

وَلِي نَفْسٍ أَقُولُ لَهَا، إِذَا مَا
تُنَازِعُنِي: لَعَلِّي، أَوْ عَسَانِي
وقول الآخر^(٥):

* يَا أَبَتَا، عَلَّكَ، أَوْ عَسَاكَ *

- (١) المنكوت: ٢. (٢) البقرة: ٢١٦. وراد في الأصل هنا شيئاً.
(٣) ب و ج: الرفع.
(٤) عمران بن حطان. الكتاب ١: ٣٨٨ والمقتضب ٣: ٧٢ والخصائص ٣: ٢٥
والفصل ٥٥ وشرحه ٣: ١٠ و ٧: ١٢٣ والمقرب ١: ١٠١ وأوضح
المسالك ١: ٤٣٩ وشرح الخوارج ٢٠ والميني ٢: ٢٢٩ والخزانة ٢: ٤٣٠.
(٥) رؤية: ١٠ ديوانه ١٨١ والكتاب ١: ٣٨٨ والخصائص ٢: ٩٦ والمقتضب
٣: ٧١ والميني ١٦٢ وشرح شواهد ٤٤٣ وآمالى ابن الشجري ٢: ١٠٤
وشروح سقط الرند ٧١٤ وشرح الفصل ٣: ١٢٠ و ٧: ١٢٣ والميني
٤: ٢٥٢ والخزانة ٢: ٤٤١ والمجمع ١: ١٣٢ والبرر ١: ١٠٩.

وهذا من المواضع المشككة ، لأن حق الضمير المتصل بـ « عسى » أن يكون بصيغة المرفوع ، كما ورد في القرآن ، نحو ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ ﴾^(١) ، لأنها ترفع الاسم . فإذا ورد بصيغة المنصوب احتاج إلى توجيه . وفي ذلك ثلاثة مذاهب :

أحدها مذهب سيبويه . وهو أن « عسى » ، في ذلك ، محمولة على « لعل » في العمل . فالياء وأخواتها في موضع نصب اسمها لها ، و« أن » والفعل في موضع رفع^(٢) خبراً لها .

وثانيها مذهب المبرد : أن « عسى » باقية على أصلها ، ولكن انعكس الإسناد ، فجعل الخبر عنه خبراً . فالياء في موضع نصب خبراً لـ « عسى » تقدم ، و« أن » والفعل في موضع رفع اسمها لها .

وثالثها مذهب الأخفش : أن « عسى » باقية على رفعها الاسم ، ونصبها الخبر ، ولكن ضمير النصب ، الذي هو الياء وأخواتها ، وضع موضع المرفوع . فهو نائب عنه^(٣) ، و« أن » والفعل في موضع نصب خبراً لها ، كما كان .

(١) محمد : ٢٢ .

(٢) في الأصل : نصب .

(٣) سقطت من الأصل .

ورابعها مذهب السيرافي : أن « عسى » في قولهم : عَسَاكَ ،
وعَسَانِي ، حرف عامل عَمَلٌ « لعل » . وضعف بأن فيه اشتراك الفعل
وحرف في لفظ واحد .

واختار ابن مالك . رحمه الله ، مذهب الأخفش ، لسلامته من
عدم النظر . إذ ليس ^(١) فيه إلا نياحة ضمير ، غير موضوع للرفع ،
عن موضوع له . وذلك موجود ، كقول الراجز ^(٢) :

يا نَزْزَبِيرَ ، طالما عَصَيْتَكا

وطالما عَنَيْتَنَا إِلَيْكَ

ولأن بيانه المرفوع موحودة ، في محو : ما أنا كَأَنْتَ . ولأن العرب
قد تقتصر على « عَسَاكَ » ومحوه . فلو كان في موضع نصب لزم الاستغناء
سعل ومنصوبه ، ولا نظير لذلك . ولأن قول سيبويه يلزم منه حمل فعل

(١) في الأصل : وليس .

(٢) رجل من حمير . المعنى ١٦٤ وشرح سواهده ٤٤٦ والمواد ١٠٥ وسر
الصناعة ١ : ٢٨١ والإبدال ١ : ١٤١ وأما الزحاجي ٢٣٦ وشرح
التأني ٣ : ٢٠٢ وشرح سواهده ٤٢٥ والمتن ٤١٤ وشرح الأشموني ١ : ٦١
وحاشية الصبان ٤ : ٢٨٣ والحزاة ٢ : ٢٥٧ واللسان والتاج (قفا) .

على حرف ، في العمل ، ولا نظير لذلك . انتهى ما ذكره ابن مالك مختصراً .

وقال غيره : مذهب سيبويه هو الصحيح . ويُبطلُ مذهب الأحفش تصريحهم بالاسم ،^(١) موضع « أن » والفعل ، في مثل هذا التركيب مرفوعاً ، كقوله^(٢) :

فَقُلْتُ : عَسَاها نارُ كَأْسٍ ، وَعَلَّها
تَشْكِي ، فَأَتِي نَحْوَهَا ، فَأَعُودُها

وأما ما ذكره ابن مالك ، من نبأه الكاف عن التاء في « عصيكا » ، فليس كذلك . بل الكاف فيه بدل من التاء ، كما نص عليه أبو علي وغيره . وهو شاذ . ولو كان ضمير نصب لم يسكن آخر الفعل ، لأجله ، كما لم يسكن في « عساكا »^(٣) . وأما النبأ في نحو « ما أنا كَأْنْت » فذلك لعل أن الكاف لا تدخل على الضمير المحرور ، فاحتيج للنبأه . وأما علة الاختصار على المنصوب فالحمل^(٤) على « لعل » .

(١) راد في الأصل : ها : في .

(٢) صحر بن جعد . المنى ١٦٥ وشرح شواهد ٤٤٦ والجمع ١ : ١٣٢ والدرر ١ : ١١٠ والأعالي ٢٣ : ٤٢ . وكأس : اسم امرأة . وتشكى : تشكى .

(٣) ب و ج : عساك . (٤) في الأصل : فالحمل .

قلت^(١) : ذكر الفارسي في « التذكرة » أن قوله :

• يَا أَبَتَا ، عَلَيْكَ ، أَوْ عَسَاكَ •

على حدّ « إِنْني عَسَيْتُ صَائِماً » ، في أن الفاعل مضمّر في الفعل ، والكاف هو الخبر ، كما أن « صائماً » هو الخبر ، وإن خالفه في أنه معرفة و « صائماً » نكرة^(٢) . وهذا تخريج غريب . والكلام على هذه المسألة يستدعي بسطاً ، لا يليق بهذا الكتاب . فليقتصر على هذا القدر . فإن فيه كفاية . والله سبحانه أعلم .

على

التي تجرّ ما بعدها فيها خلاف . فمشهور مذهب البصريين أنها حرف جر ، إلا إذا دخل عليها حرف الجر . كقول الشاعر^(٣) :

غَدَتِ مِنْ عَلَيْهِ ، بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمْنُهَا
تَصِلُ ، وَعَنْ قَبْضِ ، بِرِزَاءَ ، مَجْهَلِ

(١) انظر حاشية الدماميني ١ : ٣٠٣ - ٣٠٤ .

(٢) في الأصل : وأن صائماً نكرة .

(٣) مزاحم العقيلي . المتن ١٥٦ وشرح شواهد ٤٢٥ وشرح ابن عقيل ٢ : ٢٤ =

فـ « على » في هذا اسم بمعنى : فوق .

وزاد بعضهم أنها تكون اسماً في موضع آخر^(١) ، وهو قول الشاعر^(٢) :

هَوِّنْ عَلَيْكَ ، فَإِنَّ الْأُمُورَ
بِكُفِّ الْإِلَهِ سَقَادِيرُهَا

وما أشبهه ، لأنها لو جعلت حرفاً في ذلك لأدّى إلى تمدّي فعلِ
المُخاطَبِ إلى ضميره المتصل . وذلك لا يجوز في غير أفعال القلوب ،

= والمختص ١٤: ٥٧ والاقتضاب ٢٨٤ وشرح أدب الكاتب ٣٤٩ والمجم ٢: ٣٦
والدرر ٢: ٣٦ والكتاب ٢: ٣١٠ وشرح الفصل ٨: ٣٩ والكمال ٤٤٤
والسيني ٣: ٣٠١ وممعن المقاييس ٤: ١١٦ والمقتضب ٣: ٥٣ والخراطة
٤: ٢٥٣ . يصف قطاة . والضمير في « عليه » لفرحها . والطم : مدة
صبرها عن الماء . وتصل : تصوت أحشاؤها من اليس . القيص : قشرة
البيض العليا . والزيراء : ما غلظ من الأرض وارتفع . والهبل : التي
لا يهتدى فيها .

(١) في الأصل : بموضع .

(٢) الأعور الثاني . الكتاب ١: ٣١ والمقتضب ٤: ١٩٦ والنفي ١٥٦ وشرح
شواهد ٢٧٤ والمجم ٢: ٢٩ والدرر ٢: ٢٣ و ٣٧ والخامسة
البصرية ٢: ٢ .

وما حُمل عليها . وتقل بعضهم أن هذا مذهب الأخفش . فإنه قال
باسميتها في نحو : سَوَّيتُ عليّ ثيابي .

قال الشيخ أبو حيان : ولا يلزم في نحو « هَوَّيتُ عليك » ولا
في «^(١) سَوَّيتُ عليّ » أن تكون اسماً . فإنه قد ورد مثل هذا التركيب
في « إلى » ، نحو قوله تعالى ﴿ وَهَزَيْتُ إِلَيْكَ ﴾^(٢) ، ﴿ وَاضْمُتْ
إِلَيْكَ جَنَاحَكَ ﴾^(٣) . ولا نعلم خلافاً في حرفة « إلى » ، فيُخرجُ
« هَوَّيتُ عليك » ونحوه على ما خُرجَ عليه « وهزيتُ إليك » .

قلتُ : تقدم مثل هذا في « عن » . وذكرتُ ثمَّ ما يُخرجُ
عليه « وهزيتُ إليك »^(٤) . ولقائل أن يقول : إن « عن » و « على »
قد ثبتت اسميتُها بدخول « من » ، فلم يُحتجَ فيها إلى تأويل ، بخلاف
الظاهر ، بخلاف « إلى » . وتقدم^(٥) ذكر مذهب القراء ، في أن
« عن » و « على » حرفان ، إذا دخلت « من » عليهما .

(١) سقطت من الأصل .

(٢) مريم : ٢٥ .

(٣) القصص : ٣٢ .

(٤) سقط « ودكرت ... إليك » من ب و ج و د . وانظر ص ٢٤٤ - ٢٤٥ .

(٥) انظر ص ٢٤٣ .

وذهب ابن طاهر، وابن خروف، وابن الطراوة، والريدي^(١)،
وابن معروز، والشلوبين في أحد قوليه، إلى أنها اسم، ولا تكون
حرفاً. وزعموا أن ذلك مذهب سيويه.

[قلت : صرح سيويه^(٢) بهذا في « باب عدّة ما يكون عليه
الكلام »^(٣). فيل : ويحتمل التأويل على أن يريد : ولا تكون إلا
ظرفاً، إذا كانت اسماً. لأنه نص، في أول الكتاب^(٤)، على أن « على »
حرف، لأنه ذكر فيما يتعدى إلى مفعولين^(٥)، أحدهما بحرف الجر،
قول المتلمس^(٦) :

• آليت حبّ العراق، الدّهر، أطعمته •

أي : على حبّ العراق [^(٧)] .

وقد تحصل في « على » الجارة، مما ذكرته، أقوال أحدها : أنها

(١) في الأصل : والريدي .

(٢) سقط « قلت صرح سيويه » من د . وفي الكتاب ٢ : ٣١٠ يقول سيويه
في على : « وهو اسم ، ولا يكون إلا ظرفاً » .

(٣) في الكتاب : الكلم . انظر ٢ : ٣٠٤ .

(٤) الكتاب ١ : ١٦ - ١٧ . (٥) د : المفعولين .

(٦) عجزه :

والحبّ يا كلّه ، في القرية ، الشّوس

ديوان المتلمس ٩٥ والكتاب ١ : ١٧ والمخصص ١٥١ : ٧ والثيني ٥٥٠ : ٦ .
(٧) سقط من الأصل وج .

حرف ، في كل موضع . وهو قول الفراء . والثاني : أنها اسم ، في كل موضع . وهو قول ابن طاهر ، ومن وافقه . والثالث : أنها حرف ، إلا في موضع واحد . والرابع : أنها حرف إلا في موضعين . وبه جزم ابن عصفور ، وهو قول الأخفش .

وقد استدل على حرفيتها بحذفها في الشعر ، ونصب ما بعدها ، كقول الشاعر^(١) :

تَحِينُ ، فُتْبِدِي مَا بِهَا ، مِنْ صَبَابَةٍ
وَأُخِنِي السَّيِّئِ ، لَوْلَا الْأَمْسَى لَقَضَانِي
أي : لقضى علي . وقد أجاز الأخفش ذلك ، في قوله تعالى ﴿ لَأَقْصِيَنَّكَ اللَّهُ عَنْهُ ﴾ .
لَهُمْ صِرَاطُكَ الْمُسْتَقِيمَ^(٢) ، أي : على صراطك . واستدل أيضاً ،
على حرفيتها ، بجواز حذفها مع الضمير في الصلاة ، كقول الشاعر^(٣) :
وَلَا لِسَانِي شُهْدَةٌ ، يُشْتَفَى بِهَا
وَهُوَ ، عَلَى مَنْ صَبَّهَ اللَّهُ ، عَلَقَمُ

(١) عروة بن حزام . المغني ١٥٢ وشرح شواهد ٤١٤ وديب الهمامي ١٥٨

والمع ٢ : ٢٩ والدرر ٢ : ٢٢ . والاسم . جمع أسوة ، وهي القدوة .

(٢) الأعراف : ١٥ . وسقطت « المستقيم » من الأصل .

(٣) الهمداني . المغني ٤٨٥ وشرح شواهد ٨٤٣ والخزانة ٢ : ٤٠٠ .

أي : صبه الله عليه . ولو كانت اسماً لم يحز فيها ذلك .

فإن قلت : إذا قلنا باسميتها فهل ^(١) هي معربة أو مبنية ؟ قلت : ذكر بعضهم أنها معربة ، عند من قال : إنها لا تكون إلا اسماً . وأما من جوز فيها ، إذا كانت حرفاً ، أن تنقل إلى الاسمية ، بدخول « من » ، أو على مذهب الأخفش ، في نحو : سوّيتُ عليّ ثيابي ، فقال بعضهم : هي إذ ذاك معربة . وقال أبو [محمد] القاسم بن القاسم : هي مبنية ، والألف فيها كألف « هذا » .

واعلم أن « على » قد تكون فعلاً ، من العلوّ ، ترفع الفاعل . كقوله تعالى ﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ ﴾ ^(٢) ، وأمر هذا يبن . وليست من الحرفية في شيء ، إلا في الصورة .

وأما « على » الاسمية فقال ابن يعيش ^(٣) : يختلف فيها ؛ فذهب أبي العباس ^(٤) ، وجماعة ، أنها على الاشتراك اللفظي فقط ، لأن الحرف لا يشتق ولا يشتق منه . فكل واحد من هذه الثلاثة ^(٥) مبين

(١) في الأصل : هل . (٢) القصص : ٤ .

(٣) شرح المفصل ٨ : ٣٩ .

(٤) في شرح المفصل : فأما التي هي اسم فختلف فيها . فذهب أبو العباس .

(٥) أي : الحرفية والاسمية والفعلية .

لصاحبه إلا من جهة اللفظ . وقال قوم : الأصل ^(١) أن تكون حرفاً .
ولأنما كثر استعمالها ، فشُبِّهَتْ في بعض الأحوال بالاسم ، فأجريت
بجراه ، وأدخل عليها حرف الجر ، كما يُشَبَّه ^(٢) الاسم بالحرف ،
ويجري مجراه ، نحو « من » و « كم » ^(٣) . انتهى .

والغرض هنا إنما هو « على » الحرفية . وذكر معانيها . وذكر
ابن مالك لها ثمانية ^(٤) معان :

الأول : الاستعلاء حسّاً ، كقوله تعالى ﴿ كَلَّا مِنْ عَنِهَا ﴾
فان ^(٥) ، أو معنى كقوله ^(٦) ﴿ فَضَلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾ .
ولم يُثَبَّتْ لها ، أكثر البصريين غير هذا المعنى ، وتأولوا ما أوهم
خلافه .

الثاني : المصاحبة ، كقوله تعالى ﴿ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ﴾ ^(٧) .
﴿ وَإِنْ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ ، عَلَى ظُلْمِهِمْ ﴾ ^(٨) .

(١) في شرح المفصل : قال قوم إن الأصل .

(٢) في الأصل : تشبه .

(٣) في شرح المفصل : من نحو كـ وكيف .

(٤) في الأصل : ثمان . (٥) الرحمن : ٢٦ .

(٦) البقرة : ٢٥٣ . وزاد في ب ها و تعالى .

(٧) البقرة : ١٧٦ . (٨) الرعد : ٦ .

الثالث : المجاوزة ، كقول الشاعر ^(١) :

إِذَا رَضِيتَ عَلَيَّ نَسُو قُشَيْرٍ
لَعَمْرُؤٍ أَيْبُكَ ، أُعْجِبَنِي رِضَاهَا
أي : عني . قال ابن مالك : وكذلك الواقعة بعد : خفي ، وتعدّر ،
واستحال ، وغضب ، وأشباهها .

الرابع : التعليل ، كقوله تعالى ﴿ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى
مَا هَذَا كُمْ ﴾ ^(٢) .

الخامس : الظرفية ، كقوله تعالى ﴿ وَانْبَعَثُوا مَا تُلَوُّ
الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سَلِيمٍ ﴾ ^(٣) . وتوولت الآية على تضمين
« تلو » معنى : تقول .

(١) القحيف العقيلي . المنى ١٥٣ وشرح سواهده ٤١٦ وأوضح السالك
٢ : ١٣٨ وشرح ابن عقيل ٢ : ٢١ والأزهية ٢٨٧ وأدب الكاتب ٣٩٥
وشرح المفصل ١ : ١٢٠ والكامل ٥٣٨ و ٨٢٤ والإنصاف ٦٣٠
والسوادر ١٧٦ وأمالى ابن السجري ٢ : ٢٦٩ والمختص ١٤ : ٦٥
والمجمع ٢ : ٢٨ والدرر ٢ : ٢٢ والمقتضب ٢ : ٣٢٠ والخصائص ٢ : ٣١١
والخزانة ٤ : ٢٤٧ . (٢) البقرة : ١٨٥ .

(٣) البقرة : ١١٢ .

السادس : موافقة « من » ، كقوله تعالى ﴿ إذا ^(١) اکتألوا علی الناس یتستوفون ﴾ . قاله بعض النحویین . والبصريون یذهبون فی هذا إلی التضمین ، أي : إذا ^(٢) حکموا علی الناس فی الکیل .

السابع : موافقة الباء ، كقوله تعالى ﴿ حقیقٌ علیّ ألاّ أقول ﴾ ^(٣) ، أي : بألاّ أقول . وقرأ أبی « بأن » ، فكانت قراءته تفسیراً لقراءة الجماعة . وقالت العرب : اركب علی اسم الله ، أي : باسم الله .

الثامن : أن تكون زائدة للتمویض ، كقول الراجز ^(٤) :

إنّ الکَرِیمَ ، وأیسکَ ، یتَمِیلُ
 إنّ لم یَجِیدَ ، یوما ، علیّ من یتشکیلُ

قال ابن جني : أراد « من یتکل علیه » ، فحذف « علیه » ، وزاد « علی » قبل « من » عوضاً ^(٥) . انتهى . ویحتمل أن یرکب الکلام تمّ عند

- (١) المطفین : ٢ وی الأصل وج : وإدا .
 (٢) فی الأصل وب وج : وإدا . (٣) الأعراف : ١٠٥ .
 (٤) المعی ١٥٤ وشرح شواهدہ ٤١٩ والمص ٢ : ٢٢ والبر ٢ : ١٥ والکتاب ١ : ٤٤٣ وأمالی ابن السجری ٢ : ١٦٨ والخزانة ٤ : ٢٥٢ واللسان والتاج (عمل) والتهام ٢٤٦ .
 (٥) وهو قول الخلیل أيضاً . انظر الکتاب ١ : ٤٤٣ .

قوله « إن لم يجد يوماً » ، ثم قال : على من يتكل ، وتكون « من » استفهامية .

قال ابن مالك : وقد تُزاد دون تعويض . واستدل ، على ذلك ، بقول حميد بن ثور ^(١) :

أَبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ سَرَّحَ مَالِكٍ

عَلَى كُلِّ أَفْنَانٍ الْمِضَاهِ ، تَرُوقُ

زاد « على » لأن « راق » متعدية ، مثل أعجب . تقول : راقني حسنُ الجارية . وفي الحديث ^(٢) : « مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ » والأصل : حلف يميناً . قيل : ولا حجة في ذلك ، لأنه يحتمل تضمين « تروق »

(١) ديوان حميد بن ثور ٤١ والأعاني ٤ : ٣٥٦ والعمدة ١ : ٢١٤ والمثني ١٥٥ وشرح شواهد ٤٢٠ وأدب الكاتب ١٨٤ والمص ٢ : ٢٩ والدرر ٢ : ٢٣ والأساس واللسان والتاج (روق) . والرحمة : شجرة الخنظل ، كى بها عن امرأه . والأفنان : الأنواع . مردها فن . والمضاه : شجرة عظام . وتروق : تريد . وبذلك تكون « على » غير رائدة .

(٢) صحيح مسلم ١٠٤ و ١٢٢ و ١٢٣ و ١٢٧٢ و ١٢٧٣ وسنن الترمذي رقم ١٢٦٩ و ١٥٣٠ و ١٥٣١ و ١٥٣٢ و ٢٩٩٩ وسنن ابن ماجه الرقم ٢١٠٨ و ٢١١١ و ٢٣٢٣ . وروي « من حلف يمين » . الموطأ الرقم ١٠٢٧ .

معنى : تُشرف ، وتضمين « حَلَف » معنى : جَسَرَ . وقد نص
مسيويه على أن « على » لا تراد .

وزاد بعضهم في معاني « على » موافقة اللام ، كقوله تعالى
﴿ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾^(١) .

وأكثر هذه المعاني إنما قال به الكوفيون ، ومن وافقهم ،
كالقتي . والبصريون يؤولون ذلك . والله أعلم .

كا

اعلم أن « كما » ، عند التحقيق ، كلمتان . وهما : كاف التشبيه أو
التعليل ، و « ما » . ثم إن « ما » المتصلة بالكاف قد تكون اسماً ، وقد
تكون حرفاً .

فإذا كانت اسماً فلها قسمان : الأول : أن تكون موصولة .
والثاني : أن تكون نكرة موصوفة . كقولك : الذي عندي كما عندك ،
أي . كالذي عندك ، أو كشيء عندك . فهذا المثال يحتمل الوجهين .

(١) المائدة : ٥٤ .

وإذا كانت حرفاً فلها ثلاثة أقسام : مصدرية ، وكافّة ، وزائدة
ملغاة .

فالمصدرية نحو : قَتُّ كَمَا قَتَّ ، أَي : كَتَيْبَامَكَ . فالكاف في
ذلك جارة للمصدر المنسبك ، من « ما » وصلتها .

والكافّة كقول زياد الأعجم ^(١) :

وَأَعْلَمُ أَنِّي ، وَأَبَا حُمَيْدٍ

كَمَا النُّشْوَانُ ، وَالرَّجُلُ الْحَلِيمُ

أُرِيدُ هِجَاءَهُ ، وَأَخَافُ رَبِّي

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ عَبْدٌ ، لَنَسِيمٍ

وجعل بعضهم « ما » كافّة في قوله تعالى ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ
رَسُولًا مِنْكُمْ ﴾ ^(٢) ، وفي قوله ﴿ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ ﴾ ^(٣) .
وممن جوّز ذلك الزمخشري ^(٤) ، وابن عطية . وضمفه بعضهم ، وقال :
الأولى ، في الآيتين ونحوهما ^(٥) ، أن تكون « ما » مصدرية ، لأن فيه

(١) المغني ١٩٤ وشرح شواهد ٥٠١ - ٥٠٢ .

(٢) البقرة : ١٥١ .

(٣) القرة : ١٩٨ .

(٤) الكشف ١ : ٣٤٩ .

(٥) سقطت من الأصل .

إقرار الكاف على ما استقر لها، من عمل الجر .

وقد منع أبو سعيد علي بن مسعود الفر^١ خان صاحب «المستوفى» أن تكون الكاف مكفوفة بـ «ما»^(١) . ورد^٢ عليه بقوله «كما النشوان^٣ والرجل^٤ الحليم^٥» . قيل : وهذا تفريع^٦ على أن «ما» المصدرية لا تُوصل بالجملة الاسمية . أما إذا قلنا إنها توصل بها فلا تكون «ما» كافة ، بل مصدرية والكاف جارة للمصدر المنسبك من «ما» وصلتها .
والزائدة اللغاة كقول الشاعر^(٧) :

وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا ، وَنَعْلَمُ أَنَّهُ

كَمَا النَّاسِ ، مَجْرُومٌ عَلَيْهِ ، وَجَارِمٌ

بِجَرِّ «الناس» ، أي : كالناس . و «ما» زائدة .

فهذه أقسام «كما» . وليس فيها شيء يحد^٨ حرفاً واحداً . بل هي مركبة ، في هذه الأقسام كلها . وذكر^(٩) صاحب «رصف

(١) سقط «ما» من الأصل .

(٢) عمرو بن براقة الحمداي . المتي ٦٨ و ١٩٣ وشرح شواهد ٢٠٢ و ٥٠٠

والأمالي ٢ : ١٢٣ وشرح ابن عقيل ٢ : ٣٠ والسمط ٧٤٩ وأوضح

المسالك ٢ : ١٥٦ والممع ٢ : ٣٨ والبر ٢ : ٤٢ و ١٧٠ .

(٣) رصف الباني ٩٩ - ١٠٠ .

المباني « أن » كما « تكون تارة مركبة من كاف التشبيه ، و « ما »
الموصولة أو المصدرية . فالكلام عليها هو الكلام^(١) على الكاف المفردة
في بابها . قال : وتكون « كما »^(٢) بسيطة ، وهي مقصدنا ، ولها ثلاثة
مواضع :

الاول^(٣) : أن تكون بمعنى « كي » ، فتصب ما بعدها كما
تنصب « كي » . كقولك : أكرمك كما تكرمني ، أي : كي
تكرمني . قال الشاعر^(٤) :

وطرفك إمتا جيتنا فاجبتنه

كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر

أي : كي يحسبوا .

الثاني^(٥) : أن تكون بمعنى « كأن » . تقول : شتني كما أنا

(١) في الأصل : فالكلام عليها فالكلام .

(٢) في ج وصف المباني : ما . (٣) في وصف المباني : الموضع الاول .

(٤) عمر بن أبي ربيعة ، أو جميل شبة . ديوان عمر ١٠١ وديوان جميل ٩٠

والمتني ١٩٢ وشرح شواهد ٤٩٨ والكامل ٦١٧ ومجالس ثعلب ١٢٧

والجمع ٢ : ٦ : الترر ٢ : ٥ والخزامة ٣ : ٥٥٣ . ورواية وصف المباني

« فاصرفته » . وروى : « لكي يحسبوا » .

(٥) في وصف المباني : الموضع الثاني .

أُبْنِضْهُ ، أَي : كَأَنِّي أُبْنِضْهُ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ (١) :

تُهَدِّدُنِي بِجُنْدِكَ ، مِنْ بَعِيدٍ

كَمَا أَنَا مِنْ خُرَاعَةٍ ، أَوْ ثَقِيفٍ

الثَّالِثُ (٣) : أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى « لَعَلَّ » . قَوْلُ : لَا تَضْرِبْ زَيْدًا

كَمَا لَا يَضْرِبُكَ . وَمِنْهُ قَوْلُ الرَّاجِزِ (٣) :

• لَا تَشْتُمُ النَّاسَ ، كَمَا لَا تُشْتَمُ •

أَي : لَعَلَّ لَا تُشْتَمُ .

وَهِيَ ، فِي هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ الْأَخِيرَيْنِ ، غَيْرُ حَامِلَةٍ لِفِظًا ، وَإِنْ

كَانَتْ فِي مَوْضِعٍ حَامِلٍ ، مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى . انْتَهَى مَا ذَكَرَهُ .

وَلَمْ أَرَ أَحَدًا ذَكَرَ أَنَّ « كَمَا » تَكُونُ حَرْفًا بَسِيطًا ، غَيْرَ هَذَا

الرَّجُلِ . وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَمَا ذَكَرَ . وَ« كَمَا » ، فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ الثَّلَاثَةِ ،

(١) رِصْفُ الْمُبَانِي ١٠٠ . وَيُرْوَى لِأَحَدِ نَبِيِّنَا نَهْلُ :

فَدَعْنِي ، وَيَبَّ عَيْرِي ، وَالْهَمْزُ مِثِّي

النَّوَادِر ١١٦ . وَيُرْوَى : كَأَنِّي مِنْ خُرَاعَةٍ . وَالْوَيْبُ : الْوَيْلُ .

(٢) فِي رِصْفِ الْمُبَانِي : الْمَوْضِعُ الثَّلَاثُ .

(٣) فِي رِصْفِ الْمُبَانِي « وَتَشْتُمُ النَّاسَ » . وَالْيَتْلُوْةُ . دِيْوَانُهُ ١٨٣ وَالْكِتَابُ

١ : ٤٥٩ وَالْمَجْمَعُ ٢ : ٣٨ وَالْفَرَرُ ٢ : ٤٣ وَالْخُرَاقَةُ ٤ : ٢٨٢ .

مركبة من كاف التشبيه ، أو كاف ^(١) التعليل ، و « ما » .
واختلف النحويون ، في وجه النصب بـ « كما » ، في قوله « كما
يحسبوا » . فقال أبو علي الفارسي : الأصل « كما » فحذفت الياء .
ونقل عن الكوفيين . قال ^(٢) ابن مالك : وهذا تكلف ، لا دليل عليه ،
ولا حاجة إليه . وذهب إلى أنها الكاف المكفوفة بـ « ما » ، دخلها
معنى التعليل ، فنصبت لشبهها بـ « كي » ، لا لأن الأصل ^(٣) « كما » .
والله أعلم .

لات

حرف نفي ، أصله « لا » ، ثم زيدت ^(٤) عليها التاء كما زيدت في
« ثمت » و « ربت » . هذا مذهب الجمهور . وقيل : هي مركبة من
« لا » والتاء . فلو سميت بها ^(٥) حكيت .

وقال ابن أبي الربيع : « لات » أصلها « ليس » . فقلبت ياءها
ألفاً ، وأبدلت سيبها تاء ، كراهة أن تلبس بحرف التمني . ويقويه

(٢) في الأصل : وقال .

(١) سقطت من الأصل .

(٣) في الأصل : نكي والأصل .

(٥) في الأصل : بهذا .

(٤) في الأصل : ريد .

قول سيويه ^(١) « إن اسمها مضرفيها » ، ولا يضمر إلا في الأفعال .
 وذهب ابن الطراوة إلى أن التاء متصلة بالحين الذي بعدها ، لا
 بها . وهو مذهب أبي عبيد . قال : ولم نجد ^(٢) في كلام العرب
 « لات » . وذكر أن التاء في « الإمام » ^(٣) متصلة بـ « حين » ، كتبت
 « ولا تحين مناص » ^(٤) . قال الزمخشري : وأما قول أبي عبيد .
 « إن التاء داخلة على حين » فلا وجه له . واستشهاده بأن التاء ملتزقة
 بـ « حين » في الإمام لا متشبث به . فكم وقعت في المصحف أشياء
 خارجة ^(٥) عن قياس الخط .

قلت : وقد ورد دخول التاء على الأحياء في قول ابن عمر
 « اذهب بها تلاتن إلى أصحابك » . وقول الشاعر ^(٦) :

(١) في الكتاب ١ : ٢٨ : تضمر فيها مرفوعاً .

(٢) في الأصل : ولم يوجد .

(٣) الإمام : مصحف عثمان رضي الله عنه . انظر المفتي ٢٨١ والنصف ٢ : ٥٣ .
 وحاشية السوقي ١ : ٢٦٣ وحاشية الأمير ٢ : ٢٠٤ .

(٤) ص : ٣ .

(٥) في الأصل : خرجت .

(٦) حميل شينة . ديوانه ٢٢٩ وديوان عمرو بن أحر ٩٥٤ وسر =

نُوتِي ، قَبْلَ يَوْمِ بَيْنِ ، جُمَانَا
وَصَلِينَا ، كَمَا زَعَمْتَ ، ثَلَانَا
وقول الآخر (١) :

الْعَاطِفُونَ ، تَحِينَ مَا مِنْ عَاطِفٍ
وَالْمُطْعِمُونَ زَمَانَ أَيْنَ الْمُطْعِمُ ؟
وزعم بعض النحويين أن التاء في « ثلان » بدل من ألف الوصل . وهو
زعم لا يصح . وأوّل بعضهم « تحين » على أنه أراد : لَاتَ حِينَ ،
فحذف « لا » وأبقى التاء دالة (٢) عليها . وقيل : أراد « العاطفون »
بهاء السكت ، ثم أثبتها (٣) وصلّا ، وحرّكها مبدلة تاء ، تشبيهاً
بهاء التأنيث . وهذا بعيد جداً . وقول أبي عبيد : ولم « نجد في كلام

= الصناعة ١ : ١٨٥ والإنصاف ١١٠ والزهر ١ : ٢٣٧ وتأويل مشكل
القرآن ٤٠٤ واللسان (حين) و (تَلَن) والتاج (تَلَن) والمتع ٢٧٣
والخزانة ٢ : ١٤٩ و ٤ : ١٧٦ . ونولي : أنيلي .

(١) البيت لأبي وجزة السعدي . الإنصاف ١٠٨ والمخصص ١٦ : ١١٩ ومجالس
ثعلب ٣٧٤ وسر الصناعة ١ : ١٨٠ والأزهية ٢٧٣ والمتع ٢٧٣
والصاح واللسان والتاج (حين) والخزانة ٢ : ١٤٧ و ٤ : ١٠٤ .
(٢) في الأصل : داخله . (٣) في الأصل : أبطلها .

العرب : لات ، مُعارَضٌ بتقل الخليل ، وسيبويه ، وغيرهما من الأئمة .
واختلف النحويون في « لات » ، قليل : لا عمل لها . ونقل
عن الأخفش ، وما ينتصب بعدها عنده منصوب بفعل مضمر ، تقديره :
ولا أرى حينَ مناصٍ . ونقل صاحب « البسيط » عن السيرافي أنه قال
في ﴿ ولاتَ حينَ مناصٍ ﴾ : هو على الفعل ، أي : ولات أراه حينَ
مناصٍ . وقيل : تعمل عمل « إن » . وهو مذهب الأخفش . وهي
عنده « لا » النافية للجنس ، زيدت عليها التاء ، و « حينَ مناصٍ »
اسمها ، والخبر محذوف ، أي : لهم ، ونحوه . وقال سيبويه ، ومن وافقه :
تعمل عمل « ليس » . وهي على هذا « لا » المشبهة بـ « ليس » ، زيدت
عليها التاء .

ولم يُسمع الجمع بين اسمها وخبرها . بل الأكثر أن يحذف
اسمها ، ويبقى خبرها . كقوله تعالى ﴿ ولاتَ حينَ مناصٍ ﴾ ،
والتقدير : ليس الحينُ حينَ مناصٍ . وقد يحذف خبرها ، ويبقى
الاسم ، كقراءة بعضهم ﴿ ولاتَ حينَ مناصٍ ﴾ بالرفع . والتقدير :
ولات حينُ مناصٍ حيناً لهم . وعلى قول الأخفش ، فالرفع بعدها
مبتدأ وخبره محذوف .

وإذا وقعت « لات » قبل « هنا » ، كقول الشاعر^(١) :

حَنَّتْ نَوَارُ ، وَلَاتَ هَنَا حَنَّتْ

وَبَدَا السَّذِي كَانَتْ نَوَارُ أَجَنَّتْ

ففيها خلاف : ذهب الفارسي إلى أنها ميملة ، لا اسم لها ولا خبر .
و « هنا » في موضع نصب على الظرفية ، لأنه إشارة إلى مكان .
و « حنت » مع « أن » مقدرة قبله في موضع رفع بالابتداء ،
والتقدير : ولا هنالك حين . وقيل : « هنا » اسم « لات » ،
و « حنت » خبرها ، على تقدير مضاف ، أي : ليس ذلك الوقت حين
حين . وهو اختيار ابن عصفور ، وشيخه أبي علي الشلوين . ورده
ابن مالك بأن « هنا » من الظروف التي لا تتصرف ، فلا تخرج عن
الظرفية ، إلا بأن تُجرّ بـ « من » أو « إلى » .

قائدة

قُرِئَ ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ بفتح التاء ، وضمها ، وكسرهما .

(١) شيب بن جميل التنلي ، أو حجل بن بضلة . المقي ٦٥٥ وشرح شواهد
٩١٩ والمؤتلف والمختلف ٨٠٤ والفصل ٤٢ والمص ١ : ١٢٦ والدرر
١ : ٥٢ و ٩٩ وشرح الحماسة للتبريري ٣ : ٣٥ والخزانة ٢ : ١٥٦ و ٤٨٠ .

والفتح هو المشهور . والوقف عليها بالتاء عند سيويه ، والقراء ، وابن
كيسان ، والزجاج . وبه وقف أكثر القراء . وباللهاء عند الكسائي ،
والمبرد . وبه قرأ الكسائي . وقرئ « حين مناص » بالنصب والرفع
والجر ، فالنصب والرفع تقدم توجيههما ^(١) . وأما الجر فوجهه ما حكاه
القراء ، أن من العرب من يحقض بـ « لات » . وأنشد ^(٢) :

طَلَبُوا صُلَحَنَا ، وَلَاتَ أَوَانٍ

فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءٍ

وقال الزمخشري : فإن قلت : ما وجه ^(٣) الكسري «أوانٍ»؟ قلت :

مشبهة بـ « إذ » في قوله ^(٤) :

• وَأَنْتَ ، إِذٍ ، صَحِیحٌ •

(١) في الأصل : قدما بوجهيها .

(٢) لأبي ريد الطائي . ديوانه ٣٠ والمثني ٢٨٢ وشرح شواهد ٦٤٠ و ٦٩٠

وشرح شذور الذهب ٢٠١ والخصائص ٢ : ٣٧٧ والمخصص ١٦ : ١١٩

وتأويل متكل القرآن ٤٠٣ وجمع الأمثال ١ : ٤٣٣ والمجمع ١ : ١٢٦

والدرر ١ : ٩٩ والإصابة ١٠٩ وشرح المصطلح ٩ : ٣٢ والميني ٢ : ١٥٧

والخزانة ٢ : ١٥٣ .

(٣) في الأصل : فما وجه . وانظر الكتاب ٤ : ٧١ - ٧٢ .

(٤) قسم بيت لأبي دؤيب . انظر ص ١٨٧ .

في أنه زمان قُطع منه المضاف إليه ، وعُوض^(١) بالتسوين ، لأن
الأصل : ولات أوانَ صلح . فإن قلت : فأتقول في « حينٍ مناصٍ » ،
والمضافُ إليه قائم ؟ قلتُ : نُزِلَ قطعُ المضاف إليه من « مناصٍ » ،
لأن أصله : حين مناصٍ ، ونزلة قطعته من « حين » ، لاتحاد المضاف
والمضاف إليه . وجعل تنوينه عوضاً من الضمير المحذوف . ثم بُني
الحين لكونه مضافاً إلى غير متمكن . انتهى .

وما ذكره في « لات أوانٍ » هو تخريج الزجّاج ، وغيره .
وفيه بُعد . وما ذكره في « لات حين مناصٍ » أبعد . وخرج الشيخ
أبو حيان هذه القراءة ، والبيت أيضاً ، على إضمار « من » ، أي : لات
من حينٍ ، ولات من أوانٍ . وخرج الأَخفش « ولات أوان » على
إضمار « حين » ، أي : ولات حين أوانٍ . فحذف « حين » ، وأبقى
« أوانٍ » على جره . والله سبحانه أعلم .

بيت

حرف تمنٍ ، تكون في الممكن والمستحيل . ولا تكون في

(١) راد في الأصل هنا : منه .

الواجب . فلا يقال : ليت غداً يجي . وذكر بعضهم أنه يقال فيها « لست » بالإدغام . وذكر صاحب « رصف المباني » أنه يقال « لوت » بالواو ^(١) قليلاً ^(٢) . وهي تنصب الاسم وترفع الخبر .

وأجاز ^(٣) القراء نصب الجريين بها ، دون أخواتها ، وأجازوه بعض أصحابه في الأحرف الستة . ونقل بعضهم عنه أنه أجاز ذلك في « لعل » و « كأن » أيضاً ، نقله عنه ابن أصبغ . وتقدم ما استدلت به من أجاز ذلك في « أن » وبيان تأويله ، وأنه لا حجة فيه . ومما ورد في ليت قول الشاعر ^(٤) :

• يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِمَا •

وقول ^(٥) الآخر ^(٦) :

(١) في الأصل : وبالواو . (٢) رصف المباني ١٣٩ .

(٣) في الأصل : واختار .

(٤) السجاح . ديوانه ٣٠٦٠٢ وطبقات فحول التمر ٦٥ والكتاب ١ : ٢٨٤

والمفتي ٣٩٦ والموشح ٢١٧ والهمع ١ : ١٣٤ والتمام ١٦٨ والدرر ١ : ١١٢

والبحر ٤ : ٤٤٤ والحرانة ٤ : ٢٩٠ .

(٥) في الأصل : ويقول .

(٦) الرجيع : العائد الردود .

لَيْتَ الشَّبَابَ هُوَ الرُّجِيعَ عَلَى الْفَتَى
وَالشَّيْبَ كَانَ هُوَ الْبَدِيءُ الْأَوَّلُ
وتأول ذلك المانعون على الوجهين المتقدم ذكرهما في «أن» .
وله «لَيْتَ» أحكام أخر، مشهورة، لا حاجة إلى التطويل .
والله أعلم .

ليس

فعل لا يتصرف . هذا مذهب الجمهور . ودليل فعليتها اتصال
الضماير المرفوعة البارزة^(١) بها ، واتصال تاء التانيث . ووزنها «فَعِلَ»
بكسر العين ، فخففت ، ولزم التخفيف . ولا يجوز أن تكون «فَعَلْ»
بالفتح ، لأنه لا يخفّف ، فكان يقال : لاس . ولا «فَعُلَ» بالضم ،
إذ لو كان كذلك لزم ضم لامها ، مع ضمير المتكلم والمخاطب . وكان
قياسها كسر اللام في نحو : لَيْسْتُ . وقد حكاها الفراء عن بعضهم .
والأكثرُ الفتح . وسبب ذلك عدم تصرفها .
وقد سُمع فيها «لُستَ» بضم اللام ، وهو يدل على بنائها على

(١) في الأصل : الضماير البارزة المرفوعة .

« فَعُل » بضم العين كـ « هَيُّوْ زَيْدٌ » ، بمعنى : حَسُنْتَ هَيْتَهُ ،
فيكون في أصلها لقتان : فَعِلَ ، وفَعُلَ .

وذهب ابن السراج ، والفارسي في أحد قوليه ، وجماعة من
أصحابه ، وابن شقير^(١) ، إلى أنها حرف . ولهذا ذكرتها في هذا
الموضع . وقال صاحب « رصف المباني » : « ليس » ليست محضة في
الفعلية ، ولا محضة في الحرفية ، ولذلك وقع فيها الخلاف^(٢) بين
سيبويه والفارسي . فزعم سيبويه أنها فعل ، وزعم أبو علي أنها حرف ،
ثم قال : والذي^(٣) ينبغي أن يقال فيها ، إذا وجدت بغير خاصية من
خواص الأفعال ، وذلك إذا دخلت على الجملة الفعلية ، أنها حرف
لا غير ، كـ « ما » النافية . كقول الشاعر^(٤) :

تَهْدِي كِتَابَ خُضْرًا ، لَيْسَ يَعْصِيهَا
إِلَّا ابْتِدَارٌ ، إِلَى مَوْتٍ ، بِأَسِيفٍ

انتهى .

(١) أحمد بن الحسن ، أبو بكر ، النخعي ، توفي سنة ٣١٧ . بنية الوعاء : ١ : ٣٠٢ .

(٢) في رصف المباني ١٤١ : في الحرفية ولا محضة في الفعلية ولذلك وقع
الخلاف فيها .

(٣) في رصف المباني ١٤١ : والذي . (٤) رصف المباني ١٤١ .

واعلم أن « ليس » لها أربعة أقسام :

الأول : أن تكون من أخوات « كان » . فترفع الاسم ، وتنصب الخبر . وأمرها واضح .

الثاني : أن تكون من أدوات الاستثناء . ويجب نصب المستثنى بها ، [نحو : قام القوم ليس زيداً . وهذه في الحقيقة هي الرافعة للاسم ، الناصبة للخبر . ولذلك يجب نصب المستثنى بها] ^(١) ، لأنه خبرها . واسمها ضمير ، عائد على البعض ، المفهوم من الكلام السابق ^(٢) ، عند البصريين . وقال الكوفيون : اسمها ضمير عائد على الفعل ^(٣) المفهوم من الكلام السابق . والتقدير : ليس هو ، أي : ليس فعلهم فعل زيد . فحذف المضاف . وردُّ وجهين : أحدهما أن فيه دعوى ^(٤) حذف مضاف ، لم يلفظ به قط . والآخر أنه لا يصح تقديره في كل موضع ، نحو : القوم أخوتك ليس زيداً .

الثالث : أن تكون مبهمة ، لا عمل لها . وذلك في نحو « ليس الطيب إلا المستك » ، عند بني تميم . فإن « إلا » عندم تبطل عمل

(١) سقط من الأصل . (٢) سقطت من الأصل .

« ليس » ، كما تبطل عمل « ما » الحجازية . حكى ذلك عنهم أبو عمرو
 ابن العلاء . وله في ذلك ، مع عيسى بن عمر ، حكاية مشهورة ^(١) . وقال
 بعضهم : ولا يكون ذلك إلا على اعتقاد حرفيتها ، ولا ضمير في ليس .
 وتأول أبو علي قولهم « ليس الطيب إلا المسك » ، وزعم أنه
 يحتمل وجوهاً : أحدها أن يكون في « ليس » ضمير الشأن ،
 و « الطيب » مبتدأ ، و « المسك » خبره . وردّ بأنه لو كان كذلك
 لدخلت إلا على الجملة . فكان يقال : ليس إلا ^(٢) الطيب المسك .
 كما قال الشاعر ^(٣) :

أَلَا لَيْسَ إِلَّا مَا قَضَى اللَّهُ كَائِنْ

وَلَا يَسْتَطِيعُ الْمَرْءُ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا

وقد أجاب أبو علي ، عن هذا ، بأن « إلا » دخلت في غير موضعها ،
 ونظير ذلك قوله تعالى ﴿ إِنْ تَنْظُرْ إِلَّا ظَنًّا ﴾ ^(٤) ؛ وقول

(١) انظر محالس العلماء ١ والحيوان ٥ : ٣٠٩ و ٧ : ٢١٠ وطبقات النحويين
 ٣٨ والأمازي ٣ : ٣٩ والأشباه والنظائر ٣ : ٢٣ و ١٦٥ وشرح نهج
 البلاغة ٤ : ٤٢٤ .

(٢) سقطت من الأصل . (٣) المعنى ٣٢٦ وشرح شواهد ٧٠٤ .

(٤) الحاشية : ٣٢ .

الشاعر^(١) :

* وما اغترَّهُ الشَّيْبُ ، إلاَّ اغترَّارا *

وأجيب بأن الآية والبيت محمولان على حذف الصفة ، لفهم المعنى .

قال أبو علي : والوجه الثاني أن يكون « الطيب » اسم « ليس » ،
والخبر محذوف ، و « إلاَّ المسك » بدل منه . كأنه قيل : ليس الطيب
في الوجود إلاَّ المسك . والوجه الثالث أن يكون « الطيب » اسم
« ليس » ، و « إلاَّ المسك » نعت له ، والخبر محذوف . كأنه قال^(٢) :
ليس الطيب ، الذي هو غير المسك ، طيباً في الوجود .

ولأبي نزار ، الملقب ملك النحاة^(٣) ، تخريج غريب . وهو أن
« الطيب » اسم « ليس » ، و « المسك » مبتدأ ، وخبره محذوف ،
تقديره : إلاَّ المسكُ أفخرُّه .. والجملة في موضع خبر « ليس » .

(١) عجريت للأعشى . وصدره :

أَحَلَّ ، له ، الشَّيْبُ اتَّقَالَه

ديوانه ٨٠ والمغني ٣٢٦ وشرح شواهد ٧٠٤ والخزانة ٣ : ٣٠ .

(٢) كذا .

(٣) الحسن بن صافي . ولد بغداد ، ومات في دمشق سنة ٤٨٩ . بنية الوعاء

١ : ٥٠٤ .

والذي يبطل هذه التأويلات نقل أبي^(١) عمرو أن ذلك لغة
في تميم.

الرابع : أن تكون حرفاً عاطفاً ، على مذهب الكوفيين . ومن
حجتهم قول الشاعر^(٢) :

أَيَّ الْمَقَرِّ ، وَالْإِكَّةِ الطَّالِبُ
وَالْأَشْرَمُ الْمَغْلُوبُ ، لَيْسَ الْغَالِبُ

ولم يثبت كونها عاطفة ، عند البصريين . ويؤجّه هذا البيت ، على
مذهب البصريين ، بأن يُجعل « الغالب » اسم « ليس » ، ويجعل
خبرها ضميراً متصلاً عائداً على « الأشرم » ، ثم حُذف لاتصاله . كما
تقول : الصديقُ كَأَنَّهُ زَيْدٌ ، ثم تحذف المَاءَ تخفيفاً . ومن نقل أنها
تكون حرفاً عاطفاً ، عند الكوفيين ، ابن بابشاذ ، والنحاس ، وابن
مالك . وحكاه ابن عصفور ، عن البغداديين .

قيل : وفي الحقيقة ليست عندهم حرف عاطف ، لأنهم أضمرُوا

(١) في الأصل : أبو .

(٢) قيل بن حبيب . سيرة ابن هشام ١ : ٥٣ والمقتي ٣٢٧ ونسرح شواهد
٧٠٥ . والأشرم : أبرهة الحبشي ، صاحب القيل .

الخبر في قولهم : قام زيد ليس عمرو . وفي النصب والجر جعلوا الاسم ضمير المجهول ، وأضمرُوا الفعل بعدها . وذلك الفعل المضمر في موضع خبر « ليس » . هذا تحرير مذهبهم ، وهو المفهوم من كلام هشام ، وابن كيسان . وهما أعرف بتقرير مذهب الكوفيين .

مسألة

مذهب أكثر النحويين أن « ليس » و « ما » الحجازية مخصوصان بنفي الحال . قال ابن مالك : والصحيح أنهما ينفيان الحال ، والماضي ، والمستقبل . وقد حكى سيويه ^(١) : ليسَ خَلَقَ اللهُ مثله . ومن نفيها المستقبل قول حسان ^(٢) :

فما مثلهُ فيهم ، ولا كانَ قبلَهُ

وليسَ يكونُ ، الدهرُ ، مادامَ يَدُ بُلُ

وينبغي أن يُحمل كلام الأكثرين على « ما » إذا لم تقترن بقرينة تخصّه بأحد الأزمنة ، فيحمل إذ ذاك على الحال ، كما يحمل عليه الإيجاب . وقد أشار إلى ذلك الشلوبين . والله أعلم .

(١) الكتاب ١ : ٣٥ . (٢) ديوان حسان ١٩٨ . ويذيل : اسم جيل .

(٣) سقطت من ب و ج و د .

منذُ

لفظ مشترك، يكون حرف جرّ، ويكون اسماً، كما تقسم في « منذ ». والمشهور أنها حرفان، إذا انجرّ ما بعدها، واسمان إذا ارتفع ما بعدها. وقيل: هما اسمان مطلقاً. وعامة العرب على الجرّ بهما، وإن كان ما بعدها حالاً، نحو: منذ^(١) الساعة. وإن كان ماضياً، والكلمة « منذ »، فالرفع وقل الجرّ، أو « منذ » فالجر وقلّ الرفع.

وفي « النهاية »: قالوا « منذ » و « مذ » حرفان. وفي هذا نظر، إذ قالوا: أصل « مذ » « منذ ». ويلزم على قولهم أنت^(٢) « أن » المخففة من « أن » و « أن » حرفان، وأن « رب » باعتبار لغاتها عشرة أحرف. قلت: الذي يظهر أن مرادهم أن « مذ » كان أصلها « منذ » كأختها، فحذفت نونها، وتركت أختها على أصلها؛ ألا تراهم قالوا: إن الأغلب على « مذ » الاسمية، والأغلب على « منذ » الحرفية. فلو كانت « مذ » فرع « منذ » هذه لساوتها في الحكم^(٣). [وتحقيق هذا أن « منذ » تكون اسماً، وتكون حرفاً. فإذا كانت اسماً كثر

(١) في الأصل: مذ.

(٢) ب وجود: إن تكون.

(٣) ب وجود: في هذا الحكم.

فها حذف النون ، وإذا كانت حرفاً لم تحذف منها النون [لأقليلاً] ^(١) .
واختلف في «منذ» ، فقال البصريون : بسيطة . وقال الكوفيون :
مركبة . ثم اختلفوا ، فقال الفراء : أصلها [« من ذو » : من الجارة ،
وفو الطائية . وقال غيره منهم : أصلها] ^(٢) « من إذ » : من الجارة ،
وإذ الظرفية . وقال محمد بن مسعود الغزني : أصلها « من دا » : من
الجارّة ، وإذا اسم إشارة . ولهم في تقرير هذه الأقوال تكلفات واهية .
والصحيح مذهب البصريين . وفيها ^(٣) لغتان : ضم الميم ، وهي
النصحي . وكسرهما ، وهي لغة سليم .

واعلم أن « مذ » و « منذ » لهما ثلاثة أحوال :
الأول : أن يليها اسم مرفوع نحو : ما رأيته مذ ^(٤) يوم الجمعة ،
أو منذ يومان . [فيها إذ ذاك اسمان] ^(٥) . وفي إعرابها أربعة مذاهب :
الأول : أنها مبتدآن ، والزمان المرفوع بعدها خبرها . ويقدران في
المعرفة بأول الوقت ، وفي النكرة بالأمد . فإذا قلت : ما رأيته مذ يوم
الجمعة ، فالتقدير : أول انقطاع الرؤية يوم الجمعة . وإذا قلت : ما رأيته

(١) سقط من الأصل . (٢) سقط من الأصل .

(٣) في الأصل : فيها . واطلر الجمع ١ : ٢١٦ .

(٤) في الأصل : منذ . (٥) سقط من الأصل .

مذ يومان ، فالتقدير : أمدُ انقطاع الرؤية يومان . وهذا قول المبرد ،
وابن السراج والفارسي . ونقله ابن مالك عن البصريين . وليس هو
قول جميعهم^(١) .

والثاني : أنها ظرفان منصوبان على الظرفية . وهما في موضع الخبر ،
والرفوع بعدهما مبتدأ . والتقدير : بيني وبين لقائه يومان . وهو
مذهب الأخفش ، والزجاج ، وطائفة من البصريين .

والثالث : أن الرفوع بعدهما فاعل بفعل مقدر ، وتقديره : مبذ
كان يومان . وهما ظرفان مضافان إلى جملة حذف مصدرها . وهذا
مذهب الكوفيين . واختاره السهيلي ، وابن مالك .

والرابع : أنه خبر مبتدأ محذوف . وهو قول لبعض الكوفيين .
وتقديره : ما رأيت من الزمان الذي هو يومان . ونقله ابن يعيش^(٢) عن
الفراء . قال : لأن « منذ » مركبة من « من » و « ذو » التي
بمعنى النفي^(٣) ، « والنفي » توصل بالمبتدأ والخبر .

والحال الثاني : أن يليها اسم مجرور ، نحو : ما رأيت مذ يومين .

(١) في الأصل : جمهورم .

(٢) في الأصل : لمبتدأ .

(٣) شرح الفصل ٤ : ٩٥ .

(٤) في الأصل : التي .

وقول الشاعر^(١) :

قِفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرِي حَيْبٍ ، وَعِرْفَانٍ
وَرَسْمٍ ، عَفَّتْ آيَاتُهُ مِنْذُ أَرْمَانٍ
وفي ذلك مذهبان : أحدهما أن « منذ » و « مذ » حرفا جرّ . وهو
الصحيح . وإليه ذهب الجمهور . ولا يجزّان إلا الزمان . فإن كان معرفة
ماضياً فيها بمعنى [« من » لا ابتداء الغاية . نحو : ما رأيتَه مديوناً
الجمعة . وإن كان معرفة حالاً فيها بمعنى [« في »^(٢) ، نحو : ما رأيتَه
منذ الليلة . وإن كان نكرة فيها بمعنى « من وإلى » ، فيدخلان على
الزمان الذي وقع فيه ابتداء الفعل وانهاؤه . نحو : ما رأيتَه مذ أربعة
أيام . والمذهب الثاني أنها ظرفان مضافان ، وهما في موضع نصب بالفعل
الذي قبلها . وعلى هذا فهما اسمان في كل موضع .

الحال الثالث : أن يليها^(٣) جملة . والكثير أن تكون فعلية ،

كقول الفرزدق^(٤) :

(١) البيت لامرئ القيس . ديوانه ٨٩ والمتن ٣٧٢ وشرح شواهد ٧٥٠

وأوضح المسالك ٢ : ١٤٣ والمجم ١ : ٢١٧ والدرر ١ : ١٨٦ .

(٢) سقط من الأصل . (٣) في الأصل : أن يليها .

(٤) ديوانه ٣٧٨ والمتن ٣٧٣ وشرح شواهد ٧٥٥ .

ما زال مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ
فَسَمَاءٌ فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ
وقد تكون اسمية ، كقول الشاعر (١) :
وما زِلْتُ مُجْمُولًا عَلَيَّ صَنِيعَةً
ومُضْطَلَعُ الْأَمْتَانِ ، مُذْ أَنَا يَلْفَحُ

وفي ذلك مذهبان : أحدهما أن « منذ » و « مذ » ظرفان مضافان إلى الجملة ، وصرح به سيبويه . والثاني أنها مبتدآن ، ويقدر زمانٌ مضافٌ إلى الجملة ، يكون خبراً عنها ولا يدخلان عنده ، إلا على زمان ملفوظ به ، أو مقدر .

والمختار أن « مذ » و « منذ » إن وليها مرفوع ، أو جملة ، فيها ظرفان مضافان إلى الجملة . وإن وليها مجرور فيها حرفان . وهذا اختيار ابن مالك (٢) في « التسهيل » . وقد بيّنته في « شرحه » . وهذا القدر كافٍ هنا . والله أعلم .

(١) الكتاب ١ : ٢٣٩ واليني ٣ : ٣٢٤ . والمضطلع : الذي يقوى على الحمل ، أو يحمل بين أضلاعه .

(٢) التسهيل ٩٤ .

من

المشهورُ فيها أنَّها اسم من الظروف ، تكونُ شرطاً واستفهاماً .
ولأنما ذكرتها هنا لأنها تكون حرف جر بمعنى « من » ، في لغة
هذيل ، كقول الشاعر ^(١) :

شَرِبْنِ بِمَاءِ الْبَحْرِ ، ثُمَّ تَرَقَّعْتَ

مَتَى لُسْجَجٍ ، خُضِرٍ ، لَهْنٍ نَثِيجٍ
أي : من لججٍ ^(٢) . ومن كلامهم : أخرجها متى كُئِمَتْ ، أي : من
كئمت . والله سبحانه أعلم .

نعم

حرف ، من حروف الجواب . وفيها ثلاث لغات : نعم ، بفتح

(١) البيت لأبي ذؤيب . ديوان الهذليين ١ : ٥٢ والمغني ١١١ وشرح شواهد

٣١٨ والخصائص ٢ : ٨٥ وأوضح المسالك ٢ : ١١٧ والجمع ٢ : ٣٤

والدرر ٢ : ٣٤ والأرهية ٢٠٩ و ٢٩٤ وأمال ابن السجري ٢ : ٢٧٠

وأدب الكاتب ٤٠٨ والخصص ١٤ : ٦٧ وشرح ابن عقيل ٢ : ٧ . يصف

سجياً . والنثيج : المر السريع .

(٢) في الأصل : من لجج حصر .

العين . ونَعِم ، بكسر ها ، وهي لغة كنانة ، وبها قرأ الكسائي . ونَعَم ، بإبدال عينها حاء . حكاهما النضر بن شميل ، وبها قرأ ابن مسعود . وهي لتصديق مُخْبِرٍ ، أو إعلام مُسْتَخْبِرٍ ، أو وعد طالب . فالأول كقولك « نَعَم » لمن قال : قام زيد . والثاني كقولك « نَعَم » لمن قال : هل جاء زيد ؟ والثالث كقولك « نعم » لمن قال : اضرب زيداً . أي : نعم اضربه . والمنفي^(١) كالواجب . والسؤال عن النفي كالنفي . ففي الموجب والسؤال عنه تصديق الثبوت . وفي النفي والسؤال عنه تصديق النفي ، وتقدم الفرق بينها وبين « بلى » .

وزعم بعض النحويين أن « نعم » تكون حرف تذكير ، لما بعدها . وذلك إذا وقعت صدر الجملة بعدها ، نحو : نعم هذه أطلالهم . وهذا محتمل التأويل .

وعبارة سيبويه فيها قوله^(٢) « نَعَمٌ عِدَّةٌ وَتَصْدِيقٌ »^(٣) . قال بعض النحويين : يعني أنها إن كان قبلها طلب فهي عدة ، لا غير . وإن كان قبلها خبر فهي تصديق ، لا غير . والله أعلم .

(١) ب : والمنفي . (٢) سقطت من الأصل .

(٣) في الكتاب ٢ : ٣١٢ : وأما نعم فعدة وتصديق .

نَحْنُ وَهَما وَهِي

إذا وقعت فصلاً . فيها خلاف ، تقدم ذكره . والله أعلم .

هَيَا

حرف نداء ، بنادى بها البعيد مسافة أو حكماً . قال الشاعر ^(١) :

هَيَا أُمِّ عَمْرٍو ، هَلْ لِي الْيَوْمَ عِنْدَكُم

بَغْيَبَةٍ أَبْصَارِ الْوَشَاةِ ، سَبِيلُ ؟

واختلف النحويون في هائها ، فقيل : هي بدل من همزة « أيا » . وهو قول ابن السكيت ، وابن الخشاب ^(٢) . وقيل : هي أصل لا بدل . وتقدم مذهب ^(٣) من قال : إن « يا » وأخوانها أسماء أفعال . والله سبحانه وتعالى أعلم .

★ ★ ★

(١) المجمع ١ : ١٧٢ والدرر ١ : ١٤٨ والتاج (هيا) .

(٢) عبد الله بن أحمد ، أبو محمد . توفي سنة ٥٦٧ . بنية الوعاة ٢ : ٢٩ .

(٣) في الأصل : قول .

الباب الرابع

في الرباعي

وهو ضربان : متفق عليه ، ومختلف فيه . وجهته تسعة عشر حرفاً : إذما ، وألا ، وإلا ، وأما ، وإما ، وأنتم ، وإيتا ، وأيمن ، وحشى ، وحاشا ، وكأن ، وكلا ، ولعل ، ولكن ، ولما ، ولولا ، ولوما ، ومها ، وهلا . وأنا أذكرها على هذا الترتيب . إن شاء الله تعالى .

إدما

حرف شرط ، عند سيويه ، تجزم فعلين مثل « إن » الشرطية . وتقدم ذكرها في أقسام « إذ » . وإنما ذكرتها في الرباعي ، وفاقاً لمن عدها فيه ، لكونها ركبت مع « ما » ، فصارت كأنها كلمة واحدة .

أولاً بفتح الهمزة والتشديد

حرف تحضيض لا عمل لها . وهي مختصة بالأفعال ، كسائر
أحرف التحضيض . فلا يليها إلاّ فعل ، [نحو : ألاّ فعلتَ] ^(١) . أو
معمول فعل ظاهرٍ ، نحو : ألاّ زيداً ضربتَ . أو مضمراً ، نحو : ألاّ
زيداً ضربتهُ .

وقال بعض النحويين : يجوز مجيء الجملة ^(٢) الاسمية ، بعد أدوات
التحضيض ، كقول الشاعر ^(٣) :

• فهِلَا نَفْسٌ لَيْلَى شَفِيعُهَا •

ولا حجة في هذا البيت . ويأتي بيان ذلك في « هلا » .

قال بعضهم : و « ألا » يحتمل أن يكون أصلها « هلا » ،
فأبدلت الهاء همزة . وقال بعضهم : الهاء في « هلا » بدل من همزة
« ألا » ، ولا يصح العكس ، لأن إبدال الهاء من الهمزة أكثر من
إبدال الهمزة من الهاء . فالجمل على الأكثر أولى .

(١) سقط من الأصل . (٢) سقط من الأصل .

(٣) قسم يب يسب إلى محنون ليلي ، وابن الدمينه ، والصحة القسيري . وقامه :
وَبُنِيَتْ لَيْلَى أَرْسَلَتْ ، شَفَاعَةً إِلَيَّ ، فَهِلَا نَفْسٌ لَيْلَى شَفِيعُهَا
ديوان المحنون ١٩٥ وديوان ابن الدمينه ٢٠٦ والمفني ٧٧ و ٢٩٧ و ٣٤٠
و ٦٤٥ وشرح شواهد ٢٢١ والخزانة ١ : ٤٦٣ .

واعلم أن «ألا» قد تكون مركبة من «أن» الناصبة للفعل، أو المخففة، و«لا» النافية، فتعد حرفين، لا حرفاً واحداً. كقوله تعالى ﴿أَلَا تَعْلَمُونَ﴾^(١). وقد أجازوا في «أن» هذه أن تكون مصدرية ناصبة للفعل، ومخففة من الثقيلة، ومفسرة. وذلك واضح. والله أعلم.

إلا بكسر الهمزة والتشديد

حرف استثناء. هذا معناها المشهور. وقد تكون بمعنى «غير»، وبمعنى الواو عند الأنخفش، والفراء، وعاطفة تشرك في الإعراب، لا في الحكم، عند الكوفيين، وزائدة عند الأصمعي، وابن جني. فهذه خمسة أقسام.

الأول: أن تكون حرف استثناء، نحو: قام القوم إلا زيداً. ولـ «إلا» هذه، التي يُستثنى بها، أحكام كثيرة. ونذكر هنا ما تدهو الحاجة إلى ذكره، في سبع^(٢) مسائل:

(١) النمل: ٣١.

(٢) سقطت من الأصل.

الاولى : في حد الاستثناء : وهو إخراج بـ « إلا » ، أو إحدى أحواتها ، تحقيقاً أو تقديرًا . فالإخراج جنس ، و « بإلا » أو إحدى أحواتها ، مُخْرِجٌ للتخصيص بالنعت ، ونحوه . والمراد بالمُخْرِج تحقيقاً : المتصل ، وبالمُخْرِج تقديرًا : المنقطع ، نحو ﴿ مَا ۙ مِنْ عِلْمٍ ۙ إِلَّا اتَّبَعَ الظَّنُّ ﴾ ^(١) . فإن « الظن » ، وإن لم يدخل في العلم ، فهو في تقدير الداخل فيه . إذ هو مستحضر بذكره ، لقيامه مقامه في كثير من المواضع . ولذلك لم يحسن استثناء الأكل هو الشرب بعد العلم ، إذ لا يُشعرُ بها ، بخلاف الظن . قال ابن السراج : إذا كان الاستثناء منقضيًا فلا بد أن يكون الكلام الذي قبل « إلا » قد دلَّ على ما يُستثنى . فتأملته ، فإنه يُدقُّ .

الثانية : في المستثنى منه : وهو المُخْرِجُ منه ، مذكورًا كان ، نحو : قام القوم إلا زيدًا ، أو مدروكًا ، نحو : ما قام إلا زيدٌ ، أي : ما قام أحدٌ . وشرطه ألا يكون مجهولًا ؛ فلا يصح استثناء معلوم من مجهول ، نحو : قام رجال إلا زيدًا ، ولا استثناء مجهول من مجهول ، نحو : قام رجال إلا رجلًا . لأن فائدة الاستثناء إخراج الثاني من

(١) النساء : ١٥٧ .

الأول ، لكونه لو لم يُستثنَ لكان ظاهراً أنه داخل فيما دخل فيه
الأول . وإذا كان المستثنى منه مجبواً لم يكن كذلك .

الثالثة : في المستثنى ، وهو المخرج : وهو ضربان : متصل ،
ومنقطع . لأنه إن كان بعض الأول فهو متصل ، وإن لم يكن بعضه
فهو منقطع . قال ابن مالك : وذكرُ البعضية أولى من ذكر الجنسية ،
لأن المستثنى قد يكون بعد ما هو من حده ، وهو منقطع ، كقولك :
قام بنوك إلا ابن زيد .

الرابعة : في مقدار المستثنى : ذهب أكثر البصريين إلى أنه
ما دون النصف . فلا يجوز عندهم استثناء النصف ، ولا استثناء
الأكثر . وذهب بعضهم^(١) إلى جواز استثناء النصف . فيجوزون :
عندي عشرة إلا خمسة . وذهب الكوفيون إلى جواز استثناء
الأكثر . ووافقهم ابن مالك . والخلاف إما هو في الاستثناء المتصل .
واستدل من أجاز استثناء النصف ، بقوله تعالى ﴿ قُلْ لَّيْلَ إِلَّا
قليلًا ، نِصْفَهُ ﴾^(٢) ، لأن « نصفه » بدل من « قليلًا »^(٣) ، والضمير

(١) ب : بعض الصريين .

(٢) المزمّل : ٣ .

(٣) في الأصل : قليل .

عائد على « الليل ». وأطلق على النصف « قليل » ، والمعنى : قم نصف الليل أو أقل أو أكثر . قاله ابن خروف . واستدل من أجاز استثناء الأكثر بقوله تعالى ^(١) ﴿إِنْ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾ ، إلا « مَنْ اتَّبَعَكَ » ، من « الغافرين » ^(٢) . ومعلوم أن الغافرين أكثر . وتأول المانعون هاتين الآيتين ونحوهما . وأجمع النحويون على أن المستثنى لا يكون مساوياً للمستثنى منه ، ولا أزيد .

الخاصة : في معنى الإخراج : قلل ^(٣) الكسائي : الإخراج من الاسم وحده . فإذا قلت : قلم القوم إلا زيدا ، فكأنك قلت : قام القوم الذين بعض منهم زيد . ولم تعرض للإخبار عن زيد بقيام ولا غيره . فيحتمل أن يكون قد قام ، وأن يكون غير قلم . وذهب الفراء إلى أن الإخراج من الفعل . فإذا قلت : قام القوم إلا زيدا ، لم تُخرج زيدا من القوم ، وإنما أخرجت « إلا » وصفه من القوم . وذهب سيويه إلى أن « إلا » أخرجت الاسم من الاسم ، والفعل من الفعل . إذ لم يقم دليل على حمل الاستثناء على أحدهما دون الآخر .

(١) في الأصل : واستدل من أجاز الأكثر بقوله .

(٢) الحجر : ٤٢ . (٣) في الأصل : فقال .

فإذا قلت : قام القوم إلا زيدا ، كنتَ قد استثنيت زيدا من القوم ،
وقيامه من قيامهم . وهذا هو الصحيح : والخلاف في المتصل .

السادسة : في إعراب المستثنى بـ « إلا » : اعلم أن المستثنى
بـ « إلا » له حالان : أحدهما أن يُفرَّغ له العامل ، والآخر أن يُشغَلَ
العاملُ بغيره . ويسمى الأول التفرُّغ ، والثاني التمام .

وحكمه ، في التفرُّغ ، كحكمه لو لم يوجد « إلا » ، كقولك :
ما قام إلا زيد . فـ « زيد » فاعل « قام » ، كقولك : ما قام زيد .
ولا أثر لـ « إلا » في ذلك . ولا يكون التفرُّغ إلا بعد تنفي ، أو شبهه .
ويكون في جميع الممولات ، إلا المصدر المؤكِّد . وأما قوله ﴿ إنْ
نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ﴾^(١) فتأوَّل على حذف الصفة ، أي : إلا ظنًّا
منيفًا . وقد قيل فيه غير ذلك .

وأما في التمام فله أقسام :

قسم يجب نصبه ، وهو المستثنى بعد الإيجاب ، نحو : قام القوم
إلا زيدا .

(١) الجاثية : ٣٢ .

وقسم يجوز نصبه ، وإبداله من المستثنى منه ، والإبدال أرجح .
وهو المستثنى بعد النفي وشبهه ، إذا كان متصلاً ، نحو ﴿ مَا فَعَلُوهُ
إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾^(١) .

وقسم يجوز نصبه وإبداله ، والنصب أرجح . وهو المنقطع ، إذا
وقع بعد نفي أو شبهه ، بشرط أن يصح إغناؤه عن المستثنى منه . نحو
﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ ، إِلَّا اتِّبَاعَ الظُّلُمِ ﴾^(٢) . فهذا فيه لغتان :
لغة الحجازيين أن نصبه واجب ، ولغة بني تميم جواز نصبه وإبداله ،
ويقروون ﴿ إِلَّا اتِّبَاعَ الظُّلُمِ ﴾ بالرفع . قال بعضهم : والنصب
عندم أرجح . فإن لم يصح إغناؤه عن المستثنى منه تعين نصبه عند
الجميع . وهو كل استثناء منقطع ، لا يجوز فيه تفرغ ما قبل « إِلَّا »
للإسم الواقع بعدها . نحو : ما زاد إِلَّا ما نقص ، وما نفع إِلَّا ما ضر .
هذا كله حكم المستثنى ، إذا كان مؤخرًا . فإن تقدم على المستثنى
منه وجب نصبه مطلقاً . وأما نحو : مالي إِلَّا أخوك ناصر ، فمؤول
على التفرغ ، و « ناصر » بدل . وقد احتضرت هذا الفصل ، لشهرة
أحكامه .

(٢) النساء : ١٥٧ .

(١) النساء : ٦٦ .

السابعة : في ناصب المستثنى : اعلم أن في ناصب المستثنى أقوالاً كثيرة :

أحدها أن ناصبه « إلا » . واختاره ابن مالك . قال : وهو مذهب سيويه ، والمبرد ، والجرجاني . وقد خفي كون هذا مذهب سيويه ، على كثير من شراح كتابه .

وثانيها أن الناصب ما قبل « إلا » من فعل أو غيره ، بتعمية « إلا » . قال ابن عصفور : وهو مذهب سيويه ، والفارسي ، وجماعة . وقال الشلوبين : هو مذهب المحققين .

وثالثها أن الناصب ما قبل « إلا » مستقلاً . وهو مذهب ابن خروف . واستدل على ما ذهب إليه بما فهمه من كتاب سيويه . ورابعها أن الناصب ^(١) « أستثي » مضمراً بعد « إلا » . حكاه السيرافي عن المبرد ، والزجاج .

وخامسها أن الناصب « أن » مقدرة بعد « إلا » . والتقدير : « إلا أن » زيدا لم يقم . حكاه السيرافي عن الكسائي .

(١) في الأصل : الرابع .

وسادسها أن الناصب «إن» المكسورة المخففة، مركباً منها ومن «لا»: «إلا». حكاية السيرافي أيضاً عن الفراء.

وسابعها: أن الناصب له مخالفة للأول. وثقل عن الكسائي. وهذه أقوال، أكثرها ظاهر^(١) البعد. وأظهرها الأول والثاني. وقد بسطت الكلام عليها، في غير هذا الكتاب. وذكر بعض المتأخرين قولاً ثامناً، وهو أن المستثنى ينتصب عن تمام الكلام. فالعامل فيه ما قبله من الكلام، بدليل قولهم: القوم إخوتك إلا زيداً. وليس هنا فعل، ولا ما يعمل عمله. قال: وهو مذهب سيبويه، وهو الصحيح. فهذا ما يتعلق بالقسم الأول من أقسام «إلا» على سبيل الاختصار.

القسم الثاني: التي بمعنى «غير»: اعلم أن أصل «إلا» أن تكون استثناءً، وأصل «غير» أن تكون صفة. وقد تحمل «إلا» على «غير»، فيوصف بها، كما حملت «غير» على «إلا» فاستثني بها. والموصوف بـ «إلا» شرطان: أحدهما أن يكون هماً أو شبهه، والآخر أن

(١) في الأصل: ظاهرها.

يكون نكرة أو مُعرِّفاً بـ «أل» الجنسية، كقوله تعالى ﴿لَوْ كَانَ فِيهَا إِلَهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾^(١)، فإن قلت: كيف يوصف بـ «إلا» وهي حرف؟ قلت: التحقيق أن الوصف إنما هو بها وبتاليها، لا بها وحدها. ولذلك ظهر الإعراب في تاليها. ومن قال: إن «إلا» يوصف بها، فقد تجاوز في العبارة. وإنما يصح أن يوصف بها وبتاليها لأن مجموعها يؤدي^(٢) معنى الوصف، وهو المفارقة.

واعلم أن «إلا» التي يوصف بها تفارق غيراً من وجهين: أحدهما أن موصوفها لا يُحذف وثقाम^(٣) هي مقامه؛ فلا يقال: جاءني إلا زيدٌ، بخلاف «غير». والآخر أنها لا يوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء؛ فلا يجوز^(٤): عندي درهم إلا جيدٌ، بخلاف «غير».

القسم الثالث: التي بمعنى الواو. وهذا قسم ثمانية الجمهور، وأثبتته الفراء، والأخفش، وأبو عبيدة معمر بن المثنى. وجعلوا من ذلك قوله ﴿لَتَلَذَّاتَنَّهُمْ﴾^(٥)، يكون للناس عليكم حجةٌ، إلا الذين ظلموا منهم^(٥)،

(١) الأنبياء: ٢٢.

(٢) في الأصل: وتقوم.

(٣) البقرة: ١٥٠.

(٤) في الأصل: يؤدي إلى.

(٥) في الأصل: ولا يصح.

أي : ولا الذين ظلموا ، وقول الشاعر (١) :

ما بالمدينة دارٌ ، غيرٌ واحدةٍ

دارُ الخليفة ، إلا دارُ مروانا

وقول الآخر (٢) :

وكلُّ أخٍ مفارقةٌ أخوهُ

لعمركُ أبيتُ ، إلا الفرقدان

أي : ودارُ مروان ، والفرقدان . والمعنى أنها يفترقان . ولا حجة فيما

استدلوا به . وتأويله ظاهر .

القسم الرابع : التي هي عاطفة لا بمعنى الواو ، بل تشرك في الإعراب

(١) الفرزدق . الكتاب ١ : ٣٧٣ والمقتضب ٤ : ٤٢٥ وتوجيه أبيات مشكلة الإعراب ٢٧١ .

(٢) عمرو بن معد يكرب . ديوانه ١٨١ ونسب إلى حصري بن طامر ، وسوار ابن المضرب . الكتاب ١ : ٣٧١ والمفصل ٣٢ وشرحه ٢ : ٨٩ والمغني ٧٦ وشرح شواهد ٢٦٦ والإنصاف ٢٨٦ و ٢٧١ والألفية ١٨٢ والكامل ١٢٤٠ والمقتضب ٤ : ٤٠٩ وحامسة البخاري ٣٣٣ والمؤلف والمختل ٨٥ والممع ١ : ٢٢٩ والخزانة ٢ : ٥٢ و ٤ : ٧٩ ومحار القرآن ١ : ١٣١ وتفسير القرطبي ٩ : ١٠١ والتبيان ٦ : ٦٩ و ٧ : ٢٣٩ وشرح اختيارات الفضل ١٥٩٩ والمتع ٥١ . والفرقدان : نهران متلازمان قريبان من القطب .

لا في الحكم . هذا القسم لم يقل به إلا الكوفيون . فلو أنهم يحملون «إلا»
عاطفة ، في نحو : ما قام أحد إلا زيد ، مما وقع بعد النفي وشبهه .
والبصريون يربون ذلك بدلاً ، كما سبق . ورد ثعلب قول البصريين ،
بأن الأول منفي عن القيام ، والثاني مثبت له ، والبدل يكون على وفق
البدل منه ، في المعنى .

ورد مذهب الكوفيين بأن «إلا» لو كانت عاطفة لم تباشر
العامل ، في نحو : ما قام [إلا زيد] ^(١) . وأجيب ، عما قاله ثعلب ، بأن
هذا من بدل البعض ، وبدل البعض الثاني فيه مخالف للأول ، في المعنى ؛
ألا ترى أنك إذا قلت : رأيت القوم بعضهم ، كان قولك أو لا
«رأيت القوم» مجازاً ، ثم بيّنت من رأيتهم منهم .

القسم الخامس : التي هي زائدة . هذا قسم غريب ، قال به الأصمعي ،
وابن جني ، في قول الشاعر ^(٢) :

(١) سقط من الأصل .

(٢) البيت لقي الرمة . ديوانه ١٧٣ والكتاب ١ : ٤٢٨ والمقي ٧٦ وشرح
شواهده ٣١٩ والفصل ١٣٠ وشرحه ٧ : ١٠٦ والإيضاح ١٥٦ والمجمع
١ : ١٢٠ والدرر ١ : ٨٨ وأما ابن الشجري ٢ : ١٢٤ والخزانة ٤ : ٢٩ .
والمراجع : جمع حرجوج ، وهي الناقة الطويلة . والخسف : عدم الملف .

حَرَّاجِيْعٌ ، مَا تَنَفَّكَ إِلَّا مُنَاخَةً

عَلَى الْخَسْفِ ، أَوْ نَرِي بِهَا بَلَدًا ، قَفَرَا

أي : مَا تَنَفَّكَ مُنَاخَةً ، وَ «إِلَّا» زَائِدَةٌ ، لِأَنَّ «مَا زَالَ» وَأَخَوَاتَهَا لَا تَدْخُلُ «إِلَّا» عَلَى خَبَرِهَا . لِأَنَّ نَفْيَهَا إِيْجَابٌ ، فَلَا وَجْهَ لِدُخُولِ «إِلَّا» . وَهَذَا قَوْلٌ ضَعِيفٌ ، فَإِنَّ «إِلَّا» لَمْ تَلْبَثْ زِيَادَتُهَا . وَقَدْ خُرِجَ الْبَيْتُ عَلَى وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنَّ «تَنَفَّكَ» تَامَّةٌ ، وَهِيَ مَطْلُوعٌ «فَكَهُ» إِذَا خَلَصَهُ أَوْ فَصَلَهُ . وَ «مُنَاخَةً» حَالٌ . وَالثَّانِي أَنَّهَا نَاقِصَةٌ وَالْخَبَرُ قَوْلُهُ «عَلَى الْخَسْفِ» ، وَ «مُنَاخَةً» حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكْنَى فِي الْجَارِ . وَهَذَا قَوْلُ الْفَرَّاءِ .

وَمَنْ أَغْرَبَ [مَا قِيلَ] ^(١) فِي «إِلَّا» أَنَّهَا قَدْ تَكُونُ بِمَعْنَى «بَعْدَ» . وَجَعَلَ هَذَا الْقَائِلُ مِنْ ذَلِكَ قَوْلَهُ تَعَالَى ﴿إِلَّا الدِّينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ ^(٢) ، وَقَوْلُهُ ﴿إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ ^(٣) ، وَقَوْلُهُ ﴿إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾ ^(٤) .

وَأَمَّا «إِلَّا» فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ

(١) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٢) الْبَقَرَةُ : ١٥٠ .

(٣) النِّسَاءُ : ٢٢ .

(٤) الدِّخَانُ : ٥٦ .

في الأرض ، وفسادٌ كبيرٌ»^(١) ، و «إلا تنصروه فقد نصره»^(٢)
الله»^(٣) ، فهي مركبة من «إن» الشرطية ، و «لا» النافية . وهي
حرفان ، لا حرف واحد . وأمرها واضح . والله سبحانه وتعالى أعلم .

أما بفتح الهمزة

حرف بسيط ، فيه معنى الشرط ، مؤول بـ «مها يكن من شيء» ،
لأنه قائم مقام أداة الشرط وفعل شرط . ولذلك يجاب بالفاء . وقال ابن
مالك وغيره : «أما» حرف تفصيل . وقال بعض النحويين : إنها قد
تورد حيث لا تفصيل فيه ، كقولك : أما زيدٌ فنطلق . ولذلك قال
بعضهم : هي حرف إخبار مضمنٌ معنى الشرط . فأذا قلت : أما زيد
فنطلق ، فالأصل «إن أردت معرفة حال زيدٍ فزيد منطلق» ،
حذفت أداة الشرط وفعل الشرط ، وأُنيبت «أما» مناب ذلك .

والجمهور يقدرون أما بـ «مها يكن من شيء» ، كما تقدم .
فأذا قلت : أما زيد فنطلق ، فالتقدير : مها يكن من شيء فزيد منطلق .
فحذف فعل الشرط وأداته ، وأُقيمت «أما» مقامها ، فصار التقدير :

(١) الأنفال : ٣٣ .

(٢) التوبة ٤١ .

أما فزيدٌ منطلق^(١) . فأُخِرت الفاء إلى الجزء الثاني ، لضرب من إصلاح اللفظ .

قال^(٢) صاحب « رصف المباني » : ولا يلزم تكريرها ، خلافاً لبعضهم . فإنه يرى أن التفصيل لا يكون إلا بتكرار الفصل بينه وبين الأول . وهذا^(٣) غير لازم . اللهم ، إن كان في اللفظي فنعلم . وأما المعنوي فلا يلزم . انتهى .

وذهب ثعلب إلى أن « أما » جزءان ، وهي « إن » الشرطية و « ما » ، حذف فعل الشرط بعدها ، ففتحت همزتها مع حذف الفعل ، وكسرت مع ذكره .

ول « أما » أحكام : فمنها أن الفاء بعدها لازمة لا تحذف ، إلا مع قول أغنى عنه المحكي^(٤) به ، كقوله تعالى ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ ﴾^(٤) . أي : فيقال لهم أكفرتم .

(١) في الأصل : أماريد فمنطلق . (٢) رصف المباني ٤٧ .

(٣) في ب و رصف المباني : « هذا » بإسقاط الواو .

(٤) آل عمران : ١٠٦ .

أو في ضرورة شعرية^(١)، كقول الشاعر^(٢) :

فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ

وَلَكِنْ سَيْرًا ، فِي عِرَاضِ الْمَوَاقِبِ

قيل : أو في ندور ، كما جاء في « صحيح البخاري » : « أَمَا بَعْدُ مَا بَالُ رِجَالٍ »^(٣) . أي : فما بال رجال^(٤) .

ومنها أنه لا يجوز أن يفصل بين « أَمَا » والفاء بجملة ، إلا أن كانت دعاء ، بشرط أن يتقدم الجملة فاصل بينها وبين « أَمَا » . نحو : أَمَا الْيَوْمَ ، رَحِمَكَ اللَّهُ ، فالأمر كذا .

(١) سقطت من الأصل .

(٢) الحارث بن خالد الخزومي . ديوانه ٤٥ والنفي ٥٨ وشرح شواهد ١٧٧ والقتصب ٢ : ٧١ والنصف ٣ : ١١٨٠ وسر الصناعة ١ : ٢٦٧ وأسرار الرمية ١٠٦ وشرح ابن عقيل ٢ : ١٤١٠ وأمالى ابن الشجري ١ : ٢٨٥ وأوضح المسالك ٣ : ٢٠٧ وشرح المعصل ٧ : ١٣٤ والهمع ٢ : ٦٧ والدرر ٢ : ٨٤ وحاشية الصان ٤ : ٤٥ والعي ١ : ٥٧٧ و ٤ : ٤٧٤ والخزانة ١ : ٢١٧ وشواهد التوضيح ١٣٧ . والراص : جمع عُرُض ، وهو الناجية .

(٣) أخرجه البخاري في ٣٤ من كتاب اليوم ، و ٧٣ من باب إذا اشترط شروطاً في البيع لا تحل . واسطره برواية أخرى في سنن الترمذي ٦ : ٢٩٩ وصحيح مسلم ١١٤٢ وسنن ابن ماجة ٨٤٤ .

(٤) سقطت من الأصل .

ولا يلي «أما» فعل ، لأنها قائمة مقام شرط وفعل شرط . فلو
 وليها فعل لتوهم أنه فعل الشرط ^(١) . وإنما يليها مبتدأ ، نحو : أما
 زيد فقائم . أو خبر ، نحو : أما فائز فزيد . وفي «كتاب» الصفتار أن:
 الفصل بينهما بالخبر قليل . أو مفعول مقدم ، نحو ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَهْوَ
 تَقْهَرَ ﴾ ^(٢) . أو مفعول بعمل مقدر ، يفسره المذكور ، نحو : أمّا
 زيداً فأكرمه ^(٣) . أو ظرف ، نحو : أمّا اليوم فأقوم . أو مجرور ،
 نحو ﴿ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾ ^(٤) . أو حال ، نحو : أمّا
 مُسرِعاً فزيدٌ ذاهبٌ . أو مفعول له ، نحو : أمّا العِلمَ فعالمٌ . أو
 مصدر ، نحو : أمّا ضرباً فاضرب . أو شرط ، نحو ﴿ فَأَمَّا إِنْ كَانَ
 مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ ﴾ ^(٥) .

ومذهب سيبويه أن الجواب في ذلك لـ «أما» ، لا للشرط ،
 وحذف جواب الشرط ، لدلالة جواب «أما» عليه . ولذلك لزم معنى
 جواب «أما» عليه . وذهب الفارسي ، في أحد قوليّه ، إلى أن الجواب

(٢) الصحيح : ٩ .

(٤) الصحيح : ١١ .

(١) في الأصل : شرط .

(٣) في الأصل : فأكرمه .

(٥) الواقعة : ٨٨ - ٨٩ .

للشرط ، وجواب « أمّا » محذوف . وقوله الآخر كمذهب سيويه .
 وذهب الأخفش إلى أن الفاء وما بعدها جواب لـ « أمّا » وللشرط
 معاً . والأصل : مهيا يكن من شيء فإن كان من المقرّبين [فَرَوْحٌ .
 ثم تقدّمت « إن » والفعل الذي بعدها ، فصار التقدير : فأما إن كان
 من المقرّبين ^(١) ففَرَوْحٌ . فالتقت فاءان ، فأغنت إحداهما عن
 الأخرى ، فصار « فروح » .

ومنها أن الفاء ، الواقعة جواباً لها ، يجوز أن يعمل ما بعدها فيما
 قبلها وهذا متفق عليه في الجملة . واختلفوا في شرط ذلك . فذهب
 سيويه ، والملازني ، والزيّاج ، وابن السراج ، إلى اعتبار ذلك بأن يقدّر
 حذف « أمّا » وحذف الفاء . فما جاز أن يعمل فيه ، بعد تقدير حذفها ،
 جاز أن يعمل فيه مع ^(٢) وجودها . وما لا فلا . فلذلك منعوا : أمّا زيداً
 فأرّني صاربٌ . وذهب المبرد ، وابن درستويه ، إلى أن ما بعد « إن »
 يجوز أن يعمل فيما قبل الفاء . فأجازا ^(٣) : أمّا زيداً فأرّني صاربٌ .
 وقيل : يجوز ذلك في الظرف والمجرور ، نحو : أمّا اليوم فأرّني ذاهبٌ ،

(٢) في الأصل : بعد .

(١) سقط من الأصل .

(٣) في الأصل : فأجروا . ب و ج : فأجار .

[وَأَمَّا فِي الدَّارِ فَإِنَّ زَيْدًا جَالِسٌ] ^(١) . وأجاز الفراء تقديم معمول
ما بعد « إن » على الفاء ، وفاقاً للمبرد . وزاد أنه أجاز ذلك في « ليت »
و « لعل » وكل ما يدخل على المبتدأ .

ومنها أنها قد تبدل ميمها الأولى بـاء ، فيقال « أَيْبَا » . وأنشدوا ^(٢) :
رَأَتْ رَجُلًا ، أَيْمًا إِذَا الشَّمْسُ مَارَ ضَنْتُ

فَيَضْحَى ، وَأَمَّا بِالْمَشِيِّ فَيَخْصَرُ
ومنها أن « أمّا » قد تعمل في الظرف ^(٣) ، والحال ، والمجرور .
قيل : والتحقيق أن العمل للفعل الذي نابت عنه . فإذا قلت : أمّا علماً
فعالمٌ ، فـ « علماً » حال ، وعاملها فعل الشرط المحذوف ، وصاحبها هو
المرفوع عمل الشرط . وفي هذه المسألة طول ، لا يليق بهذا الموضع .
ويشبهه بلفظ « أمّا » التفصيلية لفظان ^(٤) آخران : أحدهما

(١) تمة من الجمع ٢ : ٦٨ .

(٢) لعمري أبي ربيعة . ديوانه ٩٤ والمعي ٥٧ وشرح شواهد ١٧٤ والكامل

٦٦ و ٢٥٢ و ٦١٢ و ٩٦٦ والأرهية ١٥٧ والمتع ٣٧٥ والجمع ٢ : ٦٧

والنور ٢ : ٨٤ والخزاة ٢ : ٤٢١ و ٤ : ٥٥٢ . وعطرت : ارتفعت في

الأفق ويضحي : يظهر للشمس . ويحصر : يؤله البرد في أطرافه .

(٣) في الأصل : الظروف . (٤) سقطت من الأصل .

مر كُتِبَ من « أم » المتقطعة « وما » الاستفهامية ، كقوله تعالى
﴿ أَمَّا إِذَا كُتِبَ تَعْمَلُونَ ﴾^(١) . والآخر مر كُتِبَ من « أن »
المصدرية « وما » التي هي عوض من « كان » ، كقول الشاعر^(٢) .

أبا خُرَاشَةَ ، أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ
فإِنْ قَوِيَّ لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ
والله أعلم .

إمّا بكسر الهمزة

حرف من حروف العطف ، عند أكثر النحويين : هكذا قل ابن

(١) النمل : ٨٤ .

(٢) عباس بن مرداس . ديوانه ١٢٨ والكتاب ١ : ١٤٨ والشعر والشعراء
٢٥٨ ونثر القلوب ٣٢٠ والسلسل ٣٦ والنصف ١١٦ : ٣ والمحكم ١ : ٢٥٧
والجهرة ١ : ٣١٢ والحيوان ٥ : ٢٤ و ٦ : ٤٤٦ والفتي ٣٤ : ٦١ وشرح
شواهد ١١٦ و ١٧٩ والأرهمية ١٥٦ وأمالى ابن السجري ٢ : ٣٥٠
و ١ : ٣٤ وشرح ابن عقيل ١ : ٢٥٦ وشرح الفصل ٢ : ٩٩ و ٨ : ١٣٢
والفصول والمآيات ٣٤٦ والخصائص ٢ : ٣٨١ وشرح شذور الذهب ١٨٦
ومعجم الأدباء ١٩ : ١٤٦ والممع ١ : ١٢٣ والبرر ١ : ١٩٢ واليسني
٤ : ١٣٤ والخزانة ٢ : ٨٠ و ٤ : ٤٢١ . ويروى : أمّا كنتَ ذا نفر .
الاشتقاق ٣١٣ . والضبع : السنة الجديدة .

مالك عنهم . وتقل عن يونس ، وأبي علي ، وابن كيسان ، أنها ليست بماعطة . قال : وبه أقول ، تخلصاً من دخول عطف على ماعط ، ولأن وقوعها ^(١) بعد الواو ، مسبوقاً بمثلها ، شبيهٌ بوقوع « لا » بعد الواو مسبوقاً بمثلها ، في مثل : لا زيد ولا عمرو فيها . و « لا » هذه غير ماعطة ، بإجماع . فلتكن « إماً » كذلك .

وتقل ابن عصفور اتفاق النحويين على أن « إماً » ليست بماعطة ، وإنما أوردوها في حروف العطف ، لمصاحبتها لها . قلت : هذا سيويه « إماً » ^(٢) من حروف للعطف ، فجعل ^(٣) بعضهم كلامه على ظاهره ، وقال : الواو رابطة بين « إماً » الأولى و « إماً » الثانية . واستدل الرمثاني ، على أنها ماعطة ، بأن الواو للجمع ، وليست هنا كذلك ، لأنها نجد الكلام لأحد الشئين ، فعلم أن العطف لـ « إماً » . وقال بعض المتأخرين : الواو عطف « إماً » الثانية على « إماً » الأولى ، و « إماً » الثانية عطف الاسم الذي بعدها على الاسم الذي بعد الأولى . وتأول ^(٤) بعضهم كلام سيويه بأن « إماً » ^(٥) لما كانت صاحبة المعنى ،

(٢) في الأصل : وإما .

(٤) في الأصل : وقال .

(١) في الأصل : دخولها .

(٣) في الأصل : فجعل .

(٥) في النسخ : الواو .

ومخرجة الواو عن الجمع ، والتابعُ يليها ، سَمَّاها عاطفة مجازاً .

وهذا الخلاف إنشأ هو في « إِمَّا » الثانية ، في نحو : قام إِمَّا زيد وإِمَّا عمرو . ولا خلاف في أن الأولى غير عاطفة ، لأنها بين الفعل ومرفوعه . وذلك واضح .

ويتعلق بـ « إِمَّا » مسائل :

الأولى : في معناها ، وهي خمسة : الشك نحو : قام إِمَّا زيد وإِمَّا عمرو . والإيهام نحو ﴿ وَآخِرُونَ مُرْجُونَ لَأَمْرُ اللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ ﴾ ^(١) . والتخيير نحو ﴿ إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا ﴾ ^(٢) . والإباحة نحو : جالس إِمَّا الحسن وإِمَّا ابن سيرين . والتفصيل نحو ﴿ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ ^(٣) .

وتقدم الفرق بين الشك والإيهام ، وبين التخيير والإباحة ، في « أو » . و « إِمَّا » في ذلك مثل « أو » . وزاد بعضهم لـ « أو » و « إِمَّا » معنى سادساً . وهو أن تكونا لإيجاب أحد الشيئين ، في وقت دون

(١) التوبة : ١٠٦ .

(٢) الكهف : ٨٦ .

(٣) النحر : ٣ .

وقت . نحو قولك للشجاع: إنما أنت إما طعنٌ وإما ضربٌ .

الثانية: في الفرق بين «أو» و «إما» . والفرق بينهما من ثلاثة أوجه . الأول: أن «أو» قد تكون بمعنى الواو ومعنى «بل» ، عند بعضهم ، كما تقدم . و «إما» لا تكون كذلك . والثاني: أن «إما» لا بد من تكرارها ، في الغالب ، بخلاف «أو» ، فإنها لا تُكرر . والثالث: أن الكلام مع «إما» مبني من أوله على ما جيء بها لأجله ، من شك وغيره ، بخلاف «أو» فإن الكلام معها قد يفتح^(١) على الجزم ، ثم يطرأ الشك أو غيره . ولهذا وجب تكرار «إما»^(٢) في غير نادر .

الثالثة: قد يستغنى عن الثانية بـ «أو» . كقراءة من قرأ ﴿وإنا أو إيتاكم إما على هُدًى، أو في ضلالٍ مبين﴾^(٣) . وهو في الشعر كثير ، كقول الشاعر^(٤):

وقد شَفَنِي أَنْ لَا يَزَالُ يَرُوعُنِي

خَيَالُكَ ، إِمَّا طَارِقًا ، أَوْ مُخَادِبًا

(١) سقط «قد يفتح» من الأصل . (٢) في الأصل: تكرارها .
(٣) سبأ: ٢٤ . (٤) الأنخل . المص: ٢: ١٣٥ والدرر: ٢: ١٨٦ .

وقد يستغنى عنها أيضاً بـ « إن » الشرطية، مع « لا » النافية، كقول الشاعر^(١) :

فإِذَا أَنْ تُكُونَ أَخِي، بِصِدْقٍ
فَأَعْرِفْ مِنْكَ غَثِّي، مِنْ سَمِينِي

وإِلَّا فَاطْرَحْنِي، وَاتَّخِذْ نِي
عَدُوًّا، أَنْتَقِيكَ، وَتَتَّقِينِي

ونص النحاس^(٢) على أن البصريين لا يميزون فيها إلا التكرار.
وأجاز الفراء إلا تكرر، وأن تُجرى مجرى « أو ». وقال الفراء :
يقولون : عبد الله يقوم وإِذَا يقعد .

وقال ابن مالك : وقد يستغنى عن الأولى بالثانية، كقول الشاعر^(٣) :

-
- (١) الثقب البدي . ديوانه ٢١١ - ٢١٢ والمثني ٦٣ وشرح شواهد ١٩٠
وحاشية العبدان ٣ : ١١٠ والأزهية ١٥٠ والمقرب ١ : ٢٣٢ والوحشيات
١٢٥ وشرح اختيارات المفضل ١٢٦٦ وأمالى ابن الشجري ٢ : ٣٤٤
والمجمع ٢ : ١٣٥ والدرر ٢ : ١٨٥ والجماسة البصرية ١ : ٤٠ والخزانة
١ : ١٢٩ و ٣ : ٣٤٩ و ٤ : ٤٢٩ . وفي الأصل : « أخى بنصيح » .
ج : « بحق » .
(٢) في الأصل : ابن النحاس .
(٣) الفرزدق . ديوانه ٦١٨ والمثني ٦٣ . ونسب في شرح شواهد =

تُهَاضُ بَدَارٍ ، قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا
وَأَمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمَ خَيَالُهَا
أي « إِمَّا بَدَار » ، فحذف . وربما استُغْنِي عن واو^(١) « وَأَمَّا » ، كقول
الشاعر^(٢) :

يَا لَيْتَمَا أَمَّنَا شَالَتْ نَعَامَتُهَا
إِمَّا إِلَى جَنَّةٍ ، إِمَّا إِلَى نَارٍ
وهو نادر .

الرابعة : اختلف في « إِمَّا » هذه . قليل : بسيطة^(٣) . واختاره

= المني ١٩٣ إلى ذي الرمة . انظر ديوانه ٦٧٢ والمقرب ١ : ٢٣٢ ومعاني
القرآن ١ : ٣٩٠ وشرح المفصل ٨ : ١٠٢ وحاشية الصبان ٣ : ١١٠
وأمالى ابن السجري ٢ : ٣٤٥ والمجمع ٢ : ١٣٥ والدرر ٢ : ١٨٣ والخزانة
٤ : ٤٢٨ . وتهاس : تكرر بعد جر .

(١) في الأصل : الواو .

(٢) سعد بن قرط . المني ٦٢ وشرح شواهده ٦٧ والمجمع ٢ : ١٣٥ والدرر
٢ : ١٨٢ وشرح الحماسة للبريزي ٤ : ٣٥٤ وعيون الأخبار ٣ : ٢٢٩
واللسان والتاج (أمّا) . ونسب إلى الأحوص . ديوانه ٢٢١ والصحاح
(أمّا) واليني ٤ : ١٥٣ والبحر ٥ : ١٣ والخزانة ٤ : ٤٣١ وحاشية
الصبان ٣ : ١٠٩ . وشالت نعماتها : ارتفعت جنازتها .

(٣) في الأصل : هي بسيطة .

الشيخ أبو حيان، لأن الأصل البساطة . وقيل : هي مركبة من « إن » .
و « ما » . وهو مذهب سيويه . والدليل عليه اقتصارهم على « إن » في
الضرورة ، كقول الشاعر ^(١) :

وقد كَذَبَتْكَ نَفْسُكَ ، فَكَذِبَتْهَا

فَأَمَّا جَزَعًا ، وَإِنْ إِجْمَالَ صَبْرٍ

أي : فَأَمَّا جَزَعًا ، وَإِذَا إِجْمَالَ صَبْرٍ ^(٢) . فحذفت ^(٣) « ما »
اكتفي بـ « إن » . وأجيب بأنه يحتمل أن تكون « إن » في البيت
رطبة حذفت جوابها . والتقدير : فَأِنْ كُنْتَ ذَا جَزَعٍ فَاجْزَعْ ^(٤) ،
إِنْ كُنْتَ مُجْمِلًا صَبْرًا فَاصْبِرْ .

وعلى القول بالتركيب قالوا : قد نُحذِفُ « إمَّا » الأولى ،
نُحذِفُ « ما » من الثانية ، كقول الشاعر ^(٥) :

سَقَتَهُ الرُّوَاعِدُ ، مِنْ صَيْفٍ

وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَمْدَمَا

-
- (١) دريد بن الصمة . انظر ص ٢١٢ . (٢) سقط من الأصل .
(٣) في الأصل : فحذف . (٤) في الأصل : فلا مجزع .
(٥) النمر بن قلوب . انظر ص ٢١٢ .

أي : إمّا من صَيِّفٍ ، وإمّا من خريفٍ . على ذلك أنشده سيبويه^(١) .
وذهب الأصمعي ، والمبرد ، إلى أنّ « إن » في البيت شرطية ، والفاء فاء
الجواب ، والتقدير : وإن سقته من خريف فلن يعدم الرّي ، وذهب
أبو عبيدة إلى أنّ « إن » زائدة ، والتقدير : من صَيِّفٍ ومن خريف .

الخامسة : في « إمّا » أربع لغات : كسر الهمزة ، وفتحها ،
وإبدال ميمها الأولى ياء مع الكسر ، والفتح . وفتح همزتها لغة ياء
وتميم وأسند . وبالإبدال أنشدوا^(٢) :

لا تُفْسِدُوا آبَا لَكُمْ

إِنَّمَا لَنَا ، إِنَّمَا لَكُمْ

السادسة : ذهب الكسائي إلى أنّ « إمّا » قد تكون جحداً .
تقول : إمّا زيد قائمٌ . تريد : إن زيد قائم . و « ما » صلة .
وتشبهه بلفظ « إمّا » المتقدمة « إمّا » المركّبة من « إن »
الشرطية و « ما » الزائدة . نحو : ﴿ وإمّا تخافن من قوم خيانة ﴾

(١) الكتاب ١ : ١٣٥ .

(٢) الممع ٢ : ١٣٥ والدرر ٢ : ١٨٢ والخزانة ٤ : ٤٣٧ . والآل : جمع إبل .

فاسد إليهم»^(١). وهي ظاهرة. والله سبحانه أعلم.

أنتم

إذا وقع فصلاً. فيه خلاف تقدم ذكره في نظائره.

إيتا في إيتاك وأخوانه

للنحويين فيها مذاهب :

الأول : أن «إيتا» اسم مضمّر، ولواحقه - أعني الياء، والكاف،
والهاء - حروفٌ تبيّن أحوال الضمير، من تكلم، وخطاب، وغيبة.
وهو مذهب سيويه، واختاره الفارسي، وابن جني. ونسبه صاحب
«البدیع» إلى الأخفش^(٢).

الثاني : أن «إيتا» اسم مضمّر، ولواحقه ضمائر. وهو مضاف
إليها. ولا يُعلم ضمير أضيف، غيره. وهذا مذهب الخليل، والمازني.
واختاره ابن مالك، ونسبه إليهما، وإلى الأخفش.

الثالث : أن «إيتا» اسم ظاهر مبهم، ولواحقه ضمائر مجرورة

(١) الأتقال : ٥٨.

(٢) في النسخ : سيويه. وانظر للمع ١ : ١٦ وشرح المفصل ٣ : ٩٨-١٠٠.

بإضافته إليها . وهو مذهب الزجاج .

الرابع : أن « إِيَّاكَ » بكماله اسم واحد مضمّر . ونسب للكوفيين .

الخامس : أن « إِيَّاكَ » بكماله اسم واحد ، ظاهر مبهم . حكاه

بعضهم . وهو غريب .

السادس : أن « إِيَّا » دعامة ، تعتمد عليها اللواحق ، لتفصل عن

المتصل . وهو مذهب الفراء . ولم يصرحوا بأن هذه الدعامة ، عند

الفراء ، اسم أو حرف . ولكنهم ردّوا عليه بما يدلّ على أنها اسم . فأنهم

قالوا : إن جعل « إِيَّا » دعامة فاسد ، لأن الاسم لا يسوغ أن يكون

دعامة . وصرح صاحب « رصف المباني » بأن « إِيَّا » حرف . قال ^(١) :

لأنه لا معنى له في نفسه . وإنما معناه في غيره ، كسائر الحروف ^(٢) .

ومعناه هنا الاعتماد عليه في النطق بالمضمّر المتصل .

وقد بسطت الكلام على هذه المسألة ، في غير هذا الكتاب .

وإنما ذكرت « إِيَّا » هنا ، لأجل القول بحرفيتها .

وعلى هذه الأقوال كلها فليست مشتقة . وذهب أبو عبيدة إلى

(١) رصف المباني ٦٥ .

(٢) في الأصل : كسائر حروف .

أنه مشتق . وهو ضعيف . قالوا : ولم يكن أبو عبيدة يُحسن النحو^(١) ،
وإن كان إماماً في اللغة وأيام العرب . وعلى القول بالاشتقاق فمن أي
شيء اشتق ؟ فيه أقوال^(٢) ، لا نطول بذكرها . والله أعلم .

أبواب المستعمل في القسم

ذهب الزجاج ، والرماني ، إلى أنه حرف جر . وشذأ في ذلك .
وذهب الجمهور إلى أنه اسم ، ثم اختلفوا .

قال سيويه ، والبصريون : إنه اسم مفرد ، همزة همزة وصل
مفتوحة ، كهزة لام التعريف . وهو مشتق من اليُمن . وقد حكى
كسر همزة .

وقال الكوفيون : هو جمع « بعين » . واعتذروا عن وصل همزة ،
بكثرة الاستعمال . على أن أبا الحسن قد حكى قطعها . وقولهم في ذلك
ضعيف ، لثلاثة أوجه : الأول : أن هذا همزة همزة وصل و « أعين »

(١) ب و د : العربية .

(٢) انظر المجموع ١ : ٦١ ورسالة اللاتكة ٧٠ - ١٠٢ .

الذي هو جمع « يعين » همزة همزة قطع ، كقول زهير^(١) :

فُجِمَعَ أَيْمُنٌ ، مِئْنَا ، وَمِنْكُمْ

بِمُقْسَمَةٍ ، تَمُورُ بِهَا الدِّمَاءُ

والظاهر أنه غيره ، ولا عدول عن الظاهر بلا دليل . الثاني : من العرب من يكسر همزة ، في الابتداء . وهمزة الجمع لا تُكسر . الثالث : أن من العرب من يفتح ميمه ، فيكون على وزن « افعل » . ولا يوجد ذلك في الجوع . وذكر بعضهم وجهاً رابعاً . وهو أنه لو كان جمع « يعين » لجاز فيه من الإعراب ما جاز في مفردة ، من النصب ، والرفع . واعترض بأنهم قد يخصصون بعض الألفاظ بأحكام . واحتج الكوفيون بأن همزته مفتوحة^(٢) ، وهمزة الوصل في الأسماء لا تكون مفتوحة . وبأن « أفعل » بناء جمع ، ولا يوجد في الآحاد .

وقال الشلوبين : « يعين » مُغَيَّرٌ كـ « امرئ » و « ابن » .

فلا يُطالب بوزنه ، كما لا يطالب بوزن « امرئ » . إذ ليس في الكلام

(١) حيوان زهير بن أبي سلمى ١٣٧ والأزهية ٤ وشرح الفصل ٨ : ٣٦ .

والمقسمة : موضع القسم . وأراد به مكة حيث تنحر البدن وتسيل الدماء .

(٢) سقطت من الأصل .

مثله . قال ابن طاهر : وهو مغير عند سيبويه من « يعين » . وقال غيره : هو مغير من « فعل » اسم مشتق من اليمين ، كـ « امرئ » مغير من « مرء » . وقال الأخفش : إن سميت بـ « ايعن » ، ثم صغرت ، قلت : يُمينٌ . قال ابن خروف : وهو قول ^(١) صحيح .

ويتعلق بـ « ايعن » مسألان :

الأول في حكمه . وهو اسم ، يلزمه الرفع بالابتداء ^(٢) . وأجاز ابن درستويه جرّه بواو القسم ، نحو : وايعن الله . وقد تدخل عليه لام الابتداء . ويلزم الإضافة إلى اسم الله تعالى . وقد أضيف إلى الكعبة ، في قولهم : ايعن الكعبة . وإلى الكاف ، في قول عروة بن الزبير ^(٣) : « لَيْمُنُكَ لَئِنْ ابْتَلَيْتَ ^(٤) لَعْدَ عَافِيَتَ » . وإلى « الذي » ، كقول النبي ﷺ « ويم ^(٥) الذي نفس محمد بيده » . وقد أضيف إلى

(١) سقطت من الأصل .

(٢) في الأصل . في الابتداء .

(٣) حاشية الدمامي ١ : ٢١٢ والمجم ٢ : ٤٠ واللسان والتاج (يمن) والفائق

٤ : ١٢٩ . وقد قال ذلك حين أصيب بداء في رجلة ، وقطعت رجلاه فلم

يتحرك . (٤) الرواية : لئن كنت ابتليت .

(٥) في حاشية الدمامي ١ : ٢١٢ : ليمُنْ . وفي المجم ٢ : ٤٠ : وأيمٌ .

غير ذلك في الشعر؛ أنشد الكسائي^(١) :

• لَيْمُنْ أَيْهِمْ لَبِئْسَ الْعِدْرَةُ اعْتَدَرُوا •

الثانية في لغاتها . وهي عشرون لغة : اِيْمُنْ ، بفتح الهمزة وضم الميم . وهي المشهورة . واِيْمُنْ ، بكسر الهمزة وضم الميم . واِيْمَنْ ، بفتح الهمزة وفتح الميم . واِيْمُ ، بفتح الهمزة وحذف النون . واِيْمُ ، بكسر الهمزة وحذف النون . والميم مضومة فيهما . وضم الميم في هاتين اللغتين علامة رفع . وامُ^(٢) ، بكسر الهمزة وضم الميم . وحكى بعضهم « ام الله » بضم^(٣) الميم ، وفتحها ، وكسرها ، ثلاث لغات . و « ام الله » بفتح الهمزة وضم الميم ، أو كسرها ، أو فتحها . ثلاث لغات . ومُنْ ، بضم الميم والنون ، أو فتحها ، أو كسرها . و « م الله » بميم مضومة ، أو مفتوحة ، أو مكسورة . و « هَيْم الله » بإبدال همزة « ايم » هاء . و « ايم الله » بهمزة مكسورة وميم مكسورة أيضاً . وكسرة الميم عند الأحفش بحرف

(١) في الأصل : وقد أصيب إلى ذلك في شعر . وانظر الدرر ٢ : ٤٤ .

والمصراع في حاشية الدماميني ١ ٢١٢٠ والجمع ٢ : ٤٠ والدرر ٢ : ٤٤ .

(٢) في الأصل : علامة الرفع وايم .

(٣) ب و جة وحكى بعضهم في ام الله صم .

قسم مقدر . وقيل : هو مبني . وهذه كلمة كثرت لغاتها ، لكثرة استعمال العرب لها . والله أعلم .

حتى

حرف ، له عند البصريين ثلاثة أقسام : يكون حرف جر ، وحرف عطف ، وحرف ابتداء . وزاد الكوفيون قسماً رابعاً ، وهو أن يكون حرف نصب ، ينصب الفعل المضارع . وزاد بعض النحويين قسماً خامساً ، وهو أن يكون بمعنى الفاء . ولا بد من بيان هذه الأقسام واحداً واحداً .

الأول : « حتى » الجارة . ومعناها انتهاء الغاية . ومذهب البصريين أنها جارة بنفسها . وقال الفراء : تخفّض ، لِنِيَاتِهَا عَنْ «إِلَى» . وربّما أظهروا « إلى » بعدها . قالوا : جاء الخبرُ حتى إلينا . جمعوا بينها على تقدير إلغاء أحدهما . ومجروها إمّا ^(١) اسم صريح ، نحو ﴿ حتى حين ﴾ ^(٢) ، أو مصدر مؤول من « أن » والفعل المضارع ، نحو

(١) سقطت من الأصل .

(٢) يوسف : ٣٥ ، والمؤمنون : ٢٥ و ٥٤ ، والصافات : ١٧٤ و ١٧٨ ، والذاريات : ٤٣ .

﴿ حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾^(١) ، لَأَن التَّقْدِيرَ : حَتَّى أَن يَقُولَ .

هذا مذهب البصريين . وزاد ابن مالك ، في أقسام مجرورها ،
أن يكون مصدراً مؤوّلاً من « أن » وفعل ماضٍ ، نحو ﴿ حَتَّى عَفَوْا
وَقَالُوا ﴾^(٢) . قال الشيخ أبو حيان : ووهم في هذا ، لأن « حتى »
هنا ^(٣) ابتدائية ، و « أن » غير مضمرة بعدها .

ولمجورها شرطان :

الأول : أن يكون ظاهراً ، فلا تجزئ الضمير . هذا مذهب سيويه ،
وجهور البصريين . وأجازه الكوفيون ، والمبرد ، كقول الشاعر ^(٤) :

(١) البقرة : ٢١٤ . (٢) الأعراف : ٩٥ .

(٣) في الأصل : ووم في ذلك لأن حتى هنا .

(٤) شرح ابن عقيل ٢ : ١١ وشرح الكافية ٢ : ٣٢٦ والمجمع ٢ : ٢٣ والدرر

٢ : ١٦ والسيني ٣ : ٢٦٥ والخزانة ٤ : ١٤٠ - ١٤١ . وروى : لا يلقه

فلس . وروى أيضاً : لا يلقى أناس... يان أبي زياد . وقد استشكله أبو حيان

في شرح التسهيل . وقال : « و انتهاء الآية في حاك لا أفهمه . ولا أدري

ما عني بحثاك . فلمل هذا البيت مصنوع » . قلت : إن صح البيت فـ « حتى »

فيه استثنائية . وفي حاشية الأصل : « ومنه قوله :

أَتَتْ ، حَتَّكَ ، تَقْصِدُ كُلُّ قَجٍّ

ثَرَجِي ، مِنْكَ ، أَتْهَا لَا تَخِيبُ » . =

فلا ، والله ، لا يُلفي أناسٌ
فَتَى ، حتاك ، يابن أبي يزيد

وهذا عند البصريين ضرورة .

والثاني: أن يكون آخر جزء ، أو ملاقي آخر جزء . فمثال
كونه آخر جزء : أكلت السمكة حتى رأسها . ومثال كونه ملاقي
آخر جزء : سرت النهار حتى الليل . ولو قلت « أكلت السمكة
حتى نصفها ، أو ثلثها » لم يجوز . قال الزمخشري : لأن الفعل المتعدي بها
الغرض فيه أن يتقضي شيئاً فشيئاً ، حتى يأتي عليه .

وقال ابن مالك : هذا لا يلزم . واستدل بقول الشاعر (١) :

عَيَّنْتُ لَيْلَةً ، فَمَا زِلْتُ حَتَّى

نِصْفِهَا رَاجِياً ، فَعُدْتُ يَوْسَا

قال الشيخ أبو حيان : ولا حجة في هذا البيت ، لأنه لم يتقدم «حتى»

= والبيت في المني ١٣١ وشرح شواهد ٣٧٠ والممع ٢ : ٢٣ والدرر ٢ : ١٦
والخزانة ٤ : ١٤١ .

(١) المني ١٣٢ وشرح شواهد ٣٧٠ وحاشية العامي ١ : ٢٥٤ والممع
٢ : ٢٣ والدرر ٢ : ١٥ والمني ٣ : ٢٦٧ .

ما يكون ما^(١) بعدها جزءاً منه^(٢)، ولا ملائياً لآخر جزء منه. فلو صرح، في الجملة، بذكر الليلة، لقال «فما زلت راجياً وصلها تلك الليلة حتى نصفها» كان حجة.

واختلف في المجرور بـ «حتى»: هل يدخل فيما قبلها أو لا؟ فذهب المبرد، وابن السراج، وأبو علي، وأكثر المتأخرين، إلى أنه داخل. وقال ابن مالك: «حتى» لانتها العمل بمجرورها، أو عنده^(٣). يعني أنه^(٤) يحتمل أن يكون داخلياً فيما قبلها، أو غير داخل، فإذا قلت: ضربت القوم حتى زيد، فـ «زيد» يجوز أن يكون مضروباً، انتهى الضرب به. ويجوز أن يكون غير مضروب، انتهى الضرب عنده. وذكر أن سيويه والفرّاء أشارا إلى ذلك. وحكى عن ثعلب أن «حتى» للغاية، والغاية تدخل وتخرج. يقال: ضربت القوم حتى زيد. فيكون مرة مضروباً، ومرة غير مضروب. وحكى^(٥) في «الإفصاح» عن الفرّاء، والرمّاني، أنها قالاً: يدخل^(٦) ما لم يكن

(١) سقطت من الأصل و د.

(٢) في الأصل و ج: له. وانظر الجمع ٢: ٢٣.

(٣) التسهيل ١٤٦. (٤) سقطت من الأصل و ح.

(٥) أي: ابن هشام الخضراني. (٦) ب: قالاً لا يدخل.

غير جزء ، نحو : إنه لينام الليلَ حتى الصباح . قال : وصرح سيبويه بأن ما بعدها داخل فيما قبلها ، ولا بد : لكنه مثل بما هو بعض .

فإن قلت : « حتى » و « إلى » كلاهما لانتهاى النهاية ، فهل بينهما فرق ؟ قلت : بينهما فروق : الأول : أن مجرور « إلى » يكون ظاهراً وضميراً ، بخلاف « حتى » فإن مجرورها لا يكون ضميراً . الثاني : أن مجرور « إلى » لا يلزم كونه آخر جزء أو ملاقي آخر جزء . تقول : أكلت السمكة إلى نصفها . بخلاف « حتى » . الثالث : أن أكثر المحققين على أن « إلى » لا يدخل ما بعدها فيما قبلها ، بخلاف « حتى » .

القسم الثاني : « حتى » العاطفة ، نحو : قدم ^(١) الحُجَّاج حتى المشاة ، ورأيت الحُجَّاج حتى المشاة ، ومرت بالحُجَّاج حتى المشاة . فهذه حرف عطف ، تُشرك في الإعراب والحكم . وقد روى سيبويه ، وغيره من أئمة البصريين ، العطف بها . وخالف الكوفيون ، فقالوا : « حتى » ليست بعاطفة . ويعربون ما بعدها ، على إضمار عامل .

(١) في الأصل : قد قدم .

وللمعطوف بـ « حتى » شرطان :

الأول : أن يكون بعض ما قبلها ، أو كـبعضه . فمثال كونه بعضاً : قدم الحُجَّاج حتى المشاة . ومثال كونه كـبعض : قدم الصيَّادون حتى كلابهم . وقد يكون مبيناً ، فتقدر بعضيته بالتأويل ، كقول الشاعر^(١) :

ألقى الصَّحيفة ، كي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ
والزَّادَ ، حتى نَعْلَهُ ألقاها

لأن المعنى : ألقى ما يُثقله حتى نَعْلَهُ . ولا يكون إلاّ واحداً من جمع ، نحو : مات الناسُ حتى خيارهم . أو جزءاً من أجزائه ، نحو : أكلتُ السمكةَ حتى رأسها . فلو قلت « ضربتُ الرجلينِ حتى أفضلهما » لم يجز ، لأنه ليس جزءاً^(٢) من أجزاء المعطوف ، ولا واحداً من جمع .

(١) مروان بن سعيد النحوي . الكتاب ١ : ٥٠ والموجز ٥٧ والنسبي ١٣٢
وشرح سواهده ٣٧٠ وشرح المفصل ٨ : ١٩ والجمع ٢ : ٢٤ والدرر
٢ : ١٦ - ١٧ ومعجم الأدباء ١٩ : ١٤٦ واللساني ٤ : ١٣٤ والخزانة
١ : ٤٤٥ و ٤ : ١٤٠ . والبيت في قصة التمس وفراره من عمرو بن هند .
(٢) سقطت من الأصل .

قلت : هذا الشرط ذكره النحويون ، في باب العطف ، ولم أرم ذكره في باب الجر ، إلا ابن مالك فإنه قال : وجرورها ، يعني « حتى » ، إما بمعنى لما قبلها ، من مفهم جمع إفعالاً صريحاً ، أو غير صريح ، وإما كـبعض^(١) . قال : عنيت^(٢) بالصريح كونه بلفظ موضوع للجمعية ، فيدخل في ذلك الجمع الاصطلاحي واللغوي ، كرجال وقوم . وعنيت بغير الصريح ما دل على الجمعية ، بلفظ غير موضوع لها ، كقوله تعالى ﴿ لَيْسَ جُنَّةٌ حَتَّى حِينَ ﴾^(٣) . فإن مجرور « حتى » فيه منتهى^(٤) لأحيان^(٥) ، مفهومة ، غير مصرح بذكرها . انتهى ما ذكره . وعندى فيه نظر . فإن^(٦) المجرور بـ « حتى » قد يكون ملاقياً لآخر جزء . نحو : سرت النهار حتى الليل . الثاني : أن يكون غاية لما قبلها ، في زيادة ، أو نقص . والزيادة تشمل القوة والتعظيم . والنقص يشمل الضعف والتحقير . وقد اجتمعت الزيادة والنقص ، في قول الشاعر^(٧) :

- | | |
|---|-----------------------|
| (١) التسهيل ١٤٦ . | (٢) ب : وعنيت . |
| (٣) يوسف : ٣٥ . | (٤) في الأصل : منته . |
| (٥) ب و د : لأبي حيان . | (٦) في الأصل : لأن . |
| (٧) الفني ١٣٦ وشرح شولميه ٣٧٣ والجمع ٢ : ١٣٦ والبرر ٢ : ١٨٨ | |

قَهَرْنَاكُمْ ، حَتَّى الْكُفَاةَ ، فَأَتُكُم
لَتَخْشَوْنَنَا ، حَتَّى بَنِينَا ، الْأَصَاغِرَا

فإن قلت : ما الفرق بين « حَتَّى » الجارة و « حَتَّى » العاطفة ؟
قلت : الفرق بينهما من أوجه :

الأول : أن^(١) العاطفة يدخل ما بعدها في حكم ما قبلها . وأما
الجارّة فقد يدخل وقد لا يدخل ، كما سبق . فالذي بعد العاطفة يكون
الانتهاء به . والذي بعد الجارّة قد يكون الانتهاء به ، وقد يكون
الانتهاء عنده .

الثاني : أن العاطفة يلزم أن يكون ما بعدها غاية لما قبلها ، في
زيادة ، أو نقص . وأما الجارّة ففيها تفصيل ؛ وهو أن مجرورها إن كان
بعض ما قبله من مَصْرَح به ، وكان منتهى به ، فهو كالمعطوف ، في
اعتبار الزيادة والنقص . وإن كان بعضاً لشيء^(٢) لم يصرّح به ، نحو
﴿ لَيْسَ جُنَّةٌ حَتَّى حِينَ ﴾ ، أو كان منتهى عنده ، لم يُعتبر فيه ذلك .

= وحاشية المبان ٩٧:٣ . والكافة : جمع كمي أو كام ، وهو الفارس الشجاع .
(١) سقطت من الأصل و ج . (٢) سقطت من الأصل و ج .

الثالث : أن ما بعد الجارة قد يكون ملحقاً بآخر جزءه ، بخلاف
المعطية ، وقد تقدم .

تنبيه

قد ظهر ، بما ذكرته ، أن الجارة أعم ، لأن كل موضع جاز فيه
المطف يجوز فيه الجر ، ولا عكس ، لأن الجر يكون في مواضع
لا يجوز فيها المطف . منها أن يقرن بالكلام ما يدل على أن ما بعدها
غير شريك لما قبلها . نحو : صُمت الأيتام حتى يوم الفطر . فهذا يجب
فيه الجر . ومنها ألا يكون قبلها ما يُعطف عليه ، نحو ﴿ حتى ﴾ حتى
مطلع الفجر ﴿^(١)﴾ ، و ﴿ حتى حين ﴾ . فيجب الجر أيضاً . قال
ابن هشام في « الإيضاح »^(٢) : اتفقوا على أنها لا يُعطف بها ، إلا
حيث تجر ، ولا يلزم العكس .

وتتعلق بـ « حتى » العطية مسائل ، نذكرها مختصرة :

الأول : أن « حتى » بالنسبة إلى الترتيب كالواو ، خلافاً لمن
زعم أنها للترتيب ، كالزنجري .

(١) القدر : هـ .

(٢) ب : الإيضاح .

الثانية : لا تكون « حتى » عاطفة للجمل . وإنما تعطف مفرداً على مفرد . وذلك مفهوم من اشتراط كون معطوفها بعض المعطوف عليه .

الثالثة : حيث جاز العطف والجر فالجر أحسن ، إلا في نحو : ضربت القومَ حتى زيداَ ضربته . فالنصب أحسن ، وله وجهان : أحدهما أن تكون عاطفة ، و « ضربته » تأكيداً^(١) . والآخر أن تكون ابتدائية ، و « ضربته » مفسراً لتأصب « زيد »^(٢) من باب الاشتغال .

الرابعة : إذا عطف بـ « حتى » على مجرور . قال ابن عصفور : الأحسن إعادة الجارة ، ليقع الفرق بين العاطفة والجارة . وقال ابن الخباز : لزم إعادة الجارة ، فرقا بينها وبين الجارة^(٣) . وقال ابن مالك في « التسهيل » : لزم إعادة الجارة ما لم يتعين العطف^(٤) . ومثل بـ « عجبتُ من القوم حتى بنهم » . وفيه نظر .

القسم الثالث : « حتى » الابتدائية . وليس المعنى أنها يجب أن

(١) في الأصل و د : تأكيد .

(٢) سقط « لتأصب زيد » من الأصل و ج .

(٣) ب : العاطفة . (٤) التسهيل ١٧٥ - ١٧٦ .

يليهما المبتدأ والخبر . بل المعنى أنها صالحة لذلك . وهي حرف ابتداء ، يُستأنف بعدها الكلام ، فيقع بعدها المبتدأ والخبر ، كقول جرير^(١) :

فما زالتِ القتلى تمسجُ دماءَها

بدجلة ، حتى ماء دجلة أشكلُ

ويليهما الجملة الفعلية ، مصدرية بمضارع مرفوع ، نحو ﴿وزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾^(٢) ، على قراءة الرفع ، أو بماض ، نحو قوله تعالى ﴿حَتَّى عَفَوْا وَقَالُوا ﴾^(٣) .

والجملة بعدها لا محل لها من الإعراب ، خلافاً للزجاج . فإنه ذهب إلى أن « حتى » هذه جارة ، والجملة في موضع جرب « حتى » . وهو ضعيف . قال ابن الخطّاب : لأنه يُفْضَى إلى تعليق حرف الجرّ من العمل ، وذلك غير معروف .

و « حتى » هذه - أعني الابتدائية - تدخل على جملة مضمونها

(١) ديوان جرير ١٤٣ والمغني ١٣٧ وشرح شواهد ٣٧٧ والخزانة ٤ : ١٤٢ .
والأشكل : التي تخالطه حمرة .

(٢) البقرة : ٢١٤ . (٣) الأعراف : ٩٥ .

غاية^(١) لشيء قبلها ، فتشارك الجارة والماءطة ، في معنى الغاية .

وقد اجتمعت الثلاثة ، في قول الشاعر^(٢) :

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ ، كِي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ
وَالزَّادَ ، حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا

يُروى بجر « النعل » على أن « حَتَّى » جارة ، وينصبها على وجهين :
أحدهما أنها ماءطة ، والآخر^(٣) أنها ابتدائية ، والنصب بفعل مقدر ،
يفسره الظاهر ، من باب الاشتغال . والرفع على أنها ابتدائية ، و« نعله »
مبتدأ ، و« ألقاها » خبره . ويروى بالثلاثة أيضاً قول الآخر^(٤) :

عَمَّتْهُمْ بِالنَّدَى ، حَتَّى غَوَاتِهِمْ
فَكُنْتَ مَالِكٌ ذِي غَيٍّ ، وَذِي رَشَدٍ

قال بعضهم : ومذهب البصريين أنه لا يجوز الرفع بالابتداء ،
إلا إذا كان بعده ما يصلح أن يكون خبراً . فإت صح الرفع في
« غواتهم » كان حجة على الجواز .

(٢) انظر ص ٥٤٧ .

(١) سقطت من الأصل و ج .

(٤) التقي ٦٣٩ .

(٣) في الأصل : والآخرة : ب : والآخرة على .

القسم الرابع : «حتى» الناصبة للفعل . هذا القسم أثبتته الكوفيون .
فإن «حتى» عندهم تنصب الفعل المضارع بنفسها . وأجازوا إظهار
«أن» بعدها تأكيداً . ومذهب البصريين أنها هي الجارة ، والناصب
«أن» مضمرة بعدها .

ويتعلق بها مسألتان :

الأولى : في معناها . والمشهور أن لها معنيين : أحدهما الغاية ، نحو
﴿ قَالُوا : لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ مَا كَفِينَا ، حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا
مُوسَى ﴾^(١) . والثاني التعليل ، نحو : لَأَسِيرَنَّ حَتَّى أَدْخَلَ الْمَدِينَةَ .
وعلاوة كونها للغاية أن يحسن في موضعها «إلى أن» وعلاوة كونها
للتعليل أن يحسن في موضعها «كي» .

وزاد ابن مالك^(٢) في «التسهيل» معنى ثالثاً ، وهو أن تكون
بمعنى «إلا أن» ، فتكون بمعنى الاستثناء المنقطع . كقول الشاعر^(٣) :

-
- (١) طه : ٩١ . (٢) التسهيل ٢٣٠ .
(٣) المقنع الكندي . شرح الحماسة للدروقي ١٧٣٤ - ١٧٣٥ وشرح التبريزي
٤ : ٢٥٤ والمغني ١٣٤ وشرح شواهد ٣٧٢ والمجمع ٢ : ٩ والدرر ٢ : ٦ .
والفضول : جمع فضل ، وهو الريادة . والسباحة : الكرم .

ليس العطاء من الفضول ساحة

حتى تجود ، وما لديك قليل

وهو معنى غريب ، ذكره ابن هشام ، وحكاه في « البسيط » عن بعضهم . وقول سيويه في قولهم « والله لا أفعل كذا إلا أن تفعل » : [والمعنى : حتى أن تفعل] ^(١) ، ليس نصاً على أن « حتى » إذا انتصب ما بعدها تكون بمعنى « إلا أن » ، لأن ذلك تفسير معنى . ولا حجة في البيت ، لإمكان جعلها فيه بمعنى « إلى » .

الثانية : شرط الفعل المنصوب بـ « حتى » أن يكون مستقبلاً ، أو مؤوَّلاً بالاستقبال . ومنه قراءة غير نافع ﴿ حتى يقول الرسول ﴾ ^(٢) . فهذا مؤوَّل بالاستقبال . ومعنى ذلك أنه فعل قد وقع ، ولكن المخبر يقدر اتصافه بالزم عليه ، حال الإخبار ، فيصير مستقبلاً بالنسبة إلى تلك الحال ، فينصب ^(٣) . وإذا كان الفعل حالاً ، أو مؤوَّلاً بالحال ، رفع . فالحال نحو : سألتُ عنكَ حتى لا أحتاجُ إلى سؤال . والمؤوَّل بالحال قراءة نافع ﴿ وزُكِّرْ لُوا حتى يقول ﴾ .

(١) سقط من الأصل . واظر المغني ١٣٤ . (٢) البقرة : ٢١٤ .

(٣) في الأصل : إلى تلك الحالة فينصب .

والمراد بالمؤول بالحال^(١) أن يكون الفعل قد وقع ، فيقدر اتصافه
بالدخول فيه ، فيرفع لأنه حال بالنسبة إلى تلك الحال .

وهنا تنبيهات :

الأول : إذا كان الفعل حالاً ، أو مؤولاً به ، فـ « حتى »
ابتدائية .

الثاني : علامة كونه حالاً ، أو مؤولاً به ، صلاحية جعل الفاء
في موضع « حتى » . ويجب حينئذ كون ما بعدها فضلةً ، متسبباً
عما قبلها .

الثالث : قد فهم من هذا أن الرفع يمتنع ، في نحو : كان سيري
حتى أدخلها ، إذا جعلت ناقصةً ، لأنه [لو رُفع لكانت]^(٢)
ابتدائية ، فتبقى « كان » بلا خبر . وفي نحو : سرتُ حتى تطلعَ
الشمسُ ، لا تنفاء السببية ، خلافاً للكوفيين . وفي نحو : ما سرتَ ، أو ،
أسرتَ حتى تدخلَ المدينة ؟ مما يدل على حدث غير واجب ، لأنه لو
رُفع لزم أن يكون مستأهاً ، مقطوعاً بوقوعه ، وما قبلها سبب له .

(١) سقطت من الأصل .

(٢) تمة من سائر النسخ ، وقد خربت من الأصل .

وذلك لا يصح ، لأن ما قبلها منفي في نحو « ما سرت » ، ومشكوك في وقوعه في نحو « أسرت » . فيلزم وقوع المسبب مع نفي السبب ، أو الشك فيه .

وأجاز الأحفش الرفع في نحو : ما سرت حتى أدخل المدينة .
ف قيل . هي مسألة خلاف بينه وبين سيويه . وقيل : إنما أجازها ^(١) على أن يكون أصل الكلام واجباً ، ثم أدخلت أداة النفي على الكلام ، بأسره . فنفيت أن يكون عنك سيرٌ كان عنه ^(٢) دخول . قال ابن عصفور : وهذا الذي قاله جيد ، ويبنى ألاَّ يُعدَّ خلافاً ^(٣) .

القسم الخامس : « حتى » التي بمعنى الفاء . اعلم أنه قد تقدم ، آنفاً ، أن « حتى » إذا رُفع المضارع بعدها لكونه حالاً ، أو مؤوّلاً به ، فهي كالفاء في إفادة معنى السببية . وتصلح الفاء في موضعها ، ولكنها مع ذلك حرف ابتداء ، لا حرف عطف ، لأن « حتى » العاطفة لا تعطف الجمل عند الجمهور .

وذهب أبو الحسن إلى أنها إذا كانت بمعنى الفاء فهي عاطفة ،

(١) في الأصل : أجازها .

(٢) في الأصل : مني .

(٣) في الأصل : ولا يبنى أن يعدَّ خلافاً .

وتعطف الفعل على الفعل . وذلك إذا دخلت على الماضي ، أو المستقبل ،
على جهة السبب . نحو : ضربت زيدا حتى بكى . ولأضرته حتى
يبكى . وثمره الخلاف أن الأخفش يميز الرفع في « يبكي » ، على
المطف ، والجمهور لا يميزون فيه إلاّ النصب .
ويتعلق بـ « حتى » فروع كثيرة . وفيما ذكرته كفاية .

فائدة

في « حتى » ثلاث لغات : المشهورة ، وإبدال حائها عينا ، وهي
لغة هذيلية ، وبها قرأ ابن مسعود ﴿ لَيْسَ جُنَّةٌ عَتَى حِينَ ﴾ ^(١) ،
وإمالة ألفها ، وهي لغة يمنية . والله سبحانه وتعالى أعلم .

مباني

لها ثلاثة أقسام :

الأول : أن تكون فعلاً ماضياً ، بمعنى استثنى ، ومضارعها
« أحاشي » . كقول النابغة ^(٢) :

(١) يوسف : ٣٥ .

(٢) عجز بيت صبره :

• ولا أُحاشِي، مِنْ الْأَقْوَامِ، مِنْ أَحَدٍ •

وحكى ابن سيده أن «حاشيتُ» بمعنى : استثنيت ، و «أحاشي»
بمعنى : أستثي . ولا إشكال في فعلية هذه .

الثاني : أن تكون للتنزيه . كقولهم : حاشى لزيد . و «حاشى»
هذه ليس معناها الاستثناء ، بل معناها التنزيه عما لا يليق ^(١) بالمذكور .
وقد يراد به تنزيه اسم ، فيتدرون تنزيه اسم الله تعالى ، على جهة
التعجب ، والإِنْكار على من ذكر السوء فيمن لم يروه ^(٢) منه .
و «حاشى» هذه - أعني التي للتنزيه - ليست حرفاً ، بلا خلاف . كذا
قال ابن مالك . وفيها قولان :

أحدهما أنها فعل . وهو قول المبرد ، والكوفيين . وبه قال
ابن جني ، وغيره ، في قوله تعالى ﴿ وَقُلْنَا : حَاشَى اللَّهِ ﴾ ^(٣) .
واستدلوا على فعليتها ، بدخولها على الحرف ، وبالتصرف فيها

ولا أرى فاعلاً ، في الناس ، يُشيههُ

=

ديوان النابتة ١٣ والمغني ١٣٠ وشرح شواهد ٣٦٨ والمجمع ١ : ٢٣٣

والدرر ١ : ١٩٨ والمزاة ٢ : ٤٤ .

(١) في الأصل : لا يليق به . (٢) ب : لم يرد .

(٣) يوسف : ٣١ .

بالحذف . قلت : وهذان الوجهان يدلان على انتفاء حرفيتها - أما الأول
فظاهر . وأما الثاني فلأن الحذف من الحروف قليل ^(١) - ولكنها
لا يدلان على الفعلية ، لأن الاسم يشارك الفعل ، في هذين الأمرين .
ثم اختلف القائلون بفعليتها . فقال أكثرهم : فيها ضمير الفاعل .
قدّره بعضهم : حاشى يوسف نفسه من الفاحشة لله . وقيل : حاشى
يوسف الفعلة لأجل الله . وهو بمعناه . وقال ابن عطية : حاشى يوسف
لطاعته لله ، أو لمكاته عند ^(٢) الله ، أو لترفع الله له أن يُرمى بما رُمته
به ، أو يدعى إلى مثله . لأن تلك أفعال البشر ، وهو ليس منهم ، إنما
هو ملك .

وقال الفراء : « حاشى » فعل ، ولا فاعل له . فإذا قلت : حاشى
الله ، فاللام موصولة بمعنى ^(٣) الفعل ، والخفض بها . وإذا قلت : حاشى
الله ، بحذف اللام ، فاللام مرادة ، والخفض بها . وهذا قول ظاهر
الضعف .

وثانيهما أنها اسم . وهو ظاهر قول الزجاج . وصححه ابن مالك .

(١) سقطت من الأصل .

(٢) في الأصل : من .

(٣) ب و ج : معنى .

قال : الصحيح أنها اسم مُتَصَيِّبٌ انتصاب المصدر ، الواقع بدلاً من اللفظ بالفعل ^(١) . فمن قال : حاشى الله ، فكأنه قال : نزيهاً لله . ويؤيد هذا قراءة أبي السمال ﴿ حاشى الله ﴾ بالتثنية . فهذا مثل قولهم : رعيًا لزيد . وقراءة ابن مسعود ﴿ حاشى الله ﴾ بالإضافة . فهذا مثل : سبحان الله ، ومعاذ الله . وقال الزنجشيري ^(٢) في « المفصل » : وقولهم ^(٣) « حاشى الله » بمعنى « براءة لله من السوء » .

قلت : وخرج ابن عطية قراءة ابن مسعود على أنها « حاشا » الجارة . فإن قلت : إذا قلنا باسمية « حاشى » فما وجه ترك التثنية ، في قراءة الجماعة ، وهي غير مضافة ؟ قلت : قال ابن مالك : الوجه فيها أن يكون « حاشى » مبنياً ، لشبهه بـ « حاشا » الذي هو حرف . فإنه مشابه لفظاً ومعنى ، فجرى مجراه في البناء .

الثالث : أن تكون من أدوات الاستثناء . نحو : قام القوم حاشا زيد . وفيها مذاهب :

أحدها : مذهب سيبويه ، وأكثر البصريين ، أنها حرف

(١) في الأصل : لا فعل .

(٢) الفصل ١٣٤

(٣) في المعصل وشرحه ٨ : ٤٧ : وقوله تعالى .

خافض ، دالّ على الاستثناء كـ «إلا» . ولا يجيز سيوييه النصب بها ، لأنّه ^(١) لم يبلغه .

والثاني : أنها تكون حرفاً ، فتجرّ ، كما ذكر سيوييه . وتكون ^(٢) فعلاً ، فت نصب ^(٣) . بنزلة «خلا» و «عدا» . وهذا مذهب الحربي ، والمازني ، والمبرد ، والزجاج . وهو الصحيح ، لأنه قد ثبت عن العرب الوجهان . وممن حكى النصب بها ، عن العرب ، أبو زيد ، والفرّاء ، والأحفش ، والشيبياني ، وابن خروف . حكى الشيبياني ، عن بعض العرب ^(٤) « اللهم ، اغفر لي ، ولمن سمع حاشي الشيطان وأبا الإصبع » بالنصب ويروى « وابن الأصبع » ، وهو بالصاد المهملة والغين المعجمة . ويروى بالوجهين قول الجميع ^(٥) :

حاشا أبي توبان ، إن به

ضيناً ، عن الملحاة ، والشتم

(١) في الأصل : لأنها . (٢) ب و د : وقد تكون .

(٣) سقطت من الأصل ب و ج .

(٤) المصطلح ١٣٤ وشرحه ٨ : ٤٧ والمجموع ١ : ٢٣٢ وحدائق الدقائق ٣٨٨

والمتن ١٣١ وحاشية العبدان ٢ : ١٦٥ وشرح التصريح ١ : ٣٦٥ .

(٥) المتن ١٣١ وشرح سواهد ٣٦٨ والمجموع ١ : ٢٣٢ والدرر ١ : ١٩٦ =

هكذا أنشده المبرد، والسيرافي، وكثير من النحويين. وفيه تخطيط من جهة الرواية. وذلك أنهم ركبوا صدره على عجز غيره. والصواب ما أنشده المفضل^(١) :

حاشا أبي ثوبان ، إنَّ أبا
ثوبانَ ليسَ بِكَمَّةٍ ، قدَّم

عمرو بن عبد الله ، إنَّ به
صِنًا ، عن الملحاة ، والشتم
واستدل المبرد على فعلية « حاشي » بتصرفها. فتقول :
حاشيتُ أحاشي . قال النابغة^(٢) :

* ولا أحاشي ، من الأقوام ، من أحد *

وأجيب بأن « أحاشي » يجوز أن يكون تصريف فعل ، من لفظ

= والكشاف ٢ : ٣٦٧ وشرح الفصل ٢ : ٨٤ . والملاحاة : المارعة .

(١) شرح اختيارات المفضل ١٥٠٧ - ١٥٠٨ وشرح شواهد المتن ٣٦٩

والنور ١ : ١٩٦ - ١٩٧ وحاشية الصبان ٢ : ١٦٥ والميني ٣ : ١٢٩

والخزانة ٢ : ١٥٠ وشرح الفصل ٨ : ٤٧ - ٤٨ . والبكة : الأسك .

والقدم : العي عن الكلام .

(٢) انظر ص ٨٥٨ - ٨٥٩ .

« حاشا » الذي هو حرف يُستثنى به . قال بعضهم : ولا ينكر سيبويه أن يُنطق بها فعلاً ، في غير الاستثناء . فتكون في الاستثناء حرفاً ، وفي غيره فعلاً . تقول : حاشى لك أن تفعل كذا . ومعناه ^(١) : جانب لك سوء . ويتعدى بنفسه ، وباللام .

والثالث : أن « حاشى » فعل لا فاعل له . وإذا خفض الاسم بعده فخفضه باللام المقدرة . وهو مذهب الفراء ، وتقدم ذكره ، في القسم الثاني . وقال بعضهم : ذهب بعض الكوفيين إلى أنها فعل ، استعملت استعمال الحروف ، فحذف فاعلها . قلت : والظاهر أن هذا مذهب الفراء .

ويتعلق بـ « حاشا » التي يستثنى بها مسائل :

الأولى : إذا جر بـ « حاشا » فالكلام على ما يتعلق به كالكلام على ما يتعلق به « خلا » و « عدا » ، وقد تقدم . وإذا نصب فني محل الجملة الخلاف المتقدم في « خلا » و « عدا » أيضاً .

الثانية : « حاشا » تفارق « خلا » و « عدا » من وجهين : أحدهما

(١) في الأصل : أي .

أن الجرب « حاشا » أكثر . والآخ^(١) أن « حاشا » لا تصحب « ما » .
قال سيبويه^(٢) « لو قلت : أتوني ما حاشى زيدا ، لم يكن كلاما » .
وأجازه بعضهم على قلّة . وقال ابن مالك : وربما قيل « ما حاشى » وهو
مسموع من كلامهم . قال الشاعر^(٣) :

رأيتُ النَّاسَ ما حاشى قُرَيْشًا

وَأَنَا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فَعَمَلَا

وذكر ابن مالك أن في « مسند » أبي أمية الطرّسوسي^(٤) ، عن
ابن عمر ، رضي الله عنهما ، قال : قال رسول الله ، ﷺ « أسامةُ أحبُّ
النَّاسِ إليَّ ، ما حاشى فاطمة »^(٥) .

(١) في الأصل : والآكر . (٢) الكتاب ١ : ٣٧٧ .

(٣) الأخطل . ديوانه (مطوعة بيروت) ١٦٤ وشرح ابن عقيل ١ : ٢٢٠
وشرح التصريح ١ : ٣٦٥ وشرح الأشموني ١ : ٣٩ وشواهد ابن عقيل
٢٠٩ وحاشية الصان ٢ : ١٦٥ والمتني ١٢٩ وشرح شواهد ٣٦٨ والجمع
١ : ٢٣٣ والنور ١ : ١٩٧ والبي ٣ : ١٣٦ والحزاة ٢ : ٣٦ . وروى :
فأما الناس .. فإننا نحن ...

(٤) في الأصل : الطرطوشي . وانظر حاشية الدمامي ١ : ٢٥٠ .

(٥) المتني ١٢٩ وحاشية الدمامي ١ : ٢٥٠ والمنصف ١ : ٢٥٠ وحاشية الصان
٢ : ١٦٥ والجمع ١ : ٢٣٣ . وقيل : إن « ما حاشى فاطمة » عبارة مدرجة
من كلام الراوي . شرح التصريح ١ : ٣٦٥ .

الثالثة : إذا استُثني بـ « حاشى » ضمير المتكلم ، وقُصد الجُرّ
قيل « حاشاي » ، كما قال الشاعر (١) :

في فِتيَةٍ ، جَعَلُوا الصَّلِيبَ آلِهَهُمْ
حاشايَ ، إِنِّي مُسْلِمٌ ، مَعذُورٌ

وإذا قُصد النصب قيل « حاشاني » ، بنون الوقاية . قال الفراء : من
نصب بـ « حاشى » قال « حاشاني » ، كما يقال « عداني » . قال الشاعر (٢) :

تَمَلُّ النَّدَامَى ، مَا عَدَانِي ، فَأِنِّي
بِكُلِّ التَّدِي ، يَهْوَى نَدِيمِي ، مُوَلَّعٌ

الرابعة : إذا نُصب بـ « حاشى » فهي فعل غير متصرف ، لأنها
واقعة موقع « إلا » ، ومؤدية معناها . فلا تتصرف كما لا تتصرف
« عدا » و « خلا » و « ليس » و « لا يكون » . بل هي أحق بالمنع ،
لأن فيها ، مع مساواتها للأربع ، شبهتها بـ « حاشا » الحرفية لفظاً ومعنى .

(١) الأقبشر ، وهو المغيرة بن عبد الله . أوضح المسالك ١ : ٨٥ والجمع ٢٣٢ : ١
واللرر ١ : ١٩٧ والتاج (حشا) . والمعنور : المختون .

(٢) أوضح المسالك ١ : ٧٧ وشرح الأشموني ١ : ٢٣٨ والجمع ١ : ٢٣٣
واللرر ١ : ١٩٧ وشرح التصريح ١ : ٣٦٤ والميني ٣ : ١٣٤ .

وزعم المبرد أن «أحاشي» مضارع «حاشى» التي يُستنى بها . وقد تقدم أنه استدل بذلك على فعليتها . قال ابن مالك : وهذا غلط ، وأما «أحاشي» فإنه مضارع «حاشيتُ» بمعنى : استنيت . وهو فعل متصرف ، مشتق من لفظ «حاشى» المستنى بها ، كما استُثِقَ «سَوَّفتُ» من لفظ «سوف» ، و «لَوَلَّيتُ» من لفظ «لولا» ، و «لَالَيْتُ» من لفظ «لا» ، و «أَيَّهْتُ» من لفظ «إيها» . وأمال ذلك كثيرة .

الخامسة : في «حاشى» التي يستنى بها لغتان : «حاشى» بإثبات الالفين ، و «حَشَى» بحذف الالف الأولى ، كقول الشاعر (١) :

حَشَى رَهْطَ النَّبِيِّ ، فَإِنَّ مِنْهُمْ
بُحُورًا ، لَا تُكْدِرُهَا الدَّلَالُ

وأما التي للتنزيه ففيها ثلاث لغات : هاتان المذكورتان ، و «حاشَ» بحذف الالف الثانية . وزاد في «التسهيل» : «حاشَ» بإسكان الشين (٢) . وقد قُرئ بالأربع ﴿حاشا لله﴾ : قرأ أبو عمرو

(١) المقرب ١ : ١٧٢ واللسان والتاج (حشى) .

(٢) التسهيل ١٠٦ .

« حاشا لله » بالألف . وقرأ باقي السبعة « حاش لله » بحذفها . وقرأ بعضهم « حَشَى لله » بحذف الألف الأولى . وقرأ الحسن « حاش لله » بالإسكان . وفيه جمع بين ساكنين ، على غير حذوه . وظاهر كلام ابن مالك ^(١) في « الألفية » أن اللغات الثلاث في « حاشا » التي يستثنى بها . وقال غيره : إن « حاش » لم يستثن بها . والله أعلم .

كأن

حرف ، ينصب الاسم ، ويرفع الخبر ، من أخوات « إن » . ومذهب الخليل ، وسيبويه ، والأخفش ، وجمهور البصريين ، والقرءاء ، أنها مركبة من كاف التشبيه و « إن » . فأصل الكلام عندهم : إن زيدا كالأسد . ثم قدمت الكاف ، اهتماماً بالتشبيه ، ففتحت « ان » ، لأن المكسورة لا يدخل عليها حرف الجر . قال الزمخشري : والفصل بينه وبين الأصل أنك هنا بان كلامك على التشبيه ، من أول الأمر . وثم بعد مضي صدره على الإثبات ^(٢) .

وهل تعلق الكاف ، على هذا ، بشيء ؟ قال أبو الفتح ^(٣) :

(١) ألفية ابن مالك ٣٢ . (٢) الفصل ١٣٩ .

(٣) سر صناعة الإعراب ١ : ٣٠٣ - ٣٠٤ . وفي العبارة تصرف .

لا تتعلق بشيء، وليست بزائدة، لأن معنى التشبيه فيها موجود.
وقد بقي النظر في «أن» التي دخلت عليها؛ هل هي مجرورة بها أو غير
مجرورة؟ فأقوى الأمرين عندي أن تكون مجرورة بالكاف. انتهى.
وقال الزجاج: الكاف في موضع رفع. فإذا قلت «كأني أخوك» في
الكلام عنده حذف، وتقديره: كأخوتي إيتاك موجود. لأن «أن»
وما عملت فيه بتقدير مصدر. قال ابن عصفور: وما ذهب إليه
أبو الفتح أظهر، من جهة أن العرب لم تظهر ما ادّعى أبو إسحاق
إضماره.

قلت: الصحيح أن الكاف لا تتعلق بشيء، وأن ما بعدها ليس
في موضع جرّ بها، لأن التركيب صيّر «أن» والكاف حرفاً واحداً.
وفي هذا الموضع بحث، لا يليق بهذا المختصر.

وذهب بعضهم إلى أن «كأن» بسيطة غير مركبة.
واختاره^(١) صاحب «رصف المباني»، ونسبه إلى أكثرهم، واستدل له
بأوجه: منها أن الأصل البساطة، والتركيب طارئ. ومنها أنه لو كان
مركباً لكانت الكاف حرف جرّ، فيلزمها ما يتعلق به، إذ ليست

(١) رصف المباني ٩٧ - ٩٨.

بزائدة . ومنها أن الكاف إذا كانت داخلة على « أن » لزم أن تكون
وما عملت فيه في موضع مصدر ، مخفوض بالكاف ، فراجع الجملة التامة
جزء جملة ، فيكون ^(١) التقدير في « كأن زيداً قائم » : كقيام زيد .
فيحتاج إلى ما يثبت ^(٢) الجملة ، و « كأن زيداً قائم » كلام قائم بنفسه ،
لا محاله . ومنها أنه ^(٣) لا يتقدر بالتقديم والتأخير ، في بعض المواضع .
فتقول : كأن زيداً قام ، وكأن زيداً في الدار ، وكأن زيداً عندك ،
و كأن زيداً أبوه قائم .

قلت : وفي نسبة القول بالبساطة إلى أكثرهم نظر . فإن
الظاهر أن الأكثر يقولون بالركيب . ولعدم اشتهار القول بالبساطة ،
قال ابن هشام : لا خلاف في أن « كأن » مركبة ، من « أن »
وكاف التشبيه .

وجملة معاني « كأن » أربعة معان :

الأول : التشبيه . ولم يثبت لها أكثر البصريين غيره . وقال
ابن مالك : هي للتشبيه المؤكد ؛ فإن الأصل « إن زيداً كالأسد » ،

(١) في الأصل : فيرجع .

(٢) في الأصل : ما تم به .

(٣) في الأصل : أن .

فقدمت الكاف ، وفتحت « أن » ، وصار الحرفان حرفاً واحداً ،
مدلولاً به على التشبيه ، والتوكيد .

الثاني : التحقيق . ذهب الكوفيون ، والزجاجي ، إلى أنها قد
تكون للتحقيق ، دون تشبيه . وجملوا منه قول عمر بن أبي ربيعة ^(١) :

كَأَنِّي ، حِينَ أُمْسِي لَا تُكَلِّمُنِي
ذُو بَغْيَةٍ ، يَشْتَهِي مَا لَيْسَ مَوْجُوداً
وَرُدَّ بِأَنَّ التَّشْبِيهَ فِيهِ يَبَيِّنُ بِأَدْنَى تَأْمُلٍ . واستدلوا أيضاً ، بقول
الشاعر ^(٢) :

فَأَصْبَحَ بَطْنُ مَكَّةَ مُقَشَّعَرًا
كَأَنَّ الْأَرْضَ لَيْسَ بِهَا هِشَامُ
وأجيب بأن المعنى : أن بطن مكة كان حقه ألا يقشعر ، لأن

(١) ديوان عمر بن أبي ربيعة ٣١٢ والمغني ٤٠٩ وشرح سواهده ٧٨٨ . ونسب
إلى يزيد بن الحكم .

(٢) الحارث بن خالد . ديوانه ٩٢ - ٩٣ والمغني ٢١٠ والنصف ٢ : ٢٠ والجمع
١ : ١٣٣ والدرر ١ : ١١١ وشرح شواهده والمغني ٥١٥ والكامل ٤٨٧
والاشتقاق ١٠١ و ١٤٧ وحاشية الأمير ١٦٣ : ١٦٣ وشرح التصريح ٢١٢ : ٢١٢
وهسام هو ابن المغيرة الهزومي .

هشاماً في أرضه ، وهو قائم مقام النيث ، فلما اقشعرت صارت أرضه كأنها ليس بها هشام ، [فهي للتشبيه] ^(١) . وقال ابن مالك : بتخرج على أن هشاماً ^(٢) وإن مات فهو باق ببقاء من خلفه ، سائراً بسيرته ^(٣) . قال : وأجود من هذا أن تجعل الكاف من « كأن » للتحليل ، في هذا الموضع ، وهي المرادفة للآم ، كأنه قيل : لأن الأرض ليس بها هشام .

الثالث : أن تكون للشك ، بمنزلة « ظننت » . ذهب إلى ذلك الكوفيون ^(٤) ، والزجاجي . قالوا : إن كان خبرها اسماً جامداً كانت للتشبيه . وإن كان مشتقاً كانت للشك ، بمنزلة « ظننت » . وإلى هذا ذهب ابن الطراوة ، وابن السيد . قال ابن السيد ^(٥) : إذا كان خبرها فعلاً ، أو جملة ، أو صفة ، فهي للظن والحسبان ، نحو : [كأن زيداً قائماً ، و] ^(٦) كأن زيداً أبوه قائم ، وكأن زيداً قائم . والصحيح أنها للتشبيه ؛ فإذا قلت « كأن زيداً قائم » كنت

(١) سقط من الأصل و ج . (٢) في الأصل : أن هشاماً لم يمت .

(٣) في الأصل : كسيرته .

(٤) في الأصل : ذهب الكوفيون إلى ذلك .

(٥) انظر المجموع ١ : ١٣٣ . (٦) سقط من الأصل و ج .

قد شبهت زيدا ، وهو غير قائم ، به قائما . والشيء يشبهه ، في حالة (١)
ما ، به في حالة أخرى . قاله ابن ولاد . وقيل : في الكلام حذف ،
والمعنى : كأن هيئة زيد هيئة قائم . فحذف . قاله أبو علي . قال بعضهم :
والتوجيه الأول أظهر .

الرابع . التقريب . هذا مذهب الكوفيين ؛ ذهبوا إلى أن
« كأن » تكون للتقريب . وذلك في نحو : كأنك بالشتاء مقبل ،
وكأنك بالفرج آت ، وقول الحسن البصري (٢) : كأنك بالدنيا
لم تكن ، وكأنك بالآخرة لم تزل . والمعنى على تقريب إقبال الشتاء ،
وليان الفرج ، وزوال الدنيا ، ووجود الآخرة .

والصحيح أن « كأن » في هذا كله للتشبيه . وخرج الفارسي
هذه المثل ، على أن الكاف في « كأنك » للخطاب ، والباء زائدة ،
والشتاء والفرج والدنيا والآخرة اسم « كأن » . والتقدير : كأن
الشتاء مقبل . وكذا في البواقي . وخرجه بعضهم على حذف مضاف ،

(١) سقطت من الأصل .

(٢) انظر الأشاء والنظائر ٣ : ١٢٨ - ١٢٩ وشرح التصريح ١ : ٢١٢ والنهي

والتقدير: كأنّ زمانك بالشتاء مقبلٌ، وكأنّ زمانك بالفرج آتٍ .
ويُتأَوَّل قول الحسن البصري، على أن الكاف اسم « كأنّ »،
و « لم تكن » خبرها، و « بالدنيا » متعلق بالخبر. والتقدير: كأنّك لم
تكن بالدنيا. والضمير في « تكن » ^(١) للمخاطب، و « تكن » تامة.
ويحتمل أن تكون ناقصة، والتشبيه في الحقيقة للحالين .

وقال ابن عصفور: الكاف للخطاب، و « كأنّ » ملغاة،
و « الشتاء » مبتدأ، والباء زائدة كما زيدت في « بحسبك »، و « مقبلٌ »
هو الخبر .

وخرج بعضهم قول الحسن، على أن الكاف اسم « كأنّ »،
والمجرور هو الخبر، والجملة بعده حال، وإن لم يستغن الكلام عنها، لأن
من الفضلات ما لا يتم الكلام إلاّ به ^(٢)، كقوله تعالى ﴿ فَا لَهُمْ عَنِ
التَّذْكِيرِ مُعْرِضِينَ ﴾ ^(٣) .

ومن أحكام « كأنّ » أنها قد تُخَفَّف . وإذا خَفَّفَتْ لم يبطل
عملها . وقال الزمخشري في « الفصل »: وتُخَفَّفُ، فيَبْطُلُ عملها . قال

(٢) في الأصل: بدونه .

(١) ب و د: لم تكن .

(٣) المدثر: ٤٩ .

الشاعر^(١) :

وتَحَرَّ، مُشْرِقِ اللَّوْنِ كَأَنَّ نَدِيَّاهُ حُقَّتَانِ
ومنهم من يعملها^(٢) . وحَمَلَ ابن يعيش^(٣) قوله « يَبْطُل عملها »
على معنى : يبطل ظاهراً ، وتعمل في ضمير الشأن .

وقد أطلق بعضهم عليها أنها ملغاة . وقد فسّر أبو موسى الإلغاء
المذكور ، فقال : ومعنى الإلغاء فيها معناه في « أن » المفتوحة . يعني أنها
تكون عاملة في اسم مضمّر ، فسمّيت ملغاة ، إذ لم يظهر عملها ، لأن
اسمها في الغالب منوي ، كاسم « أن » . وقد ورد ملفوظاً به ، في قول
الشاعر^(٤) :

(١) الكتاب ١ : ٢٨١ والفصل ١٣٩ وشرحه ٨ : ٨٢ والمصنف ٣ : ١٢٨
وأما ابن الشجري ١ : ٢٣٧ - ٢ : ٣ و ٢٤٣ وشرح ابن عقيل ١ : ٣٤٦
وشرح الأشموني ١ : ٥٢٣ والمجم ١ : ١٤٣ والدرر ١ : ١٢٠ وشرح
التصريح ١ : ٢٣٤ والعيبي ٢ : ٣٠٥ والخزاعة ٤ : ٣٥٨ . والحق : وعاء
من العاج .

(٢) الفصل ١٣٩ . (٣) شرح الفصل ٨ : ٨٢ .
(٤) رؤية . ديوانه ٢٦٩ والكتاب ١ : ٤٨٠ والفصل ١٣٩ وشرحه ٨ : ٨٢ -
٨٣ والإنصاف ١٩٨ والمقرب ١ : ١١٠ وأوضح المسالك ١ : ٢٦٨ والعيبي
٢ : ٢٩٩ والخزاعة ٤ : ٣٥٦ . والرشاء : الحبل . والطلب : اليف .

* كَأَنَّ وَرِيدَيْهِ رِشَاءُ خُلْبٍ *

وقول الآخر « كَأَنَّ نَدْيَيْنِ حَقَّانِ » ، على إحدى الروايتين ،
وقول الآخر ^(١) :

وَيَوْمًا ، تُوَافِينَا بِوَجْهِ مُقَسَّمٍ
كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُو ، إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

على رواية من نصب « ظبية » . وكلام ابن مالك في « التسهيل » يقتضي
أن يكون ظهور اسمها مخصوصاً بالشعر . فإنه قال : وقد يبرز اسمها في
الشعر ^(٢) . وأما ^(٣) على رواية « كَأَنَّ ظَبِيَّةً » بالرفع فـ « ظبية » خبر
« كَأَنَّ » ، واسمها محذوف . والتقدير : كأنها ظبية . ويروى أيضاً
بجر « ظبية » بكاف التشبيه ، و « أَنَّ » زائدة .

ولـ « كَأَنَّ » أحكام أخر ^(٤) ، مذكورة في مواضعها من
كتب النحو ، لا حاجة إلى ذكرها ، في هذا الموضع . والله عز وجل
أعلم .

(٢) التسهيل ٦٦ .

(٤) سقطت من الأصل و ج .

(١) انظره في ص ٢٢٢ .

(٣) في الأصل : ولنا .

كلام

حرف ردع وزجر . هذا مذهب الخليل ، وسيبويه ، وعامة البصريين . ومذهب الكسائي ، وتلميذه نصير بن يوسف . ومحمد بن [أحمد بن] ^(١) واصل ، إلى أنها تكون بمعنى « حقاً » . ومذهب النضر بن شميل أنها ^(٢) بمعنى « نعم » . وركب ابن مالك هذه المذاهب الثلاثة ، فجعلها مذهباً واحداً . قال ^(٣) في « التسهيل » : « كلاً » حرف ردع وزجر ، وقد تُؤوّل بـ « حقاً » ، وتساوي « إي » معنى واستعمالاً ^(٤) . ومذهب أبو حاتم إلى أنها تكون ردّاً للكلام الأول ، وتكون للاستفتاح بمعنى « ألا » ، وواقفه الزجاج . ومذهب عبد الله بن محمد الباهلي إلى أنها تكون على وجهين : أحدهما أن تكون ردّاً للكلام قبلها ، فيجوز الوقف عليها ، وما بعدها استئناف . والآخر أن تكون صلة للكلام ، فتكون بمعنى « إي » . وقيل : إن « كلاً » بمعنى « سوف » .

(٢) في الأصل : إلى أنها .

(٤) التسهيل ٢٤٥ .

(١) سقط من الأصل .

(٣) في الأصل : مذهباً فقال .

وعدة ما جاء في القرآن من لفظ « كلاً » ثلاثة وثلاثون موضعاً ، تضمنها خمس عشرة ^(١) سورة وليس في النصف الأول منها شيء . قيل : وحكمة ذلك أن النصف الأخير نزل أكثره بمكة ، وأكثرها جبارة ، فتكررت هذه الكلمة ، على وجه الهديد ، والتعنيف لهم ، والإلـكـار عليهم . بخلاف النصف الأول ، وما نزل منه في اليهود ، لم محتج إلى إرادها فيه ، لذتهم وصغارهم .

وأما الوقف عليها فالراجح أن حالها فيه مختلف . فمنها ما يوقف عليه ولا يتدأ به . ومنها ما يتدأ به ولا يوقف عليه . ومنها ما يجوز فيه الأمران . ومنها ما لا يوقف عليه ولا يتدأ به . فهذه أربعة أقسام . وقد ذكرت ذلك في كرّاسة أفردتها لـ « كلاً » ولي .

واختلف في « كلاً » ^(٢) : هل هي بسيطة أو مركبة ؟ ومذهب الجمهور أنها بسيطة . وذهب ثعلب إلى أنها مركبة من كاف التشبيه و « لا » التي للرد ، وزيد بعد الكاف لام ، فشددت ، لتخرج عن معناها التشبيهي . وقال صاحب « رصف المباني » : هي بسيطة عند النحويين ، إلا ^(٣) ابن العريف جعلها مركبة من

(١) في الأصل و ب : خمسة عشر . ح : خمس عشر .

(٢) راد في الأصل هنا : هذه . (٣) زاد في الأصل هنا : أن .

« كَتَلْ » و « لَا » . وهذا كلام خَلْفٌ^(١) . لأن « كَتَلْ » لم يأت لها معنى في الحروف ، فلا سبيل إلى ادعاء التركيب من أجل « لَا »^(٢) . والله سبحانه أعلم .

لعل

حرف ، له قسمان :

الاول : أن يكون من أخوات « إِنَّ » ، فينصب الاسم ، ويرفع الخبر . ومذهب أكثر النحويين أنه حرف بسيط ، وأن لامه الأولى أصلية . وقيل : هو حرف مركب ، ولامه الأولى لام الابتداء . وقيل : بل هي زائدة ، لمجرد التوكيد . بدليل قولهم « علّ » في « لعل » . وهذا مذهب المبرد وجماعة من^(٣) البصريين .

و « لعل » لها ثمانية معان :

الاول : الترجي . وهو الأشهر والأكثر . نحو : لعلّ الله يَرْحَمُنَا .

(١) الخلف : الفاسد الساقط .

(٢) وصف المباني ٩٩

(٣) في الأصل : وأكر .

الثاني : الإشفاق : نحو : لعل العدو يتقدم . والفرق بينهما أن الرجى في المحبوب ، والإشفاق في المكروه .

الثالث : التعليل . هذا معنى آتته الكسائي ، والأخفش ، وحملوا على ذلك ما في القرآن ، من نحو ﴿ لعلكم تشكرون ﴾ ^(١) ، ﴿ لعلكم تهتدون ﴾ ^(٢) ، أي : لتشكروا ، ولتهتدوا . قال الأخفش في « المعاني » : ﴿ لعله يتذكر ﴾ ^(٣) نحو قول الرجل لصاحبه : افرغ لعلنا نتغذى . والمعنى : لتغذى . ومذهب سيبويه ، والمحققين ، أنها في ذلك كله ^(٤) لا ترجى ، وهو ترج للعباد . وقوله تعالى ﴿ فقولا له قولا لينا ، لعله يتذكر ﴾ أو يخشى » مناه : اذهباً على رجائكما ذلك ، من فرعون .

الرابع : الاستفهام . وهو معنى ، قال به الكوفيون . وتبعهم ابن مالك ، وجعل منه ﴿ وما يذكرك لعله يزكك ﴾ ^(٥) ، وقول النبي ﷺ ، لبعض الأنصار ، وقد خرج إليه مستعجلاً : « لعلنا أعجلناك » ^(٦) . وهذا عند البصريين خطأ . والآية عندهم ترج ،

(١) آل عمران : ١٢٣ .

(٢) القرء : ٥٣ .

(٣) طه : ٤٤ .

(٤) سقطت من الأصل .

(٥) عس : ٣ .

(٦) الجمع ١ : ١٣٤ .

والحديث إشفاق .

[و ذكر الشيخ أبو حيان أنه ظهر له أن « لعل » من المُعَلِّقات لأفعال القلوب . ومنه ﴿ وما يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا ﴾^(١) ، ﴿ وما يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّ كَسَى ﴾ . قال : ثم وقعت ، لأبي علي الفارسي ، على شيء من هذا]^(٢) .

الخامس : نقل النحاس عن الفراء^(٣) ، والطَّوَال ، أن « لعل » شك . وهذا عند البصريين خطأ أيضاً .

وقال الزمخشري : « لعل » هي لتوقع مرجو ، أو مخوف . قال : وقد لمَّحَ فيها معنى التمني من قرأ ﴿ فَأُطْلِعَ ﴾^(٤) بالنصب . وهي في حرف عاصم^(٥) . وقال الجزولي : وقد أشرَبها معنى « ليت » من قرأ « فَأُطْلِعَ » نصباً . وإنما احتيج إلى هذا التأويل ، لأن الترجي ليس له جواب منصوب ، عند البصريين . وقد تقدم ، في الفاء ، ذكر الخلاف في ذلك . قال ابن يعيش^(٦) : والفرق بين الترجي

(٢) سقط من الأصل .

(٤) غافر : ٣٦ .

(٦) شرح المفصل ٨ : ٨٦ .

(١) الأحزاب : ٦٣ .

(٣) في الأصل : نقله الفراء .

(٥) المعصل ١٤٠ .

والتمني^(١) أن الرجتي توقع أمر مشكوك فيه ، أو مزنون . والتمني
طلب أمر موهوم الحصول ، وربما كان مستحيل الحصول ، نحو
﴿ ياليتها كانت القاضية ﴾^(٢) .

وفي « لعل » اثنتا عشرة^(٣) لغة . وهي : لعل ، وعل ، ولعن ،
وعن ، ولأن ، وأن ، ورعل ، ورعن ، ولغن ، ورغن ،
وغن ، وهذه الثلاثة بالنون المعجمة ، ولعلت ، بتاء التانيث . واختلف
في النون المعجمة ، في تلك اللغات الثلاث^(٤) . فقليل : هي بدل من المهملة .
وقيل : ليست بدلاً منها . قال صاحب « رصف المباني » : وهو أظهر ،
لغة وجود النون بدلاً من العين^(٥) . ولذلك جعل « غن » بالمعجمة
حرفاً مفرداً بباب .

وما سوى ما ذكرته ، من أحكام « لعل » ، لا حاجة إليه هنا .

القسم الثاني . أن تكون حرف جر ، في لغة عليل . يقولون :
لعل زيد قائم . والجر بـ « لعل » مراجعة أصل عرفوض ، لأن

(١) في شرح الفصل : والفرق بينها .

(٢) الحاقة : ٢٧ .

(٣) في الأصل و ب : اثنا عشر .

(٤) في الأصل و ب و ج : الثلاثة . (٥) رصف المباني ١٢٨ .

أصل كل حرف اختص بالاسم ، ولم يكن كالجزء منه ، أن يعمل الجرّ ، كما تقدم في صدر الكتاب . وإما خرجت « إن » وأخواتها . عن هذا الأصل ، فعملت النصب والرفع ، لشبهها بالفعل . ولذلك قال الجرولي : وقد جرّوا بـ « لعل » منبّهةً على الأصل . وروى الحرّها ، عن العرب ، أبو زيد ، والفراء ، والأخفش ، وغيرهم من الأئمة . ومن ذلك قول الشاعر ^(١) :

لَعَلَّ اللهَ يُمَكِّنُنِي عَلَيْهَا
جِهَارًا ، مِنْ زُهَيْرٍ ، أَوْ أَسِيدٍ

وأنشد الفراء ^(٢) :

(١) خالد بن حمر . الأعاني ١٠ : ١٢ وأمالى المرتضى ١ : ٢١٢ ونسب الحيل ٦٧ وشرح الكافية ٢ : ٣٦١ والخراطة ٤ : ٣٧٠ و ٣٧٥ - ٣٧٨ ورهير وأسيد هما ابنا حديعة بن رواحة من عبس . وقوله « عليها » يريد : على فرسه

(٢) اللامات ١٤٦ والإنصاف ٢٢٠ والمغني ١٦٧ وشرح شواهد ٤٥٤ والخصائص ١ : ٣١٦ واللسان والتاج (علل) و (لم) . والنولة : التغير والانتقال من حال إلى أخرى . ويبدل : ينصر . واللمة : الشدة . وهي منصوبة بتزع الخافض . والتقدير : على اللمة .

صَلَّ صُرُوفِ الدَّهْرِ ، أَوْ دَوْلَانِهَا
يُبدِلُنَا اللِّمَّةَ ، مِنْ لَمَّاتِهَا
* فَتَسْتَرِيحُ النَّفْسُ ، مِنْ زَفَرَاتِهَا *

وأنشد غيره (١) :

لَعَلَّ اللَّهَ فَضَّلَكُمْ ، عَلَيْنَا
بَشِيْرٌ ، أَنْ أُمَّكُمْ شَرِيْرٌ

وقول الآخر (٢) :

فَقُلْتُ : ادْعُ أُخْرَى ، وَارْفَعْ الصَّوْتَ جَهْرَةً
لَعَلَّ أَبِي المِغْوَارِ ، مِنْكَ ، قَرِيْبٌ

(١) شرح ابن عقيل ٢ : ٦ وشرح الأشموني ٣ : ١٨٨ والقرب ١ : ١٩٣
وأوضح المسالك ٢ : ١١٨ وشرح الكافية ٢ : ٣٦١ والخزانة ٤ : ٣٦٨ .
وذكر الندادي أن ابن الأثيري أسنده في مسألة اللام الأولى من « لعل » .
ولكنه ساقط من مطبوعات الإنصاف . والشريم : التي صار مسلكها
واحدًا .

(٢) كتب سعد . المغني ٣١٧ وشرح شواهد ٦٩١ وشرح الأشموني ٣ : ١٩٠
وشرح ابن عقيل ٢ : ٤ والعلامات ١٤٨ وأمالى ابن الشجري ١ : ٢٣٧
والنوادير ٣٧ وجمهرة أشعار العرب ٢٥٠ والمجمع ٢ : ٣٣ والنور ٢ : ٣٣
و ١٤٢ والخزانة ٤ : ٣٧٠ . وأبو المغوار هو أخو الشاعر .

هذه الأبيات كلها بالجرّ ، على هذه اللغة .

وأنكر بعضهم هذه اللغة ، وتآوّل^(١) قول الشاعر « لعل^(٢) »
أبي المغوار منك قريب^(٣) : [ف قيل : « لعل » في البيت محققة ،
واسمها ضمير الشأن ، واللام المفتوحة لام الجرّ^(٤) ، ولأبي المغوار منك
قريب]^(٥) جملة في موضع خبرها . وهذا ضعيف ، من أوجه : أحدها
أن تخفيف « لعل » لم يسمع في هذا البيت . والثاني أنها لا تعمل في
ضمير الشأن . والثالث أن فتح لام الجر مع الظاهر شاذ . ونقل بعضهم
هذا التخريج عن الفارسي ، على رواية من كسر لام « لعل » أبي
المغوار^(٦) ، فلا يلزمه الاعتراض الثالث .

وقيل^(٧) : يجوز أن يكون « لما » في البيت هي التي يقال
للمائر ، واللام للجرّ ، والكلام جملة فاعلة بنفسها . والموصوف محذوف ،
تقديره^(٨) : فرَجّ ، أو شبهه . وهذا بعيد أيضاً . وقيل : أراد الحكاية .

(١) في الأصل و ج : وأن . (٢) سقطت من الأصل و ج .

(٣) أي : لعل لأبي المغوار منك قريب . (٤) سقط من الأصل .

(٥) سقطت من الأصل و ج .

(٦) وهذا على أن الرواية : لما لأبي المغوار منك قريب .

(٧) سقطت من الأصل .

وإذا صحّت الرواية ^(١) بتقل الأتمة فلا معنى لتأويل بعض ^(٢)
شواهدا بما هو بعيد.

وفي «لعل» الجارة أربع ^(٣) لغات : لعلّ ، وعلّ ، بفتح اللام
فيهما . ولعلّ ، وعلّ ، بكسر اللام فيهما . قال ابن مالك : والحرّ
بـ «لعلّ» ثابتة الأول أو محذوفته ، مفتوحة الآخر أو
مكسورته ، لغة عقيّية ^(٤) . والله سبحانه أعلم .

لكن

بتخفيف النون

حرف ، له قسمان :

الأول : أن تكون مخففة من «لكن» الثقيلة . ولا عمل لها ،
إذا خففت ، خلافاً ليونس ، والأخفش . فإنها أجازا ذلك . وردّ بأنه
غير مسموع . وقد حكى عن يونس أنه حكاه عن العرب . وعلى
مذهب الجمهور يكون ما بعدها مبتدأ وخبراً ، نحو ~~ولكن~~ الشياطينُ

(١) في الأصل : وإذا فتحت .

(٢) سقطت من الأصل .

(٣) سقطت من الأصل .

(٤) التسهيل ٦٦ .

كَفَرُوا^(١) . واختار الكسائي، والقرطبي، وأبو حاتم، التشديد .
إذا كان قبلها الواو، لأنها حينئذ تكون عاملة عمل « إن »، وليست
عاطفة . والتخفيف إذا لم يكن قبلها واو، لأنها حينئذ عاطفة، فلا
تحتاج^(٢) إلى واو كـ « بل » . وهذا القسم - أعني « لكن » المخففة -
ليس حرفاً أصلياً . وإنما هو فرع « لكن » المشددة . ويأتي الكلام
عليها في باب الختام .

الثاني : أن تكون حرف عطف . هذا مذهب جمهور النحويين .
ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال :

أحدها أنها لا تكون عاطفة، إلا إذا لم تدخل عليها الواو .
وهو مذهب الفارسي . قيل : وأكثر النحويين .

والثاني أنها عاطفة، ولا نستعمل إلا بالواو، والواو مع ذلك
زائدة . وصححه ابن عصفور . قال : وعليه ينبغي أن يحمل كلام
سيبويه، والأخفش^(٣) . لأنها قالا : إنها عاطفة . ولما مثلاً العطف بها
مثلاً مع الواو .

(٢) في ب و د : قال فلا تحتاج .

(١) القرة . ١٠٢ .

(٣) سقط من الأصل .

والثالث أن العطف بها ، وأنت مخير في الإتيان بالواو . وهو
مذهب ابن كيسان .

وذهب يونس إلى أن « لكن » ليست عاطفة ، بل هي حرف
استدراك ، والواو قبلها عاطفة لما بعدها ، عطف مفرد على مفرد .
ووافقه ابن مالك ^(١) ، في « التسهيل » ، على أنها غير عاطفة ، لكنه ذكر
في شرحه أن الواو قبلها عاطفة جملة على جملة ، وتضمن ^(٢) لما بعدها
عاملاً . فإذا قلت « ما قام ^(٣) سعدٌ ولكن سعيدٌ » فالتقدير : ولكن
قام سعيد . وإنما جعله من عطف الجمل ، لما يلزم ، على مذهب يونس ،
من مخالفة المعطوف بالواو لما قبلها ، وحقه أن يوافقه .

واستدل من قال ، بأن « لكن » غير عاطفة ، بلزوم اقترانها
بالواو قبل المفرد . قال ابن مالك : وما يوجد في كتب النحويين ، من
نحو « ما قام سعدٌ لكن سعيدٌ » ، فن كلامهم لا من كلام العرب .
ولذلك لم يمثل مسيويه ، في أمثلة العطف ، إلا بـ « ولكن » . وهذا
من شواهد أماته ، وكمال عدالته ، لأنه يحيز العطف بها غير مسبوقه

(١) التسهيل ١٧٧ .

(٢) في الأصل و ح . ويضمن .

(٣) في الأصل و ج : قام .

بواو، وترك التمثيل به لئلا يُعتقد أنه مما استعملته العرب .

قلتُ : وفي قوله «إن سيوبه يحيز العطف بها غير مسبوقه
بواو» نظرٌ . وتقدم ما قاله ابن عصفور .

وإذا ولي «لكن» جملة لم يلزم اقترانها بالواو ، بل تجيء بالواو
ودونها . قال زهير (١) :

ان ابن ورقاء لا تُخشى بوادِرُهُ

لكن وقائمه ، في الحرب ، تُنتظرُ

وقرر ابن يعيش ، في «شرح المفصل» مذهب يونس ، على خلاف
ما تقدم . قال (٢) . وكان يونس ، رحمه الله (٣) ، يذهب إلى أنها إذا
حقت لا يبطل عملها ، ولا تكون حرف عطف ، بل تكون عند
مثل «إن» و «أن» . فكما أنها بالتخفيف لم يخرج عما كانا عليه (٤) ،
قبل التخفيف ، فكذلك «لكن» : فإذا قلت : ما جاءني زيد لكن

(١) ديوان زهير ٩١ والمضى ٣٢٤ وشرح شواهد ٧.٣. وابن ورقاء هو الحارث

ابن ورقاء الأسدي . والوارد : جمع بادرة ، وهي ما يدر من حدة الغضب .

(٢) شرح المفصل ٨ : ٨١ . (٣) سقط « رحمه الله » من شرح المفصل .

(٤) سقطت من الأصل .

عمرو، فـ «عمرو» مرتفع بـ «لكن»، والاسم مضمّر محذوف، كما
في قوله (١) :

* ولكن زنجي، عظيم المشافر *

وإذا قلت : ما ضربت زيدا لكن عمرا، ففيها ضمير القصة، و «عمرا»
منصوب بفعل مضمّر. وإذا قال (٢) : ما مررت بزيدا لكن عمرو،
فـ «عمرو» مخفوض بباء محذوفة، وفي «لكن» ضمير القصة أيضا،
والجار والمجرور يتعلق (٣) بفعل محذوف، دلّ عليه الظاهر، كأنه قال :
لكنه مررت بعمرو. انتهى (٤)، وفيه نظر.

واعلم أن «لكن» لا يعطف بها، إلا بعد نفي، نحو : ما قام
زيد لكن عمرو، أو نهي، نحو : لا تضرب زيدا لكن عمرا.
والمعطوف بها محكوم له بالنبوت، بعد النفي والنهي. ولا تقع في

(١) عجز بيت الفرزدق. وصدرو :

ملوك كنت ضييتا عرفت قرأتي

ديوان الفرزدق ٤٨١ والمني ٣٢٣ وشرح سواهده ٧٠١ وشرح المفصل

٨ : ٨١ والخزانة ٤ : ٣٧٨. والمشافر : التفاه.

(٢) في الأصل : قلب.

(٣) في شرح المفصل : متعلق.

(٤) في الأصل : وانتهى.

لإيجاب عند البصريين . وأجاز الكوفيون أن يُعطف بها ، في الإيجاب ،
نحو : أتاني زيدٌ لكنَّ عمرو .

تنبيه

إنما يشترط النفي والنهي ، في الواقعة قبل المفرد . وتقدم الخلاف
في كونها عاطفة . وأما إذا وليها جملة فيجوز أن تقع بعد إيجاب ، أو
نفي ، أو نهي ، أو أمر . ولا تقع بعد استفهام . فلا يحوز : هل زيد قائم
لكنَّ عمرو لم يقيم .

فإن قلت : إذا وقعت قبل الجملة فهل هي عاطفة أو غير عاطفة ؟
قلت : الذي ذهب إليه أكثر المغاربة أنها ، حينئذ ، حرف ابتداء ،
[لا حرف عطف . وفيل : إنها تكون حرف عطف ، تعطف جملة على
جملة ، إذا وردت بنفي واو . قال ابن أبي الربيع ^(١) : وهو ظاهر كلام
سيبويه .

ومعنى « لكن » ، في جميع مواضعها ، الاستدراك . قال ^(٢)
صاحب « رصف المباني » : ويكون معناها الإضراب ، إذا كانت حرف

(١) سقط من الأصل . (٢) رصف المباني ١٢٩ .

ابتداءً ، كقوله تعالى ﴿ لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ ﴾ (١) .
وقد حذفوا نونها ، في الشعر ، ضرورة ، كما قال (٢) :

فَلَسْتُ بِآتِيهِ ، وَلَا أُسْتَطِيعُهُ
وَلَاكِ اسْقِينِي ، إِنْ كَانَ مَأْوُكَ ذَا فَضْلٍ

لَمَّا

حرف له ثلاثة أقسام :

الأول : « لَمَّا » التي تجزم الفعل المضارع . [وهي حرف نفي ،
تدخل على المضارع] (٣) فتجزمه ، وتصرف معناه إلى الماضي ، خلافاً لمن
زعم أنها تصرف لفظ الماضي إلى البهم . وتقدم ذكر الخلاف في « لم » ،

(١) النساء : ١٦٦ .

(٢) النجاشي . الكتاب ١ : ٩ وديوان امرئ القيس ٣٦٤ والأزهية ٣٠٦
والإنصاف ٦٨٤ والمغاني الكبير ٤٠٧ والخصائص ١ : ٣١٠ والنصف
٢ : ٢٣٥ وأمثالي ابن الشجري ١ : ٣٨٥ والجماسة الشجرية ٧١٨ وأمثالي
المرتضى ٢ : ٢١١ والمغني ٣٢٣ وشرح شواهد ٧٠١ والخزانة ٢ : ٤٠٠
وأوضح المسالك ١ : ١٩٣ والمعم ٢ : ١٥٦ والبرر ٢ : ٢١٠ .

(٣) سقط من الأصل .

فلا حاجة لإعادته . فإنّ الكلام عليهما واحد . وتقدم ذكر الفروق التي بين « لم » و « لما » . واختلف في « لما » ، قليل : مركبة من « لم » و « ما » . وهو مذهب الجمهور . وقيل : بسيطة .

الثاني : « لما » التي بمعنى « إلا » . ولها موضعان : أحدهما بعد القسم ، نحو : نَشَدْتُكَ بِاللَّهِ لَمَّا فَعَلْتَ ، و « عَزِمْتُ عَلَيْكَ لَمَّا ضَرَبْتَ كَاتِبَكَ سَوْطًا » ^(١) . قال الراجز ^(٢) :

قَالَتْ لَهُ : بِاللَّهِ ، يَا ذَا الْبُرْدَيْنِ

لَمَّا غَنَيْتَ نَفْسًا ، أَوْ اثْنَيْنِ

وثانيهما بعد النفي ، ومنه قراءة عاصم وحزمة ﴿ وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ ، لَدَيْنَا ، مُحْضَرُونَ ﴾ ^(٣) ، ﴿ وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ ^(٤) ، أي : ما كل إلا جميعٌ ، وما كل ذلك ^(٥) إلا متاعٌ

(١) قاله عمر بن الخطاب لأبي موسى الأشعري ، وقد لحن كاتب له . شرح الفصل ٢ : ٩٤ - ٩٥ وشرح الكافية ١ : ٢٥١ .

(٢) المغني ٣١٢ وشرح سنن أبوداود ٦٨٣ وحاشية الأمير ١ : ٢٢٠ والمجمع ٥٥ : ٢ والدرر ٢ : ٥٥ . وعنت : شرب ثم تنفس . وهو كناية عن الجماع .

(٣) يس : ٣٢ . (٤) الزحرف : ٣٥ .

(٥) سقطت من سائر النسخ .

الحياة الدنيا .

و «لما» التي بمعنى «إلا» حكاها الخليل ، وسيبويه ،
والكسائي . وهي قليلة الدور في كلام العرب . فينبغي أن يقتصر
فيها ، على التركيب الذي ^(١) وقعت فيه . وزعم أبو القاسم الزجاجي
أنه يجوز أن تقول : لم يأتي من القوم لما أخوك ، ولم أر من القوم لما
زيداً . يريد : إلا أخوك ، وإلا زيداً . قيل : وينبغي أن يتوقف في
إجازة ذلك ، حتى يرد في كلام العرب ما يشهد بصحته .

الثالث : «لما» التعليقية . وهي حرف وجوب لوجوب .
وبعضهم يقول : حرف وجود لوجود ، بالدال . والمعنى قريب . وفيها
مذهبان : أحدهما : أنها حرف . وهو مذهب سيبويه . والثاني : ظرف
بمعنى «حين» . وهو مذهب أبي علي الفارسي . وجمع ابن مالك في
«النسيل» بين المذهبين ، فقال : إذا ولي «لما» فعل ماض لفظاً
ومعنى فهي ظرف بمعنى «إذ» ، فيه معنى الشرط ، أو حرف يقتضي ،
فيما مضى ، وجوباً لوجوب ^(٢) .

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه ، لأوجه : أحدها أنها ليس فيها

(١) في الأصل : التي . (٢) النسيل ٢٤١ .

شيء، من علامات الأسماء. والثاني أنها تقابل « لو ». وتحقيق تقابلها أنك تقول: لو قام زيد قام عمرو، ولكنه لما لم يقم^(١) لم يقم. والثالث أنها لو كانت ظرفاً لكان جوابها عاملاً فيها. كما قال أبو علي. ويلزم من ذلك أن يكون الجواب واقعاً فيها، لأن العامل في الظرف يلزم أن يكون واقعاً فيه. وأنت تقول: لما قتت أمس أحسنتُ إليك اليوم. وقال تعالى ﴿وَتِلْكَ الْقُرَىٰ أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا﴾^(٢). والمراد أنهم أهلكوا بسبب ظلمهم، لا أنهم أهلكوا حين ظلمهم، لأن ظلمهم متقدم على إهلاكهم، وإهلاكهم متقدم على إهلاكهم. والرابع أنها تُشعر بالتعليل، كما في الآية المذكورة، والظروف لا تشعر بالتعليل. وبهذا استدل ابن عصفور على حرفيتها. والخامس أن جوابها قد يقدرن بـ « إذا » الفجائية، [كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ بَأَاؤُنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَضْحَكُونَ﴾^(٣)] ^(٤)، وما بعد « إذا » الفجائية لا يعمل فيما قبلها.

واعلم أن « لما » هذه لا يليها إلا فعل ماضٍ مثبت، [أو منفي

(١) في الأصل: لما لم يقم زيد. (٢) الكهف: ٥٩. (٣) الزخرف: ٤٧. (٤) سقط من الأصل.

بـ «لم». وقد تُزاد «أن» بعدها، كقوله تعالى ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ
الْبَشِيرُ﴾^(١). وجوابها فعل ماضٍ مثبت [٢]، نحو: لما قام زيد
قام عمرو. أو [منفي] بـ «ما»، نحو: لما قام زيد ما قام عمرو. أو
مضارع منفي بـ «لم» نحو: لما قام زيد لم يقم عمرو. أو [٣] جملة اسمية
مقرونة بـ «إذا» الفجائية، كما تقدم.

وزاد ابن مالك في «التسهيل» أن جوابها قد يكون جملة اسمية
مقرونة بالفعل، وماضيًا مقرونًا بالفعل، وقد يكون مضارعًا^(٤). قال
الشيخ أبو حيان: ولم يقم دليل واضح على ما ادّعاه. وقد ذكرت ذلك
في «شرح التسهيل».

ويجوز حذف جواب «لما» للدلالة عليه، كقوله تعالى ﴿فَلَمَّا
ذَهَبُوا وَتَرَكَهُمُ الْمُؤْمِنُونَ﴾^(٥) الآية، أي: فمَدُّوا ما أجمعوا عليه
﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ﴾. والكوفيون يجعلون «أوحينا» جواب «لما»،
والواو زائدة.

(٢) سقط من الأصل.

(٤) التسهيل ٢٤١.

(١) يوسف: ٩٦.

(٣) سقط من الأصل.

(٥) يوسف: ١٥.

تبيينه

الفرق بين أقسام «لما» الثلاثة، من جهة^(١) اللفظ، أن الجازمة لا يليها إلا مضارع، ماضي المعنى. والتي معنى «إلا» لا يليها إلا ماضي اللفظ، مستقبل المعنى. والتي هي حرف وجوب لوجوب لا يليها إلا ماضي اللفظ والمعنى، أو مضارع متني بـ «لم». والله أعلم.

لولا

حرف له قسمان :

أول : أن يكون حرف امتناع لوجوب . وبعضهم يقول : لوجود ، بالبدال . قيل : ويلزم ، على عبارة سيبويه^(٢) في «لو»^(٣) ، أن يقال : «لولا» حرف لما كان سيقع لانتفاء ما قبله .

وقال صاحب «رصف المباني» : الصحيح أن تفسيرها بحسب الجمل التي تدخل عليها . فإن كانت الجملتان بعدها موجبتين فهي حرف امتناع لوجوب ، نحو قولك : لولا زيد لأحسنْتُ إليك . فالإحسان

(٢) الكتاب ٢ : ٣٠٧ .

(١) في الأصل : حملة .

(٣) في الأصل : لولا .

امتنع ، لوجود زيد . وإن كانتا منفيّتين فهي حرف وجوب لامتناع^(١) ،
نحو : لولا عدم قيام زيد لم أحسن إليك . وإن كانتا موجبة ومنفيّة
فهي حرف وجوب لوجوب ، نحو : لولا زيد لم أحسن إليك . وإن
كانتا منفيّة وموجبة فهي حرف امتناع لامتناع ، نحو : لولا عدم
[قيام]^(٢) زيد لأحسنّت إليك^(٣) . انتهى ما ذكره .

وجواب « لولا » ماض مثبت ، مقرون باللام ، نحو ﴿ لَوْلَا أَتْتُمْ
لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾^(٤) ، أو منفيّ بـ « ما » ، نحو ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ
عَلَيْكُمْ ، وَرَحْمَتُهُ ، مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا ﴾^(٥) . وقد
يخلو المبتدأ من اللام ، كقول الشاعر^(٦) :

لَوْلَا الْحَيَاءُ ، وَمَا فِي الدِّينِ ، عَيْتُكُمَا

بِغَضٍ مَا فِيكُمَا ، إِذْ عَيْتُمَا عَوْرِي

وقال ابن عصفور : حذف اللام من جواب « لولا » ضرورة . وقال

(١) سقطت من رصف الماني . (٢) زيادته يقتضيها السياق .

(٣) رصف الماني ١٣٧ . (٤) سبأ : ٣١ .

(٥) النور : ٢١ .

(٦) تميم بن أبي بن مقبل . ديوانه ٧٦ والمقرب ١ : ٩٠ والحجر ١ : ٢٤٤

والجمع ٢ : ٦٧ والدرر ٢ : ٨٣ واللسان والتاج (بعض) .

أيضاً : يجوز في ليل من الكلام . وسَوَّى بعضهم بين حذف اللام وإبتائها في « لو » و « لولا » . وقد يقترن باللام المنفي بـ « ما » ، كقول الشاعر^(١) :

لولا رَجَاءُ لِقَاءِ الظَّاعِنِينَ لَمَّا
أَبْقَيْتُ نَوَاهِمُ لَنَا رُوحاً، لولا جَسَداً

· وإذا دلّ دليل على جواب « لولا » جاز حذفه ، كقوله تعالى ﴿ وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ ﴾^(٢) .

ثم اعلم أن « لولا » الامتناعية مختصة بالأسماء . ولها حالان :

أحدهما أن تكون حرف ابتداء^(٣) . وذلك إذا وليها اسم ظاهر ، أو ضمير رفع منفصل . نحو : لولا زيد لأكرمته ، ولولا أنت لأكرمته . فـ « لولا » ، في هذا ونحوه ، حرف ابتداء ، والاسم بعدها مرفوع بالابتداء عند أكثر النحويين . ثم اختلفوا في خبره .

فقال الجمهور : هو محذوف ، واجب الحذف مطلقاً . ولا يكون عندهم إلا كوناً مطلقاً . فإذا أريد الكون المقيد بجعل مبتدأ ، نحو :

(١) حاشية الصان ٤ : ٥٠ . والوى : الوجهة التي ينوون .

(٢) النور : ١٠ . (٣) في الأصل : امتناع .

لولا قيامُ زيدٍ لأتيتك . ولا يجوز لولا زيدٌ قائمٌ . ولذلك لَحَنُوا
المعري ، في قوله ^(١) :

يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ
فلولا النِّمْدُ يُمَسِّكُهُ لَسَالَا

قلت : وتأوله بعضهم ، على أن « عسكه » حال . وردَّ بأن الأخفش
حكى عن العرب أنهم لا يأتون ، بعد الاسم الواقع بعد « لولا »
الامتناعية ، بالحال ، كما لا يأتون بالخبر . وتأوله بعضهم على تقدير
« أن » ، والتقدير : فلولا النمد أن عسكه . وأعربه بدلاً ، أي : لولا
إمساكه .

وذهب الرماني ، و [ابن] الشجري ، والشلوبين ، إلى أن
الخبر ، بعد « لولا » ، ليس بواجب الحذف على الإطلاق . بل فيه
تفصيل . وهو أنه ^(٢) إن كان كوناً مطلقاً ، غير مقيد ، وجب حذفه ،
نحو : لولا زيدٌ لأكرمتك ، لأن تقديره « موجودٌ » أو نحوه . وإن

(١) شروح سقط الزند ١٠٤ والمغني ٣٠٢ والمقرب ١ : ٨٤ وشواهد التوضيح

٦٧ وأوضح المسالك ١ : ١٥٦ وشرح ابن عقيل ١ : ١٤٩ والجمع ١ : ١٠٤

والدرر ١ : ٧٧ . والمض : السيف القاطع .

(٢) سقطت من الأصل .

كان مقيّداً ، ولا دليل يدل ^(١) عليه ، وجب إثباته ، كقوله عليه الصلاة والسلام ، لعائشة رضي الله عنها « لولا قومك حَدِيثُ عَهْدٍ بِكَفْرِ لَبَنَيْتُ الْكَعْبَةَ عَلَى فَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ » ^(٢) . وإن كان مقيّداً ، وله دليل يدل عليه ، جاز إثباته وحذفه . كقولك : لولا أنصار زيد هلك ، أي : نصروه . فهذا يجوز إثباته ، لكونه مقيّداً ، وحذفه للدليل الدالّ عليه . واختار ابن مالك هذا المذهب ، وجعل قول المعري « فلولاً النعمد يمسه » مما يجوز فيه الإثبات والحذف .

وقال ابن أبي الربيع : أجاز قوم « لولا زيد قائم لا كرمك » ، وهذا لم يثبت بالسمع . والمتقول : لولا قيام زيد .
وقال ابن الطراوة : جواب « لولا » هو خبر المبتدأ الواقع بعد « لولا » . وهو ضعيف .

وذهب الكوفيون إلى أن الاسم المرفوع بعد « لولا » ليس بمبتدأ ، ثم اختلفوا . فقال الكسائي : مرفوع بفعل مقدّر ، تقديره :

(١) سقطت من الأصل .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب العلم : ٤٨ . وانظر شواهد التوضيح ٦٥ والنفي

٦٦٩ - ٦٧٠ .

لولا وُجِدَ زيدٌ . وقال بعضهم : هو مرفوع بـ « لولا » ، لنيابتها
مناب « لو لم يُوجد » . حكاه الفراء عز. بعضهم ، وردّه بأنك تقول
« لولا زيدٌ لا عمرو ولايتك » ، ولا يعطف بـ « لا » بعد النفي . وقال
الفراء : هو مرفوع بـ « لولا » نفسها ، لا لنيابتها مناب « لو لم يوجد » .

وقال صاحب « رصف المباني » : ويرفع ، عند الكوفيين . على
تقدير فعلٍ ، نابت « لا » مناه . فإذا نأت : لولا زيد لا كرمته ،
و ﴿ لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ ^(١) ، فالمنى : لو انعدم زيدٌ ، ولو
انعدمتم . قال : وهذا هو الصحيح ، لأنه إذا زالت « لا » ولي « لو »
الفعلُ ظاهراً ، أو قدراً . وإذا دخلت « لا » كان بعدها الاسم . فهذا
يدلّ على أن « لا » نابتة مناب الفعل . وقد اتفق الطائفتان على أن
« لولا » مركبة من « لو » التي هي حرف امتناع لامتناع ، و ^(٢)
« لا » النافية . وكل واحدة منهما باقية على بابها ، من المعنى الموضوع له
قبل التركيب ^(٣) . انتهى ما ذكره .

والثاني من حالي « لولا » الامتناعية أن تكون حرف جرّ .

(١) سبأ : ٣١ .

(٢) في الأصل و ب : ومن .

(٣) رصف المباني ١٣٨ .

وذلك إذا وليها الضمير المتصل ، الموضوع للنصب والجر ، كالياء والكاف والهاء . قال الشاعر ^(١) :

وَكَمْ مَوْطِنٍ ، لَوْلَايَ طَحَّتْ ، كَمَا هَوَى
بَأْجْرَامِهِ ، مِنْ قُلَّةِ النِّيقِ ، مُنْهَوَى

فـ « لولا » ، في ذلك ، حرف جر عند سيويه ، والضمير مجرور بها ، لأن الياء وأخواتها لا يعرف وقوعها إلا في ^(٢) موضع نصب أو جر ، والنصب في « لولا » ممتنع ، لأن الياء لا تنصب بغير اسم ، إلا ومعها نون الوقاية وجوباً ، أو جوازا . فيتمين كونها في موضع جر .

وإذا قلنا بأن ^(٣) « لولا » حرف جر فهل نعلق بشي أو لا ؟

(١) يريد من الحكم . الكتاب ١ : ٣٨٨ والكامل ٢ : ٢٠٩ والأمل ١ : ٦٨ - ٦٩ ولباب الآداب ٣٩٦ - ٣٩٩ والأعلى ١١ : ٩٦ - ١٠١ وعيون الأخبار ٣ : ٨٢ - ٨٣ والإبصار ٦٩١ والخصائص ٢ : ٢٥٩ وأمل ابن التجري ١ : ١٧٦ - ١٨٩ وديوان المعاني ٢ : ١٩٩ واليسبي ٣ : ٨٧ والخزاسة ١ : ٤٩٥ - ٤٩٩ و ٢ : ٤٣٠ . وطاح : هلك . والأجرام : جمع حرم ، وهو الدن . والقلة : ما استدفق من رأس الجبل . والنيق : أرفع الجبل .

(٣) في الأصل : إن .

(٢) سقطت من الأصل .

فقال بعضهم : لا تعلق بشيء ، كالزوائد . وهو الظاهر . وقيل :
تعلق بفعل واجب الإضمار . فإذا قلت « لو لاي لكان كذا »
فالتقدير « لو لاي حَضَرْتُ » . فالتصقت ما بعدها بالفعل ، على معناها
من امتناع الشيء . ولا يجوز أن يعمل فيها الجواب ، لأن ما بعد اللام
لا يعمل فيما قبلها . قيل : وما ذهب إليه فاسد ، لأن في تقديره تعدياً
فعل المضمر المتصل إلى ضميره المجرور ، وهو كالمصوب .

وذهب الأنخس ، والكوفيون ، إلى أن « لولا » في ذلك
حرف ابتداء ، والضمير المتصل في موضع رفع بالابتداء ، نيابة عن
ضمير الرفع المنفصل ^(١) ، كما عكسوا في قولهم : ما أأنا كُأنتَ ، ولا
أنتَ كُأنا .

والخلاف في ذلك شهير . واختار صاحب « رصف المباني »
مذهب الأنخس ، وقال : الأولى ^(٢) أن يُحكم عليها بالبقاء على أنها ^(٣)
حرف ابتداء ، عند من يرى ذلك ، أو على أن يُحذف الوجود قبل
الضمير ، ويبقى على خفضه ، كما بقي في قوله ^(٤) :

(١) في الأصل : المتصل . (٢) في رصف المباني : فالأولى .

(٣) سقطت من ب و ج . وفي رصف المباني : كونها .

(٤) عبيد الله بن قيس الرقيات . ديوانه ٢٠ و رصف المباني ١٣٩ =

رَحِمَ اللَّهُ أَعْظَمًا ، دَفَنُوهَا

بِسِجِسْتَانَ ، طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ

وأنكر المبرد^(١) استعمال «لولا» وأخواته^(٢) ، وزعم أنه لا يوجد في كلام من يُحتج بكلامه . قال السلوين : اتفق أئمة البصريين والكوفيون ، كالخليل ، وسيبويه ، والكسائي ، والفراء ، على رواية «لولاك» عن العرب ، فأنكار المبرد له هذيانٌ .

فروع

إذا عطف على الضمير المتصل بـ «لولا» ظاهرٌ لم يجز ، على مذهب سيبويه ، لأن «لولا» تَجَرُّ المضمَر ، ولا تَجَرُّ الظاهر . فلو رُقِعَ المعطوف ، على توهم أنك أتيت بضمير الرفع المنفصل ، ففي جواز ذلك ~~فلك~~ . كذا قال الشيخ أبو حيان .

القسم الثاني من قسمي «لولا» : أن تكون حرف تحضيض ،

= والإحصاف ٤١ والبحر ١ : ١٩٠٠ وشرح الفصل ١ : ٤٧ والمجمع ١٢٧ : ٢ والدرر ٢ : ١٦٢ والخزانة ٣ : ٣٩٢ وشرح القصائد العشر ٤٦ . والبيت من مرثية طلحة بن عبد الله الخزاعي .

(١) الكامل ٣٤ و ٥٢ و ١٠٩٧ والمقتضب ٣ : ٧٣ .

(٢) ب : وأخواتها .

فتختص بالأفعال، ويليهما المضارعُ. نحو ﴿ فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ ﴾^(١).
 والماضي، نحو ﴿ فَلَوْلَا نَصَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ، مِنْهُمْ، طَائِفَةٌ ﴾^(٢).
 وقد يليها اسم معمول لفعل مقدر، نحو: لولا زيدا ضربتهُ، أو
 معمول لفعل مؤخر، نحو: لولا زيدا ضربت، كما تقدم في «الآ».
 وإذا ولها الماضي كان فيها معنى التوبيخ. وكذلك^(٣) غيرها من
 حروف التحضيض. ومن تقدر الفعل بعدها قول الشاعر^(٤):

تَعُدُّونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ بِجِدِّكُمْ

بَنِي ضَوْطَرَى، أَوْ لَا الْكَمِيَّ الْمُقْسَمَا

أي: لولا تعدُّون الكميَّ، أو لولا تُبارزون الكميَّ، ونحو ذلك.
 واعلم أنه قد بني لـ «لولا» قسم آخر، تكون فيه بمعنى «لولم».

(١) الواحة: ٧٠. (٢) التوبة: ١٢٢.

(٣) في الأصل: وكذا.

(٤) حرير. ديوانه ٩٠٧ والكامل ٢٣٩ والنبي ٣٠٤ وشرح سواهده ٦٦٩

والفصل ١٤٨ وشرحه ٢: ٣٨ والأرهية ١٧٧ - ١٧٩ والخصائص

٢: ٤٥ والمختص ٣: ١٩٩ وأمالى ابن السجري ١: ٢٧٩ و ٣٣٤

و ٢: ٢١٠ والقبائص ٨٣٣ والخزانة ١: ٤٦١. والنيب: جمع ناب،

وهي الناقة المسنة. وسوطرى: حي من مجاشع.

وهذه غير مركبة . بل كل من الكلمتين على ما كانت عليه ، قبل
الركيب . كقول الشاعر ^(١) :

أَلَا زَعَمْتَ أَسْمَاءُ أَنْ لَا أُحِبُّهَا
فَقُلْتُ : بَلَى ، لَوْلَا يُنَازِعُنِي شُغْلِي

فهذه قد وليها الفعل ، وليس للتحضيض ، والامتناعية لا يليها الفعل .
فقال أبو البركات ابن الأنباري : « لولا » في البيت غير مركبة ،
بل « لا » باقية على حالها ، و « لو » باقية ^(٢) على حالها . إلا أنهم أولوا
« لا » العمل الماضي ^(٣) كما وليها في قوله تعالى ﴿ فَلَا اقْتَحَمَ

(١) البيت لأبي ذؤيب . شرح أشعار الهدلين ٨٨ والمتن ٣٠٦ وشرح شواهد
٦٧١ والمص ١ : ١٠٥ والدرر ١ : ٧٧ والخزانة ٤ : ٤٩٨ واللسان
والتاج (لولا) .

(٢) سقطت من ج . وسقط « ولو باقية على حالها » من ب . وانظر الخزانة
٤ : ٤٩٩ .

(٣) كذا ، والفعل في بيت أبي ذؤيب مضارع لا ماض . ولعله يشير إلى قول
الجموح :

لَا دَرَّةَ دَرَّةٍ ، إِثْنِي قَسَدَ رَمَيْتُهُمْ
لَوْلَا حُدُودُ ، وَلَا عُدُورِي لِمَعْدُودِ

انظر الإصناف ٧٤ - ٧٦ والخزانة ١ : ٢٢١ - ٢٢٢ .

المَقْبَةُ ﴿١﴾ ، أي : لم يقتحم .

وتأول غيره هذا البيت ونحوه ، على إضمار « أن » ، والفعل صلة لها ، وارتفع الفعل بسقوط « أن » . وتكون « لولا » هي التي تختص بالأسماء ، وعمل « أن » وصلتها رفعٌ بالابتداء .

وقد أشار ابن مالك إلى هذين الوجهين ، فقال في « التسهيل » :
وقد يلي الفعل « لولا » ، غير مفهومة ^(٢) تحضيضاً ، فتؤول
بـ « لولم » ، أو تجعل ^(٣) المختصة بالأسماء ، والفعل صلة لـ « أن »
مقدرة ^(٤) . والله أعلم .

وزعم علي بن عيسى ، والنحاس ، أن « لولا » تأتي بمعنى « ما »
النافية . وحملوا على ذلك قوله تعالى ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ ﴾ ^(٥) ،
أي : ما كانت قرية . والله عز وجل أعلم .

لوما

حرف ، له قسمان :

-
- | | |
|---|----------------------|
| (١) البلد : ١١ . | (٢) مشتقت من الأصل . |
| (٣) في مطبوعة التسهيل : وتعمل . والصواب ما أثبتنا . | |
| (٤) التسهيل ٢٤٤ . | (٥) يونس : ٩٨ . |

أحدهما : أن يكون حرف امتناع لوجوب ، فيختص بالأسماء ،
ويرفع ^(١) الاسم بعده بالابتداء ، نحو : لو مازيد لا كرمته .
والثاني : أن يكون حرف تحضيض ، فلا يليه إلا فعل ، أو
معمول فعل .

وحكمه ، في الحالين ، حكم « لولا » . وقد تقدم ، فلا نعيده .
وقال صاحب « رصف المباني » : اعلم أن « لوما » لم تجيء في كلام
العرب ، إلا بمعنى التحضيض ^(٢) . ولم يذكر المعنى الأول ، وقد ذكره
غيره . والله سبحانه أعلم .

مرها

المشهور أنها اسم من أسماء الشرط ، مجرد عن الظرفية ، مثل
« مَنْ » . وذكر ابن مالك أنها قد ترد ظرفاً . ذكر ذلك في
« التسهيل » ^(٣) ، وفي « الكافية » . وقال في « شرحها » : إن جميع
النحويين يجعلون « ما » و « مها » مثل « مَنْ » ، في لزوم التجرد عن

(٢) رصف المباني ١٣٩ .

(١) في الأصل : ويرفع .

(٣) التسهيل ٢٣٦ .

الظرفية ، مع أن استعمالها ظرفين ثابت ، في أشعار الفصحاء من العرب .
وأنشد أبياتا ، منها قول حاتم ^(١) :

وَإِنَّكَ مَهْمَا نَعَطَ بِطَنِكَ سُؤْلَهُ

وَفَرَجَكَ ، نَالَا مُنْتَهَى الدَّمِّ ، أَجْمَعَا

وقال ابنه بدر الدين : لا أرى في هذه الأبيات حجة ، لأنه يصح
تقديرها بالمصدر . وقد ذكرت ذلك في « شرح التمهيد » .

وقال الزمخشري ^(٢) في « الكشف » : وهذه الكلمة في عداد
الكلمات ، التي يحرفها مَنْ لا يدره في علم العربية ، فيضعها في ^(٣) غير
موضعها ، ويحسب « مهما » بمعنى « متى ما » . ويقول : مهما جشني
أعطيتك . وهذا من وضعه ^(٤) ، وليس من كلام واضع العربية في

(١) ديوان حاتم ١٠٠ والمتن ٣٦٨ وشرح شواهده ٧٤٤ والآمال ٢ : ٣١٨
وشرح الحماسة للمرزوقي ١٧١٣ ولتبريزي ٤ : ٢٤٠ والبيان والبيان
٣ : ٣٠٨ وعيسول الأخبار ١ : ٣٤٣ والمجمع ٢ : ٥٧ والبرر ٢ : ٧٣
وحاشية الصبان ٤ : ١٢ والتاج (مها) . وروى : وإِنَّكَ إِنَّمَا أعطيت .
(٢) الكشف ٢ : ١٠٧ .

(٣) سقطت من الأصل ومطبوعة الكشف . وانظر المتن ٣٦٨ .

(٤) في مطبوعة الكشف : موضعه . والسواب ما أثبتنا .

شيء . ثم يذهب فيفسر ﴿ مَهَا تَأْتِنَابِهْ ، مِنْ آيَةٍ ﴾^(١) بمعنى الوقت ،
فيلحد في آيات الله ، وهو لا يشعر . وهذا وأمثاله مما يُوجب الجثوب بين
يدي الناظر في « كتاب سيويه » . انتهى كلامه^(٢) .

وذكر ابن مالك في « التسهيل » أن « مها » قد يُستفهم بها^(٣) .
والمشهور أنها لا تخرج عن الشرطية . وأما قوله^(٤) :

مَهَا لِي ، اللَّيْلَةُ ، مَهَا لِيَهْ

أودى بنعلِيْ ، وسِرْبَالِيَهْ

فلا حجة فيه ، لاحتمال أن تكون « مه » بمعنى : اكْفُفْ^(٥) ، و« ما »
هي الاستفهامية .

وزعم السهيلي أن « مها » قد تخرج عن الاسمية ، وتكون حرفاً ،

(١) الأعراف : ١٣١ .

(٢) سقط « انتهى كلامه » من الأصل . (٣) التسهيل ٢٣٦ .

(٤) عمرو بن ملقظ . المغني ١١٤ و ٣٦٩ وشرح شواهد ٣٣٠ و ٧٤٤

والكشف ٢ : ١٠٩ والمص ٢ : ٥٨ والبر ٢ : ٧٤ والخزاة ٣ : ٦٣١

وشرح الفصل ٧ : ٤٤ والتاج (مها) والنوادر ٦٢ والصاحي ١٧٤ .

(٥) في الأصل : انكفف .

إذا لم يعد عليها من الجملة ضمير ، كقول زهير (١) :

ومها تكن عند امرئ ، من خليفة

وإن خالها تخفى على الناس ، تعلم

وهو قول غريب . وقد حكى خطاب الماردي ، عن بعضهم ، أنها تكون حرفاً ، بمعنى « إن » . ولذلك ذكرتها في هذا الموضع . ويتعلق بها أحكام مذكورة في موضعها .

واختلف النحويون فيها ، فقليل : إنها بسيطة ، ووزنها « فعلى » ، وألفها إما للتأنيث ، وإما للإلحاق وزال التنوين للبناء . فهي ، على هذا ، من باب « سليس » . وقال ابن إياز : لو قيل إنها « مفعَل » ، تحامياً لذلك ، لم أرَ به بأساً . وقال الخليل (٢) : هي مركبة من « ما ما » ، و « ما » الأولى التي للجزاء ، والثانية التي تزداد بعد الجزاء . واستقبحوا التكرير ، فأبدلوا من ألف (٣) الأولى هاء ، وجعلوها كالشيء الواحد . وقال الأخفش ، والزجاج ، والبغداديون : هي مركبة من « مه » بمعنى :

(١) ديوان زهير ٢٤ والكامل ٦٩٨ وشرح القصائد السبع ٤٥ والمغني ٣٥٨

و ٣٦٢ وشرح شواهد ٧٣٨ وأمالى ابن النجاشي ٢ : ٢٤٧ والكشاف

٢ : ١٠٧ والمص ٢ : ٥٨ والدرر ٢ : ٧٤ . ب و ج : ولو خالها .

(٢) الكتاب ١ : ٤٣٣ . (٣) في الأصل : الألف .

اسكت ، و « ما » الشرطية . قالوا : وقد تُستعمل « مه » مع « من »
 التي هي شرط ، فيقال : مَهْمَنْ . وقال قطرب : لم يُحمل الجزم بها عن
 فصيح . يعني « مهمن » . وقد أجاز سيوييه أن تكون « مه » أضيف
 إليها « ما »^(١) . والله أعلم .

هـ

حرف تحضيض ، لا يليه إلا فعل ، أو معوله ، كما تقدم في
 أخواته . وذهب بعض النحويين إلى جواز مجيء الجملة الابتدائية ،
 كقول الشاعر^(٢) :

وُنُبِّتْ لَيْلَى أَرْسَلَتْ ، بِشَفَاعَةٍ

إِلَى ، فَهَلَا نَفْسٌ لَيْلَى شَفِيعُهَا

وتأوله ابن طاهر ، وغيره ، على إضمار^(٣) « كان » الشائبة . وتأوله
 بعضهم على أن « نفس » فاعل فعل مضمَر ، أي : فهلا شفعت نفس
 ليلى . و « شفيعها » خبر مبتدأ مخذوف ، أي : هي شفيعها . والأول

(٢) مصى في ص : ٥٠٩

(١) الكتاب ١ : ٤٣٣ .

(٣) في الأصل : قلير .

أقرب . وأما قول الشاعر ^(١) :

* هَلَا التَّقْدُمُ ، وَالْقُلُوبُ صِحَاحُ *

فعلی إضمار « كان » التامة .

و « هَلَا » أكثر استعمالاً ، في التحضيض ، من « أَلَا » .

وتقدم ما قاله بعض النحويين ، من ^(٢) أن هاء « هَلَا » بدل من همزة

« أَلَا » . والله أعلم .

(١) عجز بيت ، صدره :

الآنَ ، نَعْدُ لِحَاجَتِي ، تَلْحُونَنِي

شرح ابن عقيل ٣١٢ والعيني ٤ : ٤٧٤ . وانظر مجمع الأمثال ٢ : ٤٠٩ .

(٢) في الأصل : في .

الباب الخامس

في الخماسي

وهو ثلاثة أحرف : واحد متفق على حرفيته ، وهو « لكن » ،
واثنان فيها خلاف ، وهما ^(١) : أنما ، وأنن ، إذا وقعا فصلاً . فأما

لكن

فهو ^(٢) حرف استدراك . ومعنى الاستدراك أن تنسب حكماً
لاسماً ، يخالف المحكوم عليه قبلها . كأنك لما أخبرت عن الأول ،
بخبر ، خفت أن يتوهم من الثاني مثل ذلك ، فتداركت بخبره ، إن
سلباً ، وإن إيجاباً . ولذلك لا يكون إلا بعد كلام ، ملفوظ به ، أو
مقدر . وقال بعضهم : « لكن » للاستدراك ، والتوكيد .

(١) في الأصل : وهو . (٢) في الأصل : فهي .

ولا تقع « لكن » إلا بين متنافيين ، بوجه ما . فإن كان ما قبلها نقيضاً لما بعدها ^(١) ، محو : قام زيد لكن عمراً لم يقم ، أو ضدّاً محو : ما [هذا] ^(٢) أحرّ لكنه أصفر ، جاز بلا خلاف . وإن كان خلافاً ، محو : ما أكل لكنه شرب ، ففيه خلاف ، والظاهر الجواز . وإن كان وفاقاً لم يجز ، بإجماع .

وقال الزمخشري : « لكن » للاستدراك ، تُوسِّطُهَا ^(٣) بين كلامين متغايرين ، نفيّاً وإيجاباً . فتستدرك بها النفي بالإيجاب ، والإيجاب بالنفي . وذلك قولك ^(٤) : ما جاءني زيد لكن عمراً جاءني ، وجاءني زيد لكن عمراً لم يجر . ^(٥) والتغاير في المعنى عنزله في اللفظ . كقولك : فارقني زيد لكن عمراً حاضر ، وجاءني ^(٦) زيد لكن عمراً غائب ، وقوله تعالى ﴿ وَلَوْ أَرَادَ كُفَّهِمْ كَثِيراً لَفَشِلْتُمْ ، وَلَتَنَازَعْتُمْ

(١) في الأصل : وإن كان ما بعدها نقيضاً لما قبلها . وانظر الجمع ١ : ١٣٢ -

١٣٣ والمغني ٣٢٢ .

(٢) تمة من الجمع والمغني . (٣) د : استدراك بتوسطها .

(٤) في الأصل : كقولك .

(٥) زاد هنا في مطبوعة المفصل : فصل .

(٦) في الأصل : جاء .

في الأمر . ولكن الله سَلَّمَ ﴿^(١)﴾ ، على معنى النفي ، وتَضَمَّنَ
« ما أراكم كثيراً » ^(٢) .

ومذهب البصريين أن « لكن » بسيطة . وهو حرف نادر
البناء ، لا مثال له في الأسماء ، ولا في الأفعال . قال ابن يعيش : وألفه
أصل ، لأننا لا نعلم أحداً ، يؤخذ بقوله ، ذهب إلى أن الألفات في
الحروف زائدة . فلو سَمَّيْت به لصار اسماً ، وكانت ألفه زائدة ،
ويكون وزنه « فاعلاً » ، لأن الألف لا تكون أصلاً في ذوات الأربعة ،
من الأسماء والأفعال ^(٣) .

وقال الفراء : « لكن » مركبة ؛ أصلها « لكن أن » ،
فطرحت الهمزة ونون « لكن » . ونقل صاحب ^(٤) « اللباب » ، عن
الكوفيين ، أنها مركبة من « لا » و « إن » ، والكاف زائدة ،
والهمزة محذوفة . ونقله عنهم ابن يعيش أيضاً ، قال : وذهب الكوفيون

(١) الأنفال : ٤٣ . (٢) الفصل ١٣٩ وشرحه ٨ : ٧٩ - ٨٠ .

(٣) شرح الفصل ٨ : ٧٩ . وفيه : من الأفعال والأسماء .

(٤) لعله تاج الدين محمد بن محمد ، الفاضل الأسفراييني ، المتوفى سنة ٦٨٤ .

واسم كتابه : اللباب في النحو ، أو لباب الإعراب في النحو . كشف

الظنون ١٥٤٣ وهدية المارقين ٢ : ١٣٤ .

إلى أنها مركبة، وأصلها «إن» زيدت عليها «لا» والكاف . وهو قول حسن ، لندرة ^(١) البناء ، وعدم النظر . ويؤيده دخول اللام في خبره ، كما تدخل في خبر «إن» ، على مذهبهم . ومنه ^(٢) :

* وَلَكِنِّي ، مِنْ حُبِّهَا ، لَعَمِيدُ *

والمذهب الأول ، ليضعف تركيب ثلاثة أشياء ، وجعلها حرفاً واحداً ^(٣) . انتهى .

وقيل : إنها مركبة من «لا» و «كأن» ، والكاف للتشبيه ، و «أن» على أصلها . ولذلك وقعت بين كلامين ، من نفي شيء ، وإثبات لغيره . وهو رأي السهيلي .

و «لكن» لها أحكام ، مذكورة في باب «إن» ، نشير هنا إلى بعضها :

فإنها أنها تنصب الاسم ، وترفع الخبر ، لنسبها بالفعل ، كأخوانها . وتقدم مذهب من أجاز نصب الجزئين بها ، وبأخواتها .

(١) في الأصل : لندرة .

(٢) انظره في ص ١٣٢ .

(٣) شرح الفصل ٨ : ٧٩ - ٨٠ .

ومنها أنها تُكفّ بـ « ما » ، فتدخل على الجملتين . فالاسمية
كقول الشاعر ^(١) :

ولكنّا أهلي بوادٍ ، أنيسُهُ
سباعٌ تبغى الناسَ ، مثنى ، وموحدٌ
والفعلية كقول امرئ القيس ^(٢) :

ولكنّا أسمى ، لمجدٍ ، مؤثّلٍ
وقد يدركُ المجدَ المؤثّلَ ، أمثالي
وتقدم قول من أجاز الإعمال ، وجعل « ما » زائدة ملغاة .

ومنها أن اللام لا تدخل في خبرها ، خلافاً للكوفيين . وأما
قول الشاعر :

* ولكنني ، من حبّتها ، لعميدٌ *

(١) مساعده بن حنّبة . ديوان الهدلين ١ . ٢٣٧ والمغني ٧٢٩ وشرح شواهد

٩٤٢ وأدب الكاب ٤٥٨ . وتبعي : تبني أي : تطلب .

(٢) ديوان امرئ القيس ٣٩ والمغني ٢٨٤ وشرح شواهد ٨٨٠ والإنصاف

٨٤ وشرح الفصل ١ : ٧٩ والمجمع ٢ : ١١٠ والمغني ٣ : ٤٥ والخزانة

١ : ١٥٨ . والمؤثّل . اللوطد .

فلا حجة فيه ، لأنه بيت مجهول ، لا يعرف له تمام ، ولا شاعر ، ولا
راوٍ عدل^(١) يقول : ممسته ممن يوثق بعريته . هكذا قال ابن مالك .
وأيضاً فإنه متأول^(٢) على تقدير : ولكن إنني . فنُقلت حركة
الهمزة ، ثم حذفت النون ، وأدغم .

ومنها أنها قد تُخفف ، فيبطل عملها ، خلافاً ليونس ،
والأخفش ، في إجازتهما إعمالها . وقد سبق بيان مذهبهما .
وما سوى هذا ، من أحكام « لكن » ، فلا حاجة لذكره هنا .
والله أعلم .

وأما

أنتما وأنتن

إذا وقعا فصلاً ، ففيهما خلاف مشهور . وقد تقدم في أخواتهما .
فهذا آخر الكلام على الخماسي^{*} . وبتمامه تم الكلام على جميع
حروف المعاني .

وقد ذكر بعضهم أن « كان » الزائدة حرف . وكذلك

(١) في الأصل : اعدلا .

(٢) في الأصل : يتأول .

« أصبح » و « أمسى » في قول العرب : ما أصبح أبردها ، وما أمسى
أدفاها . قال : لأن الأفعال لا تزاد .

وقال بعضهم : إن « الذي » تكون حرفاً ، على مذهب يونس ،
والفراء ، لأنها تكون عندهما مصدرية ، لا تحتاج إلى عائد .

وقد كان حق هذه الألفاظ أن أذكرها في باب الثلاثي ،
والرباعي . وإنما أهملت ذكرها هناك ، لشهرتها ، وغرابة القول
بحرفيتها . ولل كلام عليها موضع ، هو أليق به من هذا الكتاب .

والله ^(١) الموفق للصواب ، وإليه المرجع والمآب . والله ،

(١) سقطت هذه الفقرة من ب و ج . وفي ب :

« الحمد لله رب العالمين . وصلواته على سيد المرسلين ، محمد ، وآله
وصحبه أجمعين .

كامل كتاب الحى الداني في حروف المعاني ، من نسخة ، فيها أنها
كتب من نسخة مؤلفها ، حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي ، المرادي
نسباً ، المالكي مذهباً . عفا الله عنه . وكان الفراغ ، من هذه النسخة
المباركة ، في يوم الثلاثاء ، التاسع والعشرين من ذي الحجة الحرام ، آخر
شهور سنة أربع وحسين وثمانائة ، على يد فقير رحمة ربه ، عبد القادر بن
علي بن أحمد ، الطونجي بلداً ، الشافعي مذهباً . عفا الله ، تعالى ، دنوبه .
ومستتر عليه ، في الدارين ، عيوبه . آمين .

سبحانه وتعالى ، المسؤول أن يجمعنا ممن دُعي فأجاب ، وأن يرشدنا
للتسديد في السؤال والجواب ، وممن فهم الحكمة وفصل الخطاب ،
[وأن يصلّتي على] سيّدنا محمد ، ﷺ ، وعلى آل والأصحاب ،
وتابعيهم إلى يوم المآب ، آمين .

★ ★ ★

فهرس الآيات

الآية	الصفحة
١ - القاحسة	
٧	٣٠١ غير المغضوب عليهم ولا الضالين
٢ - البقرة	
٢	٢٩٠ لا ريب فيه
٦	٢٠٥، ٣٥، ٣٢ سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرم
١٧	٣٨، ٣٧ ذهب الله بنورم
١٩	٣١٠ يحملون أعباءهم في آذانهم من الصواعق
٢٠	٣٧ لذهب بسهمهم
٢٢	٣٩ فأخرج به من الثمرات
٣٠	١٩٢ وإذ قال ربك للملائكة
٤٣	٢٠٨ وإن كانت لكبرة
٤٤	٣١ أفلا تعلمون

٢٤٥	واتقوا يوماً لا تجزي نفس عن نفس شيئاً	١٢٣ و ٤٨
٥٨٠	لعلكم تهتدون	٥٣
٣٩	إنكم ظلمتم أنفسكم باتخاذكم المجل	٥٤
١٤٤	اهبطوا مصرأ	٦١
٢٢٩	مهي كالحجارة أو أشد قسوة	٧٤
٣١٠	لما يهبط من خشية الله	٧٤
٢٨٧	يود أحدكم لو يعمر	٩٦
٢٢٩	أو كلما عاهدوا عهداً	١٠٠
٥٨٧	ولكن الشياطين كفروا	١٠٢
٢٨٤	ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة	١٠٣
٣٣٦	ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها	١٠٦
٤٧٧	وانبعوا ما تتلو الشياطين على ملك سليمان	١١٢
٢٢٨	وقتلوا كونوا هوداً أو نصارى	١٣٥
١٣٣	وإن كانت لكبيرة	١٤٣
٢٥٨	قد نرى قلب وجهك في السماء	١٤٤
١٠٦	ولكل وجهة هو موليها	١٤٨
٥١٨	لئلا يكون للناس عليكم حجة ظلموا منهم	١٥٠
٥٢١	إلا الذين ظلموا منهم	١٥٠
٨٤	كما أرسلنا فيكم رسولاً	١٥١
٤٨١	كما أرسلنا فيكم رسولاً منكم	١٥١
٩٧	والذين آمنوا أشد حبا لله	١٦٥
٤٧٦	وأتى المال على حبه	١٧٦

٢٥٠	ولكم في القصاص حياة	١٧٩
٢٢٠	وأن تصوموا خير لكم	١٨٤
٤٧٧	ولتكبروا الله على ما هداكم	١٨٥
١١١	فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي	١٨٦
٥٢، ٥١	ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة	١٩٥
٤٨١، ٨٤	وادكروا كما هداكم	١٩٨
٢٥٠	وادكروا الله في أيام معدودات	٢٠٢
٥٥٥، ٥٤٣	حتى يقول الرسول	٢١٤
٥٥٢	وزلزلوا حتى يقول الرسول	٢١٤
٤٦٦	وعسى أن تكرهوا	٢١٦
٤٦٢	وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم وعسى أن	٢١٦
	تجبروا شيئاً وهو شر لكم	
٣١٨	ويكفر عنكم من سيئاتكم	٢١٧
٣١٣	والله يعلم المفسد من المصلح	٢٢٠
٢٢٠	لمن أراد أن يتم الرضاعة	٢٣٣
٢٤٠	من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً (١)	٢٤٥
٢٢٢	وما لنا ألا نقاتل في سبيل الله	٢٤٦
٣٣٠	إن آتاه الله الملك	٢٥١
٣٠٩	منهم من كلم الله	٢٥٣
٢١٢	ودروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين	٢٧٨

(١) وفي الحديد: ١١ .

٢٢٣	أن تفضل إحداها فذكر	٢٨٢
٣٠٠	لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا	٢٨٦
٣ - آل عمران		
١٨٦	سعد إذ هديتنا	٨
٦٨	قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني	٣١
٣٨٥	من أنصاري إلى الله (١)	٥٢
٣٥٥	ربنا آمنا	٥٣
١٣٢	إن هذا هو القصص الحق	٦٢
٣٤٨	ها أنتم هؤلاء	٦٦
٢٢٤	قل إن الهدى هدى الله أن يوتى أحد	٧٣
٤٢	ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار	٧٥
١٣٧	لما آتيتكم من كتاب وحكمة	٨١
٥٢٣	فأما الذين أسودت وجوههم أكفرتم	١٠٦
٤٠	ولقد نصركم الله بدر	١٢٣
٥٨٠	لعلكم تشكرون	١٢٣
٣٢٤	وما محمد إلا رسول	١٤٤
٣٧١	وقالوا لاخوانهم إذا ضربوا في الأرض	١٥٦
٣٣٢	فبما رحمة	١٥٩
٤٦٥، ٩٤	ولا تحسبن الذين كفروا أنما نملي لهم	١٧٨

(١) وفي الصف : ١٤ .

٣١٤	حقى غير الخيث من الطيب	١٧٩
١٠٥	ما كان الله ليدر المؤمنين	١٧٩
٢٥١	فما الحياة الدنيا في الآخرة إلا متاع	١٨٥
	٤ - النساء	
٢٨٦، ٢٨٤	وليحس الذين لو تركوا من طعمهم ذرية صعافاً خافوا عليهم	٨
٥٢١	إلا ما قد سلف	٢٢
١٢١	يريد الله ليبين لكم	٢٦
٥١٥	ما فعلوه إلا قليل منهم	٦٦
٣٥٦	يا ليتني كنت معهم	٧٣
٢٣٠	إلا أن يصدقوا	٩١
٢٩٠	ولو على أنفسكم	١٣٥
٥١٥، ٥١١	ما لهم به من علم إلا اتباع الظن	١٥٧
٣٩	فظلم من الذين هادوا حرمنا	١٦٠
٥٩٢	لكن الله يشهد بما أنزل إليك	١٦٦
٤٩، ٤٧	كفى بالله شهيداً	١٦٦
٤٠	قد جاءكم الرسول بالحق	١٧٠
٣٣٣	إنما الله إله واحد	١٧١
٢٢٥	بين الله لكم أن تضلوا	١٧٦
	٥ - المائدة	
٤٤	وامسحوا برؤوسكم	٦

٤٠٥	قال الله : إني معكم	١٢
٣١٠	من أحل ذلك كتبنا على بني إسرائيل	٣٢
٦٨	من يرتد منكم عن دينه فسوف	٥٤
٤٨٠	أذلة على المؤمنين	٥٤
١٢٥	لبئس ما كانوا يعملون	٦٢
١٧١	ثم عموا وصموا كثير منهم	٧١
٢٢٠	وحببوا أن لا تكون فتنة	٧١
١٣٦	وإن لم يشهروا عما يقولون ليمس	٧٣
٢٢٣	وما لنا لا نؤمن بالله	٨٤
٣٤٦	فهل أتم متبهون	٩١
٦٦	ومن عاد فينتقم الله منه	٩٥
٢١٨	ونعلم أن قد صدقنا	١١٣
٣٢	أأنت قلت للناس اتخذوني	١١٥
٣٥٠	وكننت أنت الرقيب	١١٧

٦ - الألقاب

١٦٣	ثم قضى أجلا وأجل مسمى عنده	٢
٣٨٨	ليجمعنكم إلى يوم القيامة	١٢
٢٥٩	قد نعلم إنه ليحزنك الذي يقولون	٣٣
٣١٨	ولقد جاءك من نبأ المرسلين	٣٤
٤١٢	كتب ربكم على نفسه الرحمة فإنه غفور رحيم	٥٤

٦٤	قل الله ينجيكم منها ومن كل كرب ثم أتم شركون	٤٣١
٧١	وأمرنا لنسلم	١٢٣، ١٢١
٨١	ولا تخافون أنكم أشركم بالله	٤٠٩
١٠٩	وما يشرككم أنها إذا حلت لا يؤمنون	٤١٨
١١٩	وقد فصل لكم	٢٥٦
١٣٩	فهم فيه شركاء	٧٧

٧ - الأعراف

٤	وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا	٦٢
١٢	ما سمعك إلا تسجد	٣٠٣
١٥	لأعبدن لهم صراطك المستقيم	٤٧٢
٢٣	وإن لم تنم لنا وترحمنا لكوس	١٣٦
٣٨	ادخلوا في أمم	٢٥٠
٥٧	سقناه لللد ميت	٩٩
٥٩	ما لكم من إله غيره	٣١٧
٩٥	حقى عموا وقالوا	٥٥٢، ٥٤٣
١٠٥	حقيق على ألا أقول	٤٧٨
١٣١	مها تأتينا به من آية	٦١١
١٣٣	قال فرعون : وآمنتم	١٧٢
١٧٢	ألسب رنكم قالوا : بلى	٤٢٢
١٩٤	إن الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم	٢٠٩

٨ - الأنفال

٤٠٦	وإن فريقاً من المؤمنين لكارهون	٥
١٨٨	وادكروا إذ أنتم قليل	٢٦
٣٥٠	إن كان هذا هو الحق	٣٢
١٨٣	وما كان الله ليعذبهم	٣٣
٥٢٢	إلا تعلموه تكن فتنة في الأرض وفساد كبير	٣٣
٦١٧	ولو أراكم كثيراً لفشلتم ولتعارعن في الأمر	٤٣
	ولكن الله مسلم	
٣٣٣٤١٤٢	وإما تحافن	٥٨
٢٥٠	لمسكم بما أحدثتم	٦٨

٩ - التوبة

١٦٧	الثانون العائدون الحامدون السائحون الراكعون	١٢
	الساجدون الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر	
٣٣١	وضاقت عليكم الأرض بما رحبت	٢٥
٢٥١	فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة إلا قليل	٣٨
٣١٠	أرضيم بالحياة الدنيا من الآخرة	٣٨
٥٢٢	إلا تنصروه فقد نصره الله	٤١
١٩٤	إدما في النار	٤١
٣٧١	ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد	٩٢
٥٣٠	وآخرون مرجون لأمر الله ... وإما يتوب عليهم	١٠٦

٣٠٨	من أول يوم	١٠٩
٢٤٧	وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة	١١٤
٦٠٦	فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة	١٢٢
٣٣٣	وإذا ما أنزلت سورة	١٢٤

١٠ - يونس

٢١٨	وآخر دعوانم أن الحمد لله رب العالمين	١٠
٣٢٩	قل ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي	١٥
٣٨٧	ويهدي من يشاء إلى صراط مستقيم	٢٥
٥٥	جاء سيئة مثلبا	٢٧
٣١	أثم إذا ما وقع	٥١
٢٣٥	قل إي وربي	٥٣
١١١	فذلك فلتعرجوا	٥٨
٣٨١	ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم	٦٢
٤٠٥	ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون	٦٢
١٢٣	ربنا ليضلوا عن سبيلك	٨٨
٦٠٨	فلولا كانت قرية آمنت	٩٨

١١ - هود

٣٨١	ألا يوم يأتهم ليس معروفا عنهم	٨
٦٤	ونادى نوح ربه فقال : رب	٣٥
٢٥٢	اركبوا فيها	٤١
٤٠	يا نوح اهبط بسلام	٤٨

٢٤٧	وما نحن تاركى آلهتنا عن قولك	٥٣
٣٢٠	ما لكم من إله غيره	٦١
٣٣	قالوا يا سميع أصلاتك	٨٧
١١٨٤١٠٦	فما لنا يريد	١٠٨
٣٣٠	خالدين فيها ما دامت السماوات والأرض	١٠٨
٢٦٨	وإن كلاً لما	١١١
٢٠٨	وإن كلاً لما ليوفينهم	١١١

١٢ - يوسف

٥٩٦	فلما ذهبوا به وأجمعوا	١٥
٢٨٤	وما أنب مؤمن لنا ولو كنا صادقين	١٧
٩٧	هيت لك	٢٣
٥٥٩	وقلن حاشى لله	٣١
٢٥٠	قالت فذلكن الذي لتني فيه	٣٢
١٤١	ليسجنن وليكون	٣٢
٣٨٧	رب السجن أحب إلي	٣٣
٥٤٢	حتى حين (١)	٣٥
٥٤٨	ليسجننه حتى حين	٣٥
٥٥٨	ليسجننه عشتى حين	٣٥
٣٥٥	يوسف أعرض عن هذا	٣٩
١٠٦	إن كنتم للرؤيا تصبرون	٤٣

(١) والمؤمنون : ٢٥ و ٥٤ والصفات : ١٧٤ و ١٧٨ والطارقات : ٤٣ .

٤٢	هل آمنكم عليه	٦٤
٦٧	إن كان قبضه قد من قبل فصدقت	٧٧
٦٨	قالوا إن يسرق فقد سرق أخ	٧٧
٥٧	تالله فتناً تذكر يوسف	٨٥
٣٤٣	قالوا أياك لأنت يوسف	٩٠
١٣٥	تالله لقد آثرك الله	٩١
٥٩٦، ٢٢١	فلما أن جاء الشير	٩٦
٤٥	وقد أحسن بي	١٠٠

١٣ - الرعد

٤٧٦	وإن ربك لنو مغفرة للعاص على ظلمهم	٦
٢٠٦	أم هل تستوي الطلمات والنور	١٦
٣٤٢	قل : هل يستوي الأعمى والبصير أم هل	١٦
	تستوي الطلمات والنور أم جملوا	
٢٠٦	أم اتخفوا من دونه أولياء	١٧
٣١	أفمن هو قائم على كل نفس	٣٣

١٤ - إبراهيم

٣٢٠	وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه	٤
٢٥٢	فردوا أيديهم في أفواههم	٩
١١٣	قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة	٣١
٣٨٩	فاحمل أثمه من الناس تهوى إليهم	٣٧

٤٦	وإن كان مكرم لتقول منه الحال	١٨٤٠١١٧
	١٥ - الحجر	
٢	ربما يود الذين كفروا	٤٥٦،٣٣٥
٢	ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين	٤٤٤
٤٢	إن عبادي ليس لك عليهم سلطان من الغاوين	٥١٣
	١٦ - النحل	
٤٩	ولله يسجد ما في السماوات وما في الأرض	٣٣٦
٦٢	لا جرم أن لهم النار	٤١٣
٧٢	والله حمل لكم من أنفسكم أزواجاً	٩٧
١٢٤	وإن ربك ليحكم بينهم	١٢٧،١٢٤
	١٧ - الاسراء	
١	من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى	٣٠٨
٦٢	أرأيتك هذا الذي كرمت علي	٩٣
٧٥	وإذن لأذقنك	٣٦٥
٧٦	وإذن لا يلبثون	٣٦٢
٧٨	أقم الصلاة للذكر الشمس	١٠١
١٠٨	إن كان وعد ربنا لمفعولاً	٢١٥
١٠٠	قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي	٢٧٩
١٠٩	ويخرجون للأدقان	١٠٠
	١٨ - الكهف	
٣١	ويلبسون ثياباً خضراً من سندس	٣١٠

٣١	محلون فيها من أساور	٣١٨
٣٨	لكننا هو الله ربي	٤٠٢
٤٠،٣٩	إن ربي أنا أقل منك مالا	٦٨
٥٩	وتلك القرى أهلكتهم لما ظلموا	٥٩٥
٨٦	إما أن تعدب وإما أن نتحد بهم حسا	٥٣٠
١١٢	وثامنهم كلهم	١٦٧

١٩ - مريم

٤	فهب لي من لدنك ولياً	٩٨
٤	ولم أكن بدعاؤك رب شقيا	٢٦٨
٢٥	وهزي إليك	٤٧٢
٢٥	وهزي إليك بمجد النخلة	٢٤٤،٥١
٢٦	فاما تري	١٤٢
٢٦	فاما تري من الشر أحدا	٢٠٧
٦٦،٦٥	هل تعلم له سميا ، ويقول الانسان	١٦٣

٢٠ - طه

٤٤	لعله يتذكر	٥٨٠
٦٣	إن هذان لساحران	٣٩٨
٦٦	فادا حالهم وعميهم يخيل إليه من سحرهم أنها تسمى	٣٧٩
٧١	ولأصلبتكم في صدور النحل	٢٥١
٩١	قالوا : لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى	٥٥٤

وما تلك بيمينك يا موسى ١٧٠ ٣٣٦

٢١ - الألياء

١٧١	وأسروا النجوى	٣
٣٢٠	ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث	٢٠
٥١٨	لو كان فيها آلهة إلا الله لفسدتا	٢٢
٣٠٦	هذا ذكر من معي	٢٤
١٩٤	وجعلنا من الماء كل شيء حي	٣٠
٣٦٨	أفأين مت فهم الخالدون	٣٤
٩٩	ونصع الموارين القسط ليوم القيامة	٤٧
١٣٥	وثاقه لا كيدن أصدانكم	٥٧
٣١٣	ونصرناه من القوم	٧٧
٣٠٣	وحرام على قرية أهلكناها أنهم لا يرجعون	٩٥
٣٩٦٧٦	أما إلهكم إله واحد...	١٠٨

٢٢ - الحج

١٦٣	لنبي لكم وقرى الأرحام ما شاء	٥
٢٤	ومن الناس من يبدلوا الله على حرف	١١
١١٢	ثم ليقطع	١٥
٥١	طيمدد بسب	١٥
٤٠٦	إن الذين آمنوا والذين هادوا ... يعصل بينهم	١٧
٥١	ومن يرد فيه بالحاد	٢٥

٣٠	فاحتبوا الرجس من الأوثان	٣١٦، ٣١٠
٦٣	ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة	٦٢
٦٣	ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء	٣٣

٢٣ - المؤمنون

١	قد أفلح المؤمنون	٢٥٩
١٦-١٤	فتشارك الله أحسن الخالقين ، ثم إنكم بعد ذلك ليتون ، ثم إنكم ...	٤٣٢
٢٧	فأوحينا إليه أن اصنع الفلك	٢٢١
٤٠	عما قليل	٣٣٢
٤٠	عما قليل ليصبحن نادمين	٢٤٧
٦٣	ولدينا كتاب يطقن بالحق ، وهم لا يظلمون	٢٣٥
	بل قلوبهم في غمرة	
٧٠	أم يقولون به جنة بل جاءهم بالحق	٢٣٥

٢٤ - النور

٩	والخامسة أن غضب الله عليها	٢١٩
١٠	ولولا فضل الله عليكم ورحمته وأنا الله تواب حكيم	٥٩٩
٢١	ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكني منكم من أحد أبداً	٥٩٨
٣٥	ريبوة لا شرقية ولا غربية	٢٩٩

٢٢٤	لم يكدرها	٤٠
٢٣١	أويوت آبائكم	٦١
٢٥٧، ٢٥٥	قد يعلم ما أتم عليه	٦٤

٢٥ - الفرقان

٣٢٠	ما كان لنا أن نتخذ من دونك من أولياء	١٨
٤٠٦	إلا أنهم ليأكلون الطعام	٢٠
٤٢	ويوم تستحق السماء بالنعيم	٢٥
٤١	فلسأل به خيراً	٥٦

٢٦ - الشعراء

٣٢	ألم زبك فيها وليداً	١٨
٣٤	وتلك نعمة تمنها علي أن عبت بي إسرائيل	٢٢
٢٢٠	والذي أطمع أن يغفر لي	٨٢
٢٨٨	فلو أن لنا كرة فسكون	١٠٢

٢٧ - التحل

٣٥٥	ألا يا سجدوا	٢٥
٣٨	بسم الله الرحمن الرحيم	٣٠
٥١٠	ألا تعلوا	٣١
٣٨٧	والأمر إليك	٣٣
١٠٧	ردي لكم	٧٢

٥٢٨،٢٠٦	أَمْ أَدَاكُمْ تَعْمَلُونَ	٨٤
٦٧	مَنْ حَاءَ بِالسِّيئَةِ فَكَبَّ وَجُوهُهُمْ فِي النَّارِ	٩٠

٢٨ - القصص

٤٧٥	إِنْ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ	٤
٣٠٠	لَا تَحْيَا وَلَا تَحَرِّيْ	٧
١٢٣،١٢١	فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا	٨
٦٤	فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ	١٥
٤٧٢،٢٤٤	وَاصْبِرْ إِلَىٰ بَرَئِيقِهِمْ	٣٢
٣٥٠	وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ	٥٨
٤٠٥	وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُوزِ مَا إِنَّ مِيعَاتِهِ لَتَتَوَّ	٧٦
٨٤	وَيَ كَأَنَّهُ لَا يُلْعَلُ الْكَافِرُونَ	٨٢

٢٩ - العنكبوت

٤٦٦	أَحْسِبِ النَّاسَ أَنْ يَبْرُكُوا	٢
٣٩	فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذَنبِهِ	٤٠
٤٠٨	أَوْ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَا أَرْلَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ	٤٧
١١٠	لَا تَكْفُرُوا عَمَّا آتَيْنَاهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ	٦٦
١١١	وَلَنَحْمِلَ حُطَايَاكُمْ	١٢٠

٣٠ - الروم

٣٠٩	قَدْ أَفْلَحَ مَنْ قَبَلَ وَمَنْ هَدَىٰ	٤
-----	---	---

٩	أو لم يسيروا	٣١
٢٠	ثم إذا أنتم شر تنثرون	٣٧٩
٢٨	فأنتم فيه سواء	٧٦
٣٦	وإن تصيبهم سيئة مما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون	٣٧٦
٤٨	فلذا أصاب به من يشاء من عباده إذا هم يستبشرون	٣٧٧

٣١ - ثلث

٢٧	ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يملأ من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله	٢٨٢، ٢٨١، ٢٧٣
٣٠	ذلك بأن الله هو الحق	٤٠٩

٣٢ - السبعة

٣	أم يقولون اقراء	٢٠٧
---	-----------------	-----

٣٣ - الأحزاب

٢٥	وكفى الله المؤمنين القتال	٤٩
٦٣	وما يدريك لعل الصاعقة تكون قريباً	٥٨١

٣٤ - مباء

١٤	بينت الجن أن لو كانوا	٢١٨
١٧	وهل تجازي إلا الكفور	٣٤٢
١٩	ومزقناهم كل ممزق	٣٢٧

٢٤	وإنا أو أياكم لعلى هدى	٢٢
٢٤	وإنا أو إياكم لا ما على هدى أو في صلال مين	٥٣١
٣١	لولا أتم لكما مؤمنين	٦٠٢، ٥٩٨
٣٧	وما أموالكم ولا أولادكم نالتي تفرمكم عندنا رلقى	١٦١

٣٥ - فاطر

٣	هل من حالق غير الله	٣١٧
٢٨	إعما يحشى الله من عباده العلماء	٣٣٥
٤٠	مادا خلقوا من الأرض	٣١٤

٣٦ - يس

١٣	واضرب لهم مثلاً أصحاب القرية إذ جاءها المرسلون	١٣١
٣٢	وإن كل منّا جميع لدينا محضرون	٥٩٣

٣٧ - الصافات

٤٧	لا فيها عول ولا هم عنها ينزفون	٢٩٩
١٠٣	فلما أسلموا وتلاه للحين وناديناه	١٦٦، ١٠١
١٠٤-١٠٥	أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا	٢١٨
١٣٧-١٣٨	وإنكم لتمرون عليهم مصبحين وبالليل	٤٢، ٤٠، ٣٧
١٤٣	فلولا أنه كان من المسبحين	٤١٠
١٤٧	وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون	٢٢٩
١٥٣	أصطفى البات على البين	٣٣

٣٨ - ص

١٠١	بل كنوا ملحق لما جاءكم	٥
١٩٩، ١٦٩	حنات عدن مفتحة لهم الأبواب	٥٠
٧٢	هذا ملبدوقوه	٥٧

٣٩ - الزمر

٤٢٧	خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها	٦
٣٦	أمن هو قانت	٩
٣١١	فويل القاسية قلوبهم من ذكر الله	٢٢
٣٤ ١٤٥٤	أليس الله بكاف عبده	٣٦-٣١
٣٧٢	وسيق الذين كفروا إلى جهنم	٧١
٣٧٢، ٣٧١، ١٦٧، ١٦٦	حي إذا جاؤوها وفتح أبوابها	٧٣-٧١

٤٠ - عافر

٣٣١	أتقتلون رجلا أن يقول ربي الله	٢٨
٧٤	لعلني أبلغ الأسباب أسباب ...	٣٦
١٨٨	فسوف يملون إذا الأغلال في أعناقهم	٧٠-٦٩

٤١ - فصلت أوحى أو السجدة

٤١٦	قل : إنا يوحى إلي أسما إلهكم إله واحد	٦
-----	---------------------------------------	---

٥٨١	فأطلع	٣٦
٥٤	وما ربك بظلام للعبيد	٤٧
٤٢ - الشورى		
٢٥١	ينزولكم فيه	١١
٩٠٠٨٨٠٨٦٠٨٠٠٧٩	ليس كمثله شيء	١١
٣٥٣	ويكأن الله يسط الرزق لمن يشاء	١٢
٣١٤	يطرون من طرف حفي	٤٥
٤٣ - الزخرف		
٥٩٣	وإن كل ذلك لمتاع الحياة الدنيا	٣٥
١٨٩	ولن ينعمكم اليوم إذ ظلمتم	٣٩
٥٩٥٠٣٧٩٠٣٧٧	فلما جاءهم بآياتنا إذا هم منها يضحكون	٤٧
٣١٠	لحطنا منكم ملائكة	٦٠
١١٠	ليقص علينا ربك	٧٧
٣٦٨	قل إن كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين	٨١
٤٤ - الزمر		
٥٢١	إلا الموتى الأولى	٥٦
٤٥ - الجاثية		
٣٦٩	وإذا تلى عليهم آياتنا بينات ما كان حثيم	٢٥
٥١٤٠٤٩٦	إن نظن إلا ظناً	٣٢

٤٦ - الأحقاف

١٨٩	وإذ لم يهتدوا به فيقولون	١١
٣٢	أذهبتم طياتكم في حياتكم الدنيا	٢٠
٣١٨	ينفر لكم من نفوسكم	٣١

٤٧ - مد

٤٦٧	فهل عسيتم	٢٢
-----	-----------	----

٤٨ - الفتح

٢١٣	لتدخان السعد الحرام إن شاء الله	٢٧
-----	---------------------------------	----

٤٩ - الحجرات

٤١٠، ٢٧٩	ولو أنهم صبروا	٥
----------	----------------	---

٥٠ - ق

٢٢٥	بل عصوا أن جاءهم	٢
-----	------------------	---

٥١ - الناريات

٤٠٩	إنه لحق* مثل ما أنكم تنطقون	٢٣
-----	-----------------------------	----

٥٣ - النجم

٣٧٠	والنجم إذا هوى	١
٢١٩	وأن ليس للإنسان إلا ما سعى	٣٩

٥٥ - الرحمن

٤٧٦	كل من عليها فان	٢٦
-----	-----------------	----

٥٦ - الواقعة

٣٧٢	إذا وقعت الواقعة	١
٣٧٣	حافضة رامة	٣
٣٧٢	إذا رجعت	٤
٢٨٣	لو نشاء جعلناه أحاجا	٧
٨٧	وحوور عين ...	٢٣-٢٢
٦٢	إنا أنشأناهن إنشاء فحصلناهن أنكارا	٣٦-٣٥
٦٥	لآكلون من شجر ...	٥٢
٦٠٦	فلولا تشكرون	٧٠
٥٢٥	فأما إن كان من المقربين فروح	٨٩-٨٨

٥٧ - الحديد

٢٢٢	وما لكم ألا تنفقوا	١٠
٣٣	ألم يأن للدين آسوا	١٦
١١٦	لئلا يعلم أهل الكتاب	٢٩

٥٨ - الحديد

٣٣	ألم تر إلى الذين قولوا قوماً غضب الله عليهم	١٤
٣٠٣	لئلا يعلم أهل الكتاب	٢٩

٥٩ - الحشر

١٣٦	لئن أخرجوا لا يخرجون معهم	١٢
-----	---------------------------	----

١٣	لأتم أشد	١٢٥
	٦٠ - المتحنة	
١	أن تؤمنوا بالله ربكم	٢٢٥
	٦١ - الصف	
٨	يريدون ليطفئوا	١٢٣
	٦٢ - الجمعة	
١١	وإذا رأوا مجاراً أو لهواً انفضوا إليها	٣٧١
	٦٣ - المناقون	
١	والله يعلم إنك لرسوله	٤٠٦
	٦٥ - الطلاق	
٧	لينفق ذو سعة من سمته	١١٠
	٦٦ - التحريم	
٥	ثبات وأبكاراً	١٦٧
٨	بين أيديهم وبأيمانهم	٤٢
	٦٧ - الملك	
١٥ - ١٦	وإليه النشور وأمنتم	١٧٢
٢٠	إن الكافرون إلا في ضرور	٢١٠
	٦٩ - الحاقة	
٢٧	يأيتها كانت القاضية	٥٨٢

	٧٠ - المعارج	
٤٦٤١	سأل سائل بعداب واقع	١
	٧١ - نوح	
٣٣٣	عما خطاياهم	٢٥
	٧٢ - الجن	
٤٠٨	قل : أوحى إليّ أنه استمع	١
٦٧	ومن يؤمن ربه فلا يخاف	١٣
	٧٣ - المزمل	
٥١٢	قم الليل إلا قليلاً نصمه	٣
٢١٨	علم أن سيكون	٢٠
	٧٤ - المدثر	
٥٧٤	نا لكم عن التذكرة معرضين	٤٩
	٧٥ - القيامة	
١٢٧، ١٢٦	لأقسم بيوم القيامة	١
٢٦٣	وحوه يومئذ ناصره إلى ربه ناظره	٢٢
٢٩٧	فلا صدق ولا صلى	٣١
	٧٦ - الانسان أو الفهر	
٣٤٥، ٣٤٤، ٢٦٨	هل أتى على الانسان حين من الدهر لم يكن	١
	شيئاً مذكوراً	

٥٣٠	إما شاكرًا وإما كفورًا	٣
٤٣	يُشرب بها عباد الله	٦
٢٣٠	ولا تطع منهم آثماً أو كفورًا	٢٤
	٧٧ - المرسلات	
٣٣	ألم نهلك الأولين	١٣
	٧٨ - التبا	
٥٩	كلا سيعلمون	٤
	٧٩ - التنازعات	
٣٨٨	قل هل لك إلى أن تزكى	١٨
١٩٩	فإن الجنة هي المأوى	٤١
	٨٠ - عبس	
٥٨٠	وما يدريك لعله يزكى	٣
	٨٢ - الانقطار	
٦٤	الذي خلقك فسواك فعدلك	٧
	٨٣ - المطففين	
٤٧٨	إذا اکتالوا على الناس يستوفون	٢
٤٢	وإذا مروا بهم	٣٠
	٨٤ - الانشقاق	
٣٦٨	إذا السماء انشقت	١
٢٤٧	لتركن طبقاً عن طبق	١٩

٨٦ - ١ ورق

١٣٣	إنه على وجهه لقاهر	٨
	٨٧ - الأعلى	
٢١٤	مذكر إن نعت الذكرى	٩
	٨٩ - الفجر	
٣٤٥	هل في ذلك قسم لذي حجر	٥
٩٩	يا ليتني قدمت لحياتي	٢١
٣٨	وجاء ربك	٢٢
	٩٠ - البدر	
١٩٥	لا أقسم بهذا اللد	١
٦٠٨٤٢٩٨٤٢٩٧	فلا اقتحم العقبة	١١
٢٩٩	ثم كان من الذين آمنوا	١٧
	٩٢ - الليل	
٣٧٠	والليل إذا يشي	١
	٩٣ - الضحى	
٤٥٩٤١٢٦	ولسوف يعطيك ربك فترضى	٥
٣٢	ألم يحمدك يتيماً فآوى	٦
٥٢٥	فأما اليتيم فلا تقهر	٩
٥٢٥	وأما بنعمة ربك فحدث	١١

٣٤٢،٢٦٧	٩٤ - الاشرار	١
	لم تشرح لك صدرك	
١٧٧،١٤٤	٩٦ - العلق	١٨-١٥
	لسمعاً	
٥٥٠	٩٧ - القدر	٥
	حق مطلع المعبر	
٩٩	٩٩ - الزلزلة	٥
	بأن ربك أوحى لها	
٤٠٥،١٩٤	١٠٣ - العصر	١
	والعصر إن الاسان لي حسر	
٣١١	١٠٦ - قريش	٤
	أطعمهم من جوع	
٤٠٤	١٠٨ - الكوثر	١
	إنا أعطيناك الكوثر	
٣٧٠،٣٦٨	١١٠ - النصر	١
	إذا جاء نصر الله والفتح	
٢٦٦	١١٢ - الاخلاص	٣
	لم يلد ولم يولد	

فهرس الأعداد

٣٥	وإن زنى وإن سرق
٤١	ما يسرفي بها حمر السم
٦٩	فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها
١٠١	صوموا لرؤيته ، وأنظروا لرؤيته
١٤٠	ليس من امر امصيام في السعر
١٨٣	فإما أدركن واحد منكم الدحال
١٧٠	يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار
٢٠٧	أن تعبد الله كأنك تراه فإنك إن لا تراه فإنه يراك
٢١٣	وإنا إن شاء الله بكم لاحقون
٣٧٣	إني لأعلم إذا كنت عي راضية وإذا كنت علي عصبى
٤٢٣	« ألسم ترون ذلك » قالوا : سم
٤٧٩	من حلف على يمين
٥٢٤	أما بعد ما بال رجال
٥٤٠	ويم الذي نفس محمد بيده
٥٦٥	أسامة أحب الناس إلي ما حاش فاطمة
٥٨٠	لملنا أعجلناك

فهرس القرواني

١٢٨	شهرية	رؤية			
٢١١	بفصوبا				
٣٢٥	معدنا		٤٠٩	وفاء	
٣٣١	دهانا		٣٤٥٤٨٠	مسلم بن مبد	دواء
١١٩	يُصاب		٥٣٩	رهير	الدِّماء
٤١	طبيب	علقمة	٥٦٧		الدِّلاء
٤٢	الثعالب	راشد بن عبد الله	٣٢٠	ان قاسم	واتهام
١١٤	نصيب		٣٢١	د	وباء
١٦٥	شبو	الأسود بن يعمر	٤٥٦	عدي بن الرعلاء	نجلاء
١٦٥	الحب	د			
١٥٠	أقارنه	الفرديق		ب	
١٧٠	كتابها				
٢١٠	الخطوب	حار	٤٢٧	أو دؤاد الايادي	اصطرب
٢٥٨	سرحوب	امرؤ القيس	٨٢		حبنا
			١٠٣	التبي	ما أصبى

٥٨٤	دُولَاتِيهَا	٢٧٩	معتبُ النطمش المبي
٥٨٤	لَمَاتِيهَا	٣٥٢	الأشْبُ
٥٨٤	رَفَرَاتِيهَا	٣٥٢	الرَزَقُ
الطلحات عبيد الله بن قيس الرقيات ٠٠٥		٣٨٧	أجربُ النابغة
		٣٣٠	عائِهَا
ج		٤٦٢	قريب هذبة بن خرم
٥٢	الفلج	٤٩٨	الطالُ ثقل بن حبيب
٥٠	بالفَرَج	٤٩٨	الغالبُ
٥٠٥، ٤٣	أبو دؤيب	٥٤	قارب سواد بن قارب
٤٤	عمر بن أبي ربيعة	٦٥	الآيب سلمة بن دهل
	الحخرج	٩٨	دهاب علي بن أبي طالب
ح		٢٢٧	مخطب امرؤ القيس
		٣٠٧	تقمتب جندل بن عمرو
١٤٣	جانحا	٣٦٧	فارعب النمر بن قول
٦١٤	صحاح	٤٣٥	تسب الكيت
١٠٧	فاستراحوا سعد بن مالك	٥٢٤	المواكب الحارث الخزومي
١٨٧	صحيح أبو دؤيب	٥٧٥	خلب رؤية
٢٨٦	وصفائح قوبة بن الحير		ت
٢٨٦	صائح		
٤٩٠، ١٨٧	أبو دؤيب	٣٨٢	تيت عمرو بن قماس
٣٢	جرب	٣٨٤	الغلات
٢٨٢	ليد	٤٨٩	أجنت شيب التظي
٢٨٢	الرماح		

٦١٩	وَمَوْحَدٌ سَاعِدَةٌ مِ حَوْيَةٍ	٤٦٠	وَالْحَوَانِجِ قَسَامِ بْنِ رَوَاحَةَ
٥٠	رِيَادِ قَيْسِ بْنِ رَهِيرَ		
٨٩	مِنْ أَحَدِ		
١٠٧	وَمُعَاهِدِ ابْنِ مِيَادِ		
١١٧	لِفَرْدِ		
٢٠١	مَعْدِ		
٢٠٨	الْمُتَمَعِدِ عَاتِكَةَ	٩٨	زَمْعَا الْأَعْيِ
٢٥٣	قَدِي حَمِيدِ الْأَرْقُطِ	١٣٨	غَدَا عَمْرِ بْنِ أَبِي رَيْبَةَ
٢٥٩	بِرِصَادِ شِمَاسِ الْهَنْدِيِّ	١٤١	الشُّهُودَا رَوْبَةَ
٢٦٠، ١٤٦	وَكَانَ قَدِ الْمَانَةِ	٢٢٠	أَحَدَا
٢٩٢	إِلَى هَدِي	٤٠١	الْجَوَادِ جَرِيرَ
٣١٢	فِي عَدِ	٢٨٣	وَسُجُودَا كَثِيرَ عَزَةٍ
٣٤٧	الْمَعْدِ طَرْفَةَ	٣٥٦	مَا تَوَسَّدَا
٣٤٩	الْكَدِ الْمَانَةِ	٣٩٤	أَسَدَا
٤٣٤	مَوْعِدِ الطَّائِي	٥٧١	مَوْجُودَا عَمْرِ بْنِ أَبِي رَيْبَةَ
٥٤٤	رِيدِ	٥٩٩	وَلَا جَسَدَا
٥٦٣، ٥٥٩	مِنْ أَحَدِ الْمَابَةِ	٦١٨، ١٣٢	لَعَمِيدُ
٥٨٣	أَوْ أَسِيدِ بْنِ جَعْفَرِ	٢١١	يَزِيدُ الْمَلُوطِ الْقَرِيبِي
		٢٦٤	كَادُوا الطَّرْمَاحِ
		٣٤٠، ٣٣٤	مِنْ سَوْدِ أَنْسِ بْنِ مَدْرَكَةَ
		٣٤٨	مَجَالِدِ
٨٨	أَوْسِ بْنِ حَجَرِ	٤٢٨	جَدُّ أَبُو نَوَاسِ
٢٦٧	الْحَارِثِ بْنِ مَدْرَ	٤٦٩	فَأَعُودَهَا صَحْرَ بْنِ جَدِ
٢٦٧	قُدْرِ		

٤٥٥،٤٤٨	المبار	أبودؤاد	٣١٨	عمر بن أبي ربيعة	يَفِرُّ
٤٧١	مقانيزها	الأعور الشثي	٥٠	امرؤ القيس	بَيَقْرَا
٤٨٣	تَنظُرُ	عمر بن أبي ربيعة	٢٣١	د	فَنَعْمَرَا
٥٢٧	فَيَحْصُرُ	د	٣٠٣	أبو النجم	تَسْخَرَا
٥٤١	اعتذروا	د	٣٠٣	د	المُورَا
٥٦٦	مَعذُورُ	الأنيسر	٣٤٠	د	دَكَرَا
٥٨٩	تَتَنظَرُ	رهير	٣٦٢	د	شَطِيرَا
٩٥	جَرَّ	ابن قاسم	٣٦٢	د	أَوْ أَطِيرَا
٩٥	حَجَرُ	د	٣٨٨	عمرو بن أحر	أَحْمَرَا
٩٥	يَشْكُرُ	د	٤٩٦	د	وَلَا صَرَّ
١٩٨	أَسِيرَهَا	أبو النجم	٤٩٧	الأعشى	اعْتَارَا
١٩٨	عن عمرو	راشد بن شهاب	٥٢١	ذو الرمة	قَهْرَا
٥٣٤،٢١٢	صَبْرُ	زيد بن الصمة	٥٤٩	د	الأصاعِرَا
٢١٧	بالشور	الراعي	٧١	عدي بن زيد	تَصِيرُ
٢٣٠	على قدر	جرير	٨٣	د	الصَّرَّارُ
٢٦٦	بالحار	د	١١٤	مصور بن مرثد	دَارُهَا
٢٨٠	اعتصاري	عدي بن زيد	١١٤	د	وَحَارُهَا
٢٨٥	بأطمار	الأخطل	١٧٣	د	فَانْظُورُ
٢٨٩	زير	مهلل	٤٤٦،٣٢٤،١٨٩	العروذق	بَشْرُ
٢٨٩	القبور	د	٢٣٤	د	مَوَاطِيرُهُ
٢٩٩	والمكر	د	٢٤٠	د	نَدِيرُ
٣٣٢	والفقر	د	٣٦٠	مصر بن رعي	دَعَايِرُهُ
٣٥٢	ضُرَّ	زيد بن عمرو	٤٣٩	ثابت قطنة	عَارُ

		٣٥٦	من جلد
		٣٨٤	التناوير حسان بن ثابت
	ع	٤٢١	طامير الأخطل
٨١	جتمًا	٤٢١	الخواطر الجحاف بن حكيم
٨١	معا	٤٣٤	الصجير
١٠٢	ليلة معا	٤٣٤	جشير
٢٠٣	متعم بن فورية	٤٣٤	الأشبار الفرزدق
٢٠٣	على المنة	٥٠٤	إلى قار سعد بن قرط
٢٠٣	سعة	٥٣٣	المشافير الفرزدق
٢٦٢	وتخذنا جميل	٥٩٠	صوري تميم بن أبي بن مقبل
٤٩٢	رواجبا المعراج	٥٩٨	
٦٠٦	المقسما جرير		س
٦١٠	أجما حاتم		
٥٥	يُستطاع عبيدة بن ربيعة		يؤوسا
٦٣	الوافع النابغة	٥٤٤	والآس أبو ذؤيب
١٧٦	سكفج أبو ذؤيب	٩٨	أنيس جرّان المود
٢٣٠	رُجج مالك بن عمرو	١٦٣	السوس المتلس
٢٣٠	فاندفعوا	٤٧٣	ليسي روبة
٢٤٣	قطيع	١٥٠	
٢٤٨	تدفع زيد بن ررين		ش
٢٦٢	ويتفع عبدالأعلى		المعاش
٣٠٢	لا يتقطع	٤٥٨	
٣٦٨	المذرع الفرزدق		ط
٤٠٧	مراع وضاح اليمن		الرباط المتغل
٥٠٤	يابيع	٧٥	

٤٤١	زهير	فواضيله	٩٠	رؤية	ما كول
٤٤٢	»	يطاوله	٢٨٧	علقمة الفحل	دو خُصَل
٤٩٣		الأول	٤٢٠	طرفة	بَجَل
٤٩٩	حسان	يَذْبُل	٤٧٨		يَعْتَمِل
٥٠٧		سيل	٤٧٨		يَسْكَل
٥٣٣	الفرزدق	خيائها	١١٣	أبو طاب	تبالا
٥٥٢	جرير	أشكَل	١٣٧		جبالا
٥٥٥	المقع الكندي	قليل	٢١٠		فِيخْذَلَا
٣٥	امرؤ القيس	فأجملي	٢٩٨، ٢٩٧	شهاب بن العيم	قَعْلَة
٥٦	ابن قاسم	عَلِيل	٣٠٤		فَالْهَلْ
٥٦	»	أندل	٣٢٥	منظم	نذالا
٥٦		وكلد	٥٦٥	الأخطل	فَعَالَا
٦٤، ٦٣	امرؤ القيس	فخو مَل	٦٠٠	المعري	لَسَالَا
٧٥	»	مُغَيَّل	٥٤	السنفرى	أَعْلَل
٧٧	ابن قاسم	بأفصال	٦٠		زُول
٧٧	»	لأفصال	٨٢	الأعشى	وَالْفُئْل
٧٧	»	المقال	١٠٢	جرير	أَفْضَل
٧٨	»	حل	٢٣٩	ليد	وَبَاطَل
٧٨	»	المثال	٢٤٢	القطامي	قَبْل
٨٣	جميل	رسائل	٣٧٤	ابن قاسم	تُحْمَل
١٢١	كثير	سبيل	٣٧٤	»	يُسْتَقْبَل
١٣٥	امرؤ القيس	صالي	٣٧٤	»	أَوَّل
١٦٥	ابن مقبل	بنخبال	٤٣٤	طفيل الغنوي	أَسْهَلَة

لم يفعل	أبو كبير	١٦٦	جَلَدِيَه	حميا شبة	٤٥٥،٤٥٤
الكلكال		١٧٨	مَجْهَل	مزا حم العقبلي	٤٧٠
والحدل	الفرزدق	٢٠٢	فضل	النجاثي	٥٩٢
والكمال	ابن قاسم	٢٠٤	شُعْطِي	أبو دؤيب	٦٠٧
حال	د	٢٠٤			
الجلال	د	٣٠٤			
احتمال	د	٣٠٤			
المثال	د	٢٠٤			
سؤل		٢١٩	السَلَم		٥٢٢،٢٢٢
أقلي		٢٣٣	لَكُم		٥٣٥
الرواحل	امرؤ القيس	٢٤٤	المقدما	عباس بن مرداس	٤٩
مطفل	د	٢٤٩	لِغْصَمَا	طارفة	١٢٣
أحوال	د	٢٥٢	وَأَمْسَلِمَهْ	عبدالله بن عمة	١٤٠
تؤهل	ذو الرمة	٢٦٩	يَتَمَدَّمَا	النمر بن قلوب	٥٣٤،٢١٢
القواعل	امرؤ القيس	٢٩٥	وَأَزْغَا	جرير	٢٨١
عافل	الأحوص	٣٠٢	عَدِمَا		٢٨٥
جُلْجُل	امرؤ القيس	٤٤٣،٣٣٤	أَتَا	أمية بن أبي الصلت	٢٩٨
وآجال	الشماخ	٣٥٦	لِيَمَا	جرير	٣٠٦
خليل		٣٦٠	مُعْتَصِمَا		٣٢٨
صليل		٣٦٠	دَائِمَا	رؤبة	٤٦٣
أمثالي	قيس بن الملوح	٣٨٤	صَائِمَا	د	٤٦٣
السلسل	أبو كبير الهذلي	٣٨٩	لَدِيمٌ	أبو الأسود الدؤلي	١٠٠
مثلي	الفرزدق	٣٩٧	كَرِيمٌ	محمد بن مسلمة	١٢٩
			السَلَامُ	الأحوص	١٤٩

٨٣	الناينة	كالأدم	٤٨٢،١٦٦	عمرو بن بركة	وجارم
١٠٠	حارث بن حني	وللهم	١٥٧	الأحطل	عظيم
١٠٨	ابن قاسم	منتظم	١٧٤	جرير	الحيامو
١٠٨	د	فاعلم	١٧٤	ابن قاسم	والقسم
١٠٨	د	واقسيم	١٧٤	د	منتظم
١٠٨	د	فافهم	١٧٤	د	يُحْتَم
١٠٨	د	عمي	١٧٥	عبد الله الرقيات	وحيم
١٠٩	د	اذنم	٢١٥	ابن قاسم	لامها
١٠٩	د	تقيم	٢١٥	د	عامها
١٠٩	د	المقسم	٢٣٧	رؤبة	قمة
١٧٨	ذوالرمة	سالم	٢٥٠	ذوالرمة	مسحوم
٢٢٢	علياء بن أرقم	السلام	٢٦٥		تضطر
٢٢٤	الفرزدق	خزم	٢٨٣	مجنون ليل	الحاتم
٤١١،٣٧٨		واللهازم	٤٧٤	الممداني	علقم
٢٦٨	إبراهيم بن هرمة	وإن لم	٤٨١	زياد الأعجم	الحليم
٣١٥	أبو حية النميري	التم	٤٨١	د	لثم
٣٤٤	زيد الخيل	الأكمر	٤٨٤	رؤبة	لا تُشْتَم
٣٥٣	عنزة	أقدم	٤٨٧	أبو جزة السعدي	المطعم
٤٠٨		وغرام	٥٧١	الحارث بن خالد	هشام
٤١٩	ذي الرمة	سالم	٥٨٤		شريم
٥٦٣،٥٦٢	الجميع	قدّم	٥١	حسن	بسام
٥٦٣،٥٦٢	د	والشتم	٥٥	الفرزدق	بدائم
٦١٢	زهير	ثعلب	٧٩	العجاج	المنهم

٢٣٢	لا يَبِينُ	ابن قاسم	ن	
٤٢٩	شَيَّانُ	ابن الرومي		
٤٢٩	عَدْنَانُ	د	٩٠٤٨١٤٨٠	يُوثَفَيْنُ خُطَامُ الْحَاشِمِيِّ
٣٥	بَثَانِي	عمر بن أبي ربيعة	١٤٦	أَنْهَجَنُ الْعَجَّاجُ
٥٣	لَمْ تَرْنِي	المتني	١٤٦	الذَّرْقَنُ د
٦٩	مِثْلَانِ	عبد الرحمن بن حسان	٥٩٣	أَوَائِينُ
٤٤٥٦٩	يَكْرَانِ	امرؤ القيس	٥١٩	مَرَوَانُ الْفَرَزْدَقُ
١٣٤	الْمَعَادِنِ	الطرماح	٤٠	وَرُكْنَانَا قَرِيطُنْ أُنَيْفُ
١٥١	مَتْنِي		٥٤	إِيَامَا كَمُ
١٧٧	وَهَوَانِ		٩٤	تَحِينَا
٢٠٩	الْمَعَايِنِ		١٥٣	وَجَفَانَا حَمِيلُ
٢٤١	نَدَيْتْنِي	المثقب البدي	٢٠٠	الْأَمْسِيَا دِي جَدْنُ الْحَمِيرِي
٢٤٥	عَتْنِي	الفرزدق	٢٤٠	تَحْشَانَا جَرِيرُ
٢٤٦	فَتَحْزُونِي	دوالا صبع	٢٧٠	دَقِيَا أَبُو طَالِبُ
٣٩٣	قَحْطَانِ		٢٨٧٠	شَيَّانَا لَقِيطُ بْنُ رَرَارَةَ
٤٤٥٤٤٠	أَبْوَانِ	عمرو الجني	٢٩٣	حَصِينَا
٤٤٠	لِزْمَانِ	د	٣٢٧	آخَرِيَا فَرُوقَةُ بْنُ مَسَاكُ
٤٤٠	وَعْمَانِي	د	٣٥٧	كَانَا جَرِيرُ
٤٢٢	تَدَانِي	جحد بن مالك	٣٩٩	إِثْهُ عَيْدُ اللَّهِ الرِّقِيَاءُ
٤٢٢	عَلَانِي	د	٤١٤	اعْتَدِيَا
٤٤٢	وَلَا دَانِي		٤٣٥	إِثْهُ ذِي الرِّمَّةِ
٤٥٧٤٥٢	الْبَنَانِ	جحد بن مالك	٤٨٧	تَلَانَا جَمِيلُ شَيْدُ
٤٥٢	أَمِينِ		٢٣٢	تَكُونُ ابْنُ قَلْبُ

ي			عساني	عمران بن حطان	٤٦٦
			اقصاني	عروة بن حرام	٤٧٤
			أزمان	امرؤ القيس	٥٠٣
			الفرقدان	عمرون معديكرب	٥١٩
			ميمي	الثقب البدي	٥٣٢
			وتتقيي	»	٥٣٢
			حقان		٥٧٥
			هـ		
			مشتهاها	القميف العقيلي	٥٥
			أناها		٥٩
			ريصاها	القميف العقيلي	٤٧٧
			ألقاها	مروان النحوي	٥٥٣، ٥٤٧
			و		
			مشوي	يزيد بن الحكم	٦٠٣
			ا		
			الكلبي	ريد الخيل	٢٥١

ي		
٦١١، ٥١	سير بالية	عمرون ملقط
٧١	كاهيا	
٢٩٢	واقيا	
٢٩٤	باقيا	النتي
٢٩٣	متراخيا	الناشة الجعدي
٢٢٧	كاهيا	حميل
٢٤٧	وانيا	الأعشى
٤٥١	معاوية	هندست عنة
٥٣١	أو مفاديا	الأخطل
٤١٣	الصبي	رؤة

★

فهرس الاسم

١٠٢ ، ٣١٨ ، ٣١٤ ، ٣١٣ ، ٣٠٧	آدم ٤٤١
٣٧٥ ، ٣٦٨ ، ٣٦١ ، ٣٥٣ ، ٣٣٧	إبراهيم بن شير ٢٥٨
٤٢٤ ، ٤٠٨ ، ٣٩٩ ، ٣٩٨ ، ٣٩٥	إبراهيم بن هزيمة ٢٦٨
٤٦٧ ، ٤٥٠ ، ٤٣٩ ، ٤٢٧ ، ٤٢٦	أبي ١١١ ، ٥٦١
٤٧٥ ، ٤٧٤ ، ٤٧٢ ، ٤٦٩ ، ٤٦٨	أبي بن كعب ٥٦١ ، ٦٩
٥١٨ ، ٥١٠ ، ٥٠٢ ، ٤٩١ ، ٤٨٨	أبي أحمد ٣٨٨
٥٤١ ، ٥٤٠ ، ٥٣٨ ، ٥٣٦ ، ٥٢٦	والأحوص ١٤٩ ، ٣٠٢
٥٨٠ ، ٥٦٨ ، ٥٦٢ ، ٥٥٨ ، ٥٥٧	أبي الأنصر ٢٢٦
٦٠٤ ، ٦٠٠ ، ٥٨٧ ، ٥٨٦ ، ٥٨٣	الأطال ١٥٦ ، ٢٨٤ ، ٤٢١
٦٢٠ ، ٦١٢	الأخفش الأصغر ٢٢٦ ، ٣١٥
الأخفش الأكبر ٣٤٨	الأخفش ، ٣٤ ، ٣٧ ، ٤٢ ، ٥٥
اسد ٥٣٥	٥٧ ، ٦٩ ، ٧١ ، ٧٩ ، ٨٣ ، ٨٦
أزد شنوعة ١٧١	١٢١ ، ١٣٠ ، ١٤٥ ، ١٤٧ ، ١٥٦
الأسود بن يعفر ١٦٥	١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٨١ ، ١٨٣ ، ١٨٦
أبو الأسود الدؤلي ١٠٠ ، ١٥٦	١٨٧ ، ٢٠٢ ، ٢٠٨ ، ٢٢٢ ، ٢٣٠
	٢٩٦ ، ٢٩٣ ، ٢٩١ ، ٢٦٤ ، ٢٣٢

إيس بن الأرت ٢١٠	أبو إسحاق ٥٦٩
ابن باشاذ ٣٢٦ ، ٣٦٢ ، ٤٩٨	الأشتر ١٠٠
السخاري ٥٢٤	الأشعث ١٠٠
ابن برهان ٧٢ ، ٨٤ ، ٢٢٩	الأصمعي ٢٥ ، ٤٣ ، ٣٧٦ ، ٤٤٩
الدار ١٧١	٥١٠ ، ٥٢٠ ، ٥٣٥
البري ١١٢	ابن أصبغ ٣٢٨ ، ٣٩٤ ، ٤٩٢
شامة طكري ١٧٦	الأعشى ٨٢ ، ٩٨ ، ١١٣ ، ٢٤٧
شير بن عبد الرحمن ٥٢	إمام الحروب ١٦٠
أبو البقاء المكري ١١٩ ، ١٤٠ ،	الأعلم ٧٢
٣٨٠ ، ٣٧٢ ، ٣٧٠ ، ٢٨٨	امرؤ القيس ٣٥ ، ٦٣ ، ٦٤ ،
بكر ٦٠ ، ٦١	٦٩ ، ٧٥ ، ١٣٥ ، ٢٢٦ ، ٢٣١ ،
أبو بكر الأنباري ٢٤٤ ، ٦٠٧	٢٤٤ ، ٢٤٩ ، ٢٥٢ ، ٢٥٨ ، ٢٩٥
أبو بكر بن مبرمان ٧٣	٣٣٤ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٦١٩
بلمنبر ١٨٣	أبو أمية الطرسوسي ٥٦٥
التبريزي ٢٨٨	أمية بن أبي عائد ٩٧
بنو نعيم ٥٤ ، ٦١ ، ١٤٦ ، ٢٤٩ ،	أمية بن أبي الصلت ٢٩٨
٥٣٥ ، ٥١٥ ، ٤٩٨ ، ٣٢٩	ابن الأنباري ١١٨ ، ٦٠٧
بنو تهامة ٣٢٢	أنس ١١١
قوية بن الخير ٢٨٦	أنس بن مركة ٣٣٤ ، ٣٤٠
	أوس بن حجر ٨٨
	ابن إياز ٢٥٧ ، ٦١٢

ابن جني ٣٦ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٥٠ ، ٧٣
 ، ٨٧ ، ٩٢ ، ٩٩ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ،
 ١٠٨ ، ١٢٩ ، ١٣٧ ، ١٤٣ ، ١٧٩
 ١٨٢ ، ١٩٠ ، ١٩٣ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧
 ٢٠٩ ، ٢٢٩ ، ٢٩٣ ، ٣٧٢ ، ٣٧٤
 ٤٧٨ ، ٥١٠ ، ٥٢٠ ، ٥٣٦ ، ٥٥٩
 ٥٦٨ ، ٥٦٩
 الجوهري ١٩٩ ، ٣١١

أبو حاتم ٥٧٧ ، ٥٨٧
 حاتم ٢٧٩ ، ٥٨٧
 ابن الحاج ٢٨٥
 ابن الحاج ١٤٤ ، ١٥٣ ، ٢٨٢ ،
 ٣٨٣
 الحارث بن منفر ٢٦٧
 الحجارون ٣٢٢ ، ٥١٥
 الحسن البصري ٥٧٣ ، ٥٧٤
 أبو الحسن عبد الوارث ٢٣٦ ، ٥٦٨
 حسان ٥١ ، ٥٢ ، ١٠٣ ، ١١٣ ،
 ١٥٦ ، ٣٨٤ ، ٤٩٩
 حسن بن محمد الأسترايضي ٤٣٩
 حصن بن حذيفة الفزاري ٤٤٢

ثعلب ١١٥ ، ١٣١ ، ١٥٩ ، ٣٠٨ ،
 ٤٦١ ، ٥٢٠ ، ٥٢٣ ، ٥٤٥ ، ٥٧٨

جلبر بن رالان ٢١٠

جلبر بن حي ١٠٠

الجحاف بن حكيم ٤٢١

الجزولي ٨١ ، ١٩٦ ، ٢٦٧ ، ٥٨١ ،
 ٥٨٣

جعفر بن مالك ٤٢٣ ، ٤٤٢ ، ٤٥٢

الجراني ١٥٥ ، ٥١٦

جران العود ١٦٣

الجرمي ٦٣ ، ٢٣٠ ، ٣٢٣ ، ٤٣٦ ،
 ٤٣٧ ، ٥٦٢

جير ٣٢ ، ١٠٢ ، ١٧٣ ، ٢٢٩ ،

٢٤٠ ، ٢٨١ ، ٣٠٦ ، ٣٥٦ ، ٥٥٢

أبو جعفر بن الزبير ٤٩

أبو جعفر الديوري ١٥٩

أبو جعفر ٣٢٠

جميل ٤٣ ، ٧٦ ، ٨٣ ، ١٥٢ ،

٢٢٧ ، ٢٦٢

جندل بن عمرو ٣٠٧

ابن حروف ٣٨٠ ، ٣٧٤ ، ٣٩١ ،
٤١٣ ، ٤٣٨ ، ٤٤٥ ، ٤٥٠ ، ٤٧٣ ،
٥١٣ ، ٥١٦ ، ٥٤٠ ، ٥٦٢ ، ٥٦٤ ،
خزاعة ١٨٣

الخليل ١٢٢ ، ١٣٨ ، ١٤١ ، ١٩٣ ،
١٩٩ ، ٢٢٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٧١ ،
٣٠٧ ، ٣٥٣ ، ٣٦٣ ، ٣٨٢ ، ٤١٧ ،
٤٨٨ ، ٥٣٦ ، ٥٦٨ ، ٥٧٧ ، ٥٩٤ ،
٦١٢ ، ٦٠٥

أبو البرداء ١١٧ . ٣٢٠ ، ٤٥٥ ،
دريد بن الصمة ٢١٢
ابن درستويه ٣٠٩ ، ٣٣٧ ، ٤٤٠ ،
٤٤٧ ، ٥٢٦ ، ٥٤٠

أبو دؤيب ٤٣ ، ٩٧ ، ١٧٦ ، ١٨٧ ،
دو الاصم ٢٤٦
دو حدن الحميري ٢٠٠
دو الرمة ١٧٨ ، ٢٤٩ ، ٢٦٩

راشد بن شهاب ١٩٨
الراعي النميري ٢١٧
ابن أبي الريح ٣٠٩ ، ٣١٩ ، ٤٨٥ ،
٦٠١ ، ٥٩٠

الحرميان ٣٦
الحميري ١٦٧ ، ٢٠٧ ، ٢٤٧ ،
حرقه بنت النعمان ٣٧٦
حصص ٧٤

حمزة ٩٤ ، ٥٩٣ ،
حميد بن ثور ٤٧٩
حميد الأرقط ٢٥٣
حمير ٢٠٧

الحوي ٣٧٠
أبو حيان ٢٤٤ ، ٢٥٥ ، ٢٨١ ،
٣٦٩ ، ٣٧٩ ، ٣٨١ ، ٣٨٣ ، ٣٩٥ ،
٤١٦ ، ٤٢٣ ، ٤٧٥ ، ٤٩١ ، ٥٣٤ ،
٥٤١ ، ٥٤٤ ، ٥٨١ ، ٥٨٣ ، ٥٩٦ ،
٦٠٥

أبو حية النميري ٣١٥

ابن خالويه ١٦٧ ، ١٦٨ ،
ابن الجباز ١٥٩ ، ٢٥٥ ، ٢٥٧ ،
٣٨٣ - ٥٥١ ، ٥٥٢

حداش بن زهير ٣٨٤
ابن الخشاب ٥٠٧
خطام المجاسعي ٧٩
خطاب الماردي ١٢٥ ، ٦١٢

٥٦٩ ، ٥٦٢ ، ٥٦٠ ، ٥٥٢ ، ٥٣٨
٦١٢ ، ٥٩٤ ، ٥٧٧

الرخشري ٣١ ، ٣٧ ، ٤٤ ، ٤٨ ،
٩٠ ، ٨٨ ، ٨٠ ، ٦٥ ، ٥٤ ، ٥٣
٩٤ ، ٩٦ ، ١٢٤ ، ١٢٦ ، ١٣٤ ،
١٣٩ ، ١٦٨ ، ١٨٨ ، ١٩٩ ، ٢١٣
٢٥٠ ، ٢٥٤ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٧٠
٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٩٦
٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٣١٦ ، ٣٣٠ ، ٣٧٠
٣٧٢ ، ٣٧٨ ، ٣٨١ ، ٤١٠ ، ٤١٤
٤١٧ ، ٤٣٠ ، ٤٥٠ ، ٤٥٦ ، ٤٨١
٤٨٦ ، ٤٩٠ ، ٥٤٤ ، ٥٥٠ ، ٥٦١
٥٦٨ ، ٥٧٤ ، ٥٨١ ، ٦١٠ ، ٦١٦
رهير ٣٤٩ ، ٤٤٩ ، ٥٣٩ ، ٦١٢

زيد بن أبيه ٢٤٥

زيد الأعجم ٤٨١

زيد بن ورين ٢٤٨

زيد بن ثابت ٣٢٠

زيد بن عمرو بن نفيل ٣٥٢

أبوريد ١٨٣ ، ٢٠٦ ، ٥٦٢ ، ٥٨٣

زيد الحيل ٢٥١ ، ٣٤٤

الرعي ١٤٥ ، ١٥٩ ، ٣٩٧ ، ٤٣٦
ريمة ٣٠٥

رضي الدين القاراني ٥٨

الرماني ٥٠ ، ٤٤٧ ، ٤٥٣ ، ٥٢٩
٥٣٨ ، ٥٤٥ ، ٦٠٠

الرؤاسي ٢٢٦

رؤية وقومه ٣٩٤

رؤية ٩٠ ، ١٠٠ ، ١٢٨ ، ١٤١ ،
١٤٧ ، ١٥٠ ، ٢٣٧ ، ٣٩٤

ابن الرومي ٤٢٩

الريائي ٣٧٤

الزباء ٤٦٣

ابن اليرير ٣٩٨ ، ٥٤٠

الريدي ٤٧٣

الزجاجي ١١١ ، ١٤٥ ، ٥٧١ ، ٥٧٢

الزجاج ٤٧ ، ٧٣ ، ٧٢ ، ١٤٢ ،

١٤٧ ، ١٥٥ ، ١٨٧ ، ٢٧٩ ، ٢٨٤

٢٩٠ ، ٢٩٣ ، ٢٩٨ ، ٣٠٣ ، ٣٦٤

٣٧٤ ، ٤١٠ ، ٤٣٣ ، ٤٥٠ ، ٤٩٠

٤٩١ ، ٥٠٢ ، ٥١٦ ، ٥٢٦ ، ٥٣٧

١٤٤ ، ١٣٩ ، ١٣٨ ، ١٣٤ ، ١٣٢
 ١٨٩ ، ١٦٠ ، ١٥٨ ، ١٤٨ ، ١٤٥
 ٢٠٠ ، ١٩٩ ، ١٩٣ ، ١٩٢ ، ١٩١
 ٢١٦ ، ٢١١ ، ٢٠٩ ، ٢٠٨ ، ٢٠١
 ٢٤٨ ، ٢٣٢ ، ١٢٩ ، ٢١٩ ، ٢١٨
 ٢٦٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٥ ، ٢٥٣ ، ٢٥٢
 ٢٧٧ ، ٢٧٦ ، ٢٧٥ ، ٢٧١ ، ٢٧٠
 ٢٩٦ ، ٢٩٤ ، ٢٩١ ، ٢٨٠ ، ٢٧٩
 ٣١٢ ، ٣٠٧ ، ٣٠٦ ، ٣٠٥ ، ٢٩٧
 ٣٢٥ ، ٣٢٣ ، ٣١٩ ، ٣١٧ ، ٣١٣
 ٣٤٥ ، ٣٤١ ، ٣٣٨ ، ٣٣٧ ، ٣٣٢
 ٣٥٤ ، ٣٥٣ ، ٣٥٢ ، ٣٤٨ ، ٣٤٧
 ٣٧٤ ، ٣٧٣ ، ٣٦٨ ، ٣٦٤ ، ٣٦٣
 ٣٩٩ ، ٣٩٨ ، ٣٩٥ ، ٣٩١ ، ٣٩٠
 ٤١١ ، ٤١٠ ، ٤٠٩ ، ٤٠٨ ، ٤٠٣
 ٤٤٥ ، ٤٤٠ ، ٤١٨ ، ٤١٧ ، ٤١٣
 ٤٦١ ، ٤٥٦ ، ٤٥٠ ، ٤٤٧ ، ٤٤٦
 ٤٦٨ ، ٤٦٧ ، ٤٦٥ ، ٤٦٤ ، ٤٦٣
 ٤٨٨ ، ٤٨٦ ، ٤٨٠ ، ٤٧٣ ، ٤٦٩
 ٥٠٦ ، ٥٠٤ ، ٤٩٩ ، ٤٩٤ ، ٤٩٠
 ٥٢٥ ، ٥١٧ ، ٥١٦ ، ٥١٣ ، ٥٠٨
 ٥٣٦ ، ٥٣٥ ، ٥٣٤ ، ٥٢٩ ، ٥٢٦

سابق البربري ١٥٦
 السجاوندي ٢١٤
 ابن السراج ٢٠٩ ، ١٩١ ، ٤٩ ، ٢٠٩ ،
 ٤٠٣ ، ٣٣٨ ، ٣٣٢ ، ٣١٥ ، ٣١٢
 ٥٠٢ ، ٤٩٤ ، ٤٦١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٠
 ٥٤٥ ، ٥٢٦ ، ٥١١
 سعد بن مالك ١٠٧
 ابن سمدان ٢٩٤
 أبو سعد علي بن مسعود الفرخان ٤٨٢
 سعيد بن جبير ٢٠٩ ، ١٨٤
 ابن السكاكي ٢٣٤
 ابن السكيت ٥٠٧ ، ٤١٠ ، ٣٢٧
 ابن سلام ٣٩٤
 سلة بن دهل ٦٥
 بنو سليم ٥٠١ ، ١١١
 أبو الهيثم ٢٢٩
 السيلي ١٧٠ ، ١٦١ ، ١٥٩ ، ٣٨
 ٣٦٨ ، ٣٣٩ ، ٣١٥ ، ٣٠٠ ، ٢٣٨
 ٦١٨ ، ٦١١ ، ٥٠٢
 سواد بن قارب ٥٤
 سيويه ٤٨ ، ٤٧ ، ٤٦ ، ٣٦ ، ٣٤
 ١٠٧ ، ٩٣ ، ٩٢ ، ٨٤ ، ٧٨ ، ٧١

الشمخ ٣٥٥	٥٤٦ ، ٥٤٥ ، ٥٤٣ ، ٥٤٠ ، ٥٣٨
شماس الهنلي ٢٥٩	٥٦٤ ، ٥٦٣ ، ٥٦١ ، ٥٥٧ ، ٥٥٥
الشنفري ٥٤	٥٨٧ ، ٥٨٠ ، ٥٧٧ ، ٥٦٨ ، ٥٦٥
شهاب بن العيف ٢٩٧	٦٠٥ ، ٦٠٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩١ ، ٥٨٨
الشياني ٥٦٢	٦١٣ ، ٦١١
ابن صابر ٢٣٤	ابن السبد ٢٢٤ ، ٢٣٤ ، ٢٣٦ ، ٢٣٩
الصفار ٣٢٩ ، ٥٢٥	٥٧٢ ، ٣٩٤ ، ٣٩٣
صفية زوجة الزبير ٢٠٨	ابن سياء ٥٥٩
صبيب ٢٧٣	السيراقي ٢٣ ، ٦١ ، ١١٥ ، ١٤٧
ابن الضائع ٢٨٩	٢٩١ ، ٢٨١ ، ٢٣١ ، ١٥٩ ، ١٤٨
أبو طالب ١١٣ ، ٢٧٠	٤٦٨ ، ٤٣٨ ، ٤٣٧ ، ٤٢٧ ، ٣١٥
ابن طاهر ٢١٧ ، ٣٧٤ ، ٤٥٠ ، ٤٥٣	٥٦٣ ، ٥١٧ ، ٥١٦ ، ٤٨٨
٦١٣ ، ٥٤٠ ، ٤٧٤ ، ٤٧٣ ، ٤٥٣	ابن سجين ٥٣٠
ابن الطراوة ٣٩٤ ، ٤٣٩ ، ٤٧٣ ، ٤٨٦	الشافعي ١٥٩
٦٧٢ ، ٦٠١ ، ٥٧٢ ، ٤٨٦	ابن الشجري ١٠١ ، ١٠٢ ، ٢٨٦ ، ٢٩٣
الطرماع ١٣٤ ، ١٥٦ ، ٢٦٤	٦٠٠ ، ٢٩٣
طرفة ١٢٣ ، ٣٤٦ ، ٤٢٠	تريخ بن أوفى ١٠٠
طفيل التنوي ٤٣٤	ابن شاذ ٤٩٤
ابن طلحة ٢٩٦	الشارين ٤٤٢ ، ١٣٤ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ٢٧٦
طلحة ٢٠٧	٣٧٤ ، ٣٦٤ ، ٣٢٥ ، ٣٠٥ ، ٢٩١
طبي ١٤٩ ، ١٧١ ، ٢٠٧ ، ٢٤٢	٤٩٩ ، ٤٨٩ ، ٤٧٣ ، ٤٤٦ ، ٤٣٥
٣٩٠	٦٠٥ ، ٦٠٠ ، ٥٣٩ ، ٥١٦

عُثْمَان ١١١
 المعاج ٧٨ ، ٨٦ ، ١٤٦ ، ١٤٧
 عدى بن زيد ٧١ ، ٢٨٠
 ابن العريف ٥٧٨
 ابن عصور ٣٤ ، ٧٦ ، ٨٦ ، ١٠٣
 ١٠٤ ، ١٣٥ ، ٢٢٢ ، ٢٢٩ ، ٢٢٢
 ٢٣٧ ، ٢٤٤ ، ٢٧٠ ، ٢٧٨ ، ٢٨٥
 ٣١٢ ، ٣٢٤ ، ٣٥١ ، ٣٦٢ ، ٣٨٦
 ٣٨٨ ، ٣٩٤ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٨
 ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٦ ، ٤٦٤
 ٤٧٤ ، ٤٨٩ ، ٤٩٨ ، ٥١٦ ، ٥٢٩
 ٥٥١ ، ٥٥٧ ، ٥٦٩ ، ٥٧٤ ، ٥٨٧
 ٥٩٥ ، ٥٩٨
 ابن عطية ٨٨ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٨٨
 ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢٩٩ ، ٣٩٦ ، ٤٨١
 ٥٦٠ ، ٥٦١
 بنو عقيل ٢٨
 عكبر بن حدير ١٠٠
 عكل ١٨٣
 علباء بن أرقم ٢٢٢
 حلقة ٤١ ، ٢٨٦
 علي بن أبي طالب ٤٩ ، ٩٨ ، ٢٦٧
 علي بن عيسى الربيعي ٣٩٧ ، ٦٠٨

عاصر من مالك ٢٨٢
 عباس بن مرداس ٤٩
 عائكة بنت زيد ٢٠٨
 ابن أبي العافية ٥٣ ، ٢٢٦
 عائشة ٣٧٣
 أبو العباس ٤٧٥
 ابن عباس رضي الله عنه ٤٢٢ ، ٤٢٣
 عبد الأعلى بن عبد الله ٢٦٢
 عبد الرحمن بن حسان ٦٩
 عبد الله بن مكعب ١٠٠
 عبد الله بن رواحة ٥٢
 عبد الله بن همام ١٦٤
 عبد الله بن عمرة ١٤٠
 عبد الله بن محمد الناهلي ٥٧٧
 عبد مناة الهذلي ٩٧
 أبو عبيد ١٨٠
 عبيد الله بن قيس الرقيات ١٧٥ ، ٣٩٩
 عبيد بن الأبرص ٢٥٩
 عبيدة بن ربيعة ٥٥
 أبو عبيدة ١٨٣ ، ١٩١ ، ٢٠٥ ، ٢٢٦
 ٣٦٣ ، ٣٨٠ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٨٦
 ٤٨٧ ، ٥١٨ ، ٥٣٥ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨

٢٧١ ، ٢٤١ ، ٢٢٩ ، ٢٢٥ ، ٢٠٩
 ٣٧٢ ، ٣٦٤ ، ٣٣٨ ، ٢٨٨ ، ٢٨١
 ٤٢٥ ، ٤٢٤ ، ٣٩٨ ، ٣٩٢ ، ٣٧٤
 ٤٥٦ ، ٤٥٠ ، ٤٤٧ ، ٤٤٠ ، ٤٣٦
 ٤٨٩ ، ٤٨٥ ، ٤٧٠ ، ٤٦٩ ، ٤٥٧
 ٥١٦ ، ٥٠٢ ، ٤٩٧ ، ٤٩٦ ، ٤٩٤
 ٥٧٣ ، ٥٤٥ ، ٥٣٦ ، ٥٢٩ ، ٥٢٥
 ٥٩٥ ، ٥٩٤ ، ٥٨٧ ، ٥٨٥
 فخر الدين ٣٩٧
 القراء ٢٧ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ٥٨ ، ٦٢ ،
 ١٢٢ ، ١١١ ، ٩٣ ، ٨٧ ، ٨٤ ، ٧٢
 ٢٢٩ ، ٢٢٤ ، ١٦٠ ، ١٥٩ ، ١٢٣
 ٢٦١ ، ٢٥٦ ، ٢٤٦ ، ٢٤٣ ، ٢٣٢
 ٣٣٧ ، ٣٢٤ ، ٣١٩ ، ٢٨٨ ، ٢٧٢
 ٣٦٥ ، ٣٥١ ، ٣٤٨ ، ٣٤٤ ، ٣٣٨
 ٤٠٣ ، ٣٩٤ ، ٣٨٦ ، ٣٧٣ ، ٣٧٠
 ٤٥٠ ، ٤٢٨ ، ٤٢٧ ، ٤١٥ ، ٤٠٩
 ٤٩٣ ، ٤٩٢ ، ٤٩٠ ، ٤٧٤ ، ٤٧٢
 ٥١٧ ، ٥١٣ ، ٥١٠ ، ٥٠٢ ، ٥٠١
 ٥٣٧ ، ٥٣٢ ، ٥٢٧ ، ٥٢١ ، ٥١٨
 ٥٦٢ ، ٥٦٠ ، ٥٥٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٢
 ٥٨٣ ، ٥٨١ ، ٥٦٨ ، ٥٦٦ ، ٥٦٤

عمر بن أبي ربيعة ١٣٨ ، ٤٣ ، ٣٥ ،
 ٥٧١ ، ٣٩٤ ، ٣١٨ ، ١٥٢
 ابن عمر ٥٦٥ ، ٤٨٦
 عمر بن الخطاب ٢٧٨ ، ٢٣٧
 أبو عمر الزاهد ٤٦١ ، ١٥٩
 عمران بن إبراهيم ٢٥٨
 عمرو بن ملقط ٥١
 عمرو بن بركة ١٦٦
 عمرو بن قعاس ٣٨٢
 أبو عمرو بن العلاء ١٨٣ ، ٣٠٣ ،
 ٥٦٧ ، ٤٩٨ ، ٤٩٦
 عنترة بن عروس ١٢٨
 عنترة ٣٥٣
 عيسى بن مريم ٤٤١
 عيسى ٣٦٣
 عيسى بن عمر ٤٩٦
 الفرزدق ٢٠٥
 النطمش الضبي ٢٧٩
 غنم ٣٠٥

الفارسي (أبو علي) ٧٣ ، ٥٤ ، ٥٠ ، ٤٣ ، ٢٢ ،
 ١٣٤ ، ١٠٦ ، ٩٤ ، ٨٦ ، ٧٩
 ٢٠٦ ، ١٩١ ، ١٦٩ ، ١٦٨ ، ١٥٩

قيس بن زهير ٥٠
 قيس بن فريح ١٠٣
 أبو كبير الهذلي ٨٣ ، ١٦٥ ، ٣٨٩
 كثير عزة ١٢١ ، ٢٧٢ ، ٢٨٣
 ابن كثير ١٢٦
 الكسائي ٩٣ ، ١١٣ ، ١١٧ ، ١٣٠
 ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢٣٢
 ٢٣٣ ، ٢٦١ ، ٢٧١ ، ٣١٨ ، ٣٤٤
 ٣٥١ ، ٣٥٣ ، ٣٥٥ ، ٣٦٣ ، ٣٩٥
 ٤٠٧ ، ٤٣٦ ، ٤٥٨ ، ٤٧٠ ، ٥٠٦
 ٥١٣ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥٣٥ ، ٥٤١
 ٥٧٧ ، ٥٨٠ ، ٥٨٧ ، ٥٩٤ ، ٦٠١
 كعب بن مالك ٥٢
 كنانة ٥٠٦
 الكندي ١٣١
 ابن كيسان ٤٧ ، ٥٨ ، ١١٥ ، ١٦٠
 ٢٠٥ ، ٢٣١ ، ٣٢٨ ، ٤٩٠ ، ٤٩٩
 ٥٨٨ ، ٥٢٩
 ليلى ٢٣٩ ، ٢٨٢
 الليثاني ١٨٢ ، ٢٢٦ ، ٢٦٦
 لقيط بن زرارعة ٢٨٧

٥٨٧ ، ٦٠٥ ، ٦١٧ ، ٦١٨
 الفرزدق ٥٤ ، ١٤٩ ، ١٨٩ ، ٢٠٢
 ٢٢٣ ، ٢٣٤ ، ٢٤٥ ، ٢٢٣ ، ٣٦٨
 ٣٩٦ ، ٤٤٦ ، ٥٠٣
 فروة بن مسيك ٣٢٧
 فضالة بن شريك ٣٩٨
 القاسم بن القاسم ٤٧٥
 قاتون ١١٢
 القتيبي ٤٣ ، ١٩٢ ، ٢٤٩ ، ٣٨٧
 ٣٨٩ ، ٤٨٠
 القتال الكلابي ٢١٧
 قتيلة بن النضر ٢٨٨
 القحيف الثقلي ٥٥
 القرافي ٩١ ، ٣٩٨
 قريط بن أنيف ٤٠
 القطامي ٢٤٢
 قطرب ١٥٨ ، ٤٢٥ ، ٤٢٧
 قنبل ١٧٢
 قيس ١٤٦ ، ٥٣٥
 قيس بن الخطيم ٢٦٢
 قيس بن الملوح ٣٨٤

٢٢٨ ، ٢٢٧ ، ٢٢٤ ، ٢١٢ ، ٢٠٨
 ٢٣٧ ، ٢٣٦ ، ٢٣٥ ، ٢٣٠ ، ٢٢٩
 ٢٥٧ ، ٢٥٢ ، ٢٤٩ ، ٢٤٦ ، ٢٤٣
 ٢٧٠ ، ٢٦٩ ، ٢٦٦ ، ٢٦٥ ، ٢٦٠
 ٢٨٧ ، ٢٨٣ ، ٢٨١ ، ٢٨٠ ، ٢٧٥
 ٢٩٦ ، ٢٩٤ ، ٢٩٢ ، ٢٨٩ ، ٢٨٨
 ٣١٨ ، ٣١٢ ، ٣١١ ، ٣٠٨ ، ٣٠٧
 ٣٢٧ ، ٣٢٥ ، ٣٢٣ ، ٣٢٢ ، ٣٢٠
 ٣٣٨ ، ٣٣٥ ، ٣٣٢ ، ٣٢٩ ، ٣٢٨
 ٣٦٨ ، ٣٦١ ، ٣٥٧ ، ٣٤٧ ، ٣٤٤
 ٣٨١ ، ٣٧٥ ، ٣٧٣ ، ٣٧٢ ، ٣٧١
 ٣٩٠ ، ٣٨٩ ، ٣٨٧ ، ٣٨٦ ، ٣٨٣
 ٤٥١ ، ٤٢٢ ، ٤١٨ ، ٤١٥ ، ٣٩٥
 ٤٦٥ ، ٤٥٩ ، ٤٥٦ ، ٤٥٤ ، ٤٥٢
 ٤٨٥ ، ٤٧٧ ، ٤٧٦ ، ٤٦٩ ، ٤٦٨
 ٥٠٤ ، ٥٠٢ ، ٤٩٩ ، ٤٩٨ ، ٤٨٩
 ٥٢٩ ، ٥٢٨ ، ٥٢٢ ، ٥١٦ ، ٥١٢
 ٥٤٥ ، ٥٤٤ ، ٥٤٣ ، ٥٣٦ ، ٥٣٢
 ٥٦٠ ، ٥٥٩ ، ٥٥٤ ، ٥٥١ ، ٥٤٨
 ٥٧٠ ، ٥٦٨ ، ٥٦٧ ، ٥٦٥ ، ٥٦١
 ٥٨٦ ، ٥٨٠ ، ٥٧٧ ، ٥٧٦ ، ٥٧٢
 ٦٠١ ، ٥٩٧ ، ٥٩٦ ، ٥٩٤ ، ٥٩١

المارني ١٧٣ ، ٧٣ ، ١٨١ ، ٢٠٠ ،
 ٢٠٢ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٥٢٦ ، ٥٣٦ ،
 ٥٦٢
 الملقى (صاحب رصف الباني) ٤٦
 ١٠٢ ، ١٢٠ ، ١٢٥ ، ١٣٦ ، ١٧٢ ،
 ٢٣٦ ، ٢٤٢ ، ٢٤٩ ، ٣٠٥ ، ٣٢١ ،
 ٣٢٢ ، ٣٥٠ ، ٣٥٤ ، ٣٦٠ ، ٣٦٦ ،
 ٣٨٣ ، ٣٩٢ ، ٤١٩ ، ٤٣١ ، ٤٣٣ ،
 ٤٨٢ ، ٤٩٢ ، ٤٩٤ ، ٥٢٣ ، ٥٣٧ ،
 ٥٦٩ ، ٥٧٨ ، ٥٨٢ ، ٥٩١ ، ٥٩٧ ،
 ٦٠٢ ، ٦٠٤ ، ٦٠٩ ،
 مالك بن خالد ٩٧
 مالك بن عمرو القضاعي ٢٣٠
 ابن مالك ٣٤ ، ٣٧ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ،
 ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٥٥ ،
 ٦٠ ، ٦٢ ، ٧٦ ، ٨١ ، ٨٤ ، ٩٧ ،
 ٩٨ ، ١٠٦ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ،
 ١١٩ ، ١٢١ ، ١٢٤ ، ١٣٤ ، ١٣٨ ،
 ١٣٩ ، ١٤٦ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥١ ،
 ١٥٤ ، ١٦٠ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٧٠ ،
 ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٣ ،
 ١٩٧ ، ١٩٩ ، ٢٠٢ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦

محمد بن مسلمة ١٢٩	٦٢٥ ، ٦١١ ، ٦٠٩ ، ٦٠٨
أبو محمد عبد التميم بن القرم ٤٢٧	ابن ابن مالك ١٢٠ ، ٢٣٦ ، ٢٧٥ ،
ابن عيصن ٣٥	٦١٠ ، ٢٨٥
ابن مسعود ٥٠٦ ، ٥٥٨ ، ٥٦١	السبرد ٣٨ ، ٥٢ ، ١١٣ ، ١٤٢ ،
مسلم بن معبد ٨٠ ، ٣٤٤	١٤٥ ، ١٥٤ ، ١٦٩ ، ١٨٤ ، ١٩١ ،
ابن مضاء ٧٩	٢٠٠ ، ٢٠٩ ، ٢١٢ ، ٢٢٥ ، ٢٣٦ ،
مضرم بن ربيعي ٣٦٠	٢٥٦ ، ٢٦٧ ، ٢٧١ ، ٢٧٩ ، ٢٩٣ ،
أم معاوية هند بن عتبة ٤٥١	٢٩٦ ، ٣٠٩ ، ٣١٢ ، ٣١٥ ، ٣٣٨ ،
المرعي ٦٠١	٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٧٤ ، ٣٩٨ ، ٤٠٣ ،
ابن معروز ١٤٨ ، ٤٧٣	٤١٠ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٦ ، ٤٦٤ ،
الملوط القريني ٢١١	٤٦٧ ، ٤٩٠ ، ٥٠٢ ، ٥١٦ ، ٥٢٦ ،
مفلح ٣٢٥	٥٢٧ ، ٥٣٥ ، ٥٤٣ ، ٥٤٥ ، ٥٥٩ ،
المفضل النكري ٣٩١ ، ٥٦٣	٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٦٧ ، ٥٧٩ ، ٦٠٥ ،
ابن مقبل ١٦٥	التملمس ٤٧٣
ابن مكيس ١٠٠	متعم بن فوري ١٠١
ابن ملكون ٣٠٥	المتبي ٥٣ ، ١٠٣ ، ٢٩٤ ،
المهدي ٢٠٠ ، ٢٠١	المتنخل الهذلي ٧٥
ميهل ٢٨٩	المتوكل الليثي ١٥٦
منصور بن مرثد ١١٤	الثقب العبدي ٢٤١
أبو موسى ٥٧٥ ، ٥٧٧	محنون ليلي ٢٨٣ ، ٥٠٩ ، ٦١٣ ،
ابن ميانة ١٠٧	محمد بن أحمد بن واصل ٥٧٧
ميسون بنت بحدل ١٥٧	محمد بن مسعود الخزفوي ٥٠١

زيد بن ضبة ١٢٨	الناقة الجملدي ٢٦٢ ، ٢٩٣ ، ٣٨٧
أخو يزيد بن عبد الله البجلي ٢٦٠	الناقة الديبالي ٦٣ ، ٨٣ ، ٩٤٦ ،
ابن أبي زيد ٥٤٤	٢٦٠ ، ٢٦٢ ، ٣٤٩ ، ٣٨٧ ، ٥٥٨
ابن يعين ٥٣ ، ١٤٠ ، ١٤٧ ، ٣٠٩	٥٦٣
٣١٩ ، ٤٥٤ ، ٤٧٥ ، ٥٠٢ ، ٥٧٥	نافع ٥٥٥
٦١٧ ، ٥٨١	المجنون ٣٢٢
اليابي ٣٨	أبو العجم ١٩٨ ، ٣٠٢
اليمنون ٥٥٨	النحاس ٢٠٥ ، ٣٠٦ ، ٤٩٨ ، ٥٣٢
يونس بن حبيب ١٠٠ ، ١٤٣ ، ١٨٣	٦٠٨ ، ٥٨١
٣٠٣ ، ٣٠٧ ، ٣١٤ ، ٣٢٥ ، ٣٨٢	أبو نخيلة ٣١١
٥٢٩ ، ٥٨٦ ، ٥٨٨ ، ٥٨٩ ، ٦٢٠	أبو زار (الحسن بن الصافي) ٤٩٧
٦٢١	نصيب ١٧٦
	نصير بن يوسف ٥٧٧
	النضر بن شميل ٥٠٦ ، ٥٧٧
	النمر بن تول ٧٢ ، ١٤٠ ، ٢٠١٢ ، ٣٦٧
	المروي ٢٢٤
★ ★ ★	هشام ٣١٨ ، ٣٦٣ ، ٤٠٩ ، ٤٩٩
	هشام بن معاوية ١٥٩
	ابن هشام الحصري ٢٨٠ ، ٢٨٩ ،
	٣٨٦ ، ٤٥١ ، ٥٥٠ ، ٥٥٥ ، ٥٧٠
	هد ست النعمان ٣٧٦
	ابن ولاد ٢٩٣ ، ٥٧٣

فهرس الكتب التي ورد ذكرها في المتن

٣٩٣	لابن السيد	إصلاح الخلل
٤٠٣	لابن السراج	الأصول
٢٠١	لابن قاسم	إعراب البسمة
٥٤٥، ٤٤٠	لابن هشام الخضر اوي	الافصح
٥٦٨	لابن مالك	الألفية
٢٧٠	للونشري	الأغونج
٤١٦	لأبي حيان الأندلسي	البحر المحيط
٥٣٦، ٢٠٥	لمحمد بن مسعود القرني	البدیع
١٤٨	لابن مالك	البرهان
٤٣٩ ، ٤٥٠ ، ٤٦٤		البيسط
٥٥٥ ، ٤٨٨		
٣٧٠	لأبي البقاء المكري	التبيان في إعراب القرآن
١٤٨	لابن مالك	التحفة
٤٣ ، ٣٧٢ ، ٤٧٠	للفارسي	التدكرة

التسهيل

لابن مالك

١٢٠ ، ١١٣ ، ٣٨
٢٢٨ ، ١٨٩ ، ١٦٠
٣٢٢ ، ٢٧٥ ، ٢٥٧
٤١٥ ، ٣٧١ ، ٣٥٧
٥٥٤ ، ٥٥١ ، ٥٠٤
٥٧٧ ، ٥٧٦ ، ٥٦٧
٥٩٦ ، ٥٩٤ ، ٥٨٨
٦١١ ، ٦٠٩ ، ٦٠٨

٣٢٥

٤٤٠

٢٤٧ ، ٢٠٧

١٢٠ ، ١٠٢ ، ٤٦

١٧٢ ، ١٣٦ ، ١٢٥

٢٤٩ ، ٢٤٢ ، ٢٣٦

٣٢٢ ، ٣٢١ ، ٣٠٥

٣٦٠ ، ٣٥٤ ، ٣٥٠

٣٩٢ ، ٣٨٣ ، ٣٦٦

٤٣٣ ، ٤٣١ ، ٤١٩

٤٩٤ ، ٤٩٢ ، ٤٨٢

٥٦٩ ، ٥٣٧ ، ٥٢٣

٥٩١ ، ٥٨٢ ، ٥٧٨

٦٠٤ ، ٦٠٢ ، ٤٩٧

٦٠٩

للشالويين

للفارسي

للحريري

للمالقي

التنكيث على المفصل

الحروف

درة النواص

رصف المباني

١٣٧	لابن جني	سر الصناعة
٤٣٣	للزجاج	الشجرة
٢٤٤	لابن عصفور	شرح أيات الايضاح
١٢٠ ، ٢٣٦ ، ٢٧٦ ،	لبدر الدين بن ابن مالك	شرح الألفية
٢٨٥		
٣٠٩	لابن أبي الريح	شرح الإيضاح
٣٩ ، ١٤٩ ، ١٩٣ ،	لابن مالك	شرح التسهيل
٢٦٦ ، ٢٦٩ ، ٣٢٠ ،		
٤٦٥		
٣٥١ ، ٣٥٨ ، ٥٠٤ ،	لابن قلم	شرح التسهيل
٥٩٦ ، ٦١٠ ،		
٣٢٩ ، ٥٢٥ ،	للصغار	شرح كتاب سيويه
١١٣ ، ٢٣٥ ، ٢٦٦ ،	لابن مالك	شرح الكافية
٢٦٩ ، ٢٧٥ ، ٢٨٠ ،		
٦٠٩		
٩١ ، ٣٩٨ ،	للقرافي	شرح المحصول
١٤٠ ، ٥٨٩ ،	لابن يمين	شرح المفصل
٤٣٦	للفارسي	الشعراء
٣٩٨	للفارسي	الشيرازيات
١٩٩	للجوهرى	المصاح
٦٨ ، ٢٦٣ ، ٥٢٤ ،	للبحاري	مصحح البخاري
٣٩٤	لابن سلام	طبقات الشعراء

٤٤٠	للغزير	العين
٤٣٧	للجزمي	الفرخ
٦٠٩	لابن مالك	الكافية
١٩٣ ، ٢٤١ ، ٥١٦	لسيويه	الكتاب
٦١١		
٦٥ ، ١٢٦ ، ٣٧٨	للزغشري	الكشاف
٦١٠		
٥٧٨	لابن قاسم	كلا وبلى
٦١٧	للأسعراييني	الكتاب
٢٠٧	لابن جني	المختص
٤٢٧	لعبد المنعم بن العرس	مسائل الخلاف
٤٨٢	للعرشخان	المستوفى
٥٦٥	لأبي أمية الطرسوسي	المسند
٥٨٠	للأحفش	المعاني
٤٨ ، ١٢٧ ، ٢٥٤	للزغشري	المفصل
٢٨٢ ، ٣١٦ ، ٥٦١		
٥٧٤		
٤٠٣	للمرد	المقتضب
٢٧٨	لابن قاسم	معى لو
٤٩ ، ٥٠٠	لابن الحبار	النهاية

المحتوى

٧٨	الكاف	٢	تمهيد
٩٥	اللام	٢٠	المقدمة :
١٣٩	الميم		
١٤١	النون	٢٠	الفصل الأول : في حد الحرف
١٥٢	الهاء		الفصل الثاني : في تسميته حرفاً
١٥٣	الواو		الفصل الثالث : في جملة معانيه
١٧٥	الآلف	٢٥	وأقسامه
١٨٠	الياء	٢٧	الفصل الرابع : في بيان عمله
		٢٨	الفصل الخامس : في عدة الحروف

الباب الثاني في التثاني ١٨٥-٣٥٨

١٨٥	إد		
١٩٢	أل	٣٠	الهمزة
٢٠٤	أم	٣٦	الباء
٢٠٧	إن	٥٦	التاء
٢١٥	أن	٥٩	السين
٢٢٧	أو	٦١	الشين
٢٣٢	آ	٦١	الفاء

الباب الأول في الواو ٣٠-١٨٤

٣٥٤	يا	٢٣٣	أي
		٢٣٤	إي
		٢٣٥	بل
٣٥٩	أجل	٢٣٨	ذا
٣٦١	إذن	٢٤٢	عن
٣٦٧	إذا	٢٥٠	في
٣٨١	ألا	٢٥٣	قد
٣٨٥	إلى	٢٦١	كم
٣٩٠	أما	٢٦١	كبي
٣٩٣	إن	٢٦٦	لم
٤٠٢	أن	٢٧٠	لن
٤١٨	أنا وأنت وأنت	٢٧٢	لو
٤١٨	أي	٢٩٠	لا
٤١٩	أيّا	٣٠٤	مذ
٤١٩	بجل	٣٠٥	مع
٤٢٠	بلى	٣٠٨	من
٤٢٤	بله	٣٢١	من
٤٢٦	ثم	٣٢٢	ما
٤٣٢	جلل	٣٤١	هل
٤٣٣	جبر	٣٤٦	ها
٤٣٦	خلا	٣٥٠	هو وهي وم
٤٣٨	رب	٣٥١	وا
٤٥٨	سوف	٣٥٢	وي

٥٥٨	حشا	٤٦١	هذا
٥٦٨	كان	٤٦١	عسى
٥٧٧	كلا	٤٧٠	على
٥٧٩	لعل	٤٨٠	كما
٥٨٦	لكن	٤٨٥	لأن
٥٩٢	لما	٤٩١	ليت
٥٩٧	لولا	٤٩٣	ليس
٦٠٨	لوما	٥٠٠	منذ
٦٠٩	مها	٥٠٥	منى
٦١٣	هلا	٥٠٥	نعم
		٥٠٧	نعمن وهما ومن
		٥٠٧	هيا
الباب الخامس في الخماسي ٦١٥-٦٢٢			
٦١٥	لكن	الباب الرابع في الرباعي ٥٠٨-٦١٤	
٦٢٠	أتا وأتن		
٦٤٣	فهرس الآيات	٥٠٨	إنما
٦٥١	فهرس الأحاديث	٥٠٩	ألا
٦٥٢	فهرس القوافي	٥١٠	إلا
٦٦٣	فهرس الأعلام	٥٢٢	أما
٦٧٦	فهرس الكتب	٥٢٨	إما
٦٨٠	المحتوى	٥٣٦	أتم
		٥٣٦	إثنا
		٥٣٨	أعين
		٥٤٢	حتى

AL - JANĀ AL - DĀNĪ
F U ŪF ĀL - MA^cĀN

by
AL - MU ĀDĪ

E ite y
. F. A. QA ĀWA
M . N . FĀ EL

DAR AL-KUTUB AL-IL IYAH

Beyrouth - LIBAN

**AL - JANĀ AL - DĀNĪ
FI HURŪF AL - MA'ĀNĪ**

